

# حاشية الصبر

شرح الأشموني

على الفتيحة ابن مسالك  
وتبع شرح الشواهد للقيسي

تتبعين  
طه عبد الووف سعد

مكتبة  
الشيخ











# حاشية الصبابة

شرح الأشموني

على الفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعيني

تحقيق

طه عبد الرؤوف سعيد

الجزء الثاني

المكتبة التوفيقية

امام الهادي الأضر - سيناء الحسين



## بسم الله الرحمن الرحيم [ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ]

اعلم أنه إذا قصد بلا نفي الجنس على سبيل الاستفراق اختصت<sup>(١)</sup> بالاسم لأن قصد الاستفراق على سبيل التخصيص يستلزم وجود من لفظاً أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء التكررات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل إما رفع وإما نصب وإما جر فلم يكن جراً لئلا يعتقد أنه بمن المنوية فإنها في حكم الموجودة لظهوره

## [ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ]

أى لنفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصاً . ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفرادها ، ونسبى لا الثبوت بإضافة الدال إلى المدلول لثبوت المتكلم وتنزيه الجنس عن الخبر . والمراد بكونها لنفى الجنس نصاً كونها له فى الجملة لأن لا العاملة عمل إن إنما تكون نصاً فى نفي الجنس إذا كان اسمها مفرداً فإن كان مثنى نحو لا رجلين أو جمعاً نحو لا رجال كانت محتملة لنفى الجنس ولنفي قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد فى موطوله . وأما لا العاملة عمل ليس فإنها عند أفراد اسمها لنفى الجنس ظهوراً للعموم التكرة مطلقاً فى سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج إلى قرينة ، ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال ، فإن ثنى اسمها أو جمع كانت فى الاحتمال مثل لا العاملة عمل إن إذا ثنى اسمها أو جمع ، فالاختلاف بين العاملة عمل إن والعاملة عمل ليس إنما هو عند أفراد الاسم . فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت إلى ما وقع فى كلام البعض وغيره مما يخالفه . والمهملة كالعاملة عمل ليس . ولا يرد على كون العاملة ليس لنفى الجنس نصاً عند أفراد اسمها أم الجنس منفي نصاً فى :

\* تعز فلا شيء على الأرض باقيا \*

مع عملها عمل ليس لأن التخصيص فيه لقرينة خارجية .

(قوله على سبيل الاستفراق) أى نصاً وقوله اختصت بالاسم أى التكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك إلخ (قوله لأن قصد الاستفراق على سبيل التخصيص يستلزم وجود من) وذلك لأن الموضوع لنفى الجنس نصاً على سبيل الاستفراق لفظاً لا متضمنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أى الاستفراقية كما فى التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك إلخ ويعبر عنها بالزائدة . وفى سم أنها البيانية . قال شيخنا : وهذا إن صح فوجه أن أصل لا رجل لا شيء من رجل . (قوله ولا يليق ذلك) أى وجود من لفظاً أو معنى وقوله إلا بالأسماء التكررات أى لأنها

(١) قول الشارح اختصت إلخ . قال السيد : أقول ظاهر العبارة أن قصد نفي الجنس على جهة الاستفراق إنما يستلزم الاختصاص بالاسم بواسطة كونه من مع أن استفراق أفراد الجنس كافى فى الاختصاص بالاسم ، وتضمن من إذا هو علة لاستفراق النفي ، إلا أن يريد بقوله ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النفي على الوجه المذكور من قصد استفراق الأفراد ومن تضمن من ليكون نصاً : ثم رأيت الشواهد قاله ما نصه يائنا هذه العبارة : كأن الحاصل أنهم وضعوا لنفى الجنس نصاً على سبيل الاستفراق لفظاً لا متضمنة معنى من البيانية ، فترجم من ذلك أنهم إذا قصدوا النفي المذكور اختصت بالاسم فليأمل اهـ وسأبى عن الرد على ما فى قوله أنهم إلخ .

في بعض الأحيان كقوله :

[ ٣٠٢ ] لَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ غَنَاهُ يَسْتَفِيهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَيْبِلٍ إِلَى هِنْدٍ

ولم يكن رفعا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب ولأن في ذلك إلحاقا لمسايتها إياها في التوكيد فإن لا لتأكيد النفي وإن لتأكيد الإثبات وللفظ لا مساو للفظ إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها في العمل . وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال (عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ يَلَا فِي تَكْرَرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو لا غلام رجل قائم (أَوْ مُكَرَّرَةً) نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ، وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه .

(تتبعيه) : شروط أعمال لا العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحًا وتلويحًا

التي تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب إغ) تفريع على قوله اختصت بالاسم وإنما وجب ذلك لأن حق المختص بقبيل أن يعمل فيه . (قوله بمن المئوية) أي تضمنًا لا تقديرًا كما يفهم من الدمايني وذكره يس (قوله لظهورها في بعض الأحيان) أي ضرورة كما في حاشية شيخنا السيد (قوله يذود) أي يطرد (قوله لئلا يعتقد أنه بالابتداء) يرد عليه أنه يخشى من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضًا ولم يراعوه إلا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل إن لأن العاملة عمل إن أقوى عملًا من العاملة عمل ليس للإجماع على أعمالها دون أعمال العاملة عمل ليس (قوله ولأن في ذلك إغ) عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولأن إغ أو لسلامته مما ذكر ولأن إغ (قوله لتأكيد النفي) يعني للنفي المؤكد بمعنى أنها تفيد نفيًا أكيدًا قويًا وهذا لا يقتضي وجود النفي أولًا بغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وإن لتأكيد الإثبات) أي إثبات المنسوب للمنسوب إليه ولو كان المنسوب نفيًا كما في القضية المدعولة المحمول نحو إن زيدًا ليس في الدار فاندفع الاعتراض بأنها لتوكيد النسبة مطلقًا إثباتًا أو نفيًا (قوله حملت عليها في العمل) ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل إلا بالشروط الآتية ولم يبرز تقدم خبرها على اسمها ظرفًا أو مجرورًا (قوله يؤذن بذلك) أي بالحمل (قوله شروط أعمال لا إغ) شمل الأعمال في عبارته أعمال النصب في المضاف والتشبيه به ، وحيتذفعه من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصا صريحًا أن لا لنفي الجنس نصا سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافاً للتاج

[ ٣٠٢ ] هو من الطويل (قوله لقام) عطف على ما قبله من الأبيات ، ويذود الناس جملة وقت حالاً أي يدفع ، من زاد خودا . وقال عطف على فقام ، وألا لتبيين ، ولا لنفي الجنس ومن زائدة لا فائدة استغراق الجنس . وفيه الشاهد حيث أبرزت للضرورة وإن كانت هي الدالة على البناء والمعنى المذكور ، والخبر معنوف وهو نحو حاصل .

سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون منفياً الجنس ، وأن يكون نفيه نصاً ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة فإن كانت غير نافية لم تعمل . وشذ إعمال الزائدة في قوله :

[ ٣٠٣ ] لَوْ لَمْ تَكُنْ غُطْفَانُ لَا دُثُوبَ لَهَا إِذَنْ لِلَّامِ دُؤُوبُ أُحْسَابِهَا عُمْرًا

السبكي حيث خص إفادتها ذلك بما إذا بنى اسمها . ولابن الهمام حيث ذهب إلى أن المنية أيضاً ليست نصاً في العموم وأنه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك في رافعة الاسم ، وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقاً . فإن قيل تقدم عن سم أن الموضوع لنفي الجنس نصاً على سبيل الاستفراق لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها في المضاف وشبهه وإلا لبنيا ، قلت لا تسلم الفقد كما صرح به غير واحد كالروداني وإنما أعربا لمعارضة الإضافة بالإضافة وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الأول فهمت من الترجمة : أما الأولان ففهمهما منها ظاهر . وأما الثالث فلأنه متى أطلق نفي الجنس انصرف إلى نفيه نصاً قاله سم وعدم دخول جار عليها من قوله عمل إن اجعل للا لأن عملها عمل إن إنما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن الجار إنما يتعلق بالأسماء فإذا دخل على لا لم يكن متعلقاً بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولاً للجار لا لها فلا عمل لها حيثئذ . وتكرر الاسم واخبر من قوله في نكرة والاتصال من قوله الآتي وبعد ذلك الخبر اذكر لإفادته جواز الفصل بينهما وبين اسمها بالخبر ، وبالأولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم . ويبحث فيه بأنه إنما يفيد قوله وبعد ذلك الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم . وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وأن يكون نفيه نصاً) أي أن يقصد المتكلم نفيه نصاً ولا شك في سبق هذا القصد على الشروط الذي هو عملها عمل إن فلا يرد أن يكون النفي نصاً فرع عن عمل المذكور لأن السامع إنما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطاً لسبق الشرط على الشروط (قوله وشذا عمال الزائدة) أي لعدم اختصاصها فحقها الاممال (قوله لو لم تكن إلخ) وجه كونها زائدة أن معنى البيت لو لم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمر أي امتنع لومهم عمر ابن هيرة الفزاري الذي كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المأخوذ من لو المسلط على النفي المأخوذ من لم لأن نفي النفي إثبات فلم يستفد من لا نفي أصلاً فتعين أن تكون زائدة . وإنما أفاد البيت امتناع لومهم لأن لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور . وقال الروداني الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر لأن ذنوبهم كلا

[ ٣٠٣ ] قاله القرزقي . وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها عمر بن هيرة الفزاري . وغطفان قبيلة صرفت هنا للضرورة والشاهد في لا ذنوب لما ، فإن كلمة لا زائدة مع أنها علمت عمل غير الزائدة لأن ذنوب اسمها ولها خبرها . وأصل الكلام لو لم تكن غطفان لما ذنوب . والجملة حال (قوله إذ اللام) جواب الشرط من اللوم وهو العدل . والاحساب جمع حساب وهو ما يعد من الآثار . وأراد بعمر عمر بن هيرة الفزاري .

وإن كانت لنفى الوحدة أو لنفى الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر ، وإن دخل عليها جاز خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء ، وشذ جئت بلا شيء بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت ووجبت تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا في الدار رجل ولا امرأة . وأما نحو : قضية ولا أنها حسن لها و :

[ ٣٠٤ ] لَا هَيْمَ اللَّيْلَةُ لِلنَّطِيِّ

وقوله :

[ ٣٠٥ ] يَكْذَنُ وَلَا أُمَيَّةٌ فِي الْبِلَادِ

ذنوب بالنسبة إلى ذنوبه فما باله بأنهم يلومونه حين لم يذنبوا يعني أنهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أو لا مثل لو لم يخف الله لم يعصه أحد وما ذكره محتمل لا متعين فالتصويب في غير عمله (قوله أو لنفى الجنس) أى مطلقاً عن قيد الوحدة وإلا فالتى لنفى الوحدة لنفى الجنس أيضاً لكن في ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض . ولك أن تقول إنها لنفى الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله عملت عمل ليس) أى أو أهملت وكررت (قوله خفض النكرة) أى ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين أن لا حيثيذ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بإضافة لا إليه (قوله بلا شيء بالفتح) وجه بأن الجار دخل بعد التركيب فأجرى المركب مجرى الاسم الواحد فمحلله جر بالياء ولا خير لا حيثيذ لصيورتها فضلة قاله في التصريح (قوله وإن كان الاسم معرفة) سكت عن محترز تنكير الخبر لعله من محترز تنكير الاسم بالمقايسة (قوله ووجب تكرارها) أى عند الجمهور أما في المعرفة فجبراً لما فاتها من نفي الجنس ، وأما في الانفصال فتبيينها بالتكرير على كونها لنفى الجنس لأن نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة أفاده الدماميني ، ومنه يعلم أن إلقاءها لا يخرجها عن كونها لنفى الجنس في التكررات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين (قوله قضية ولا أبا حسن لها) أى هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطربيت ولهذا لم يذكره العيني في شواهد وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير ، فقول البعض هو من كلام علي وهو من الكلام ودخله الوقص في جزئه الأول والثاني خبط فاحش (قوله ولا هيم) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح ، وهيم بالثالثة اسم سارق أوراغ أو حاد أقوال . وهذا شطربيت من الرجز (قوله فمؤول) أى بأنه على تقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كلفظ مثل أو يجمله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى

فمؤول ، وعدم التكرار في قوله :

[ ٣٠٦ ] أَشَاءُ مَا شِئْتُ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَتُيَّ شَيْئَةً مِنْ شَأْنِي شَانِي

ضرورة ا هـ . وعلم أن اسم لا على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومثبه بالمضاف وهو ما بعده شيء من تمام معناها ويسمى مطولاً ومطولاً أى ممدوداً ، ومفرد وهو ما سواهما

ذلك العلم ، والمعنى قضية ولا فيصل لما كما قالوا لكل فرعون موسى بتتوين العلمين على معنى لكل جبار فهار قاله الرضى ، والثاني أولى من الأول لأنه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من أل فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلاً ولو كانت إضافة مثل منوية لم يحتاج إلى ذلك الالتزام لعدم منافاة أل حيثيبت تكرر اسم لا في الحقيقة ، وبأن العرب أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كما في قوله :

• يكي على زيد ولا زيد مظه •

ولو كانت إضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وإن كان يجاب عن الأول بأن أل في أى الحسن وإن كانت للمح إلا أن الأصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وإن كان أقوى منها إلا أنه معنوى فلو وجدت أل مع علامة التكرير وهي لا لزوم القبح ظاهراً وعن الثاني بأن الفساد في موضع لقتض لا يستلزم الفساد في موضع ليس فيه ذلك المقتضى ، نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فأمثل ، وأما التأويل بإرادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب إذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك الزية لأنها ليست للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال) الأظهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وإن اقتصر شيخنا والبعض تبعاً للتصرع على كونها غائية بمعنى إلى والفعل بعدها منصوب . وقوله شانى أى باغضاً خير لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرابط محذوف أى شائته . ومن شأننا متعلق بشائية على ما في الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أو صفة (قوله ومثبه بالمضاف) من حيث إن كلا منهما اتصل به شيء من تمام معناه (قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه) أى يعمل غير الجهر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمتنوع مع أنه قسم من المفرد ، على أن سم نقل عن الرضى في النداء أن الموصوف بالجملة من التشبيه بالمضاف ، بل صرح صاحب الجمع في النداء بأن الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف ، والمراد بالتمام للمتمم .

[ ٣٠٦ ] هو من البسيط . أشاء مضارع للشكلم ، وما شئت مضارع وفاء مكسورة . وحتى للغة بمعنى إلى ، ولا أزال منصوب بأن المنصوب هو المضمير المستتر فيه ، وحيره هو قوله شانى ، وأمسله شائياً بالنصب فترك للضرورة وهو فاعل من الشاء . وهو اليض والشاهد في قوله لا أتت حيث ترك التكرار للضرورة لأن لا إذا كان اسمها مرة أو منفصلاً منها يجب تكرارها . ومنع للمرد وإن كسان أنه لا يشترط التكرار مطلقاً واحجابه . واللام في لا ينطق بقوله شانى في آخر البيت . وما موصولة ، ولا مهمله عند الجمهور لأن اسمها معرفة وهو أنت وهو مبتدأ ، وشائية خبره ، وهو من الشية فلفهم .

(قَالَصَبَّ بِهَا مُضَافًا) نحو لا صاحب بر ممقوت (أَوْ مُضَارِعَةً) أى مشابهه نحو لا طالعًا جبلاً ظاهر (وَيَعْدُ ذَلِكَ) المنصوب (الْخَيْرَ أَذْكَرَ) حال كونك (رَافِعَةً) حتمًا . وأما الرفع فقال الشلوين لا خلاف في أَنَّ لا هى الرافعة له عند عدم تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الأخفش أنها أيضًا هى الرافعة له . وقال في التسهيل إنه الأصح ، ومذهب سيويه أنه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ولم تعمل إلا في الاسم .

(قوله فأنصب بها مضافًا) قال سم إنما لم ين تعذر التركيب فيما فوق اثنين وإنما بنى ظريف في لا رجل ظريف لأن الصفة وموصوفها واحد في المعنى اهـ وهذا ظاهر على القول بأن بناء اسمها المفرد لتركبه معها ، أما على القول بأنه لتضمنه معنى من إعراب المضاف لمعارضة الإضافة التى هى من خصائص الأسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه . ودخل في المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف إليه نحو لا أبا لك ولا أنا لك ولا غلامى لك ولا يدى لك بناء على مذهب سيويه والجمهور أن مدخول لا مضاف حقيقة إلى المجرور باللام الزائدة لتلا تدخول لا على ما ظهره التعريف والخبر محذوف والإضافة غير محضة فهى مثل مثلك لأنه لم يقصد نفى أب معين مثلاً بل هو دعاء بعدم الأب وكل من يشبه أى لا ناصر لك والإضافة غير المحضة ليست محصورة في إضافة الوصف العامل إلى معمول فلم تعمل لا في معرفة ، ولو سلم أن الاسم معرفة فهو نكرة صورة ، ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الإضافة عن العرب شلوذاً ، وأوله جماعة كالفارسي وابن الطراوة واختاره السيوطى بأن مدخول لا مفرد لكن جاء أباك وأخاك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت نون غلامى ويدى للتخفيف شلوذاً واللام ومجرورها خير . وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لابد من التزام جواز كونه غير اللام إذ لا وجه لمنع لا أبا فيها أو عليها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل الاسم شبيهًا بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والتون للشبه به (قوله أو مضارعه) جَوَزَ البغداديون ترك تنوينه حملًا له في هذا على المضاف كما حمل عليه في الإعراب وخرَجَ ابن هشام على قولهم حديث : لا مانع ما أعطيت ولا معطى لما منعت . قال الدمامنى ويمكن تخريبه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضًا بجعل مانع اسم لا مفردًا مبنياً والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول في ولا معطى لما منعت (قوله وأما الرفع له) معادها محذوف أى أما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرفع إلخ (قوله لا خلاف) أى بين البصريين إذ الكوفيون لا يقولون يرفع إن للخير فلا أولى أفاده الدمامنى (قوله فمذهب الأخفش إلخ) دليله أن ما استحققت به العمل باق والتركيب لا يبطله (قوله ومذهب سيويه أنه مرفوع إلخ) مقتضاه أنه مرفوع بالمبتدأ قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ . وفي التصريح أن



**(تنبيهه):** أفهم قوله وبعد ذلك الخير اذكر أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر (وركب) الاسم (الْمُفْرَدَ) وهو ما ليس مضافاً لا مشبهاً به مع لا تركيب خمسة عشر (فَاتِحًا) له من غير تنوين وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح . وإنما بنى والحالة هذه لتضمنه حرف الجر لأن قولنا لا رجل في الدار مبنى على جواب سؤال سائل

العامل فيه الرفع لا مع اسمها لأن موضعها رفع بالابتداء عند سيويه والذي ينتج كما أشار إليه ابن قاسم خمل عبارة التصريح ونحوها على التسمع وأن العامل في الحقيقة هو النكرة فقط التي هي المبتدأ قبل دخول الناسخ لكن لما كانت كجزء منها نسبوا ذلك إلى المجموع تمسحاً وبه يندفع الاستشكال بأنه لو كانت لا مع اسمها في محل رفع مبتدأ لزم أن الخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفي تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مراداً . وورد أن المبتدأ لا يكون مجموع اسم وحرف غير سابق . فإن قلت كون النكرة مبتدأ زال بدخول الناسخ فهي الآن ليست مبتدأ فلا ترفع الخبر . قلت يجاب بما ذكره المصنف في شرح تسهيله وشرح كافيته أن لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً بل هو باق تقديرًا ولهذا أثبتنا اسمها رفعاً باعتبار عمله ولم نفعل ذلك في اسم لقوتها وتمسحها عمل الابتداء لفظاً ومعلاً . فخلص أن ما في الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغي إرجاعه إليه بالتأويل هذا . وقد وجه سيويه عدم عمل لا في الخبر بضعف شبهها بأن حالة التركيب لأنها صارت كجزء كلمة وإنما عملت في الاسم لقربه . وقال في المعنى الذي عندى أن سيويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً لأن جزء الشيء لا يعمل وأما لا رجل ظرفاً بالنصب فإنه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اهـ أي أن النصب بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع الفاضل كذلك . قال في شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين الأخفش وسيويه في نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعل قول الأخفش يمتنع لما فيه من إعمال عاملين لا الأولى ولا الثانية في معمول واحد وعلى قول سيويه يجوز لأن العامل واحد اهـ بإيضاح وسأني عند كلامنا على قول الناظم أو مركباً ما برده (قوله) تقدم خبرها ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الأقرب عندى نعم ويرشحه قوله . تعز فلا إلفين بالعيش معاً . (قوله فاتحاً له) فتحاً ظاهراً أو مقدراً كما في المبنى ولو على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفي قوله فاتحاً قصور سيشير الشارح إليه لعدم فعله المثني والمجموع على حده لأنهما يبينان على الإياه وجمع المؤنث السالم لأنه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الأصل أو مراعاة للمذهب للمبرد الآتي قريباً وفي المثني والجمع على حده ومذهب ابن عصفور الآتي قريباً في جمع للمؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقيل فتحة إعراب وحذف التنوين تخفيفاً (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بأن المتضمن

حقق أو مقدر سأل فقال هل من رجل في الدار ، وكان من الواجب أن يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقاً للسؤال ، إلا أنه لما جرى ذكر من السؤال استغنى عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فني لذلك ، وبني على الحركة إيذاناً بعروض البناء ، وعلى الفتح لحفته . هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كَلَّا حَوْلَ . وَلَا قُوَّةَ) إلا بالله . وجمع التكسير مثل لا غلمان لك . أما المثنى والمجموع جمع سلامة للمذكر فيبينان على ما ينصبان به وهو الياء

ذلك إما هو لا نفسها ، ورده الروداني بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير إذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى آخر والتضمن إما عهد في الأسماء فالصواب أن المتضمن معنى من إما هو النكرة وهو وجهه فينبغي حل من قال يتضمن لا معنى من على التسمع فافهم . (قوله مثنى) أى مرتب على جواب سؤال وكان الصواب إسقاط جواب لأن لا رجل إغ مرتب على السؤال لأنه نفس الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بأن المراد موضوع ومذكور لأجل اجابة سؤال إغ (قوله أو مقدر) أى مفروض وإما فرض لأن الكلام بعد السؤال أوقع في النفس (قوله من الواجب) أى للمستحسن (قوله تتضمن من فني لذلك) كلامه يوهم أن تضمن معنى من يختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحيث أن إعراب المضاف وشبهه لمعارضة الإضافة وشبهها شبه الحرف كما مر . وقول البعض كلامه كالصرح في أن تضمن معنى من ليس مختصاً بالمبنى غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضى للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيوبه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار إليه الناظم بقوله وركب إغ وإن نقل يس عن ابن هشام أن التركيب أيضاً لا يصلح علة لأصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبأن هذا التضمن أشبه بالتضمن الذي يقتضى البناء كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بمن في قوله فقام يئود الناس إغ . ويحجب عن الأول بأن اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنما هو في البناء الأصلي لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع : أصلي وهو المشروط فيه ذلك وهو الذي حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف . وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف . وعارض جائز ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبني وإضافة الظرف إلى الجملة المصدرة بماض . فاحفظ هذا التحقيق يتفعل في مواطن كثيرة وعن الثاني بأن التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر هذا التضمن كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من (قوله لحفته) ولأنه إعراب هذا النوع نصباً (قوله وهو المفرد) أى في باب الإعراب والضمير للغير (قوله فيبينان إغ) لم يعارض التنبيه والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما إياه في اللذين والذين على القول بإعرابهما لأن سبب البناء وارد هنا على التنبيه والجمع والوارد له قوة وهناك بالمعكس ولا يخفى أن القائل بإعراب اللذين والذين يقول بأن تنبيه اللذين وجمع اللذين حقيقتان فقول البعض إنهما غير حقيقيين إنما يأتي على

كقوله :

[ ٣٠٧ ] نَعَزْ فَلَا يَلْقَيْنِ بِالْعَيْشِ مَتَاعًا وَلَكِنْ لِيُزَادَ الْمُنُونُ تَتَابُعُ

وقوله :

[ ٣٠٨ ] يُنَحْشِرُ النَّاسُ لَا يَبِينَنَّ وَلَا آ بَاءُ إِلَّا وَقَدْ عَثْتَهُمْ شُؤُونُ

مذهب القائل بينهما وليس الكلام فيه (قوله نَعَزْ) أى تسل وتصير (قوله وَقَدْ عَثْتَهُمْ) أى أهمتهم والشؤون جمع شأن وهو الخطب . قال في التصريح : والجملة أى جملة وقد عثتهم شؤون في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي : فأمسى وهو عريان ، وقولهم ما أحدا لا وله نفس أمارة ، وليست حالا خلافا للمعنى لأن واو الحال لا تدخل على الماضى التالى إلا كما قاله الموضح في باب الحال اهـ . قال الروداني في قوله لأن خبر النسخ إغ فيه أن هذا خبر مسلم على إطلاقه . وحاصل ما في التسهيل والمجمع أن الخبران كان جملة بعد إلا لم يقترن بالواو إلا بعد ليس وكان النافية دون غيرهما من النواسخ وبغير إلا يقترن بالواو بعد كان وجميع أخواتها لا بعد جميع النواسخ هذا عند الأخفش وابن مالك وغيرهما لا يميز اقتران الخبر بالواو وأصلا ، وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة فظهر أن جملة وقد عثتهم شؤون لا يصح أن تكون خبر لا وأيضا هذه الجملة بعد إلا الإيجابية وسياق في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب وصرح في المعنى بأن من شروط عملها أى لا يطل نفيها كما الحجازية فالصواب أن الجملة حال كما قال العيني . وقد نقل الشارح في باب الحال جواز اقتران الماضى التالى بالواو وخبر لا محذوف قبل إلا فلم يطل نفيها إلا بعد استيفاء عملها نحو ما زيد قائما إلا في الدار اهـ وكتب على قوله وقولهم ما أحد إغ ما نصه فيه أن ما لا يطل نفيها بال لا ليست ناسخا ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذى لا يشترط عدم إبطاله بال لا خبر هذا الناسخ لا يقترن بالواو لما تقدم فأحد مبدأ محذوف الخبر والجملة بعد إلا حال لا أنه اسم وخبرها محذوف قبل إلا كما مر في لا يبين لأن خبر ما يجوز حذفه اهـ وقال الشارح في شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشري . قال في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [ الحجر : ٤ ] ، أن ولها إغ جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال . (قوله

[ ٣٠٧ ] هذا أيضا من الطويل . وتعر أمر من المراء وهو الصبر ، والقاء للتأليل . والشاهد في قوله جاء بالياء والتون في حالة البناء الذى كان حقه في العرب النصب ، كما في لا غلامين قائمان ، ولا كاتبين في الدار . وهو تنبيه ألف بكسر الحزة وهو الألف ومثما خبر لا والياء متصل به . والمثون الموت . ورواه الذين يردونه وهو جمع ولرد . وتتابع ره . والمعنى لا يبقى أحد بعد مضى الألفين ولكن ينجى بعضهم بعضا .

[ ٣٠٨ ] هو من الخفيف (قوله ينحشر الناس) من الحشر وهو الجمع والناس مفعول ناب عن الفاعل . والمعنى يحشر الله الناس يوم القيامة للعدل والفصل . ولا آباء جمع أب . وقيل ولا آباء جمع ابن وهو تحريف وتكرار لقوله لا يبين . والشاهد فيه حيث بنى على الياء لكونه مجموعا على حد مثله كآبني في جمع التكسير على الفتح وهو حال كما في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَكُمْ ﴾ وخبر لا محذوف (قوله ولا آباء) عطف عليه والاستثناء مفرغ وقيل قد عثتهم شؤون جملة حالية أى أهمتهم شؤون جمع شأن وهو الخطب . وقد حرف من روى وقد عثتهم من الملو . ويجوز أن تكون الواو زائدة لتأكيد الصفة بالموصوف لأن قوله عثتهم شؤون صفة للبين . وقد قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ أن ولها كِتَابٌ معلوم جملة واقعة صفة لقريّة ، وتوسط الواو لتأكيد الصفة بالموصوف كما في الحال ، وبهذا يرد على ابن مالك في قوله لا آ تقع بين موصوف وصفته .

وذهب المبرد إلى أنهما معربان . وأما جمع السلامة لمؤنث فينني على ما ينصب به وهو الكسر ، ويجوز أيضاً فتحه ، وأوجه ابن عصفور . وقال الناظم الفتح أولى وقد روى بالوجهين قوله :  
 [ ٣٠٩ ] إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَائِبَهُ فِيهِ نَلْدُ وَلَا لَدَاتٍ لِسَلْبِ  
 وقوله :

[ ٣١٠ ] لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بَابِلَةَ بَقِيَ الْمُؤَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ  
 (وَالثَّانِي) وهو المعطوف مع تكرار لا كقوة من لا حول ولا قوة إلا بالله (أَجْعَلَا مَرْفُوعًا) كقوله :  
 [ ٣١١ ] لَا أَمَّ إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبَّ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان لبعدهما بالثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لأعرب بازهدان وبا زيدون ولا قائل به قال الشارح في شرحه على التوضيح ومثله في التصريح وتظهر ثمرة الخلاف في نحو لا بنين كرما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز (قوله وهو الكسر) أى بلا تنوين لأن تنوينه وإن كان للمقابلة لا للتسكين مشبه لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لا سماعيا نظرا إلى أن التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو ما مسلمت بلا تنوين قاله الرضى (قوله وقد روى بالوجهين) ثبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صنيع العيني فهو على حذف مضاف أى لذى الشيب ، وضبطه الشارح على الأوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية القوائ (قوله لا سابغات) أى دروعا سابغات أى واسعة . والجاءاء كحجرها فالأها جم وعينها همزة الجماعة التى يعلوها الجاء أى السواد لكثرة الدروع . وباسلة نعت لجاءاء من البسالة وهى الشجاعة (قوله والثالث) مفعول أول لا جعل لكن سكن الباء ضرورة

[ ٣٠٩ ] قاله سلامة بن جندل السعدي وهو من قصيدة بالية من البسيط . وشاب كل شئ أوله ، وهو اسم إن وخبرها الجملة أعنى قوله فيه نلد ، وهو بنون المتكلم ، والمعنى إما تكون اللذات والطيب في الشباب . والذي في محل النصب صفة للشباب ، وصدر صلتها محذوف تقديره الذى هو مجد . وعواقبه مرفوع بمجد لأن المصدر عمل فعله . والمعنى إذا تعقب أمور الشباب وجد في عواقبه العز ، وليس لى الشيب ما يتفخ به إماماه المرم والمعلي ، والشاهد في قوله ولا لذات حيث يجوز فيه البناء على الفتح والكسر جميعا ، لأن اسم إذا كان جمعا يألّف وتاء يجوز فيه الوجهان الأشهر الباء على الفتح ، نص عليه ابن مالك . قال ابن هشام أنشد ابن مالك :  
 • أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ عَوَائِبَهُ •

وهذا تحريف منه والصواب إن الشباب (وقوله فيه نلد) خبر إن . وعلى ما أورده لا يكون له ما يرتبط به ، والذي أوله أودى بيت آخر وهو أول القصيدة :

أَوْدَى الشَّبَابُ حِمْلًا ذُو الصَّاجِبِ أَوْدَى وَفَلَكٌ شَاؤُ غَيْرَ مُتَلَّسِبِ  
 (قلت) هذا في المضامين مثل أوله ابن مالك . وفي شرحه ويرى ذلك الشباب لم يتعرض أصلا إلى أن فاذا لا فائدة في التلخيص عليه . [ ٣١٠ ] هو من البسيط ، ولا لثني الجنس ، وسابغة اسم . وفيه الشاهد حيث يجوز فيه الوجهان الكسر بلا تنوين والفتح . وهو المختار ، وهو جمع سابغة وهى الدرع الواسعة ، ولا جاءاء عطف عليه وهو بفتح الجيم وسكون همزة وفتح الواو ممدودا . يقال كتيبة جاءوا بينة الجأوا وهى التى يعلوها السواد لكثرة الدروع . والجاءوا مثل الجموعة لون من ألوان الخيل والإبل وهى حمرة تضرب إلى السواد يقال فرس اجأى وركمة جاءوا . وباسلة بالنصب صفة لجاءوا من البسالة وهى الشجاعة (قوله بقى المؤنون) أى ترد الموت عند استكمال الأعمار وهو خير لا لفهم .  
 • هَذَا وَجَدَ كَمَ الصَّكَّارِ بِحُيِّهِ • [ ٣١١ ]

(أَوْ مَتَّصُونَ) كَقَوْلِهِ :

[ ٣١٢ ] لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةَ

(أَوْ مَرَكَّبًا) كَالأُولَى نَحْوُ : ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ ﴾ [ البقرة : ٢٥٤ ] ، فِي

وَحَدِيثُهَا لِلْسَّاكِنِينَ (قَوْلُهُ أَوْ مَتَّصُونَ) هَذَا أَوْفَعُ الْأَوْجَعِ بَلْ قِيلَ ضُرُورَةٌ كَمَا فِي التَّوْضِيحِ (قَوْلُهُ الْيَوْمَ) خَيْرٌ لَا الْأَوَّلَ وَخَيْرُ الثَّانِيَةِ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ خَيْرِ الْأَوَّلِ أَيْ وَلَا خَلَّةَ الْيَوْمِ وَغَمَامَةٌ قَبْلَ « اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ » وَقِيلَ « اتَّسَعَ الْفَتَقُ عَلَى الرَّاقِعِ » وَعَلَى هَذَا الْقَائِلُ وَابْنُ الْوَرْدِيِّ وَغَيْرُهُمَا بَلْ قِيلَ هُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّ الْقَافِيَةَ قَافِيَةٌ (قَوْلُهُ أَوْ مَرَكَّبًا) يَجُوزُ عَلَى هَذَا عِنْدَ سَيِّوَيْهِ أَنْ يُقَدَّرَ بَعْدَهُمَا خَيْرٌ وَاحِدٌ لَمَّا مَعَا أَيْ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ مَوْجُودَانِ لَنَا لِأَنَّ لَا حَوْلَ عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ وَلَا قُوَّةَ فِي عَمَلِ رَفْعٍ مَعْطُوفٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَلِلْقَدْرِ خَيْرٌ عَنْ مَجْمُوعِهِمَا نَحْوُ زَيْدٍ وَعَمْرُو قَائِمَانِ فَيَكُونُ الْكَلَامُ جُمْلَةً وَاحِدَةً وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ

= نَسَبَ سَيِّوَيْهِ فِي كِتَابِهِ إِلَى رَجُلٍ مِنْ مَذْهَبٍ ، وَأَبُو رِيَّاسٍ إِلَى هَمَامٍ بِنِ مَرَّةٍ ، وَزَعَمَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عَدِ مَنَاءَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ بِمُخْتَصِمَاتٍ عَامٍ . وَقَالَ الْحَافِي هُوَ لَابِنِ أَحْمَرَ ، وَالْأَصْفَهَانِيُّ هُوَ أَضْمَرَةٌ فِي ضَمْرَةٍ ، وَكَانَ لَهُ أَخٌ يُدْعَى جَنْدِيًّا وَكَانَ أَبُوهُ وَأَهْلُهُ يُؤَثِّرُونَ عَلَيْهِ فَانْفَ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ قَصِيدَةً مِنَ الْكَامِلِ هُوَ مِنْهَا . وَمِنْهَا قَوْلُهُ : وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَذْعَى لَهَا وَإِذَا يُخَالِصُ الْغَيْسُ يُدْعَى بِجُذُوبٍ

وَأَرَادَ بِالْكَرِيهَةِ الْحَرْبَ ، أَوْ كُلَّ أَمْرٍ فِيهِ شِدَّةٌ . وَالْغَيْسُ يَفْتَحُ الْحَاءَ وَالسَّيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ بَيْنَهُمَا بَاءٌ آخِرُ الْحُرُوفِ سَاكِنَةٌ . وَهُوَ غَرٌّ يَخْلُطُ بِسَمْنٍ وَاقِطٌ ثُمَّ يَمْلِكُ حَتَّى يَخْلُطَ (قَوْلُهُ هَذَا) مُبْتَدَأٌ . وَالصَّغَارُ يَفْتَحُ الصَّادَ خَيْرُهُ أَيْ الذَّلَّةُ وَالْهَوَانُ ، وَالْوَلَّى وَجَدَكُمْ لِلْقَسَمِ . أَيْ وَحَقَّ حَظُّكُمْ وَبِحُكْمِكُمْ . وَيُرْوَى لِمَرْكَمٍ وَالْخَيْرُ مَحْذُوفٌ أَيْ لِمَرْكَمٍ تَقْسِمُ أَوْ يَمِينِي . وَالْعَمْرُ بِالْفَتْحِ يَسْتَعْمَلُ فِي الْقِسْمِ مِنْ عَمَرِ الرَّجُلِ بِالْكَسْرِ إِذَا عَاشَ زَمَنًا طَوِيلًا ، وَاللَّامُ لِلتَّأَكِيدِ ، وَبَعِيْنُهُ تَأَكِيدُ لِلصَّغَارِ ، وَابْنُ زَيْدٍ يَقُولُ حَالٌ بِمَعْنَى حَقًّا . وَأَمَّ اسْمُ لَا الثَّانِيَةَ وَلَى خَيْرَهَا ، وَكَانَ تَامَةً ، وَذَلِكَ فَاعِلُهُ إِشَارَةٌ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي اسْتَجْلَبَ لَهُ الصَّغَارُ . وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ اعْتَرَضَتْ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْجُمْلِ عَلَيْهِ ، وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ وَلَا أَبَ حَيْثُ رَفَعَ عَلَى جَمْعٍ لَا بِمَعْنَى لَيْسَ عَطْفًا عَلَى عَمَلِ اسْمٍ لَا فِي لَامٍ لِي . فَانْفَهُمْ . [ ٣١٢ ] قَالَ أَنَسُ بْنُ عِبَّاسٍ بِنِ مَرْدَاسٍ . وَيُقَالُ أَبُو عَامِرٍ جَدُّ الْعَبَّاسِ . وَرَوَاهُ الْقَائِلُ فِي نَوَادِرِهِ اتَّسَعَ الْفَتَقُ عَلَى الرَّاقِعِ . وَقِيلَ الصَّوَابُ لِأَنَّ قَبْلَهُ :

لَا مَلْخَ تَبَى فَاغْلُتْسُوهُ وَلَا يَتَكَلَّمُ مَا عَمَلَتْ غَايِقْسِي

وَكَلِمَةٌ لَا لَفَى الْجَنَسِ . وَنَسَبَ اسْمَهُمَا مَبْنًى عَلَى الْفَتْحِ . وَالْيَوْمُ ظَرْفٌ عَلَى الْخَيْرِ وَهُوَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ لَا نَسَبَ الْيَوْمِ حَاصِلٌ بَيْنَنَا وَالشَّاهِدُ فِي وَلَا خَلَّةَ حَيْثُ نَسَبَ عَلَى تَقْدِيرِ زِيَادَةِ لَا لِلتَّأَكِيدِ عَطْفًا عَلَى عَمَلِ اسْمٍ لَا السَّابِقَةِ . وَقَالَ يُونُسُ : هُوَ مَبْنًى وَلَكِنَّهُ نُونُهُ لِلضَّرُورَةِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ هُوَ مَتَّصُونَ بِفَعْلِ مُقَدَّرٍ لَا أَنَّهُ اسْمٌ لَا .

قراءة أى عمرو وابن كثير . فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل لا مع اسمها فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحيث تكون لا الثانية زائدة بين العاطف

لكل خبر على حدثه أى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره أن يقدر لهما خبر واحد مرفوع بلا الأولى والثانية لأنهما كانتا عاملتين إلا أنهما متاثلتان فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملا واحدا كما في زيدا وإن عمرا قائمان ، وأن يقدر لكل خبر على حدثه كذا التصريح والداميني وكتب عليه سم قوله فالقصر خبر عن مجموعهما ظاهره أنه خبر عن مجموع المتباينين اللذين كل منهما لا واسمها ، وفيه أن الأخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفي على الخبر وذلك مناف لكون لا تنفى الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم فلا بد من تأويل هذا الكلام كأن يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما مع لا ا هـ ببعض تصرف . وكتب الروداني قوله متاثلتان أى لفظا ومعنى فلا يرد من جلس وقعد زيد ليس فاعلا بهما بل بأحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا هذا والحق المتجه رفع الخبر في ذلك وفي نحو إن زيدا وإن عمرا قائمان إنما هو بمجموع الحرفين لا بكل إذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر بين مطلقا ، ولأن قائمان لكونه لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولاً بمجموع الحرفين وكذا نحو زيد وزيد أو عمرو وقائمان ، فالرفع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان ، ولا فرق إلا أن الثانية في أول بحرف العطف . وفي الثاني بالصيغة ولا أثر له ا هـ واقتصر في المعنى على تقدير خبرين عند غير سيبويه (قوله فأما الرفع) أى رفع الثاني مع فتح الأول (قوله على محل لا مع اسمها) (إن) فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معا . وفي عبارة الشارح هنا وفيما يأتي التسميح المتقدم بيانه ، والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا تنفعل (قوله فإن محلها) (إن) نقل سم عن الدماميني أن الأمر كذلك عند سيبويه في المضاف وشبه وهذا أيضا فيه التسميح المتقدم ، وفيه عندى نظر لأنه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدأ في شيء عند سيبويه لأن رفع الخبر بلا عنده كغيره إذا كان اسمها مضافا أو شبه كما مر إلا أن يقال الناق والمثنى كالشئ الواحد فعمل أحدهما كأنه عمل الآخر ونظيره غير قائما الزيدان فتأمل (قوله زائدة بين) (إن) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة ؟ والجواب أن في الكلام تسميحا كما مر إيضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه<sup>(١)</sup> فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما قدمناه لم يشك عليه هذا الجواب وإن أشكل على البعض . قال الروداني والفرق بين لا الزائدة ولا للملغة أن الزائدة هي التي لا عمل لها أصالة لكن أهملت ا هـ وظهر أن الزائدة باقية على كونها للنفي ويتأنيف قولهم الحرف الزائد هو الذى لا معنى له ولا يحتل الكلام بسقوطه إلا أن يكون أغليا . والأوجه الفرق بأن الزائدة يستغنى الكلام

(١) (قوله والعطف عليه) أى يحكون الأول سلطة على ما بعد الثانية . فإن قلت كون لا الثانية لتأكيد النفي يقتضى صحة الاستغناء عن زيادة المقصود وهو نفي كل من الأمرين وليس كذلك لأن الكلام بدونها يحمل نفي المجموع كما يحمل نفي كل واحد . قلت : كونها لتأكيد المعنى لا بنال تأكيدها بها يدفع احتمال نفي المجموع ويعين نفي كل واحد سم ا هـ من خط الشوافي .

والمعطوف لتأكيد النفي ، أو بالابتداء وليس للا عمل فيه ، أو أن لا الثانية عاملة عمل ليس . وأما النصب فيالمعطف على محل اسم لا ، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف كما مر (وإن زُفَّتْ أُولًا) إما بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس ، فالثاني وهو

عنها بخلاف اللغاة فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للا عمل فيه) أى بل هى ملغاة من العمل فى الاسم وإن كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكرير لا قاله الدمامي . وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون المعطف كما فى الوجه الذى قبله أن يكون المرفوع مبتداً مستقلاً ليس معطوفاً على مبتداً تقدم فيكون المعطف من عطف الجمل . ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر ثلثا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتداً عند غير سيبويه والمبتداً الأول الثانى المستقل عند سيبويه على معمول واحد وهو الخبر ، هذا ما ظهر لى (قوله أو أن لا الثانية إلخ) وعليه يقدر لكل من لا الأولى ولا الثانية خبر والمعطف من عطف الجمل ، ولا يصح أن يكون المقدر واحداً خبراً عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعاً منصوباً (قوله وأما النصب فيالمعطف إلخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدثه فيكون الكلام جملتين ويحتج عنده أن يقدر لهما خبر واحد لأن الخبر بعد لا الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعاً قبل دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الأولى لأن لا الأولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة فى الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز . وأما عند غيره فيقدر لهما خبر واحد لأن العامل واحد وهو لا الأولى كذا فى شرح الجامع بإيضاح . ومثله فى التصريح وفيه عندى نظر أما أولاً فلأن مقتضى جعل النصب بالمعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن المعطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل لا عند سيبويه وبلا الأولى عند غيره . وأما ثانياً فلأنه يبعد رفع ما بعد الثانية بالأولى مع عدم رفعها ما بعدها وتعليل ذلك بأن الأولى ناصبة للاسم بعد الثانية أى لفظاً فتكون عاملة فى الخبر بعد الثانية يرد إناطة عمل لا فى الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما فى عبارة الشارح السابقة وعبرة الجمع وغيرهما . ولا فى محنتنا مركبة فلا عمل فى الخبر عند سيبويه مطلقاً مع أن المتبادر من الناصبة لاسمها بأن كان مضافاً أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك . وزاد فى التصريح أنه يجوز أن يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفى هذا الزيادة من النظر ما فيها فتأمل (قوله على محل اسم لا) أى أو على لفظه وإن كان مبيناً لمشابهة حركته حركة الاعراب فى العروض ومثل ذلك جائز مطلقاً عند سيبويه وفى الضرورة عند الأخفش كما فى شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والإعراب مقدر رفعاً أو نصباً فتدبر (قوله أما وفهم) وعليه فالخبر واحد إن قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفاً سواء جعلت لا الأولى مهملة أو عاملة عمل ليس ويجب خبر إن إن قدرت لا الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا بقسيمه أن يكون الخبر واحداً ثلثا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً وتوارد عاملين على معمول واحد ، فإن جعلتهما معاً عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر فى حالة بنائهما معاً على الفتح فتنبه . اقتصر فى المغنى على تقدير خبرين

المعطوف (لَا تَنْصِبَا) لَأَن نَّصِبَهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْمَعْطُوفِ عَلَى مَنْصُوبٍ لِقَطْعًا أَوْ حَمَلًا ، وَهُوَ حَيْثُ يُدْفَعُ مَفْقُودٌ ، بَلْ يَتَعَيَّنُ أَمَّا رَفْعُهُ ، كَقَوْلِهِ :

[ ٣١٣ ] فَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلَقَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ  
وَأَمَّا بِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ ، كَقَوْلِهِ :

[ ٣١٤ ] فَلَا لَفْوَ وَلَا تَأْلِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهَرُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

عند جعلهما عاملتين عمل ليس (قوله وأما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبر إن عند الجميع إن جعلت الأول عاملة عمل ليس فلا يلزم المحذور إن السابقان وكذا إن جعلت معاملة عند غير سيبويه لذلك وأما عند سيبويه فيجوز خبر إن ، وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدئين إن كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ غير معطوف على مبتدأ قبله ، فإن كان يوجب ذلك وجب خبر إن ، وهكذا ظهر لي ، ثم رأيت في كلام الدماميني ما ظهره وجوب خبرين مطلقا حيث قال الخامس لا حول ولا قوة برفع الأول على النفاء لا أو اعماها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب وكلام جملتان اهـ (قوله فلا لفر) الخ اللغو القول الباطل والتأنيم قولك لا آخر أتمت والضمير للجنة (قوله في نحو لا حول) الخ أى من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاعمين مفردا صالحا لعمل لا فإن لم تتكرر لا فسيأتى حكمه في قول المصنف والمعطف إن لم تتكرر لا الخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان ، أو كان أحد الاعمين غير مفرد فإن كان الأول ففيه أيضا خمسة أوجه بإبدال فتح الأول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها ، وهذا ما في التنبيه الأول وإن كان الثاني

[ ٣١٣ ] قاله الراعي عبيد بن حصين ، وهو من قصيدة من البسيط ويروى وما صرمتك ، أى ما قطعت جبل ودك حتى تيرأت منى معلنة بذلك حيث قلت لا ناقة في هذا ولا جمل ، وهذا مثل ضربه ليرأيتها منه ، وهو مثل مشهور في هذا المعنى ، ومعلقة حال من الضمير الذى في قلت بكسر التاء . والشاهد في قوله لا ناقة في هذا ولا جمل حيث عملت لا عمل ليس لما كرون كما في قوله تعالى : ﴿ لَا يَلْعَبُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ ﴾ في إحدى القراءات . وهذه الجملة مقول القول (وقوله لى) لى عمل الرفع لأنها صفة لناقته . وقوله في هذا خبر لا ، ولا جمل عطف عليه ، وغيره محذوف أى ولا جمل لى في هذا .

[ ٣١٤ ] قاله أمية بن أبى الصلت ، وهو من قصيدة الوافر يذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها وأحوال يوم القيامة وأهلها النفاء المعطف . والأصح الواو ، ولا نفى الجنس ولكنها النفي وأعملت عمل ليس وهو الشاهد . واللغو القول الباطل اسم لا ، وخبرها فيها . ولا تأنيم مبنى على الفتح لأنه مفرد ، وإن لم تعملها وجب الرفع لعدم نصب للمعطوف عليه لقطعا وحمل ، وعند سيبويه فيها خبر لهما ، ولأحدهما عند آخرين وغير الآخر محذوف . والتأنيم من أتمته إذا قلت له أتمت . والمعنى ولا في الجنة هذا القول (قوله وما فاهوا به أبدا مقيم) تحريف من النحاة حيث ركبوا صدر بيت على عجز آخر والأصل في القصيدة في ديوانه هكذا :

وَلَا لَفْوَ وَلَا تَأْلِيمَ فِيهَا وَلَا خَيْرَ وَلَا فِيهَا مُقِيمٌ  
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَخَيْرٌ وَمَا فَاهَرُوا بِهِ لَهْمٌ مُقِيمٌ

أى وفي الجنة لحم ساهرة وخير ، أى لحم بر وبحر . والساهرة أرض يجدها الله تعالى يوم القيامة . وما موصل مبتدأ . وفاهوا به صلته وإبدال نصب على الظرف ومقيم غيره أى الذى يلفظ به مما يشتهون حاصل موجودا بلدا لا يتقطع ولا ينبغي .



فحاصل ما يجوز في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه : فتحتهما ، وفتح الأول مع نصب الثاني ، وفتح الأول مع رفع الثاني ، ورفعهما ، ورفع الأول مع فتح الثاني .  
**(تنبيهان) :** الأول أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز في المعطوف أيضاً الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة . الثاني محل جواز الأوجه الثلاثة في المعطوف إذا كان صالحاً لعمل لا ، فإن لا يمكن صالحاً تعين رفعه نحو لا امرأة فيها ولا زيد ، ولا غلام رجل فيها ولا عمرو **(ومفرداً**

تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها ، وإن كان غير صالح لعمل لا تعين الرفع وهذا ما في التنبيه الثاني **(قوله خمسة أوجه)** أى اجمالاً وثلاثة عشر تفصيلاً لأن ما بعد الأول إما مبنى على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على أعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالمعطف على عمل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر ، والثالث عشر بناء ما بعد الأول على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهي القسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثاني هذه الأربعة والرفع بالمعطف على عمل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الأولى مضروباً في خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الأولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية . إذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعاً للتصريح اثنا عشر تفصيلاً لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية **(قوله أفهم كلامه)** يعنى قوله :

#### • وإن رفعت أولاً لا تنصب •

لأنه علق منع النصب على رفع الأول فأفهم أنه إذا كان مفتوحاً أو منصوباً بأن كان مضافاً أو شبه جاز فيه الأوجه الثلاثة **(قوله صالحاً لعمل لا)** بأن كان نكرة **(قوله تعين رفعه)** أى بالابتداء أو بالمعطف على عمل لا مع اسمها لا بأعمال لا عمل ليس لأن العاملة عمل ليس تختص أيضاً بالنكرات **(قوله ومفرداً)** مفعول مقدم لا فتح لأن فاءه زائدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فقوله أجز فيه إلخ حل معنى لا حل إعراب ونعتا عطف بيان أو بدل ولبنى صفة نعتا وبلى صفة ثانية . هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء باردا عندنا فماء الثالث نعت للأول فيجوز فيه الثلاثة لأنه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتاً ولا بد من تنوين بارداً لأن العرب لا تركب أربعة أشياء ، ولا يصح أن يكون ماء الثاني تأكيداً لفظياً ولا بدلاً لأنه مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مرادفاً حتى يكون تأكيداً ولا مساوياً حتى يكون بدلاً كما في التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظي وقد جوزوا التأكيد مع الوصف كقوله تعالى : ﴿ ناصية كاذبة خاطئة ﴾ [ العلق : ١٦ ] ، وقال في النكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلاً لجواز كونهما أوضع من المتبوع ووجه الروداني جواز كونه تأكيداً أو بدلاً بأنه لا مانع من اعتبار كون وصف الثاني طارئاً بعد التوكيد أو الإبدال أو يكون وصف الأول مخدوفاً لدلالة وصف الثاني عليه وفيه بحث لأن ما ذكره من الوجهين إنما يصلح

لنعتا لِمَبْنِيَّ يَلْتَمِىْ) منوعته أجز فيه الأوجه الثلاثة (فَأَفْتَحْ) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا مثل خمسة عشر ، نحو لا رجل ظريف فيها (أَوْ أَنْصِبْ) مراعاة لخل اسم لا نحو لا رجل ظريفاً فيها (أَوْ أَرْفَعْ لَعْدِلْ) مراعاة لخل لا مع المنعوت ، نحو لا رجل ظريف فيها (وَوَغَيَّرَ مَا يَلْتَمِىْ) منوعته (وَوَغَيَّرَ الْكُفْرِدْ) وهو المضاف والمشبّه به (لَا تَبْنِ) لتعذر موجب البناء بالطول (وَوَالصَّبِيْةُ) نحو لا رجل فيها ظريفاً ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالماً جبلاً ظاهر (أَوْ أَرْفَعْ أَفْصِدْ) نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالماً جبلاً ظاهر . وكذا يمتنع البناء ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهراً أو ماهر فيها وقد يتناولوه قوله وغير المفرد

توجيها للتوكيد لا الإبدال لأن حاصل الوجه الأول اتحاد اللفظين إطلاقا وحاصل الثاني اتحادهما تقييدا ومثل جاءى رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل إما هو التوكيد اللفظي لا من الإبدال (قوله فافتح) جرى على الغالب وإلا فقد يكون مبني على غير الفتح كالباء في التعت المتنى أو المجموع على حده وهل يقال عند بناء التعت ان مجموع التعت والمنعوت في محل نصب أو يحكم بالحمل على كل اختار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم وفارقت صفة لا صفة المنادى المبني حيث لم تبين لأن الصفة هنا هي التعتية في المعنى بخلاف صفة المنادى فإنها ليست في المعنى كما قاله سم (قوله على نية) أى نية تركيب الصفة مع الموصوف . فيه أن هذا خلاف ما مشى عليه سابقا من أن بناء الاسم تتضمنه معنى من إلا أن يقال ما تقدم في أصل البناء وما هنا في كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد التعذر موجب البناء لأن المراد به التركيب فالأولى أن يقال مشى في كل من الموضعين على قول من القولين في علة البناء إشارة إلى الخلاف فيها هذا . وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة إعرابية باعتبار لخل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما مر وما يأتي يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أى لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أو انصب) مفعوله عنوف وكذا ارفع ولا تنازع لأن الناطم لا يرى التنازع في المتقدم (قوله مراعاة لخل اسم لا) أو اتباعا للحركة البنائية (قوله وغير المفرد إغ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتمين فيها النصب لتعينه ولو باشرتها يا وعدم تعيينه لو باشرت التعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار (قوله لتعطر موجب البناء) أى مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة إلى غير ما على الفاصل لاحظ له في البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذى هو منه الطول لانه غير والخير لا يبنى في هذا الباب وكان ينبغي أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمتنع البناء إغ) هذا مفهوم قول المصنف لمبنى (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قبل أو بالعطف على محل لا مع اسمها لأن موضعها رفع بالابتداء عند سبويه في غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه فتنه (قوله وقد يتناولوه قوله وغير المفرد) أى بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منوعت وقية أنه يمنع قوله أو الرفع قصد إلا أن يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على أعمال

(وَأَعْلَفْتُ إِنْ لَمْ تَنْكَرْزْ لَا) معه (أَحْكُمَا) لَهُ بِمَا لِنَعْتِ ذِي الْقَصْلِ كَتَمْتِ) من جواز  
النصب والرفع دون البناء كقوله :

فَلَا أَبْ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ [٣١٥]

بنصب ابن ويجوز رفعه ويتنوع بناؤه على الفتح . وأما ما حكاه الأخفش من نحو لا  
رجل وامرأة بالفتح فشاذ ، وما ذكره في معطوف يصلح لعمل لا فإن لم يصلح تعين  
رفع نحو لا رجل وهند فيها .

(تفتني) حكم البديل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد رجلاً  
وامرأة فيها ، ولا أحد رجل وامرأة فيها . فإن لم يصلح له تعين الرفع نحو لا أحد زيد

لا عمل ليس أو إغائها (قوله دون البناء) أى لوجود الفصل بحرف المعطف (قوله مثل مروان) إما صفة  
والخير محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أى فتح البناء (قوله  
فشاذ) وخبره بعضهم على أن الأصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقى البناء بحاله على نية لا (قوله حكم  
البديل إغ) مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضى إن كان لفظياً فالأولى كونه على لفظ المؤكد  
مجرداً عن التوين وجاز الرفع والنصب ١ هـ أى وأما المعنوى فلا يجوز تأكيد المنفى المنفى به أى لأنه  
نكرة وألفاظ التوكيد المعنوى معارف وفى تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز تعين الرفع إذ لا  
تعمل لا فى معرفة فاحفظه وجوز الأندلسى بناء البديل إذا كان مفرداً نكرة نحو لا رجل صاحب لى .  
قال الرضى وقوله أقرب إذا لم يفصل عن المنفى المنفى لأنه لا يقصر عن النعت الذى يبنى جوازا بل  
يربو عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر  
يقضى جوازه لا امتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهى تقتضى الفتح (قوله رجلاً) أى منه أى من الأحد  
فوجه الضمير المشترط فى بديل البعض والنصب إما إتياع للمحل أو للفظ (قوله رجل) بالرفع بدل من  
محل لا مع اسمها (قوله تعين الرفع) أى على الإبدال من محل لا مع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا أحد

[٣١٥] تمامه : إذا هُوَ بِالْمَعْبُودِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا .

قاله رجل من عهد منة بن كنانة . وذكره سيويه فى كتابه غير معزوة وهو من الطويل . الفاء عاطفة ولا لنفى  
الجنس وأب اسمها ومثل مروان خبرها . وأردأ به مروان بن الحكم وبابنه عبد الملك بن مروان . والشاهد فى قوله وابنا  
حيث عطف بالنصب على لفظ اسم لا . ويجوز فيه الرفع لعدم تكرار لا وقال أبو على : يحتمل أن يكون مثل مروان  
صفة وأن يكون خبراً ، فإن كان خبراً فهو مرفوع لا غير ولا حذف ، وإن كان صفة فتقدر الخبر ، ويحتمل مثل النصب  
على اللفظ والرفع على المحل (قوله إذا) منصوب بمثل لما فيه من معنى المماثلة وهو مبتدأ وارتنى خبره وتأزرا عطف  
عليه ، وأردأ الضمير فيما كا فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا أَوْ هُوَ اتَّخَذُوا إِلَهاً ﴾ . وقال أبو الحجاج : ولو أمكنه  
الوزن لقال لرتديا واتزرا لكنه اكتفى بالخبر عن الواحد منهما ضرورة . وروى ابن الأثيرى إذا ما ارتدى بالجدى ثم  
تأزرا . ورواية سيويه أولى لأن الاتزار قبل الارتداء والولو لا تدل على الترتيب بخلاف ثم . فافهم .

وعمره فيها (وأخطأ) هذه (مع همزة استيفهام) . فما تستحق من الأحكام (ذون الاستيفهام) على ما سبق بيانه . وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستيفهام معها التوبيخ والإنكار ، كقوله :

[ ٣١٦ ] أَلَا فَرَسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّائِيْنِ  
وقوله :

[ ٣١٧ ] أَلَا أَرْعَوَاءُ لِمَنْ وَلَتْ شَيْبَةُ وَأَذْنُ بِمَشْيِبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ

زيد) منه بدلا البعض والأشتال المضافان إلى ضمير المبدل منه فإن لم يضافا إلى ضميره بل جر ضميره بعدهما بالحرف كانا من الصباغ (قوله هذه) الأولى حذفه لشمول الاعطاء للعامة عمل ليس أيضا (قوله مع همزة استيفهام) هذا باعتبار ما كان وهى الآن همزة توبيخ وإنكار كذا فى الشيخ يحيى والروادى وكلاهما بالنسبة لغير صورة الاستيفهام عن النفى واستعمال الهمزة فى غير الاستيفهام الحقيقى مجاز كما سنوضحه فى باب العطف (قوله من الأحكام) كالأعمال عمل إن وجوز الالغاء إذا تكررت وجوز جواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجوز تثليث التعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الإعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أى على الفعل الماضى والإنكار أى على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالإنكار عده منكرا قبيحا لا المجد والنفى (قوله ألا طعان) أى موجود وألا فرسان أى موجودون على رواية من نصب عادية نعتا لفرسان ، أما على رواية من رفعها فهى خير لا الثانية ، والفرسان بضم الفاء جمع فارس وعادية يروى بالعين الهملة من العدو وهو إسرار السر أو العدوان وهو الظلم كتابة عن القوة والشجاعة بالمعجمة من الغدو ضد الرواح . وقوله إلا تجشؤكم أى الناشئ من كثرة الأكل والاستثناء منقطع والتتور ما يجبر فيه . من شرح شواهد المعنى للسيوطى مع زيادة (قوله ألا ارعواء) أى انكفاف والشيبة وهو لغة حداثة السن . وعند الأطباء كون الحيوان فى زمان تكون حرلته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين إلى نحو خمس

[ ٣١٦ ] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه . وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها الحارث بن كعب الجاشمى . الهمزة للاستيفهام دخلت على لا النافية للجنس ، وفيه الشاهد حيث قصد بها التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها . والطعان من طاعن يطاعن مطاعنة وطعانا ، وهو اسم لا وليس لها خبر عند مسيويه والخليل ، وعند غيرهما محذوف أى ألا طعان موجود وكذا قوله ألا فرسان وهو جمع فارس . ول فى كتاب مسيويه ولا فرسان بولوا العطف . وعادية حال من الفرسان بالعين الهملة من العدو ، وقيل بالمعجمة من الغدو الذى يقابل الرواح . وقال أبو الحسن بالمهملة أحب إلى للصوم ويروى بالرفع فوجه إن صح يكون خيرا والاستثناء منقطع . والتجشؤ بالجيم والشين المعجمة من الجشاء ويقال بالمهملتين من الاحساء . وروى بالرفع على أن ألا بمعنى غير . وقال النحاس هو غلط . والمعنى ألا طعان عندكم ولا فرسان منكم يعنون على أعدائهم أى لسم بأهل حرب ولما أنتم أهل أكل كثير عند التائين . وكتبى بالتجشؤ عن كثرة الأكل لأن الجشاء لا يحصل إلا من كثرة الأكل . والتائين جمع تتور وهو الذى يوقد فيه النار . [ ٣١٧ ] هو من البسيط . والهمزة للاستيفهام ولا لنى الجنس قصد بها التوبيخ والإنكار . وهو الشاهد . والارعواء الانكفاف عن التقيح اسم لا وغيره محذوف ، واللام تتعلق به ، والشيبة الشيب أى لمن أدبر شبابه ، وأذنت اعملت بمشيب ، أى شيوخه بعدها هرم أى قضاء .

ويقول ذلك إذا كان مجرد استفهام عن المنفى حتى توهم الشاويين أنه غير واقع ، كقوله :  
 [ ٣١٨ ] أَلَا اصْطَبَارٌ لِسَمْنَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَايَ أَلْدَى أَلْقَاهُ أَتَمَالِي .  
 أما إذا قصد بالاستفهام التثني وهو كثير كقوله :  
 [ ٣١٩ ] أَلَا عُمَرُ وَلَيْ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثَاتٌ يَدُ الْفَقْلَاتِ  
 فعند الخليل وسيبويه أن ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خير لها ، ومنزلة ليست فلا يجوز مراعاة

وثلاثين أو أربعين سنة . والمشيب قبل الشيب وقيل دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والمهرم كبير السن . فمعنى مع زيادة . قال الدماميني : وأذنت إن كان حالا على تقدير قد فلا إشكال أو عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشيبية المضافة إلى ضمير الموصول مع أنه يمكن جعل الصلة مجموع الجمليتين فيكنى ضمير شيبته في الربط لأن مجموعهما حيثئذ كجملة واحدة اه باختصار (قوله ويقال ذلك) أى الاعطاء المذكور وقوله عن النفي متعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ والإنكار . وقرر البعض العبارة بما لا ينبغي فاحذره (قوله لسمنى) هى زوجته . وقوله الذى لاقاه أمثالى يعنى الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالمهزلة التعيين والانقطاع فتكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر إلى الاستفهام عن الصبر . دماميني (قوله أما إذا قصد بالاستفهام) أى مع لا إذ المجموع هو الدال على التثني على المذهبين الأتيين . وقوا بالاستفهام أى بالمهزلة التى للاستفهام باعتبار ما كان وإلا فالآن قد اتسلخ عنها الاستفهام كما اتسلخ النفى ع لا أفاده الروداني (قوله ليرأب) أى يصلح منصوب فى جواب التثني أثأت أخرت (قوله بمنزلة أتمنى فلا خير لها) أى لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدماميني كما أن أتمنى كذلك إذ لا خير للفعل وبحث فيه الروداني بأن كون بمنزلة أتمنى إن أوجب أن لا يكون لها خير أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فإن أتمنى كما لا خير له لا اسم له وذلك باطل . قال والحق أنهما إن أرادا بأنه لا خير لها أنه يحذف ولا يذكر فمسلّم والافتسليط التثني على مجرد الاسم

[ ٣١٨ ] نسبه بعضهم إلى قيس بن الملوح . وذكر موضع سلمى ليل ، وهو من البسيط ، والمعنى ليت شعى إذا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت ابتغى الصبر من هذه المرأة ، أم غابت وجلد ، وكفى عن الموت بما ذكره تسلية لها . والشاهد فى قوله إلا اصطبار حيث أريد مجرد الاستفهام عن النفي والحرفان باقيا على معنيهما وهو قليل حتى توهم الشاويين أنه غير واقع و رد عليه (قوله لسمنى) يتعلق بالخبر المحذوف ، وام متصلة معاملة للمهزلة عطفت بها الجملة على الجملة ، وجلد مرفوع بالاتداء ولها خبره ، وإذا للظرف والذى مفعول الآتى ، وأمثالى فاعل لاقاه .

[ ٣١٩ ] هو من الطويل . ألا كلمة واحدة للتثني ، وفيه الشاهد حيث أريد بها التثني ، وقيل المهزلة للاستفهام دخلت على لا التي لنفى الجنس ولكن أريد به التثني فيبقى للاستفهام ما كان لها من العمل . أو لكن ليس لها خير لا لفظا ولا تقديرا ، كقوله عمر اسمها مبنى على الفتح ، وولى جملة وقعت صفة له ، وكذا قوله مستطاع رجوعه صفة أخرى ، ورجوعه مرفوع بالاتداء أو على الفاعلية . قوله فرأب بالنصب جواب التثني مقرون بالغاء من رأيت الإناء إذا شبعته وأصلحته ، ومادته راء ومهزلة وباء موحدة . قوله ما أثأت يد الفقلات فى عمل النصب على المعنوية وما موصولة ، وأثأت أى أخرمت ، ومادته ثاء مثناة ومهزلة وتاء مثناة من فوق ، ويد الفقلات فاعله ، والجملة صلة والمعاد محذوف أى ما أثأت . واستعار للفقلات التى هى جمع غفلة يد تشبيها بمن يكسب أشياء بيده .

عجلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني والمبرد ، ولا حجة لهما في البيت ، إذ لا يتعين كون مستطاع خبراً أو صفة ورجوعه فاعلاً ، بل يجوز كون مستطاع خبراً مقدماً ورجوعه مبتدأ مؤخرًا والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك .  
**(تقريبه) :** تأتي ألا لمجرد التنبيه وهي الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين نحو :

دون معنى فيه لا يعقل والمفعول إنما هو تمنى للمعنى في الاسم فيلزم كون المعنى خبراً ١ هـ وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقوله أتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلة فلم يحتاج إلى خبر فلا يرد قوله ولا فتسليط إلخ . والحاصل أن ألا ماء كلام حمل على معناه وهو أتمنى ماء كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتمنى له مفعول فلا يرد قوله إن أوجب كونها بمنزلة أتمنى إلخ **(قوله وخالفهما المازني والمبرد)** فجعلها كالجمدة من الهزمة واستدلاً بالبيت لأن مستطاع إما خبر للأ أو صفة لاسمها ورفع مراعاة لخل لا مع اسمها والخبر على هذا مخوف أى راجع ، وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأياً كان يطلو اللذهب الأول . قال في الجمع : والفرق بين المنهين من جهة المعنى أن أتمنى واقع على الاسم على الأول وعلى الخبر على الثاني **(قوله ولا حجة لهما)** أى للمازني والمبرد **(قوله خبراً)** أى حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها ، وقوله أو صفة أى حتى يمنع قولهما لا يجوز مراعاة عجلها مع اسمها فنى كلامه لف ونشر مرتب **(قوله ورجوعه)** أى على الوجهين فاعلاً أى نائب فاعل **(قوله والجملة صفة ثانية)** أى في محل نصب اتباعاً لخل اسم لا المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البنائية حركة الأعراب في عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة لما قاله الشمنى . وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به الرضى في المنادى أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحيتذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه إلا أن يترج على ما أجازاه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع إعرابه ١ هـ سم أو يقال هو من وصف المنفى لا من نفى الموصوف فيكون الوصف متأخراً عن البناء كما يقال في صورة النداء من وصف للنادى لا من نداء الموصوف ، وهذا الإشكال وارد على كلام المازني والمبرد أيضاً لأن جملة ولى صفة لعمر كما به عليه الشارح بقوله صفة ثانية ، وسأيت في باب النداء جواز نحو يا حليماً لا يجعل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف . هذا . وبحت الروداني في كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بأنه كمكبرة مقتضى العقل إذ لا يشك عاقل تأمل في أن التمنى إنما هو استطاعة ورجوع عمر ولى ، فيكون مستطاع خبراً ولا يعقل أن التمنى هو العمر المدير المستطاع رجوعه **(قوله لمجرد التنبيه)** أى فدل على تحقق ما بعدها وتقويه لتركبها في الأصل من هزمة الانكار الإبطال ولا النافية ونفى النفى يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشيء بيينة كذا في المعنى والدماميني عليه . قال الشمنى قال التفتازاني لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل ألا إن زيدا قائم وكذا الكلام في أما والأكثر على أنهما حرفان موضوعان لا

﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ ﴾ [ يونس : ٦٢ ] ، ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ ﴾ [ هود : ٨ ] ، وللمعرض والتحضيض فتختص بالفعلعة نحو : ﴿ أَلَا تَحْبُونَ أَنَّ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [ النور : ٢٢ ] ، ﴿ أَلَا تَقَاطُونَ قَوْمًا نَكثُوا آيَاتِهِمْ ﴾ [ التوبة : ١٣ ] ، وقوله :

[ ٣٢٠ ] أَلَا زَجَلًا جَزَاءُ اللَّهِ عَجْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ بَيْتِث

تركيب فيها ا هـ . ( قوله ألا يوم يأتيهم ) مثال لدخولها على الفعلية لأن ألا داخله في الحقيقة على ليس ( قوله ) وللمعرض أى الطلب برفق والتحضيض أى الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب ( قوله فتختص بالفعلعة ) أى ولو تقديراً كما في البيت ، ويشترط في الجملة أن تكون خبرية فعلها مضارع أو مؤنزل به كما سيأتي ( قوله ألا رجلاً إلخ ) بعده :

تَرْجُلُ لَيْسَى وَقَلَّمُ يَتَسَّى وَأَعْطِيَا الْإِمْلَاوَةَ إِنْ رَضِيتَ

قال الأزهرى : هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمجمة ، ورجلاً منصوباً بمحذوف أى ألا تزنى رجلاً أو هو منصوب بما يفسره جزاء قاله البعض تبعاً لغيره وفيه أن نصبه بما يفسره جزاء يخرج ألا عن كونها للمعرض أو للتحضيض لكون الفعل انشائياً فلا يطلب ويصيرها استفاحية فلا يكون البيت شاهداً للمدعى الشارح . ثم رأيت في الدماميني على المعنى . ثم رأيت صاحب المعنى اعترض أيضاً جعله من الاشتغال بأن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى وبأن شرط منصوب الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتلاء ورجلاً نكرة . وأجيب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة بيت وباستزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة . وأجيب بأن ذلك جائز كقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَمْرُو هَٰذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ [ النساء : ١٧٦ ] ، وبقي وجه ثالث وهو قول يونس ألا للتمنى ونون الاسم ضرورة ويروى بالجزم على تقدير من وبالرفع على الابتلاء . والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن واختارها لتكون له على استخراج الذهب من تراب معدنه . وقوله بيت يفتح التاء من بات يفعل كذا إذا فعله ليلاً واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله في البيت الثانى تَرْجُلُ لَيْسَى إلخ . وقيل بضم التاء من أبأت أى تبيتى عندها . وقيل معناه تكون لى بيتاً أى امرأة يتكاح وقوله تَرْجُلُ لَيْسَى أى تسرح شعر رأسى . واللمة بكسر اللام هى في الأصل الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكبين فهو جمعة بضم الجيم .

[ ٣٢٠ ] هذا من أبيات الكتاب وبعبه :

تَرْجُلُ لَيْسَى وَقَلَّمُ يَتَسَّى وَأَعْطِيَا الْإِمْلَاوَةَ إِنْ رَضِيتَ

قال الأزهرى : هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمجمة ، وهما من الوافر ، وألا مهنا للمعرض والتحضيض ، وفيه الشاهد ، ومعناها طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين والتحضيض بحث ، ورجلاً منصوباً بمقدر تقديره ألا تزنى رجلاً ، ويقال فيه حذف على شريطة التفسير أى ألا جرى لله رجلاً جزاء الله . ويروى رجل بالجزم على تقدير ألا من رجل وأنشده ابن فارس بالرفع ، فلان صح فوجه أن يكون مبتدأً مخصصاً بتقديم الاستفهام عليه وخبره قوله يدل ، وعلى النصب هو صفة ، والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن . وتبيت يفتح التاء من باب يفعل كذا إذا فعل بالليل ، واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله تَرْجُلُ لَيْسَى في البيت الثانى . ويقال بضم التاء من أبأت ، يقال غلبت فلانة عن مترها فبيتنا عندها ، وقيل معناه تكون لى بيتاً أى امرأة يتكاح . وقال ابن هشام اللخمي لى شرح أبيات الجمل : هو تبيت بقاء مثقلة والعرب تقول بنت الشيء ثابرو بئته بيتاً إذا استخرجته ، فأراد امرأة =

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفي الأخيرتين خلاف ، وكلامه في الكافية يشعر بالتركيب (وَضَاعَ فِي ذَا أَلْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَيْرِ) جوازًا عند الحجازيين ولزومًا عند التميميين والطلالين (إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سَقْوِيهِ ظَهَرَ) بقرينة نحو : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَعُوا فَلَا مُوتَ ﴾ [سبا : ٥١] ، ﴿ قَالُوا لَا ضَرَّ ﴾ [الشعراء : ٥٠] ، فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره . قال حاتم :

[ ٣٢١ ] وَزَدَ جَاوِزُهُمْ خَوْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمًا مِنْ أُلُودِهِ مَصْبُوحٌ

وقوله وتَمَّ يَتْنِي بضم القاف أى تكسبه . والأثارة بكسر الهزة وبالفوقية الخراج كما قاله العيني ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الأولى) أى الاستفتاحية مركبة أى من حمزة الاستفهام ولا النافية (قوله على الأظهر) أى من الخلاف بدليل تغير التصريح بالأصح فما يوحى به قوله وفي الأخيرتين خلاف من أنه لا خلاف في تركيب الأول غير مراد . ولعل وجه صنيعه أنه لم يظهر له ترجيح في الأخيرتين بخلاف الأولى لكن في التصريح أن الأصح البساطة في الثلاث (قوله يشعر بالتركيب) إلا أنهما انسلخا عن المعنى الأمل (قوله إسقاط الخير) ومنه لا سيما ولا إله إلا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخير المحذوف وهو موجود لا خير لا لوجوب تنكيره ولأن خبرها خير في الأصل لاسمها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خير إله لتعريفه وتنكير إله ، ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لأنه لم يذكر إلا لبيان ما قصد بالمستثنى منه واحتراز بقوله من مذكور مَن نحو وما محمد إلا رسول الله . وقيل بدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل اسمها قيل دخولها ومستكمل على القولين في الاستثناء . فإن قلت البديل هو المقصود بالنسبة وهى بالنظر إلى المبدل منه سبيلة فيفيد التركيب ضد للطلب . قلت : النسبة إما وقعت للبديل بعد نقض النفي بإلا فالبديل هو المقصود بالنفي المحتر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونفي النفي إثبات أفاده الدمايني (قوله إذا المراد) فإذا الشرطية أو إذا التعليلية والشرط أولى لايهام التعليل ظهور المراد في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلا فوت) أى لم بدليل وأخلوا من مكان قريب قالوا لا ضير أى علينا بدليل وإننا لى ربنا لنفعلون (قوله قال حاتم) نوزع في نسبته إلى حاتم . والحرف الناقصة المهزولة وقيل المسنة . والمصَرَّمَة بفتح السراء المشددة التى يعالج ضرعها لينقطع

= تعينه على استخراج الذهب وتغليظه من تراب المدن . وهذا وهم فاحش منشأه من عدم الاطلاع على البيت الثاني . وكذا وهم الأعلام في تفسيره الرواية بقوله طلبها للبيت إما للحصول وإما للفاشة . والترجيل من رجلت الشعر إذا سرحته . واللعة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن ، فإذا بلغ للتكوين فوجعة . والأثارة بكسر

[ ٣٢١ ] زعم الزعشرى أنه لحاتم . وأورد في الفصل عجزه فقط . وهذا مما ركب فيه صدر بيت على عجز آخر . وقد أوردته سيويه والجزمى وأبو على وابن النظم وغيرهم هكذا . وقيل سلم الزعشرى من هذا الغلط ولكنه غلط في نسبته إلى حاتم كما غلط الجزمى في نسبته كله لأبي ذؤيب . والصواب أنه لرجل جاهلي من بني النبت اجتمع هو =



(تنبيه) : ندرس من هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ، من ذلك قولهم : لا عليك ، يريدون لا بأس عليك اهـ .

(خاتمة) : إذا اتصل بلا خبر أو نعت أو حال وجب تكرارها نحو : ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها يزفون ﴾ [ الصافات : ٤٧ ] ، ﴿ توفد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ﴾ [ النور : ٣٥ ] ، وجاء زيد لا خائفاً ولا أسفاً . وأما قوله : [ ٣٢٢ ] وَأَنْتَ أَمَرُوا مِنَّا لِحَلَّتْ لِغَيْرِنَا حَتَّى أَتَيْتَكَ لَا نَفْعَ وَفَوْتُكَ فَاجِئْ وقوله :

[ ٣٢٣ ] بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ فَمَ آذَتْ زَكَايَهَا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا رَجُوعُهَا وقوله :

[ ٣٢٤ ] قَهْرْتُ الْعِلْدَا لَا مُسْتَعِينًا بِمَهْبَةِ وَلَكِنْ بِالْأَوَاعِ الْخَذَائِعِ وَالْمَكْرِ فضرورة والله أعلم .

لبنها ليكون أقوى لها . والولدان جمع وليد من صبي وعبد . والمصباح اسم مفعول من صحبته أى سقيته الصبوح وهو الشراب صباحاً . وقد لفق الشارح عجز بيت إلى صدر بيت آخر كما بينه العيني (قوله نادر في هذا الباب) (غ) كما ندر حذفهما معاً في قوله لا في جواب القائل أعلى بأس (قوله إذا اتصل بلا خبر إلخ) وتكون حينئذ مهملة (قوله وجب تكرارها) ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكره أخاه وجاء زيد لا يركب فرساً (قوله نفع) أى لا نافية ويحتمل أنها عاملة عمل ليس والخبر عنفوى أى لا نفع فيها فلا شاهد فيه .

= وحام والناقة الذبالي عند ماوية بنت عفزر خاطبين لما قلتمت حاقما عليهما وتزوجته قال هذا الرجل :

هَلَّا سَأَلْتُ الْبَيْضَ مَا حَبَسِي عِنْدَ الْكُتَّاءِ إِذَا مَا حَبَسَ الرِّيحُ  
وَرَدُّ جَارِزِهِمْ غَزَلًا مُصَرَّنَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا فِي الْأَمْثَلِ تَمْلِيحُ  
إِذَا الْفَسَاحُ غَدَتْ مَقَى أَمِيرُهَا وَلَا كَرِهِي مِنَ الْوِلْدَانِ مَقْبُوحُ

وهى من البسيط . البيتون جمع بيتى نسبة إلى نيت وهو عمرو بن مالك ابن أوس . والجارز الذى ينحر الإبل وأراد به الجنس ههنا إذا لا يكون للحي جازر واحد عادة وهو فاعل رد . وحرفا مفعوله وهى الناقة المهزولة . وقيل المسنة ومصرفة صفتها ، يقال ناقة مصرفة إذا قطع عليها لبيس الأحليل اللبن ليكون أقوى لها . ويرى مضرة أى مهزولة من الضمر وهو الغزال والشاهد فى الشرط الثانى حيث ذكر فيه خير لا لأنه لم يكن مما يعلم فإذا لم يعلم يجب ذكره . والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب ويرى وفى الانقاء جمع نقى بكسر النون وسكون القاف وهو كل عظم فيه خ أو شيء من دسم (قوله تمليح) أى شيء من ملح أى شحم مسمى بالملح تشبيها له . واللفاح جمع لقوح وهى الناقة الحلوب . والأصرة جمع صرار بكسر الصاد وهو خيط يشد صرغ الناقة لئلا يرضعها ولدها ، وإنما يلقى إذا لم يكن ثم در . والولدان جمع وليد وهو الصبي والعبد . ومصباح من صحبته إذا سقيته الصبوح وهو الشراب بالغددة .

## [ ظن واخواتها ]

هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فنصبهما مفعولين . وهي على نوعين : أفعال قلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار

## [ ظن واخواتها ]

ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الأفعال وما لا فلا إلا المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف إليه فإن هذه الأفعال تدخل عليه ويقدم نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لأن اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا إليه في البابين إذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرا قاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس (قوله على المبتدأ والخبر) يشكل عليه حسبت أن زيدا قائم وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيويه أنه لا حذف في الكلام لا على مذهب الميرد أن الخبر محذوف أي ثابتا أو مستقرا وحسبت زيدا عمرا وأفعال التصيير كصبرت الطين خروفا . وأجيب عن الجميع بأنه ليس في العبارة أن هذه الأفعال لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر وعن الآخرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن الأخبار في ثانيهما باعتبار الأول وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن المسميين بالاسمين واحد كذا قاله البعض وفيه أن الفاعل ظننت زيدا عمرا ربما اعتقد التغير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئى له عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغير كأن يقال باعتبار اعتقاد أن زيدا هو عمرو أي أنها متحدان أو أن المرئى الذي هو زيد في الواقع عمرو (قوله وهي على نوعين) جعل الأخصش من هذا الباب مع المتعلقة بين الخبر بعدما بفعل حال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما ، وولفقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أف الريع واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فإن كان مما يسمع فهو ذلك وإن كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه الحال مبنية واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تتعدى إلى مفعول واحد وبأنها تعدت إلى اثنين لكانت اما من باب أعطى أو من باب ظن ويطلق الأول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى ويطلق الثاني أنها لا يجوز التأوذا وباب ظن يجوز فيه الإلغاء هـ مع . وللأخصش ومن وافقه اختيار الثاني ودفع هذا الإبطال بأن من باب ظن

إلى الأول بقوله (الصَّبُّ يَفْعَلُ الْقَلْبُ جُزْأِي ابتداء) يعنى المبتدأ والخبر (أُعْثِي) بفعل القلب (رَأَى) بمعنى علم وهو الكثير كقوله :

[ ٣٢٥ ] رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُعَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

وبمعنى ظن وهو قليل . وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَرُوءَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِينًا ﴾ [ المعارج : ٦ ] ، أى يظنونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية أو من الرأى أو بمعنى أصاب رحمه تعدت إلى واحد . وأما الحلمية فستأتى و (حَالٌ) بمعنى ظن كقوله :

ما لا يجوز الغاؤه كهـب وتعلم وأفعال التصدير كما يأتي فلتكن سمع مثل ما ذكر فندبر (قوله لقيام معانيها) أى التضمنية<sup>(١)</sup> (قوله جزأى ابتداء) أى جزأى جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثانى جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال في تسهيله ولها أى للمفعولين من التقديم والتأخير ما لهما مجردين أى عن هذه الأفعال ولثانيهما الأقسام والأحوال ما لخبر كان ا هـ . قال الدمامى : فمن الأحوال أنه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لخبر كان ولم يقل ما لخبر المبتدأ وأما قول أبى الدرداء : وجدت الناس أعبر نقله ، فعل إضمار القول أى وجدت الناس مقولا في حق كل واحد منهم أخبر نقله كما أول قول الشاعر : \* وكوفى بالمكارم ذكروني \* بأنه خير معنى أى تذكرتني (قوله رأى بمعنى علم إلخ) يستثنى منه أرى المبني للمفعول فإنه اتعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وإن استعمل في الأكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقائى عن الرضى (قوله يروونه) أى يظنون البعث متمتعاً ونعلمه واقعا لأن العرب تستعمل البعد في الانتفاء والقرب في الحصول . قال الشيخ يحيى : لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل إلا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (قوله أو من الرأى) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهاد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أى اعتقد حله فيتعدى إلى واحد ولا يرد رأى أبو حنيفة كذا حلالا لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كما في الدمامى بأن رأى الاعتقادية متعدية إلى اثنين . وقال الرضى : لا دلالة في قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على أن رأى التى من الرأى متعدية إلى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة إلى مفعولين كراى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة إلى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا إلى أولهما كراى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنتين هذا الاستعمال ا هـ . وهذا صريح في جواز

### [ شواهد ظن ولخوانها ]

[ ٣٢٥ ] قاله خلدش بن زهير . وهو من قصيدة من الوافر . ورأيت من رؤية القلب بمعنى العلم وهو الشاهد ، فلذلك يقتضى مفعولين أولهما لفظة الله والآخر أكبر وهو مضاف إلى كل ، ومحذولة تمييز أى من حيث المحذولة أى القدرة والطاقة ، وأكثر بالنصب عطف على أكبر ، وجنودا تمييز .

(١) (قوله أى التضمنية) أى في الجملة فلا يرد زعم على بعض الأحوال (قوله نقله) قال الشيخ اللباني في باب التوزيع قل يقل كرمى برى ، وقيل يقل كرمى برضى ا هـ .

[ ٣٢٦ ] إِحَالُكَ إِنَّمَا تَحْضُرُ الطَّرْفَ ذَاهَوَى يَسُومُكَ مَا لَا يَسْتَطَاعُ مِنَ التَّوَجُّدِ

ويعنى علم وهو قليل كقوله :

[ ٣٢٧ ] دَعَايَ الْغَوَايَ عَمَّهَنَّ وَعَلَّيْ لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعِي بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

فإن كانت بمعنى تكبر أو طلع فهي لازمة و (عَلَّيْ) بمعنى تيقنت كقوله :

[ ٣٢٨ ] عَلِمْتُكَ الْبَازِلَ الْمَعْرُوفَ فَاتَّبَعْتُ إِلَيْكَ بِي وَاجْتَفَا الشُّرُوقَ وَالْأَمَلَ

وقوله :

[ ٣٢٩ ] عَلِمْتُكَ مَتَانًا فَلَسْتُ بِأَمَلٍ لَدَاكَ وَلَوْ ظَنَّمَا غُرَّتَانِ عَارِيَا

استعمال أفعال هذا الباب متعدية إلى واحد هو مصدر ثانى الجز عين مضافا إلى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لأن هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصاد عليه في العبارة . وفي الدماميني ما يخالف ذلك وعلمه بأن المضاف إليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه الأفعال مستدعية في المعنى لشئيين يتعقد منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كاللصمة للآخر وهو قابل للبصص وما قبله مناه عن الرضى أو وجه فتأمل (قوله أصاب رثمه) بالهمز عضو ذو شعبتين في القلب (قوله إخالك) بكسر الهمزة على غير قياس وقد تفتح وذا هو مفعول الثانى ، تغضض الطرف أى تكلفه ، يسومك أى يكلفك والغضمر المستتر للهوى (قوله دعائى) أى سمانى الغوايى جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والحلل ، وعللتى الياء مفعول أول وجملة فى اسم مفعول الثانى . وقوله فلا أدعى يظهر أنه على تقدير همزة الاستفهام الإنكارى أى أفلا أدعى به وهو اسم لى وجملة وهو أول حال وقد عمل خال هنا فى ضميرين لشئ واحد وهو خاص بأفعال القلوب فلا يقال ضربتني كما ينسب له (قوله أو طلع) من باب نفع كما فى المصباح أى عرج (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو

[ ٣٢٦ ] هو من الطويل . إخالك أى ظنك وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين : أحدهما الكاف والآخر ذا هوى ويستعمل عند الجمهور بكسر الهمزة وإن كان القياس فتحها على ما هو لغة بنى أسد من خال بخال خيلا وخيلة وخيولة وخيلانا فهو خائل والشئ مخيل ، والأمر خيل كدع (قوله إن لم تغضض) الطرف شرطية معترضة وجوابها أظنك ذا هوى أى عشق وعجة إن لم تنم ولم يأخذك النوم لأن صاحب الهوى لا ينام (قوله يسومك) أى يكلفك الهوى جملة فى محل الجز لأنها صفة للهوى وما لا يستطيع مفعول ثان أى ما لم يقدر عليه ، ومن الوجد بيان لما هو شدة العشق من وجدت بفلاتة وجدنا إذا أحببتنا حبا شديدا .

[ ٣٢٧ ] قاله الفهر بن توبل الصحابى رضى الله عنه وهو من قصيدة من الطويل . الغوايى جمع غانية بالعين المصجمة وهى المرأة التى غيبت بحسنها وجمالها . ويروى العذارى جمع عذراء وهى الجارية التى لم يمسها رجل وهى بكر ، وهو فاعل دعائى ، وقد جاء ذكر الفعل عند إسناده إلى المؤنث الحقيقى ، فحكى سيويه قال فلاتة ، وما قيل أنه ضرورة لا يصح . ورواه أبو على دعاء العذارى عمهن والتقدير أنكرت دعاء العذارى لى أى عمهن أى تسميتهن لى أى بالعم والشاهد لى خللتى فإن خال فيه معنى اليقين أى خللت نفسى . والمعنى تيقنت فى نفسى أن لى اسمها كنت ادعى به وأنا شاب . قوله مبتدأ وإلى مقدما ما حيره والخلة فى محل النصب على المفعولية ، والتقدير تيقنت أن لى اسمها فلا ادعى به أى فلم أسمه به وهو أول لى والحال أنه قول لى الاسم الأول الذى كنت ادعى به ، والحاصل أنه ينكر عليهن دعاء العم لأنه لا يدعى به إلا الشيوخ ولا تدعو النساء بمثل ذلك إلا من لا التفات لهن إليه لأن ميلهن إلى الشباب أظهر وأغلب . [ ٣٢٨ ] هو من البسيط . الشاهد فى علمتك حيث نصب علمت مفعولين أحدهما الكاف والآخر البازل المعروف . ويجوز فى المعروف الجز بالإضافة والنصب على المفعولية ، وإبقاء التعليل ، وإن صلة التبعث فى محل النصب على المفعولية ، وإليك حال معترض =

وبمعنى ظننت وهو قليل نحو : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمْ مِنْ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ [المتحنة : ٦٠] ، فإن كانت من قولهم علم الرجل إذا انشقت شفته العليا فهو أعلم فهي لازمة . وأما التي بمعنى عرف فستأق ( وَجَدَا ) بمعنى علم نحو : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لِفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومصدرها الوجود ، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد ومصدرها الوجدان . وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة . و ( ظَنُّ ) بمعنى الرجحان كقوله :

[ ٣٣٠ ] ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا فَعَزَّذْتُ يَمَنَ كَانَ عَنْهَا مُعَرَّدًا

وبمعنى اليقين وهو قليل نحو : ﴿ يظنون أنهم ملأوا ربيعهم ﴾ [البقرة : ٤٦] ، وأما التي بمعنى اتهم فستأق ( حَسِبْتُ ) بمعنى ظننت كقوله تعالى : ﴿ يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ﴾ [البقرة : ٢٧٣] ، ﴿ يحسبهم أيقاظاً وهم رقود ﴾ [الكهف : ١٨] ، وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله :

[ ٣٣١ ] حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ زَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

وفي مضارعها لغتان : فتح السين وهو القياس وكسرهما وهو الأكثر في الاستعمال ،

الجر بإضافة الباذل إليه فانبعثت أى انطلقت واجفات الشوق أى دواعيه وأسبابه (قوله منأى) أى معددا للنعم . والتدنى الجود . والفرائض يفتح الغين المعجمة فسكون الراء بعدها ثاء مثله الجائع (قوله علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتححتين فمعتد إلى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا في القاموس (قوله شفته العليا) أما مشقوق السفلى فأطلع (قوله ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كما في القاموس قيل والوجود أيضا (قوله فهي لازمة) ومصدر الأولى وجد بتشليث الواو ، ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة أهر سم أى يفتح الميم وكسر الجيم (قوله إن شبت) يفتح الشين وضمها كما في القاموس أى اتقدت ، صاليا هو اسم فاعل من صلى النار كرضى قاضى حرها ، فعزذت بالعين المهملة فالراء المشددة أى انهزمت (قوله وظنوا أنهم ملأوا ربيعهم) التلاوة : ﴿ الذين يظنون أنهم ملأوا ربيعهم ﴾ [البقرة : ٤٦] ، ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ثاقلا) أى ميتا (قوله وفي مضارعها لغتان) بخلاف التي بمعنى عد فهي بفتح السين ومضارعها بالضم

= بينهما ، واجفات الشوق فاعل انبعث أى دواعيه وأسبابه للشوق إلى الانبعاث إليه لأجل معروفه ، والشوق نزاع النفس إلى الشيء والأمل بالجر عطف على الشوق . والتقدير علمتكم صاحب الإحسان والكرم فلأجل ذلك اتبعتم لى واجفات الشوق قاصدة إليك . [ ٣٣٠ ] هو من الطويل . الشاهد فيه ظننتك فإن ظن فيه يحمل أن يكون بمعنى اليقين وأن يكون بمعنى الرجحان ، والغالب فيه الثانى كإباض حسب وخال ، ومفعوله الأول الكاف والثانى صاليا ، وإن شبت لظى الحرب معترض بينهما وإن للشرط وشبت مجهول فعل الشرط من شبت والحرب أشبها شيئا وشبوا إذا وقفها لظى الحرب مفعول ناب عن الفاعل أى نازها . والقاء فى فعزذت تصلح للتعليل من عرذ الرجل بالشدديد انهزم وترك القصد ، وللمرء فاعل منه وهو المنهزم والباقي ظاهر .

[ ٣٣١ ] قاله ليد بن ربيعة المعامري ، وهو من قصيدة من الطويل ، الشاهد فى قوله حسب حيث جاء بمعنى علمت ، ونصب مفعولين : أحدهما التقى والآخر خير تجارة ولفظه خير ههنا للتفضيل فلذلك استوى فيه الأفراد والنشأة والجمع والتذكير والتأنيث . ورباحا نصب على التخيير أى من حيث الربح والفائدة ، وإذا للظرف ، وما زائدة ، والمرء مبتدأ ، وأصبح ثاقلا خبره ، وثقلا نصب لأنه خبر أصبح ، أراد مبتدا لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا مات الإنسان يصير ثاقلا كالجماد .

ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمضمة ، فإن كانت بمعنى صار أحسب - أى ذا شقرة أو حمرة أو بياض كالبرص - فهي لازمة (وَزَعَمْتُ مَعَ غَدَ) بمعنى الرجحان ، فلأول كقوله :

[ ٣٣٢ ] زَعَمْتُيْ شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنْمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ ذِيبًا

ومصدرها الزعم . قال السرياني هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا . وقال الجرجاني هو قول مع علم . وقال ابن الأنباري إنه يستعمل في القول من غير صحة ، ويقوى هذا قولهم زعم مطية الكذب أى هذه اللفظة مركب الكذب ، فإن كانت بمعنى تكفل أو رأس

ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسية وحسابة بكسرها كذا في القاموس ، فقول البعض مصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والحسية والحسبة) أى يفتح السين وكسرها (قوله مع غدا) حال من مفعول أعنى (قوله يدب) بكسر الدال أى يشي متمهلا (قوله ومصدرها الزعم) بتثنية الزاى كما في القاموس (قوله قال السرياني إلخ) ساقى كلام السرياني دليلا لقوله للرجحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل متاف للمدلول إلا أن يجاب بأن المراد بالاعتقاد الظن كهو في قول المصنف وجعل اللذ كاعتقد أو بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقادا وساقى كلام الجرجاني وكلام ابن الأنباري ليقابل بكل منهما القول الأول أما مقابله بكلام الجرجاني فلاشترط الجرجاني في الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل ، وأما مقابله بكلام ابن الأنباري فلاشترط ابن الأنباري عدم الصحة وإطلاقه القول عن قيد اقترانه بالاعتقاد ، فعلم أن بين القول الأول وقول الجرجاني التباين بناء على المراد بالاعتقاد في الأول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وأن بين الأول وقول ابن الأنباري العموم والخصوص من وجه نعم إن حمل كلام ابن الأنباري على أن الزعم يستعمل في القول من غير صحة غالبا كما في كلام كثير فلا ينافى أنه قد يستعمل في القول الصحيح كما في قول أبي طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم .

ودعوتى وزعمت أنك ناصح ولقد صدقت وكنت ثم أينما

كان بينه وبين كلام السرياني العموم والخصوص للطلق . وأما بين قول ابن الأنباري فالتباين لاشتراط الصحة في أولهما لأن المعلوم لايد أن يكون صحيحا كما عرفت واشترط عدمها في ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها في الواقع وإن خالفه الاعتقاد . وتقدير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل (قوله فإن كانت بمعنى تكفل إلخ) عبارة الجمع فإن كانت بمعنى كفل تعدت إلى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وأخرى بحرف الجر اهـ . وفي القاموس

[ ٣٣٢ ] قاله أبو أمية الحنفى واسمه أوس . وهو من قصيدة من الحفيف . الشاهد في قوله زعمتى حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به والآخر شيخا ، والباء في شيوخ زائدة وهو خير ليس ، ومن يدب أى من يدرج في المشى رويدا ، وديبنا نصب على المصدرية .

تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ، وإن كانت بمعنى ممن أو هزل فهي لازمة .  
**(تفتنبيه) :** الأكثر تعدى زعم إلى أن وصلتها نحو : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ﴾ [التغابن : ٧] ، وقوله :  
 [ ٣٣٣ ] **وَلَقَدْ زَعَمْتَ أَنِي كَلِمَتٌ يَخْلُقُهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ**  
 والثاني كقوله :

[ ٣٣٤ ] **فَلَا تَعْتَدِ الْمُتَوَلَّى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّمَا الْمُتَوَلَّى شَرِيكَكَ فِي الْفَقْرِ**  
 فإن كانت بمعنى حسب تعدت لواحد و (عجبا) بمعنى ظن ، كقوله :  
 [ ٣٣٥ ] **لَقَدْ كُنْتُ أَخْجُو أَنَا عَمْرُو أَخَا ثَقِيفٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٍ**  
 فإن كانت بمعنى غلب في الحاجة أو قصد أو رد تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى

الزعم الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله وتارة بالحرف) أى الباء في الأولى وعلى في الثانية (قوله هزل) هو بمعنى أصابه الهزل مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبني للفاعل فبعد الجذ كافي الصحاح (قوله إلى أن) أى المشددة والمخففة منها دليل الأمثلة ، وكزعم في أكثرية التعدى إلى أن وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح وبمعكسهما هب فإن تعديه إلى أن وصلتها قليل حتى منه الجوهري والحريزي كذا في المعنى والدمامي (قوله والثاني) أى عد (قوله المتولى) أى صاحب مفعول ثان وشريك مفعول أول أى مخالطك في حال الغنى . والعدم كنفيل : الفقر (قوله بمعنى حسب) أى يفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخا فمعنى ثقة موثوقا به أو الخفض بإضافته إليه بمعنى ثقة وثوق للملمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله في الحاجة) في القاموس حاجيته عاجاة وحجاء فحجوته فاطنته فغلته (قوله أورد) أى أو ساق أو حفظ أو كتم كما في التسهيل (قوله دويت)

[ ٣٣٣ ] قاله كثير بن عبد الرحمن ، وهو كثير عزة ، وهو من قصيدة من الطويل . الولو للعطف وقد للتحقيق والشاهد لي زعمت أني حيث وقع على أن لأن وقوعها على أن وأن كثير نحو : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ﴾ وقوله أن مع اسمها وخبرها سد مسد مفعول زعمت ، والضمير في بعدها المرة ، ومن استهنامية مبتدأ وإذا خبره وبا عز معترض بين للوصول وصلته وأصله يا عزة ريمت .

[ ٣٣٤ ] قاله النعمان بن بشير الأنصاري له ولأبيه صبية رضى الله عنهما . وهو من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف ، ولا للبي وتعد مجزوم به وحرك بالكسر للوصل ، وفيه الشاهد حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين أحدهما المولى والآخر شريكك والمولى جاء لمعان كثيرة وأراد به هنا صاحب أو الخليف . والعدم بضم الميم : الفقر . [ ٣٣٥ ] قاله نعيم بن أبي مقبل فيما زعم ابن هشام ، ونسبه في المحكم لأبي شبل الأعرابي ، وهو من البسيط . وأحجوا بمعنى أظن . وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين : أحدهما لما عمر والآخر أعتاقه . ولم يذكر أحد من النحاة أن حجوا يحجو يتدعى إلى مفعولين غير ابن مالك ، وحتى الغاية بمعنى إلى ، والملمات النوازل جمع ملمة أى كت أظن كذا إلى أن نزلت بنا النوازل ، وبنا في عمل النصب على المفعولية ويوما على الظرفية ومللمات فاعل ألت .

أقام أو يحل فهي لازمة و (قزى) بمعنى علم كقوله :  
 [ ٣٣٦ ] ذُرَيْتُ الْوَفَى الْعَهْدَ غَرَوْ فَاغْتَبَطُ فَإِنْ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ  
 والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء تقول دريت بكذا ، فإن دخلت عليه حمزة النقل  
 تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالياء نحو : ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ  
 بِهِ ﴾ [ يونس : ١٦ ] ، وتكون بمعنى ختل أى خدع فتعدى لواحد نحو دريت الصيد  
 أى ختلته (وَجَعَلَ اللَّهُ كَاغْتَبَطُ) فى المعنى نحو : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ  
 إِنَاثًا ﴾ [ الزخرف : ١٩ ] ، فإن كانت بمعنى أوجد أو وجب تعدت إلى واحد نحو :  
 ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [ الأنعام : ١ ] ، وتقول جعلت للعامل كذا والتى بمعنى  
 أنشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها وأما التى بمعنى صير فستأتى (وَهَبْ) بلفظ الأمر بمعنى

التاء المفتوحة كما فى شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الأول والوفى مفعول ثان مضاف  
 للعهد أو ناصب أو رافع له والنصب أرجحها والرفع أضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغبط أى  
 دم على الاغتباط وهو تمتى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه (قوله والأكثر فيه إغ) عطف  
 على مقدر أى هذا الاستعمال قليل والأكثر إغ أى الكثير إذ لا كثرة فى الاستعمال الأول (قوله فإن  
 دخلت عليه حمزة النقل إغ) عمله إذا لم يدخل على الفعل استفهام فإن دخل عليه تعدى إلى ثلاثة  
 مفاعيل نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَفْرَأُكَ مَا الْفَارَعَةُ ﴾ [ الفارعة : ٣ ] ، فالكاف مفعول أول والجملة  
 بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الإسلام . ولا يبعد عندى منع التقيد وجعل الجملة سادة مسد  
 الثانى المتعدى إليه بالحرف لما فى الجمع والمعنى أنها تسد مسد المفعول المتعدى إليه بالحرف فتكون فى  
 محل نصب بإسقاط الجار كما فى فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كاعتقد) أى ظن كما يدل عليه عد  
 الشارح وغيره له مما يدل على الترجحان كما سيأتى إلا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم  
 لا عن الدليل كما قد يراد بالظن ذلك كما فى الأطول . ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى إلى اثنين وقد  
 نقل فى الجمع عن السكاكى زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم فى شرح  
 الكافية أى اعتقدوا . وقال ابن الناظم : أى ظنوا . وقال الزخشري أى صيروا كذا فى شرح الغزى  
 فاتمثيل بالآية مبنى على غير ما ذكره الزخشري (قوله تعدت إلى واحد) أى بنفسها فلا ينافى أن جعل  
 بمعنى أوجب يتعدى إلى ثان بحرف الجر كما فى المثال (قوله بمعنى ظن) احتراز عن هب أمرا من المبة وهب

[ ٣٣٦ ] هو من الطويل . ودريت مجهول من درى إذا علم . وفيه الشاهد فلذلك اقضى مفعولين : أولهما التاء نائب متاب الفاعل  
 والآخر الوفى . وله استعمالان أغلبهما بالياء نحو : ﴿ وَلَا أَفْرَأُكُمْ بِهِ ﴾ ويتعدى إلى الضمير بالهمزة وأندرها أن يتعدى إلى اثنين  
 بنفسه كما فى البيت . ويجوز فى العهد الخفض بالإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به والرفع على الفاعلية وتقدير الضمير أى  
 العهد منه ، فأرجحها وأضعفها الرفع ، وباعرو منادى مرخم أى عروة ، والقاء فى اغبط جواب شرط محذوف لأن التقدير  
 إذا دريت الوفى العهد فاغبط من العبطة وهو أن يمتنى مثل حال المغبوط من غير أن يرد زوالها عنه بخلاف الحسد . والقاء فى فإن  
 للتعليل والياء تعلق بالخبر أعنى حميد أى بقاء العهد .



ظن ، كقوله :

[ ٣٣٧ ] فَقُلْتُ أَجْزَى أَمَّا بِخَالِدٍ وَلَا فَهْنِي أَمْرًا هَالِكًا

أى اعتقدنى و (تَعَلَّمَ) بمعنى اعلم ، كقوله :

[ ٣٣٨ ] تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرٌ عَدُوَّهَا قَبَالِغٌ يُلَطِّفُ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

والكثير المشهور استعمالها فى أن وصلتها كقوله :

[ ٣٣٩ ] فَقُلْتُ تَعَلَّمَ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَلَا لَضَيْعَتِهَا فَالْكَ قَاتِلَتُهُ

وقوله :

تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي

وفى حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور » أى اعلما فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعددت لواحد . فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع : الأول ما يفيد فى الخير يقيناً وهو ثلاثة : وجد وتعلم ودرى . والثانى ما يفيد فيه رجحاناً وهو خمسة : جمل وحجا وعد وزعم وهب . والثالث ما يرد للأمرين والغالب

أمر من الهبة (قوله أى اعتقدنى) بمعنى ظننى كما عبر به فى الجمع أو أراد بالظن فى قوله سابقاً بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة فى كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله وإلا تضعيها أى هذه الوصية فانك قاتله أى مدركه ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أى حصل علمه فى المستقبل بتعاطى أسبابه بخلاف التى بمعنى اعلم فهى أمر بتحصيل العلم فى الحال بما يذكر من التعلق بالالتفات إلى سماع المتكلم فحصل الفرق وانددع الاعتراض بأن معنى اعلم موجود فى نحو تعلم الحساب لأنه أمر بالعلم فأى فرق أفاده سم (قوله فى الخبر) أى فى ثبوته للمخبر عنه سم (قوله

[ ٣٣٧ ] قاله ابن همام السلولى . وهو من المقارب . المعنى قلت يا أبا خالد أجرت وأغشى وإن لم تجزنى فظننى من المالكين . وأبا خالد منادى منصوب حذف حرف نداءه (قوله وإلا) أصله وإن لم تفعل الشرط محذوف وجزأه فهى ، وهب ههنا بمعنى الظن . وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به والآخر قوله أمراً . [ ٣٣٨ ] قاله زياد بن سيار . وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين مثله ، ولكن أكثر استعماله فى أن وبدونها قليل ، وأحد للمفعولين شفاء النفس . والآخر قهر عدوها (قوله قباليغ يلطف فى التحييل) عطف على تعلم والباقي ظاهر .

[ ٣٣٩ ] قاله زهير بن أبى سلمى . وهو من قصيدة من الطويل . الولو لللطف على ما قبله ، وتعلم بمعنى اعلم . وفيه الشاهد كما فى البيت السابق ولكن بان أكثر كما ذكرنا ، ومنه فى حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور » أى اعلما وأن بالفتح مع اسمها وخبرها سد مسد مفعول تعلم ، وإلا مركبة من أن ولا وليست للاستثناء . وقوله فانك قاتله ، جواب الشرط . والمعنى إن لم تصنع ما قلت لك من الوصية فانك قاتل هذا الصيد لأنه ربما كان مفترأ .

كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم . والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة : ظن وخال وحسب .

(تقريبه) : إنما قال أعنى رأى إلى آخره إيداناً بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين إذ منها ما لا ينصب إلا مفعولاً واحداً نحو عرف وفهم ، ومنها لازم نحو جبن وحزن . وهذا شروع في النوع الثاني من أفعال الباب وهي أفعال التصيير (وَأَلْتَى كَصَيَّرَا) من الأفعال في الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ واتخذ ووهب وترك ورد (أَيْضًا بِهَا أَصِيبَ) بعد أن تستوي فاعلها (مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا) نحو :

[ ٣٤٠ ] فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَصَصِفَ مَا كُؤِلَ

كَصَيَّرُوا تضعيف صار أُنْعِتْ كان وربما أتى بالمعزة بدل التضعيف فقيل أَسَارَ كما في التسهيل . وأما صبر بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل إغ) إنما قال نحو لإدخال ما زاده كثير من حذاق النحاة كما في الغزوى وهو ضرب العامل في المثل نحو : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً ﴾ [ النحل : ١١٢ ] واحترب لهم مثلاً أصحاب القرية ﴿ [ يس : ١٣ ] ، لكن الذى اختاره المصنف في تسهيله عدم عدده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعدد لواحد والمنصوب الآخر بيان أو بدل وما زاده بعضهم من نبذ في نحو : ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [ البقرة : ١٠١ ] ، فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظرفاً لنبذ لأن الظرف لابد أن يكون حاوياً لفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره ، وهو يقتضى أن ما كان بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلها في ذلك ، وأن الظرفية للعامل لا تصح في نحو خلفت زيدا ورأى وأجلست عمراً أمامى وهو بعيد جداً ، ثم رأيت الفاضل الروداني قال : ينبغي أن لا يشك في بطلان هذه الدعوى إذ لا شك في صحة أبصرت الهلال في السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل . فالحق أن الظرف تارة يحوى الفاعل كدعوت الله في المسجد ، وتارة يحوى المفعول كالذى مر ، وتارة يحويهما معا كضربت زيدا في السوق فلا نسلم الحاق نبذ بأفعال التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم للمضى (قوله فصيروا مثل كصصف ما كؤل) هو عجز بيت من السريع الموقوف ، فلام ما كؤل ساكنة وكاف كصصف قيل زائدة ومثل مضاف إلى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالأولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيد لثل الأولى أو مضافة إلى عصف ومضاف إليها

[ ٣٤٠ ] قاله رؤبة بن الحجاج . وصلوه :

\* وَلَيْسَتْ طَرَبُهُمْ أَتَابِيلُ \*

وهو من السريع مستغلقان مفعولات مرتين . الشاهد في صيروا حيث نصب مفعولين لأنه من أفعال التصيير التي تنصبهما . كجعل واتخذ أحدهما المفعول الثابت عن الفاعل ، والآخر مثل ، وفي شاهد آخر لم يقصد ههنا وهو زيادة الكاف في كصصف وهو بقل الزرع ، وما كؤل بالجر صفة .

ونحو : ﴿ فجمعناه هباء منثوراً ﴾ [ الفرقان : ٢٣ ] ، ونحو : واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴾ [ النساء : ١٢٥ ] ، وكتوبه :

[ ٣٤١ ] تَعَذَّتْ غَرَاظُ إِبْرَاهِيمَ دَلِيلًا

وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم وهبني الله فداءك ونحو : ﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾ [ الكهف : ٩٩ ] ، وقوله :

[ ٣٤٢ ] وَزَيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أُنْجِلُ الْقَوْمَ وَاسْتَفْنَى عَنْ الْمُنْجَحِ شَارِبُهُ

ونحو : ﴿ لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً ﴾ [ البقرة : ١٠٩ ] ، وقوله :

[ ٣٤٣ ] قَرَدٌ شُعُورُهُنَّ السُّودُ بَيْضًا وَرَدٌ وَجُوهُهُنَّ الْبَيْضُ سَوْدًا

مثل . وأوجب كما في الروداني بأنه نظر لأبأ لك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور . والمصنف زرع أكل حبه وبقي تبه وقيل ورق الزرع (قوله غراظ) بضم الفين المعجمة وفتح الراء ثم زاي اسم واد ومنع من الصرف لتصد البقعة ، أثرهم أي عقب رحيلهم ودليلاً بالندال المهمة (قوله فداءك) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا في القاموس (قوله قرود) الضمير يرجع إلى الحدائق في البيت قبله وهو قوله :

رمى الحدائق نسوة آل حرب بمقدار محمد لله يهودا

والحدائق بالكسر كما في القاموس ، وحدائق الأمر ابتداءً ، وحدائق الدهر كما هنا تجدد مصائبه . وفي المعنى ما يقتضيه أنه محرك مشي لأنه فسره بالليل والنهار ، وعليه فالضمير في فرد للمقدار ، ومحمد يفتح الميم كما يستفاد من القاموس أي حزن . وقال المعنى بالبلاء للمفعول ، ثم قال : والسامد الساكث والخزين الخاشع اه ففى كلامه تناف لأن فاعلاً إما بصاغ من المبنى للمفاعل (قوله وخصى بالتعليق) (نحو) المناسب لما قبله من قوله : والتي

[ ٣٤١ ] تملأه \* : وَفَرَا إِلَى الْجَبَايَ لِيُجْزَوِي \*

قاله أبو جندب بن مرة الحللي . وهو من قصيدة من الوافر . الشاهد في تخلد يفتح التاء وكسر الحاء حيث نصب مفعولين ، وهو بمعنى اتخذت : أحدهما غراظ بضم الفين المعجمة وتخفيف الراء وفي آخر زاي معجمة اسم واد وقد حرف من فسره بأنه اسم رجل وصمغ من قال في آخره نون وهو موضع بتاحية عمان وهو لا ينصرف للعلمية والتأنيث والآخر دليلاً . وأثرهم نصب على الظرف بمعنى عقيبهم ، والضمير في فورا يرجع إلى بني لحيان في البيت السابق ، وكذا في أثرهم ، وكلية في معنى إلى كما في قوله تعالى : ﴿ فرموا إليهم في ألوانهم ﴾ أي إلى ألوانهم واللام في ليعجزوني للتعليل وهو منصوب بأن التقدير فأنهم .

[ ٣٤٢ ] قاله فرعان بن الأعراف . وهو من قصيدة من الطويل قلنا في ابنه منازل . والضمير في ريبته يرجع إليه ، وحتى لا ابتداء وإذا في موضع نصب والمعامل فيه جوابه ، والتقدير حتى إذا ما تركته ، ويجوز أن تكون حرفاً جارة ويكون ذاتي موضع الجر على ما ذهب إلى نحو هذا الأخص ، وما رائدة ، والشاهد في تركته حيث نصب مفعولين لأنه إذا كان فيه معنى التحويل يستدعي مفعولين فأحدهما الضمير والآخر أخص التوم . وقيل هو حال من الضمير المنصوب في تركته . وجاز ذلك لأنه وإن كان معرفة في اللفظ لكنه لا يعني به قوماً بأعيانهم وإنما يريد تركته قوماً لا حقاً بالرجال . فعل هذا لا استشهاده فيه . وفي ولو واستغنى وجهان العطف والحال .

[ ٣٤٣ ] قاله عبد الله بن الزبير يفتح الزاي وكسر الياء الأسمى من قصيدة من الوافر . الفاء للعطف والضمير في رديرجع إلى قوله بمقدار في البيت الذي قبله وهو :

(وَعَصْرٌ بِالتَّعْلِيلِ) وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً (وَالْإِنْفَاءُ) وهو إبطاله لفظاً ومحلاً (مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب وهو أحد عشر فعلاً وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول لأن متناوفاً في الحقيقة ليس هو الأشخاص ،

كصبرا \* أهبها بها نصب مبتدأ وخبرها \* أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله والأمر هب قد ألزما أن يكون خص ماضياً مبنياً للمجهول ويرجع الأول قوله اجعل كل ماله زكناً . وقوله وانو ضمير الشأن ، وقوله وجوز الإنفاء وقوله والنزم التعليق بناء على أن الرواية في هذين الأمر كما هو المشهور . ثم التخصيص إضافي أي بالنسبة هب وما بعده فلا يرد جريان التعليق في نحو فكر وأبصر أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الإنفاء والتعليق والباء داخلة على المقصور . وما خص به الأفعال الغلبية المتصرفة أيضاً جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدتين معنى نحو ﴿ أن رآه استغنى ﴾ [ العلق : ٧ ] ، وطلنتني داخلاً ، وطلنتك داخلاً وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الثاني نحو طلنت نفسي علماً . قال ابن كيسان نعم والأكثرون . لا وألحق بها في ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة ، وعدم وفقد ووجد بقله ولا بجملة ذلك في بقية الأفعال فلا يجوز ضربتي مثلاً بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو : ﴿ قال رب إلى ظلمت نفسي ﴾ [ النحل : ٤٤ ] ، القصص : ١٦ ] ، وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولاً وقيل لئلا يجتمع ضميران . أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشيء واحد وقيل لأن الغالب في غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول ، فلو قالوا ضربتني مثلاً لربما سبق إلى الفهم ما هو الغالب من التغاير ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل مصدر الثاني مضافاً إلى الأول فجاز فيها ذلك ، وأيضاً ليس الغالب فيها المخاطبة لأن علم الإنسان بصفات نفسه وظنه إياها أكثر فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو ما ضربت إلا إياك ويمتنع الاتحاد في هذا الباب وفي غيره أن أضمر الفاعل متصلاً مستتراً مفسراً فلا يجوز ظن قائماً ولا زيداً ضربت تريد نفسه وضرب نفسه ، أما مع الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن زيداً قائماً إلا هو وما ضرب عمراً إلا هو هذا حاصل ما في الجمع مع زيادة من الدماهني . وفي المعنى وغيره أنه يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدتين معنى تقدير نفس نحو : ﴿ وهزى إليك بجذع النخلة ﴾ [ مريم : ٢٥ ] ، ﴿ واضمم إليك جناحك من الرهب ﴾ [ القصص : ٣٢ ] ، ﴿ أمسك عليك زوجك ﴾ [ الأحزاب : ٣٧ ] ، أي إلى نفسك وقس (قوله وذلك) أي تخصيص ما ذكر من قبل هب بالتعليق والإنفاء ثابت لأن إلخ (قوله تأثير الفعل) أي تأثيراً كثائراً للفعل غيرها في المفعول وذلك لأنك إذا قلت ضربت زيداً كان متعلق بالضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فإن

رَمَى الْحَلَّتَانِ نِسْوَةً آلَ حَسْرَبٍ بِفَقْدَانِ صُبُونَةٍ لَمْ تُسَوِّدَا

وفيه الشاهد في الموضعين حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى صير : أحدهما شعورهن والآخر يضا ، وكذا في الشطر الثاني . والسود جمع أسود والبيض بالكسر جمع أبيض والحلتان الليل والنهار (قوله صُبُونَةٍ) على صيغة المجهول أي احزن واسكن . والسامد الساكس ، والحزين الحاشع . وفيه من من البديع المعكس والتبديل وهو أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر ، وهو على وجهه منها أن يقع بين متعلقي فعلين كما في قوله تعالى : ﴿ يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ﴾ ومنه البيت المذكور فإنه قدم السود على البيض في الجملة الأولى وأخره عنه في الثانية .

وإنما متناولها الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين ، فهي ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير ، وإنما لم يدخل التعليق والإلغاء هب وتعلم وإن كانا قليبين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر كما أشار إليه بقوله (وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أَلْزَمًا كَذَا تَعْلَمُ) ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والألف للإطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ وهو هب (وَلْيَغَيِّرِ الْمَاضِيَ) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر (مِنْ هَوَاهُمَا) أى سوى هب وتعلم من أفعال الباب (أَجْعَلُ كُلَّ مَا لَهُ) أى للماضى (زُكِّنَ) أى علم من الأحكام من نصب مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو ظن زيدًا قائمًا ، وبها هذا ظن زيدًا قائمًا ، وأنا ظان زيدًا قائمًا ، ومررت برجل مظنون أبوه قائمًا ، وأعجبني ظنك زيدًا قائمًا ، ومن جواز الإلغاء فى القلبى وتعليقه على ما ستراه (وَجَوَّزِ الْإِلْغَاءَ لَا فِى) حال (الْإِلْغَاءِ) بالفعل

متعلقها الأحداث كقيام زيد فى قولك علمت زيدًا قائمًا فمراده بمتناولها متعلقها . وقيل وجه التخصيص أن أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية (قوله الذى تدل) أى دلالة تضيحية (قوله أسامى) أى الواقعة مفاعيل ثانية غالبًا (قوله بخلاف أفعال التصيير) فإن متناولها الذات فهي قوية فى العمل (قوله لضعف شبههما بأفعال القلوب) أى غيرهما أى فلا يضم إليه وإلى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضًا من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح آنفا ضعف آخر وهو دخول الإلغاء والتعليق لثلا يجمع على الكلمة ثلاث مضعفات ، فلا يقال إن تحليل الشارح يقتضى ثبوت التعليق والإلغاء فيهما بالأولى (قوله كذا تعلم) قال الدمامينى هذا مذهب الأعلام وذهب غيره إلى أنها تنصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت : تعلمت أن فلانا خارج . قال سم : وقياس تصرفها أن يدخلها الإلغاء والتعليق (قوله ألزما ماض مجهول إلخ) يلزم على هذا الإعراب تقديم معمول الخبر الفعلى وفيه خلاف والبصريون يميزونه ولو رفع الأمر على أنه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وقد ألزما خبر المبتدأ الثانى والرابط مخوف تقديره ألزمه لسلم من ذلك (قوله وليغير الماضى) مفعول ثان لا جعل ومن سواهما حال لازمة من غير أنى به لبيان الواقع أى اجعل كل الأحكام التى علمت للماضى ثابتة لغير الماضى حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع إلخ) نبه بالحصر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعال التفضيل وفعل التعجب غير مراد لأن الأولى لا تصاغ إلا من لازم والأخيرة لا يتصبهان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتى وأقره من التحليل بأنهما لا يصاغان من فعل قلبى لا يخفى بطلانه إذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيدًا (قوله ومن جواز الإلغاء) أى فى غير المصدر أما فيه فيجب الإلغاء إذا تقدم عليه مفعولا أو أحدهما لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتى أو المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله فى القلبى) قيد به لاجراج أفعال التصيير الداخلة فى قوله سابقا من أفعال الباب (قوله وتعليقه) إن عطف على جواز فلا إشكال أو على الإلغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع

بل في حال توسطه أو تأخره ، وصدق ذلك بثلاث صور : الأولى أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلقاء والإعمال حيث يذهب سواء كقوله :

شَجَاكَ أَظُنْ رُبْعَ الظَّاعِينَ [ ٢٤٤ ]

فيصدق بالوجوب فلا ينافي ما سيأتى من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز أو المراد بجوازه جواز الإتيان بسببه وهو المعلق (قوله بل في حال توسطه أو تأخره) لكن يتيقح الإلقاء إذا أكد الفعل بمصدر لمنافاة تأكيده لآلفائه ويقال إذا أكد باسم إشارة أو ضمير عائدتين إلى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذلك أى الظن منطلق وزيد ظننته أى الظن منطلق ، ورأيت بخط الشنوانى على هامش شرح التسهيل الدمامي نقلا عن ضم ما نصه : ذكر المرادى أن لجواز الإلقاء قيدى أحدهما المصنف : أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فإن دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الإلقاء . الثانى أن لا ينفى الفعل فإن نفى امتنع فيمتنع نحو زيد قائما لم أظن لبناء الكلام على النفى ، ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره المرادى وهو محل نظر إذ قد يدفع الأول بأنه لا حاجة لاستدراكه لأنه من باب التعليق إذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثانى بمنعه وقد يؤيد اهـ أى يؤيد منعه منافاة بناء الكلام على النفى للإلقاء ويقول الشاعر :

\* وما إخال لدينا منك تنويل \*

على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطى في نكتة عن أبى حيان شيخ المرادى . قال سم : وينبى أن يكون كلاما غيرا من المعلقات اهـ وقد تصرف البعض في عبارة السيوطى بلا فهم صحيح فوقع في الخلل حيث قال عقب الشرط الأول فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظننت قائم (قوله وصدق ذلك) أى قول المصنف لا في الابتداء لأن المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شيء كما هو صريح صنيع الشارح بعد (قوله سواء) أى لأن العامل اللفظى لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى الذى هو الابتداء وقيل الأعمال أقوى لأن اللفظى أقوى وإن توسط ورجحه في التوضيح وكل من التعليلين لا يجرى في نحو قول الشاعر شجاك إنغ على تقدير الشارح الآتى إذ ليس فيه على تقديره عامل معنوى كما مستعرفه وإنما يجرى في نحو زيد ظننت قائم (قوله شجاك) أى أحزنك ربع الظاعين أى منزل الراحلين (قوله يروى برفع ربع إنغ) مفاد كلام الشارح تعين الإلقاء على رفع ربع وتعين الأعمال على نصبه وأن جوازهما عند عدم التزام واحد بهيته من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبى أن يقع فيه

[ ٢٤٤ ] قامة :

\* وَلَمْ نَعْبَأْ بِعَلَلِ الْفَاعِلَيْنَا \*

هو من الوافر . شجاك أى أحزنك من الشجو والربع للدار بعينها ، وارتفاعه على أنه فاعل شجاك ، وأظن معترض بينهما . وفيه الشاهد حيث ألقى عمله لتوسطه بينهما ومنهم من نصب الربع على أنه مفعول أول لا ظن وعلى أن شجاك في محل النصب على أنه مفعول ثان مقدما ويكون فيه ضمير يرجع إلى الربع لأنه مؤخر تقديره . ولم تعبا لم تلفت حال . والألف في الظاعين أى الراحلين ، والماعذلين أى اللامنين للأشباع .

يروى برفع ربع على أنه فاعل شجاك أى أجزنك ، وأظن لفر وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك المفعول الثانى مقدم . الثانية أن يتأخر عنها والإلغاء حيثئذ أرجح كقوله :

[ ٣٤٥ ] آتِ الْمَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْهِبُكُمْ مِنَ لَطْفِ الْغُرُوبِ اضْطِرَامُ  
الثالثة أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شيء نحو متى ظننت زيدا قائما  
والاعمال حيثئذ أرجح . وقيل واجب . ولا يجوز إلغاء المتقدم خلافاً للكوفيين والأخفش

خلاف بين بصري وكوى . وأما قول المصنف فى تسهيله وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافاً للكوفيين فالظاهر عندى أن مراده بمرفوع الفعل يصلح مرفوعاً له لا المرفوع بالفعل ، وكيف يدعى على أحد جواز الإلغاء مع فرض ما قبل العامل فعلاً وما بعده مرفوعاً به على الفاعلية . وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تغفل (قوله وأظن لفر) فهو مع فاعله جملة معترضة كما فى المعنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره فاعترض البعض بأنه يلزم على الإلغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبى مدفوع (قوله وشجاك المفعول الثانى) أى جملة فى عمل نصب مفعول ثان وجعل الدمايين وغيره شجاً فى البيت اسما مضافاً إلى الكاف لا فعلاً ماضياً ، والشجاء الحزن . والمعنى أن سبب حزنك ربيع الأحبة الطامنين أى المرشحين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خالياً منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأسى القائمة (قوله أن يتأخر عنها) وجملة حيثئذ استئنافية كما فى المعنى (قوله فلا يرهيبكم) يفتح الباء والماء أو يضم الباء وكسر المهاء أى يخفكم اضطرام أى اشتغال (قوله بل يتقدم عليه شيء) أى سواء صلح لأن يكون معمول الخبر كمنى فى المثال أو لم يصلح كأنى فى البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى نعم يجوز إلخ . وإنما يجوز تقدم ذلك الإلغاء لتزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شيخنا وغيره تقييد الشيء المتقدم بأن لا يكون معمولاً للفعل فإن كان معمولاً له كمنى فى المثال إن جعل معمولاً للفعل لا للخبر امتنع الإلغاء عند البصريين لأن المتقدم على ظن حيثئذ معمولاً فهى فى الحقيقة فى الابتداء بخلاف معمول الخبر لأنه أجنبى من الفعل إذ معمول المعمول ليس بمعمول (قوله وقيل واجب) لأن العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وإن سبقه شيء غيرهما (قوله ولا يجوز إلغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا فى الابتداء ودخول على التثنى والمراد المتقدم على المقولين وغيرهما بأن لا يتقدم عليه شيء كما يدل عليه كلامه قبل لكن يتأخره تمثله بعد لموهم إلغاء المتقدم باليتين الآتين لأن الفعل فيهما مسبوق بشيء وإنما يكون هذا التمثيل مناسباً

[ ٣٤٥ ] هو من الخفيف . المعنى تعلمون أن الموت آت أليته فلا يخوفكم اضطرام نار الحرب (قوله آت) اسم فاعل من أتى مرفوع على أنه غير المبتدأ متأخر وهو الموت . والجملة مفعول تعلمون ، وفيه الشاهد حيث أئنى عمل تعلمون لتأخره عنها . والقاء جواب شرط محذوف تقديره إن كان الأمر كذلك فلا يرهيبكم وهو نفى وليس بنفى . واضطرام فاعله . ولطفى الحروب نارها وشدتها والجورور فى عمل الرفع على أنه صفة لاضطرام .

(وَأَوَّلُ ضَمِيرِ الشَّانِ) ليكون هم المفعول الأول ، والجزءان جملة في موضع المفعول الثاني (أَوَّلُ) انو (لَا مَ آيَةً) لتكون المسألة من باب التعليق (فِي مُوْهِمِ الْفَاءِ مَا تَقَدَّمَ) كتوبه : [ ٣٤٦ ] أَرْجُوْ وَأَمْلُ أَنْ لَدُنْكَ مَوْدَّةُهَا وَمَا إِخَالُ لَدُنْكَ مِثْلُكَ تَنْوِيلُ وقوله :

[ ٣٤٧ ] كَذَلِكَ أَذْهَبَ حَتَّى صَارَ مِنْ حُلْفَى أَلَى رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَذْبُ فعل الأول التقدير إخاله ورأيت أى الشان ، وعلى الثانى لملاك وللدينا . فالفعل عامل على التقديرين . نعم يجوز أن يكون ما فى البيتين من باب الإلغاء لتقدم ما فى الأول وإن فى الثانى على الفعل ، لكن الأرجح خلافه كما عرفت ، فالحمل على ما سبق أولى (وَأَقْتَرَمَ التَّخْلِيْقُ) عن العمل فى اللفظ إذا وقع الفعل قبل شئ له المصدر كما إذا وقع (قَبْلَ نَفْسِي مَا)

لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وإن سبق بشئ غيرهما ما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم فى قوله المصنف وانو إلخ بأن يرد انو وجوباً وذلك إذا لم يسبق الفعل بشئ وباعتبار هذا القسم انجبه الدخول على التنبؤ بقوله ولا يجوز إلخ أو استحساناً وذلك إذا سبق بشئ غير مفعوليه وإن اقتصر الشارح فى التمثيل على القسم الثانى وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز إلخ فاعمل (قوله وأمل) من عطف المرادف ولا يكون إلا بالولو وكما قاله زكريا وغيره (قوله تنويل) أى إعطاء (قوله كذلك) أى مثل الأدب المذكور . وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وضحها ما يقوم به . والشيمة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشان عامل فى عمل كل من المفعولين على حدته أى ضمير الشان المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لأم الابتداء عالم فى الجملة السادة مسد المفعولين (قوله نعم يجوز إلخ) استدراك على ما يورمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الإلغاء (قوله كما عرفت) أى من قوله والإعمال حيثند أرجح وقيل واجب (قوله فالحمل على ما سبق) أى حمل البيتين على نية ضمير الشان أو لأم الابتداء (قوله نفى ما) أى ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت ما هو لاء

[ ٣٤٦ ] قاله كعب بن زهير بن أبى سلمى الصحابى رضى الله عنه . وهو من قصيدته المشهورة التى أولها : \* بآلت سعاد قللى اليوم متول \* من البسط . وأرجو وأمل جملتان من الرجاء والأمل ، وليس من عطف الشئ على نفسه لاختلاف اللفظ كما فى قوله تعالى : ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا ﴾ وهذا العطف من خصائص الواو ، وأن تندق فى عمل النصب على المفعولية وأن مصدرية التقدير دنو مودتها ، وسكت الواو للضرورة . والشاهد الفعل القلى وهو إخال المقدم على مفعوليه ، وبذلك استبدل الأخصف والكوفون . وقيل إنما ألقى عمله لتوسلها بين الثانى وهو ما والنفس وقيل علقها عن العمل لأم مقدرة أى وما أحوال الدنيا . وقيل ليست بمعلقة ولا معلقة بل مفعول الأول محذوف أى وما أحواله أى الأمر والشان . والجملة أعنى لدينا منك تنويل على عمل النصب على أنها مفعول ثان ، وتنويل مبتدأ ، ولدين خير . ومنك حال من التنويل ، وهو من نوله بالتشديد إذا أعطيه نوالاً وهو العطاء .

[ ٣٤٧ ] قاله بعض النحويين . وقيله :

أَكْبَحُ حِمْنِ أُنَادِ بِهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا الْقُبُوءُ وَالسُّوءَةُ أَلْقَلُّ وهما من البسط وقد وقع هذا البيت مرفوع القافية عند الشارح . ووقع فى الحماسة منصوب القافية . ملاك الشيمة الأدباء . والسوءة القبا . وكذلك إشارة إلى ما ذكر من قوله أكبه حين أناده والكاف للتشبيه أى كمثل الأدب المذكور وهو على صيغة المجهول وحتى للغاية وأنى بفتح الهزرة فاعل صار . وملاك الشيمة بكسر الميم وضحها ما يقوم بها . والشيمة بالكسر الخلق وارتفاعه =



النافية نحو : ﴿ لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ﴾ [ الأنبياء : ٦٥٠ ] ، (وَأَنْ وَلَا) النافيتين في جواب قسم مفلوظ أو مقدر نحو علمت والله أن زيد قائم وعلمت أن زيد قائم ، وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو و (لَأَمْ أَبْتَدَأُ أَوْ) لام جواب (فَسَمَّ كَذًّا) نحو : ﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ﴾ [ البقرة : ١٠٢ ] ، وكقوله :

[ ٣٤٨ ] وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَيْتِي إِنَّ لَتَاتِي لَا تَطِيئُ سَهْمَهَا

ينطقون جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وإنما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأها قبله قاله يس (قوله وإن) أى سواء كانت عاملة أو مهمله وإن لم يمثل الشارح إلا للمهمله (قوله ولا) أى سواء كانت عاملة عمل إن أو عمل ليس أو مهمله وإن اقتصر الشارح في التمثيل على المهمله وقيدھا شارح اللباب بالنافية للجنس (قوله في جواب قسم) قيل الصحيح أنه ليس بقيد لكن في المعنى ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيويه أن لا النافية إنما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم . وقال في عمل آخر لا النافية في جواب القسم لها الصدر لجلولها على ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية أهد وإن كلا (قوله علمت والله إن زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم في عمل نصب سد مسد المفعولين . وقوله جواب القسم لا عمل له إذا لم يضم إلى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر في غير صدر الجملة المعلقة ، أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلأن المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشيء الواحد فالمقدم على القسم هذا ما قالوه . ولقائل أن يقول العلم إنما يتعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا عمل لها لجواز أن يكون لها عمل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جَوَزَ المصريح في قول الناظم في باب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها عمل من حيث إنها حالية ولا عمل لها من حيث أنها معترضة ولا منافاة أو يخصص قوهم جملة الجواب لا عمل لها بما إذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا أى كفى ما وإن ولا (قوله نحو ولقد علموا إلخ) اللام الأولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ، ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من ، وجملة من اشتراه

= الابتداء ، والأدب خبره . والشاهد فيه إبطال عمل رأيت بتقدير لام الابتداء في البناء والتقدير لملك الشيمة الأدب : هكذا أوله النحاة مستشهدين به على أنه لا ضرورة إلى ذلك لأجل الإكفاء بل النافية منصوبة كما ذكرنا . ويرى وجدت موضع رأيت . [ ٣٤٨ ] قاله لبيد بن ربيعة كذا قالوا . ولكنى لم أجد في ديوانه إلا الشطر الثاني حيث يقول :

صَلَا لَنْ يَنْتَهَا عِشْرَةٌ فَأَصْبَحْتُ إِنَّ لَتَاتِي لَا تَطِيئُ سَهْمَهَا

قاله في جملة قصيدة طويلة من الكامل في وصف بكرة صادفها الذئب فأصبر ولدها ، وقد أكد قوله ولقد علمت بالواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . واللام في لتأتين جواب القسم . والشاهد فيه أنها علقت علمت عن العمل يعنى منته من الاتصال بما بعده والعمل في لفظه . وهنا ظهر الفرق بين التعليق والإكفاء لأن الملقى لا عمل له لفظاً ولا تقديراً بمنزلة الحرف المهمل ، والمعلق عامل معنى إذا لولا لظهر فافهم . والمنية الموت والمنايا جمعها . وطاش السهم عن الهدف عدل . وللعنى أن الموت لا تعدل سهامه عن أحد .

(وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا الْحَكْمِ لِقَوْلِهِ أَتَحْتَمُّ) سواء كان بالحرف نحو : ﴿ وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تَوَعَّدُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، أَمْ بالأسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو : ﴿ لَنُعَلِّمُ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى ﴾ [الكهف : ١٢] ، ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَنَا أَخْشَدُ عِدَابًا ﴾ [طه : ٧١] ، أَمْ خبرًا نحو علمت متى السفر ، أَمْ مضافًا إليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد أَمْ فضلة نحو : ﴿ وَسَيُعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٢٧] ، فَأَيُّ نَصَبٍ عَلَى الْمَصْدَرِ بِمَا بَعْدَهُ أَيُّ يَنْقَلِبُونَ مُنْقَلَبًا أَيُّ انْقِلَابٍ ، وَلَيْسَ مَنْصُوبًا بِمَا قَبْلَهُ لِأَنَّ اسْتِفْهَامَ لَهُ الْمَصْدَرُ فَلَا يَجْعَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ .

(تَنْبِيهَات) : الأول إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت زيدًا

إِخْ فِي عَمَلِ نَصَبِ سَدَتِ مَسَدَ الْمُفْعُولِينَ (قَوْلُهُ وَلَقَدْ عَلِمْتَ لَتَأْتِيَنَّ إِخْ) اللَّامُ الْأَوَّلُ لِلتَّأْكِيدِ وَالثَّانِيَةُ لَامُ جَوَابِ الْقِسْمِ كَمَا قَالَ الْعَيْنِيُّ وَجُمْلَةُ الْمُقَدَّرَةِ وَجَوَابُهُ فِي عَمَلِ نَصَبِ سَدَتِ مَسَدَ الْمُفْعُولِينَ عَلَى مَا قِيلَ فِيهِ مَا مَرَّ وَلَكِ جَعَلَ اللَّامُ الْأَوَّلَى لَامَ جَوَابِ قِسْمٍ آخَرَ بِأَنَّ يَكُونُ أَقْسَمُ عَلَى الْعِلْمِ وَأَقْسَمُ عَلَى الْإِثْبَاتِ (قَوْلُهُ وَالْأَسْتِفْهَامُ) أَيُّ وَلَوْ جِئْتَ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا بَسَطَهُ الدِّمَائِيُّ (قَوْلُهُ ذَا الْحَكْمِ) أَيُّ التَّعْلِيلِ لِاتِّزَامِهِ لِقَوْلِهِ اتَّحَمَّ (قَوْلُهُ وَإِنْ أَدْرَى إِخْ) أَيُّ مَا أَدْرَى جَوَابُ هَذَا السُّؤَالِ ، وَمَا تَوَعَّدُونَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَا قَبْلَهُ أَوْ فَاعِلُ بَقَرِيبٍ لِعِثَادِهِ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ يَبْعِيدُ عَلَى التَّنَازُعِ وَالْجُمْلَةُ عَلَى كُلِّ فِي عَمَلِ نَصَبٍ بِأَدْرَى (قَوْلُهُ أَحْصَى) فَعَلَ مَاضٍ وَقَبْلَ اسْمٍ تَفْضِيلٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِأَنَّهُ مِنْ رِبَاعِي . وَرَدَّ فِي الْمَعْنَى بِأَنَّ الْأَمْدَ لَيْسَ مَحْصِيًا بِلِ عَصَى وَشَرْطُ التَّمْيِيزِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَ أَفْعَلٍ كَوْنُهُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى كَزَيْدٍ أَكْثَرُ مَا لَا وَاللَّامُ عَلَى الْأَوَّلِ زَائِدَةٌ وَعَلَى الثَّانِي لِلتَّعْدِيَةِ (قَوْلُهُ أَمْ مَضَافًا إِلَيْهِ الْمُبْتَدَأُ) أَيُّ أَوْ الْخَبَرُ نَحْوُ عَلِمْتَ صَبِيحَةَ أَيُّ يَوْمٍ سَفَرِكَ (قَوْلُهُ أَبُو مِنْ) أَبُو اسْمِ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأُ مَضَافٍ إِلَى مِنْ فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَوْ مَضَافًا إِلَيْهِ الْمُبْتَدَأُ هُوَ بِالنَّظَرِ لِلأَصْلِ وَالْإِضَافَةِ هُوَ أَبُو كَمَا مَرَّ . لَا يُقَالُ مَا لَهُ الْمَصْدَرُ لَا يَجْعَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ فَكَيْفَ عَمَلَ أَبُو فِي مِنْ لِأَنَّا نَقُولُ عَلَى ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ جَارًا (قَوْلُهُ فَأَيُّ نَصَبٍ عَلَى الْمَصْدَرِ إِخْ) عِبَارَةُ الْفَارَاضِيِّ فَأَيُّ اسْمِ اسْتِفْهَامٍ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ يَبْتَدِئُونَ وَهُوَ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ لِأَنَّ الْأَصْلَ يَنْقَلِبُونَ أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَعْنِي أَيُّ انْقِلَابٍ مُقَدَّمٌ لِأَنَّ لَهُ صَبْرَ الْكَلَامِ (قَوْلُهُ مُنْقَلَبًا أَيُّ انْقِلَابٍ) يَوْمَ أَنْ أَبَا صِفَةَ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ وَهُوَ يَنَاقِ مَا أَسْلَفَهُ مِنْ كَوْنِهَا اسْتِفْهَامِيَّةً لِأَنَّ اسْتِفْهَامِيَّةً لَا تَكُونُ صِفَةً كَمَا أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَكُونُ اسْتِفْهَامِيَّةً كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّمْسِيُّ (قَوْلُهُ فَلَا يَجْعَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ) مَا لَمْ يَكُنْ حَرْفٌ جَرَّ نَحْوَ مَنْ أَخَذْتَ وَبِمَ جِئْتَ وَعَمَّ تَسْأَلُ وَعَلَى أَيِّ حَالٍ أَتَيْتَ أَوْ مَضَافًا نَحْوَ غَلَامٍ مِنْ أَنْتَ (قَوْلُهُ جَارًا نَصَبِهِ) أَيُّ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوَّلُ وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ وَهَذِهِ الصُّورَةُ مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ كَوْنِ التَّعْلِيلِ وَاجِبًا وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَبُو مِنْ هُوَ بِمَعْنَى أَخْبَرَنِي عَنْ زَيْدٍ لِأَنَّ زَيْدًا مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ وَجَوَابِ الْجُمْلَةِ بَعْدَهُ مُسْتَأْنَفَةٌ وَلَا تَعْلِيلٌ ، فَإِنْ رَفَعَ بَعْدَ التَّاءِ كَافٌ فَهِيَ حَرْفُ خُطَابٍ .

من هو جاز نصبه وهو الأجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضاً رفعه لأنه المستفهم عنه في المعنى ، وهذا شبيه بقولهم أن أحداً لا يقول ذلك ، فأحدًا هذا لا يستعمل إلا بعد نفى وهنا قد وقع قبل النفى لأنه والضمير في لا يقول شيء واحد في المعنى . الثاني من المعلقات أيضاً لعل نحو : ﴿ وإن أدري لعله فتنة لكم ﴾ [ الأنبياء : ١١١ ] ، ذكر ذلك أبو علي في التذكرة . ولو الشرطية كقوله :

[ ٣٤٩ ] **وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ أَلْمَالِ كَانَتْ لَهُ وَقُرٌّ**  
وإن التي في خبرها اللام نحو علمت أن زيدًا لقيام ، ذكر ذلك جماعة من المغاربة ، والظاهر أن المعلق إما هو اللام لا إن ، إلا أن ابن الحجاز حكى في بعض كتبه إنه يجوز

قال الشهاب في حواشي البيضاوي : استعمال أريت بمعنى أخبرني مجاز ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشئ وابصاره سببًا للإخبار عنه استعمل رأى التي بمعنى علم أو أبصر في الإخبار والمهزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الاخبار لاشتراكهما في مطلق الطلب فقيه مجازان اه باختصار **(قوله وهو الأجود)** وعليه فالتعليق ليس إلا عن المفعول الثاني ، وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقریب أنه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانيًا بأنه لا معنى لقولك علمت زيدًا جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب **(قوله أيضا)** لعل أيضا مقدمة من تأخير ويختص تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كما في الجامع وشرحه . ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزمخشري وأبده صاحب المعنى في الجملة السادسة من الباب الخامس ، بل قال الدماميني إنما سكنت عنها التحوين استثناء يتصرفهم بأن لها الصدر كالاستفهامية إذ كل ماله الصدر يعلق ، نعم لا تعلق على ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال إنه لغة رديئة **(قوله لو أن حاتمًا)** أي ومعمولاها فاعل ثبت محذوفًا وثراء المال والمذكورة والوفر الكثير **(قوله في خبرها)** أي أو اسمها المتأخر علمت ﴿ إن في ذلك لعبرة ﴾ [ آل عمران : ١٣ ] ، أو معمول خبرها نحو علمت أن زيدًا نفى الدار قائم **(قوله والظاهر أن المعلق إما هو اللام)** يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها . وقد يقال أن اللام حقه في الأصل صدر الجملة لكن زحلقته عنه كراهة توالي حرف توكيد كما مر فهي مصدرة حكما نقله شيخنا **(قوله فعل هذا المعلق إن)** أي ولا يحتاج إلى ما سبق من اشتراط وجود اللام في خبرها لأن إن أيضا لها الصدارة . قال سم : لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق

علمت أن زيِّدا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيويه ، فعل هذا المعلق إن . الثالث قد عرفت أن الإلقاء سبيله عند وجود سببه الجواز ، والتعليق سببه الوجوب ، وأن الملقى لا عمل له ألينة والمعلق عامل في المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله :

[ ٣٥٠ ] وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَاءُ وَلَا مُوجَعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تُولِيتْ

يروى بنصب موجعات بالكسر عطفاً على عمل قوله ما البكا . ووجه تسميته تعليقا أن العامل ملقى في اللفظ عامل في المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقا أخذنا من المرأة

ونقل عن غيره أنه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجويز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر إن وتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق . ومعنى إيجاب غيره التعليق أنه يتعين ما دام كسر إن فلا خلاف في الحقيقة (قوله الجواز) أى في غير المصدر أما إذا كان الملقى مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاية واجب لأن المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم ظنى غالب وزيد ظنى غالب قائم ، وفي غير آخران المفعول الأول المقدم على عامله بلام الابتداء فالإلقاء حينئذ واجب على ما مر (قوله والمعلق عالم في المحل) أى في محل الجملة بعد أن كان عاملا في لفظ كل من الجزأين أو في محله (قوله حتى يجوز إلخ) حتى ابتدائية تفريعية فالعمل بعدها واجب الرفع . ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أن المعلق إنما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها لا بالنسبة لتتابعها وأن العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت إلخ) قال الدماميني ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة والبكاء مفعول به أو أن الأصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجملة ١ هـ ولا يخفى كفاية الظواهر في أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ، ولا بد من تقدير ما هي بعد موجعات القلب أو اعتبار أن موجعات القلب في معنى الجملة أى ولا موجعات لقلبي وإلا لزم عمل أدرى في مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور في المعطوف على المحل أن يكون جملة في الأصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا أو تقديرا نحو الذي مر على الوجه الأول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره لأنه بمعنى وزيدا متصفا بغير ذلك ونحو الذي مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير . وبهذا التحقيق يعلم ما

[٣٥٠] قاله كثير عزة . وهو من قصيدة من متخبات قصائده من الطويل . الواو للعطف وما للمنى والتاء في كنت اسم كان وأدرى خبره وما المهوى مفعوله . والشاهد في ولا موجعات القلب حيث عطف بنصب التاء على محل مفعول أدرى ، وهو بمعنى اعلم يقتضى مفعولين ، وما الاستفهامية علقته عن العمل لفظا وحتى للغاية بمعنى إلى أن تولت .

المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة . ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا القلب لهذا المعنى . الرابع قد أُلحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها نحو : ﴿ فلينظر أيها أركى طعاماً ﴾ [ الكهف : ١٩ ] ، ﴿ فستبصر ويصرون بأيكم المفضون ﴾ [ القلم : ٦ ] ، ﴿ أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ﴾ [ الأعراف : ١٨٤ ] ، ﴿ يسألون أيان يوم الدين ﴾ [ الذاريات : ١٢ ] ، ﴿ ويستتبونك أحق هو ﴾ [ يونس : ٥٣ ] ، ومنه ما حكاه سيويه من قولهم : أما ترى أى برق ههنا (لعلهم

في كلام البعض (قوله من المرأة المعلقة) أى المفقود زوجها فقوله لا مزوجة أى بحسب الصورة (قوله ولهذا) أى لشبه المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) أى الناصبة للمفعولين ، وقوله أفعال غيرها أى غير أفعال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلاً غير قلبى كما في الأمثلة غير أو لم يتفكروا إلخ أو فعلاً قلبياً غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسى وعرف ولم يمثل له الشارح أولاً لشيء أصلاً كما في أو لم يتفكروا ويختص التعليق في القسم الأول أعنى غير القلبى بالاستفهام بخلاف القلبى هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمعنى بقول تعالى : ﴿ أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ﴾ [ الأعراف : ١٨٤ ] ، بناء على الظاهر كما قاله الشنقى أن ما نافية لكن في التسهيل والجمع تخصيص تعليق هذه الأفعال الملحقه بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أو لم يتفكروا وما بعده استئناف . قال الشنقى : وقيل ما استفهامية بمعنى النفى أى أى شيء بصاحبكم من الجنون أى ليس به شيء منه اهـ وعليه لا مخالفة فتأمل .

**(فائدة) :** الجملة بعد المعلق مسد للمفعولين إن كان يتعدى إليهما ولم ينصب الأول فإن نصبه سدت مسد الثانى نحو علمت زيدا أبو من هو وإن لم يتعد إليهما فإن كان يتعدى بحرف الجر فهي في موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وإن كان يتعدى إلى واحد سدت مسده نحو عرفت أيهم زيد فإن كان مفعوله مذكوراً نحو عرفت زيدا أبو من هو فقال جماعة الجملة جال . وردّ بأن الجملة الانشائية لا تكون حالا . وقال آخرون بديل قليل بديل كل بتقدير مضاف أى عرفت شأن زيد وقيل بديل اشمال ولا حاجة إلى تقدير . وقال الفارسي : مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا في الهمع ومثله في المعنى وزاد أن القول الأخير رد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجع في محل آخر القول بالبدلية قال : وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا ؟ قال جماعة من المغاربة : إذا قلت علمت زيد لا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عالم في محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لأن حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق نحو علمت زيد أبوه قائم (قوله أو لم يتفكروا إلخ) ما نافية على ما مر والجنة الجنون وتذكر لازم علق بما عن المحرور إذ الأصل أو لم يتفكروا فيما ذكر (قوله لعلهم عرفان) من إضافة

عَرَفَانِ وَظَنَّ لُتْهَمَةً تُغْدِيَةً لَوَاحِدٍ مُتَزَمَةً نَحْوُ : ﴿ وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونِ أُمَهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [ السجدة : ٧٨ ] ، أى لا تعرفون . وتقول سرق مالى وظننت زيدا : أى اتهمته . واسم المفعول منه مظلون وظنين ، قال الله تعالى : ﴿ وما هو على الغيب بضنين ﴾ [ التکویر : ٢٤ ] ، أى بجهنم . وقد نهبت على استعمال بقية أفعال القلوب فى غير ما يتمدى فيه إلى مفعولين كما رأيت . وإنما خصص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل إذ غيرهما لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بمعناهما . وأيضا فقيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالبا بخلافهما (وَلَوْ أَرَى) التى مصدرها (الرؤيا) وهى الحلمية (ألم) أى انسب (مَا لِمَلْنَا \* طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ اكْتِمَ) أى انتسب . ما موصول صلته انتمى فى موضع نصب مفعول لا تم ، وطالب حال من علم ولرأى متعلق بتم ، ولعلما متعلق بانتمى ، وكذلك من قبل ، والتقدير أنسب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم

الادل للمدلول أى لهذه المادة الدالة على العرفان بأى صيغة كانت وكلما يقال فيما بعده ، والجار والمجرور خبر تعدية ، ومتزمنة نعت تعدية ، أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعدية لواحد ملتزمة) للفرق فى المعنى بين علم العرفانية وعلم التعدية إلى اثنين بأن الأولى تتعلق بنفس الشئ وذاته كعلمت زيدا أى عرفت ذاته ، والثانية باتصافه الشئ بصفة كعلمت زيدا قائما أى عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم ، فمعنى علمت أن زيدا قائم علمت اتصاف زيد بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف إلى زيد فى نفسه ، ومعنى عرفت أن زيدا قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصاف زيد به وبين المعنيين فرق ظاهر . ما ذهب له إليه ابن الحاجب وغيره . وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى . والفرق فى العمل إنما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظى (قوله واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التى للرجحان فمظنون فقط وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد أن ظنينا ليس على وزن اسم المفعول (قوله فى غير ما) أى التركيب أو ما واقعة على المعنى وفى فى فيه سببية (قوله بالتنبيه) أى على استعمالها فى غير ما يتعليان فيه إلى المفعولين (قوله غالبا) احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل (قوله بخلافهما) أى عند نصبهما مفعولا واحدا الذى نه عليه المتن وإن عم ظاهر الشرح لزومهما أيضا فلا يرد علم إذا انشقت شفته العليا فإنه لازم (قوله التى مصدرها الرؤيا) حل معنى لا حل إعراب وما يلزمه من تغيير إعراب المتن مفتقر لأنه غير ظاهر (قوله وهى الحلمية) بضم الحاء نسبة إلى الحلم بضم فسكون وبضمتين كما فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام أى رأى فى منامه . (قوله من قبل) أى قبل ذكر علم العرفانية ، وهو ظرف لغو متعلق بانتمى كما سيذكره الشارح أتى به لجرد الايضاح ويصح كونه مستقرا حالا من علم

متعدية إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس الباطن .  
قال الشاعر :

[ ٣٥١ ] أُنُو حَشْرُ يُوْرُقِي وَطَلَّقَ وَغَمَارَ وَأَوَّلَهُ أَثَالَا  
أَزَاهُمْ رُقَّتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَالَى اللَّيْلُ وَانْحَزَلَ الْجَزَالَا  
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرَى لِوَرْدٍ إِلَى آلٍ فَلَسَمَ بِذَلِكَ بِلَالَا

فهم من أراهم مفعول أول ، ورفقتى مفعول ثان . وإنما قيد بقوله طالب مفعولين من قبل لتلايقته أنه أحال على علم العرفانية . فإن قلت : ليس في قوله الرؤيا نص على المراد إذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأى مطلقاً حلمية كانت أو يقظية . قلت : الغالب والمشهور كونها

(قوله من الأحكام) أى إلا التعليق والإلغاء خلافاً للشايطى كما في التصريح وغيره (قوله أبو حشْر يُوْرُقِي إلخ) أبو حشْر وطلق وعمار وأثالة أشخاص فقوله ، أثالا مرخم في غير النداء للضرورة . يُوْرُقِي أى يسهري وأونة جمع ألوان وهو الحين أى الزمن كذا في القاموس . ولوان جمع أن مخالف للمنصوص مع كونه يرده أن فعلا ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعلوف أعنى أثالا . وإذا الأول ظرفية شرطية والثانية فجائية ، واللعل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى غمال زال وكذا معنى انخرال ، واللام في لورد تعليلة والورد بالكسر المنهل أى الماء الذى يورد ، والآل بالمد . قال في المصباح : هو الذى يشبه السراب اهد والسراب كما في القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء . وقال القاموس الآل السراب أو خاص بما في أول النهار اهد والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء . ويحث الدمايى في الاستشهاد بذلك بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقتة لأنه عمق ليس الكلام فيه ، وجعل رفقتى حالا وضعف بأن رفقتى معرفة والحال لا يكون معرفة . وأجيب بأن الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل وإضافته غير محسنة . ولك أن تقول المحقق كونهم رفقتة في البيضة لا كونهم رفقتة في المنام الذى كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وإنما قيد بقوله إلخ) ظاهر صنيعة أن من قبل ظرف مستقر حال وهو بخلاف ما قدمه من أنه لفو متعلق بانتمى (قوله أو يقظية) في تعبيره باليقظة دون البصرية اشعار بان الرؤيا قد تكون مصدرا للرأى العلمية والبصرية . هذا ومذهب الحريرى والمصنف أن الرؤيا لا تكون إلا مصدر الحلمية وعليه لا إشكال (قوله الغالب إلخ) أى وأما الرؤية بالثناء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى

[ ٣٥١ ] قالوا عمرو بن أهر الياهلى . وهى من قصيدة من الوافر يذكر بها جماعة من قومه لحقوا بالشام فصار يراهم إذا أتى أول الليل . وأبو حشْر كنية رجل مبتلى وغيره يورقتى أى يسهري من أرقه تأريفاً إذا أسهره ، وثلاثه أرق بكسر العين ، وطلق اسم رجل عطف عليه ، وكذا عمار ، وأونة نصب على الظرف جمع ألوان (قوله أثالا) بضم المرفة وبالثناء المثلثة اسم رجل وأصله أثالة فرغم . وفيه محذوران : أحدهما هو الفصل بين حرف العطف والمعلوف ، لأن تقديره وعمار وأثالة أونة ، والآخر الترخيع في غير حده . وعنى وجه الترخيع وهو أن اللو بمعنى باء الجر كما في بيت الشياشة ودرهما أى بدرهم ، وتكون للظرف أى بأونة أى فيها . ويكون أصل أثالا وأثالا بولو العطف فحذف للضرورة وهو كثير في الشعر . وعلى كل تقدير لا يخلو عن تعسف . والشاهد في أراهم حيث نصبت أرى التى هى من الرؤيا مفعولين أحدهما الضمير والآخر رفعتى وحتى ابتدائية ، وإذا للظرف وما زائدة =

مصدر للحلمية (وَلَا تُعْجَزْ هُنَا) في هذا الباب (بِلَا ذَلِيلٍ \* سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ) ويسمى اختصاراً . أما الثاني فبالإجماع وفي الأول وهو حذفهما معاً اختصاراً خلاف : فمن سيويه والأخفش المنع مطلقاً كما هو ظاهر إطلاق النظم . وعن الأكثرين الجواز مطلقاً تمسكاً بنحو : ﴿ أعنده علم الغيب فهو يرى ﴾ [ النجم : ٣٥ ] ، أى يعلم : ﴿ وظننم ظنّ السوء ﴾ [ الفتح : ١٢ ] وقولهم من يسمع يخل ، وعن الأعلام الجواز في أفعال الظنّ

العلمية . قال في القاموس : الرؤية النظر بالعين وبالقلب (قوله في هذا الباب) لانعدام الفائدة بانعدامها أو انعدام أحدهما أما في الثاني فظاهر وأما في الأول فلأن الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول في غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقاً وينبغي أن محل امتناع الحذف إذا أريد الأخيار بحصول مطلق ظن أو علم ، أما إذا أريد ظننت ظناً عجبياً أو عظيماً أو نحو ذلك أو أريد إعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو إيهام المظنون أو المعلوم لنكتة فينبغي الجواز أفاده الروداني . وبما يجوز الحذف أيضاً تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت في الدر أو ظننت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه في التسهيل (قوله ويسمى اختصاراً) أى يسمى الحذف بلا دليل اختصاراً للاختصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدي إلى واحد في صورة حذف أحدهما . فعلم أن الاختصار للتنزيل المذكور ولا ينافي ذلك نص البيانين على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لأن نظره إلى المعاني الحاصلة في الحال ونظر النحاة إلى الألفاظ بحسب الوضع تعدياً ولزوماً ووافق في المعنى البيانين ، ويحتمل أن الاختصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير إقامة دليل عليها والمتجه عندي ضعف القول بالنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن الأولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله أما الثاني فبالإجماع) إنما أجمع هنا واختلف فيما بعده لأن المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد في ظننت زيدا قائماً فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها . ومثله يقال في الحذف للدليل . وإنما أجمع على منع حذف أحدهما اختصاراً . واختلف في حذف أحدهما اختصاراً لأن المحذوف للدليل كالذكر ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصاراً واختلف في حذفهما اختصاراً (قوله مطلقاً) أى في أفعال العلم وأفعال الظن فهو في مقابلة تفصيل الأعلام الآتي (قوله فهو يرى) أى ما يعتقد حقاً وقد يقال كما في الروداني أن قوله تعالى : ﴿ أعنده علم الغيب ﴾ [ النجم : ٣٥ ] ، يشعر بالمفعولين فحذفهما للدليل (قوله وظننم ظنّ السوء) أى ظننم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهلهم متفتحين أبداً ، وظنّ السوء مفعول مطلق . ولما في كون الحذف هنا لغو دليل نظر لأن قوله تعالى : ﴿ بل ظننم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهلهم أبداً وذين ذلك في قلوبكم ﴾ [ الفتح : ١٢ ] ، يشعر بالمفعولين أو بما سد مسددهما وهو أن لن ينقلب إلخ (قوله من يسمع يخل) أى مسموعه

= ويجوز أن تكون حتى جارة وإذا في موضع جر ، ونحو الليل نطوى ، وانحزال انقطاع (قوله إذا) للمفاجأة وأنا مبتدأ وخبره كالذي أى كالرجل الذي ، ويورى يجرى لورده هو الأشهر . والورد بكسر الواو خلاف الصدر من ورد الماء ، واللام فيه للتعليل ، والآل الذي تراه أول النهار وآخره كأنه يرفع للشخص وليس هو . والسراب الذي تراه نصف النهار كأنه ماء وبلا بكسر الباء الموحدة ما ييل به الخلق من الماء وغيره ، وأراد به ههنا الماء .



دون أفعال العلم . أما حذفها للدليل ويسمى اختصاراً فجائز إجماعاً نحو : ﴿ أين شر كافي الذين كتم تزعمون ﴾ [ الأنعام : ٢٢ ] ، وقوله :

[ ٣٥٢ ] بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ قَرَىٰ خِيَهُمْ غَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ  
وفي حذف أحدهما اختصاراً خلاف : فمنعه ابن ملكون وأجازته الجمهور من ذلك ،  
والمحذوف الأول قوله تعالى : ﴿ ولا يحسن الدين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو  
غيراً لهم ﴾ [ آل عمران : ١٨٠ ] ، في قراءة يحسبن بالياء آخر الحروف ، أى ولا يحسبن  
الذين ييخلون ما ييخلون به هو غيراً . ومنه - والمحذوف الثاني - قوله :

[ ٣٥٣ ] وَلَقَدْ نَزَّلْتَ فَلَا تَظُنِّيْ غَيْرُهُ مَنِيْ بِمَزَلَّةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

حقاً وجعله جماعاً كالرضى من الحذف للدليل . قال الروداني : وينبغي أن لا يختلف في أنه الحق لظهور  
أن يسمع دليل على المفعول الأول وحال التخاطب دليل على الثاني . وما قيل لا دلالة فيه في عل  
الثاني قطعاً مكابرة لمقتضى الذوق السليم اهـ . ومنهم من تخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير  
دليل على أن للمنى من يسمع غيراً يحصل له خيلة أى ظن بتزيه منزلة اللازم (قوله وعن الأعمش  
الجواز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها اهـ . تصريح (قوله تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائى أو  
تزعمون أنهم شركائى جرياً على الأكثر من تعدى زعم إلى أن وصلتها ، ولا يرد أن الكلام في حذف  
المفعولين لا في حذف ما يسد مسدهما لأن ما يسد مسدهما بمنزلة (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى  
أو أبغى في المعنى قاله الروداني (قوله ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره (قوله هو غيراً)  
هو ضمير فصل والمفعول الأول محذوف قدره الشارح فيما يأتى ما ييخلون ويصح تقديره بخلفهم (قوله  
بالياء آخر الحروف) أما على قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوله مع تقدير مضاف أى ولا تحسبن  
بخل الذين ييخلون إلخ (قوله ولقد نزلت إلخ) كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت وهو  
الظاهر ، أما على أنه مفعول ثان لظن أى فلا تظننى غيره كائناً منى فليس منه بقول الشارح أى لا

[ ٣٥٢ ] قاله كميث بن زيد الأسدي وهو من الطويل . الباء متعلق بترى أى للاستفهام والضمير في حيه يرجع إلى أهل البيت ،  
لأن البيت من قصيدة مدحهم ، والشاعر كان يتغالى في محبتهم جداً ، والشاهد في ونحسب حيث حذف منه مفعولاه والتقدير  
ونحسبه عاراً على . وهذا بلا خلاف عند قيام القرينة .

[ ٣٥٣ ] قاله عترة العيسى من قصيدته المشهورة من الكامل ، أرادت عندى بمنزلة الحب للمكرم فلا تظننى غير ذلك الولو للقسمة  
واللام للتأكيد وقد للتحقيق . والخطاب في نزلت لهويته ، فلا تظننى جواب القسم معترض بين الجار ومتعلقه . وغيره مفعول  
أول لظننى والثاني محذوف أى وإقناعاً أو نحوه . وفيه الشاهد حيث حذفه للاختصار دون الاتصاف وهو جائز عند الجمهور بخلافه  
لاين ملكون . والحب يفتح الحاء بمعنى المحبوب أخرجه على أصله . ويروى الأكرم موضع المكرم وهو تفضيل المفعول دل  
عليه للمكرم .

أى فلا تغنى غيره واقما منى (وَكُتِّنْ) عملاً ومعنى (أَجْعَلْ) جوازاً (تَقُولُ) مضارع قال المبدوء بقاء الخطاب ، فانصب به مفعولين (إِنْ وَلَى \* مُسْتَقْبَهُمَا بِهِ) من حرف أو اسم (وَلَمْ يَتَفَصَّلْ) عنه (بَغَيْرِ طَرَفٍ أَوْ كَطَرَفٍ) وهو الجار والجرور (أَوْ عَمَلٌ) أى معمول (وَأِنْ يَبْهَضْ ذِي) المذكورات (فَصَلَّتْ يَخْتَفِلْ) فمن ذلك حيث لا فصل قوله :  
 [ ٣٥٤ ] عَلامَ تَقُولُ الرَّمْحُ يَقِلُّ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

تغنى غيره واقما منى موهم خلاف المراد والتاء مكسورة كما فى التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت . والمحب المكرم يوزن اسم المفعول فيما كما فى التصريح (قوله وكُتِّنْ) مفعول ثان لا جعل ومفعول ثان لا جعل ومفعول الأول تقول (قوله عملاً ومعنى) أى عند الجمهور وقيل عملاً فقط وتظهر غمرة الخلاف كما بيته صاحب التصريح فى الالتقاء والتعليق فيجريان فيه على الأول دون الثانى (قوله جوازاً) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن إذا حكى به كان بمعنى التلغظ كما فى الروداني (قوله مضارع قال) وألحق به السرافى . قلت بالخطاب والكوفون قل بالأمر كما فى التصريح (قوله بقاء الخطاب) أى لا بقيد الإفراد والتذكير . دماينى (قوله مستقبهما به) أى عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما فى الدماينى وغيره وإن اقتضى كلام بعضهم كالتصریح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثانى نحو علام تقول البيت فإن الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو : \* متى تقول القلص الرواسما \* البيت فإن متى ظرف ليدنين (قوله أى معمول) المراد به ما يعم للمفعولين معاً نحو أزيداً قائماً تقول ومعمول نحو أهنذا تقول زيدا ضارباً ، والمعمول غير المفعول كالحال نحو أراكبا تقول زيدا أتيا أفاده سم (قوله وإن يبهض ذى) أى منفرداً أو مجتمعاً مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكلها كالفصل ببعضها على ما بيته سم ، قال لأن الأصل فى ضم الجائز إلى الجائز الجواز ، قال يس : والأقرب أنه احتراز عن الفصل بكلها ، قال : ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى هذه يتدفع أن قوله وإن يبهض ذى إلخ حشو لأنه لم يقد زيادة على ما قبله (قوله علام تقول إلخ) ما استفهامية حذف ألفها لدخول الجار عليها وأطعن بضم الميم وضحها يدل عليه قول التاموس طعنه بالرمح كمنه ونصره طعنا ضربه ووخزه ١ هـ قيل والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح :

[ ٣٥٤ ] قاله عمرو بن معد يكرب للدجى الصحافى رضى الله عنه ، وهو من نصيدة من الطويل . وأصل علام على ما للاستفهام فلما اتصل به حرف الجر حذفت الألف منه . والشاهد فى تقول حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن أحدهما الرمح والآخر الجملة أعنى قوله يقتل عاتقى من الأتقال . والمعنى بأى حجة أجمل السلاح إذا لم أقاتل عند كرم الخيل ، ويجوز فى الرمح الرفع على الابتداء وغيره يقتل على أن يكون تقول على بابها وإذا ظرف لقوله يقتل ، وإذا الخيل ظرف لقوله لم أطعن ، والجملة بعد إذا فى الموضعين إيمتان فى الصورة فعليتان فى التقدير ، إذ أصلهما إذا لم أطعن أنا وإذا كرت الخيل محذوف الفصل دلالة لثالثى عليه .

وقوله :

[ ٣٥٥ ] متى تقول القلب الرواسم يلمين أم قاسم وقاسم

ومنه - مع الفصل بالظرف - قوله :

[ ٣٥٦ ] أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم أم تقول البعد مخزما

ومنه - مع الفصل بالمعول - قوله :

[ ٣٥٧ ] أجهلا تقول يسي لوى لعمر أبك أم متجاهلنا

فإن فقد شرط من هذه الأربعة تعين رفع الجزعين على الحكاية نحو قال زيد عمرو

طعنه بالرمضه وطعن في المفازة ذهب وفي السن كبر وفي الأمر أخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعنا قدح وعاب وباب الكل نصر ، وجاء الأخير من باب منع في لغة وأجاز القراء فتح عين المضارع في الكل لمكان حرف الخلق هـ بالمعنى ، وإذا الأولى ظرف ليقول والثانية ظرف للم أطعن والمعنى بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كز الخيل (قوله القلب) بضمين جمع قلوب الناقة الشابة ، الرواسم جمع واسمة من الرسم وهو التأثير في الأرض لشدة الرطبة في القاموس (قوله أبعد بعد إرخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزمانى ومثل الفصل بالظرف المكانى أعندى تقول زيدا جالسا (قوله شمل) مصدر شملهم الأمر كفتح نصر شملا وشمولا إذا عمهم كما في القاموس . وفي شواهد المعنى هو الاجتماع . وفي المصباح : جمع الله شملهم أى ما تفرق من أمرهم ، وفرق شملهم أى ما اجتمع من أمرهم (قوله وأنت تقول زيد منطلق) إنما يتعين فيه الرفع إذا جعل فاعل محذوف يفسره

[٣٥٥] قاله هذبة بن خشرم المعنرى . الشاهد في قول حيث نصب مفعولين لأنه معنى تظن : أحدهما القلب جمع قلوب وهى الشابة من النوق ، والرواسم صفة جمع واسمة من الرسم نوع من سائر الإبل والآخر يحملان ، ويروى متى تظن فلا شاهد فيه . ويقال الصواب أم غلظما لقصة هذا ذكرناها في الأصل .

[٣٥٦] هو من البسيط . الهزرة للاستفهام ، وبعد نصب على الظرف ، والمعامل فيه تقول وبعد بضم الباء مجرور بالإضافة . وبينهما جناس محرف والشاهد في قول حيث نصب المفعولين وهما الدار جامعة وكذا تقول الثالث نصب البعد محذوما وشملى معمول لجامعة وهو الاجتماع ، يقال جمع الله شمله إذا دعا له بتأليف .

[٣٥٧] قاله كبيت بن زيد الأسدى ، وهو من قصيدة من الوافر يمدح بها مضر على فعل اليمن والهزرة للاستفهام . وتقول يسمي تظن وهو الشاهد ، وجهلا جمع جاهل مفعوله الثانى . وبني لوى مفعوله الأول . ولؤاد بهم قريشا . والمعنى أنظن بنى لوى جهلا أم متجاهلين حين استمالوا أهل اليمن على أعمالهم وأثروهم على المضربين مع فضلهم عليهم ، والمتجاهل الذى يرى من نفسه الجهل وليس به . ولعمر أبك معترض بين للعطوف والمعطوف عليه ، وغيره محذوف أى قسمي وأم معادلة للهزرة والألف للاستباح .

منطلق ، ويقول زيد عمرو منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق .  
**(تغميه)** : زاد السهلي شرطاً آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو أنتقول لزيد عمرو منطلق . وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً . وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال .  
 هذا كله في غير لغة سليم **(وَأَجْرَى الْقَوْلُ كَقَوْلٍ مُطْلَقاً)** أى ولو مع فقد الشروط المذكورة **(عند سليم نحو قُلْ ذَا مُثْنِفًا)** وقوله :

[ ٣٥٨ ] **قَالَتْ - وَكَثَّتْ رَجُلًا فُطَيْتًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيَا**

المذكور جاز العمل اتفاقاً لتوفر الشروط كذا في التوضيح . واستشكله في التصريح بما نقله عن الموضح في الحواشي من أن الحكم إما هو للمذكور وأما المضمرة فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عن خاصة والعمل فيما عنده لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمرة وذكر الظاهر بمجرد التفسير **(قوله باللام)** لأنها تبعده من الظن **(قوله أن يكون حاضراً)** وعليه فيشترط في الاستفهام أن لا يكون بعل لأنها تخص المصارع بالاستقبال والذي عليه الأكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على إطلاقه ، واستدل لما عليه الأكثر بنحو قوله : \* **فَعْنَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا** \* بنصب الدار على أنه للمفعول الأول وتجمعا في موضع الثاني فقد عمل تقول مع استقباله لأن متى ظرف مستقبل متعلق به . ويبحث في الموضح والدمامي وغيرهما بأن لا نسلم ملق متى يقول بل هي متعلقة بتجمعا فالاستقبال هو الجمع وأما الظن فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بأن الفعل على هذا البحث ليس هو المستول عنه . قال الدمايني : فإن قيل للمستول عنه هو ما على أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك في الهزة وأم وهل على ما فيه لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب فأما الأسماء فانها ترتبط بعواملها أو معمولاتها فذلك هو المستول عنه **(قوله وفي شرحه أن يكون إلخ)** ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره في التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام الشارح بأن المعنى وفسره في شرحه بأن يكون **إلخ (قوله وأجرى القول كقول مطلقاً عند سليم)** وهل يعلمونه باقياً على معناه أو لا يعلمونه حتى يضمنوه معنى الظن ؟ قولان اختار ثانيهما ابن جني ، وعلى الأول أعلم وابن خروف وصاحب البسيط ، واستدلوا بقوله قالت وكنت إلخ اه سم ، ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لأن

[ ٣٥٨ ] قاله إعرابي صادفياً وأنى به إلى امرأته فقالت له هذا - وأشارت إليه - لعمر الله إسرائيل : أى ما مسح من بني إسرائيل . وإسرائيل بالون لغة في بني إسرائيل باللام ومعناه عبد الله . وقيل سمي يعقوب عليه السلام إسرائيل لأنه لما هرب من أخيه عيسو كان يسري بالليل ويكمن بالنهار . الشاهد في قالت . حيث نصب مفعولين لأن معنى ظننت على لغة سليم . أحدهما هذا والآخر إسرائيل . وفيه حذف تقديره هذا مسوخ إسرائيل أى بني إسرائيل ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأشبهت حركة النون بالألف . ولعمر الله معترض بينهما وهو مبتدأ وخبره عنوف أى لعمر الله يعنى أو قسمي . وكذا قوله وكنت رجلاً معترض بين القول ومعموله . والقول من القطة وهو الذكاء والفهم الجيد .

**(تنبيه):** على هذه اللفظة تفتح أن بعد قلت وشبهه . ومنه قوله :  
 [ ٣٥٩ ] **إِذَا قُلْتَ أَيَّ آيِبٍ أَهْلُ بَلَدٍ وَضَعْتَ بِهَا غَنَّهُ الْوَلِيَّةُ بِالْهَجْرِ**  
**(خاتمة):** قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ،  
 وإلا فهو وفروعه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد وهو على نوعين : مفرد فى  
 معنى الجملة نحو قلت شعراً وخطبة وحديثاً ، ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو : ﴿ **يَقَالُ**  
**لَهُ إِبْرَاهِيمُ** ﴾ [ الأنبياء : ٦٠ ] ، أى يطلق عليه هذا الاسم ، ولو كان مبنياً للفعل لنصب  
 إبراهيم خلافاً لمن منع هذا النوع . ومن أجزائه ابن خروف والزخشرى . وإما جملة فتحكى

هذه المرأة رأته عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا إسرائيل لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بنى  
 إسرائيل قال ابن عصفور : ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائيل على تقدير مضاف  
 أى مسخ بنى إسرائيل فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقي المضاف إليه على جره بالفتحة لأنه غير  
 منصرف للعلمية والعجمية لأنه لفة في إسرائيل اه تصرخ (قوله هذا) إشارة إلى نصب صاده الأعرابى  
 قائل هذا البيت والضمير في قالت إلى امرأته إسرائيل أى من ممسوخ بنى إسرائيل لفة في إسرائيل ومعناه  
 عبد الله (قوله على هذه اللفظة) مقتضاه عدم الفتح على غير لفة سليم وأن أجرى القول مجرى الظن  
 وهو المنقول عن الكوفيين لقوة إجرائه مجرى الظن عند سلم دون غيرهم ، والمنقول عن البصريين الفتح  
 إذا أجرى مجرى الظن على لفة سليم وغيرها (قوله تفتح أن) أى جواز لما مر أن الحكاية جائزة حتى  
 مع استيفاء الشروط ، وقوله وشبهه أى من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل بلدة) أى إلى أهل  
 بلدة اسم فاعل من أبت إلى فاعل من أبت إلى بنى فلان أتيتهم ليلا كذا في شواهد العيني . وفي القاموس  
 أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود إلى الجمل ، والولية بفتح الولو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة .  
 والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما في التصريح  
 وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقا وكظن عملا ومعنى أن يقول حيث كان  
 بمعنى الظن لإيهام عبارته أن القول في هذه الحالة مستعمل في معناه الأصلي أيضا (قوله وهو على نوعين)  
 بقى ثالث وهو المفرد الذى مدلوله لفظ نحو قلت كلمة إذا كت تلتفت بلفظة زيد مثلا صرح به  
 الرضى (قوله لمن منع هذا النوع) وجعل إبراهيم في الآية منادى أو خبرا لمبتدأ محذوف (قوله وإما  
 جملة) أى ملفوظ بجميع أجزائها أولا كما في : ﴿ **قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ** ﴾ [ الذاريات : ٢٥ ] ، أى  
 سلمنا سلاما وعليكم سلام (قوله فتحكى به) يقتضى اعتبار كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام وإلا  
 لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك وأما الحكاية به لما لم يتلفظ به قبل وكقول المصنف قال عمدة

[ ٣٥٩ ] قاله الخطبة جرويل بن أوس . وهو من قصيدة من الطويل يمدح فيها بهيمة وأوصافه إلى ثوب في الإبل . وإذا للشرط ،  
 وقلت بمعنى ظنت ، وفيه الشاهد فلذلك جاءت أن بالفتح وهو على لفة تسليم . وأهل بلدة كلام إضافي منصوب بآيب وأصله  
 آيب إلى أهل بلدة ، يقال أبت إلى بنى فلان إذا أتيتهم ليلا (قوله وضعت) جواب إذا والباقي بها بمعنى في وكذا التي في الهجر ، وهو  
 بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر ، وأصله تحريك الجيم وسكت للضرورة . والولية بفتح الولو وكسر اللام وتشديد الياء آخر  
 الحروف وهي البرذعة ، قاله أبو عبيد . ويقال هي التي توضع تحت البرذعة . والضمير في بهار جع إلى البلدة وفي عنه إلى بهيمة المملوح .

به تتكون في موضع مفعوله . والله أعلم .

### [ اَعْلَمَ وَارَى ]

(إلى ثَلَاثَةٍ) من المفاعيل (رَأَى وَعَلِمَا) المتعديين إلى مفعولين (عَدُوْا إِذَا) دخلت عليهما همزة النقل و (صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَا) لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلاً قبل ، فيصير متعدياً إن كان لازماً ، نحو جلس زيد وأجلست زيداً ، ويزاد مفعولاً إن كان متعدياً : نحو لبس زيد جبة ، وألبست زيداً جبة ، ورأيت الحق

إلخ على طريق المجاز كما مر . واعلم أن الأصل في الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع ونجوز على المعنى بإجماع ، فإذا قال زيد عمرو متعلق فلك أن تقول قال زيد عمر ومنطلق أو المنطلق عمر وكذا في الجمع . وقال الرضى : فلك أن تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان قام زيد وإذا قال زيد أنا قائم قلت لعمرو أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد أنا قائم قلت لعمرو أنت بخيل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم قلت لعمرو هو بخيل بالمعنى اعتباراً بحال الحكاية فإن زيدا وعمر فيه غالباً هـ وصرخ صر صر عبارته جواز تغيير الاسم بالفعلية وهو ما رأيت بخط الشوانى . والظاهر أن العكس كذلك قال في الجمع ونحكى الجملة الملحونة بالمعنى فتقول في قول زيد عمر وقائم بالجر قال زيد عمر وقائم بالرفع وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال : لأنهم إذا جوزوا المعنى في المرة فينبغى أن يلتزموا في الملحونة هـ والوجه عند الجواز إذا كان قصد الحكاى حكاية اللحن (قوله في موضع مفعوله) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم .

### [ اعلم وارى ]

كذا في نسخ وفي نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بأن فيها موافقة الترجمة لما بعدها في الترتيب ووجهت الأولى بأن المخالفة ليعتادل كل من لرى إذ لا مزية لإحداهما على الأخرى فليست إحداهما تابعة في العمل للأخرى فليست إحدى النسختين أحسن كما زعمه يـ وتبعه البعض . وأصل لرى أرى قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها (قوله وأرى) ولو حلمية نحو : ﴿ إِذْ يَرِيكَهْمُ اللَّهُ فِي مَتَابَعِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهْمُ كَثِيرًا ﴾ [ الأنفال : ٤٣ ] (قوله على الفعل الثلاثي) قيد بذلك لأن غير الثلاثي لا تدخل عليه همزة النقل (قوله إن كان متعدياً) أى لواحد أو اثنين بفرينة التثنية (قوله وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلاً لأنه يشعر به قول المصنف للثان والثالث أيضاً حقاً (قوله مطلقاً) حال من ضمير حقق متعلق قوله

غالبًا ، وأراني الله الحق غالبًا ، وعلمت الصدق نافعا ، وأعلمني الله الصدق نافعا (وَمَا) حق (لَمْفَعُولِي عَلِمْتُ) ورأيت الأحكام (مُطْلَقًا \* الثَّانِي والثَّالِث) من مفاعيل أعلم وأرى (أَيْضًا حَقًّا) فيجوز حذفهما معا اختصارًا إجماعًا ، وفي حذف أحدهما اختصارًا ما سبق . ويمتنع حذف أحدهما اختصارًا إجماعًا ، وفي حذفهما معًا اختصارًا الخلف السابق . ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمرو وأعلمت زيدًا قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الأكابر . وقوله :

[ ٣٦٠ ] وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَزَافُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ

وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو : أعلمت زيدًا لعمرو قائم ، وأريت خالدًا ل بكر منطلق . وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه . ويجوز حذفه اختصارًا واختصارًا (وَأَنْ تَعْلَمَ) أى رأى وعلم (لَوْ أَحَدٍ بِلَا هَمٍّ) بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فَلَاخِثِينَ)

لمفعول أو حقيقا متعلق قوله للثان والثالث ، أو صفة مطلق أو تحقيقا مطلقا أى عن التقييد بخصوصه من الأحكام المتقدمة ويحتمل على جملة بمحقا متعلق قوله للثان والثالث أن الإطلاق عن التقييد ببعض الأحوال كبناء أعلم ونحوه للمجهول على من اشترطه لجواز الإلغاء والتعليق في هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا في طلب مفعولين (قوله للثان والثالث) أى لأن أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولين علمت ورأيت (قوله فيجوز حذفهما معا) أى مع ذكر الأول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اختصارا ففى التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم : جوازه مطلقا لحصول الفائدة إذا الاعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولى ظننت وحينئذ فالمتن مخصوص بغير الحذف (قوله وفي حذف أحدهما اختصارا ما سبق) أى من الخلاف ووجه القول بالمتن ما في حذف أحدهما من الاختصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوضحناه في الباب السابق (قوله وفي حذفهما معا إلخ) قال ضم : قضيت أن المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول المائدة هنا بذكر الأول بخلافه هناك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الأول أيضا كما علمت مما مر على ابن مالك (قوله وأنت أراى الله إلخ) الأصل أراى إياك أمنع عاصم فلما قدم المفعول فلما قدم المفعول الثانى أبدي بضمير الرفع وجعل مبتدأ ، والعاصم الحافظ (قوله مستكفى) بفتح الفاء كما في العبنى أى مطلوباً منه الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أى مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارا على الخلاف (قوله فلاخيتين به توصلا)

### [ شواهد أعلم وارى ]

[ ٣٦٠ ] هو من الطويل . وأنت مبتدأ . وأمنع عاصم خبره . وأفعل فى المواضع الثلاثة للتفضيل . والشاهد فى أراى الله حيث ألتى عمل أرى الذى يستدعى ثلاثة مفاعيل بتوسطه بين مفعولى . ومستكفى اسم مفعول من استكفته الشئ فكفانيه . والرأفة الشفقة والحو . والسماحة الجود والكرم .

(به) أى بالهمزة (مُوصَلاً) لما عرفت ، فتقول أريت زيداً الهلال ، وأعلمته الخير (وَالثَّانِي مِنْهُمَا) أى من هذين المفعولين (كَتَانِي أَنْتِي) مفعولى (كَسَا) وبابه من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيداً جبة وأعطيته درهماً (فَهَوُ) أى الثانى من هذين المفعولين (به) أى الثانى من مفعولى باب كسا (فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو الْاِتِّسَا) أى ذو اقتداء ، فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاختصار عليه وعلى الأول ويمتنع الإلقاء . نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ، فإن أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثانى لأن أعلم قلبية وأرى إن كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى : ﴿ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ [ البقرة : ٢٦٠ ] (وَكَاذِبٌ آسَافِي)

اعترض بأن المسموع تعدية علم بمعنى عرف إلى اثنين بالتضعيف نحو : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [ البقرة : ٣١ ] ، لا بالهمزة . وأجيب بأن فى كلام الشاطبي دلالة على سماع تعديتها بالهمزة إلى اثنين ، ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبست زيداً جبة جائز . وتوصلاً إما ماض مبنى للمجهول أو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ويرجع هذا وجود الفاء بدون احتياج إلى تقدير قد عقبها بخلاف الأول (قوله لما عرفت) أى فى أول الباب (قوله التى مفعولى) الإضافة بيانية (قوله فهو به إلخ) أى به دعماً لما لا بدّ توهم من أن التشبيه فى بعض الأحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر : \* ومن يعلق ههنا فعاً أما \* لكان أحسن كما ستعرفه (قوله فى كل حكم ذو اتّيسا) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكأن هذا حكمة اقتصار الناظم على الثانى لأنه لو شبه المفعولين بمفعولى كسا لتوهم أنه من تشبيه المجموع بالجميع وأنه فى غير امتناع كون الثانى جملة بدليل أن الأول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز الاختصار عليه وعلى الأول) ويجوز حذفهما معاً كما فى التصريح وغيره (قوله ويمتنع الإلقاء) تقول زيداً الهلال أريت وزيداً الكتابة أعلمت بالإعمال وجوبا ، كما تقول زيداً درهماً أعطيت . وإنما امتنع الإلقاء لامتناع الأخبار بالثانى عن الأول (قوله ومن تعليق أرى عن الثانى) أى بناء على أن الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر ، وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصدده وفى التثنية بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لأن كيف تستعمل اسماً معرباً مجرداً عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ لَعَلَّ رِبْكَ ﴾ [ القمر : ٦ ] ، ويكون مضافاً إلى الفعل بعلمه بتأويله بالمصدر كما فى يوم ينفع فالعنى أرى كيفية إحيائك الموتى ، فظهر أن أرى كيفية إحيائك تفسير لكيف برديفه لا تأويله بالمصدر وإن سبك جملة تحى بإحياء لكونها مضافاً إليها أفاده الرودانى وتقرير المصدر وتبعه غير واحد كالبعض البحث بأن جملة كيف تحى الموتى



المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نَبَأَ) و (أُخْبِرَا) و (خَدَّثَ) و (أُنْبَأَ) و (كَذَلِكَ أُخْبِرَا) لتضمنها معناه كقوله :

[ ٣٦١ ] بُشِّتْ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمَها يُهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْخَارِ وكقوله :

[ ٣٦٢ ] وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أُخْبِرْتَنِي دَبِّقًا وَعَاقِبَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنَّ تُعَوِّدِنِي

يحمل كونها في تأويل مصدر مفعول أَرَى أى أَرَى كيفية إحيائك الموت كما قال الكوفيون وابن مالك في قوله تعالى : ﴿ وَتَيْنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [ إبراهيم : ٤٥ ] ، أن التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق يرد عليه أن الكيفية ليست مصدرًا (قوله نَبَأَ وأُخْبِرَا إلخ) قال شيخ الإسلام : اعلم أن نَبَأَ وأُنْبَأَ وحدث وأخبر وغير لم تقع تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب إلا وهي مبنية للمفعول اهـ وقد وقع في القرآن تعدية نَبَأَ مبنية للفاعل إليها واحد صريح والثين سد مسددها إن المكسورة المتعلقة باللام ومعمولاهما في قوله تعالى : ﴿ يَبْنِيكُمْ إِذَا مَرَجُمْ ﴾ [ سبأ : ٧ ] ، الآية إلا أن يقال مراد شيخ الإسلام ثلاثة مفاعيل صريحة ، وفي الدماميني من ألحق هذه الأفعال بأعلم ليس قائلًا بأن الهزمة والتضعيف فيها للنقل إذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ما ذكر وإنما هو من باب التضمنين أى تضمينها معنى أعلم ، وفي قول الشارح لتضمنها معناه إشارة إلى ذلك ، وفي التصريح عن الناظم أن أولى من اعتبار التضمنين حمل الثاني على نزع الحافض والثالث على الحال وعندى فيه نظر إذا الحال قيد في عاملها على معنى في فيكون التقدير أخبرت زيدا بعمر وفي حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الإخبار بحال قيام عمرو ولا يعطى ما أخبر به من أحوال عمرو مع أن هذا هو المطلوب دون ذلك وانظر ما المانع من كون الهزمة والتضعيف للنقل عن فعل مقدر فإن له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله بُشِّتْ زُرْعَةً إلخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الأول وزرعة مفعول ثان وجملة يهْدِي إلى إلخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أى قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها يذم زُرْعَةَ الذى كان يسفه عليه في أشعاره (قوله وما عليك إلخ) ما للاستفهام الإنكارى أى أى شئ عليك وقوله أن تعودينى أى في أن تعودينى متعلق بما

[ ٣٦١ ] قاله النابغة الذبياني من قصيدته من الكامل يهجو بها زُرْعَةَ بن عمرو بن غنويك . الشاهد في قوله بُشِّتْ حيث اقتضى ثلاثة مفاعيل : الأول التاء التى نابت عن الفاعل أى أخبرت . والثاني زُرْعَةَ . والثالث يهْدِي إلى (قوله والسفاهة) مبتدأ وكاسمها خبره اعترض بين المفعولين . أراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لأن السفه كما ينكر فعله ينكر اسمه . وغرائب الأشجار كلام إضافي مفعول يهْدِي .

[ ٣٦٢ ] وبعده : وَلَمَجْعَلِي لَطَقَةً بِنِي الْقَتْعِبِ بِسَادَةٍ وَلَمَجْعَلِي فَالِكِ لَهَا لُسْمٌ ثَيْنِي قائلها رجل من بني كلاب . وهما من البسيط . وما بمعنى ليس أى ليس بأش عليك . وقيل ما استفهام مبتدأ وعليك خبره وإذا متعلقة به . والشاهد في أخبرتنى حيث نصب ثلاثة مفاعيل التاء والتضمين المنصوب . ودنفا وهو ففتح الدال وكسر النون وفي آخره فاء صفة مشبهة من الدنف يفتحون وهو للمرض الملازم . وغاب بعلك حال ويوما ظرف لأخبرتني (قوله إن تعودينى) أى بأن تعودينى والباء متعلق بخبر ما وإن مصدرية والمعنى ليس عليك بسبب عيادتك إياى بأش وقت غيب بعلك أى زوجك .

وكقوله :

[ ٣٦٣ ] أَوْ مُبْعَثٌ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّدْتُمْ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

وكقوله :

[ ٣٦٤ ] وَأَبَيْتُ قَبِيلاً وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وكقوله :

[ ٣٦٥ ] وَخَبِرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَصَرٍ أَعُوذُهَا

(تفسيه) : دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ، فدخلوا الهمزة على الفعل يجعله متعدياً إلى مفعول لم يكن متعدياً إليه بدونها ، وصوغه للمفعول يجعله قاصراً عن مفعول كان متعدياً إليه قبل الصوغ ، فالذي لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صغته للمفعول صار متعدياً إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعدياً إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير متعد ،

تعلق به عليك . وقول البعض أن تعدى مفعول لمالك فاسد (قوله ما تسألون) بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم أبله) أي أجز به كأزعموا أي بلوا كالبلو الذي زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليلى . وقوله بمصر صفة لأهل أي الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فأقبلت (قوله فالذي لا يتعدى إلخ) تقرير على قوله فدخلوا الهمزة إلخ ولم يقل والذي يتعدى إلى واحد إن دخلته همزة النقل تعدى إلى اثنين والذي يتعدى إلى اثنين إن دخلته همزة النقل تعدى إلى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وإنما ذكر القسم الأول مع تقدمه هناك أيضا توطئة لقوله والمتعدى إلى ثلاثة إلخ

[ ٣٦٣ ] قاله الحارث بن حازم الشكري . وهو من قصيدته المشهورة من الحقيف (قوله أو معهم) عطف على قوله أو سكم في البيت السابق . والمعنى أو معهم ما تسألون من النصفه فيما بيننا وبينكم فلا شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزنا وامتناعنا وما موصولة . وتسألون مجهول صلتها والمائد محذوف أي تسألونه . ومن استفهام في معنى النفي كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [ آل عمران : ١٣٥ ] والشاهد في حديثه حيث نصب ثلاثة مفاعيل : الضمير المرفوع الذي ناب عن الفاعل والضمير المنصوب والجملة أعني قوله له علينا العلاء . والمعنى فمن بلغكم إنه اعتلانا أو قهرنا في قدوم الدهر فقطعوا عن ذلك منا ، ولا يجوز أن يكون حالاً لأنها هي المحدث بها .

[ ٣٦٤ ] قاله الأعمش بن ميمون بن قيس من قصيدة طويلة من المقارب يمدح بها قيس بن معدى كرب الشاهدي أثبت حيث نصب ثلاثة مفاعيل التاء وقيساً وخير أهل اليمن (قوله ولم أبله) حال أي لم أختبره من بلوته إذا جربته واختبرته (قوله كأزعموا) صفة لمصدر محذوف أي لم أبله بلوا مثل الذي زعموا أي قالوا . وما موصولة والمائد محذوف أي كأزعموا فيه . ويجوز أن تكون مصدرية أي كرمهم فيه أنه من خير أهل اليمن .

[ ٣٦٥ ] قاله العوام بن عتبة بن كعب بن زهير . وهو من قصيدة من الطويل ، والشاهد في خبرت حيث نصب ثلاثة مفاعيل : التاء وسوداء الغميم والغين المعجمة وهي امرأة كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان وكان عتبة بن كعب تشب بهائم عليها بعده ابنه العوام بن عتبة ، فخرج إلى مصر في مرة فبلغه أنها مريضة فترك ميرته وكر غوها ، وأنشأ يقول البيت . ومنها :

فإن كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بياب ظن ، وإن كان من باب ظن لحق بياب كان ، وكالمصوغ للمفعول في ذلك المطاوع<sup>(١)</sup> ١ هـ .

**(خاتمة) :** أجاز الأخص أن يعامل غير علم ورأى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتها في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه أظننت زيداً عمرًا فاضلاً ؟ وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت . ومذهبه في ذلك ضعيف لأن المتعدى بالهمزة فرع من المتعدى بالتجرد وليس في الأفعال متعد بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع ، ولو ساغ القياس على علم أو رأى لجاز أن يقال ألبست زيداً عمرًا ثوبًا ، وهذا لا يجوز إجماعًا ، والله أعلم .

### [ الفَاعِل ]

**(أفعال) في عرف النحاة هو الاسم (الَّذِي) أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة أو مؤول به**

(قوله لحق بياب ظن) أى في التعدى إلى اثنين لا في سائر الأحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرت فأنكسر فمطاوع التعدى إلى ثلاثة متعد إلى اثنين كأعلمته الصديق نافعًا فعلمه نافعًا ، ومطاوع التعدى إلى اثنين متعد إلى واحد كعلمته الحساب فعلمه ، ومطاوع التعدى إلى واحد لازم ككسرت فأنكسر (قوله الثالثة) أى التعدية إلى اثنين أما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعمل معاملة علم ورأى في النقل إلى ثلاثة بالهمزة اتفاقًا وإن كان منه ما ينقل بها إلى اثنين كفهم وإلى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أى من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أى يقاس بالنصب في جواب النفي (قوله ووجب أن لا يقاس عليهما) لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه (قوله لجاز أن يقال ألبست) أى فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوزنا القياس على أعلم وأرى لأن ليس متعد لواحد فالهمزة إنما تعدية إلى الثاني فقط فكان الأولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيداً عمرًا جبة .

### [ الفاعل ]

(قوله في عرف النحاة) وأما في اللغة فمن أوجد الفعل (قوله أسند إليه فعل) أى على وجه الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء فدخل الفاعل في لم يضرب زيد وإن ضرب زيد وهل قام زيد والتبادر من الإسناد أصالة فخرج من التوابع البديل والمعطوف بالحرف لأن الإسناد فيهما تبعي . قال يس : على أننا لا نسلم الإسناد في البديل بناء على أن عامله مقدر من جنس الأول . قال شيخنا : أى فالذكر لم يسند إليه أصلاً وكلاماً فيه لا في المقدر ١ هـ .

= قَبَا لَيْتُ فَيُضْرِبُ هَلْ لَيْتُ بِمَنْ لَيْتُ فَلَاحِظَةُ عَلَيْهِمَا أَمْ أَغْبَرُ جِيلَهُمَا  
ويروى سوداء القلوب وهو لقبها ، وبسماء الحلى . والثالث مريضة (قوله بمص) صفة لقوله أهل ، وأعردها جملة وقت حالاً .

(١) والفاعل المطاوع هو الذى يمتدى إلى واحد لازم أو إلى اثنين فقول : علمته تعلم . فهذا مطاوع فعلى واحد لازم . أما التعدى لاثنتين فقول : أعلمته العلم نافعًا فعلمه نافعًا . والمطاوعة هي حصول الأثر من الأول للثاني .

(كَتَمْتُ فَوْعَى) الفعل والصفة من قولك (أَتَى \* زَيْدٌ مُتَبَرِّأً وَجْهَهُ نِعَمَ أَلْفَتَى) فكل من زيد والفتي فاعل لأنه أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثاني جامد ، ووجهه فاعل لأنه أسند إليه مؤوّل بالفعل المذكور وهو متبرّأ : فالذي أسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤوّل به نحو : ﴿ أو لم يكفهم أنا أنزلنا ﴾ [ العنكبوت : ٥١ ]

وأما بقية التوابع فلا إستناد فيها والمراد الإستناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تلم) قال الشيخ في شرحه على التوضيح : لا حاجة إلى هذا القيد لأن المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند إليه فعل لأن اسم كان لم يسند إليه كان لأن معناه ليس منسوباً إليه وإنما هو منسوب إلى مضمون الجملة ١ هـ وفيه نظر يعلم مما قدمناه في باب كان وأخواتها (قوله أصلى الصيغة) المراد بأصلها عدم تحويلها إلى صيغة ما لم يسم فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقاً حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين لأن الفعل فيها ليس أصلى الصيغة لأن الصيغة الأصلية بفتح فكسر ، نعم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللقاني كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض (قوله أو مؤوّل به) أى الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتي ومعنى كونه مؤوّل بالفعل كونه بمعناه وحالاً عمله فدخل اسم الفعل (قوله كمر فوعى ألقى) عد<sup>(١)</sup> فاعل ألقى ونعم واحداً كما أشار إليه الشارح لأن الرفع في كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قابل المؤوّل بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير في نحو قاما وقم (قوله والمؤوّل به) أى لوجود ساهك ولو تقديرا وهو هنا أن المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون كى ولو فلا يؤوّل الفاعل بالاسم من غير ساهك عند البصريين وإنما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا في التصريح واستثنى الدماميني باب التسوية إن جعلنا سواء في قوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا سواء عليهم ﴾ [ البقرة : ٦ ] ، خيراً وما بعده فاعلا وظاهر كلام الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار . وقيل تقع فاعلا مطلقاً نحو يمجني يقرم زيد وظهر لي أقام زيد بدليل : ﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ﴾ [ يوسف : ٣٥ ] ، ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ [ إبراهيم : ٤٥ ] ، ولا حجة فيهما أما الأول فلاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميراً مستترا فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحاً به في قوله : \* بدا لي من تلك القلوص بداء \* وجملة ليسجننه جواب قسم علوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم إنشاء لأن المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خير وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذي بدا لهم كذا في المعنى . وأما الثاني فلما يأتي . وقيل تقع إن علق عنها فعل قلبي بملق . وقال الدماميني تبعاً للمعنى : إن

(١) (قوله عد إلخ) أظهر منه أن قوله تم إلخ لم يقصد به التحليل للفاعل بل قصد به التصحيح في المعامل .

والتعقيد بالفعل يخرج المجتدأ ، وبالتام نحو اسم كان ، وبأصل الصيغة النائب عن الفاعل ، وذكر أو مؤؤل به لإدخال الفاعل المسند إليه صفة كما مثل أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه .

(تقريبه) : للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض وسيذكر الباقي : الأول الرفع وقد يجر لفظه بإضافة المصدر نحو : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ﴾ [ البقرة : ٢٥١ ] ، أو اسمه نحو : ( من قبله الرجل امرأته الوضوء ) ، أو بمن أو الباء الزائدتين نحو : ﴿ أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ﴾ [ المائدة : ١٩ ] ، ونحو : ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾ [ النساء : ٧٩ ] ، وقوله :

كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثاني والآية الثانية لأن الإسناد حيثئذ في الحقيقة إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة إذ المعنى ظهر لي جواب أقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعا للتناقض إذ ظهور الشيء منافي للاستفهام عنه اهـ فالأقوال أربعة وصرح بعضهم بأن إسناد الفعل إلى الجملة عند من جوزوه إنما هو باعتبار مضمونها (قوله يخرج المجتدأ) أورد عليه أنه يدخل في قوله أو مؤؤل به فإن زيد من زيد قائم أسند إليه مؤؤل بالفعل . وأجاب سم بأن المتبادر من قوله أسند إليه فعل أو مؤؤل به ما يكون المسند فيه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فإن المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر فيه (قوله وبأصل الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه فاعلا بخذف هذا القيد كما أن من يسمي اسم كان فاعلا بخذف قيد التمام وكلام الشارح مبنى على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بأنها صيغة أصلية فيحتاج إلى إبدال قولنا أصل الصيغة بقولنا على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامدة المؤؤل بالمشق كأمس بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر ، فالمصدر نحو أعجبنى ضرب زيد الأمير واسمه نحو أعجبنى عطاء للمال عمرو ، واسم الفاعل نحو هيات نجد ، والظرف نحو أعندك زيد ، وشبهه هو الجار والمجرور نحو ﴿ ألى الله شك ﴾ [ إبراهيم : ١٠ ] ، وهذا من بحسب الظاهر والأقوى الحقيقة العامل في الفاعل متعلق الظرف وشبهه (قوله أحكام) أى سبعة بحسب ما ذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه ما لم يذكره كوحدة<sup>(١)</sup> فلا يتعدد الفاعل<sup>(٢)</sup> في نحو اختصم زيد وعمرو المجموع إذ هو المسند إليه فلا تعدد إلا في أجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الإعراب جعل في أجزائه . وأما قوله : \* فلفظها رجل رجل \*

فالأصل تلتلفها الناس رجلا رجلا أى متناولين فحذف الفاعل<sup>(٣)</sup> وأقيم الخال مقامه (قوله بإضافة المصدر) أى بالمصدر المضاف أو الباء سببيه ليجرى كلامه على الأصح من أن العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور . وذهب بعضهم إلى أن المجرور بالمصدر وبالْحَرْف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا .

(١) (قوله كوحدة) لأن الأثر الواحد لا يتشأ إلا من واحد .

(٢) (قوله فاعل) إلخ فيه أن المثال تابع كما مر ، وتوقف معنى الفعل على شيء آخر لا يعم الجملة .

(٣) (قوله لحذف الفاعل) فيه أن لنحيز الظاهر فيكون المثال تابعاً بإستقامت المعلق . ولو كان من باب الحذف لذكر في المواضع الآتية .

[ ٣٦٦ ] أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ قَفَسِي بِمَا لَأَثَ لَبُونُ نَبِي زَيْدَا

ويقضى حينئذ بالرفع على عمله حتى يجوز في تابعه الجر حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل نحو ما جاءني من رجل كريم وكريم . وما جاءني من رجل ولا امرأة ولا امرأة ، فإن كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ما جاءني من عبد ولا زيد لأن شرط جر الفاعل بمن

(قوله بمن أو الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو ﴿ هَيَاتَ هَيَاتَ لَمَّا تَوَعَدُون ﴾ [ المؤمنون : ٣٦ ] (قوله بما لاقت) فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة والأنباء تنمى أن تشيع حالة (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبنى على عدم اختصاص المحل بالمبنيات والجمل . وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتي إعراب في آخر الكلمة وهذا قول الأكثر والثاني أنه تقديري لا محل بناء على اختصاص المحل بهما وأيد بقول الرضى معنى كون الكلمة معربة بكنا علا أنها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان إعرابه كنا لاقتضاه أن المحل لا يكون في المعرب . كما هنا وفرقهم بين المحل والتقديري بأن المانع في المحل قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير . ويمكن إجراء كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بالمحل ما قابل اللفظي (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية فالنقل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفعل الجرور بالحرف الزائد دون الجرور بالمصدر قاله البعض ، ثم فرق بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجار في الأول لكونه حرفاً زائداً وقوته في الثاني ، لكن في حاشية شيخنا أن ما أضيف إليه المصدر أو اسمه يجوز في تابعه الرفع والجر ولو كان معرفة اهـ وهذا هو الذى سيصرح به المصنف في باب المصدر بقوله :

وَجَرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جَرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

فانظر من أين أتى للبعض ما قاله (قوله فإن كان المعطوف) أى على الجرور بمن وكذا إذا كان المعطوف نكرة والعطف بيل أو لكن لأنهما بعد النفي والنهي لإثبات الحكم لما بعدهما نعم إن قصد بيل نقل النفي لما بعدهما كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر (قوله جر الفاعل بمن) بخلاف الباء واللام الزائدتين (قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكماً واحداً وعدهما في باب النائب عن

أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه . الثاني كونه عمدة لا يجوز حذفه لأن الفعل وفاعله كجزأى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائي حذفه تمسكاً بنحو قوله : [ ٣٦٧ ] فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ حَتَّى تُرْذِنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِعْثَاكَ رَاحِيَا

الفاعل حكيمين وهو ظاهر ولعل وجه ما هنا أن العملية لازمة لعدم جواز الحذف غالباً فثُمَّل (قوله لا يجوز حذفه) أى بدون رافعه أما معه فيجوز للدليل كما في التسهيل . ويستثنى من عدم جواز حذف خمسة أبواب : بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو ، والمصدر نحو ضرباً زيداً أو اطعم في يوم بناء على ما ذكروه من عدم تحمله الضمير لجموده ، وذهب السيوطي إلى أنه في مثل ذلك يتحمل لأن الجلامد إذا أول بمشتق تحمل ، وضرباً زيداً في معنى اضرب واطعم في معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد بالنون في نحو : ﴿ وَلَا يَصْلُوكَ ﴾ [ القصص : ٧٨ ] ، وكون الفاعل فيه محذوفاً لعله فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفاً بل يقرره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتصحب نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْهَرْ ﴾ [ مريم : ٣٨ ] ، أى بهم فحذف فاعل الثاني ، والاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا زيد الأصل ما قام أحد إلا زيد وفي استثناء هذين نظر أما التصحب فلاحتال أن الفاعل ضمير استتر حين حذف الباء لا محذوف ، ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظاً فكان المحذوف غير فاعل ، ثم رأيت شيخنا السيد نقل في باب التنازع عن اللعاعيني ما نصه على مذهب سيويه والبصريين يجوز أحسن يزيد وأجمل يزيد على أن يكون الأصل أحسن به ثم حذف الباء للدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْهَرْ ﴾ [ مريم : ٣٨ ] ، ا هـ وهو نص فيما قلناه أولاً فله الحمد . وأما الاستثناء المفرغ فلأن الفاعل اصطلاحاً هو ما بعد إلا وهو مذكور وكون الأصل ما قام أحد إلا زيد هو بالنظر إلى المعنى ونظر النحاة إلى الألفاظ . قال يس : وبقي سادس وهو ما قام وقعد إلا زيد لأنه من الحذف لا من التنازع لأن الإضمحل في أحدهما يفسد المعنى لاتقضائه نفي الفعل عنه وإنما هو منفي عن غيره مثبت لـ ا هـ وقد يقال بضمير في أحدهما مع الإتيان بالآخرى فلا يرد ما قاله فثُمَّل (قوله لأن الفعل وفاعله) إلخ مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقريته ، فالأولى أن يعالج بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه . هكذا ينبغي تقرير هذا التحليل لا كما قرره البعض (قوله تمسكاً بنحو قوله فإن كان

### [ شواهد للفاعل ]

[ ٣٦٧ ] قاله سول بن المضمر من قصيدة من الطويل حين هرب من المجاج خوفاً على نفسه . إفاء للمطف وإن للشرط وكان لا يرضيك فله ، وجوابه لا إعثاكَ . والشاهد في حذف فاعل كان الذي هو اسمه فإن التقدير فإن كان هو لا يرضيك أى ما نحن عليه من السلامة . واحتج به الكسائي على جواز حذف الفاعل وحتى للعلية . وتردني منصوب بان المقفورة ويتعلق به إلى قطري . وتراد به قطري بن الفجاعة الخزرجي . والأصح كسر الهمزة في لا إعثاكَ أى لا أهلك . والكاف مفعوله الأول وراضياً مفعول الثاني .

وأوله الجمهور على أن التقدير فإن كان هو أى ما نحن عليه من السلامة . الثالث وجوب تأخيرها عن رافعه ، فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم إما مبتدأ كما في نحو زيد قام وإما فاعلاً محذوف الفعل كما في نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [ التوبة : ٦ ] ، ويجوز الأمران في نحو : ﴿ أبشر يهودنا ﴾ [ التغابن : ٦ ] ، و ﴿ أنتم تخلقونه ﴾ [ الواقعة : ٥٩ ] ، والأرجح الفاعلية لما سيأتى في باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله (وَيَعْدُ فِعْلٌ) أى وشبهه (فَاعِلٌ)

(إخ) أى حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازاً وفاعل يرضيك أيضاً وإن لم يتعرض له الشارح في التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان . وحتى للغاية بمعنى إلى كما في العنى . وقطرى يفتح القاف والطاء رجل خارجي (قوله على أن التقدير فإن كان هو) أى فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف (قوله وجوب تأخيرها) أى عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يميزون فاعلية زيد في زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كما في نحو وإن أحد إخ) على أى الأصح من أن جملة الشرط لا تكون إلا فعلية وجوز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ خبراً عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده (قوله لما سيأتى) من أن الأصل في الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك أصالة الفعل فالتأويل دخول الاستفهام على الجملة الفعلية واعتراض ترجيح الفاعلية في الآية الثانية بأن مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية للمعطوف عليه ليتناسب المتماطفان فساداً . ودفعه الورداني بأن مرجح الفعلية أقوى لأنه أمر معنوي كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فإنها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لأنه لا يكون إلا بين متساويين (قوله وبعد فعل فاعل) أى بعد كل فعل فاعل فالتكرار للعموم كما في علمت نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كفلما وكثر ما وطلما كذا قالوا . قال الشاطبي وهو غير متعين في قلما لأنها تستعمل للنفي المحض فيمكن أن تكون حرفاً نافية كما فلا تطلب فاعلاً وقوله تستعمل للنفي المحض أى غالباً وقد تستعمل لإثبات الشيء القليل كما قاله الرضى وعندى أن ما مصدرية هى وما بعدها في تأويل مصدر فاعل ثم رأيت في المنفى عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه إلا جملة فعلية صرح بفعلها وأن إيلازها فعلاً مقدراً يفسره المذكور في قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة . وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة . ويستثنى أيضاً الفعل المؤكد كما في \* أنك أنك اللاحقون<sup>(١)</sup> وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أى وشبهه) وإنما خص الفعل بالذكر لأنه الأصل ويحتمل أن المراد الفعل النفي أى وبعد مفهوم فعل إخ فلا اقتصار

(١) هنا صدر من بيت شعري وتكملة : ... احس احس . والشاهد فيه أن بعض الأفعال لا تحتاج إلى فاعل لأنها مؤكدة .



فاعل مبتدأ خبره، في الظرف قبله ، أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فَإِنْ ظَهَرَ) (١) في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما (فَهَوَّ) ذاك (وَالْأَمِ) أى وإن لم يظهر في اللفظ (أَهْتَجِرَ) أى فهو ضمير (أَسْتَرَّ) نحو قم وزيد قام وهند قامت لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء :

[ ٣٦٨ ] مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَثَيْدَا أَجْنَدَا لَا يَحْمِلُنَ أَمْ حَوْبِدَا

في كلامه (قوله فاعل مبتدأ) والمسنوع للابتداء بالثكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا إذ المراد باختصاصه كما مر في عمله عن الشئى أن يكون ما أضيف إليه الظرف صالحا لأن يبتدأ به وهو هنا كذلك ، لأن المراد كما أسلفناه وبعد كل فعل وكل فعل صالح لأن يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وإن كان عاما فلا تغفل (قوله فَإِنْ ظَهَرَ) أى الفاعل في المعنى أى داله والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذلك أى الفاعل في الاصطلاح فلا اعتماد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال الرمادى . وفيه أن مرجع الضمير الفاعل في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحى إذ هو التكلم عليه هنا ولأنه الواجب التأخير عن الفعل . اللهم إلا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم إلى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله ولا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فإنه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر) علة لقوله أى يجب أن يكون الفاعل إلخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل إلخ) فلا بضر عندهم عدم تميز الابتداء من الفاعل في نحو زيد قام . وتظهر ثمره الخلاف في التثنية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين مجتمع عند البصريين وفى كلام الدمامين ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منه بالاختيار حيث قال نص الأعلام وابن عصفور (٢) في قول الشاعر :

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصَّدُودَ وَقَلَمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّلُودِ يَدُومُ

على رفع وصال يدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق تقدم الفاعل على رافعه في الجملة اهـ وكذا في التصريح (قوله تمسكا بقول الزباء) ملكة الجزية حيث رفع مشيها فاعلا للحال أعنى وثيدا ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدأ وخبر والوثيد صفة مشبهة من التؤدة وهى الثأى والجندل الحجر وإنما لم يجعل مشيها فاعلا للجار والجرور لاعتدائه على

[ ٣٦٨ ] قاله الحنساء بنت عمر الصحابية رضى الله عنها . وجهور أهل اللغة على أنه للزباء بفتح الزاى المعجمة وتشديد الباء الموحدة . وما استفهام . والجمال جمع جمل ، واللام تعلق بمحذوف أى استقر ، والشاهد في مشيها وثيدا حيث استعملت به الكوفية على جواز تقدم الفاعل ، وأن مشيها فاعل ارتفع بقوله وثيدا ، وهو اسم فاعل كالقوى والسمن بفتح الواو وكسر الهمة وهو صوت شدة الوطء على الأرض يسمع كالندوى من بعد . وقالت البصرية هو مبتدأ خبره محذوف باق معموله والتقدير مشيها يكون وثيدا أو وجد . وقيل روى هذا مثلاً ، الرفع على ما ذكرنا من الخلاف ، والنصب على المصدر أى تمشى مشيها ، والمخفض بدل اشتغال من الجمال والهمة للاستفهام . وجندلا منصوب يحمطن وهو الحجر ، ولم متصلة عطف على أجندلا أى أم يحملن حليدا .

(١) أشار بذلك إلى أن الفاعل وشبهه لابد له من مرفوع .

(٢) سبق التصريف هما .

وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو يوجد وليدًا . وقيل ضرورة وقد روى مثلاً : الرفع على ما ذكرنا ، والنصب على المصدر أى تمشى مشيها ، والخفض بدل اشتغال من الجمال (وَجَزِدَ الْفَعْلُ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا مَا أَسْنَدًا \* لِأَتَيْنِ) كفاز الشهدان ويفوز الشهدان (أَوْ جَمْعُ كَفَّازِ الشُّهَدَا) ويفوز الشهداء وفازت الهندات وتنوز الهندات . هذه اللغة المشهورة (وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة (صَعِدَا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وَسَعِدُوا) العمرون ويسعدون العمرون . وسعدن الهندات ويسعدن الهندات . ومن ذلك قوله :

[ ٣٦٩ ] قَوْلِي قِتَالِ الْمَارِقَيْنِ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَبْعَدَ وَخَيْمِ

الاستفهام لأن الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع إلى ما فدخلوا الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أى وجوبا لسد الحال مسده وأورد عليه المغنى أنه يخرج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لأن هذه الحال تصلح خيرا عن المبتدأ (قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لأن البصريين يمنعون مطلقا والكوفيون يميزون مطلقا (قوله على ما ذكرنا) أى من الوجهين (قوله وجود الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام<sup>(١)</sup> ففى قوله الفعل ما تقدم فى قوله وبعد فعل (قوله لاثنين) أى لدال اثنين أو جمع أى دال جمع ولو بطريق العطف فهما على الصحيح نحو ما قاما زيد وعمرو ، وقاموا زيد وعمرو وبكر . ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جامعون من جاءك لأنها لم تسمع فى ذلك ، وضعفه فى المغنى بأنه إذا كان سبب لحاق الولو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لحفاء الجمعية قال : وقد جَوَزَ الزمخشري : ﴿ لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا ﴾ [ مريم : ٨٧ ] ، كون من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة قليلة) فى الدماميني ينبغى على هذه اللغة ترك العلامة جواز فى قولك قام اليوم أخواك وجوبا فى قولك ما قام إلا أخواك كما يفعل فى علامة التانيث على أى أحد القولين فى الفصل بإلا كما بأتى وإنه إذا قيل : قام وقعد أخواك فإنه يتصل بكل من الفعلين ألف إلا أنها فى المهمل ضمير وفى المعمل علامة ، وجَوَزَ فى المغنى فى قوله تعالى : ﴿ ثم عموا وحموا منهم ﴾ [ المائدة : ٧١ ] تنازع العاملين فى الظاهر وجعل الواو فهما علامة وتقدير ضمير

[ ٣٦٩ ] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة طويلة من الطويل يرثى بها مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما . الضمير فى تولي يرجع إلى مصعب ، وبغضه تأكيد والباء زائدة . وأراد بالمارقين الحوارج من مرق السهم من الرمية مروفاً فإن جرح من الجانب الآخر . والشاهد فى قوله وقد أسلماه حيث ثبت الفعل المستند إلى الفاعلين الظاهرين وهما مبعدهم ، والقياس أسلمه أى خذله . يقال أسلمت فلانا إذا لم تمنه ولم تنصره على عدوه . والجملة حال . وأراد بالمبعدين الأجني . وبالجميم صاحب الذى يهيم لصاحبه .

(١) انظر معنى اليب من كتب الأعراب لابن هشام فى هذا الصدد .

وقوله :

[ ٣٧٠ ] لَسِيْنَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ لَهَا ضَحَتْ عَطَاهَا يَا أَبْنَ عَيْنِ الْعَزِيزِ (١)

وقوله :

[ ٣٧١ ] نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَزَلْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ عَدَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا

وقوله :

[ ٣٧٢ ] يَلُومُونِي لِي اخْتِرَاءِ التَّخِيلِ أَهْلِي فَكَلَّهْمُ يَفْلِلُ

وقوله :

[ ٣٧٣ ] رَأَيْنِ الْغَوَايِي الشَّيْبَ لَاحَ بِغَارِضِي فَأَعْرَضَنْ عَنِّي بِالْخُلُودِ أَلْتَوَاضِرِ

ويعبر عن هذه اللغة بلفظ أكلوني البراغيث ، وعليها حمل الناظم قوله عليه الصلاة

مستتر في المجهول . قال : وهذا أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية اهـ قبل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام : « أو يخرجني هم » ، والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخرًا ومخرجي خبرًا مقدمًا فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغة عليّ عليه السلام وقد قال الناظم سابقا :

والفان مبتدأ وهذا الوصف خبر إن في سوى الأفراد طبقا استقر  
(قوله تولى) أى مصعب بن الزبير . والمارقين الخارجين . أسلماه أى خذلاه وأسلماه إلى عدوه . والمبعد في التصريح اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبي من للنسب اهـ والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مراد به غير الصاحب والحميم القريب كما في التصريح أو الصاحب الذي يهتم بصاحبه كما في غيره والبيت رثاء فيه بعد موته (قوله أكلوني البراغيث) عبر بأكلوني مع أن حقها أكلتني أو أكلتني لأن الواو للعقلاء سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدي المعبر عنه بالأكل مجازا

[ ٣٧٠ ] البيت من الخفيف .

[ ٣٧١ ] البيت من الكامل .

[ ٣٧٢ ] هو من المتقارب . الشاهد في يلوموني حيث جمع الفعل المسند في الظاهر وهو قوله أهلك (قوله فكلمهم) مبتدأ ، وألوم غيره من اللزم وهو المذل . ويروى يعذل من المذل . وإفراد الخبر بالنظر إلى لفظ كل أو للضرورة فانهم .

[ ٣٧٣ ] قاله أبو عبد الرحمن عميد بن عبد الله الحنفي من ولد عتبة بن أبي سفيان . وهو من الطويل . الشاهد في رأين حيث جمع مع أنه مسند إلى المفاعل الظاهر ، والقياس رأيت الغواني وهو جمع غفيلة وهي المرأة التي غبت بحسبها وجمالها . والشيب مفعول رأين وهو من رؤية العين فلذلك اقتصر على مفعول واحد ولاح بطرسي حال أى ظهر في صفحة خدي . وفاء عرضن عطيف على رأين . والفاء تصلح للنسب . والباء في بالخلود وتعلق بأعرضن . يقال أعرض عنه بجملة إذا لم يلتفت إليه . ويجوز أن تكون للجمعية أى بسبب الخلود التواضع أعرضن عني لأن الخلود التواضع لا تكون إلا في الشيبة وهو جمع ناضر من النضر وهي الحسن والبروق .

(١) البيت من الخفيف ، ولقائه مجهول والشاهد فيه قوله : (سما حاتم وأوس) حيث ألحق الشاعر علامة الشيبة بالفعل (تس) وهو مسند إلى التين .

ومن ذلك قول عروة بن الورد :

وأحمرهمسم وأهمهمسم عليهم وإن كنا له نب وعهمسر

والسلام : « يعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » أخرجه مالك في الموطأ . ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك أن الواو فيه علامة إضمار لأنه حديث مختصر . رواه البزار مطولاً مجرداً فقال : « إن الله ملائكة يعاقبون فيكم » وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوعة (وَالْفِعْلُ) عَلَى هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف بل هو (لِلظَاهِرِ يَفْعُلُ مُسْتَدَلٌّ) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في قامت هند على تأنيث الفاعل . ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر . ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر وكلا الحملين غير متجمع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة . ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين ، والواو في جمع المذكر ، والنون في فعل جمع المؤنث ، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً . وقد لزمنا للدلالة على

كذا في شرح الجامع والمضى (قوله يعاقبون) أى تأتى طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكنني أقول إغ) تبع فيه المرادى . قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيلي وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح غلط الكلامين (قوله لأنه حديث مختصر) أى من الراوى يعنى أن الراوى اختصر اللفظ النبوى الذى هو الحديث المطول بخلاف صدره واللفظ النبوى : « إن الله ملائكة يعاقبون فيكم بالليل وملائكة بالنهار »<sup>(١)</sup> فالواو في يعاقبون ضمير يرجع إلى ملائكة السابق ، وقوله ملائكة بالليل إغ بيان لما أجمل في ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو في المختصر عائدة على ملائكة الأولى المخلوطة قاله البهوتى دافعا به بحث سم بأن اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفاً لإسناد الفعل إلى الظاهر أى فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما في كلام البهوتى من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل ما رواه البزار في صحيح البخارى (قوله مجرداً) أى من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده إلى الظاهر بل إلى الضمير (قوله فقال إن الله ملائكة إغ) لم يذكر تمام الحديث لأخذه مما سبق (قوله أزد شنوعة) حى من اليمن ويقال أيضاً أسد شنوعة بالسكون المهملة بدل الزاى ، وقد وجد هكذا في بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل في نحو ما قاما إلا هما وإنما قاما هما (قوله حمل جميع ما جاء إغ) أى ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كما لزمنا التاء إغ) الفرق بينها وبين علامتى التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنها قد يتوهم فاعليتهما لوجود الفاعل على صورتها بخلافها وأيضاً الاحتياج إلى تاء التأنيث أتم لأن الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث إذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فإنه لا احتمال فيه

(١) لقد استشهد ابن مالك بهذا الحديث على أن الواو في « يعاقبون » علامة جمع المذكر والمفعول « ملائكة » مذكور بعد الفعل للتصل بالواو . وهذا الحديث ورد مطولاً في رواية أخرى ولكن الاستدلال هنا بما جاء في موطأ أنس بن مالك .

الثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث ، لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقاً (وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَصْحَابًا) أى حذف من اللفظ أما جوازاً كما إذا أجيب به استفهام عتق (كَيْفَ لَمْ يَزَلْ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ) إذا جعل التقدير قرأ زيد . ومنه : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [ لقمان : ٢٥ ] ، أى خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة : ﴿ يَسْجُدُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾ [ النور : ٣٦ ] ، وقراءة ابن كثير : ﴿ كَذَلِكَ يُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ ﴾ [ الشورى : ٣ ] ، وقراءة بعضهم : ﴿ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قُلْ أَوْلَادُهُمْ شُرَكَائُهُمْ ﴾ [ الأنعام : ١٣٧ ] وقوله : [ ٣٧٤ ] لَيْتَكَ تَزِيدُ ضَارِعٌ لِحَصْمَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا يُطْلِحُ الطَّوَائِعُ

ولا إبهام قاله سم (قوله للزم) أى عند هؤلاء الأقوام المخصوصين (قوله وأما إسناد الفعل مرتين) أى إن جعل كل من الضمير والظاهر فاعلاً (قوله واللازم باطل اتفاقاً) لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأى مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى . فإن قلت كيف يتصور إسناد الفعل الواحد إلى فاعلين . قلت لا مانع من ذلك عقلاً إذا اتحد الفعلان في المعنى كما هنا لأن مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استفهام محقق) أى ملفوظ بهالة وإن كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج كما في ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [ لقمان : ٢٥ ] ، وقوله أو مقدر أى غير ملفوظ بهالة (قوله يسبح له فيها إلخ) له نائب فاعل والآصال جمع أصل بضميتين جمع أصل وهو المساء وجميع أصال على أصائل (قوله وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أبهم القارئ (قوله مضارع) أى مسكين لحصومة علة للفعل المخوف ومختبط أى محتاج وما مصلرية أى من أجل إطاحة الأشياء المطيحة أى المهلكة . وكان القياس أن يقول للطريحات لكنه وضع فاعل موضع مفعول اضطرارا

[ ٣٧٤ ] قاله نيشل بن حرى التيشل . وعزاه التمشلى إلى الحارث بن نيك التيشل ، والنيل لضرار التيشل ، وبعضهم لزرد ، وأبو عبيدة لمهلل . وهو من قصيدة من الطويل يرثى بها أخاه يزيد . واللام في ليتك لام الفعل والفعل مجهول وقد ارتفع يزيد به . والشاهد في ضارع حيث رفع بفعل مقدر أى يكيه ضارع أى ذليل مسكين . ورواه الأصمعي بنصب يزيد وليك معلوم فعل هذا لا شاهد فيه . واللام تتعلق به ويجوز أن تكون بمعنى عند ومختبط عطيف عليه أى محتاج . وقال النحاس هو طالب المعروف وما في مما مصلرية أى من إطاحة الأشياء المطيحة . يقال طوحته الطوائح أى نزلت به المهالك وأصلحه من طاح يطيح إذ هلك وسقط وكان القياس إن يقال المطاوح ولكنه اضطر وقال الطوائح والمعنى ليك يزيد رجلان خاضع : متذل لمن يعلونه وطالب معروف ومتوقع إحسان .

بناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رفع بالفاعلية لأفعال محذوفة ، كأنه قيل : من يسبح ؟ ومن يوحى ؟ ومن زينه ؟ ومن ييكه ؟ فقيل : يسبح رجال ، ويوحى الله ، وزينه شركاؤهم ، ويكيه ضارح . وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفة لاعتضاد التقدير الأول بما رجحه ، أما الآية الأولى فليتبوّه فيما يشبهها وهو : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم ﴾ [ الزخرف : ٩ ] ، وفيما هو على طريقتها وهو : ﴿ قال من يحيى العظام وهى رميم ﴾ قل يحيى الذى أنشأها أول مرة ﴾ [ يس : ٧٩ ] ، ﴿ قالت من أنبأك هذا قال نبأى العليم الخبير ﴾ [ التحریم : ٣ ] وأما البواقى فبالرواية الأخرى وهى رواية البناء للمفعول . نعم فى غير ما ذكر

(قوله لأفعال محذوفة) أى قياساً على الأصح إلا إذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يعوظ فى المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف (قوله لاعتضاد التقدير الأول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاعتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لأننا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وإن كانت اسمية صورة لأن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر إلخ لا يزيد قائم أم عمرو أم بكر إلخ لأن الاستفهام للفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة فبها يبرر الجواب جملة فعلية على أصل السؤال بالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه إلا لما تنبهنا منه كما فى آية : ﴿ قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر ﴾ [ الأنعام : ٦٣ ] ، فإن قصد الاختصاص هنا أو جب تقديم المسند إليه أهـ وفيه كما قال الرودانى تبعاً لحفيد السعد أن السؤال عنه بالهمزة ما يليها ففى أخلق الله المشكوك فيها إنما هو صدور الخلق من خالقه أو أن الفعل المحقق صدره من الله هل هو خلق أو غيره فعل الأول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثانى أخلق الله أم أرسل ، وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيداً أم ضرب ويقال إذا سئل عن الفاعل أخلق خالق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق لأنهم لا يشكون فى صدور الخلق ولا فى أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وإنما السؤال عن الخالق أهـ الله أم غيره فمن خلق حيث فى معنى أخلق خلق أم غيره فهو جملة اسمية لفظاً ومعنى قال فى الأطول ونكتة ترك المطابقة على هذا أن فى رعايتها يبرر الجواب جملة اسمية إتيان قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام أهـ لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (قوله فليتبوّه فيما يشبهها) وجه الشبه أن كلا سؤال عن خلق السموات والأرض . فإن قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدأ وقوعه كذلك كقوله تعالى : ﴿ قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر ﴾ [ الأنعام : ٦٣ ] ، ﴿ قل الله ينجيكم منها ﴾ [ الأنعام : ٦٤ ] . قلت وقوعه فاعلاً أكثر والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريقتها) من حيث إن كلا سؤال عن شيء ولكون التناسب بين الآية الأولى التى شبهها بها أمم بين الأولى وآية : ﴿ قال من يحيى العظام ﴾ عبر فى الأول بالشبه دون الثانى (قوله وأما البواقى) أى وأما اعتضاد التقدير الأول فى البواقى إلخ (قوله فبالرواية الأخرى) أى بالحمل عليها (قوله نعم فى غير ما ذكر) أى فى غير ما أوجب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلاً مرجح وغير ما ذكر كزيد فى جواب من القائم فجعله خبراً أولى من جملة

يكون الحمل على الثاني أولى لأن المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت فيكون المحذف كلا حذف ، بخلاف الفعل فإنه غير فاعل ، أو أجيِب به نفى كقوله :

[ ٣٧٥ ] تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَغْرُ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ هَيَّ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أى بل عراه أعظم الوجد ، أو استلزمه فعل قبله كقوله :

[ ٣٧٦ ] أَسْقَى الْإِلَهَ عُذْوَاتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلَّ مِلْثٍ غَادِي

\* كُلُّ أَجْشٍ خَالِكِ السَّوَادِ \*

أى سقاها كل أجش . وإما وجوبها كما إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملاهيه نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [ التوبة : ٦ ] وهلا زيد قام أبوه ، أى وإن استجارك أحد استجارك(١) ، وهلا لابس زيد قام أبوه إلا إنه لا يتكلم

به لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما (وَقَاءٌ تَأْنِيْشٌ قُلِيْ

فاعلا وأما تمثيل البعض بدنف في جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبرا لا رجحانه فقط (قوله أو أجيِب به نفى) عطف على قوله أجيِب به استفهام والظاهر أن المراد النفى بالجملة الفعلية كما في الشاهد فإن كان بالجملة الاسمية فلا يرجع كون المرفوع فاعلا كما لو قيل :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَا وَجْدَ عِنْدَهُ فَقُلْتُ يَجِيبُ الْقَوْلَ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

فالأرجح أن التقدير عندى أعظم الوجد هذا ما ظهر لى (قوله أسقى الإله إلخ) العذوات بضميتين جمع عذو بضم العين وكسرها مع سكنو النال فهما جانب الوادى والمثلث بالثلاثة من ألت المطر دام أياما ، والغادى الآتى فى الغداة ، والأجش بالجم وبالشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد . وحالك السواد شديده والشاهد فى قوله كل أجش فإنه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى ما ذكر كل إلخ على الإسناد المجازى لأن إسقاء الله عذوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء عذوات الوادى وجوفه ولا يقدح فى ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا تناسب (قوله وإما وجوبها) عطف على قوله أما جواز (قوله أو ملاهية) أى الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للأمرين على اللف والنشر المرتب (قوله وتاء

[ ٣٧٥ ] هو من الطويل . ولم يجر من عراه هذا الأمر إذا غشيه ، واعتراه همه ، وقلبه منصوب به ، وشئ به رافع فاعله . وبل للاضراب . والشاهد فى أعظم الوجد حيث حذف فيه الفعل الرفع تقديره بل عراه أعظم الوجد وهو شدة الاشتياق .

[ ٣٧٦ ] قاله رؤية . والعذوات جمع عذوة بضم العين المهملة وكسرها وهو جانب الوادى وحافته . وروى سيبويه جنبات الوادى وجوفه بالنصب عطف على عذوات . وكل ملث بالنصب أيضا مفعول أسقى كما تقول أسقيت زيدا ماء وهو بضم الميم وكسر اللام وتشديد التاء المثلثة من ألت المطر إذ دام أياما لا يقع . والغادى بالعين المعجمة هو الآتى فى الغداة . والشاهد فى كل أجش حيث حذف منه الفعل إذ تقديره سقاها كل أجش لدلالة أسقى عليه وهو السحاب الذى فيه صوت الرعد الشديد . وقوله حالك السواد أى شديده : من حلك الشئ يحلك حلوة اشتد سواده وأحولك مثله . ويوصف السحاب بذلك لكثرة ما يحمله من المطر . ويجوز فى الحالك الرفع على إنه صفة لكل والجبر على إنه صفة لأجش .

(١) وهكذا يحدث فى اسم كل مرفوع وفع بعد (إن) أو (إذا) ويكون مرفوعا بفعل محذوف وجوبا . وهذا هو ملهب جهور النعوين ، وانظر فى ذلك شرح ابن عليل لألفية ج ٢ ، ص ٨٦ .

الخاصي إذا \* كَانَ لِأَكْثَرِ) لدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي (كَأْتِ هُنَا الْأَذَى) والمجازي كطلعت الشمس (وَالْمَا تَلُزُّمُ) هذه التاء من الأفعال (فَعْل) فاعل (مُضْمَر \* مُتَّصِل) سواء عاد على مؤنث حقيقي كهند قامت والمهندان قامتا ، أو مجازي كالشمس طلعت والعينان نظرتا<sup>(١)</sup> (أَوْ) فعل فاعل ظاهر متصل (مُفْهِمٌ ذَاتُ عَمٍّ) أي فرج ، وهو المؤنث الحقيقي ، كتقامت هند وقامت الهندان وقامت

فَأَنْثِ (إِخ) هذا هو الحكم السادس والإضافة من إضافة الدال للمدلول (قوله تل الماضي) أي وجوباً أو جوازاً على التفصيل الآتي وكالماضي الوصف نحو أقائمة هند . وقوله لأَنْثِي أي مسنداً لأَنْثِي والمراد بالأَنْثِي المؤنث حقيقة أو مجازاً أو تأويلاً كالكتاب مراداً به الصحيفة أو حكماً كالضيف إلى المؤنث (قوله لدل على تأنيث الفاعل) أي من أول الأمر فلا يقال الدلالة حاصلة بقاء التأنيث التي في الفاعل على أنه قد يخلو الفاعل للمؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة . وأيضاً في عدم الاكتفاء بقاء الاسم إجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله تأنيث الفاعل) لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل في ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان أحسن إلا أن يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه (قوله لما كان كجزء إِخ) فإن قلت : يلزم لحاق التاء لما هو كعشوش الكلمة فهلا ألحقت بالفاعل لأنه الآخر . قلت : لما كان بعض أفراد الفاعل تأنيثه لفظي كمناطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ولم يكف في هذا البعض بقاءه لما ذكرناه قريباً (قوله وسواء في ذلك) أي في تلوا تاء التأنيث الماضي (قوله التأنيث الحقيقي) معنى حقيقية التأنيث حقيقية إطلاق المؤنث على الشيء . ومعنى مجازيته إطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمَر) أي فعل فاعل مضمَر مستتراً كان أو بارزاً كما يؤخذ من تمثيل الشارح . ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن فإن تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلاً عن لزومها لعدم الحاجة إليها ، ونحو نعمت امرأة هند لأن الفاعل وإن كان ضمير مؤنث متصلاً يعود على التمييز كما في الدمايني وغيره لكن لا تلزم التاء في فعله بل تجوز لما استعرفه في قول المصنف والحذف في نعم الفتاة إِخ وإنما لزمتم مع للمضمر لحفاء حاله . ثم هذا اللزوم باق إذا عطف عليه ما ذكر نحو هند قامت هي وزيد كما يلزم في نحو قامت هند وزيد ، وكما يلزم التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عن الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان (قوله أو فعل فاعل ظاهر إِخ) يستثنى منه كفى المجرور فاعله بالهاء نحو كفى بهند لأنه في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أي بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثاني لدلالة الأول عليه (قوله حر) بكسر الحاء أصله صرح بدليل تصغيره على حرج وجمعه على أحراج حذف لانه اعتباراً وجعل كيد ودم . وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة (قوله فرج) المراد به كما في بس الخلل المعد للوطء فيه ولو دبراً فقط كما في الطير ، وبه يجاب عن إيراد أن الحر خاص

(١) أي أنه لا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي ، ولكن لما حلتان : حالة لزوم وحالة جواز . انظر شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٨٨ .



الهندات ، فيمتنع هند قام ، والهندان قاما ، والشمس طلع ، والعينان نظرا ، وقام هند ، وقام الهندان ، وقام الهندات . وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المضمر المنفصل نحو هند ما قام إلا هي وما قام إلا أنت ، ولا في الظاهر المجازي التأنيث نحو طلع الشمس ولا في الجمع غير ما ذكر على ما سيأتى بيانه .

**(تنبيهان) :** الأول يضعف إثبات التاء مع المضمر المنفصل . الثاني تساوى هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغالبة والغائبتين (وقَدْ يُبَيِّحُ الفصلُ) بين الفعل وفاعله

بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا . نعم قال في النكت يرد عليه اسم الجنس الذي واحده بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فإن التاء تلحق المسند إليه لزوما سواء كان ذكرا أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الإخبار عنه فإن بحسب ما يراد المعنى **أهـ** (قوله وهو المؤنث الحقيقي) أى تأنيثا معنويا فقط كترتيب أو معنويا ولفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرى من التاء الذى لا يتميز مذكوره عن مؤنثة كبرغوث فإنه لا يؤنث وإن أريد به مؤنث كما أن للمؤنث بالتاء الذى لا يتميز مذكوره عن مؤنثه كسملة يؤنث وإن أريد به مذكر قاله أبو حيان . والحاصل أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى في الواقع (قوله فلا تلزم في المضمر المنفصل) أى بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محرز قوله مضمر متصل أما محرز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل إلخ وقول الشارح ولا في الظاهر المجازي التأنيث أى بل تجوز مع رجحان محرز قوله مفهم ذات حر (قوله ولا في الجمع غير ما ذكر) نحو قام الهنود وذكر هذا في حيز التفريع بدل على أن قوله فلا تلزم في المضمر إلخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح في التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين لأن عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم في غير الجمع المذكور (قوله تبيين الأول إلخ) قيل لا حاجة إلى ذكر هذا الأول لعلمه من قول للمصنف \* **والحذف من فصل بالأفضلا** \* وهو ممنوع لأن من أفراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف إلخ نحو إنما قام أنت وإنما قام هى (قوله في اللزوم) أى بأحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أى بسبب أحد الأمور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتى أيضا فلا قصور فيه كما توهمه الجوتى وتيمم البعض (قوله الغالبة والغائبتين) لا المخاطبة والمخاطبتين لأن تاءها للخطاب لا للتأنيث والظاهر أن تاء الغائبات كتاء الغالبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أى بغير إلا بدليل ما يأتى وفي التعبير بقدر الإباحة إشعار بأن الإثبات أجود

الظاهر الحقيقي التأنيث (ترك آتاء) كما (في) \* نحو أتى ألقاضى بنت الواقف) وقوله :  
[ ٣٧٧ ] لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْطَلُ أُمَّ سُوءٍ

وقوله :

[ ٣٧٨ ] إِنْ أَمْرَةٌ غَرَهُ مِنْكُنْ وَاحِدَةً بَعْدَى وَيَعْدُكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُوزٌ  
والأجود الإثبات (وأحذف مع فصل بإلا فصلاً) على الإثبات (كما زكا إلا فتاة أبى  
أفلام) إذ معناه ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا ، ويجوز ما زكت نظراً إلى اللفظ ، وخصه  
الجمهور بالشعر كقوله :

[ ٣٧٩ ] مَا نَرِثُ مِنْ رَيْسَةٍ وَدَمٍّ فِي خَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ  
وقوله :

(قوله كما في نحو) أى كالفصل الذى في نحو أو كالترك الذى في نحو وإنما أتى الشارح بقوله كما دفعا  
لنهم كون الظرف قيدا (قوله والأجود الإثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما إذا كان المسند  
إليه حقيقى التأنيث وهل الحكم كذلك إذا كان المسند إليه مجازى التأنيث أو الأجود الحذف نقل  
الدمامين عنهم الثانى قال إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فإن  
الكتاب العزيز قد كثر فيه الإثبات بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقى كثرة فاشية فقد وقع  
فيه من ذلك ما ينيف على مائتى موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين  
موضعا ، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته فينبى أن إثبات العلامة أحسن وتنازع سم بأن كثرة  
الإثبات فى القرآن يحتمل أن تكون لاقضاء المقام إياها (قوله مع فصل بإلا فصلاً) وقيل واجب ومثل  
إلا سوى وغير وإن كان مذكرا لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه ويدل على أنهما مثل إلا قوله إذ  
معناه إلخ قاله سم (قوله إذ معناه ما زكا أحد) أى فالمسند إليه بالنظر إلى المعنى الذى هو أولى من

[ ٣٧٧ ] قاله جرير بن الحطاي . وتماه :

\* عَلَى يَابِ أَسْنِيهَا صُلْبٌ وَنَامٌ \*

وهو من قصيدة من الوافر يهجو بها الأخطل ويذم تغلب . اللام وقد للتأكد . والشاهد في ولد حيث ترك فيه التاء والحال إنه  
مسند إلى أم سوء لوجود الفصل . والصلب بضمين جمع صليب النصارى . والشام جمع شامة . وأراد أنه عارف بذلك الموضع .  
[ ٣٧٨ ] هو من البسيط . الشاهد في غره حيث ذكره مع إسناده إلى واحدة ، لأن التقدير امرأة واحدة كنا قدره سيويه  
والجمهور . والتأنيث حقيقى وذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور . وقال اللرد التقدير خصلة واحدة فلا دليل حيث فيه ،  
لأن التأنيث مجازى ، ويمكن في محل الرفع صفة الواحدة ، ويجوز أن يكون حالا (قوله بعدى) ظرف لفره . ولغزور غير إن واللام  
للتأكيد .

[ ٣٧٩ ] هو رجز لم أدر راجزه . الشاهد في برئت حيث جاء بالتأنيث فإن الأصل فيه أن تحذف التاء فلا يجوز ما قامت إلا هند  
إلا فى الضرورة ، والبيت من هذا القبيل وإذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله غير لا يجوز فيه الوجهان ، والتأنيث أكثر ، وإذا كان  
إلا فلذلك أكثر إلا فى الشعر . وقد جاء فى التتر على قراءة من قرأ إن كان إلا صحيحة بالرفع .

[ ٣٨٠ ] فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضَّلُوعُ الْمَجْرَاشُ \* (١)

قال الناظم : والصحيح جوازه في النثر أيضاً ، وقد قرئ : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِيمَ ﴾ [ الأحقاف : ٢٥ ] ، ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً ﴾ [ يس : ٢٩ ] ، (وَالْحَذَفُ قَدْ يَأْتِي) مع الظاهر الحقيقي التانيث (بَلَا فَحُذِلَ) شفوذاً ، حكى سيبويه قال فلانة (وَمَعَ \* ضَمِيرُ ذِي) التانيث (الْجَازِ) الحذف (فِي شَيْءٍ وَقَعَ) أيضاً كقولهِ :

[ ٣٨١ ] فَأَمَّا تَرْنِي وَلِي لِسَةٍ لَبَانَ الْحَوَادِثُ أَوْدَى يَهَا

النظر إلى اللفظ مذكر (قوله الجراش) كتنافذ جمع جرش كفنفذ أي الضلوع المتضخعة الغليظة فتكون الخفيفة قد ذهبت . والجمع في هذا البيت وفي آية : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى مَسَاكِيمَ ﴾ [ الأحقاف : ٢٥ ] ، وإن كان للتكسیر إلا أن جواز الإثبات معه يفيد جوازه مع واجب الإثبات عند عدم الفصل بالأولى فاندفع ما اعترض به البعض (قوله وقد قرئ) (لِخ) القراءتان المذكورتان في الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقي التانيث) لعله لم يقبل ومع ضميره لأنه لم يسمع (قوله بلا فصل) أي لا بال ولا بغيرها (قوله ذي التانيث الجاز) التانيث بمعنى إطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذي الإطلاق الجاز أي الذي يطلق عليه المؤنث مجازاً . ولا يخفى أن الإطلاق يوصف بالجاز حقيقة لما تقرر في محله من أن الجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ الخصوصي وعلى إطلاقه ، فقول البعض التانيث لا يوصف بالجاز إلا مجازاً كما هو ظاهر ، فلو قال : ومع ضمير المؤنث ذي الجاز لكان أولى ممنوع (قوله فلما تربي) إن شرطية أذغمت في ما الزائدة وجملة ولي لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجملة . أودى بها أي أهلكتها ولم يقل أودت بها لأجل التأسيس وهو ألف قبل الروي بحرف متحرك كما في عالم لوجوب توافق القوافي في التأسيس كذا قال البني (٢) وتبعه غيره ، وهو إنما يتم لو كان الروي هاء الضمير

[ ٣٨٠ ] قاله ذو الرمة غيلان . وصدره : \* طوى الثَّغْرَ وَالْإِجْرَازَ مَا فِي غُرُوضِهَا \*

وهو من قصيدة من الطويل يصف فيها ناقته . وطوى من الطي وأورد به التيزمل . والنحر فاعله - وهو النسخ والدفع - بفتح النون وسكون الحاء المهملة وبالراء المعجمة . والجرز عطف عليه جمع جرز وهي أرض لا تبات بها ومادته جمع وراء وزاى وما في غرُوضِها مفعول ، وهو بضم الفين المعجمة جمع عرض بضم الفين وسكون الراء والضاد المعجمة ، وهو حزام الرجل . والقاء تصلح للتفسيرية . والشاهد في بقيت حيث أنه مع أن المختار حذف التاء لوجود الفصل بالاكنا قال ابن الناظم . ولكن نص الأعشى أن التانيث خاص بالشعر . والجراش صفة الضلوع جمع جرش بضم الجيم والسين المعجمة . المتخبط البطن والمجنب .

[ ٣٨١ ] قاله الأعشى يمين بن قيس . وهو من قصيدة للتقارب يمدح بها رطع قيس بن معدى كرب ، ويؤيد بن عبد اللذان الحارثي . القاء للعطف . وأما أصله إلا ما ، فإن شرطية وما زائدة . والمعنى فإن تربي كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا قَرْنٌ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ وقد اشبهه على كثير منهم طائياً بأنها أما التفصيلية ، ودل على ذلك ما رواه ابن كيسان \* فإن قصيدة لا مريئة \* (قوله ولي لمة) جملة حالية ، وهي بكسر اللام وتشديد اليم شعر الرأس دون الجملة . والقاء في فإن جواب الشرط . والحوادث جمع حادثة . وقيل أراد بها الحادثات الذليل والتهار ، والشاهد في أودى حيث لم يقل أودت بها لأن تانيث الحوادث مجازي لأنه جمع ،

(١) هذا عجز من بيت من قصيدة من الطويل . أول هذه القصيدة قول ذي الرمة :

أَسْرَفَ قِسِي سِي ، مَلَأَمَ عَيْكُنَا ا

وهل يرجع التسليم أو يكشفه همسي

سهل الأزمن السلاق حنين رومجمع ؟

سهل الأكلال واللبهار البلاع ؟

(٢) ابن الناظم . ولكن نص الأعشى أن التانيث خاص بالشعر . والجراش صفة الضلوع جمع جرش بضم الجيم والسين المعجمة : المتخبط البطن والمجنب .

(٢) المعنى وهو صاحب شرح الشراهد التي وردت عند الأعشور وهي التي معال في هذه النسخة .

وقوله :

[ ٣٨٢ ] قَلَّا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضُ أَثْقَلُ إِنْقَالَهَا  
(وَالثَّاءُ مَعَ جَمْعِ سَوَى السَّالِمِ مِنْ \* مُذَكَّرٍ) وَالسَّالِمُ مُؤَنَّثٌ كَمَا مَرَّ (كَالثَّاءِ مَعَ)  
المُؤَنَّثِ الْمُجَازَى وَهُوَ مَا لَيْسَ لَهُ فَرْجٌ حَقِيقِي مِثْلُ (أَخَذَى الْكَلْبُ) أَعْنَى لَبَنَةً ، فَكَمَا تَقُولُ  
سَقَطَتِ اللَّبَنَةُ وَسَقَطَ اللَّبَنَةُ تَقُولُ قَامَتِ الرِّجَالُ وَقَامَ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ وَقَامَ الْهُنُودُ ،

وَهُمْ بِأَبَوْنِ كَوْنُهُ رَوِيَا كَمَا قَرَّرَ فِي عَمَلِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لِأَجْلِ الرَّدْفِ وَهُوَ حَرْفٌ لَيْنٌ يَتْلُوهُ الرَّوْيُ وَهُوَ هُنَا الْبَاءُ  
لِرُجُوبِ تَوَافُقِ التَّوَالِفِ فِي الرَّدْفِ أَيْضًا (قَوْلُهُ قَلَّا مُزْنَةً) هِيَ السَّحَابَةُ الْبَيْضَاءُ . وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا أَيْ أَمْطَرَتْ  
كَأَمْطَرَاهَا . وَأَثْقَلُ إِنْقَالَهَا أَيْ أَثَبَتَ الْبَقْلُ كَأَثَبَاتِهَا . وَقِيلَ التَّذْكِيرُ فِي أَثْقَلُ عَلَى اعْتِبَارِ الْمَكَانِ وَالتَّأْنِيثُ فِي إِنْقَالَهَا  
عَلَى اعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ ، وَلَا مَانِعَ مِنْ إِعَادَةِ ضَمِيرَيْنِ عَلَى جَائِزِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ : أَحَدُهُمَا بِاعْتِبَارِ تَذْكِيرِهِ وَالْآخَرُ  
بِاعْتِبَارِ تَأْنِيثِهِ ، وَمَنْ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْبَيْتَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْبَاءُ السَّبْكَى فِي عُرُوسِ الْأَفْرَاحِ فَقَوْلُ التَّنْصِيغِ التَّذْكِيرُ  
فِي أَثْقَلُ بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ يَأْبَاهُ الْمَاءُ فِي إِنْقَالِهَا غَيْرُ مُسْلَمٍ وَنَصُّ الدَّمَامِينِي فِي حَاشِيَةِ اللَّغْنَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَذْكِيرُ ضَمِيرِ  
حَقِيقِي التَّأْنِيثِ بِاعْتِبَارِ التَّأْوِيلِ ، وَأَنَّهُ لَا يُقَالَ هُنَا قَامَ مَثَلًا عَلَى تَأْوِيلِ هُنَا بِشَخْصٍ (قَوْلُهُ وَالثَّاءُ مَعَ جَمْعٍ) أَشَارَ  
بِهِ أَنَّ الزُّرُومَ السَّابِقَ مَخْصُصَ بِغَيْرِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ وَالْمَرَادُ بِالْجَمْعِ مَا دَلَّ عَلَى جَمَاعَةٍ ، فَدَخَلَ اسْمُ الْجَمْعِ كَالنَّاسِ وَأَسْمَ  
الْجِنْسِ الْجَمْعِي كَالْبَقَرِ فَإِنْ حَكَمَهُمَا كَذَلِكَ قَالَهُ سَمٌ . قَالَ ابْنُ جَنِّي : إِذَا أَثَبَتَ الْجَمْعُ أَعَدَّتِ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ مُؤَنَّثًا  
وَأِنْ ذَكَرْتَهُ أَعَدَّتِ الضَّمِيرُ مَذْكَرًا ، فَتَقُولُ ذَهَبَتْ الرِّجَالُ إِلَى إِخْوَتِهَا ، وَذَهَبَ الرِّجَالُ إِلَى إِخْوَتِهِمْ كَذَلِكَ يَسُ .  
وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْأَوَّلَةِ لَا الْوَجُوبِ كَمَا يَعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي الْقَوْلَةِ السَّابِقَةِ (قَوْلُهُ سَوَى السَّالِمِ) (إِخْ) قَالَ شَيْخُنَا  
قَالَ الشَّاطِئِيُّ مَا حَاصِلُهُ : إِنْ الْجَمْعُ السَّالِمُ إِذَا لَزِمَ فِيهِ تَغْيِيرُ الْوَاحِدِ أَوْ غَلَبَ أَوْ جَاءَ عَلَى شَكْلِ السَّالِمِ وَلَيْسَ فِيهِ  
شَرْطُهُ كَارْضِينَ جَازٍ فِيهِ الْوُجْهَانُ ، وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا النِّحْوِ بِالْأَلْفِ وَالثَّاءِ نَحْوُ لَذَاتِ حَكْمِ الثَّاءِ مَعَهُ  
التَّخْيِيرُ أَهْوَى فِي كَلَامِ الشَّارِحِ فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي مَا يُؤَيِّدُهُ (قَوْلُهُ وَالسَّالِمُ مِنْ مُؤَنَّثٍ) أَيْ مِنْ جَمْعِ مُؤَنَّثٍ حَقِيقِي  
التَّأْنِيثِ فَخَرَجَ نَحْوُ طَلْحَاتٍ وَغَمَرَاتٍ فَيَجُوزُ الْوُجْهَانُ فِي نَحْوِهَا كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي تَسْهِيلِهِ فِي الْأَوَّلِ وَالشَّاطِئِيُّ  
فِي الثَّانِي (قَوْلُهُ حَقِيقِي) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ إِذِ الْفَرْجُ لَا يَنْقَسِمُ إِلَى حَقِيقِي وَمُجَازَى (قَوْلُهُ تَقُولُ قَامَتِ الرِّجَالُ) (إِخْ)

= وَالْجَمْعُ وَأَسْمُ الْجَمْعِ وَأَسْمُ الْجِنْسِ كُلُّهَا تَأْنِيثٌ مُجَازَى ، يُقَالُ أَوْدَى إِذَا هَلَكَ ، وَيَتَعَدَّى بِالْبَاءِ وَإِنَّمَا يُقَالُ أَوْدَتْ وَإِنْ كَانَ  
لَا يَضُرُّ الْوِزْنَ لِأَنَّ الْقَافِيَةَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَالتَّائِسُ هُوَ الْأَلْفُ الْوَاقِعُ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوْيِ بِحَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ كَأَلْفِ عَالِمٍ . وَالرَّوْيُ هُوَ حَرْفُ  
الْقَافِيَةِ . وَالْقَافِيَةُ هِيَ الْفَلِظُ الْأَخِيرُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي يَكْمُلُ الْبَيْتَ .

[ ٣٨٢ ] قَالَ عَالِمُ ابْنِ جَوْنِ الطَّائِي . وَهُوَ مِنَ الْمُتَقَارِبِ . يَصِفُ بِهِ سَحَابَةً وَأَرْضًا نَافِثَتَيْنِ . الْفَاءُ لِلْعَطْفِ ، وَمُزْنَةٌ مُبْتَدَأٌ . أَوْ اسْمُ  
لَا عَلَى إِعْلَالِهَا أَوْ إِعْمَالِهَا عَمَلٌ لَيْسَ . وَوَدَقْتُ خَيْرٌ لِلْمُبْتَدَأِ أَوْ خَيْرٌ لَا أَوْ نَعْتُ لِمُزْنَةٍ وَالْخَيْرُ مَحْذُوفٌ أَيْ مَوْجُودَةٌ ، وَهِيَ السَّحَابَةُ  
الْبَيْضَاءُ . وَوَدَقْتُ لِلْمَطَرِ يَدُقُّ إِذَا قَطَرَ ، وَمَنْ سَمِيَ الْمَطَرُ وَدَقَا ، وَوَدَقَهَا نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ . وَلَا أَرْضٌ عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ . وَأَرْضُ  
اسْمُ لَا تَبْيَظُنُّ وَأَثْقَلُ خَيْرُهَا . وَفِيهِ الشَّاهِدُ حَيْثُ ذَكَرَ الْفَاعِلَ مَعَ إِسْنَادِهِ إِلَى الْأَرْضِ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ . وَقَالَ ابْنُ النَّازِمِ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ ،  
وَلَا ضَرُورَةَ عَلَى مَا لَا يَخْفَى ، بَلْ تَأْنِيثُ الْأَرْضِ لَيْسَ بِحَقِيقِي ، وَقِيلَ رَوَى أَثْقَالُهَا بِالرَّفْعِ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ حَيْثُ . وَقِيلَ لَا شَاهِدَ عَلَى  
النَّصْبِ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ الْأَصْلُ وَلَا مَكَانَ أَرْضٍ ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَقَالَ أَثْقَلُ عَلَى اعْتِبَارِ الْمَحْذُوفِ وَأَثْقَالُهَا عَلَى اعْتِبَارِ الْمَذْكُورِ .  
وَأَثْقَلْتُ الْأَرْضَ إِذَا خَرَجَ بِقَلْبِهَا .

وقامت الظلمحات وقام الطللحات . فإثبات التاء لتأوله بالجماعة ، وحذفها لتأوله بالجمع . وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ، ومنه : ﴿ وقال نسوة في المدينة ﴾ [ يوسف : ٣٠ ] .  
**(تنبيه) :** حتى كل جمع أن يجوز فيه الوجهان إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو قام الزيدون ، والتأنيث في نحو قامت الهندات . وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين ، ووافقهم في الثاني أبو على الفارسي<sup>(١)</sup> ، واحتجوا بقوله : ﴿ آمنت به بنو إسرائيل ﴾ [ يونس : ٩٠ ] ، ﴿ إذا جاءك المؤمنات ﴾ [ المتحنة : ١٢ ] ، وقوله :

[ ٣٨٣ ] قَبَّحَى بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوَّجَنِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا  
 وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير في جاءك

لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا والجمع بالألف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعي على ما للدمايني . والذي للسبب استواء الأمرين في الأربعة وتقدم رجحان الإثبات في المجازي وحيث نقول النظم كالتاء مع إحدى اللب أن في أصل الجواز فلا يرد اختلافهما في الرجحان **(قوله وقام الهنود)** إنما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لأن المجازي الطاريء أزال الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال قاله الدمايني **(قوله لتأوله بالجماعة)** أي وهي مؤنث مجازي قال في شرح الشنور وليس لك أن تقول التأنيث في نحو النساء والهنود حقيقي لأن الحقيقي الذي له فرج والفرج لأحاد الجمع لا للجمع وإنما أسندت الفعل إلى الجمع لإلإي الأحاد هـ وفيه عندي نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحيث فالفعل مسند في الحقيقة إلى أحاد الجمع إلا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه **(قوله وكذا تفعل باسم الجمع)** قيده في التصريح بالمعرب وقال إن المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وإن قيل إنه جمع الذي أهـ أي اسم جمع الذي . وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي كقبر ونخل كما مر **(قوله أن يجوز فيه الوجهان)** أي لتأني التأويلين المتقدمين فيه **(قوله أوجبت التذكير إلخ)** أي لأن الواحد كالمذكور حيث وجد عند الإسناد إلى الواحد يجب ما ذكر **(قوله وخالف الكوفيون)** وعليه يعمل قول بعضهم وقيل إنه الرخشي :

إن قومي تجمعوا \* ويقتل متحدوا لا أبالي بجمعهم \* كل جمع مؤنث

أي وجوبا أو حوازا **(قوله شجوهن)** أي لشجوهن أي حزنهن . وتصدعوا تفرقوا **(قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد)** أي لأنه تغير شكله وحذفت لامه واعترض على هذا الجواب بأن قضيته جواز التذكير في نحو جاءت

[ ٣٨٣ ] هو من الكامل . الشاهد في فيكي ناتي حيث جاء الفعل بلا تأنيث . واحتج به الكوفي والفارسي على أن سلامة نظم الواحد وجمع المؤنث لا يوجب التأنيث . وقالت البصرية : سلامته في جمع التصحيح توجب التذكير إن كان الجمع للمذكر والتأنيث إن كان للمؤنث . وأجابوا بأن البنات لم يسلم فيها لفظ الواحد وكذا البنون . وشجوهن نصب على التعليل ، وهو الحزن والهم . وتصدعوا : تفرقوا .

للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات أو لأن آل مقدرة باللاتي وهو اسم جمع (وَالْحَذَفُ فِي نَعْمِ الْفَتَاةِ) وبس الفتاة (أَسْتَحْسِنُوا) أى رأوه حسناً (لِأَنَّهُ قَصْدُ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ) فالمسند إليه الجنس ، وآل في الفتاة جنسية خلافاً لمن زعم أنها عهدية ، ومع كون الحذف حسناً للإثبات أحسن منه (وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ كَجَزءٍ مِنْهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ عَلَامَةَ الِرْفَعِ تَأَخَّرَ عَنْهُ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ (وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَتَفَصَّلَ عَنْهُ بِالْفَاعِلِ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ) (وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ) فيتقدم المفعول على الفاعل إما جوازاً

الحليلات ودفع بظهور أن التغير المشترط في التكسير هو الاعتباطي كما في بنات لا التصريف فإنه لكونه عن علة كلا تغير (قوله) وبأن التذكير في جاءك إلخ) اعترض على الأجوبة الثلاثة عن التذكير في جاءك أما الأول فلما تقدم من أن الرجوع في الفصل بغير إلا الإثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم إجماع السبعة على مرجوح . وأما الثاني فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصريين . وأما الثالث فلأن آل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والديوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الأول بأنه مشترك الإلزام إذ الظاهر أن الكوفيين أيضاً يرجحون الإثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح وعن الثاني بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بأن الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة) قال السيوطي مثله نعم فتاة هند (قوله لأن قصداً إلخ) مقتضاء جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خيراً من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لأن المرأة هنا لم يراد بها الجنس بل للمراد واحدة ، والعموم لأفراد الجنس إما جاء من الثاني بخلاف ما قامت من امرأة فبالخيار لأن دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبي<sup>(١)</sup> . ونقل ابن هشام أن الأكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا في يس (قوله والأصل) أى الغالب والراجع وهذا شروع في الحكم السابع (قوله والأصل في المفعول أن ينفصل) تصرع بما علم من الجملة الأولى . وقال سم : وكل هذا لا يبنى عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الأخفش أنه ونوقش بأنه لا يتأني اتصالهما معا حتى يكون الأصل في كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بأن معنى كون الأصل في كل منهما الاتصال أن الأصل اتصال أحدهما أيما كان منهما لا اتصال الفاعل بيمينه واتصال المفعول بيمينه فتدبر . والمراد المفعول به أو مطلق المفعول . ولا يقدح في ذلك امتناع مجيء المفعول معه بخلاف الأصل لأن الأصل قد يلزم . وقوله وقد يجاء بخلاف الأصل لا يفيد أن المجيء بخلاف الأصل في كلها (قوله وقد يجاء إلخ) أفاد بقدر أمرين : أن ذلك قليل وأنه قد لا يجيء المفعول قبل الفاعل ، وعدم مجيئه قبله إما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعاً

وأما وجوباً ، وقد يمتنع ذلك كما سيأتى (وَقَدْ يَجِبُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) وفاعله وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز نحو : ﴿ فَرِيقًا هَدَى ﴾ [ الأعراف : ٣٠ ] ، وواجب نحو من أكرمت ، ويمنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه على ما سيأتى بيانه (وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولُ) عن الفاعل وجوباً (إِنْ لَمْ يَكُنْ حُلْزَمًا) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة كما في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابنى أخى ، فإن أمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى ، وأضنت سعدى الحمى .

**(تنبيه) :** ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص

كما في أكرمك . فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أى تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن ، والحاصل أن ارتكاب الأصل قد يكون واجبا نحو أكرمك ، وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمراً وقد يكون ممتنعاً نحو ضربنى زيد ومخالفة الأصل في الأول ممتنعة وفي الثانى جائزة وفي الثالث واجبة (قوله وقد يجب) قصره على لغة من يقول جاتينى وشابشى بالقصر (قوله وواجب) في مسألتين : أن يكون المفعول مما له الصبر نحو من أكرمت ؟ أيا ما تدعوا ، وغلاد من أكرمت وغلاد أى رجل تضرب أضرب ، وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليه نحو ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [ المائدة : ٣ ] ، ﴿ فَأَمَّا الْيَمِيمُ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [ الضحى : ٩ ] ، بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا في التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالقصر فيه نحو إنما ضرب زيد عمرا ، والتباسه نحو ضرب موسى عيسى ، أو توسطه ككونه ضميراً متصلاً والفاعل اسم ظاهر نحو ضربنى زيد ، ويمنع أيضاً تقدم المفعول العامل كون المفعول أن المشددة ومعمولها إلا أن يسبقها أما نحو أما إنك فاضل عرفت وكونه أن المخففة ومعمولها ، وكونه معمول فعل تعجبي أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف الناصب فيجوز عجبت مما زيدا تضرب . ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيد بالنصب ، أو يجوز إلا إذا قدم على الجازم أيضاً فيمتنع لم زيدا أضرب ، ويجوز زيدا لم أضرب وكذا المنصوب بـن أما المنصوب بأن أو كى فمن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقاً وأما المنصوب بإذن فالراجع منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وهى إذن معاً . فقال أبو حيان : لا أسفط فيه نصاً للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائى<sup>(١)</sup> أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقه بأن بخلاف المسبوقه بها فيمتنع عمراً ليرضى زيدا ويجوز إن زيدا عمراً ليرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما في الجمع مع زيادة من الهماني (قوله وإن لبيس حلز) أى إن خيف لبيس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الإعراب) بأن كان تقديرها أو عالياً وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينة) أى لفظية كالتال الأول أو معنوية كالتال الثانى (قوله وتظافر) هكذا أشهر بالطاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أى تعاونوا كما في

(١) سبق التعريف به .

المُتأخِّرين ، وتنازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور ، فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجاً بأن العرب تميز تصغير عمر وعمره على عمر ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر ، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو : ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾ [ الأنبياء : ١٥ ] أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس . قلت : وما قاله ابن الحاج<sup>(١)</sup> ضعيف لأنه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشهد الخطأ ، بخلاف ما احتج به فإن الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك هو ظاهر (أو أُضْمِرَ الْفَاعِلُ) أى وأخر

كتب اللغة (قوله محججاً بأن العرب (إخ) لو قال محتجاً بأن العرب تميز الإجمال وتقصد كصغير عمر وعمره على عمر ونحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر (قوله وبأن الإجمال (إخ) مبنى على أن لا فرق بين اللبس والإجمال والحق الفرق وأن الأول تبادر فهم غير المراد والثاني احتال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما وأن الأول مضر دون الثاني وتصغير عمر وعمره على عمر وضرب أحدهما الآخر من الثاني (قوله وبأن تأخير البيان (إخ) هذا في الجمل لا في المتبس (قوله يجوز في نحو فَمَا زَالَتْ (إخ) أى فلم يالوا باللبس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت (إخ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الأخير أن ما استدلل به ابن الحاج من باب الإجمال وما نحن فيه من باب الالتباس . والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الأول لعدم تبادر شيء فيه قال سم : قال يس وهذا الجواب لا يمدى الناطم نفعا لما سيأتى له في باب التصدي واللزوم من أن الحذف مع إن وأن يطرد مع أمن اللبس . واحتراز بأمن اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمى ما لا يتبادر منه شيء التباساً اهـ وقد يقال لا يلزم من فهم اللبس للإجمال عند المصنف في بعض الأبواب فهمه له عنده في بقية الأبواب لكن ينظر ما الفارق . ثم قال سم : وأما بالنسبة للوجه الأخير فهو أنه لا يلزم من إيراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اهـ . وكان وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخير في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول . ورد شيخنا ذلك بأن الناطم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول ، قال ويظهر أن المصنف لا يسلّم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه أن التحويين ممنوا تقديم الخبر على المبتدأ في غير النسخ إذا خيف الالتباس أى فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي إلى مثل ذلك) أى لأن اللازم عليه إما الإجمال وهو لا يضر أو الإلباس الغير الضار (قوله أى وأخر المفعول (إخ) المراد بوجود تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفاعل فيصلى بوجود تأخيره عنهما كالمثال الأول وجواز تقدمه

(١) ابن الحاج : هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدى ، أبو الهيثم ، الإسطل ، يُعرف بابن الحاج ، قرأ على الشافعي ، وصف في علوم القوئل وعلم الإملاء ، وعصره محاسن ابن جني .. وغير ذلك وتوفى سنة ٦٤٧ هـ (نظر البنية ٣٥٩/١ - ٣٦٠) .



المفعول عن الفاعل أيضاً : وجوباً إن وقع الفاعل ضميراً (غَيْرُ مُنْهَضٍ) نحو أكرمتك وأهنت زيداً (وَمَا يَأْتِي أَوْ بِإِنَّمَا أَلْحَصَصَ) من فاعل أو مفعول ظاهراً كان أو مضمراً (المتحق) عن غير المحصور منهما : فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمرًا إلا زيد أو إلا أنا ، وإنما ضرب عمرًا زيد أو أنا ، والمفعول المحصور نحو ما ضرب زيد إلا عمرًا ، وما ضربت إلا عمرًا وإنما ضرب زيد عمرًا وإنما ضربت عمرًا (وَقَدْ يَسْبِقُ) المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً غير المحصور (إِنْ قَصَدَ ظَهَرَ) بَأَنَّ كَانَ الحصر بالآلا وتقديمت مع المحصور بها نحو ما ضرب إلا زيد عمرًا ، وما ضرب إلا عمرًا زيداً ، ومن الأول قوله :

[ ٣٨٤ ] فَلَمْ يَلِدْ إِلَّا اللَّهَ مَا فَتَيْتُ لَنَا عَشِيَةً إِثْنَاءَ الْدُّنْيَا وَشَامَهَا  
وقوله :

عليهما كلثال الثاني وهذا حكمة تعدد المثال فالوجوب إضافي بالنسبة إلى التوسط (قوله إن وقع الفاعل ضميراً) أى متصلًا إذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلًا والقرض أنه متصل (قوله غير منحصص) على صيغة اسم الفاعل أى منحصرًا فيه غيره كما يدل عليه قوله المحصر (قوله المحصر) أى فيه وقوله عن غير المحصور أى فيه وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على للموصوف إلا أنه إذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضمورية المفعول وإذا كان للمفعول فالصفة المقصورة ضارية الفاعل ، فقولك ما ضرب عمرًا إلا زيد لقصر مضمورية عمرو على زيد أى أنه لم يحصلها لعمرو إلا زيد وقولك ما ضرب زيد إلا عمر لقصر ضارية زيد على عمرو أى أنه لم يتعد أثرها إلا إلى عمرو (قوله وما ضربت إلا عمرًا) كان الأولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد إلا إليك لأن العموم السابق في قوله ظاهراً كان أو مضمراً في المحصور فيه وكذا يقال في إنما ضربت عمرًا وفي نسخ إسقاط قوله وما ضربت إلا عمرًا (قوله وقد يسبق إلخ) قد يقال لم أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع إلا ومع في باب المبتدأ والخبر حكموا بشذوذ قوله : \* وهل إلا عليك المول \* وأجاب شيخنا السيد بأن الفرق أن الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المفعولين على الآخر لا تقدم للممول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر (قوله عشيّة إلخ) منصوب على الظرفية والآناء كالإبعاد وزنا ومعنى . والشام بكسر الواو جمع وشيمة وهي الكلام الشر والعدوّة

[ ٣٨٤ ] هو من الطويل . الفاء للعطف ولا بمعنى غير . وفيه الشاهد حيث احتج الكسائي به . على أن الفاعل المحصور بالآلا لا يجب تأخيره على مفعوله بل يجوز تقديمه ، فإن قوله إلا الله فاعل . وما هيبت مفعوله . ولوله الجمهور على أنه مفعول للفعل المقترن وليس مفعولاً للشذوذ تقديره درى ما هيبت لنا : أى ما أثارت . يقال هيبت وهيبت كلامها متديان . وعشيّة نصب على الظرف مضاف إلى إناء الديار ، وهو جمع إناء وهو البعد ، والتقدير أناء أهل الديار . فسمى أهل الديار دياراً تسمية للحال باسم الحال (قوله وشامها) بالرفع فاعل هيبت . وهو بكسر الواو وجمع وشم . من وشم يده إذا غرّزها بإبرة ثم ذر عليها البتلة : ويرى عشيّة بالرفع فإن صحت فوجهه أن يكون فاعل هيبت وحيث يتنصب وشامها على المفعولية .



من البصريين والفراء وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور . وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير (وَشَاعَ) في لسان العرب تقديم المفعول المتببس بضمير الفاعل عليه (نَحَوَ عَافَ رَبَّهُ عَمَرٌ) وقوله :

[ ٣٨٨ ] جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَالَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَنَّى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ  
لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في اللفظ إلا أنه متقدم في الرتبة (وَشَدَّ) في كلامهم  
تقديم الفاعل المتببس بضمير المفعول عليه (نَحَوَ زَانُ نُورُهُ الشَّجَرِ) لما فيه من عود الضمير  
على متأخر لفظاً ورتبة . قال الناطم : والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا ،  
والصحيح جوازه ، واستدل على ذلك بالسماع . وأنشد على ذلك أبياتا منها قوله :

[ ٣٨٩ ] وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَحْمَدَ الدُّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدُّهْرَ مُطْعِمًا  
وقوله :

[ ٣٩٠ ] وَمَا لَقَعَتْ أَغْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَثَرُ  
وقوله :

مفاده أن ضرب عمرو محصور في زيد وهذا لا يتأتى أن الضرب حاصل من غير زيد لغیر عمرو ، ولزم محذور  
اخر وهو استثناء شيئين بأداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقا كما استعرفه في باب الاستثناء وإن أريد أن عمرا  
مقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذوران المذكوران لكن يلزم عمل ما قبل إلا فيما بعدها بما لم يذكر أو جواز  
عمل ما قبل إلا فيه في قوله لم يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن كان مستثنى نحو ما قام إلا زيد أو مستثنى منه  
نحو ما قام إلا زيدا أحد أو تابعاً له نحو ما قام أحد إلا زيدا فاضل اهدو للكسائي اختيار الشق الثاني وزيادة المحصور  
المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا عمل ما قبل إلا فيه فتدبر (قوله في نية التأخير) أى فقد فيه كلا تقديم (قوله  
جاء الخلافة) الضمير يرجع إلى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وبإذ ،  
= أصول ابن السراج وله لفظة للشهيرة ، وهى حواش على الجمل للزجاجى ... وآخر من روى عنه بالإجازة أبو عمر بن خنوف الله ، ومات سنة  
٦٠٧ هـ (البيهى ، ٢٣٦ ، ٢٣٧) .

[ ٣٨٨ ] قاله جرير بن الحطيم ، وهو من قصيدة من البسيط يدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . والضمير في جاء يرجع  
إلى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . والخلافة بالنصب مفعوله . ويروى أن الخلافة ، وإذ ظرف بمعنى حين ، وكانت أى الخلافة  
له أى لعمرك قدراً مقدرة . والكاف للتشبيه وما مصدرية . والجملة في عمل النصب على إنها صفة لمصدر محنوف . والتقدير أنى  
الخلافة أيقانا كأيان موسى بن عمران عليه السلام ربه عز وجل . وره بالنصب مفعول . وليس بأضمار قبل الذكر لأن الفاعل  
مقدم في الرتبة . وفيه الشاهد حيث توسط للمفعول بين الفعل والفاعل .

[ ٣٨٩ ] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه . المجد الشرف والكرم ، يقال رجل مجيد أى شريف . وأغلد من الإغلاذ  
وهو الإيقاد وهو خيران ، وواحداً مفعوله . والدحر نصب على الظرف في الموضعين . ومن الناس صفة لواحد . وأبقى جواب لو .  
والشاهد في مجده حيث أعاد الضمير إلى مطعم وهو متأخر للضرورة . وأراد به مطعم بن عدى والد جبير الصحابى رضى الله عنه .  
وانتصابه على أنه مفعول أبهى .

[ ٣٩٠ ] البيت من الطويل .

[ ٣٩١ ] جَزَى بَنُوهُ أَمَّا الْغِيلَانِ عَنْ كَبَرٍ وَحَسَنِ فَعِلٍ كَمَا يَجْزَى سَيْنَارٌ

وقوله :

[ ٣٩٢ ] كَسَا جِلْمُهُ ذَا الْجِلْمِ أَتَوَابَ سُودٍ وَرَفَى لِنْدَاهُ ذَا الْقُدَى فِي ذَرَى الْمَجْدِ

وقوله :

[ ٣٩٣ ] جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَالِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

وذكر لجوازه وجهًا من القياس . ومن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح الأخفش من

وقوله قدراً أي مقدرة (قوله وشد) أي على مذهب الجمهور لا على مذهب لما ستعلمه (قوله والصحيح جوازه) أي نظماً ونثراً (قوله أَمَّا الْغِيلَانِ) بكسر الغين المعجمة ، وعن معنى بعد . وقوله كما يجزى أي جزی . وسنار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومي بنى قصراً عظيماً يظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه فللا يني لغیره مثله ، فضربت به العرب المثل في سواء المجازاة (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب والرمي بالحجارة . وقيل هو دعاء بالأبنة لأن الكلاب إنما تتعاضى عند طلب السفاد ، وعدي بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا المجر (قوله وجهًا من القياس) يعني أنه قاسه على المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وسأقريباً . وأجيب بأنها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها إفادته في التصريح ونقل شيخنا عن المسح أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرة كالأصل . وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقدم المفعول في الشعور لأن الفعل المتعدي إشعاراً به فعاد الضمير على متقدم شعوراً ومن في

[ ٣٩١ ] قاله سليل بن سعد . وهو من البسيط . الشاهد في جزی بنوه حيث أعاد الضمير إلى أبي الغيلان وهو متأخر عنه للضرورة . وهو بكسر الغين المعجمة كنية رجل ، وعن معنى في أي في كبر . وحسن فعل أي وعن حسن فعل إليه . والكاف للتشبيه وما مصدرية : والجملة في عمل النصب على أنها صفة لمصدر محذوف . أي جزی بنوه جزاء كجزاء سنار بكسر السين والنون وتشديد الميم ، وهو اسم صانع رومي بنى الخورنق الذي يظهر الكوفة للنعمان ملك الحيرة ، وهو قصر عظيم لم تر العرب مثله ، فلما فرغ ألقاه من أعلاه فخر ميتاً فللا يني لغیره مثله ، فضربت به العرب مثل في سوء للكافة . ويجزى مضارع مجبول لحكاية الجمل الماضية لفرايتها .

[ ٣٩٢ ] هو من الطويل . معناه كسى جلْم المملوح صاحب الخلم ثياب السيادة ، وأعل عطائوه صاحب العطاء في أعلى مراتب الجود والكرم . والشاهد في كس حلمه ونداه فان الضمير فيها للفاعل ولم يسبق ذكره فأجاز ذلك ابن جني مطلقاً وتبعه على ذلك ابن مالك والجمهور على أنه مختص بالضرورة . ورق بالتشديد من الرق وهو الصمود والارتفاع . والتدري يفتح النون العطاء والتدري يضم الذال المعجمة جمع زروة بكسر الذال ، وفزوة كل شيء أعلاه . ومنه فزوة السنام .

[ ٣٩٣ ] عراه بعضهم إلى الثانية الذنياني ، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق ، والأعظم لأبي الأسود ، وقيل لم يدر قائله حتى قال ابن كيسان أحسبه هو لولاً مصوغاً . والشاهد في قوله جزی ربه حيث احتج به الأخفش وجماعة من المتأخرين على صحة القول بنحو زمان نوره الشجر ، والجمهور على التبع مطلقاً ، فأجابوا بأن الضمير يرجع إلى الجزاء الذي دل عليه جزی كافي : ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ أي جزی رب الجزاء ، أو ضرورة ، أو شاذ ، أو الضمير لغیر عدی . وجزاء الكلاب نصب على المصدرية . أو بترع الحافض أي كجزاء الكلاب . والعاويات جمع عاوية من عوى الكلب والذئب وابن أوى يهوى عواء : صاح واختلف في جزائها فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة . وقال الأعظم ليس بشيء وإنما دعي عليه بالابنة ، إذ الكلاب تتعاضى عند طلب السفاد ، قال وهذا من ألفاظ المجر (قوله وقد فعل) للولو للحال : أي وقد فعل الله ذلك أي الجزاء .

البصريين والطلّال<sup>(١)</sup> من الكوفيين . وتأول للمنعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها . وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر .

**(تنبيهات):** الأول : لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسألة إجماعاً ، كما امتنع صاحبها في الدار . وقيل فيه خلاف . واختلف في نحو ضرب أباه غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون ، وهو الصحيح لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كموده على ما رتبته التقديم . الثاني : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدماً حكماً كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل : نحو أدب ولدك في الصغر ينفعه في الكبر ، أي التأديب ؛ ومنه : ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ [ المائدة : ٨ ] ، أي العدل . الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة سوى ما تقدم في ستة مواضع : أحدها : الضمير المرفوع بنعم وبمس : نحو نعم رجلاً زيد ، وبمس رجلاً عمرو ، وبناء على أن المخصوص مبتدأ خبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف . الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين للمعمل ثانيهما كقوله : [ ٣٩٤ ] . جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَجْلَاءُ إِلَيَّ لِقَبْرِ جَعِيلٍ مِنْ حَيْلِي مُهْمَلٌ على ما سيأتي في بابه . الثالث : أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو : ﴿ إن هي إلا

كلام الشارح على الحل الأول يمانية والقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الآخرين فمن تبيينية والقياس بمعنى النظر أي من أوجه النظر والرأى (قوله ومن أجاز ذلك) (إخ) اختار هذا المنهج أيضاً الرضى (قوله والطلّال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول المنعون بعض) قالوا في قوله جزي (إخ) الضمير عائد إلى الجزء المفهوم من جزي أو لشخص غير عدى (قوله في الشعر) أي للضرورة (قوله امتنعت المسألة إجماعاً) أجمع هنا واختلف في نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا في مرجع الضمير وملابسه واتحاده في زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضاً فكانه متقدم رتبة وقوله كما امتنع (إخ) أي لما مر من اختلاف العامل (قوله في نحو ضرب أباه غلام هند) أي من كل ما اتصل فيه للمفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفعل المتأخر (قوله بناء على أن المخصوص (إخ) أما على أنه مبتدأ خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة (قوله على ما سيأتي في بابه

[ ٣٩٤ ] البيت من الطويل .

(١) الطّال : هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطّال السعدي ، من الكوفة ، ومن أصحاب الكسائي ، وحدث عن الأصمعي ، ولقد بغداد ، وسمع منه أبو عمرو الدودي المقرئ بالقرابات ... وكان حاذقاً باللغة العربية والفنائها . توفي سنة ٢٤٣ هـ . ( انظر : الجية ٥٠/١ ) .

حياتنا الدنيا ﴿ [ الأنعام : ١٢٩ ؛ المؤمنون : ٣٧ ] . الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ [ الإخلاص : ١ ] ، ﴿ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ [ الأنبياء : ٩٧ ] . الخامس : أن يجزى رب وحكمه حكم ضمير نعم وبس في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه مفرداً ، كقوله :

[ ٣٩٥ ] زُبَّةٌ قَبِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُؤْرِثُ الْمَجْدَ دَالِيًا فَأَجَابُوا  
ولكنه يلزم أيضاً التذكير فيقال ربه امرأة لا ربه ، ويقال نعمت امرأة هند . السادس : أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له : كضربته زيداً . قال ابن عصفور<sup>(١)</sup> : أجازوه الأخفش ومنعه سيبويه . وقال ابن كيسان<sup>(٢)</sup> هو جائز بإجماع انتهى .

**(خاتمة) :** قد يشبهه الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً ، وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسماً

أى من الخلاف فالصريون يميزونه والكوفيون يعمونه (قوله أن يكون خبراً عنه فيفسره خبره) كان الأول أن يقول خبراً عنه بغير مفسره والمراد غير ضمير الشأن لئلا يتكرر مع ما بعده والأصح أن الضمير في الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا خبر بها وإلا كان التقدير أن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا وهو ممنوع إلا أن يجاب بأن الضمير راجع إلى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشأن والقصة) المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدأ وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأها ويؤق به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤت باعتبار القصة . وإنما يؤت إذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنثه حيثذ أول نحو إنها هند حسنة إنها قمر جاريتك ﴿ فإني لا تعنى الأبصار ﴾ [ الحج : ٤٦ ] ، ولا يفسر بجملة فعلية إلا إذا دخل عليه ناسخ وبقية الكلام عليه سلفت في باب كان وأخواتها (قوله وكان مفرداً إلخ) أجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع . معنى (قوله دالياً) أى دائماً (قوله ولكنه يلزم أيضاً التذكير) أى فيخالف ضمير نعم من هذا الجهة (قوله قد يشبهه الفاعل) أى في الواقع بالمفعول أى في الواقع (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاشابه (قوله اسماً ناقصاً) أراد به الاسم الموصول لعدم دلالة على معناه إلا بصلته وما أشبه مما لا يتضح معناه إلا بضميمة كما الموصوفية وبالتام ما عده وقيل أراد بالناقص خفى الإعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أى. الفاعل

بمعناه في العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة ، فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو إن أوقعت ما على ما لا يعقل ، لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ، ويجوز نصب زيد لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ، فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه ، لأنه يجوز أعجبت النساء وتقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول أمكنتي السفر ، ولا تقول أمكنت السفر والله أعلم .

### [ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ (١) ]

(يَنْزُوْبُ مَفْعُوْلٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ) حذف لغرض : إما لفظي كالإيجاز وتصحيح النظم ، أو معنوي كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه . وسأأتى أنه

الصواب والمفعول الصواب (قوله إن كان مرفوعاً) أى في عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صواباً أو خطأً (قوله اسماً بمعناه) أى الناقص . وقوله في العقل إما أن تكون في معنى من ياتى للمعنى أو متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الأولى أى مماثلاً له في العقل وعدمه . وإما ذكره دفقاً لتوهم أن المراد بكونه بمعناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بأن نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أى ونصبه (قوله على أنواع من يعقل) أراد بالأشياء ما يشمل الأفراد (قوله ونقول) أمكن إلخ هذا من غير الأكثر لأن الفاعل والمفعول اسمان تامان .

### [ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ ]

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذى لم يسم فاعله لصدقه على ديناراً من أعطى زيد ديناراً ، وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وأن أعجب بأن المفعول الذى لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصود منه لأنه لا يظهر في جميع ما ذكره من الأغراض (قوله كالعلم به) ﴿ وخلق الإنسان ضعیفاً ﴾ [ النساء : ٢٨ ] ، وقوله والجهل نظر فيه ابن هشام بأن الجهل إما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكلية ألا ترى أنك تقول سأل سائل وسام سامم . وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره . فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض : جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوى تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما في التوضيح من جعله مقابلاً للغرض اللفظي والمعنوى اهـ . وعندى أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل . وقوله والإبهام أى على السامع كقول مخفى صدقه تصدق اليوم على

(١) ترجمة الجمهور : باب للمفعول الذى لم يسم فاعله ، وترجمة ابن مالك النائب عن الفاعل ، وهو أولى وأخصر ... وانظر في هذا الموضع : حاشية المحضرى على شرح ابن عثيمين ١/ ١٧٥ .

ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الأصل في النيابة عنه (فيمًا لهُ) من الأحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغير ذلك (كَيْفَ تَحْتَثِ لَائِلِي) فخير نائب عن الفاعل المحذوف إذ الأصل نال زيد خير نائل ، نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فَأَوَّلُ الْفِعْلِ) الذى تبنيه للمفعول (أَضْمَنْ) مطلقاً (وَ) الحرف (الْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ) منه (أَكْبَرُ فِي مَضَى كَوْصِلٍ) وخرج (وَأَجْعَلُهُ) أى المتصل

مسكين ويأتى فيه تنظير ابن هشام . وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسم عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير . وقوله والتحقير أى تحقير الفاعل . نحو طعن عمر وقتل الحسين . ومن المنوى كرامة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل التحوين على صناعة البيان اهـ وأراد بالبيان ما يشمل علم المعانى لأن ما ذكر من تعلقات علم المعانى (قوله وسأى أنه ينوب إرخ) إشارة إلى سؤال وجواب منشؤها اقتصار المصنف هنا على المفعول به (قوله فِيمَا لَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ) لا يعترض بأن من جعلها أنه إذا قدم أعرب مبتدأ والنائب إذا كان ظرفاً أو مجروراً وقلم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤنث الفعل له ، والنائب إذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لأن كلامه هنا فى النائب المفعول به لا مطلق النائب (قوله كالرفع إرخ) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيته على التفصيل السابق وإغناؤه عن الخبر فى نحو أمضروب العبدان . وتجرید العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الأولين . وقول البعض للخلاف فى الأولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أى المعطاء (قوله نعم النيابة إرخ) استدراك على قوله : \* ينوب مفعول به عن فاعل \* فيما له . دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المغير أو اسم المفعول ، وفى ارتفاعه بالمصدر لمؤول بأن والفعل المبني للمجهول خلاف فقيل بالمتنع مطلقاً لأن ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغتها فلا تصلح لذلك ولأنه قد يلبس بالمصدر الرفع للفاعل . وقيل بالجواز مطلقاً والأصح الجواز حيث لا لبس كمجبت من أكل الطعام يتوهم أكل ورفع الطعام بخلاف للمبس كمجبت من ضرب عمرو ، وعلى جواز ذلك يجوز أيضاً إضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر فى محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شيء عنه وعلى التنع يتعين إضافة المصدر لما بعده على أنه فى محل نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (قوله عن صيغته الأصلية) هذا كالصريح فى أن المبني للمفعول فرع للمبني للفاعل وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله أضممن) أى ولو تقديرا كليل وقوله مطلقاً أى ماضياً أو مضارعاً (قوله اكسر) أى ولو تقديرا



بالآخر (من مضارع مفتوحاً \* كَيْتَحِي الْمَقُول فيه) عند البناء للمفعول (يَتَحَيَّ و) الحرف (الثاني الثاني ثا المطاوعة) وشبهها من كل تاء مزيدة (كَالأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بَلَا مَنَازَعَةً) تقول تدحرج الشيء وتغول عن الأمر باتباع الثاني للأول في الضم (وَاللَّيْثُ) الفعل (الَّذِي) بديء (بِهَمْزٍ الْوَصْلِ \* كَالأَوَّلِ أَجْعَلُهُ كَاسْتَحْيِي) الشراب ، واستخرج المال فتبع الثالث أيضاً للأول في الضم (وَكَسِرٍ أَوْ أَشْجِمَ) فعل (لَلْأَيِّ أَعْلَى \* عَيْنًا) واوياً أو يائياً فقد قرئ وقيل : ﴿ يَا أَرْضِ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءِ اقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾ J هود :

كرد وطلب كسره ظاهر إذا لم يكن مكسوراً في الأصل ، فإن كان مكسوراً في الأصل فأما أن يقال يقدر أن الكسر الأصل ذهب وأتى بكسر بدله ، أو يقال المراد اكسر إذا لم يكن مكسوراً في الأصل وكذلك يقال في قوله \* واجعله من مضارع مفتوحاً \* والكسر هو الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتح في المعتل اللام ويقلب الياء ألفاً ، فيقول في رؤى زيد رأى يفتح الهمزة وقلب الياء ألفاً فتحصل في الماضي المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصريح (قوله مفتوحاً) أى ولو تقديرا كيقال (قوله كيتحى) من الانتحاء وهو الاعتماد . وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف (قوله والثاني) أتى به ليفيد أن هذا في الماضي لأن تاء المطاوعة لا يكون ثانياً في المضارع بل ثالثاً فيه لزيادة حرف المضارع قبلها فالثاني لتاء المطاوعة في المضارع باق على ما كان عليه في المبني للفاعل وبماها تاء المطاوعة مع أن التى للمطاوعة هي البنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا في الشاطبي والمطاوعة حصول الأثر من الأول للثاني نحو علمته فتعلم وكسرتة فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أى زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشيء بمعنى رسمه أى دفته فلا يضم ثاني الفعل معها إذا بنى للمجهول كما في التصريح وإنما كانت غير معتادة لأن الأصل في التوصل إلى الساكن المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة (قوله تدحرج الشيء وتغول عن الأمر) فيه مع قوله تاء المطاوعة وشبهها لف ونشر مرتب . وفي التمثيل بالأول نظر لأنه لا يبنى للمفعول به إلا المتعدى (قوله وثالث الفعل) أى الماضي الزائد على أربعة أحرف لأن همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضي الثلاثي والرباعي (قوله كالأول) أى كالخرف الأول (قوله فتبع) بالنصب في جواب الأمر (قوله أو أشجم) بنقل حركة الهمزة إلى الواو (قوله أعل عيناً) أى غيرت عينه فخرج المعتل الذي لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور فإنه إذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واوياً كان أى كقيل أو يائياً أى كفيض ، وأصل قيل قول نقلت

[٤٤] ، هما والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى روما (وَصَمَّ جِا) في بعض اللغات (كَبَوُع) وحوك (فَاخْتَمِلَ) كقوله :

[٣٩٦] لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَيْئًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتَ  
وكقوله :

[٣٩٧] حَوَكْتَ عَلَى يَمِينٍ إِذْ لَحَاكَ لَحَبَطُ الشُّوكِ وَلَا لَحَاكَ  
(تضمينه) : أشار بقوله فاحتمل إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للعتين الأوليين ، وتعزى

كسرة الواو لاستيفائها عليها إلى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما في الميزان وأصل غيض غييض نقلت كسرة الياء كذلك (قوله والإشمام) أى هنا ويطلق عند القراء على الإشارة بالفتحتين إلى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتعمل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق ، وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبيئة على وجه الإفراز لا الشبوع وفى الأشباه والنظائر للسيوطى عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهى التى قبل الألف المائلة وحركة بين الفتحة والضمة وهى التى قبل الألف المقفلة فى قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسر والضمة وهى حركة الإشمام فى نحو قبل وغيض على قراءة الكسائى (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل (قوله لَيْتَ إِيْ) لَيْتَ الثانية مراد بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للأولى التى لها الاسم والخبر ، وشيئا مفعول مطلق لا مفعول به وفاقا للموضح وخلافنا للبعنى (قوله حوكت على يمين) أى نسجت على طاقين لتقوى ، والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث

[٣٩٦] هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة ولم يثبت . وليت للعتنى ولو فى المستحيل . وليت الثالث تأكيد له وليت الثانى فاعل مع فعله أعنى ينفع معرض بين المؤكد والمؤكد . وشيئا مفعول به وهل للعتنى . ويروى لَيْتَ وما ينفع شيئا لَيْتَ . وشيئا اسم لَيْتَ الأول وبوع خبره ، وفاشترت عطف عليه . والشاهد فى بوع فإن القياس فيه بيع لأنه مجهول باع ، لكن من العرب من يخفف هذا النوع بخلف حركة عينه ، فإن كُتِبَ وأوا سلمت كما فى حوكت فى البيت الآتى . والقياس حيكت . وإن كانت ياء قلبت وأوا لكتوبا وانضمام ما قبلها كما فى بوع فإن أصله بيع بضم الياء وكسر الياء ، فحلفت حركة الياء ، فصار بيع بضم الياء وسكون الياء قلبت الياء وأوا لسكونها وانضمام ما قبلها .

[٣٩٧] هو أيضا رجز . والشاهد فى حوكت ، فإن القياس فيه حيكت ، وقد قررناه الآن من حاك الثوب يحوك حوكا وحيكا نسجه ، فهو حاكك ، وهم حاككة ، وحوكة . والنول بفتح النون وسكون الواو وهو الخشب الذى يلف عليه الحقائق الثوب . ويقال له المنوال أيضا . ويروى على يمين بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره راء . والنير على الثوب ولحمته أيضا ، فإذا نسج على نيرين كان أصفى وأبقى ، تقول : نرت الثوب أنيره نيراو كذلك أترته ونيرته . والضمير فيه مفعول نأب عن الفاعل يرجع إلى كل واحدة من إزاره وردائه ، لأنه بصغهما بقاية التضاف حتى أنها تحيط الشوك ولا يؤثر بها . وعلى نولين فى محل النصب على الحال وإذ ظرف ، وحاك بمعنى حيكت ، والضمير فى تحيط يرجع إلى الإزار والرداء باعتبار كل واحدة . والشوك مفعول ، ولا نشاك جملة أخرى معطوفة عليها : أى ولا يدخل فيها شوك ، والجمعتان استئناف فلنهم .

لبنى فقمس وبني دبير<sup>(١)</sup> (وَأَنْ يَشْكُلَ) من هذه الأشكال (يُخَفِّفَ لَيْسَ يُجْتَنَّبُ) ذلك الشكل ويعدل إلى شكل آخر لا ليس فيه ، فإذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب : فَإِنْ كَانَ يَأْتِي كِبَاعَ مِنَ الْبَيْعِ اجْتَنَبَ كَسْرَهُ وَعَدَلَ إِلَى الضَّمِّ أَوْ الْإِشْمَامِ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِفَعْلِ الْفَاعِلِ : نَحْوُ بَعَثَ الْعَبْدَ فَإِنَّهُ بِالْكَسْرِ لَيْسَ إِلَّا وَإِنْ كَانَ وَأَوَايَا كَسَامَ مِنَ السُّومِ اجْتَنَبَ ضَمَّهُ وَعَدَلَ إِلَى الْكَسْرِ أَوْ الْإِشْمَامِ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِفَعْلِ الْفَاعِلِ : نَحْوُ سَمِعْتَ الْعَبْدَ فَإِنَّهُ بِالضَّمِّ لَيْسَ إِلَّا .

(تفصيله) : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية<sup>(٢)</sup> لم يتعرض له سيبويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقا<sup>(٣)</sup> ، ولم يلتفت للإلتباس لحصوله في نحو مختار وتضار . نعم الاجتناب أولى وأرجح (وَمَا لِيَأْتِيَ) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام (قَدْ يَرَى لِنَعْوِي حَبِّ) ورد من

وقوله إذ تحاك أي إذ حيك (قوله وبني دبير) بالتصغير (قوله من هذه الأشكال) ظاهره أن الإشمام شكل ولا مانع منه وإن منعه البعض لأن المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الإشمام لا يخاف به ليس فكان الأحسن أن يقول من شكل الضم والكسر (قوله خيف ليس) أي بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول (قوله يجتنب) أي حيث لا قربنة على المراد كما هو معلوم من نظائر فلا اعتراض على إطلاقة على أن اللبس إنما يتحقق عند عدم القربنة (قوله أو مخاطب) أو نون الإناث كما في شرح الجامع (قوله فَإِنْ كَانَ يَأْتِيَا) ينبغي أن يكون مثله الواو أي الذي مضارع بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند إرادة بنائه للمفعول لئلا يلتبس بالمبني للفاعل فإنه بالكسر ليس إلا . ثم رأيت في سم ما يؤيده (قوله نحو بعث العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سميت العبد (قوله فإنه) أي فعل الفاعل بالكسر إلخ (قوله وإن كان وأويا) أي مضارعه على غير يفعل بفتح العين كما علم مما مر (قوله على ما هو ظاهر كلامه) إنما قال ظاهر لا احتيال أن يراد يجتنب جواز أو استحسانا (قوله لحصوله في نحو مختار وتضار) أي في الاسم والفعل إذ الأول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة . والثاني يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الأولى قبل الإدغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة ، ورد بهما من باب الإجمال لا من باب اللبس الذي كلانا فيه (قوله وما ليأتى إلخ) قال سم وتبعه غيره : هذا شامل لمسألة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس في المضاعف كالضم في رد لباسه بالأمر فيعدل إلى الكسر أو الإشمام وإنما لم يعدل إلى أحدهما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا ﴾ [الأنعام : ٢٨] ، لأن وقوعه بعد لو قربنة تدفع اللبس بالأمر لأنه لا يقع بعد أداة الشرط اهـ ولا يخفى ما في كون المترتب على الضم في رد لباسه لأنه إجمال قافهم . بقي أن ظاهر كلامه يوهم أن الذي يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الإشمام والضم وليس كذلك إلا في الإشمام فمن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا . ومن ثم كان

(١) وما من لصحاء به أسد . انظر شرح ابن عليل [ ١١٥/٢ ] . ويقول الشيخ خالد الأزهرى في الصريح يضمنون التوضيح : هـ وهي موجودة أيضا في كلام منيل ، كما حكيت عن أبي حنيفة ، وكذلك تميم . انظر الصريح [ ٢٩٤/١ ] .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي [ ٢٥٢/٢ ] .

(٣) انظر أوجه المقاصد والمسالك [ ٢٦٦/٢ ] .

كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ، لكن الإنفصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره .  
 والصحيح الجواز ، فقد قرأ علقمة : ﴿ رِدَتْ إِلَيْنَا ﴾ [ يوسف : ٦٥ ] ﴿ وَلَوْ رَدُّوا ﴾  
 [ الأنعام : ٢٨ ] ﴿ وَمَا لِفَأْبَاغٍ ﴾ ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابت (لَمَّا أَلْقَيْنُ ثَلِي \*  
 فِي) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل نحو (أَخْخَزَ وَالْقَادَ وَشِبْهُ يَخْجِلِي) فتقول اختور  
 وانقود ، واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرها والإشمام وتحرك الهزلة بحركتهما  
 (وَقَابِل) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْنَدٍ \* أَوْ) يجرور (خَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ خَرَى) أى حقيق  
 وما لأفلا : فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص : نحو صيم رمضان ،  
 وجلس أمام الأمر : ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ﴾ [ الحاقة : ١٣ ] ، بخلاف  
 اللازم منهما نحو عند وإذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جلس عندك  
 وبخلاف المبهم نحو صيم رمضان وجلس مكان وسير سير ، لعدم الفائدة ، فامتناع سير على

الضم هنا أنفصح اللغات فالإشمام فالكسر وكان الأمر في باع بالعكس أفاده الشاطبي (قوله لما العين  
 ثل) أى للحرف الذى تليه العين (قوله على وزن الفعل أو لفعل) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فإن  
 اللغات الثلاث تجرى في ذلك أيضا كما قاله الشاطبي وإن أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر التثنية  
 بالمحل (قوله وتحرك الهزلة بحركتهما) أى من ضم أو كسر أو إشمام وإن أوهم كلام المصنف لزوم  
 الضم مطلقا لأنه أولا أن الفعل يضم أوله واقتصر هنا على جريان الأوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله  
 الشاطبي (قوله وقابل من ظرف إلخ) إسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من  
 الظرف والجور والمصدر مجاز عقلى كما عليه الدماميني وغيره . ونازع فيه السيد الصفوى وكذا الروداني  
 فإنه حقق أن الإسناد في الثلاثة أيضا حقيقة (قوله أو من مصدر) مراده به ما يشمل اسم المصدر  
 كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتي بسبحان (قوله أو مجرور حروف جر) أجرى المتن على مذهب  
 البصريين من أن نائب الفاعل الجور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية  
 والتسهيل أنه مجموع الجار والجور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الأنسب إجراء كلامه هنا عليه ،  
 لكن في الروداني ما نصه وقول التسهيل أو جار ومجرور منتقد بأنه لم ينبع أحد إلى أن الجار والمجرور  
 معا هو النائب اهـ في الجمع عن أبى حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما  
 يفارق النصب على الظرفية والجريمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف  
 ما يخص بشيء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد  
 التوكيد (قوله لامتناع الرفع) تمثيل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أى بالنصب على  
 الظرفية ويكون حيثل على الرفع فليست الدال مضمومة كما توهم إذ الأخفش لا يقول بخروجه  
 عن ملازمة الظرفية وإنما الخلاف في نيابته عن الفاعل وعلمها فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف

إضمار السمر أحق خلافاً لمن أجاز . فأما قوله :

[ ٣٩٨ ] وَقَالَتْ مَتَى يَخْلُ عَلِيَّكَ وَيُخْتَلِّ يَسْئَلُكَ وَإِنْ يَكْشِفْ غَرَامَكَ تَدْرِبِ

فمعناه ويختل هو أى الاعتلال المعهود ، أو اعتلال عليك ، فحذف عليك لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المخصصة وبذلك يوجه : ﴿ وحيل بينهم ﴾ [ سبأ :

مع بقاءه على النصب صرح به الدماميني (قوله لعدم الفائلة) لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضما وعلى المبهم من المكان التريما (قوله فامتاع سين) أى بالبناء للمجهول على إضمار السمر أى إضمار ضمير يعود على السمر المبهم المفهوم من سمر أحق أى بالمتع من سمر سمر لأن الضمير أكثر إبهاما من الظاهر أما على إضمار ضمير يعود على سمر مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما فى بل سمر لمن قال ما سمر سمر شديد كما فى الجمع ، ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافاً لمن أجازوه) يعنى ابن درستويه ومن معه كما يأتى (قوله ويختل) أى يختلر أو يتجنى لجنبى الاعتلال بالمعنيين ، وقوله وإن يكشف غرامك أى حرارة غرامك بالوصل تدرب من باب فرح أى تعدد أى بصر لك ذلك عادة ، والمراد أنها لا تقطع وصاله دائما فيحمله ذلك على اليأس والسلو ، ولا تصلح دائما فيتمود ذلك ويطلبه كل حين كلما قال العيني ومقتضاه أن تدرب بالدال للمهلة . وضبطه الدماميني والشمى بالدال المعجمة أى يمتد لسانك (قوله أى الاعتلال المعهود) أى بين المتكلم المخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم إفادة النائب حيثئذ ما لم يفده الفعل كلما قال الشئى : أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بأل المهدي مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم . وقوله أو اعتلال عليك أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بصفة غلوقة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم ، فالوصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قيل إن الضمير لا يوصف فلا يعم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة (قوله كما هو) أى الحذف حوازل الدليل شأن الصفات المخصصة كما فى قوله تعالى : ﴿ فلا نفيم لهم يوم القيامة وزنا ﴾ [ الكهف : ١٠٥ ] ، أى نافعا بدليل : ﴿ ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم ﴾ [ الأعراف : ٩ ، المؤمنون : ١٠٣ ] (قوله وبذلك) أى يكون الضمير عائدا على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة . ومثل ذلك يقال فى قول الشاعر حيل دوتها فلا يكون فيها دليل لمن

[ ٣٩٨ ] قاله امرؤ القيس الكندى وهو الصحيح . ومن قال لمقمة بن عبدة فقد وهم وهما فاشحا . المعنى أن يخل عليك بالوصال واعتل ساءك ذلك ، وإن وصلت وكشف غرامك كان ذلك عادة لك ودربة . حاصلة إبهام لا تقطع وصاله كل القطع فيحمله ذلك على اليأس والسلو ولا تصل كل الوصال فيتمود ذلك . الشاهد فى ويختل فإن النائب عن الناعل فيه هو ضمير المصدر أى يمتل هو أى الاعتلال المعهود ، أو التقدير يمتل اعتلال عليك ، فيقدر عليك وهنا لدلالة عليك الظاهر عليه . ويسؤك جواب متى : من ساءه إذا أحرزه . وتدرب الشرط وحركت الباء للضرورة .

[ ٥٤ ] وقوله :

[ ٣٩٩ ] قَبَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ جَلَّ ذُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَهْوَى هُوَ نَائِلُهُ

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال ، كـمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ، ونحو ذلك ، ولا دل على تعليل كاللام والباء وعن إذا جاءت للتعليل . فأما قوله :

[ ٤٠٠ ] يُغْنِي خِيَاءٌ وَيُغْنِي مِنْ مَهَاتِيهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا جِنَّينَ تَيْسَتِيمُ

أجاز نيابة ضمير المصدر المهم للمفهوم من الفعل لكن يحتاج إلى جعل المرجع الموصوف مقدما على الضمير وإن تأخرت الصفة ، أو جملة المصدر للمفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقرينة صفته ، أو جعل تقدم مفهوم جنسه وهو الفعل كتقدمه ، وإنما احتج إلى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل . لا يصح كون الطرف نائبا لأن بين ودون غير متصرفين كما في التصريح . نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الأخفش بجواز إنابة غير المتصرف (قوله فيالك من ذي حاجة) با للنداء واللام للاستغانة ومن ذي حاجة متعلق بمحذوف أى أستيتكن من أجل ذي حاجة وجعل المعنى اللام للاستغانة وبا للتنبية لا للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كـمذ ومنذ إلخ) مثال للمنفى فمذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورب بالكسرات وحروف القسم بالقسم وحروف الاستثناء بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحتى المختصة بالظاهر الذى هو غاية لما قبلها (قوله ولا دل على تعليل) لأنه مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لأجله والحال والتمييز . وأما علة منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل في المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على السؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وإن شاع عندهم ، لأنه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت في قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت في قولك ضربت زيدا ، ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جملة سببا لمنع نحو قيام لا لجلال زيد ويهتر من اشتباهه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله إذا جاءت) أى الثلاثة للتعليل فإن لم نجىء له بأن كانت لغیره لم يمتنع إنابة مجرورها (قوله يغني حياء) الضمير يرجع إلى زين العابدين على بن الحسين رضى الله تعالى

[ ٣٩٩ ] قاله طرفة بن العبد البكرى . وهو من قصيدة من الطويل الفاء اللطيف وبا للتنبية ليست للنداء واللام للاستغانة ومن ذي حاجة متعلق بمحذوف . والشاهد في حيل فإن النائب عن الفاعل فيه ضمير المصدر . والتقدير حيل هو أى المحول . وما الأولى للنفى ، والثانية موصولة ، فالعائد محذوف ، أى يهوى من هوى من باب علم يعلم . ونالته من نال إذا أصاب .

[ ٤٠٠ ] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة طويلة من البسيط يمدح بها زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه (قوله يغني) على صيغة المعلوم من الإغضاء وهو إيداء الجفون . والضمير فيه يرجع إلى زين العابدين في عمل الرفع ، على أنه خبر لمتبدأ محذوف : أى هو يغني . وحياء نصب على التعليل . والشاهد في يغني الثاني فإنه مجهول . والنائب فيه عن الفاعل ضمير المصدر أى هو أى الإغضاء ومن للتعليل . والاستثناء من غير موجب ، فيجوز النصب على الاستثناء والرفع على البدلية فاقفهم .

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر ، لا قوله من مهاتبه .

**(تنبيهات) :** الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية في نحو خرج زيد بشيابه لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك المميز إذا كان معه من ، كقولك طبت من نفس فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضًا . وفي هذا الثاني نظر ، فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام . الثاني : ذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي<sup>(١)</sup> إلى أن النائب في

عنها . والإغضاء إذناء الجفون بعضها من بعض<sup>(٢)</sup> . واستقرب الروداني جعل النائب ضميرًا عائدا على الطرف المفهوم التزاما من بغضى لأن الأغضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أى كالتذكور من الآية والبيتين . وقوله على ما مر أى على الوجه الذى مر في وتعمل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أى لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الأصل يعنى الحال التى تملكت بها الباء (قوله إذا كان معه من) مقتضاه أنه إذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجمل التقييد لكون الكلام في الجور بالحر ف (قوله وفي هذا الثاني) أى في مثاله لأن مناقشته إنما هي في المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز الجور بمن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور إلخ) بل سيأتى في قول الناظم :

واجور بمن إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى كطب نفسا تصد

وغيرها هو تمييز للمرد كقفيز ير ورطل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد بتمام الكلام متممه الذى يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أى المحول عن تمام الكلام أى الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض أن كل تميز ينتصب عن تمام الكلام أى بعده فكان الظاهر أن يقول المحول عن الفاعل (قوله ذهب ابن درستويه إلخ) اعلم أنه لا خلاف في إنابة الجور بحرف زائد وأنه في محل رفع كما في ضرب من أحد . فإن جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة : أحدها : وعليه الجمهور أن الجور هو النائب في محل رفع . ثانيا : وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهمًا ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان إذ لا دليل على تعيين أحدها . ثالثها : وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده في محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب نحو مرت يزيد . رابعها : وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير عائده عن المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والجور على الفعل وامتناعه . فعل الأول والثالث يمتنع وعلى الثاني والرابع يجوز اجمع باختصار . ولا يبعد عندي جواز تقديمه حتى على الأول والثالث لأن علة المنع لإلباس الجملة الفعلية بالاسمية وهى مفقودة هنا كالجور

(١) الرندي : هو عمر بن عبد المجيد ، الرندي ، أبو علي ، الأستاذ النحوي وهو من تلاميذ السهيلي ، وله شرح على الجمل للزجاجي وهو أحد قراء كتاب سيرة [ نظر البنية ٢/ ٢٢٢ ] .

(٢) وهذا يدل على شدة الحياء عند زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنهما ، ويطلق عليه أهل البلاغة « كناية » .

نحو مر يزيد ضمير المصدر ، لا المجرور ، لأنه لا يتبع على اخل بالرفع ، ولأنه يتقدم :  
 نحو : ﴿ كان عنه مسؤولاً ﴾ [ الإسراء : ٣٦ ] ، ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل  
 شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند .  
 ولنا : سير يزيد سيرا ، وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصيح ، نحو لست بقائم ولا قاعدا  
 بالنصب ، بخلاف مررت يزيد الفاضل بالنصب ، ومر يزيد الفاضل بالرفع ، لأنك تقول  
 لست قائما ولا تقول في الفصيح مررت زيدا ، ولا مر زيد ، على أن ابن جني أجاز  
 أن يتبع على محله بالرفع والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان هو  
 المكلف ، وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة في نحو لم يضرب من أحد ،  
 مع امتناع من أحد لم يضرب . وقالوا في : ﴿ وكفى بالله شهيدا ﴾ [ النساء : ١٦٦ ]  
 أن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند . الثالث : مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور

الطرف فاعرفه (قوله الرندي) بضم الراء وسكون النون نسبة إلى رندة قرية من قرى الأندلس (قوله ضمير  
 المصدر) أى الضمير الراجع إلى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا في التصريح فثابت الفاعل عند  
 ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لأنه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير يزيد سيرا فهو لاء  
 المراد بمن في قول الشارح سابقا ، فامتناع سير على إضمار السير أحق خلافا لما أجازوا هـ وبهذا يعرف ما  
 في كلام البعض هنا من اخلل (قوله لأنه لا يتبع إلخ) فلا يقال مر يزيد الطريف ولا ذهب إلى زيد وعمرو  
 برفع التابع فيهما مراعاة محل النائب كما في تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد وبالمصدر المضاف (قوله ولأنه  
 يتقدم) أى على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله . وفيه  
 أنهم إن أرادوا أنه يتقدم مع كونه فاعل منع وإن أرادوا لا مع كونه نائب فاعل لم يفد لأن الفاعل نفسه يتقدم  
 لا مع كونه فاعلا ونائبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه فكان الأولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمل فإنه  
 وجبه (قوله ولنا) أى الفتوى لنا معشر الجمهور . وقوله سير يزيد سيرا رد لدعواهم من أصلها لأن العرب  
 لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالأولى عدم إنابة ضميره . وقوله وإنه يراعى إلخ رد أول الدليل  
 الأول . وقوله على أن ابن جني رد ثان له ، وقوله يظهر في الفصيح احتراز من نحو تمرن الديار . وقوله  
 والنائب في الآية رد للدليل الثاني . وقوله ضمير إلخ أى لا عنه بل المجرور في محل نصب على المفعولية . وقوله  
 وهو المكلف أى المعلوم من السياق أى لا كل كما هو مبنى كلام الثلاثة . وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد  
 أى من العوامل اللفظية الأصلية رد أول الدليل الثالث . وقوله وقد أجازوا أى هؤلاء رد ثان له وإنما أجازوا  
 ذلك لأن من زائدة وهم إنما يمتنعون نيابة المجرور بأصلي لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لأنهم لم يدعوا أن كل  
 نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا إذا تقدم أى ضح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جملة تنظيرا  
 في عدم جواز التقدم على الابتداء لا ردا ثانيا حتى يرد ما ذكر . وقوله مع امتناع من أحد أى لأن من لا  
 تزد إلا بعد النفي لا لوقوع أحد في الإثبات لأن نفي ضمير مسوغ كقوله : \* إذا أحد لم يهه شأن طارق \*



لا الحرف ولا المجموع ، فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع ﴿وَلَا يَتَوَبُّ بِغَفْوَةٍ هَلْدَى﴾ المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور (إِنَّ وَجَدَ \* فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته . هذا منهج ميبويه ومن تابعه ، وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وقد يرد) ذلك كقراءة أبي جعفر : ﴿لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية : ١٤] ، وقوله :

[٤٠١] لَمْ يُغْنِ بِالْعَلَاءِ إِلَّا سَيْدًا وَلَا ذَا الْفَى إِلَّا ذُو هَدَى  
وقوله :

[٤٠٢] وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُتَيْبُ رَبُّهُ مَا دَامَ مَغْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ  
ووافقه الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب كما في البيتين .

نص عليه ابن مالك كما في التصريح . وقوله وقالوا في كفى بالله رد للدليل الرابع وإنما امتنع كفت بهند ومررت بهند لكون المسند إليه في صورة الفضلة وإنما قيل ﴿وما تسقط من وفة﴾ [الأنعام : ٥٩] ﴿وما تحمل من أنثى﴾ [فاطر : ١١] لأن جر الفاعل بمن كثير يضعف كونه في صورة الفضلة قاله سم (قوله لا الحرف) أى خلافا للفراء ومنهجه في غاية الغرابة إذ الحرف لا يحظ له في الإعراب أصلاً (قوله إن وجد في اللفظ) احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر في اللفظ فلا يمتنع إنابة غيره سم (قوله مفعول به) ولو منصوباً بإسقاط الجار فيمتنع إنابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب بإسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع إنابة الثاني عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقه في التسهيل (قوله مطلقاً) أى تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أى ورد ضرورة أو شلونا (قوله المتيب) من الإنابة وهي الرجوع إلى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي (قوله كما في البيتين) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من يغفروا . وغاية ما فيه إنابة المفعول الثاني وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة . قال في شرح الجامع : ولحق أنه إن كان الغير أهم في الكلام كان أولى

[٤٠١] أصل الكلام لم يعم الله بالربة العلاء إلا سيئاً ، أى لم يجعل الله أحد يعنى بالعلاء إلا من له سيادة ، فحذف الفاعل وأنيب قوله بالعلاء عنه . واستنى السيد على جهة التفريغ فترك الاسم العام الذى هو أحد ، وقدر السيد مفعولاً وقد كان في الأصل بدلاً من أحد ومنصوباً على الاستثناء . وقيل يحتمل أن يكون استثناء منقطعاً : أى لكن السيد عنى بالعلاء الشاهد فيه في نهاية حرف الجر فيه عن الفاعل كما ذكرناه . وهذا لا يجوز عند البصرية فهنا وأمثاله ضرورة ، فإن عديم لا يجوز نيابة الظرف ولا المصدر ولا حرف الجر مع وجود المفعول به ، خلافاً للأخفش والكوفي . والنفى - بفتح اللين المعجمة - : الضلال .

[٤٠٢] هو من الرجز ويرضى من الإرضاء والمتيب من الإنابة وهو الرجوع إلى الله تعالى بالتقوى وترك الذنوب وربه مفعوله ، والضمير فيما دام اسمه ، ومعنى خبره . وهو بفتح الليم ويسكون العين المهملة وكسر التون وتشديد الباء آخر الحروف من قرهم عنيت بمجانك أعنى بها فإننا بها معنى أى اعتصمت بها وهو اسم المفعول حكمه حكم ما لم يسم فاعله في رفعة نيابة عن الفاعل . ومعناه يعنى بذكر ربه ، وقوله بذكر جار ومجرور نائب عن الفاعل ، وترك المفعول به وهو قلبه . وفيه الشاهد حيث احتج الكوفية والأخفش على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده .

**(تفسيه) :** إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء . قيل ولا أولوية لواحد منها . وقيل المصدر أولى وقيل المجرور . وقال أبو حيان<sup>(١)</sup> : ظرف المكان **(وَبِالْثَّاقِي لَدَى يَتَوَبُّ)** المفعول **(الْثَّاقِي مِنْ \* بَابِ كَسَا يَكْسُو كَسَا يَكْسُو أَيْنُ)** نحو كسى زيدًا جبة ، وأعطى عمرًا درهم ، بخلاف ما لم يؤمن التباسة نحو أعطيت زيدًا عمرًا ، فلا يجوز اتفاقًا أن يقال فيه أعطى زيدًا عمرو ، بل يتعين فيه إنباء الأول لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذًا .

**(تفسيه) :** فيما ذكره من الاتفاق نظر . فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ، حكى ذلك عن الكوفيين . وقيل بالمنع مطلقًا . وقوله وقد يتوب الإشارة إلى أن ذلك قليل

باليانية من المفعول به مثلاً إذا كان المقصود الأصل وقوع الضرب أمم الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد **(قوله وقيل المصدر أولى)** لأنه أشرف جزأى مدلول العامل . وقول وقيل المجرور أى لأنه مفعول به بواسطة الجار . وقوله وقال أبو حيان إلخ أى لأن في إنباء المجرور خلافاً ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالاتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعاً على الحدث والزمان كذا في الجمع . وبحث فيه سم بأن شرط إنباء المصدر وظرف الزمان اختصاصها والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلاً على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاماً على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منها **(قوله من باب كسا)** هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ أو الخبر ولم ينصب أحدهما بإسقاط الجار فبالأول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو اخترت الرجال زيداً **(قوله فيما التباسة أمن)** أى في تركيب أمن فيه التباسة . قال سم : قد يتوهم أنه لو كان المفعول الثاني مؤنثاً وأنيب مناب الفاعل وأنت الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لأن غاية ما يدل عليه تأنيب الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثاني لجواز أنه الأول **(قوله فلا يجوز اتفاقاً)** إن قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للالتباس كما قيل بمثله في ضرب موسى عيسى وصديقي صديقك فأنهم احتزروا من اللبس بالرتبة . أجب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية بإقامة غير الثاني بخلاف الموضعين المذكورين فإنه لا طريق إلى دفع اللبس إلا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت إنباء الثاني توهم فاعليته معنى لكون الأصل إنباء ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا لتأخره لزوماً فضعفت دلالته على كون المتأخر بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيما **(قوله فقد قيل بالجمع إذا كان إلخ)** وجهه أن النائب عن الفاعل مستند إليه كالفعل والمعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة لكن هذا إنما يقتضى أولوية إنباء المعرفة لا وجوبها **(قوله وقيل بالفتح مطلقاً)** أى سواء كان الأول معرفة أو نكرة طرد الباب **(قوله لما سلفه)** أى لنظير ما سلف لأن السالف هو قوله لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً فيقال هنا

(١) أبو حيان : هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حبان ، الإمام أبو الدين ، أبو حبان الأندلسي ، نحوي عصره ، ولغوي ، ومفسر ، ومحدث ، ومقرئ ، ومؤرخ ، وأديب . ولد سنة ٦٥٤ هـ ، وأخذ العلم من أعلامه في المغرب وأخذ العلم من أوسمة وتحسين شيئاً ، وقد شرف كتب ابن مالك ووجه تلايله لشرحها ، ومن أجل مؤلفاته : البحر ، والفي ، وشرح التسهيل . وتوفى سنة ٧٤٥ هـ ( البنية ١/ ٢٨٥ إلى ٢٨٥ ) .

بالنسبة إلى إنابة الأول . أو أنها للتحقيق ١ هـ (في باب ظَنَ وَ) باب (أَرَى أَلْمَنَعُ) من إقامة المفعول الثاني (أَشْتَهَى) عن النحاة وإن أمن اللبس ، فلا يجوز عندهم ظن زيدًا قائم ، ولا أعلم زيدًا فرسك مسرجًا (وَلَا أَرَى تَتَقَا) من ذلك (إِذَا أَلْقَيْتَهُ ظَهَرَ) كما في السَّالِينَ ، وفاقًا لابن طلحة وابن عصفور في الأول ، ولقوم في الثاني ، فإن لم يظهر المقصد تعينت إنابة الأول اتفاقًا ، فيقال في ظننت زيدًا عمرًا وأعلمت بكرًا خالدًا منطلقًا ، ظن زيد عمرًا ، وأعلم بكر خالدًا منطلقًا . ولا يجوز ظن زيدًا عمرو ، ولا أعلم بكرًا خالد منطلقًا لما سلف .

**(تنبيهات) :** الأول : يشترط لإنابة المفعول الثاني مع ما ذكره أن لا يكون جملة . فإن كان جملة امتنعت إنابته اتفاقًا . الثاني : أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة . وقد صرح به في شرح الكافية . وأما الثالث : في باب أرى ، فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضراوي<sup>(١)</sup> وابن الناطم الاتفاق على منع إنابته . والحق أن الخلاف موجود ، فقد أجازوه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل<sup>(٢)</sup> : نحو أعلم زيدًا فرسك مسرج . الثالث : احتج من منع إنابة الثاني في باب ظن مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين ويعود الضمير على متأخر لفظ ورتبة

لأن كلا منهما يصلح لأن يكون مطلقًا أنه الآخر في باب ظن ولأن يكون معلما ومعلما به في باب أرى (قوله يشترط لإنابة المفعول الثاني) أي لظن لأنه الذي يتصور وقوعه جملة بخلاف ثاني كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه . وكباب ظن في استماع إنابة الجملة غيره على الصحيح إلا إذا كانت محكية بالقول لأنها لكون المقصود لفظها في حكم المفرد نحو ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَقْسَمُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [البقرة : ١١] ، أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد . وفي إنابة المفعول إذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الأول المذاهب الثلاثة في إنابة غير المفعول مع وجوده . وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حيثذ على ما ارتضاه سم قال : وفي كلام الشاطبي ما يؤيده أهـ وفيه نظر والظاهر أن له متعلقا وأن هذا المتعلق هو النائب في الحقيقة كما أنه المفعول الثاني في الحقيقة على الأصح فتدبر (قوله مع ما ذكره) أي من أمن اللبس (قوله فافهم كلامه) قبل وجه الإنهاهم أنه حكى خلافا في إنابة الثاني في باي ظن وأرى والاتفاق على إنابته في باب كسا وسكت عن الأول في الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف في إنابته ، وفيه أنه سكت عن الثالث في باب أرى أيضا مع أنه لا اتفاق على إنابته إلا أن يقال لم يسكت عنه لأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه أن المصنف أمهله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصريح بأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع إلخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم . وقوله مطلقا أي من غير قيد ومن غير شرط .

(١) ابن هشام الخضراوي : هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي .. العلامة أبو عبد الله الأنصاري ، الحارثي الأندلسي ، كان رأسا في العربية ، عاكفا على التصريف ، فقد أخذها عن ابن خروف ، ومصعب ، وابن الفري ، والربندي ، وأخذ عن الشلوين ، ومن مصنفاته الإيضاح بطلال الإيضاح ، وتوفى سنة ٢٤٦ هـ (انظر : البهجة ١/٢٦٧ ، ٢٦٨) .

(٢) التلخيص : تسهيل القوائد ص ٧٧ .

إن كان الثاني نكرة نحو ظن قائم زيدا ، لأن الغالب كونه مشتقا . واحتج من منع إنابته مطلقا في باب أعلم ، وهم قوم معهم الخضيراوى والأبدى وابن عصفور بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر ، شبها بمفعولى أعطى ، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول كقوله :

[ ٤٠٣ ] - وَلَيْتَ عَبْدُ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيَهَا لَيْتِمَا صَحِيحُهَا

الرابع : حكى ابن السراج أن قوماً يميزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد لعدم الفائدة ، ولاستلزامه إخبارا عن غير مذكور ولا مقدر ، وأجاز الكسائي نيابة التمييز ، فأجاز في

وقوله فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين : مثال الأول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ، ومثال الثاني ظننت صديقك زيدا (قوله ويعود الضمير إلخ) وذلك لأن رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فإذا قلت ظن قائم زيدا لزم عود الضمير في قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر زرتبة لأنه وإن كان مفعولا أول ورتبته التقديم لكن لما أتىب الثاني صار رتبة الأول التأخير وقد يقال هذه العلة تنسفي عند تأخير النائب وتقدم المفعول الأول ، فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الأول من حيث كونه مفعولا أول رتبته التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظا . وسكت عن القسم الرابع وهو ما إذا كان الثاني معرفة والأول نكرة لعدمه (قوله بأن الأول مفعول صريح) أى ليس أصله مبتدأ أولا خبرا بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الإعلام . وفى بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح . وقوله والآخران مبتدأ وخبر أى فى الأصل شبها أى فى نصبهما بمفعولى أعطى أى فإطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله فى التصريح ورد سم هذه الحجة بأنها لا تقتضى المنع بل أولوية إنابة الأول وهذه الحجة والتي بعدها يفيدان امتناع إنابة الثالث أيضا قال الإسقاطى : ولا تجرى هذه الحجة فى باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله ونبتت عهد الله) اسم قبيلة وقوله بالجو متعلق بمجنوف صفة لعبد الله أى الكائنة بالجو والجو أرض الإمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث ومواليها فاعل كراما والموالى الصبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا فى التصريح (قوله إنابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهر التقيد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم إنابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائي كما فى الجمع (قوله لعدم الفائدة) إذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولاستلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بأن الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبرا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول كما انسلخ عمرو فى ضرب عمر

[ ٤٠٣ ] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . الشاهد فى نبت حيث ناب عن الفاعل فيه المفعول الأول وهو التاء ، والثاني عبد الله وهو اسم قبيلة لا علم لفرزد ، والثالث أصبحت وهذا يفسر أن عبد الله اسم قبيلة ولهذا ذكره بالتأنيث ولم يقل أصبح . والجو يفتح الجيم وتشديد الواو جو الإمامة ، كانت جوائم سميت بالإمامة . وكراما خبر أصبحت ، وهو جمع كرم . ومواليها مرفوع به ، ولما خبر بعد خبر . ويروى ثلما . وصميمها مرفوع به ، وصميم الشئ خالصه ، وأراد به رؤس عبد الله وأعيانها .

امتلات الدار رجالاً امتلء رجال ، وإلى ذلك أشار في الكافية بقوله<sup>(١)</sup> :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنْوُبُ الْخَيْرُ      بِيَابِ كَأَنَّ مُقَرَّدًا لَا يُنْصَرُ  
وَنَابٌ تَمَيَّزَ لَدَى الْكِسَائِ      لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَاسِ نَائِسِ  
واعلم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل إلا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائباً واحداً (وَمَا سَوَى) ذلك (النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ \* بِالرَّافِعِ) له (النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا) إما لفظاً إن لم يكن جازاً ومجروراً ، أو عملاً أن يكنه .

(تنبيهه) : قال في الكافية<sup>(٢)</sup> :

ورَفَعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يُقْتَبَسُ      مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ زَوْوًا فَلَا تَقْسُ  
أى قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ،  
كقولهم خرق الثوب المسار . وقوله :  
[ ٤٠٤ ]      مِثْلُ الْقُنَافِلِ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَغَتْ      نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجْرٌ  
ولا يقاس على ذلك اهـ .

وعن كونه مفعولاً وصار عدنا عنه بالفعل المجهول تقدير (قوله وما سوى النائب) أى وتابعه مما علقا  
بالرافع أى تعلق به من حيث كونه معمولاً وقوله بالرافع له أى لذلك النائب وقوله النصب له أى  
لما سوى النائب مبتدأ أو خبر ونصبه برفع النائب على الصحيح فيكون متجددا وقيل برفع الفاعل  
المحذوف فيكون مستصحباً وقيل بفعل مقدر تقديره فى أعطى زيد درهما قبل أو أخذ (قوله إن لم يكن  
جاراً ومجروراً إغ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان أولى أن يقول لفظاً إن كان مما يظهر  
إعرابه أو عملاً أو تقديرًا إن لم يكن كذلك ليدخل المبني والمقدر . وأجاب الردانى بأن المراد باللفظي  
أن يتوصل إليه العامل بنفسه وبالمحل أن يتوصل إليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك فى قول  
الناظم فى باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكر ومقابلة لفظاً بمحلا ظاهرة فى إرادة ذلك  
فافهم (قوله ورفع مفعول به إغ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل  
الشاطبي المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً اصطلاحاً وإن كان المعنى على خلافه هذا . ومن العرب من  
يرفعهما معا ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) أى عند

[ ٤٠٤ ] البيت من البسيط .

(١) انظر : الكافية الشافية لابن الحاجب ص ٣٠ .

(٢) انظر : الكافية الشافية لابن الحاجب ص ٣٠ .

**(خاتمة):** إذا قلت : زيد في رزق عمرو عشرون دينارا تعين رفع عشرين على النيابة ، فإن قدمت عمرا قللت : عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه ، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيد مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ . وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور .

### [ اشتغال العامل عن المفعول ]

(إن ضمير اسم سابق فغلا شغل عنه ينصب لفعله أو المحل) أى حقيقة باب

الجمهور المانعين إنباء غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أى على النيابة والرباط للخبر المبتدأ الضمير المجرور وقوله ونصبه أى على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرباط (قوله فيبرز في التثنية والجمع) يقال العمران زيدا في رزقهما عشرين ، والعمران زيدا في رزقهم عشرين وإن شئت حذف المجرور .

### [ اشتغال العامل عن المفعول ]

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأن بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة : مشغول وهو العامل نصباً أو رفعاً ويشترط<sup>(١)</sup> فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشغل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا بما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولها عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتي وأن لا يفصل<sup>(٢)</sup> بينه وبين الاسم السابق كما سيأتي . ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذى شأنه أنه يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سيطر عليه ويشترط فيه أن يكون متقدماً فليس من الاشتغال نحو ضربته زيدا بل الاسم إن نصب كان بدلاً من الضمير أو رفع كان مبتدأً أخبره الجملة قبله وأن يكون قابلاً للإضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتميز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى وأن يكون مفترقاً لما بعده فليس من الاشتغال نحو في الدار زيداً فأكرمه وأن يكون مختصاً لاكرة محضة ليصح رفعه بابتداء وإن تعين نصب لعارض<sup>(٣)</sup> كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى : ﴿ ورهبانية ابتدعوها ﴾ [ الحديد : ٢٧ ] بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أى وجوب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغنى وأن يكون واحداً متعدداً على ما فيه من الخلاف الآتى قريباً . قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميراً منفصلاً كقوله تعالى : ﴿ وإياي فارهبون ﴾ [ البقرة : ٤٠ ] ﴿ وإياي فاعبدون ﴾ [ التكبوت : ٥٦ ]

(١) قوله يشترط لا يظهر في الرفع ودعى أنه إن تأخر الاسم المرفوع عمل فيه الرفع بخلاف ما قدم على أنه لا يحى مع الاشتغال في المصدر وما سبه حيد .

(٢) قوله لا يفصل وأن لا يصلح أى بالنسبة للفعل دون الوصف .

(٣) قوله لعارض فيه أن ما امتنع كونه مقسراً إما هو للعروض والظاهر أن للمرفوع ضابطاً آخر وتأمل في المقام .

الاشتغال أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو ملابسه لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً ، فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به

﴿ وإيأى فانقون ﴾ [ البقرة : ٤١ ] ونحوه لأن الفعل اشتغل بعمله في الباء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفاً والتقدير وإيأى اربو فارهيون ونقل عن السعد في حواشي الكشف أنه ليس منه لمكان الفاء بل إيأى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهيون فهو من باب مطلق التفسير الذي هو أعم من الاشتغال وفي كلام الرودلي تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال إضافة مضمر إلى اسم لأدنى ملابسة أى مضمر يلاقى اسماً متقدماً ما في ذات واحد فيدخل ما إذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو وإيأى فارهيون فإن تقديره إن كنتم ترهبون أحداً فإيأى اربو اربوون بالفاء الشرطية مرحلة عن الصدر فسقط ما قبل إن ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ١ هـ أى لأن الفاء إنما تنجح إذا كانت في محلها . ومشغول به ويشترط أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول أو من تنمة معموله كزيدا ضربته أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه . ويجوز حذف الضمير الشاغل بفتح لما فيه من القطع بعد التيقن (قوله إن مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد لأنه نكرة في سياق الإثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسماً واحداً فلا يجوز أن يقال زيدا درهما أعطيته إياه لأنه لم يسمع وأجازوه الأخفش إذ أجاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كما في المثال . وعن الرضى أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيد أخاه غلامه ضربته أى لا يست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحداً أن من الاشتغال اتفاقاً زيدا وعمراً وبكراً ضربتهم إلا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلاً مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله عاملاً وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد بقوله وسوّى ذا الباب إلخ قوله شغل أى ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله إياه بنفسه أو بملابسه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أو ملابسه أى ملابسه ضمير الاسم . وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل إذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو إن زيد قام يحكم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح في الحاققة كالتوضيح يقتضى أنه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأنى حيان ويؤيده ما في شرح الجامع وهو المتجه وحيث في الضابط قصور فريد في المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره للمذكور وإن كان لا يعمل في زيدا لو فرضناه فارغاً من الضمير لأن عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عند له على الفاعلية لا لذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملاً فانهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب للمشغول به والمشغول عنه . ونقل الأخفش عن العرب أن زيدا جلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراض لأن زيدا مفعول به وعنده مفعول فيه وصححه الدمامني (قوله لو تفرغ له هو أو مناسبه) ظاهره يقتضى أن المناسب أيضاً مشتغل وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالتفرغ التسلط (قوله لنصبه) أى لصالح في حد ذاته لنصبه وإن لم يصلح

على ما سيأتى بيانه ، فالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق ، والباء فى ينصب بمعنى عن ، وهو بدل اشتغال من ضمير عنه بإعادة العامل ، والألف واللام فى المحل بدل من الضمير<sup>(١)</sup> ، والتقدير إن شغل مضمير اسم سابق فعلاً عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق : أى نحو زيداً ضربته أو محله نحو هذا ضربته (فالسابق أنصبه) إما وجوباً وإما جوازاً راجحاً أو مرجوحاً أو مستوياً ، لا أن يعرض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (يفعل أضجراً \* حتماً) أى إضماراً حتماً أى واجباً ، أو هو خال من الضمير فى أضمر أى محتوماً . وذلك لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (مؤالفي) ذلك

باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لأن الراجع أنه من باب الاشتغال كما سيأتى فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حالته الذاتية وإن منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتى فى الوصف : إن لم يك مانع حصل \* ومثلاً للمانع بوقوع الوصف صلة امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لأنها تقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لا لعه من الاشتغال كما يعلم مما يأتى أفاده سم (قوله والباء فى ينصب إلخ) ويحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للضمير والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل إليه بلا واسطة حرف الجر كزيداً ضربته وينصب محله تعديه بواسطته كزيداً مرتت به ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار فى قوله الآتى \* وفعل مشغول بحرف جر \* لأن ما يأتى أعم مما هنا لأنه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلاً على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلاً على مضاف إلى الضمير ولو بواسطة ولا تكرار مع ذكر الأعم قاله سم . (قوله بإعادة العامل) أى بمعناه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أى على مذهب الكوفيين وإن اختار للمصنف خلافه (قوله إما وجوباً إلخ) أشار بهذا التفصيل إلى أن الأمر فى كلام الناطم للإباحة المقابلة للمنع الصادقة بالإيجاب (قوله ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد إذا الفجائية وليتأ (قوله أو هو حال) عطف على مقدر متصيد من الكلام السابق تقديره هو وصف المحذوف أو هو حال أى حال سبى أى محتوماً لإضماره لكن فيه حذف مرفوع السببى وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أى محتوماً فيه شيء لا يخفى (قوله كالبدل) أى العوض فالمراد البدل اللغوى فلا اعتراض وقوله من اللفظ أى التلطف (قوله فلا يجمع بينهما) أى لأن الجمع ينال العوضية وأما قوله تعالى : ﴿إلى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين﴾ [ يوسف : ٤ ] ، فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد للأول أو المفعول الثانى لرأيت الأول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير إلى رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لى والشمس والقمر مفعول محذوف

(١) وعبارة الشيخ خالد الأزهري : «ولأنه حلف عن الضمير المضاف إليه ، والتقدير : إن شغل مضمير اسم سابق فعلا عن الاسم السابق ينصب لفظ المضمير ، أو بهجبه محله .»



الفعل المضمر (لَمَّا قَدْ أَظْهَرَ) إما لفظاً ومعنى كما في نحو زيداً ضربته ، إذ تقديره ضربت زيداً ضربته ، وإما معنى دون لفظ كما في نحو زيداً مرتت به ، إذ تقديره جاوزت زيداً مرتت به .

يفسر المذکور بعد والجمع على هذا في رأيهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهر) ولا محل لجملة الظاهر على الصحيح لأنها مفسرة لكن كون للمفسر جملة ظاهر في اشتغال المنصوب الذي كلامنا الآن فيه وأما في اشتغال المرفوع فلا لأن المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك . وقال الشلوين : جملة التفسير ما تفسره فهي في نحو زيداً ضربته لا محل لها وفي نحو : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [ الفتح : ٢٩ ] في محل نصب إذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم إلخ لكان منصوباً وفي نحو : ﴿ إِنْ كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [ القمر : ٤٩ ] ، ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبر في محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله وقال : \* فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن \* يجوز مؤنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بأنه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا في تفسير الجملة بالجملة . قال ابن هشام : وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل . ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان . واختلف في البديل منه وقال أبو علي الفعل المذکور والفعل المحذوف في نحو قوله \* لا تجزعني إن منسا أهلكتك \*<sup>(١)</sup> مجزومان محلا وجزم الثاني ليس على البديلية إذ لم يثبت حذف البديل منه بل على تكريران : أي أن أهلكتك منسا إن أهلكتك وساغ إضمار أن وإن لم يسع إضمار لام الأمر إلا في ضرورة لتاسعهم فيها ولقوة الدلالة عليها بتقديم مثلها . واستغنى بجواب إن الأولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أزيداً اظننته قائماً بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة انظر المعنى وفي حاشية الدماميني عليه أنه لا يتعين كون قائماً ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز مفعولي المقدرة بل هو الأولى لأن المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية إنما أتت بها لضرورة التفسير (قوله وإما معنى) أي وأما موافقة له المعنى . قال سم : بقي أن لا يوافقه لفظاً ولا معنى لكن يكون لازماً للمذكور كزيداً ضربت أخاه فإن ضرب أخى زيد ملزوم أى عرفاً لإهانة زيد اهـ ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يدل الملفوظ به وضعا أو لزوما عرفياً على معنى المقدّر فالأول : كما في زيداً مرتت به فالمقدّر جاوزت والمجاوزه والمرور والمتعدى بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدى بعلی فإنه بمعنى المهادنة . والثاني : كما في زيد ضربت أخاه أو أهنت وزيداً ضربت عدوّه أى أكرمت ، وكما في زيداً

(١) هذا صدر من البيت للشاعر عمر بن قلوب ، وهو من قصيدة من الكامل .

**(تضييحه) :** يشترط في الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق ، فلو قلت زيذا أنت تضربه به لم يجز للفعل بأن (وَأَتَصَبَّحَ خَيْمَ بْنَ قَلَّاحٍ) أى تبع الاسم (السَّابِقُ مَا) أى شعباً **(يُخَصَّصُ بِالْفِعْلِ)** وذلك كأدوات الشرط (كَانَ وَخَيْتُهَا) وأدوات التخصيص ، وأدوات الاستفهام غير الهزمة نحو إن زيذا لقيته فأكرمه وحيثما عمراً لقيته فأهنه ، وهما بكراً ضربته ، وأين

مررت بغلامه أى لا يست (قوله في الفعل) أى دون الوصف وقوله أن لا يفصل أى بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كلا فصل وأنه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يجز) أى فيعين الرفع وأجاز الكسائي التصبب مع الفصل قياساً على الوصف وسبب الفرق (قوله يخص بالفعل) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهزمة) فجميعها إلا الهزمة يختص بالفعل إذا رأته في حيزها وإثما حصراً أهل يذكر ذلك لأن الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها وطارىء عليها بالتطفل على الهزمة . أما الهزمة فتدخل على الاسم وإن كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وإثما لم يخص كأخواتها لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الأمهات ، ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على الناقى وروا العطف وفاته ونم والشرط وإن كما في الجمع . وأنا لا أرى بأساً بدخول هل أيضاً على الشرط . وإثما كانت إما لأن دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمين أو التطفل ، ولأنها أهم مورداً لأنها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد ، وطلب التصور نحو زيد قائم أم عمرو ، ونحو أقام زيد أم قاعداً ، وهل لا تكون إلا لطلب التصديق وبقية الأدوات لا تكون إلا لطلب التصور ، فإن قلت : المسند إليه في نحو زيد قائم أم عمرو ، والمسند في نحو أقام زيد أم قاعد متصوران للمتكلم قبل استفهامه ، فكيف يطلب تصورهما وإثما المطلوب له في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين على التعيين وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين إلى زيد لأن هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم إذا حصل عنده في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين لا بعينه وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه إلى زيد . قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الأولين والأخيرين باعتبار تعيين المسند إليه أو المسند في الأولين وعدم التعيين في الآخرين وكان أصل التصديق حاصلًا توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل ، وأن المطلوب<sup>(١)</sup> صور المسند إليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدماميني على المغنى واستحسنه وذكر في محل آخر أن هل أنت لطلب التصور ندورا كما في قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله : **هل تزوجت بكراً أم ثيباً** <sup>(٢)</sup> ثم أورد على قولهم بقية الأدوات لطلب التصور أن المنقطعة المقدرة بيل والهزمة أو الهزمة فقط فإنها لطلب التصديق ومن عد أم من أدوات الاستفهام السكاكي في المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ، ثم قال لكنى أستشكل عددهم أو منها أما المتصلة فلا بد مدخولها معطوف على مدخول الهزمة فمشاركته له في كونه مستفهما عنه بقضية العطف ، ألا ترى أنك إذا أبدلت أم بأو كان ما بعد أم مستفهما عنه كما مع أم وإن كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه في المغنى في بحث أم لم يقل أحد بأن أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء منها أو أحد معنييها هـ ببعض إيضاح . قال الشمني : لعلهم إنما عدوا أم من أدوات الاستفهام لأن

(١) (قوله أن المطلوب) لا يقال التصور حاصل أيضاً لأنقول لما كان الجواب بالقرردون التصور ولكن أنقول إن المطلوب تصور المعين من حيث إنه تقدير.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب النكاح . وألحقته موجه لجابر رضي الله تعالى عنه عندما تزوج ونذهب إلى النبي ﷺ ، مثال له : **هل تزوجت بكراً أم ثيباً** ، على سبيل الاستفهام أو التصديق منه .

زيداً وجدته . ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لأنه لو رفع الحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع<sup>(١)</sup> للظاهر كقوله :

[ ٤٠٥ ] لَا تَجْزِعُنِي إِنْ مَنَسَ أَهْلُكَهُ

المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي أو المجازي سابقا عليها أو المنقطعة مصاحبة في الغالب له متأخرا عنها ولم يربدوا أنها موضوعة للاستفهام اهـ ولم يعلما منها الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وشرح كلاهما ثم قال الدماميني . فإن قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل التصديق بأن أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بأن زيدا مثلا جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثاني فتكون من لطلب التصديق على قهس ما سبق في نحو أزيد قائم أم عمرو . قلت : فرق<sup>(٢)</sup> بينهما لأن السائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال فإذا أجب بزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضا بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو إذ لا يفيد جوابه تصور التصديق السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اهـ ببعض إيضاح وستأتي بنية مباحث الاستفهام في باب العطف (قوله وحيثما عمرا إلخ) التمثيل بهذه الأمثلة مجازة لما يقتضيه ظنهم إطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل كالأدوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل في التثنية والنظم وسيجيء أنه لا يلحق في التثنية إلا الفعل الصريح ما لم تكن أداة الشرط إذا مطلقا أو أن والفعل ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الأولى فاء التفرع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم إلخ (قوله على أنه مبتدأ) ينهي جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط والنصب والتصديق (قوله والحالة هذه) أي كونه مبتدأ (قوله نعم قد يجوز إلخ) استدراك على قول المصنف والنصب حتم إلخ أفاد به تقييده<sup>(٣)</sup> بما إذا لم يقدر فعل برفع الاسم ولو قال فيجوز إلخ تفرعا على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب . قال سم : يمكن أن يستفاد ذلك أي جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بأن يقال<sup>(٤)</sup> المراد بتعمق النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذنا من قوله ما يختص بالفعل إذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتحصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفي لوجود المقصود اهـ (قوله مطاوع) قيد به لأن كلامه فيما إذا كان العامل الظاهر ناصبا لضمير الاسم السابق (قوله لا تجزعي) أي لا تخاف الفقر إن منس يضمن

### [ شواهد اشتغال العامل عن المفعول ]

[ ٤٠٥ ] قاله النمر بن تولب من قصيدة من الكامل . الشاهد في أن منس حيث جاء مرفوعا بفعل مضمر مطاوع للظاهر . والتقدير إن هلك منس يضمن الميم وهو المال النفيس ، ويروى منصوبا على شريطة التفسير لأن أن تقديره أهلكت منسا أهلكته ، يصف نفسه بالكرم ، ولما لامته أمرته على إتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا تجزعي إلى آخره . الفاء الأولى للعطف والثانية زائدة ، والثالثة جواب إذا . وسيبويه يجعل الثانية جواب الشرط ، والثالثة لعطف الإنشاء على الخبر فافهم .

(١) والعل المطاوع هو الذي يقبل تأثر الأول فيه ، فنقول كسره فلانكر ، وعلمته فطم .

(٢) قوله لفرق لا يعني أن للطلاب بالمعزة في مثله التصور كما مر .

(٣) قوله تقييده وإن كان الكلام في المنصوب تنبيها .

(٤) قوله بأن يقال إلخ لا يوافق ما مر .

وفي رواية منفس بالرفع . وقوله :

[ ٤٠٦ ] فَإِنْ أَتَى لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَاتَّصَبَ أَعْلَمُكَ تُهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

التقدير إن هلك منفس أهلكه ، وإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك .

(تنبيه) : لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر . وأما في

الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقاً أو إن والفعل ماضٍ فيقع في الكلام فسوية الناطم بين أن وحيثما مردودة (وإن فلا) الاسم (السابق ما بالابتداء

الم وكسر الفاء أى مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لما لا تجزعي إلخ . عني (قوله فإن أنت إلخ) أى إن لم تنعظ بعلمك يموت صاحب لك فاتتسب إلى أجدادك لتجدهم ماتوا جميعا ففيس نفسك عليهم فتعظ فعمل تمليية أناده السيوطى فى شرح شواهد المعنى (قوله وإن لم تنتفع بعلمك) أى فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال إلخ) قال الرودانى أى لا يقع وقوعا حسنا لأنه يقع بعدهما فى النثر أيضا لكنه قبيح (قوله والاستفهام) أى غير الممزقة بقرينة ما تقدم إذ الاشتغال بعدها جائز نظما ونثرا . وسكت الشارح عن أدوات التحضيض مع أنها كأدوات الشرط والاستفهام لا تدخل فى النثر إلا على الفعل الصريح فكان الأولى ذكرها (قوله وأما فى الكلام) أى النثر وقوله فلا يليهما إلا صريح الفعل أى فى باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا يثنى صحة إيلائها الاسم اتفاقا إذا لم تر الفعل فى حيزها نحو أين زيد . ويستثنى من كلامه أما فإن الاسم يليها ولو كان فى حيزها فعل نحو ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ [ فصلت : ١٧ ] ، ينصب ثمود على الاشتغال بمقتضى بعده أى وأما ثمود فهديناهم أو هو جاز على القول بأنها ليست أداة شرط كما نقل عن أبى حيان أناده سم ويس (قوله إلا إذا كانت أداة الشرط إذا) أى لأنها لا تجزم قال الرودانى مثل إذا فى ذلك كل شرط لا يجزم كل نحو : « لو ذات سوار لطمتى » لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (قوله مطلقا) أى سواء كان الفعل ماضيا أو مضارعا (قوله أو إن) لأنها أم أدوات الشرط وهم يتوسمون فى الأمهات (قوله والفعل ماضى) أى لفظا نحو أن زيدا لقيه فأكرمه أو معنى نحو إن زيدا لم تلقه فانتظره ، والفرق أنها لما جزمت المضارع لفظا قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضى فإنها لم تجزمه لفظا إما لكونه ماضيا عرفا أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها له فليها غيره ظاهرا قاله المصريح (قوله فسوية الناطم إلخ) أعجب بأن التسوية بينهما فى وجوب النصب وفى مطلق الاختصاص بالفعل وإن كان أحدهما أقوى من الآخر وعبرة الناطم لا تقتضى غير ذلك (قوله ما بالابتداء أى بذى الابتداء (قوله فالرفع التزمه أبدا) أى على الصحيح

يَخْتَصُّ) كإذا الفجائية وليتا (فَالرُّفْعُ أَقْتَرَمُهُ أَبَدًا) على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر ، نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وليتا بشر زرته ، فلو نصبت زيدًا وبشرًا لم يجوز لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليها فعل ولا معمول فعل . وما يختص بالابتداء أيضًا وإو الحال في نحو خرجت وزيدًا يضربه عمرو فلا يجوز وزيدًا يضربه عمر وينصب زيد و (كَذَا) ألزم رفع الاسم السابق (إِذَا الْفِعْلُ) المشتغل عنه (فَلَا) أى تبع (مَا) أى شيئًا (لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلَ مَعْمُولًا لِمَا يَعْدُ) وكأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ،

ولزد على المقابل أكيد بقوله أبدا (قوله وتخرج المسألة عن هذا الباب إلخ) أى لأنه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيفية وقد تبين الشارح في ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه إطلاق كلام الناظم من عده منه لأن العالم صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم (قوله وليتا بشر زرته) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم إزالة ما اختصاص لبت بالجملة الاسمية وجوزه ابن أنى الربيع بناء على الإزالة . قال في المعنى والصواب أن انتصابه بليت لأن لم يسمع ليتا قام زيد مثلا (قوله إذا المفاجأة) من إضافة النال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفيا إلا بتكلف (قوله لا يليها فعل) أى ظاهر ولا معمول فعل أى مقدر فالمراد أنه لا يليها فعل ظاهر ولا مقدر (قوله وما يختص بالابتداء) فصله عما قبله لأن اختصاص وإو الحال بالابتداء ليس في جميع الأحوال بل في حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبًا (قوله في نحو خرجت إلخ) أى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب بولو الحال وقوله فلا يجوز إلخ أى لما بأتى في الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة فيها الربط بالواو وما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا إذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترن بقدر نحو أنى لزيد ضربته (قوله ما لم يرد إلخ) أى شيئًا لم يرد ما قبله معمولًا لا لما وجد بعده (قوله كأدوات الشرط إلخ) أى وكأدوات الاستثناء نحو ما زيد لا يضربه عمر ويرفع زيد لا غير كما في التسهيل وشروحه وكلا النافية في جواب القسم ولهذا قال سيويه في قول الشارح : \* آليت حب العراق الدهر أطعمه \* إن نصب حب بإسقاط على لا بالاشتغال وإن كان مقيسا دون إسقاط الخافض لأن أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجع فيجوز النصب في نحو زيد سأضربه أو سوف أضربه كما في المنع (قوله والتحضيض) مثله العرض (قوله وكم الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية في قوله والاستفهام .

(فائدة) : كم في قوله تعالى : ﴿ سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية ﴾ [ البقرة : ٢١١ ] ،

والموصول ، والموصوف ، تقول زيد إن زرتك يكرمك ، وهل رأيتك ، وهلا كلمتك ، وهكذا إلى آخرها بالرفع . ولا يجوز النصب لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملاً فيه لأنه بدل من اللفظ به (وَأَخْيَرْتُ نَصْبٌ) أى رجح على الرفع فى ثلاثة أحوال : الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فَعْلٍ ذِي طَلَبٍ) وهو الأمر والنهى والدعاء نحو زيداً اضربه ، أو ليضربه عمرو ، أو لا تنه واللهم عبدك ارحمه ، أو لا تؤاخذك ، وبكرا غفر الله له . وإنما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به لأن الضمير فى عمل رفع . وإنما

استفهامية فإن جعلت كتابة عن جماعة مثلاً وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعولاً ثانياً فكم مبتدأ أو مفعول لاتيناً مقدراً بعده لأن الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وإن جعلت كم كتابة عن آية ومن يمانية لم يميز واحد من الوجهين لعدم الرجوع حيث إلى كم وتعين كونها مفعولاً ثانياً مقدماً وجوز الزعخشري كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسؤول عنها المحلوفة والأصل سل بنى إسرائيل عن الآيات التى آتيناكم . لحضته من اللغنى والدماينى (قوله وهكذا إلى آخرها) نحو زيد لأننا ضاربك ، زيد ما ضربته ، زيد كم ضربته ، زيد إلى ضربته ، زيد الذى ضربته ، زيد رجل ضربته (قوله ولا يجوز النصب) أى على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لما الصلر ولو عمل ما بعدها قبلها لزم وقوعها حشواً وقوله فلا يفسر عاملاً فيه أى على الوجه المعنى فى هذا الباب وهو كون المشغول عوضاً عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالمفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسألة من باب الاشتغال فالجمعول دليلاً دون تعويض لا يلزم صلاحيته فيما قبله ولهذا صرح المصنف بأن دلوى فى • يأبى المائع دلوى دونكا \* مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز إظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم لبضاح وزيادة (قوله لأنه بدل من اللفظ به) أى لأن ما بعدها من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشأن البذل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف (قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب أو بال معنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا إشكال فى الاشتغال فى نحو زيداً لتضربه أو لا تضربه لما فى الرودانى عن شرح المقرب أن لام الأمر ولا يعمل ما بعدها فيما قبلهما يفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما لم يلزم ذلك فى نحو لم ولما ولن فما يفيد كلام التصريح ومن تبعه كال بعض مما يخالف ذلك غير سديد وإنما أخير النصب لأن وقوع هذه الأشياء أخباراً للمبتدأ قليل بل قيل بمنته (قوله وإنما وجب الرفع إلخ) مقتضاه أى أحسن فى التعجب دال على الطلب حتى احتيج إلى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماضى جىء به على صورة الأمر ولا دلالة له على الطلب . وقد يقال الاحتياج إلى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة

اتفق السبعة عليه في نحو : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾ [ النور : ٢ ] لأن تقديره عند سيبويه مما يتل عليكم حكم الزانية والزاني . ثم استؤنف الحكم<sup>(١)</sup> ، وذلك لأن الغاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله :

وَقَالِلَةُ حَوْلَانٍ فَالْكَيْحُ فَتَاتَهُمْ [ ٤٠٧ ]

إن التقدير هذه حولان . وقال المبرد الغاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب في الشرط

الأمر وإنما أجاب الشارح بما ذكره لا يمنع دلالة على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالة على الطلب ومن قال كالزنجشري إنه أمر حقيقة وفيه ضمير مخاطب والياء للتعدي فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لأن فعل التعجب لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً (قوله لأن الضمير) أي المجرور بالياء في محل رفع أي وإنما ينصب الاسم السابق إذا لم يكن ضميره في محل رفع (قوله) وإنما اتفق السبعة (إخ) دفع للاعتراض بلزوم إجماع السبعة على الوجه المرجوح . وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الغاء لما في المبتدأ من معنى الشرط فلهاذا لم يجر نصب الاسم إذ لا يعمل الجواب في الشرط فكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار في العموم كالأية . قال البعض : وذكر السعد أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى : ﴿ وجع الشمس والقمر ﴾ [ القيامة : ٩ ] ، لأن اختار جمعت لتكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي بلا فاصل اهـ أي ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم استؤنف) فيه إشارة إلى أن استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر (قوله لا تدخل عنده) وأجاز الأخفش وجماعة زيادتها في الخبر مطلقاً وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نيباً تصرّح (قوله في نحو هذا) أي من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولاً بفعل أو ظرف أو موصوفاً بأحدما على ما تقدم (قوله وقائله) أي ورب قائله وخولان بفتح الحاء

[ ٤٠٧ ] قاله مجهول ، وهو من الطويل ونحوه :

\* وَأَكْرَمَةُ النَّحْسِ عَرُفَتْ كَمَا جِئَا \*

الوارب وأورب أي رب امرأة قائلة . وخولان مبتدأ قبيلة ، وفاتكح فتاتهم خبره . وفيه الشاهد وهو أن الغاء لا تدخل على الخبر ولكنه أولى بتقدير هؤلاء حولان ، إذا كان كذلك فالتكح فتاتهم . وفيه إشارة إلى قرب الحكم على الوصف . والأكرمة كالأعجوبة من الكرم ، وأراد بالحين حتى أيها وحى أمها ، أراد أنها كريمة الطرفين . وهو مبتدأ وخلو خبره بكسر الخاء بمعنى خلية عن الأزواج ، والجملة حال . وما في كَأَمَّا موصولة مبتدأ محذوف الخبر : أي كالخال التي هي عليها ، وما كافة لحرف الجر والضمير مبتدأ محذوف الخبر أيضاً . ولما زائدة والضمير المرفوع وقع موضع الضمير المجرور نحو ما إذا كانت . وفيه عشرة أشياء ذكرناها في الأصل .

(١) انظر : كتاب سيبويه ٧١/١ ، ٧٢ .

فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً<sup>(١)</sup> . وقال ابن السيد<sup>(٢)</sup> وابن بابشاذ<sup>(٣)</sup> : يختار الرفع في المصوم كالآية ، والنصب في الخصوص كزيتاً اضربه (و) الثاني : أن يقع (تَعَدَّ مَا إِذَا وَهُوَ الْفِعْلُ غَلَبَ) أى بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فإيلاؤه مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والفعل مفعول أول لأنه الفاعل في المعنى . والذي يليه الفعل غالباً أشياء : منها همزة الاستفهام نحو : ﴿ أبشر منا واحداً نتبعه ﴾ [ القدر : ٢٤ ] ، فإن فصلت الهمزة فاختار الرفع نحو آتت زيتاً تضربه ، إلا في نحو أكل يوم زيتاً تضربه لأن الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد تضربه ،

المعجمة قبيلة باليمن . والفئة الشابة (قوله لمعنى الشرط) أى لما في المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليق أو المعمول فالمعنى من زنت ومن زنى فاجلدوا إغ (قوله ولا يعمل الجواب في الشرط) فهم الجماعة أن المراد في اسم الشرط . ولهذا قال اللغوي لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لأن إذا من أسماء الشرط وهي منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونها بالفاء وعدمه . ومثل إذا بقية أدوات الشرط التي هي ظروف فلا وجه لتخصيص الإيراد بإذا ويحتمل عندى أن المراد في فعل الشرط يعني أن الاسم المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يجر أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لأن الجواب لا يعمل في فعل الشرط فكذلك لا يعمل مثبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمل فإنه وجبه . وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سبويه كونهما من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق في معنى الشرط وما بعده في معنى الجواب (قوله ابن السيد بكسر السين وسكون الباء ، وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله في التصريح (قوله في المصوم) أى ذى المصوم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه إشارة أن في عبارة المصنف تأخير المفعول الذي هو فاعل في المعنى وتقديم المفعول الذي بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فإيلاؤه إغ (قوله لأنه الفاعل في المعنى) أى لأنه الذي يلي الأشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فإن فصلت إغ) أى هذا إن اتصلت بالاسم المشتغل عنه فإن فصلت إغ . وقوله فاختار الرفع أى لأن الاستفهام حيثش عن الضمير وفعت ما بعده أو نصبت فيترجع الرفع لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، هذا إن لم يعمل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ وإلا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدماميني ونقله شيخنا السيد عن سم لأن الاستفهام حيثش عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل بقول التصريح وأقره شيخنا والبعض اختار النصب إذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لأن البعدية ظاهرة في الاتصال (قوله إلا في نحو إغ) أى مما فصل فيه بظرف أو جار وجرور (قوله فالرفع) أى وجب بدليل قوله وحكم بشوذ إغ وإما وجب لأن الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به والحق عدم الوجوب لأن السؤال عن الاسم إنما يوجب دخول

(١) انظر المراجع العشرة لفي استقفا المعنى من البيت [ ٥٣١/٢ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ] .

(٢) سبق التعريف به .

(٣) ابن بابشاذ : هو عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد ، البجلي موصي ، كان عالماً باللغات والآداب مجتهداً فيهما ، انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس .. وصنف أدب الكلاب ، وشرح الوطأ ، إصلاح الحليل الراشح في الجمال . توفي سنة ٥٢١ هـ [ البنية ٥٥/٧ ، ٥٦ ] .



أمر عمرو ، وحكم بشلوذ النصب في قوله :

[ ٤٠٨ ] أَفْعَلْتَهُ أَفْقَارِمْ أَمْ رِيَاخًا عَدَلْتُ بِهِمْ طَهِيَةً وَالْخَشَابَا  
ومنها النفي بما أولاً أو إن : نحو ما زيداً رأيته ، لا عمراً كلمته ، وإن بكراً ضربته .  
وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع قول ابن الباذش<sup>(١)</sup> وابن خروف<sup>(٢)</sup> : يستويان .  
ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيداً ضربته (و) الثالث أن يقع (بعد عاطف بلا

المهزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأً بدليل أن السؤال في نحو أزيداً ضربت أم عمراً بلا ضمير إنما هو  
عن الاسم مع أنه واجب النصب إجماعاً (قوله الطلعة إلخ) ثعلبة ورياحاً وطهية والخشاب قبائل ، ومراده  
مدح الأولين وذم الآخرين . وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت  
ثعلبة إلخ . والفوارس صفة لثعلبة ورياحاً بالياء التحتية . وطهية بضم الطاء المهملته منصوب على المفعولية  
إن كان عدلت بمعنى ساويت وبتزع الخفاض والباء بدلته إن كانت بمعنى ملئت أى ملئت بدلم إلى  
طهية . والخشابا بجاء معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة (قوله النفي بما إلخ) قيد بالثلاثة  
لأن لم ولما ولن لا يليها الاسم إلا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمراً  
كلمته) منقطع من كلام أى لا زيداً رأيته ولا عمراً كلمته لأن لا الداخلة على الماضي غير الدعائية  
يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدنوشى وأقره هو والبعض وعندي أنه يقوم مقام تكرار لا الإتيان  
بدل لا الأولى بما النافية كما في المثال لأنها مثلها في الدلالة على النفي وفي الصورة إذ كل منهما لفظ  
ثنائي آخره ألف لينة فافهم (قوله اختيار الرفع) لعله لأن مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح  
غلبة الدخول على الفعل . وأما ما علل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الأسماء والأفعال  
على السواء فيرجع إلى مرجح عدم الإضممار فغير صحيح لأنه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات  
مما يقلب دخولها على الفعل (قوله ابن الباذش) بكسر الذال المعجمة تصريح (قوله يستويان) لأن لكل  
مرجحا يساوى عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أى ولو غير الولو كما في الشاطبي . وقوله  
بلا فصل أى بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمراً أكرهته) الفرق بينه وبين

[ ٤٠٨ ] قاله جرير من فصيلة من الوافر . المهزة للاستفهام وثعلبة منصوب بفعل مضمر يفسره بعده . والتقدير أساويت ثعلبة  
بطهية . وإنما قلنا ساويت لأن عدلت لا يقتضى إلا بالحرف فلا وجه . إلا أن مضمر فعل من معناه . وفيه الشاهد حيث نصب  
ثعلبة بعد جيزة الاستفهام . وحكم ابن الطراوة بشلوذ لوجوب الرفع إذا . وكان الاستفهام عن اسم ثعلبة ورياح بكسر الراء  
والياء آخر الحروف . وطهية بضم الطاء وفتح الهاء ، والخشاب بكسر الحاء والشين المعجمتين كلها قبائل الفوارس بالنصب  
صفة لثعلبة جمع فارس على غير قياس وأم متصلة ويروى أو رياخاً والألف في الخشابا للإشباع .

(١) ابن الباذش : هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد ، الأصبهاني القرطبي ، الإمام أبو الحسن بن الباذش ، أو حد زمعه إماماً ، فخر بلم العربية ،  
كبير الفضل ، ومن مصنفاته شرح كتاب سيبويه ، والقطب ، شرح أصول ابن السراج ، والإيضاح ، والجمل .. مات سنة ٥٢٨ هـ .  
[ ١٤٣ ، ١٤٢ ] .

(٢) سبق الصريف به .

فَصَلَ عَلَى مَعْمُولٍ فَعِلَ مُسْتَقَرٌّ أَوَّلًا) سواء كان ذلك المعمول منصوبًا نحو لقيت زيدًا وعمروًا كلمته ، أو مرفوعًا نحو قام زيد وعمروًا أكرمته ، وإنما رجح النصب طلبًا للمناسبة بين الجملتين ، لأن من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ، ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية ، وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما . واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته ، فإن الرفع فيه أجود لأن الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله ، وبقوله فعل مستقر أولًا من العطف على جملة ذات وجهين وستأتي .

**(تنبيهان) :** الأول : تجوز الناظم في قوله على معمول فعل إذ العطف حقيقة إنما هو على الجملة الفعلية كما عرفت . الثاني : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا : أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت

عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجيح النصب فيه أيضًا أن النصب فيه يأتي على صورة النصب الضعيف في زيدا ضربته إذا لم يأت بعده شيء لعدم تقدم مرجحه فتأتي الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمروًا أكرمته لأن تقديم الفعلية تقديم لما يستدعي النصب ويمهد له هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان يقول باستواء الصورتين في ترجيح النصب واقتصر الروادني على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لمشكلة جملة سابقة يترجح لمشكلة جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت عمرا ١ هـ وكذا في شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأيته في مخطوئته ولو قيل بتساوي الرفع والنصب في هذه الصورة لكان له وجه فتدبر (قوله طلبًا للمناسبة إلخ) ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير لضعفه بكرة الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جدا بل نقل في المتن عن الإمام الرازي أن التخالف قبيح . فاندفع ما قيل إن في الرفع تخلص من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغي التساوي ووجه اندفاعه أن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لأن التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك ما لم يقتضي الحال تخالفهما كتقصيد إفادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية كقوله تعالى : ﴿سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون﴾ [الأعراف : ١٩٣] (قوله فإن الرفع فيه أجود) ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذي طلب كأكرم زيدا وأما عمرا فأنه . قال الرضي : ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا مع أما لكونها في غير محلها أو إذا كانت زائدة . قال اللمامي : ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لأنه لا يفصل بينها وبين أما بأكثر من جزء واحد (قوله مستأنف إلخ) يقال هذا حيثل خارج بقوله بعد عاطف لأن الواو حيثل ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعا لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح إنما أخرج هذا بقوله بلا فصل لأنه أصرح في إخراجه (قوله تجوز الناظم) أي بتقدير المضاف أي على جملة معمول فعل (قوله بعد شبيه بالعاطف) إعطاء لشبه العاطف على الجملة الفعلية حكم

القوم حتى زيداً أكرمه ، وما قام بكر لكن عمرًا ضربته ، فحتى ولكن حرفاً ابتداءً أشبه الماعطفين ، فلو قلت أكرمت خالداً حتى زيداً أكرمه ، وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة إذ لا تقع حتى الماعطف إلا بين كل وبعض ، ولا تقع لكن الماعطف إلا بعد نفى وشبهه . ثانياً : أن يجاب به استفهام منصوب كزيداً ضربته جواباً لمن قال أيهم ضربت أو مَنْ ضربت ، ومثل المنصوب المضاف إليه نحو غلام زيد ضربته جواباً لمن قال غلام أيهم ضربت . ثالثاً : أن يكون رفعه يوهم وصفاً مخلاً بالمقصود ويكون نصبه نصاً في المقصود كما في : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [ القمر : ٤٩ ] إذ النصب

الماعطف عليها من ترجيح النصب بعده طلباً للمناسبة بين المتعاطفين . قال الشارح في شرح التوضيح وإنما لم تكن حتى ولكن في المثاليين الآتين عاطفتين لدخولهما على الجمل والماعطف منهما إنما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالمعطف في حتى أن ما بعدها بعض مما قبلها ولي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل (قوله حتى زيداً أكرمه) محل كون زيداً منصوباً بفعل مقدر إذا لم يجعل معطوفاً على القوم وأكرمه تأكيد أى لأكرمت زيداً الذى تضمنه أكرمت القوم لشمولهم زيداً لا لأكرمت القوم وإن أومئهم كلام

بعضهم لاختلافهما مفعول (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيد قول المصنف الآتى \* والرفع في غير الذى مر رجع \* إذ لا وجه لتعينه غاية أنه حيثئذ مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله استفهام منصوب) أى مستفهم به إذ هو الموصوف بالنصب وإنما ترجع النصب ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته برفع أى ترجع الرفع في الجواب أفاده يس (قوله ومثل المنصوب المضاف إليه) أى إلى المنصوب وتسميته منصوباً باعتبار ما كان وإلا فهو بعد الإضافة مجرور (قوله إذ النصب نص) إلخ) اعترضه الرضى بأن المعنى على الوصف بالخلق رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبراً إذ لا يصح أن يواد كل ما وقع عليه الشيء لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية لأن الخلق الإيجاد وغير المتناهي لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقاً فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبراً كل شيء مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شيء خلقناه كائن بقدر والمعينان متحدان . وأجاب السعد بأن الشيء اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهي مع وقوع لفظ الشيء عليه لا على أنه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعينين لظهور الفرق بأن المعنى الأول يفيد أن كل شيء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثاني فإن مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه في الأول أعم منه في الثاني مفهوم بل وما صدقاً عند المعتزلة كذا في شرح الجامع ببعض زيادة وحيث جعل الجملة صفة غير مقصودة لإيهامه ما ذكره الشارح (قوله ولي

نص في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود ، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفاً مخصصاً بقدر هو الخير ، وليس المقصود إيهامه وجود شيء لا بقدر لكونه غير مخلوق ، ولم يحتر سيويه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب ، وقال : النصب في الآية مثله في زيدا ضربته قال وهو عرني كثير ، وقد قرئ بالرفع لكن على أن خلقناه في موضع الخير للمبتدأ والجملة خبران وبقدر حال ، وإنما كان النصب نصاً في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى : ﴿ وكل شيء فعوله في الزبر ﴾ [ القمر : ٥٢ ] ، ( وَإِنْ تَلَا الْمَغْطُوفُ ) جملة ذات وجهين غير تعجيبة بأن تلا (فَعَلًا مُخَيَّرًا بِهِ) مع معموله (عَنِ اسْمٍ) غير ما التعجيبة (فَأَعْيُظُنَّ مُخَيَّرًا) في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن

الرفع إيهام كون الفعل إغ) إنما قال إيهام لأن الكلام عند رفع كل ما يحتمل كون الفعل وصفاً وبقدر خيراً يحتمل كون الفعل خيراً وبقدر الحال من الماء كما سيذكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أى له تعالى وهذا مذهب المعتزلة في أفعال العباد الاختيارية والشر (قوله ولم يحتر سيويه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب) أى لأنه يدفعه المقام فلا ينظر إليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة الأكل والوجه اعتباره مرجحاً وأورد الروداني أن إيهام الوصفية حاصل من النصب أيضاً لأنه يجوز كون خلقناه صفة وكل شيء منصوب بخلقناه مقدراً لا من باب الاشتغال والأصل خلقنا كل شيء خلقناه مثل وفعلت فعلتك التي فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتالها على الرفع (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً وقوله وجب الرفع أى لتأني الوصفية التي بها استقامة المعنى إذ النصب يقتضي أنهم فعلوا في الزبر أى صحف الأعمال كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئاً إذ لم يوقعوا فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة . فإن قلت يستقيم المعنى على النصب إذا جعل الظرف نعتاً لكل شيء لأن المعنى حينئذ فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم . قلت هو وإن كان مستقيماً خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يفاد صغرة ولا كبيرة كما في آية ﴿ وكل صغير وكبير مستطر ﴾ [ القمر : ٥٣ ] . (قوله وإن تلا المغطوف) أى غير المفضول بأما أما المفضول بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمه فاختار رفعه ما لم يرجع النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله الشارح الجامع (قوله جملة ذات وجهين) يعنى اسمية المصدر فعلية العجز كما في التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق في قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (قوله بشرط أن يكون في الثانية إغ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لأن

يكون في الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء نحو زيد قام وعمرو أكرمته في داره ، أو فعمراً أكرمته برفع عمرو ونصبه ، فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ، ولا ترجيح لأن في كل منهما مشكلة ، بخلاف ما أحسن زيداً وعمرو أكرمته عنده فإنه لا أثر للمطف فيه ، فإن لم يكن في الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب ، والفارسي وجماعة منهم الناطم يميزونه . وقال هشام :

جملته حيثذ تكون معطوفة على الخبر فلا بد فيها من رابط كالخبر . واقتيل بما ذكر مبنى على عود الضمير الثاني إلى الاسم الأول ولا يضر احتمال عوده إلى الثاني لأن المثال يكفي فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال (قوله أو عطفت بالفاء) في هذا المطف حزازة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيماً وإنما قامت الفاء مقام الضمير لأنها لإفادتها السببية تربط إحدى الجملتين بالأخرى كالضمير (قوله لأن في كل منهما مشكلة) ولأن سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاككين . شرح الجامع (قوله مشكلة) أى للمعطوف عليه (قوله عنده) لا حاجة إليه إن رجع الضمير لزيد لأنه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له إن رجع الضمير للمبتدأ أعنى ما والحامل له على ذكره مراعاة قوله سابقاً بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول (قوله فإنه لا أثر للمطف فيه) أى على الجملة الصغرى يعنى أنه لا يصح المطف عليها لأنه يلزم عليه تسلسل ما التعجيبة على الجملة للمعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجع الرفع على المطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الإنشاء ويجوز النصب على المطف المذكور وإن لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله يمنعان النصب) أى بناء على أن المطف على الصغرى لعدم الرابط كما في التصريح فلا ينافى عزو المصنف في تسهيله إلى الأخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لأنه مبنى على أن المطف على الكبرى لفوات التناسب في النصب حيثذ فاعرفه (قوله يميزونه) أى مع كون المطف على الصغرى كما صرح به الدماميني وسم قال الإسقاطي فيكون مستثنى مما يحتاج إلى الرابط كما يدل عليه قول المصريح بعد ذكره أن هذا المذهب الثاني ظاهر كلام سيويه ما نصه : ونقل ابن عصفور أن سيويه وغيره لم يشترطوا ضميراً واستدل لذلك بإجماع القراء على نصب ﴿ والسماء ولهاها ﴾ [ الرحمن : ٧ ] ، وهى معطوفة على يسجدان من : ﴿ والنجم والشجر يسجدان ﴾ [ الرحمن : ٦ ] ، وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر اهـ . ووجه الاستثناء أنهم ينتفرون في التوافق ما لا ينتفرون في الأوائل اهـ . كلام الإسقاطي وأقره شيخنا وغيره . فعلم أن الخلاف معنوى لا لفظى وأن بناء البعض الجواز في القول الثاني على أن المطف على الكبرى وإن فات التناسب فيكون الخلف لفظياً مصادم للمنتقول وعزوه إلى التوضيح أن الخلف لفظى تقول باطل . بل قول الموضح عقب مذهب الأخفش والسيرافي وهو المختار يدل على أنه معنوى وظهر أن قوله تقريباً على ما ذكره مما مر نصح فلا حاجة إلى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط

الواو كالفاء وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

(فتنبية) : شبه العاطف في هذا أيضاً كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ، فالأول نحو أنا ضربت القوم حتى عمراً ضربته ، والثاني نحو هذا ضارب زيداً وعمراً يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما (وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ أَنَّهُ يَجِبُ مَعَهُ النَّصْبُ أَوْ يَمْتَنِعُ أَوْ يَكُونُ رَاجِعًا أَوْ مُسَاوِيًا (وَرَجَعَ) عَلَى النَّصْبِ ، لِسَلَامَةِ الرَّفْعِ مِنَ الْإِضْمَارِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ ، فَرَفَعَ زَيْدٌ بِالْإِتْدَاءِ فِي قَوْلِكَ زَيْدٌ ضَرْبُهُ أَرْجَحُ مِنْ نَصْبِهِ بِالِضْمَارِ فَعَل ، وَنَصْبِهِ عَرَى جَيِّدٌ خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَهُ . وَأَنشَدَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ عَلَى جَوَازِهِ قَوْلَهُ :

[ ٤٠٩ ] قَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زَمِيلٍ وَلَا يَكْسِرُ وَيَكْنِلُ

ولا إلى بيان وجه استثنائه خلافاً لسم باطل مبني على باطل نعوذ بالله من التساهل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسي ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كم (قوله الواو كالفاء) رد بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعلم في باب العطف أن كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أي حيث أُلْتُقِي في المعطوف بل إطلاقه يقتضي أن ثم مثلاً كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبالأبتدائيات (قوله في هذا) أي في جواز الأمرين على السواء إذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتي لصحة النصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء إذا لا عطف هنا حتى يحتاج إلى الربط (قوله أيضاً) أي كما في الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أي الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلاً هذا قائم الأب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الأب وعمراً يكرمه لأن مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة (قوله برفع عمرو ونصبه إلخ) في تساوي الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لأنه إذا نصب عمرو أفاد الكلام أن عمراً مفعول به الإكرام وإذا رفع أفاد أنه فاعل الإكرام إلا إن أبرز الضمير لجرمان الحير على غير من هوله وقيل هذا ضارب زيداً وعمرو يكرمه هو فعند عدم الإبراز كما في عبارة الشارح لا يتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير التكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذي خير المصنف فيه التكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولو نبه الشارح على الإبراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيداً وعمراً أكرمه في داره لكان أولى (قوله في غير) متعلق يرجع على ما قال الشيخ خالد أنه الظاهر (قوله فارسا

[ ٤٠٩ ] قاله علقمة . وقيل امرأة في بلحارث بن كعب . وهو من الرمل . الشاهد في فارسا حيث اختير فيه النصب على الرفع والتقدير غادروا فارسا ما غادروه . والرفع أرجح لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار . وهو حجة على من منع مثل هذا ، وما زالتة وغادره تركوه . ومنه التقدير لأنه ترك فيه الماء بعد ذهاب السيل . وملحاً مفعول ثان لغندروه بضم الميم وفتح الحاء المهملة من ألهم الرجل واستلهم إذا شرب في الحرب فلم يجد له مخلصاً ، وألهمه غيره . وقد ضبطه بعضهم بالحيم فما أظنه صحيحاً وغير زميل حال أي غير جبان بضم الزاي المعجمة وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره لام . ولا تكس عطف على المضاف إليه بكسر النون وسكون الكاف وفي آخره سين مهملة وهو الرجل الضعيف (قوله وكل) بفتح الواو وبالكاف وهو الذي بكل أمره إلى غيره لمجزءه وضعف رأيه وقلة معرفته بالأمور . وهذه صفة للنكس . واللام مجرورة ولكنها سكنت لأجل الضرورة .

ومنه قراءة بعضهم : ﴿ جنات عدن يدخلونها ﴾<sup>(١)</sup> ، بنصب جنات . ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فَمَا أَيْبَحُ) لك فيما يرد عليك من الكلام أن ترده إليه وتخرجه عليه (أَفْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يَبَحْ) لك فيه ذلك (وَقَصِّلْ مَشْغُولٍ) من ضمير الاسم السابق (بِخَرْفٍ جَرٍّ) مطلقاً (أَوْ بِإِضَافَةٍ) وإن تنابعت أو بهما معاً (كَوَصِّلِ يَجْرِي) في جميع ما تقدم . فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر . فيجب النصب في نحو إن زيدا مرتت به أو بغلامه ، أو حبست عليه أو على غلامه ،

ما غادره أى تركوه وما زائدة ، ملحماً بالهاء المهملة المفتوحة أى غشيه الحرب فلم يجد له خلاصاً غير زميل بضم الزاى وتشديد الميم أى غير جبان ، ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أى ضعيف ، وكل يفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره إلى غيره لعجزه ويحتمل أنه يفتح الكاف فعل . فإن قلت شرط الاسم المشتغل عنه أن يكون مختصاً كما مر وفارساً نكرة محضة . أجب بأن ما وإن كانت زائدة هي قائمة مقام الوصف أى فارساً أى فارس (قوله فَمَا أَيْبَحُ إِيَّاهُ) فائتته دفع توهم أن خالف ما خالف المختار من الوجه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبي (قوله فيما يرد إِيَّاهُ) حال من ما التى هي مفعول مقدم لا فعل وقول البعض حال من ما على رأى سيويه أو من ضميره في الخبر على رأى غيره مبنى على زعم أن ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم إلى التعسف السقيم . وقوله أن ترده إليه نائب فاعل أَيْبَحُ كما أشار إليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف اللحن نائب فاعل أَيْبَحُ وهو لا يجوز فالذى ينبغي جعله بدل اشتغال من الضمير في أَيْبَحُ وضمير ترده وتخرجه إلى ما أَيْبَحُ وإليه وعليه إلى ما أوردناه من القواعد وللعنى فافعل الحكم من رفع ونصب الذى أَيْبَحُ لك ردّه إلى ما أوردناه عليك من القواعد وتخرجه عليه حاله كون ذلك الحكم كائناً فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أَيْبَحُ لك بمقتضى تلك القواعد افعل ودع ما لم يبح بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفَصِّلْ مَشْغُولٍ) أى عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقاً أى غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله أو بإضافة أى بمضاف أو ذى إضافة وقوله أو بهما معافية إشارة إلى أن أو في كلام المصنف مانعة خلو فتجوز الجمع واعتراض الشاطبي كلام المصنف بأن الفصل لا يتقيد بما ذكر إذ يجوز زيدا ضربت وراغباً فيه وزيدا أكرمت من أكرمه أـهـ وحيداً فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلو (قوله في جميع ما تقدم) أى من الأحكام الخمسة فلا يرد أن المقدّر في الوصل مقدّر من لفظ المذكور وفي الفصل من معناه أو لا زمه كما مر والمراد التشبيه في مطلق ثبوت الأحكام الخمسة فلا يرد أن النصب في الوصل أحسن منه في الفصل كما سيذكره (قوله أو حبست عليه إِيَّاهُ) أتى بهذا إشارة إلى أنه لا فرق في حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقاً (قوله بقية الأمثلة) الأولى بقية الأحكام إلا أن يكون اسم

(١) الآية ٢٣ : سورة الرعد ، والآية ٣٩ : سورة النحل .

وقال أبو حيان : ... وقرأ زيد بن ثابت ، وأبو عبد الرحمن ﴿ جنات عدن ﴾ بالنصب على الاشتغال أى : يدخلون جنات عدن يدخلونها ... انظر : البحر المحيط [ ٤٨٨/٥ ] .

أو أكرمت أخاه ، أو غلام أخيه أكرمك ، كما يجب في نحو أن زيداً أكرمته ويمتنع النصب ويتمين الرفع في نحو خرجت فإذا زيد مر به أو بغلامه ، أو حبس عليه أو على غلامه ، أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو ، كما وجب الرفع في نحو فإذا زيد يضربه عمرو ، وقس على ذلك بقية الأمثلة .

**(تقريبه) :** النصب في نحو زيداً ضربه أحسن منه في نحو زيداً ضربت أخاه . وفي نحو زيداً ضربت أخاه أحسن منه في نحو زيداً مرتت بأخيه (وَسَوَّى فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ) وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بالفعل) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو أزيداً أنتت ضاربه ، أو مكرم أخاه ، أو ماز به ، أو محبوس

الإشارة راجعا إلى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الأحكام أى ويختار النصب في نحو زيداً مر به أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار في زيداً اضربه ويستوى الأمران في نحو زيد قام وعمرو مرتت به في داره كما يستويان في زيد قام وعمر وأكرمته في داره ويترجح الرفع في زيد مرتت به كما يترجح في زيد ضربه (قوله أحسن منه من نحو زيداً ضربت أخاه) لأن المقدر في الأول من لفظ المذكور ومعناه . وفي الثاني من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثاني . وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه في نحو زيداً مرتت بأخيه لانتهامه بالأول كما ستعرفه (قوله وفي نحو زيداً ضربت أخاه أحسن إلخ) لأن الفصل فيه أقل من الفصل في الثاني ولم يتعرض لزيداً مرتت به مع زيداً ضربت أخاه ، والمنقول عن أى حيان أن النصب في الأول أحسن منه في الثاني لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير في المعنى في الأول دون الثاني لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسَوَّى فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا) أى في الجملة إذ لا يتأتى وجوب النصب لأنه لا يكون إلا إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل وإلى هذا الإشارة بقول الشارح في جواز إلخ ويرشد إليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حم إلخ إذ يختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيداً أنتت ضاربه أو أنتم ضاربوه أو أنتت ضارباته وكلما جمع التكسير عند بعضهم كزيداً أنتم ضاربوه أو أنتن ضاربوه (قوله ذَا عَمَلٍ) أى فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله في نحو أزيداً أنتت ضاربوه) قال سم ينبغى أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف وحيثنذ فرغ المذكور لكونه مفسر للمحذوف المرفوع وقام مقامه اهـ وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط في اللثال أن يكون نصب زيد بإضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتياده وهو مبتدأ وأنتت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خير لأنتت مقدم وضاربه على هذا التقدير خير مبتدأ آخر اهـ يعنى تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولأجل أولهما جىء بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو إن نظر إلى



عليه ، تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول أزيداً تضربه أو تكرم أخاه أو تمر به أو تحبس عليه . وإنما امتنع زيدا أنت تضربه بخلاف أنت ضاربه لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه ، بخلاف الفعل فإن كان الوصف غير عامل لم يجوز أن يفسر عاملاً ، فلا يجوز أزيداً أنت ضاربه ، أو محبوس عليه أمس وإنما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (إن لم يك مانع حصل) يمنع من ذلك كوقوعه صلة لأل لامتناع عمل الصلة فيما قبلها .

الموصوف المحفوظ أى شخص محبوس أى مقصور وأنت إن نظر إلى المبتدأ الذى هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المحرور بعلى وإلا لم يكن فى عمل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أى بخلاف زيدا أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحيث لا يرد على قوله لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفى الاعتداد على الاستفهام اهـ . وإيضاح وجه عدم وروده أن مراد الشارح توجيه منع زيدا أنت تضربه به وجواز زيدا أنت ضاربه بلا استفهام فيما بقرينة قوله وإنما امتنع زيدا أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافى قوله سراً لأن المعنى أن الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر للمادة مخصوصة . بقى شيء آخر وهو أن الوصف لا يفصل من معموله بأجبنى كما صرحوا به فى الكلام على قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْبَ أَنْتَ عَنْ آلهى ﴾ [ مريم : ٤٦ ] ، حيث لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه . ويجاب بأن المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح بذاته لأن يعمل وإن عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذنا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْبَ أَنْتَ عَنْ آلهى ﴾ [ مريم : ٤٦ ] ، الفصل الممنوع وقوع الأجبنى بعد العامل مع تأخر المفعول عنهما كما فى الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المفعول عليهما كما فى أزيداً أنت ضارب لأن المفعول وإن تقدم لفظاً متأخر رتبة فكانه لا فصل فتدبر (قوله إن لم يك مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل إذ الفعل لا يكون مفسراً لنائب الاسم السابق إلا إذا فقد المانع . وأجيب بأنه صرح به اهتماماً بجانب الاسم لأنه أضعف من الفعل فى العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقد مر<sup>(١)</sup> عن سم أن قول المصنف : إن لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لصد من اشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العمل فى ذاته لأن ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وإن عرض مانع من ذلك وصلة أن عاملة لذاتها وعدم عملها لعارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فلم يسقط اشتغال البعض بذلك وعدم الاحتجاج إلى ما تكلفه فى الجواب بأن الصلة متممة للموصول فهى كالجزء منه فكان منع العمل للذات

(١) (قوله وقد مر) عبارة الشارح تيد أنه شرط للصور إلا أن يقال للصور نائب له .

وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة . فلا يجوز زيداً أنا الضاربه ، ولا وجه الأب زيد حسنة .

**(تنبيه) :** يتعين الرفع في زيد عليك ، أو زيد ضرباً إياه لأنهما غير صفة . نعم يجوز النصب عندمن يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي ، ومعمول المصدر الذي لا

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملاً (قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو مع الظرف وإن جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على إخراجها من قول المصنف وصفاً ذا عمل لأن الكلام في الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذى هو الأصل في الباب ١ هـ سم (قوله يتعين الرفع في نحو زيد عليك) أى على أن زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قاله الفعل النائب إلخ<sup>(١)</sup> سقوط استشكل بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لأن اسم الفعل لا عمل له على الراجع والمصدر منصوب ١ هـ وهو ظاهر بالنسبة إلى المصدر أما بالنسبة إلى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا عمل له لأن لخل على ما قلنا مجموع اسم الفعل ومعموله والمنفى محلية اسم الفعل وحده فاعرفه ومراده بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينفى جواز نصبه بمحذوف مذكور عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال أما فعل كالزم واضرب إذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط ، وإما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أى على الاشتغال بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر وعمل جواز النصب إذا لم ينفع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَصَحَّاهُمْ ﴾ [ محمد : ٨ ] ، كون الذين مبتدأ وتعباً مصدر لفعل محذوف هو الخبر أى تعبهم الله تعباً ودخلت الفاء في الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَبْدُوا لَهُمْ عَذَابَ جَهَنَّمَ ﴾ [ البروج : ١٠ ] ، ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعباً لوجود المانع وهو الفاء لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر في باب الاشتغال عاملاً قاله الدماميني . وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل المعنى بأن اللام متعلقة بمحذوف استوفى للتبيين لا بالمصدر لأنه لا يتعدى باللام وليست اللام التقوية لأنها لازمة ولأم التقوية غير لازمة يعنى فالضمير من جملة أخرى غير التفسير فقد رد<sup>(٢)</sup> الدماميني دعوى لزومها بقول ابن الحاجب في شرح المفصل أنها تسقط فيقال سقياً زيداً ورعياً إياه فعل كونه لأم التقوية يجوز الاشتغال في نحو زيداً سقياً له كما عليه جماعة منهم أبو حيان وإن خالفهم في المعنى بناء على تعليله السابق وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيداً لست مثله أى بانيته زيداً (قوله الذى لا يتعمل إلخ) هو الواقع بدلاً من اللفظ بفعله كضرباً في المثال

(١) (قوله النائب إلخ) فيه أن اسم الفعل مذكور لفظ الفعل الدال على معناه فلا تباية للهم إلا على بعض الأقوال .

(٢) (قوله رد إلخ) سبق أن سقياً لك يعين فيه أنها لتبين ويبرد الباب ، فما للمعنى متجه .

ينحل بحرف مصدرى وهو المبرد والسيرافى (وَعَلَقَةً) بين العامل الظاهر والاسم السابق (خاصيلة بتابع) سببى له جار على متبوع أجنبي منه ، وهو الشاغل نعتاً أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (كَمَلَقَةٍ يَنْفَسُ الْأَسْمَ) السببى (الواقع) شاغلاً ، فكما تقول زيداً أكرمت أخاه أو عمه فتكون العلاقة بين زيداً وأكرمت عمله فى سببه ، وكذلك تقول زيداً أكرمت رجلاً يحبه ، أو أكرمت عمراً وأخاه أو عمراً أخاه فتكون العلاقة عمله فى متبوع سببه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بالعلاقة الضمير الراجع إلى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى فى أى أن وجود الضمير وجود الضمير فى تابع الشاغل كافٍ فى الربط كما يكفى وجوده فى نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلاً بالعامل أو منفصلاً عنه بحرف جر ونحو .

**(تنبيه) :** لو جعلت أخاه من قولك زيداً أكرمت عمراً بدلاً امتنعت المسألة نصبت

واحترز مما ينحل فإنه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقاً لأن الصلة لا تعمل فيما قبل للوصول فلا تفسر عاملاً قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلاقة بين العامل الظاهر إلخ) يبنى أن الارتباط بينهما الذى لا بد منه فى الاشتغال ليكون العامل متوجهاً للاسم السابق فى المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافاً لضميره يحصل بتابع الشاغل الأجنبي لاشتغال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والياء فى قوله تعالٍ بتابع وبالأسم سببى لأن كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو فى متبوعه فى حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيذكر الشارح وجهاً آخر (قوله سببى له) أى للاسم السابق (قوله نعتاً) أى لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع ، وبقي البذل وسيذكر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضاً لا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً فلا يكون رابطاً للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلاً نعم يرد عليه أن العلاقة تكون فى غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هذا ضربت الذى تبغضه أو يخفها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيداً لقيت عمراً والذى يحبه أى يحب زيداً وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيداً لقيت عمراً ورجلاً يحبه وبيان للمعطوف على الشاغل نحو زيداً ضربت رجلاً وعمراً أخاه وحيثئذ فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوى لدخل ما ذكر (قوله أو عطف نسق بالواو) أى بشرط أن لا يعاد معه كما فى التسهيل وإلا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل يكون من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببى) كان الأحسن حذف السببى ليشمل الضمير فى نحو زيد ضربه كما فى سم (قوله فتكون العلاقة بين زيداً وأكرمت عمله) أى مسبب عمله وفى كلامه إشارة إلى أن فى كلام المصنف حذفاً أى بالعمل فى متبوع تابع سببى وبالعامل فى نفس الاسم ولا حاجة إلى ذلك كما يعلم مما قدمناه فى قوله وعلاقة بين العامل الظاهر إلخ (قوله فتكون الباء بمعنى فى) لو قال معنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أى كالنصاف (قوله فى نية تكوير

أو رفعت ، لأن البدل في نية تكرير العامل فتخلو الأولى عن الرابط . نعم يجوز ذلك إن قلنا إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو لإفادة الواو معنى الجمع ، بخلاف غيرها من حروف العطف .

**(خاتمة) :** إذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو غضب عليه ، أو ملابساً لضميره نحو أزيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فإذا زيد قام ، وليتما عمرو قعد إذا قدرت ما كافة ، أو بالفاعلية نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [ التوبة : ٦ ] ، وهلا زيد قام . وقد يكون راجع الابتدائية

العامل) يعني أن عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى في الحقيقة وإن كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتباراً بظاهر اللفظ . وقال الروداني عامل البدل وإن كان مقدرًا لكنه غير مقصود بالإسناد حتى يكون جملة ونظيره قمت قمت في تأكيد الضمير فقط فإن الفعل غير مقصود بالإسناد وعزا الدماميني القول بأن البدل على نية تكرار العامل إلى الأخفش والرماني والفارسي وأكثر للتأخيرين وعزا القول بأن عامله العامل في متبوعه إلى سيويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ومال إليه **(قوله فتخلو الأولى عن الرابط)** فلا يصح أن تكون خبراً إن وقعت لعدم الرابط بين المبتدأ والخبر ولا مفسرة لنائب الاسم السابق إن نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل **(قوله معنى الجمع)** أى معنى مطلق الجمع فالأسماء أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير ا ه دماميني **(قوله إذا رفع فعل ضمير اسم)** أى على فاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل بمثالين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه **(قوله فقد يكون إلخ)** كالصرح في أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب الجمع أيضاً الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع بإضمار فعل في نحو إن زيد قام ويترجح في نحو أزيد قام ويجب كونه بالابتداء إلخ ا ه بتصرف . لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لأن العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لأن الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما . لأننا نقول المنع من العمل لعارض أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لا للثبات العامل **(قوله إذا قدرت ما كافة)** أما إذا قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزاً لا واجباً لجواز الأعمال والإلقاء حيثهذ وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفعلية لفعل محذوف يفسره المذكور لأنه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقتر على المشهور **(قوله أو بالفاعلية)** لو قال أو بفعل لكان أحسن إذ الفاعلية ليست رافعة إلا أن تعمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل في نحو إن زيد ضرب بالبناء للفعول **(قوله وإن أحد من المشركين استجارك)** أورد عليه اللقاني أن أداة الشرط إنما تطلب فعلاً رافعاً أو نصباً وكون استجارك تفسيراً لا يتعين لجواز أن يكون نعتاً والتقدير إن وجدت أحداً . وأجاب

على الفاعلية نحو زيد قام ، وذلك عند المبرد وتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائية لعدم تقدم طلب الفعل ، وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقيم ، ونحو قام زيد وعمرو وقعد ، ونحو : ﴿ أبشروا يهودنا ﴾ [ التغابن : ٦ ] ، و ﴿ أنتم تخلقونه ﴾ [ الواقعة : ٥٩ ] . وقد يستويان نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ، والله أعلم .

### [ تعدى الفعل ولزومه ]

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي) إلى مفعول به فأكثر ، ويسمى أيضًا واقعًا لوقوعه على المفعول به ، ومجاوزًا لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به ، أمران : الأول صحة (أَنْ تَعْمَلَ هَا) ضمير

يس بأن مراد الشارح بتمين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الروداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية إذا لم يرد به الاشتغال . وأما ما نحن فيه من الآية ومن إروادة معنى الاشتغال في غيرها فيمتنع لأن التلاوة رفع أحد وفي غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجبت من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أى بفعل مقدر يفسره المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبنى أن يزداد الكوفيون فإنهم قائلون بمجاوز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أيسر من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله النمامي (قوله وغيرهم) وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أى من نفى أو استفهام (قوله نحو زيد ليقيم) إنما ترجحت الفاعلية فيه فرارا من الإخبار بالجملة الطلبية المختلف فيها وفيه كما قال المصريح إن ذلك يستدعى حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ فكيف يكون راجحًا وفي نحو قام زيد وعمرو قعد ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين وفي نحو ﴿ أبشروا يهودنا ﴾ [ التغابن : ٦ ] ، لأن الغالب أن همزة الاستفهام يلها الفعل وكلنا في : ﴿ أنتم تخلقونه ﴾ [ الواقعة : ٥٩ ] ، لكن فيه كلام تقدم في باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) إنما استوى الأمران فيه لأن في كل منهما مشكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتغال الثانية على ضمير الاسم السابق .

### [ تعدى الفعل ولزومه ]

من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الفعل المتعدى أى بنفسه بحسب الوضع لأنه المراد عند الإطلاق لا المتعدى بحرف الجر ولا المتعدى بنفسه بواسطة إسقاط الخافض . والفعل اللازم وإنما جعلنا الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف لأن الذى سيذكره صراحة المتعدى واللازم . وفي هذا الباب ذكر المفعول به (قوله إلى مفعول به) أما بقية المتفاعيل فيعمل فيها المتعدى واللازم (قوله أمران الأول إلخ) فيه تمييز إعراب المتن إلا أن يقال هو حل معنى لا حل إعراب لكن لا يخفى ما في تحميل الشارح كلام المصنف ، الأمر الثانى من التكلف الذى لا حاجة إليه ولا دليل عليه (قوله إن تصل)

راجع إلى (غَيْرِ مُصْتَدِرٍ بِهِ) والثاني : أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (تَحْوُ عَمَلٌ) فإنك تقول منه : أخرج عمله زيد فهو معمول ، بخلاف نحو خرج فإنه لا يقال منه زيد أخرجه عمرو ، ولا هو مخرج بل هو مخرج به أو إليه فلا يم إلا بالحرف . والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج أخرجه زيد ، والضرب ضربه عمرو<sup>(١)</sup> .

(تفصيله) : هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها ، والمعروف أنها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة ، ولعله جعلها من المتعدى نظراً إلى شبهها به ، وربما أطلق على خبرها المفعول (فَالصَّبُّ بِهِ مَفْعُولَةٌ إِنْ لَمْ يَنْبَغْ) ذلك المفعول (عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ لَدَبْتُ أَلْكُتُبَ)

أى ولو بحسب الأصل فلا يرد على عكس التعريف الأفعال اللازمة للبناء للمفعول لأنها صالحة لذلك بحسب الأصل فهي متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الروداني . والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على التعريف الليلة قمنا والنهار صمته والدار دخلتها . وأما ليراد الصديق كتته فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصيغة المذكورة والعكس . وأجيب بأن الصيغة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء إذ لا تقبل النفس قمته بإعادة الضمير إلى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الصيغة على معرفة المتعدى أفاده سم (قوله ها ضمير إخ) الإضافة بيانية ، وخرج بها هاء السكت فإنها تتصل بالقسمين (قوله أن يصاغ منه) أى صيغة من مصدره ليرافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد في التسهيل باطراد لإخراج نحو تمرّون الدار فإنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد (قوله هذه الهاء) أى هاء المصدر (قوله والمعروف أنها) أى فى حال نقصانها أما فى حال تمامها فهى من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة أخرى (قوله إلى شبهها به) أى فى عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله وإلا لقال مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الأفعال الناقصة فتكون أى فى الفعل فى عبارة المصنف للبعد فتدبر (قوله مفعوله) أى للمفعول به لما مر (قوله إن لم ينبغ عن فاعل) أى ولم يضمن معنى فعل لازم وإلا كان لازماً أو فى حكم اللازم كما سيأتى فى الحاشية وكان الأولى التنبيه على هذا لأن ما ذكره من عدم نصب المفعول إذا ناب عن الفاعل علم من باب التائب عن الفاعل واعتراض اللقائى كلام المصنف بأن مقتضاه أن فعل المجهول متعد وفيه نظر لأن التعدى إلى شيء نصبه إياه ومرفوعه ليس منصوباً ولا محلاً وهو مدفوع بأنه متعد بحسب الأصل ومرفوعه منصوب بحسب الأصل بناء على الأصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله إذ لا واسطة) أى على ما يستفاد من كلامه هنا (١) انظر شرح الألفية لابن جابر فى هذا الموضع .

فإن ناب عنه رفعته به كما سلف (وَلَا يَزِمُ غَيْرَ الْمَعْدِي) غير المعدى مبتدأ ولازم غيره : أى ما سوى المعدى هو اللازم إذ لا واسطة ، ويسمى قاصراً لقصوره على الفاعل ، وغير واقع ، وغير مجاوز لذلك (وَحُجِمَ \* لُزِمَ أفعال السجائيا) وهى الطبايع . والمراد بأفعال السجائيا ما دل على معنى قائم بالفعل لازم له (كَتَبَهُمْ) بكسر الهاء الرجل إذا كثر أكله ، وشجع ، وجبن ، وحسن ، وقبح ، وطال ، وقصر ، وما أشبه ذلك و (كَلَدًا) ما وازن (افْعَلْتُ) نحو اقشعر واشحأز ، واطمأن ، وما ألحق به وهو افعل على نحو اكوهده الفرخ إذا

حيث قدم الخير وإلا فالجمهور على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف فى التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الأصح من مناهب ثلاثة فيه ثانيا متعد والحروف زائدة . ثالثا : لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ما تعدى وزم مع اختلاف المعنى كغفرناه بمعنى ضحه . وفغفروه بمعنى افتتح . وكتراد ونقص لأنه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أى اللازم ذلك إذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة إليه لازمان للمقصود المذكور (قوله لازم له) أى غالبا أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الأكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (قوله إذا كثر أكله) أى كان كثرة الأكل سجية فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الأكل عرض لا سجية لكن فسر الجوهري وابن سيده التهم باشتداد الشهوة للأكل وفى القاموس التهم محركة وسجاجة إفراط الشهوة فى الطعام وأن لا تمتلئ عين الأكل ولا يشبع . نعم كفرح وعنى فهو نهم ونهم ومنهم اهـ فلعل قول الشارح أى كثر أكله قول آخر أو تفسير باللازم وفى التمثيل لأفعال السجائيا بنهم المكسور العين ما يفيد أن أفعال السجائيا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفى التصريح خلافا . بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهم اللهم إلا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا عن الشارح (قوله واشحأز) نقل الروادى أنه جاء متعديا قالوا اشحأز لشيء أى كرهه (قوله وما ألحق به) أى وكنا ما وازن ما ألحق بالفعل فى الزنة واللاحاق جعل مثل أنقص من آخر موازنا له ليصير مساويا له فى عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفى التكمير والتصغير وغيرهما من الاحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة لللاحاق كما فى حوّل وكوثر فانهما مختلفان معنى حقل وكثر وقد لا يكون لأصل للمحق معنى فى كلامهم كما فى كوكب وزينب فإنه لا معنى لككب وزنب وإنما كان افعل ملحقا بالفعل لزيادة حرف فيه الألف وهو الواو بخلاف افعل (قوله وهو افوعلى) لو قال كافوعلى لكان شاملا لنحو ايضض (قوله اكوهده) أصله كهده أى أسرع اهـ فارضى (قوله إذا ارتعد) يعنى لأمه لترتد (قوله افعللى) أى أصلى اللامين . وقوله وما ألحق به عطف على افعللى فيكون المشبه به افعللى أصل اللامين

ارتعد (و) كذا (المضاهي) أى المشابهة فى الوزن افعلتل نحو احرنجم ، يقال احرنجمت الإبل أى اجتمعت ، وما ألحق به وهو وزنًا افعلتل بزيادة إحدى اللامين نحو (أَفْتَنَسَا) يقال افتنس البعير إذا امتنع من الانقياد ، وافعلتل نحو احررنى الديك إذا انتفض للقتال ، واستلقى الرجل إذا نام على ظهره . وقد جاء منه المتعدى نحو اسرندى واغرندى : أى علا وركب فى قول الراجز :

[ ٤١٠ ] قَدْ جَعَلَ الْقَعَا يُسْرِنْدِينِي أَذْفُسُهُ عَنِّي وَيَغْرِنْدِينِي

(تنبيه) : يجوز فى افتنس أن يكون مفعولًا للمضاهي ، الأولى أن يكون فاعلًا له والمفعول محذوف : أى والمضاهية افتنس للما عرفت أنه ملحق باحرنجم (و) كذلك حم أيضًا لزوم (مَا أَقْنَى) من الأفعال (نَظَافَةٌ أَوْ دَنَسًا) نحو نظف ، وطهر ،

وافعلتل زائد احدهما وهل الزائد الثانية أو الأولى قولان وافعلتل والمشبه الأفعال المشبهة لهذه الصيغ فى الوزن نحو احرنجم وافتنس واحررنى فاعتراض البعض بأن ظاهر الشارح أنه معطوف على افعلتل فيكون من المشبه به وحيتئذ فأن المشبه فكان الظاهر أن يوقل بدل قوله وما ألحق به والذي شابه افعلتل وزنان أو يجذب قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لييان المشبه والمضاهي فى غاية السقوط إذ لا داعى إلى جعل للمشبه والمضاهي بكسر الهاء ما ألحق بافعتل أصل اللامين من الوزنين الآخرين بل تمثيل الشارح المضاهي افعلتل بنحو احرنجم والمضاهي افعلتل زائد إحدى اللامين بنحو افتنس والمضاهي افعلتل نحو احررنى صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهي بكسر الهاء الأفعال المشبهة للصيغ الثلاث فى الوزن وإياك أن تتوهم أن كلام الشارح فى التنبيه يأباه فإن كلامه إنما هو بالنظر لبعض تلك الأفعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلونه عليك (قوله وهو وزنان افعلتل) لو قال كافعلتل لكان شاملًا لنحو احوصل (قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شذوذًا فلا يرد على المتن أفاده المصرح (قوله واغرندى) بالفتن المعجمة مرادف اسرندى كما فى المعنى فقول الشارح أى علا وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولًا للمضاهي) أى على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف) أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد آل الموصولة (قوله ما اقضى) أى أفاد (قوله نحو نظف إلخ) أى بضم العين فيما عدا دنس فإنه بكسرها لا غير وورد فتح العين أيضًا فى طهر وكسرها وفتحها أيضًا فى نجس وقذر . هذا مجموع ما فى القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع لبعض من القصور والدعوى



ووضوئه ، ودنس ، ونجس ، وقذر (أو عَرَضًا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه ، كمرض وكسل ، ونشط ، وفرح ، وحزن ، ونهم إذا شيع (أو طَاوَعَ الْمُعَدَى \* لِوَاحِدٍ كَمَلَّةٌ فَاتَّقَدَا) ودرجت الشيء فدرج . أما مطاوع المتعدى

التي تحتاج إلى بنية (قوله أو عَرَضًا) زاد في المعنى أو لونا كأحمر وأخضر وأدم واحمار وسواد أو حلية كدعج وشنب ومن وهزل وزاد أيضا كَوْن الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما ليس إلا على فعل كذل وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار كذا كأغذ البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعال كذلك كاستحجر الطين أى صار حجرا (قوله ما ليس حركة جسم) أما ما هو حركته فمنه لازم كمشى ومتعد كمد . ويدخل في التعريف فهم وعلم مع أنهما متعديان فإن أخرجهما منه بجعلهما ثابتين أو منزلتين منزلة السابقتين أشكلا على تعريف أفعال السجاياء أفاده الدنوشى أى لدخولهما فيها مع أنهما متعديان : وذكر ما اقضى عرضا بعد ذكر ما اقضى نظافة أو دنسا من ذكر العام بعد الخاص لأن النظافة والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر في تعريف السجى السابق هذا القيد أعنى ليس حركة جسم لظهوره ثم أناده سم (قوله غير ثابت فيه) أى غير دائم فيه وبهذا القيد فارتقت هذه الأفعال أفعال السجاياء (قوله كمرض وكسل (نح) وكلها بكسر العين قاله الشارح (قوله أو طَاوَعَ (نح) المطاوعة قبول فعل أثر فاعل آخر يلاقيه اشتياقا ، وإن شئت قلت حصول الأثر من الأول للثاني من التلاقى اشتياقا والقيد الأخير لإخراج نحو ضربته فألم وقد يتخلف معنى الثانى عن معنى الأول لتوقفه على شيء من جانب فاعل الثانى لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرتة فلا يجوز أن يقال فما انكسر لعدم توقفه على شيء من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبنى على ما زعموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لأنه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لأنه حيث مثل أضجمته فنام مما يفضى فيه كثيرا الأول إلى الثانى بلا مطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل أضجمته فما نام لأن الحقيقة المنفية ليست حيث لازمة للمثبتة ولا مستلزما لها والإجماع على أن تعلم مطاوع علم إثباتا ونفيا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمعلم بما ولا يلزم التناقض في علمته فما تعلم لا احتمال التجوز بعلمته في عاجلت تعليمه وأنه يجوز أن يقال كسرتة فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حيث بين علمته وكسرتة في صحة المعنى المجازى في النفي دون المعنى الحقيقى فاحفظه . وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين أو متعديين معا إلى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور . وزعم أبو على أنها جاءت لازمين سمع في شعرهم منهوى ومنفوى من هوى وغوى وهما لازمان ورد بأنها ضرورة وقيل مطاوعان لأهويته وأغويته وضمعت بأن افعل لأفعل شاذ ، وزعم ابن برى أنها يقعان متعديين إلى اثنين نحو استطعته درهما فأعطاني درهما وإلى واحد نحو استطعته

لأكثر من واحد فإنه متعدد كما مر (وَعَدَ لَاؤَمًا بِحَرْفٍ جَرٍّ) نحو ذهب بزيد بمعنى أذهبته ، وعجبت منه ، وغضبت عليه (وَأَنَّ حُدُفَ) حرف الجر (فَالنَّصَبُ لِلْمُنَجَّرِ) وجوباً وشذ  
إيقاظه على جره في قوله :

أَشَارَتْ كَلْبُيبَ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ [ ٤١١ ]

أى إلى كليب . وحيث حذف الجار في غير أن وأن فإنما يحذف (نَقْلًا) لا قيامًا مطرذاً ،

فنصحنى ورد بأن هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كما في المعنى (قوله وعد لاؤما) المراد باللازم ولم بالنسبة إلى ما يتعدى إليه بحرف الجر فيدخل التعدى إلى المفعول الثانى بحرف الجر (قوله بمعنى أذهبته) فيه إشارة إلى أن الباء والممزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الممزة واعترض بنحو : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [ البقرة : ١٧ ] . وأجيب بأن المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كما في الآية فإن استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التى تعاقب عليها الباء الممزة وبها يصير الفاعل مفعولاً عى التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التى هى لإيصال معنى الفعل إلى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر ففى تخيل الشارح إشارة إلى أن المراد بالتعدية فى المتن ما يشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للمنجر) وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين إسقاط الجار . بس (قوله وشذا بقاؤه إلخ) ويطرد فى رب نحو : وليل كموج البحر (قوله أشارت إلخ) صدره \* إذا قيل أى الناس شر قبيلة \* أشارت إلخ والأصل أشارت إلى كليب الأكف بالأصابع فدخله الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون الإشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على أنه خير لمخوف أى هى كليب فيكون جمع بين العبارة والإشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفزردق من قصيدة يهجو بها جريراً (قوله فإنما يحذف نقلاً) جعل الشارح نقلاً متعلقاً بمحذوف من مادة حذف فيكون فى المعنى راجعاً لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والمتجه عندى ما صنعه الشارح وإن قال شيخ الإسلام : الوجه رجوعه إليهما معا بقرينة

### [ شواهد تعدى الفعل ولزومه ]

[ ٤١١ ] صدره :

\* إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ \*

قاله الفزردق من قصيدة من الطويل يخاطب بها جريراً . وإذا للظرف فيه معنى الشرط ، وأشارت جوابه ، رأى الناس مبتدأ ، وشر قبيلة خبره والجملة مقول القول . والشاهد فى كليب حيث جاء بالجر وأصله إلى كليب فأسقط الجار وأبقى عمله ، والأصل النصب توسعاً وأراد به رهط جرير وهو كليب بن مريوع بن حنظلة . والأصابع مرفوعة بأشارت والباء تتعلق به

وذلك على نوعين : الأول وارد في السعة نحو سكرته ، ونصحته ، وذهبت الشام ، والثاني مخصوص بالضرورة . كقوله :

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدُّهْرَ أَطْعَمَهُ [ ٤١٢ ]

وقوله :

كَمَا غَسَلَ الطَّرِيقَ التَّغْلَبَ [ ٤١٣ ]

قوله وفي أن وأن يطرد إلخ ولأن الحذف هو اللاحق بأن يوصف بكونه سماعيا لأنه متبوع بالنصب ولصحة ما يفيد هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسى بخلاف النصب فإنه تابع للحذف ولا يصح ما يفيد وصفه بكونه سماعيا من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسى فافهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الأول) وارد في السعة ظاهر تمثيله أن المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يبقى عليه نوعان الوارد في السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [ الأعراف : ١٦ ] ، أى على صراطك والوارد في السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيدا (قوله نحو شكرته ونصحته) مبنى على القول بأنهما لازمان قال حفيد الموضح جعل الحذف مع أن وأن قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لأن المراد بقياسية الحذف معها جواز حذف حرف الجر معها من أى تركيب سمع شخصه أو لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فإن ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ، ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرونا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله في شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل إنه منصوب على الظرفية شلوكا لأن الظرفية المكانية في المكان المبهم وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعماله نثرا ولو في منصوبه المسموع قاله الروداني (قوله أليت) بفتح التاء أى أقسمت خطابا للملك هجاء الشاعر فحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية

[ ٤١٢ ] قاله الخليل جريز بن عبد المسيح ، وهو من البسيط . أليت أى حلفت على حب العراق أنى لا أطعمه الدهر ، مع أن الحب متيسر بأكله السوس وهو قبل التمتع ونحوه . واختلف في حركة التاء فقبل بالضم مجر عن نفسه . وقيل بالفتح يخاطب به ملك الحيرة . والشاهد في حب العراق حيث حذف منه حرف الجر للضرورة ونصبه . والدهر نصب على الظرف (قوله أطعمه) أى لا أطعمه . فحذف منه حرف لا التنافية . والحب مبتدأ والجملة خبره في عمل النصب على الحال .

[ ٤١٣ ] البيت بتمامه :

لَدُنَّ يَهْزُ الْكَفِّ يَحْمِلُ مَتْنُهُ لِيهِ كَمَا غَسَلَ الطَّرِيقَ التَّغْلَبَ

قاله ساعدة بن جوية الخليل من قصيدة من الكامل (قوله لدن) خبر مبتدأ محذوف أى هو لدن بفتح اللام وسكون الدال وفى آخره نون أى ناعم لين . ويروى لذ بمعنى لذت من اللذة . والباء تصلق يعسل ، والجز مصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله محذوف تقديره يبز الكف أباء يعنى الرمح . ويعسل بالعين والسين المهملتين من العسلان وهو اهتراز الرمح . وأراد بالثنى ظهر الرمح فيه أى في هذه والكاف التشبيه وما مصدرية أى كعسلان التغلب في الطريق . والتغلب فاعل غسل والشاهد في الطريق حيث نصب بتقدير في توسعا لإجراء لازم مجرى المتعدى .

أى على حب العراق وفى الطريق (و) حذفه (فى أن وأن يطرُد) قياساً (مع أمن ليس كَقَصِيحَتِ أَنْ يَذْوَ) ﴿أو عجبهم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾ [الأعراف : ٦٣ : ٦٩] ، ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ [آل عمران : ١٨] ، أى من يدوا أى يعطوا الدية ، ومن جاءكم ، وبأنه ، فإن خيف اللبس امتنع الحذف كما فى رغبة فى أن تفعل أو عن أن تفعل لأشكال المراد بعد الحرف . وأما قوله تعالى : ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ [النساء : ١٢٧] ، فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت ، أو أن الحذف لأجل

عن عدم سكناه . قوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أى لا آكله (قوله كما غسل) بالإمالة والفتحات أى اضطرب وصدر البيت \* لدن يهز الكف يعسل مته \* فيه كما غسل ، يصف رجلاً بأنه لدن أن لين والباء فى يهز سببية وقوله يعسل مته أى يضطرب ويهتز صدره . وقوله فيه مع هز الكف (قوله وحذفه فى أن وأن) أى معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك إذ منه كما فى التسهيل نحو دخلت للمسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتكم أكراماً ونحو : ﴿فلينظر أيها أركى طعاماً﴾ [الكهف : ١٩] ، ولت شعى هل قام زيد بما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر فى جواب أيها أركى إغ ولت شعى بجواب هل إغ حاصل وفى كلام شيخنا والبعض أن الحذف فى القسم الأخير واجب وتقدم فيه إعراب آخر ومنه أيضاً كما سنبينه عليه الشارح نحو جئت كى تكرمنى على جعل كى مصدرية مقدرًا قبلهما لام التعليل لا تعليلية مقدرًا بعدها أن . وفى الدمامنى عن ابن عصفور أن الأخفش الأصغر وابن الطراوة ذهبا فى الفعل المتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار إن تعين الجار وتعين موضوعه لطول الفصل بالمفعولين فيجوز عندهما برت القلم السكين وقبضت الدراهم زيداً ومنه : ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾ [الأعراف : ١٥٥] ، قال ابن عصفور : ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والجرور محذوف أى من بنى إسرائيل ويكون المراد بقومه غلبة قومه والذى فى التسهيل عن الأخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدى الفعل إلى مفعولين (قوله لأشكال المراد بعد الحذف) أى عدم فهمه فيكون إجمالاً فهو مبنى على مذهب المصنف من شمول اللبس للإجمال وأنه مانع كاللبس وكذا إيراد الآية الآتية مبنى على هذا أيضاً لأنها من الإجمال وقد مر غيره مرة أن الحق أن بينهما فرقاً وأن الإجمال ليس معيها ما لم يكن المقصود التمييز ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه (قوله فيجوز إغ) حاصل الجواب الأول أنه لا إجمال فى الآية قرينة سبب النزول تدل على الحرف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء فى المقدر هل هو فى أو عن لأنه لاختلافهم فى سبب النزول فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة قاله فى المنى . وحاصل الثانى أن الإجمال مقصود فى الآية لعموم الفائدة وإنما يمتنع الإجمال

الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقهرن . وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

**(تفسيهان) :** الأول إنما اطرده حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة . الثاني اختلفا في محلها بعد الحذف : فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها جر تمسكاً بقوله :

[ ٤١٤ ] وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَيَّةً إِلَى وَلَا ذُنِي بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

إذا لم يقصد لئكة (قوله للقرينة كانت) أى حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين إنه يدل على معنى عن فقط وقيل أن القول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لما هن وفرقة ترغب عنهن للدمامتين وهذا لا يناق وجود القرينة إذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه (قوله لأجل الإبهام) أى لأجل قصد التكلم بالإبهام على السامع والبلغاء تقصد الإبهام إذا ناسب المقام (قوله لدمامتين) بالمهمله أى قبحهن ومنه ما وراء الخليل الدميم إلا الخلق الذميم (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أى تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما في المرادى وقد أجاب بعض المفسرين التقديرين إذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا إشكال في تغييره بأجواب فافهم (قوله لطولهما بالصلة) أورد أن الموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بأن العلة النحوية غير مطردة وبأنهم فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على الحرف في الظاهر بخلاف الاسمي (قوله فذهب الخليل إلخ) كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيويه مكان الخليل والخليل مكان سيويه كما في المعنى والتصريح اهـ وبعبارة المعنى بعد نقل النصب عن سيويه وأكثر النحويين وجوز سيويه أن يكون المثل جراً فقال بعد ما حكى قول الخليل : ولو قال إنسان إنه جر لكان قولاً قوياً اهـ فليس في كلام سيويه تعيين الجر كما يرويه جملة مذهبا له فافهم (قوله تمسكاً بقوله إلخ) أى حيث نجر للمطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليلى لأن تكون حبيبة ولا لدين أنا طالبا به وإنما زرتها لضرورة نزلت في ففى العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى نحو : ﴿ من إن تأمنه بقطار ﴾ [ آل عمران : ٧٥ ] ، أى دين عليها قاله الدماميني ويحتمل أنها بمعنى متعلقة بطالب

[ ٤١٤ ] قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل يمدح بها المطلب بن عبد الله الغزوى . المعنى ما زرت ليلى لتكون لى حبيبة ولا لأجل طلب دين لى عليها ولكن لأجل ضرورة نزل بالشخص . الشاهد في قوله إن تكون حبيبة حيث حذف حرف الجر منه ، إذ أصله لأن تكون ، وفيه خلاف قاعدى الخليل إن عمله الجر بدليل عطف قوله ولا دين بالجر عليه أى ولا لأجل دين . ومذهب سيويه إنه النصب وتكون بمعنى كانت والباء في بها بمعنى من تتعلق بطالبه ، وأنا مبتدأ ، وطالبه غيره ، والجملة صفة لدين وقيل الباء بمعنى على كما في : ﴿ من إن تأمنه بقطار ﴾ .

يجر دين . وذهب سيويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب وهو الأقيس . ومثل إن وأن في حذف حرف الجر قياساً كي المصدرية نحو جئتكم كي تقوم أى لكى تقوم (وَالْأَصْلُ) في ترتيب مفعول الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما مبتدأ والخبر (مَبْنِيٌّ فَاعِلٌ) أى أن سبق الفاعل (مَقْتَبِ) منهما المفعول معنى (كَمَنْ \* مِنْ) قولك (أَلَيْسَ مَنْ زَارَكُمْ تَسْجُ أَلَيْسَ) فإن من هو اللابس فهو الفاعل في المعنى ، وتسج الين هو الملبوس فهو المفعول في المعنى . ويجوز العلول عن هذا الأصل فيقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى ، فيقال أليس تسج الين من زاركم (وَقَدْ يَلْزَمُ الْأَصْلُ) المذكور (لِمَوْجِبِ غَرَى) أى وجد ، وذلك كخوف اللبس نحو أعطيت زيداً عمراً ، وكون الثاني محصوراً كما أعطيت زيداً إلا درهماً ، أو ظاهراً والأول ضمير متصل نحو : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر : ١] ، (وَلَوْ لَ ذَلِكَ الْأَصْلُ) مانع وجد (حَقّاً قَدْ يَرَى) أى قد يرى واجباً ، وذلك كما إذا كان الذى هو الفاعل في المعنى محصوراً نحو ما أعطيت الدرهم إلا زيداً ،

(قوله وهو الأقيس) أى الأقوى قياساً لأن قاله قاس على ما إذا كان المجرور غير أن وأن فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل علولاً ، وقائل القول الأول قاس على مجرور رب مع النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بولو رب لا برب فأفضل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجب عن البيت بأن جرّ دين بالعطف على توهم اللام (قوله كي المصدرية) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما في المعنى (قوله سبق فاعل معنى) أى وسبق ما لا يجر على ما قد يجر نحو اخترت زيداً الرجال فالأصل تقديم زيد لأن الفعل يتعدى إليه بنفسه بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف فنقول اخترت زيداً من الرجال قال المصنف في الشرح يعنى ابن مالك في شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمراً ولا يقال اخترت أحدهم القوم إلا على قول من أجاز ضرب غلامه زيداً دمايين (قوله من أليس) بضم السين أمراً للجماعة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن للميم للتعظيم أو أن للمأمور بالإلباس واحد من الجماعة المزورين وتسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الأصل) التقليل بالنسبة إلى عدم اللزم (قوله نحو أعطيت زيداً عمراً) توقف سم في جواز تقديمهما مرتين على الفعل وفي جواز تقديم الثاني على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلة بعدم اللبس أى والحاصل في الصورة الثانية إجمال لا ليس وحينئذ فالمراد بلزوم الأصل امتناع تقديم الثاني على الأول متأخرين معاً عن الفعل أو متقدمين معاً عليه فتأمل (قوله محصوراً) أى فيه (قوله أو ظاهراً والأول ضمير) اعتراضه حفيد الموضح بأنه يجوز تقديم الثاني على الفعل . وأجب بأن لزوم الأصل إضافي بالنسبة إلى امتناع تقديم الثاني على الأول لا مع الفعل (قوله أى قد يرى واجباً) إشارة إلى أن حتماً مفعول

أو ظاهراً والثاني ضميراً متصلًا نحو الدرهم أعطيته زيدًا ، أو ملتبسًا بضمير الثانى نحو أسكنت الدار بانها . فلو كان الثانى ملتبسًا بضمير الأول كما فى نحو أعطيت زيدًا ماله جاز وجاز ، على ما عرف فى باب الفاعل .

(تنبيه) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى فى هذه الأمور الثلاثة : فجاوز تقديمه فى نحو ظننت زيدًا قائمًا ، ووجوبه فى نحو ظننت زيدًا عمرًا ، وامتناعه فى نحو ظننت فى الدار صاحبها (وَحَدِّثْ فَهْذِهِ) وهى المفعول من غير باب ظن (أَجْزُ) اختصارًا أو اقتصارًا (لأنَّ لَمْ يَخِيْرْ) حذفها

ثان ليرى مقدم ويحتمل أن يكون إشارة إلى أنه حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز أيضًا أن يكون صفة مصدر محذوف أى تركا حم أو حالا من ترك على مذهب سيويه ويرى على هذه الثلاثة معنى يعتقد كما فى رأى الشافعى حل كذا بناء على القول بأن رأى بمعنى اعتقد متعددة إلى واحد كما مر فى محله (قوله كما إذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورًا) أى فيه قال سم ما ملخصه : انظر إذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل فى المعنى محصورًا فيه ما أعطيت عمرًا إلا زيدًا إذا كان زيد هو الفاعل فى المعنى فإنه إن قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وإن قدم عمر لأجل الحصر فى زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة الدافعية للبس ١ هـ أى كأن يقال ما أعطيت عمرًا عبدى إلا زيدًا ويظهر لى أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم إلا مع المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت إلا زيدًا عمرًا ، بقى ما إذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة كأعطيت المرأة زوجها إذا كان زوجها هو الفاعل فى المعنى والظاهر فيه أيضًا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعية للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الروداني الظاهر أنه يمدل عن التركيب المؤدى إلى ذلك فيقال فى هذا زوج الجارية أعطيت لهاها ، وفيما قبله عمرو وما أعطيته إلا لزيد أو نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور (قوله جاز وجاز) أى جاز تقديم الثانى وجاز تأخيره لأنه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله كحكم الفاعل إلخ) ولم يتعرض لها النظم لعلم حكمهما من باب المبتدأ والخبر (قوله وهى المفعول من غير باب ظن) لو قال وهى ما عدا مفعولى باب ظن مما ليس بعمدة لكان أعم وكان التخصيص بالمفعول لكون الكرم فيه أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارًا لا اقتصارًا كما تقدم فى قوله \* ولا تجز هنا بلا دليل \* إلخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم (قوله أو اقتصارًا) لا يقال هذا لا يأتى فى المفعول به لأن الفعل المتعدى يدل عليه إجمالًا فلا يكون حذفه إلا للدليل لأننا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه إجمالًا ، وبهذا يعلم ما فى كلام الشاطبى هنا فافهم ومن الحذف

كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض : إما لفظي كتناسب الفواصل نحو : ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ [ الضحى : ٣ ] ، ونحو : ﴿ إلا تذكرة لمن يخشى ﴾ [ طه : ٣ ] ، وكالإيجاز في نحو : ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾ [ البقرة : ٢٤ ] ، وإما معنى كاحتقاره في نحو : ﴿ كتب الله لأغلبن ﴾ [ المجادلة : ٢١ ] ، أى الكافرين ، أو استهجانه كقول عائشة رضى الله عنها : ما رأيت منه ولا رأى منى ، أى العمرة . فإن ضر الحذف امتنع وذلك ( كحذف ما سبق بجواباً ) لسؤال سائل كضربت زيداً لمن قال من ضربت (أو محضراً) نحو ما ضربت إلا زيداً . وإنما ضربت زيداً ، أو حذف عامله نحو إياك والأسد . (تقريبه) و قوله يضر بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيراً . بمعنى ضر يضر ضرّاً قال الله تعالى : ﴿ لا يضركم كيدهم شيئاً ﴾ [ آل عمران : ١٢٠ ] أى لم يضركم (ويُحذَفُ النَّاصِبُهَا)

اقتصاراً حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة ، ورأى البيانين ووافقهم في المبنى أنه لا مفعول له أصلاً . وعبارة المبنى بعد ذكر رأى النحاة والتحقيق أن يقال إنه تارة تتعلق الغرض بالأعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع فيجاء بمصدره مستنداً إليه فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب ، وتارة تتعلق بالأعلام بإيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوئ إذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفاً لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه : ﴿ ربي الذي يحيى ويميت ﴾ [ البقرة : ٢٥٨ ] ، وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذى إذا لم يذكر مفعوله قبل محذوف نحو : ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ [ الضحى : ٣ ] ، ﴿ أهذا الذى بعث الله رسولا ﴾ [ الفرقان : ٤١ ] اهـ باختصار (قوله لغرض) أى حكمة فلا يشكل في جانب الله تعالى . اسقاطي (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهى رأس الآية . تصريح (قوله لمن يخشى) الأصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول تنزيلاً (قوله وكالإيجاز إلخ) أى كتصحيح النظم وهو كثير (قوله فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) أى الإتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل (قوله أو استهجانه) أى استعجاب التصريح به أى كالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الأعراس اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ما سبق) أى مفعول سبق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصار عليه أى وكحذف المفعول في الاشتغال نحو زيداً ضربته وفي التنازع نحو ضربته زيد وكحذف مفعول أكرمه في نحو جاء الذى أكرمه في داره لأن حذفه يومه أن العائد الضمير في داره (قوله هو بكسر الضاد إلخ) قال يس نقل عن ابن هشام : ويجوز ضمها على أن الفعل أجوف وواو أو على أنه مضعف وقف عليه في القافية بالتخفيف لكن الكسر أنسب اهـ (قوله أى لم يضركم) المناسب لم يضركم (قوله ويحذف الناصبها) وإذا حذف فالأصل تقديره في مكانه الأصل إلا لما منع أو مقتض فالأول نحو أيهم رأيته إذا لا يعمل في الاستفهام ما



أى ناصب الفضلة (إن غلبا) بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزا نحو قالوا خيرا (وقد يكون حذفه مقلّقا) كما في باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء بشرطه ، وما كان مثلاً : نحو الكلاب على البقر ، أى أرسل الكلاب ، أو أجرى مجرى المثل نحو : ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ [ النساء : ١٧١ ] .

قبله ونحو : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ [ فصلت : ١٧ ] ، فيمن نصب إذ لا يلى أما فعل ونحو الدار زيد فيجب تأخير متعلق الطرف عن زيد أن قدرته فعلا لأن الخبر الفعل لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا ونحو إن خلفك زيدا فيجب تأخير المتعلق قدرته إما أو فعلا لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبا بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لأن خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا إذ تنبئ الجملة الاسمية بالفعلية . والثاني كتأخير متعلق بآء البسطة الشريفة لإفادة الحصر كذا في المعنى وناقش الدماميني التعليل بعدم الالتباس بأنك إذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدأ مؤخرًا خبره يقوم وانفراق الجملتين بتقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله ، فالالتباس حاصل بعده أيضا ، على أن ابن عصفور رجع منع التقدم في نحو كان زيد يقوم قال لأن الذى استقر في باب كان أنك إذا حذفها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر ولو أسقطت في المثال لم يرجع إلى ذلك . وأجاب الشمني بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد . وقد يقال ابن هشام لا ينبئ الحمل على ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا يخفى ما في قوله وكونه مبتدأ مؤخرًا خبره يقوم فتأمل (قوله إن علما) اشتراط في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لأنه أحد ركزي الإسناد وعمدته فلا يستغنى الإسناد عنه حتى يحذف الفضلة (قوله قالوا خيرا) أى أنزل بدليل ماذا أنزل (قوله كما في باب الاشتغال والنداء) إذ لا يجمع بين العوض والمعوذ (قوله بشرطه) أى بشرط كان من التحذير والإغراء فشرط التحذير أن يكون بإيالك نحو إيالك والأسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الأسد والأسد وشرط الإغراء العطف نحو المروعة والتجدة أو التكرار نحو أخذك (قوله الكلاب على البقر) أى بقر الوحش كما في التصريح والمراد دخل الناس جميعا خبرهم وشرهم واسلك طريق السلامة . وقيل المراد إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الذنوشري أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة اجتنالية وما أجرى مجراه مستعملة فيما وضع له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه في عدم التغيير (قوله انتهوا خيرا لكم) أى انتهوا عن التلبث

**(خاتمة):** يصير المتعدى لازماً أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء : الأولى التضمين لمعنى لازم . والتضمين اشتراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين نحو : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ [ النور : ٦٣ ] ، أى يخرجون : ﴿ ولا تعد عيناك عنهم ﴾ [ الكهف : ٢٨ ] ، أى تنب أذاعوا به أى تحدثوا ، ﴿ وأصلح لى فى ذريتي ﴾ [ الأحقاف : ١٥ ] ، أى بارك لى . ومنه قول الفرزدق :

واتوا خيرا لكم (قوله لازماً) بأن ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما فى الثانى والثالث . وقوله أو فى حكم اللازم بأن يكون بحسب الظاهر لازماً وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فمتعد كما فى الأول والرابع والخامس ، فإن المضمن باعتبار دلالة على معنى الفعل المتعدى متعد ، والضعيف عن العمل متعد فى المعنى للمفعول وطالب له ، وكذلك فى الضرورة هذا ما ظهر (قوله لمعنى لازم) بالإضافة أى لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر فى نحو قوله تعالى : ﴿ أحسن لى إذ أخرجنى من السجن ﴾ [ يوسف : ١٠٠ ] ، فإن تعدية أحسن بالباء لتضمنه معنى لطف والإحسان هو اللطف فالأولى أن يقال التضمين إلحاق مادة بأخرى فى التعدى أو الزوم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة إلخ) فيكون اللفظ مستعملاً فى مجموع المعنيين مرتبطاً أحدهما بالآخر فيكون مجازاً لا فى كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا . وانظر ما علاقة المجاز على هذا ، لا يقال العلاقة الجزئية لأننا نقول الناصر اللقائى فى حواشيه على المثل عن السعد التفتازانى أنه لا بد فى اعتبار الجزئية من كون تركيب الكل من الأجزاء حقيقة لا اعتبارياً كما هنا والأقرب عندي أنه مستعمل فى كل من المعنيين على حدته وإن لزم عليه الجمع المذكور فخطف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة للشابهة بينهما وتارة تكون غيرها . ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدمامين وغيره أنه مستعمل فى حقيقته ومجازه . وهذا هو التضمين النحوى وفى كونه مقيساً خلاف . ونقل أبو حيان فى فى ارتشائه عن الأكثرين أنه ينقاس . وأما البياني فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدى إليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسى اتفاقاً لكونه من حذف العامل لليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه . وقال ابن كمال باشا : الحق أن التضمين البياني هو التضمين النحوى وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أى يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارىء لأنه يحتاج للبيان وكذا ما بعده إلا قوله أى صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أى تنب) أى تبعد (قوله وأصلح لى فى ذريتي أى بارك) جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع ، أى من تنزيل

[٤١٥] كَيْفَ تَرَانِي قَالِيَا<sup>(١)</sup> مِجْنَى قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زَيْدًا عَتَى  
أى صرفه بالقتل . ومنه قول الآخر :

صَحَبْتُ بِرُزْقِي عِيَالًا أَرْمَاهَا

أى تكلفت . وهو كثير جدًا . الثاني التحويل إلى فعل بالضم الة والتعجب ، نحو  
ضرب الرجل ، وفهم ، بمعنى أما أضربه وأفهمه : الثالث مطاوعته المتعدى لواحد كما مر .  
الرابع الضعف عن العمل إما بالتأخير نحو : ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ [ يوسف : ٤٣ ]  
﴿ الذين هم لربهم يرهون ﴾ [ الأعراف : ١٥٤ ] ، أو بكونه فرعاً في العمل نحو :  
﴿ مصداقاً لما بين يديه ﴾ [ آل عمران : ٣ ] ، ﴿ فعال لما يريد ﴾ [ هود : ١٠٧ ] ،

المتعدى منزلة اللازم كأنه قبل بفعل الإعطاء والمنع والوصل والقطع وإذا قصد هذا المعنى ثم قصد  
ذكر خصوص متعلقه أتى به مجروراً بنى كأنه عمل له فالمعنى في الآية أوقع الصلاح في دريتي . دماميني  
(قوله ومنه) أى من التضمين من حيث هو لا بقيد كون للضمين فعة متعدية صار بالتضمين لازماً ،  
ولهذا فصله بمن فاندفع ما قاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لأن الفعل معه متعد  
إلى واحد وصار بالتضمين متعدياً إلى ثان بحرف الجر (قوله كيف ترائي قاليا مجنى) بكسر الميم وفتح  
الجيم أى في أى حالة ترائي باغضبا ترسي ، ثم أجاب بقوله وقد قتل الله إغ أى ذلك في حال قتل  
الله زيادا عتى لأمنى حيثئذ . وقيل : المراد بالجن المحل فالمعنى في أى حالة ترائي باغضبا محلى لست  
قاليا له لأن الله قتل زيادا عتى ، فلاستفهام على هذا إنكارى وأراد بزياد زياد بن أبيه الذى استلحقه  
معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لأبيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله بمن مع أنه مما  
نحن ليناسب ما قبله في الفصل بمن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل إلى فعل بالضم  
لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين إلى الفاء في نحو قتله وطلته على قول سيبويه إن الأصل فعل بفتح  
العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حوّل إلى فعل بالضم لتنتقل ضمته إلى فائه فيعلم  
أن عينه واو كما حوّلوا نحو باع إلى فعل بالكسر ليدل على أن عينه ياء فإنه هذا التحويل لا يقضى  
بالزوم أما على قول ابن الحاجب أن الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع  
(قوله الضعف عن العمل إغ) فالعامل فيما يذكر متعد في المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب  
الظاهر لازم فهو مما في حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافي كون الفعل لازماً بحسب الظاهر  
مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما في المعنى فسقط اعتراض البعض (قوله

[٤١٥] الرجز للرزق .

(١) صوابه (قاليا) بالوحدة : أى جاعلاً أعداءه أسفله ، أو لا يسا إياه على غير الوجه الذى يلبسه عليه الناس .

البروج : ١٦ ] ، الخامس الضرورة كقوله :  
 [ ٤١٦ ] تَبَلَّتْ قُرُونًا فِي أَلْقَامٍ خَرِيدَةً تَسْقَى الضَّجِيجَ بِسَارِدٍ بِسَامٍ  
 ويصير اللازم متعديا بسبعة أشيا : الأول همزة النقل كما أسلفته . الثاني تضعيف العين  
 نحو فرح زيد وفرحت زيدا . وقد جتمعا في قوله تعالى : ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ  
 مَصْدَقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ ﴾ [ آل عمران : ٣ ] ، الثالث المفاعلة تقول  
 في جلس زيد ومشى وصار جالست زيدا وماشيته وسأيرته . الرابع استعمل للطلب أو

تبلت بالفوقية فالوحدة أى أصابت . ويقال أتبل بالهمزة ، والخريدة المرأة الحسنة ، والضجيج بمعنى  
 المضاجع ، يبارد أى يريق بارد بسام أى بسام محله والشاهد في قوله يبارد فإن الفعل يتعدى إليه بنفسه  
 فجعله الشاعر لازما بالنسبة إليه للضرورة ويحتمل عندى أنه ضمنه معنى تشفى فعله بالياء وجوز  
 الدمايىنى أن يكون المراد تسقى الضجيج ريقها بضم بارد ريقه فيكون للمفعول محذوفا والياء للاستعانة  
 (قوله ويصير اللام متعديا) كان عليه أن يقول أو في حكم المتعدى رن السادس والسابع يصيرانه في  
 حكم المتعدى لا متعديا (قوله همزة النقل) قال في المغنى : الحق أن دخولها قياسى في اللازم دون  
 المتعدى . وقيل قياسى فيه وفى المتعدى إلى واحد . وقيل النقل بالهمزة كله سماعى اهـ (قوله كما أسلفته)  
 أى في باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد كهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) ما لم تكن همزة نحو نأى  
 فيمتنع تضعيفها فلا يؤدى إلى إدغام همزة أو الإدغام فيها ، وقُلْ في غيرها من باقى حروف الحلق  
 كدهنه ويعلمه كذا في التسهيل وشرحه . قال في المغنى : التضعيف سماعى في اللازم وفى المتعدى لواحد  
 ولم يسمع في المتعدى لاثنتين . وقيل قياسى في الأولين اهـ .

(ملاحظة) : قال الزمخشري والسهيلي وغيرهما : التضعيف يقتضى التكرار والتهميل بخلاف همزة  
 وقيل لا يقتضى ذلك بل هو كالمهمزة بدليل : ﴿ لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جَمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [ الفرقان :  
 ٣٢ ] ، والظاهر الأول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة فهو محل وفاق . ثم رأيت في  
 الكشف ما يصرح به حيث قال في تفسير هذه الآية نزل هما بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخير  
 وإلا كان متدافعا (قوله الثالث للمفاعلة) أى ألف المفاعلة كما عبر به في المعنى أو دلالاته على المفاعلة  
 أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أى المستق منها سهو عن كون المعلوم والأشياء التى يصير بها  
 اللازم متعديا لا الأفعال المتعدية (قوله الرابع استعمل) أى كون الفعل على استعمل أو صوغه على  
 استعمل كما عبر به في المغنى والشارح في الخامس (قوله للطلب أو النسبة) احتزن عن استعمل للضرورة

النسبة للشيء كاستخرجت المال واستحسن زيدا ، واستقبحت الظلم . وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب . ومنه قوله :  
استغفر الله ذنبا لست أحصي

وإنما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استببت أى طلبت التوبة . الخامس صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة تقول كرمت زيدا أكرمه أى غلبته فى الكرم . السادس التضمين نحو : ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح ﴾ [ البقرة : ٢٣٥ ] ، أى لا تنووا لأن عزم لا يعتمد إلا بعلى : تقول عزمت على كذا لا عزمت كذا . ومنه رحيبتكم الطاعة ، وطلع بشر اليمن : أى وسعتكم وبلغ اليمن . السابع إسقاط الجار توسعا نحو : ﴿ أعجلهم أمر ربكم ﴾ [ الأعراف : ١٥٠ ] ، أى عن أمره ، ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ [ التوبة : ٥ ] أى عليه . وقوله :

فإنه لازم كاستحجر الطين (قوله كاستخرجت المال) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أى نسبة الحسن ونسبة القبح فأصل استحسن زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصار ينقلهما إلى استفعل متعددين (قوله وقد ينقل) أى استفعل ذا المفعول الواحد أى الفعل صاحب المفعول الواحد أى وقد لا ينقل كاستفهمت الخير أى طلبت فهمه . ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كما فى علم وقد لا ينقل كما فى كسر وأما همزة النقل فتنتقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو ربح الباب وأرتبه أى أغلقه لأن همزة ليست للنقل (قوله نحو استكتبته إلخ) الأصل كتب الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل إلى التعدى لاثنتين (قوله ومنه قوله أستغفر الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قولهم فى باب لا : إن هذا على معنى من ١ هـ وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدى إلى واحد إلى التعدى إلى اثنين ويجوز أن لا تكون إذ لا يلزم من وجودها نقله إليه كما أشار إليه الشارح بقى فما هنا مبنى على الأول وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله وما فى باب لا مبنى على الثانى وجعل أستغفر الله بمعنى أستيبب كما يشير إليه قول الشارح وإنما جاز إلخ فلا تنافى فتأمل . ونقل المعامنى عن ابن الحاجب وغيره أن أستغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين) قال فى المغنى : ويختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر همزة قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك فى نحو قولهم لا ألوك نصحا لما تضمن معنى لا أملك . وعدى أخير وخير وحدّث وأنبأ ونبا إلى ثلاثة تضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار نحو : ﴿ أنبئهم بأسمائهم فلما أنبئهم بأسمائهم ﴾ ﴿ نبتوى بعلم ﴾ ١ هـ (قوله رحيبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن) بضم العين فيهما ، قال فى المغنى ولا ثالث لهما أى ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين إلى

## [ ٤١٧ ] كَمَا غَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلْبَ

أى فى الطريق . وليس انتصابهما على الظرفية ، خلافاً للفارسي فى الأول ، وابن الطراوة فى الثانى لعدم الإبهام . والله أعلم :

## [ التَّنَازُعُ فِى الْعَمَلِ ]

وَإِنْ عَامِلَانِ فَكُفِّرَ (أَفْضَيْتَا) أَى طَلِبَا (فِى اسْمِ عَمَلٍ) مُتَّفَقًا أَوْ مُخْتَلَفًا (قَوْلُهُ قَبْلُ) أَى

المفعول غير هذين (قوله كما غسل الطريق الثعلب) قال الفارضى فى إسناده السبلان إلى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطى فى الزهر (قوله لعدم الإبهام) أى الذى هو شرط فى نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتى وإنما كان الإبهام معذوماً لأن المرصد مختص بالمكان الذى يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق . قاله فى اللغنى .

## [ التَّنَازُعُ فِى الْعَمَلِ ]

التنازع لغة التجادب<sup>(١)</sup> واصطلاحاً أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى . غزى (قوله إن عاملان) أى مذكوران كما صرح به فى التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيدا فى جواب من ضربت وأكرمت ووجه الرودائى كون زيدا فى المثال ليس من التنازع بأن<sup>(٢)</sup> الجواب على سنن السؤال ، وضربت وأكرمت لم يتنازعا من تقدمهما بل عمل فيها الأول وعمل الثانى فى ضميرها محذوفاً فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع فى ذلك فحيث يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخرين من باب دلالة الأوائل على الأواخر أو العكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك فى جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ، ولابد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعطف مطلقاً<sup>(٣)</sup> قال فى اللغنى لو عمل أولهما فى ثانيهما نحو : ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ [ الجن : ٧ ] هـ . وفيه تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جواباً للأول جواب السؤال أو الشرط نحو : ﴿ يَسْتَغْنِيكَ اللَّهُ يَفْتِيكَمُ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ ﴿ آتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ [ الكهف : ٩٦ ] ، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما فى اللغنى فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله أفضيتا) أى وجوباً على ما ذهب إليه جماعة من أنه يشترط فى التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع فى نحو : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ لِحَاجَتِنَا ﴾ [ الجن : ٤ ] ، لا احتمال عمل كان فى ضمير الشأن فلا تكون متوجهة إلى سفيهاً ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع فى المثال على تقدير عدم عملها فى ضمير الشأن وهذا هو الظاهر وإن استظهر الدمامينى الأول . نعم لا تنازع فى قام أظن زيد . لا على الأول لعدم

[ ٤١٧ ] البيت من الكامل .

(١) قوله التجاذب أى بالكلام . وقوله أن يتقدم بل هو طالب عاملين إلخ .

(٢) قوله بأن إلخ أى لطيفة الفرع لأصله لا لداع ولا داعى هنا يقال إذا لم يكن فى الجواب كقولك زيدا منكراً أو متعجباً بعد قوله ضربت وأكرمت زيدا وفيه تنازع ولعله يطرأ الباب .

(٣) قوله مطلقاً تنزل فى ذلك أن شرطه أن لا يكون لهما مقروء بلا أو بل .

حال كونهما قبل ذلك الاسم (فَلْيُؤَاغِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ) اتفاقاً والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ [ ٤١٨ ]

إذ الثاني تأكيد ، وإلا فسد اللفظ إذ حقه حيثيذ أن يقول أتاك أتوك أو أتوك أتاك ، ومن نحو :

وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها إلى زيد ، ولا على الثاني لأنها إذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة إليه تعين إعمالها في ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدماميني (قوله في اسم) أى ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل بمرور نحو زيد إنما قام وقصد هو ، ونحو ما ضربت وأكرمت إلا إياك ، ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف في الأخيرين . وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد أنه الظاهر خلافاً لقول المكدوي متعلق باقتضيا (قوله اتفاقاً) أى من لا يجوز عمل العاملين معا فلا يرد عليه أن الفراء يقول بعملهما معا . إذا اتفاقاً في طلب المرفوع كما سيأتى (قوله أتاكَ أتاكَ اللّاحِقُونَ) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لأن كتابتهما بلا ما نص في أنهما خطاب للذكر فيكون ما قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف احبس نفسك كما قاله المعنى (قوله إذ الثاني تأكيد) أى فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلاً قال المرادى في شرح التسهيل : ويحمل قوله أتاكَ أتاكَ أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفرداً كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من تمت ؛ وقد أجاز أبو علي التنازع في قوله : \* فهيات هيات العقيق وأهله \* قال : ارتفع الحقيق بيهات الثانية وأضمرت في الأولى أو بالأولى وأضمرت في الثانية . وأجاز ابن أبى الربيع في نحو قام زيد أن يكون زيد فاعلاً بالثاني وأضمر في الأول وأن يكون فاعلاً بالأول والثاني تأكيد لا فاعل له ، وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى فكان العامل واحداً مع زيادة من الدماميني (قوله وإلا فسد اللفظ) أى من جهة الصناعة النحوية (قوله وإلا فسد المعنى) أى المعنى المراد إذ المعنى المراد كفاً في إلغ ومعنى فساد إفادة الكلام بخلافه فاندفع ما قيل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعلى بعضهم الفساد بلزوم التناقض لأنه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفاً على كفاً

### [ شواهد التنازع في العمل ]

[ ٤١٨ ] البيت بتمامه :

فَأَتَيْنَ إِلَى أَيْمَنِ النَّجَاءِ يَفْلَحِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسْ أَحْبِسْ  
هو من الطويل . الفاء للعطف ، وأين للاستفهام متعلق بمحذوف : أى فأين تنعب . والنجاء بالمد الاسراع مبتدأ أو خبره  
إلى أين مقدماً والشاهد في أتاكَ أتاكَ اللّاحِقُونَ فإنهما عاملان في اللفظ ولكن الثاني نهيماً لا يقتضى إلا التأكيد ، إذ لو كان عاملاً  
لقليل أتوك أتاكَ أو أتاكَ أتوك والتون في اللّاحِقُونَ سقطت بالإضافة إلى كاف الخطاب ومفعول احبس محذوف تقديره احبس نفسك ، والثاني تأكيد .

[ ٤١٩ ] كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ

فإن الثاني لم يطلب قليل ، وإلا فسد المعنى ، إذ المراد كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك ، ويكونهما قبل من نحو زيد قام وقعد لأن كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعنى ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعللوا ؛ وفي كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فلقصور العلة لأن ذلك يقتضى أن لا يتمتع بتقديم مطلوبهما

ليحصل الربط المعتر هنا فيلزم كونه ميثبا لطلب القليل لوقوع النفي في حيز لو المفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لامتناع شرطها ونفي إثبات والحال أنه نفاء أولا بقوله : \* ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة \* لانتضاء لو النفي كما عرف والسمي لأدنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك أن تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع إذا جعلت الواو استثنائية غير مسلم لقوات الربط المعتر هنا إذا جعلت الواو استثنائية أفاده الفارضى وصاحب المعنى . وقال الكوفيون والفارسي أن البيت من التنازع وإعمال الأول ووجهه جماعة منه ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فإنك لو قلت لو دعوت أجنبي غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني ونظر فيه في المعنى بما نقوش فيه نعم يرد أن النفي إذا دخل على كلام مقيد توجه إلى تقييده إلا أن يقال هذا أغلبي ولعل الشارح لاحظ ما ذكر فعلى عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب الملك) يدل على المحطوف بقوله :

ولكنما أسعى لمجد مؤمل وقد يدرك المجد المؤئل أمثال

هذا ولا يخفى أما ما ذكره الشارح في توجيه البيت إنما يخرج من فساد المعنى وأما فساد اللفظ فبإقحام فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه إلا أن يجوز ذلك في الشعر قاله بس (قوله أما المثال فظاهر) لأن كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لأن يعمل فيه لأن الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فمثال خارج بقوله اقتضيا في اسم عمل (قوله فلقصور العلة) أى انهاهما ما لا يصح .

[ ٤١٩ ] قاله امرؤ القيس بن حنبل الكندي . وصدره :

\* فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ \*

وهو من قصيدة من الطويل (قوله كفاني) جواب لو . الشاهد فيه وفي لم أطلب حيث تنازعاً في قليل . قالت الكوفية : اعمل الأول مع إمكان أعمال الثاني من غير ضرورة مع ارتكاب أمر عذوره وهو حذف المفعول من الثاني فدل ذلك على أن إعمال الأول أولى . وأجيب بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى لأن كفاية المال متفية لانتفاء سعيه لأدنى معيشة بناء على أن لو التي هي لامتناع الثاني لا امتناع الأول إذا دخلت على المعنى يصير شيئاً ميثبا والعكس بالعكس . وهذا يقتضى أن لا يكون طالبا لقليل من المال . وقوله ولم أطلب على تقدير كونه ما وجه إليه الأول يقتضى أن يكون طالبا له بناء على أن ما هو معطوف على جواب لو حكمه حكم ذلك الجواب فيكون . طالبا له وغير طالب ، وإنه يتمتع ، فإذا تفرغ توجهه إلى قليل يكون مفعوله محطوفا وهو ملك أو مجد . فافهم .



إذا طلبا نصيباً وعاملان في كلامه رفع بفعل مضمر يفسره اقتضيا ، وعمل مفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(تنبيهات): الأول مراده بالعاملين فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما ، أو اسم وفعل كذلك : فالأول نحو : ﴿ آتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ [ الكهف : ٩٦ ] ، والثاني كقوله :

[ ٤٢٠ ] عَهَدْتُ مُبِينًا مُلْعِنًا مَنِ أَجْرُهُ

والثالث نحو : ﴿ هَازِمُ اقْرَعُوا كِتَابِي ﴾ [ الحاقة : ١٩ ] ، وقوله :

وقوله أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما أى على سبيل النزاع إذا طلبا نصيبا كما في زيد اضربت وأكرمت أى لعدم أخذ كل منهما مطلوبه بمعنى والحال أنه ممتنع على وجه النزاع لأخذ الأول المفعول بمجرد وقوعه عقبه فلا يكون للثاني طلبه كما قاله بعضهم ، أو لأنه يلزم عليه تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع في غير الهزمة من نحو أقلم يسروا كما قاله الدماميني فيخرج المثال على أن زيدا إنما طلبه أول العاملين وأما الثاني فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلا يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم الرضي كما هو صريح عبارته لاظهارها وإن زعمه البعض إلى جواز النزاع في المتقدم المنصوب وأجازه الفارسي في المتوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض أن ثم قولاً بجواز النزاع في المتقدم ولو مرفوعاً مع كونها في غاية البعد تحتاج إلى سند فإن كان سنده فيها عبارة التوضيح لإيهامها ما ذكره قلنا من تأمل كلام شارحه علم أن الخلاف في المنصوب والله أعلم (قوله وعمل مفعول به) أى للفعل المقدر (قوله يشبهانهما) أى في العمل لا في التصرف بدليل التثنية بهاؤم اقرأوا كتابيه وقول الشاعر : \* لقيت ولم أنكل عن الضرب مصمما \* وفي شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم للمفعول واسم الفعل والمصدر ا هـ ويظهر أن اسم المصدر كالصبر (قوله أو اسم وفعل كذلك) أى اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو آتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا) فأعمل الثاني ونوى الضمير في الأول وإنما حذفه لكونه فضلا يجب حذفه عند إهمال الأول كما سبق (قوله عهدت) بالبناء للمجهول وناء الخطاب (قوله هَازِمُ اقْرَعُوا كِتَابِي) هاء اسم فاعل بمعنى أخذ والميم علامة الجمع والأصل هَاكُمُ أَبْدَلْتُ الْكَافَ وَلَوْ أَثُمَّ الْوَائِ هِزْةً وَفِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلْمَعْنَى زَعَمَ الْقَتِيبِيُّ أَنَّ الْهِزْةَ بَدَلَ مِنَ الْكَافِ فَإِنَّ عَنَى أَنَهَا تَحُلُّ عَلَيْهَا فَصَحِيحٌ وَإِنْ عَنَى الْبَدَلَ الصَّنَاعِي فَلَيْسَ

[ ٤٢٠ ] تمامه : \* لَقِمْتُ الْبَحْدَ إِلَّا بِقَاتِلِكَ قَوْلًا \*

هو من الطويل . عهدت مجهول من العهد : بمعنى معرفة الشيء على ما كان عليه ، والشاهد في مغيثا من الإغاثه . ومغيثا من الإغاثه ، فإنهما حالان تنازعا في من أجرته من أجاره من فلان إذ أنقذه ، والفاء للتعليل : أى فلاجل ذلك لم أتخذ موقلاً أى ملجأ إلا فانيك أى جوارك وقربك والمستثنى منصوب لأنه من غير موجب .

## [ ٤٢١ ] لَقِيتُ وَلَمْ أَتَكَلَّ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَا

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره .  
وعن المبرد إجازته في فعل التعجب نحو : ما أحسن وأجمل زيذا ، وأحسن به وأجمل بمعمرو

بصحيح اهـ (قوله ولم أتكل) أى أعجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الأولى اسم رجل (قوله ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الإضمار في المتنازعين إذ الحروف لا يضمير فيها وعندى فيه لأن المراد بالإضمار في هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذف كما في ضربت وضربنى زيد وهذا يتأق في الحروف كما في : ﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾ [ المزمل : ٢٠ ] ، وقد نقل الدمامينى عن شرح المفصل لابن الحاجب ما نصه : وقالوا في لعل وعسى زيد أن يخرج أنه من على إعمال الثانى لصحة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل للقرينة . وقالوا لو أعمل الأول لقليل لعل وعسى زيذا خارج وليس بواضح إذ لا يقال عسى زيد خارجا وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى اهـ قال الدمامينى : وانظر من الذى قال هذا من النحاة فإن المعروف من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف وجب إذا أعمل الأول أن يقال خارج مع أن خبر لعل يقتضون بأن كثيرا ، وانظر أيضا أى علور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر : \* يا أيتها علك أو عسكا \* وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبى على الفارسي وأبى الفتح بن جنى ما قد يشهد لأن التنازع قد يقع في الحروف اهـ . قال يس : وأما فإن لم تفعلوا فالعامل لم ، ولم والفعل في عمل جزم بان (قوله ولا بين جامدين) أى فعلين جامدين . وقوله ولا جامد أى فعل جامد فلا يرد هاؤم اقروا كتابيه ولا البيت . قال الورداني : ينبغي تقييده بما إذا تقدم الجامد لأنه حينئذ يلزم الفصل بين الجامد ومعموله أما لو تأخر فلا مانع إذ لا فصل سواء أعملت الأول أو الثانى نحو أعجبني ولست مثل زيد (قوله وعن المبرد إجازته في فعل التعجب) أى سواء أعلمت الثانى أو الأول ويختفر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتزاج الجملتين بحرف العطف وانعاد ما يقتضى العاملان ، ورجح هذا القول الرضى . مع (قوله نحو ما أحسن إلخ) هذا في إعمال الثانى وتقول على إعمال الأول ما أحسن وأجمله زيذا وأحسن وأجمل به بمعمرو ، وإنما جىء على إعمال الثانى مع الأول للمهل

[٤٢١] قاله المرار الأسدي . وصدده : \* لقد غلثت أولى اللغوة أنفى \*

وهو من فصيحة من الطويل : أى الخيل للغة ولقيت خبر أن . وروى لحقت . وعند الزخشرى كررت . وعند البعل ضربت . ولم أتكل عطف على لقيت . أى ولم أعجز وروى بالفاء والشاهد في لقيت وعن الضرب حيث تنازعا في قوله مسمعا بكسر الأول اسم رجل . فالأول فعل والثانى اسم وعكسه نحو قوله تعالى : ﴿ هاؤم اقروا كتابيه ﴾ وفيه شاهد آخر لم يورد له وهو نصب المصدر للمعرف باللام . فانظروهم .

واختاره في التسهيل . الثاني قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين . وقد يتعدد التنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين » وقول الشاعر :

[ ٤٢٢ ] طَلَبْتُ فَلَمْ أَذْكُرْ بِوَجْهِي فَلَيْتِي قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ أَتَلَدِي عِنْدَ سَائِبِ

الثالث اشترط في التسهيل في التنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع فتحو زيد قام وقعد أخوه . وقوله :

[ ٤٢٣ ] وَغَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِمَها

بالضمير المجرور بالباء بناء على الصحيح أنه عمدة لأنه فاعل ويجب تركه عند القائلين أنه فضلة (قوله واختاره في التسهيل) شرط في شرحه للجواز إعمال الثاني تخلصاً من الفصل المذكور . دمايني (قوله من ذلك) أي ما تعدد فيه التنازع وهي الأفعال الثلاثة والتنازع فيه وهو الظرف أعني دبر والمفعول المطلق أعني ثلاثاً وثلاثين وأعمل الأخير إذ لو عمل الأول لأضرع عقب الثاني والثالث فيه إياها ولو أعمل الثاني لأضرع ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقاً كما اختاره في التسهيل قاله سم (قوله طلبت إخراج التنازع طلبت وأدرك وأبغ والتنازع فيه التدى وعند (قوله أن يكون غير سببي مرفوع) أي للزوم إسناده أحدهما إلى السببي والآخر ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببي من رابطة بالابتداء . واعتراض بأنه يكفي في الربط رفعه لضمير السببي المضاف إلى ضمير المبتدأ كما اكتفى المصنف تبعاً للأخفش والكسائي بضمير الأزواج المرتبطات بالابتداء في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكُمْ وَيَدْرُونَ أَنَّكُمْ لَمُتَّعُونَ ﴾ [ البقرة : ٢٣٤ ] ، أي أزواجهم وبأن الفساد المتقدم حاصل في نحو قولك زيد ضربت وأهنت أخاه ، مع أن التنازع فيه سببي منصوب ولا فساد في نحو قولك زيد أكرمه وأحسن إليه أخوه مع أن التنازع فيه سببي مرفوع فلا معنى لتفقيده المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدأ مع كل من العاملين سواء كان السببي مرفوعاً أو منصوباً ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعاً كان السببي أو منصوباً وكوجود ضمير المبتدأ مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعد أبوه (قوله مبتدأ) أي ثان وقوله والعاملان أي مع ضميريهما لأن

[ ٤٢٤ ] البيت للحامسي وهو من الطويل .

\* فَنَسِيَ كُلُّ ذِي ذَنْبٍ قَوْلِي غَرِيمَةً \*

[ ٤٢٣ ] صدره :

قاله كلهم من قصيدة من الطويل . وكل ذي دين فاعل قضى . وفوق عطف عليه ، وغريمه مفعول ولى . واحتجت به البهرية على أولوية إعمال الثاني في باب التنازع ، فإن قضى وولى تنازعا في غريمه وإعمال الثاني ، إذ لو أعمل الأول لتبيل فوفاه وكذا غريمها للعامل الثاني ، وهو معنى من التبعة وهو الأمر ، إذ لو كان المملول من المطلق وهو التسوية لتبيل معنى هو لأنه حينئذ صفة جرت على غير من هي له وهو الغريم . وأجيب بأن معنى لو أعمل لكان مملول جارياً على عزة لفظاً وهو المملول ، وكان حقه أن يبرز الضمير فيقال مملول هو وإنما لم يبرز لأنه إنضمار على شرطه التفسير إذ الأصل مملول غريمها فحذف اعتداداً على التفسير بعده وكأنه لم يجز له غير من هو له لذكر الفاعل بعده (قوله وعزة) مبتدأ ، وغريمها مبتدأ ثان ، ومملول معنى خبره ، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول . وقيل مملول خبره ومعنى حال منه فالصفتان جاريتان على الغريم لا على عزة . والتقدير وعزة غريمها مملول حال كونه معنى ، فبطل هذا لا تنازع فيه ، وهو على الشاهد لأنه لا تنازع فيه بالتوجيه المذكور

محمول على أن السببي مبتدأ ، والعاملان قبله خبران عنه أو غير ذلك مما يمكن بخلاف السببي المنصوب كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز بعضهم في البيت التنازع (وَالثَّانِي) من المتنازعين (أَوَّلِي) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ) لقرنه (وَالْأَخْطَارَ عَكْسًا) من هذا وهو أن الأول أول لسبقه (غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ) أى غير البصريين وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما .

الخبر المجموع لا العامل وحده أى والجملة في المثال خبر المبتدأ الأول ويلزم على هذا الإعراب بالنسبة إلى المثال أى زيد إلخ تقدم الخبر الفعل على المبتدأ والجمهور على منعه وقول البعض يلزم تقديم معمول الخبر الفعل سهو (قوله أو غير ذلك) عطف على أن السببي ، ومن الغير كون مطول خبرا ومعنى حال من غريمها ، وغريمها نائب فاعل مطول (قوله بخلاف السببي المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بأنك إذا عملت الأول فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح : الوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا (قوله كما مر) كان الأولى حذفه لأنه لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب (قوله والثاني من المتنازعين أولى بالعمل من الأول عند أهل البصرة لقرينه) قال يس : ولو كان أضعف من الأول في العمل ١ هـ ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم لليلة المذكورة وعللت أيضا أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وإن اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الأول أولى لسبقه) ثم كل مما يليه أولى من لاحق له لليلة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء ، ومحل الخلاف ما لم يوجد مرجح لأحدهما ففى بل نحو ضربت بل أكرمت عمرا يجب إعمال الثاني وبالعكس في لا نحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت أيضا أولوية الأول بسلامته من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إن أعمل الثاني أضمر في الأول ضمير الرفع كما هو رأى البصريين ، أو حذف الضمير من الأول إن أعمل الثاني وحذف من الأول ضمير الرفع كما هو الكسائي . أو عمل العاملين في معمول واحد إن اتفق العاملان في طلب المرفوع ، وتأخير ضمير الأول إن اختلفا كما هو رأى الفراء كما سيأتى في الشرح (قوله ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الحزرة وفسره الغزى بالجماعة القوية ، لكن في القاموس الأسرة بالضم الدرع الحصينة ، ومن الرجل الرهط الأدنون (قوله على جواز إعمال كل منهما) أى إذا لم يستلزم إعمال الثاني أن يضم في الأول ضمير رفع فإن الكوفيين يمنونه كما

(تفسيره) هـ: سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها . ومن إعمال الأول قوله :

[ ٤٢٤ ] كَمَاكَ وَلَمْ تَسْكُتْ لَهُ فَاشْكُرْ لَهُ أَمْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ  
ومن إعمال الثالث قوله :

[ ٤٢٥ ] جِئْتُ لَمْ خَالِفَ وَقَفَ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ  
(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلُ) منها وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه في المعنى (في ضمير ما \* تنازعا وأتزم) في ذلك (ما أتزما) من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة . في ذلك كان الأول هو المهمل (كَيْحَسْبَانِ وَيُسَى أَتَاكَ) أم الثاني (و) ذلك نحو (قَدْ بَقِيَ وَأَخْلَدَهَا عَبْدًاكَ) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه ، والأول منعه الكوفيون لأنهم يمنون الإضمار قبل الذكر في هذا

سياق فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي فلا تغفل (قوله ومن إعمال الأول) أى بدليل الإضمار في الثاني والثالث (قوله ومن إعمال الثالث) أى بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الضمير من الأولين ولم يمثل لأعمال الثاني لأنه لم يحفظ إعماله في كلام العرب كما قاله المرادى (قوله في ذلك) أى في حال إعمال المهمل في الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لاجازة سيويوه ضربني وضربت قومك بالنصب أى ضربني من ذكر ، وسيدكره الشارح لكن صرح الدماميني نقلا عن سيويوه بقرينه فيكون المراد التزام في الفصحى وعمل المطابقة ما لم يستوفيه المذكر والمؤنث وإلا أضمر مفردا مذكرا لا غير نحو أخرج وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون (قوله كَيْحَسْبَانِ إلخ) المثالان من تنازع الوصفين قولك أقامهما وذاهب الزيدان ، أقام وذاهب هما الزيدان ، وأقام أتما ، وذاهب أتما وأقام وذاهب أتما أتما ، فأتما الأول في المثال الأخير مضمير الثاني المهمل وأتما الثاني فاعل الأول المعمل ويعكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدماميني على المعنى (قوله وهذا المثال الثاني) متفق على جوازه قال شيخنا هذا يناق ما سياتي عن الفراء من إعمالهما معا في الظاهر عند اتفاقهما في طلب المرفوع اهـ ويجب بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فتدبر (قوله والأول منعه الكوفيون) أى من حيث اشتتاله على إضمار ضمير الرفع في الأول قبل الذكر لا من حيث إعماله على أعمال

[٤٢٤] البيت لأبي الأسود الدؤلي وهو من الطويل

[٤٢٥] البيت من البسيط .

الباب فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول والحالة هذه للدلالة عليه تمسكا بظاهر قوله :

[ ٤٢٦ ] تَعَفَّقُ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَزَادَهَا رِجَالٌ قَبَدَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبٌ (١)

وقال الفراء : إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار ، نحو يحسن ويسىء ابناكا ، وإن اختلفا أضمرته مؤخرا نحو ضربني وضربت زيدا هو . والمعتمد ما عليه

الثاني بدليل كلامه بعد ، فلا ينافي في هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أي لفظا ورتبة (قوله فذهب الكسائي) (ن) تفصيل لخلاف أي واختلفوا في كيفية إعمال مع طلب الأول الرفع . قيل : ما وقع فيه أشنع مما فرغته لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفي شرح الإيضاح ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستر في الفعل مفرد في الأحوال كلها قاله يس (قوله تمسكا بظاهر قوله تعقق) أي استمر . وضبطه الشارح في شرحه على التوضيح بالغين المعجمة ، وفي التصريح أنه بالغين المهملة بالأرطى شجر ، لها أي للبقرة الوحشية ، فبدت بتشديد الدال المعجمة أي غلبت ، والنبل السهام ، وكليب جمع كلب كميد جمع عبد ، ووجه التمسك به أنه لم يضر في واحد من تعقق وأراد فلم يقل تعفقا على إعمال الثاني ولا أزاوها على إعمال الأول وإنما قال بظاها لا مكان تأويله بما سيأتى في الشرح (قوله في طلب المرفوع) الظاهر أن مثله اتفاقهما في طلب المنصوب ويرشد إليه عبارة ونصها وقال الفراء : كلاهما يعملان فيه إن اتفقا في إعراب المطلوب (قوله فالعمل لهما) أورد عليه أن العوامل كالآثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد إلا أن يريد أن العمل لجموعهما كما في زيد وعمر وقائمان وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين مستقل برفع زيد وكل من الاعمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل (قوله ولا ضمائر) أي على أحد تقلين عنه ، ونقل عنه أنه يجوز الإضمار مؤخرا في حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخواك هما (قوله أضمرته مؤخرا) أي إن كان الأول هو الطالب للمرفوع كما في المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فإن كان الأول الطالب للمنصوب فإن أعملته فمرفوع الثاني ضمير فيه وإن أعملته فلا إضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء إذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذي نقله الجمهور عنه وجوب إعمال الأول حيث عد كما في المسح (قوله نحو ضربني وضربت زيدا هو) فهو فاعل ضربني

(١) يصح عطف كليب على رجال . وفاعل ، بدت ، يعود على البقرة الوحشية . ومعنى بدت : سبقت وعلت ، وعلى هذا يكون نبلهم منصوبا . يحيى لسرعة البقرة الوحشية سبقت قبل الصائد . وهو لقوى في اللحي .

[ ٤٢٦ ] قاله علقمة بن عبد . وهو من قصيدة طويلة من الطويل بل يمدح بها الحارث بن جبلة النسائي . الشاهد في تعقق أي استمر وأزادها حيث تنازعا في رجال . واحصح به الكسائي على وجوب حذف الفاعل لأنه أعمل الثاني ، ولو أعمل الأول لقل تعقق بالأرطى رجال ثم أزاوها لأنها عائد على جمع فيجب كونه على وفق الظاهر ، ولو أعمل الثاني لأبرز الضمير في تعقق على وفق الظاهر لأنه ضمير جمع فعدم الإبراز دليل على حذف الفاعل . وأوجب بأنه يجوز أن لا يبرز الضمير المرفوع وإن لم يكن مفردا على مذهب البصري بل ينوي مفردا في الأحوال كلها ، فتقول ضربني وضربت الزيدين ، كأنك قلت ضربني من ثم فعلت هذا كأنه قال تعقق من ثم ، ولها قال سيويه أفرد وهو يريد الجمع ، والأرطى من الأشجار التي يذبح بها واحداها الرطاة . والشعر في ها وأزادها للبقرة (قوله فبدت) بلباء الموحدة والدال المعجمة أي غلبت ونبلهم فاعله وكليب عطف عليه وهو جمع كلب كميد جمع عبد . ويروى تعقق بضم القاف يحيى البقرة أي تلوذ بالأرطى فيكون الفاعل فيه مضمر ، وأصله تعفقق فحذف إحدى التائين .

البصريون وهو ما سبق لأن العمدة يمتنع حذفها ، لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء غير هذا الباب نحو ربه رجلاً ونعم رجلاً ، وقد سمع أيضاً في هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضربوني وضربت قومك . ومنه قوله :

[ ٤٢٧ ] جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَعْلَاءَ إِلَيَّ لِغَيْرِ جَمْعِي مِنَ عَوْنِي مُهْجِلٌ

لا تأكيد لمستتر في الفعل لأنه يمنع أن فيه ضميراً مستتراً كما مر (قوله والمحمد ما عليه البصريون) أى من وجوب إضمار ضمير الرفع في الأول عند إعمال الثاني (قوله لأن العمدة يمتنع حذفها) اعترض اللقائي هذا الدليل بأنه لا يفيد وجوب الإضمار بخصوصه بل هو أو الإظهار ، ويمكن أن يجاب بأنه اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على مجوز الحذف وهو الكسائي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الإظهار وقد يقال التكرار لا يقتضى منع الإظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها فانهم (قوله ولأن الإضمار) بهذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذى قبله فورد به على الكسائي ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء في غير هذا الباب) أى فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثال فيقال جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب . وبمحت فيه اللقائي أيضاً بأن جواز الإضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض لإيراد الشيء مجملاً الشيء ثم مفصلاً ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقاً ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضاً الإجمال ثم التفصيل فتأمل (قوله وقد سمع) ترقى من قياس الإضمار قبل الذكر في هذا الباب على الإضمار قبل الذكر في غيره إلى سماعه في هذا الباب فكأنه قال علي أنه قد سمع إلخ أى سمع كثيراً نظماً ونثراً وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائي أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضاً كما في قوله تعفون إلخ على أن ما استدلل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه أفاده يسن (قوله وكنتا) أى ترى خيلاً كنتا جمع أكنت من الكمته وهى حمرة تضرب إلى سواد مدماة أى شديدة الحمرة مثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب أى جعلته شعراً ولياساً لها . والمذهب بضم الميم الموه بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثاني وأضمر في الأول ضميره قبل الذكر ، لكن هذا البيت لا يحتاج به على الكسائي لأن الشمر في الأول وهو جرى غير بارز فله أن يدعى خلوده منه ويحتاج به على الرقاء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخر (قوله لاحتمال أفراد ضمير الجمع) أى على تأوله بمن ذكر كما

[ ٤٢٧ ] هو من الطويل . الشاهد فيه جواز الإضمار قبل الذكر في باب النزاع ، وذلك أن جفوني ولم أجف تنازعا في الأفعال جمع غليل ، وقد أعمل الثاني وأضمر للفاعل على شريطة التفسير وهو مذهب البصرية والفرأ ، ومنعته الكوفية لأجل الإضمار قبل الذكر وهو حجة عليهم ، وهو في الباب ثابت عن العرب ، حكى سيبويه ضربوني وضربت قومك ، ومهل خبران من الأفعال وهو الترك .

وقوله :

[ ٤٢٨ ] هَوَيْتِي وَهَوَيْتِ الْغَايَاتِ إِلَى أَنْ ذِيْتُ فَالْصَّرَفْتُ عَنْهُنَّ آمَالِي

وقوله :

[ ٤٢٩ ] وَكُنَّا مُدْمَاةً كَأَنَّ شَوْهَهَا جَزَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْفَرْتُ لَوْ نَزَّ مُذْهَبُ

ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال أفراد ضمير الجمع . وقد أجاز ذلك البصريون في الأحوال كلها ، تقول ضربني وضربت الزيد ، كأنك قلت ضربني من ، على ما لا يخفى (وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمَلَا \* بِمُضْتَرٍ لِّغَيْرِ رَفْعٍ) وهو النصب لفظاً أو محلاً (أوهلاً) أى جمل أهلاً (بَلْ خَلَفَهُ الْزَمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَبِيْبٍ فِي الْأَصْلِ لِأَنَّهُ حَيْثُ فِي فَضْلَةٍ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِضْمَارِهَا قَبْلَ الذِّكْرِ فَتَقُولُ ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَرَنِي عَمْرُو .

سيشير إليه أو تأوله بالجمع واعتراض بأن الأفراد قبيح كما مر عن الدماميني فكيف ينفي عن الحجة ويمكن أن يقال احتمال البيت أمراً جائزاً ولو لمع قبح ينفي حجته على ثبوت أمر آخر فتأمل ، وقد روى في العيني تعقّب بضم القاف على أنه مضارع حذف منه إحدى التائين مسنداً إلى ضمير الرجال لأنهم في معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائي حيث ذوق قول العيني ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية راجع إلى البقرة لا يلام قوله لما إلا بتكلف (قوله) وقد أجاز ذلك) أى الأفراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله في الأحوال كلها أى إستاند الفعل إلى الواحد والتائين والجماعة لكن الأفراد في التائين والجماعة قبيح كما مر (قوله لفظاً أو محلاً) مراده بالمنصوب لفظاً ما يصل إليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلاً ما يصل إليه بواسطة الحرف كما في التصريح فلا يرد أن إعراب المضمرات محلى دائماً لبنائها (قوله أو هلاً) يقال أهلك الله للخير بتشديد الماء وأهلك أى جعلك أهلاً (قوله بل حذفه الزم) على أى ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله وأخرنه إلخ كما سيوضح (قوله إن يكون غير محبر) حذف في الوضعين جواب أن التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة إلى إضمارها) أى لفظاً فلا ينافي أنها منوية وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إنما يهرب منه إذا كان الضمير ملفوظاً

[ ٤٢٨ ] هو من البسيط . الشاهد في هويتى وهويت حيث تنازعا في الغائيات ، فاعمل التاني وأفسر في الأول . وهو جمع غانية بالتائين المعجمة وهي المرة التي تستغنى بجماعها عن الحلى . وإن مصدريه والتقدير إلى شيويتي . فانصرفت عطف على أن ثبت ، وآمالى فاعله جمع أمل وهو الرجا .

[ ٤٢٩ ] قاله عطف على بن عرف الفتوى من قصيدة من الطويل في وصف غياه وخيل . وكنتا عطف على قوله :

وَلَيْسَا بِسَاطِ الْخَيْلِ كُلِّ مَطْلُومٍ وَخَيْلٌ كَخَيْرِ عَالِي الْخَيْلِ أَكْأَوْبٍ  
أى ترى فينا رباط الخيل وترى كتما جمع أكست ، وليس بجمع كميته من الكمية وهي حمرة تضرب إلى السواد ، وأراد بالمدح شديدة الحمرة مثل الدم . ولتكون جمع متن وهو الظاهر والشاهد في جرى واستشعر حيث توجهنا إلى معمول واحد ظاهر بعدهما وهو قوله لون مذهب ، بناء على أن مذهب البصرية أعمال الأقرب وإضمار الفاعل في الأسبق تقديره جرى هو أى سال ، ومعنى استشعر جعلت شعارها وهو علامتهم في الحرب كذا قيل . والصحيح جعلت شعاراً ولباساً . والمذهب الموه بالذهب تقديره لون شيء مذهب . وقيل للذهب اسم من أسماء الذهب ، فعل هنا لا تقدير . فافهم .



ولا يجوز ضربته وضربني زيد . ولا مررت به ومر في عمرو . وأما قوله :

[ ٤٣٠ ] **إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ وَتُضْرِبُكَ صَاحِبٌ**

فضرورة (وَأَمْرُهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْعَبْدُ) لأنه منصوب فلا يضير قبل الذكر ، وعمدة في الأصل فلا يحذف ، فتقول كنت وكان زيد قائماً ، إياه وظنني وظننت زيداً عالماً إياه . أما امتناع الإضمار مقدماً فادعى الشارح الاتفاق عليه في دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب : أحدها جوازها كالرفع . وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميل إلى جواز إضمار المنصوب مطلقاً مقدماً ، واحتج له وهو أيضاً كلام ظاهر كلام التسهيل . وأما الحذف فمتعه البصريون وأجازوه الكوفيون لأنه مدلول عليه بالمفسر وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

به (قوله وأمره) أي اذكره مؤخرًا فكلامه متضمن لشئيين ، ولهذا علل الشارح الأمرين على اللف والنشر المشوش (قوله وعمدة في الأصل فلا يحذف) يرد عليه أن خبر كان ومفعول ظن يجوز حذفها للدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتي أقوى (قوله ثلاثة مذاهب) هي في منصوب كان وظن وأخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا في الإضمار مقدماً كما قد يتوهم من عبارة الشارح ، وزاد في التوضيح رابعاً وهو الإظهار (قوله أحدها جوازها) أي الإضمار للمنصوب مقدماً كالرفع ثانیاً وجوب تأخيرها وهو ما في النظم ، ثالثاً جواز حذفه وعليه الكوفيون (قوله ميل إلى جواز إلخ) وقضيت بجواز إضماره مؤخرًا بالأول سم (قوله مطلقاً) أي عمدة كان في الأصل أو فضلة (قوله واحتج له) أي بشواهد من لسان العرب (قوله وأجازوه الكوفيون) نقل المصرح عن أبي حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل الملبث إفراداً وتذكيراً وفروعهما وإلا لم يجوز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدین قائمین ، فلا بد أن يقول إياه مقدماً أو متأخراً ولا ينافي هذا ما سيأتى من وجوب الإظهار إذا لم يطابق الضمير المفسر وإن زعمه سم لأن ما سيأتى مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الإظهار حيثئذ (قوله لأنه مدلول بالمفسر) أي وحذف المعمول للدليل جائز حتى في باب كان وظن (قوله لسلامته من الإضمار قبل الذكر) أي إذا أضمر مقدماً كما مال إليه في شرح الكافية ومن الفصل أي بين العامل الأول المهمل ومعموله إذا أضمر مؤخرًا كما قال به هنا (قوله

[٤٣٠] تمامه :

\* **جَهَاراً أَفَكُنْ فِي الْقَلْبِ أَحْفَظْ لِلْوَدِّ \***

**وَبُكِعَ أَحَادِيثُ الْوَشَاةِ قُلْتُ مَا يُضَاهِلُ وَآخِرُ غَيْرِ إِسْنَادٍ يُدَى عَهْدِي**

هما من الطويل . الشاهد في ترصيه حيث أضمر فيه ضمير المفعول ، وأعمل بريضك لما تنازع في صاحب ، وكان القياس حذفه كما في ضربت وضربني زيد ، وهو عند الجمهور ضرورة (قوله جهاراً) أي عياناً نصب بتقدير في والمعاد فكن جواب إذا ، وأحفظ خير كن ، والود بالضم الهمية ، وفي اللب حال من صاحب ، وألغى أمر من الالتقاء ، وأحاديث الوشاة مفعوله ، وهو جمع وائش كالقضاة جمع قاض : من وشى يشي وشاية إذا تم عليه . وقوله فقلما جواب الأمر فلذلك أتى بالقاء . وقل فعل دخلت عليه ما المصدرة والتقدير قل محاولة الوائش غير إسناد العهد . يقال حاولت الشيء إذا أردته . وأرد بالهبد ما عليه المتحابان من المودة والتمام بموجباتها .

(تنبيهات): الأولى اقضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل نحو :

ضربني وضربته زيد ، ومربي وممرت بهما أخواك لدخوله تحت قوله :

\* وأغفل المهمل في ضمير ما \* تنازعا . ولم يخرج منه قوله :

[ ٤٣١ ] إذا جئ لم تستك بغود أراكه لتحل فاستاكث به غود استحل

وأنه يجوز حذفه لفهوم قوله والتزم ما التزما ، وهذا لم يلتزم ذكره لأنه فضلة . ومنه قوله :

[ ٤٣٢ ] بمكاظ يُغشى الناظرين — من إذا هم لمخروا شعاعه

إذا هي) أى المرأة والأراكة واحدة الأراك تنحل بالبناء للمجهول ، والحاء للمهلة على ما ذكره شيخنا السيد أى اختير ، لكن التنخل بالمعجمة هو المفسر فى القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب إذا ، والأسحل بكسر الهزرة فسكون السين المهمله ففتح الحاء للمهلة شجر دقيق الأغصان يشبه الأكل يتخذ منه أيضا السواك كذا فى العيني . والذى فى القاموس والصحاح : الإسحل بالكسر شجر يستاك به وضبط الحاء بالقلم فى نسخ القاموس الصحيحة بالكسر وهو الأقرب إلى قولهم بالكسر . والشاهد فى تنحل واستاكث حيث تنازعا عودا سحل فأعمل الأول وأضمر فى الثاني ضمير عودا سحل وذكره (قوله بمكاظ) شوق كانت فى الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتماكظون أى يتفاحرون ويتشادون الشعر . قال فى الصحاح بناحية مكة شهرا ، وقال فى القاموس بصحراء بين غللة والطائف وكان قيامها هلال ذى القعدة وتستمر عشرين يوما والباء فى بمكاظ ظرفية وقوله يعشى بالعين المهمله كيعطى أى يسىء أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضى والضمير فى شعاعه للسلاح . والشاهد فى يعشى ونحوها حيث تنازعا شعاعه فأعمل الأول

[ ٤٣١ ] قاله عمر بن أبى ربيعة فيما زعمه الزمخشري وشارح الكتاب . وقال النحاس : قال الأصمعي قاله طفيل النخوى ونسبه الجرمي للمقنع الكندي ، والصواب مع الأصمعي . وهو من قصيدة الطويل يصف فيها امرأة تدعى سعدى ، وإذا للشرط ، وهى ضمير منفصل لتصدر آتاه ، فحذف عامله تقديره إذا لم تستك هى أى سعدى : من الاستياك والأراكة بالفتح واحدة الأراك ، وهو شجر مر يتخذ منه المساويك (قوله تنحل) مجهول وقع جزاء الشرط أى اختير . والشاهد فيه فى فاستاكث حيث تنازعا فى عودا سحل ، فاعمل الأول وأضمر التال . واحتجت فيه بالكوفية على أولوية إعمال الأول ، وأجيب بأنه يدل على الجواز ولا خلاف فيه ، وإنما أن يدل على الأولوية فلا (قوله به) فى عمل النصب على إنه مفعول فاستاكث ، والفاء اللطف ، والإسحل بكسر الهزرة وسكون السين المهمله وفتح الحاء للمهلة وفتح الحاء للمهلة : شجر دقيق الأغصان يشبه الأكل ينبت بالمجاز يتخذ منه السواك .

[ ٤٣٢ ] قالته عائكة بنت عبد المطلب عمة النبى ﷺ . اختلف فى إسلامها . وهو من قصيدة من مريع الكامل وفيه الإضمار والتركيب الباء تتعلق بمجمع فى قولها فيها قبله :

فنبأ وما جمعا نأبى فى تمنع بساق شاعره

وعكاظ بضم العين المهمله تخفيف الكاف وفى آخره طاء معجمة : موضع بقرب مكة كانت تقام به فى الجاهلية سوق ، فيقيمون فيه أياما . ويعشى من الإعشاء بالعين المهمله وقيل بالمعجمة . وشعاعه بالرفع فاعله ، والضمير يرجع إلى السلاح المذكور فيما قبله . والناظرين مفعول به وقد تنازع يعشى ونحوها فى شعاعه فاعمل الأول وأضمر فى الثاني إذ أملة نحره وفيه الشاهد حيث حذف =

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لأن في حذفه تبعية العامل وقطعه عنه لغیر معارض . الثاني كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : الأول جزمه بحذف الفضلة من الأول المhemل ، والثاني جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم . الثالث يشترط لحذف الفضلة من الأول المhemل أمن اللبس ، فإن تحيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان على زيد ، لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه . الرابع قوله غير خبر يومه أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب ظن يجب

وأضمر في الثاني ضميره وحذفه **(قوله وخص بعضهم بالضرورة)** مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فإنه وبعضهم يجوز حذف غير المرفوع لأنه فضلة كقوله بحكاظ إلخ . ولنا أن في حذفه تبعية العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اهـ **(قوله تبعية العامل)** يعنى نحوه للعمل أى في الاسم الظاهر وقوله لغیر معارض دفع لما يقال تبعية والقطع لازمان على إعمال الثاني مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الإضمار قبل الذكر ومن جعل التبعية عبارة عن إيلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغیر لفصل العامل الأول من المعمول بالعامل الثاني في حال إعمال الثاني مع الحذف . قال سم وكأنهم أى المجهزين اختيارا حذفه عند إعمال الأول لا يعلون التبعية والقطع مانعا أو يقال إعمال العامل الآخر في المذكور دافع لتبعية هذا فأنه حسن **(قوله بل أجاز التقديم)** أى ذكر الضمير مقدما في الأصل أو فضلة فليس الإضراب راجعا لقوله والثاني جزمه بتأخيرا الخبر فقط حتى يكون في كلامه قصور كما توهمه البعض **(قوله الحذف الفضلة من الأول المhemل)** وكذا يشترط لجواز من الثاني المhemل على ما يظهر فلو ألبس لم يجوز حذفه نحو استعنت واستعنت به على زيد **(قوله أمن اللبس)** ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايسة على الأبواب السابقة ومن قوله سابقا \* **وحذف فضلة أجز إن لم يضر \*** **(قوله وجب التأخير)** وعلى ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم **(قوله نحو استعنت واستعان على زيد)** وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينه معمول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد أما إذا أريد استعنت على زيد فالخذف جائز لعدم اللبس لأن المتبادر هو المراد أفاده سم **(قوله لأنه مع الحذف لا يعلم إلخ)** لو علله بما ألفناه لكان مناسبا لأن تعليله إنما ينتج الإجمال لا اللبس لكن مرّ أنهم قد يطلقون اللبس على ما يعلم بالإجمال وإن كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف إلخ أى هل مبدول الضمير المحذوف الجورور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض . فاعترض بأن الأولى حذف مستعان إذ هو ليس من المحذوف **(قوله يومه إلخ)** لأن من الغير المفعول الأول لأنه مبتدأ في الأصل **(قوله**

= الضمير ضرورة . والملح سرعة إبطار الشيء . والشعاع ما يظهر من النور . وإذا للمفاجأة . وهم مبتدأ . ونحوه غيره . والشعاع القبح .

حذفه ، وليس كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو :  
ظننت منطلقة وظننتي منطلقاً هند إياها ، فأياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه ،  
وفي حذفه ما سبق ، ولذلك قال الشارح لو قال بدله :

وَأَخَذْتُهَ إِنْ لَمْ يَكْ مَفْعُولٌ حُسِبَ وَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ فَأَخَذْتُهَ تُحْسِبُ

لخلص من ذلك التوهم . لكن قال المرادى قوله مفعول حسب يومهم أن غير مفعول  
حسب يجب حذفه وإن كان خبراً ، وليس كذلك لأن خبر كان لا يحذف أيضاً ، بل  
يؤخر كمفعول حسب ، نحو زيد كان وكنت قائماً إياه . وهذا مندرج تحت قول المصنف  
غير خبر . ولو قال :

بَلْ حَذَفْتُهَ إِنْ كَانَ فَهَذَلِكَ حُجْمٌ وَغَيْرُهَا فَأَخْبِرُهُ قَبْدِ التَّحْزِيمِ

لأجاد . قلت : وعلى هذا أيضاً من المؤاخذه ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه  
أمن اللبس كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَأَحَذَفُهُ لَا إِنْ خِيفَ لَيْسَ أَوْ يَرَى لِعَمْدَةٍ فَجِيءَ بِهِ مُؤَخَّرًا

الخامس قاس المازنى وجماعة المتعدى إلى ثلاثة على المتعدى إلى اثنين وعليه مشى في  
التسهيل : فنقول على هذا عند إعمال الأول ، أعلمنى وأعلمته إياه إياه زيد عمراً قائماً ،  
ويختار إعمال الثانى نحو أعلمنى وأعلمت زيداً عمراً قائماً إياه إياه وأعلمت وأعلمنى زيد

بل لا فرق بين المفعولين (إخ) لأن كلا منهما عمدة في الأصل ويمكن الجواب عن المصنف  
بأنه عبر بالملزوم وهو الخبر وأوراد اللازم وهو العمدة وبأن المتبدأ كما قال بعضهم مفهوم  
بالأولى لأشرفيته والاتفاق على عمدته فهو أولى بالذكر (قوله وفي حذفه ما سبق) أى  
من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه  
ويقول وفي حذفه وإضماره مقدما ما سبق لأن صنيعة يشعر بأنه لا خلاف في عدم جواز  
إضماره مقدما وليس كذلك لوجودا الخلاف في إضماره مقدما أيضا (قوله ولذلك) أى  
لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادى) استدراك على قوله لخلص من ذلك  
التوهم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يرد عليها شيء أصلا (قوله أو يرى لعمدة) بكسر  
اللام أى منتسبا لعمدة أو بفتحها على أنها زائدة للضرورة وفي نسخ بالكاف (قوله قاس  
المازنى (إخ) أى في أنه إذا عمل الأول أضمر في الثانى ضمير المفعولين الثانى والثالث بجانبه  
لعودهما على متقدم في الرتبة وإذا عمل الثانى أضمر في الأول ضميرهما مؤخرا لما تقدم  
وأما المفعول الأول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الأول المهمل بل يجب حذفه  
ويجوز ذكره وحذفه مع الثانى المهمل كما سبق (قوله ويختار إعمال الثانى) أى عند البصريين

عمراً قائماً إياه إياه (وَأُظْهِرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ مَحْذَرٌ) أى في الأصل (لغير ما يُطَابِقُ الْمَفْسَرِ) أى في الأفراد والتذكير وفروعها ، لتعلم الحذف يكونه عمدة ، والإضمار بعدم المطابقة فتعين الإظهار وتخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا \* زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الْأَرْحَامِ) على إعمال الأول فزيداً وعمراً أخوين مفعولاً أظن ، وأخاً ثانياً مفعولاً يُظَنُّنِي ، وجيء به مظهراً لتعلم إضماره ، لأنه لو أضمر فإما أن يضم مفعولاً مراعاة للمخبر عنه في الأصل وهو الباء من يُظَنُّنِي ، فيخالف مفسره وهو أخوين في التنية وإما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما يمتنع عند البصريين . وكذا الحكم لو أعلمت الثاني نحو : يُظَنُّنِي وَأُظُنُّ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ أَخَا . وأجاز الكوفيون الإضمار على وفق المخبر عنه نحو : أظن ويظنناني إياه الزيدَيْنِ أخوين ، عند إعمال الأول وإعمال الثاني . وأجازوا أيضاً الحذف نحو أظن ويظنناني الزيدَيْنِ أخوين .

(تنبيه) : وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل أظن ويظننني الزيدَيْنِ

لقرنه كما مر (قوله وأعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً إياه إياه) لا يخفى أن إياه الأول ضمير المفعول الثاني وإياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الأول لما تقدم (قوله وأظهر) أى ضمير المتنازع فيه أى انت به اسماً ظاهراً وقوله لغير ما يطابق المفسر أى لمبتدأ في الأصل غير مطابق للمفسر كالباء في يُظَنُّنِي في المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) أى للمخبر عنه أن أتى به مطابقاً للمفسر وللمفسران أتى به مطابقاً للمخبر عنه وتخرج المسألة من هذا الباب حينئذ بالنسبة إلى المفعول الثاني لا بالنسبة إلى المفعول الأول لتنازعهما فيه فأعلمنا في مثالنا الأول وضميرنا في الثاني ضميره وهو الألف في يُظَنُّنِي (قوله وكذا الحكم لو أعلمت الثاني نحو إغ) صوره في عكس المثال مع أنه يمكن فيه وهو باق على حاله بأن يقال أظن ويظننني زيد وعمرو وأخا إياهما أخوين لأن ما ذكره أشبه في العمل بمثال المتن وأقصر مسافة (قوله على وفق المخبر عنه) أى وإن خالف المفسر ويؤيده أن الرضى كما نقله الاسقاطى لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه وإذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ [النساء : ١١] ، ثم قال : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ [النساء : ١١] ، مع أن الضمير فيها للأولاد لظهور المقصود (قوله عند إعمال الأول وإعمال الثاني) فإن أعلمت الثاني وأهملت الأول . قلت على ما يظهر أظن ويظننني الزيدان أخا إياهما إياهما (قوله وأجازوا أيضاً الحذف) يعبر عليه ما تقدم نقله عن أبى حيان (قوله وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل إغ) ظاهره أن كونها من هذا الباب إنما هو بالنسبة إلى المفعول الأول لا الثاني وبه صرح الموضح ، واستظهر سم وغره أنها منه بالنسبة إلى الثاني أيضاً باعتبار كونه مطلوباً لكل من

أخوين ، فتنازع العاملان الزيدان فالأول يطلبه مفعولاً والثاني يطلبه فاعلاً ، فأعملتا الأول ففصبنا به الاعمين ، وأضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وهو الألف ، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره ، فرأينا متعذراً لما مر ، فعملنا به إلى الإظهار وقلنا أنما فوافق المخبر عنه ، ولم تضره مخالفته لأخوين لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

**(خاتمة) :** لا يتأتى التنازع في التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطي ، وكذا نحو

العاملين على أنه مفعول ثان يقطع النظر عن كونه مثنى أو مفرداً وأطال في إيضاح ذلك (قوله فعد لنا به) أي الإضمار أي عنه (قوله لا يتأتى التنازع إلخ) لأن كلا من الحال والتمييز لا يضر لوجوب تنكيره . وقوله خلافا لابن معطي حيث أجازته في الحال . قال الفارسي نحو زرتي أزرك راغبا ، على إعمال الثاني ، وزرتي أزرك في هذه الحالة راغبا ، على إعمال الأول اهـ وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ما قام إلخ) لأنه إن أضمر في الفعل المهمل بدون إلا انعكس المعنى المراد من الإثبات على وجه الحصر إلى النفي وإن أضمر فيه مع إلا بأن يقال ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد كما نقل عن ابن هشام فإن أراد مع حذف إلا هو ورد أن البصري لا يميز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وإن أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسوع وصرح الرضوي وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع أما المنصوب فلا يتنوع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت إلا زيدا . وفرق بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع . ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد إن أضمر في الفعل المهمل بدون إلا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها إن أضمر مع إلا . وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضى الامتناع إذا كان المنصوب عمدة في الأصل نحو ما علمت وظننت إلا زيدا قائما ولو سوى بين المرفوع والمنصوب في الامتناع أو الجواز لكان أحسن . ثم رأيت الروداني صحح تخرج التركيب على التنازع وسوى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بإلا والحصر بإئما فقال الذي يفهمه المتأمل أن تخرج ذلك إنما هو على التنازع وبيانه أن القياس يقتضى أن يقال ما قام وقعد إلا زيد هو لأن العاملين فرغا لما بعد إلا فيعمل أحدهما في الظاهر والآخر في ضميره المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله المثنى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده إلى ما بعده لفظاً ورتبة يلزم أن يكون هو مقدماً لفظاً مؤخراً رتبة لأن رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخراً رتبة كونه موجبا محصورا بإلا التي قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الأصل دليل على إيجابه وحصره وعروض تقديمه لأجل إصلاح اللفظ لا يمتد به مانعا مما بالأصل من الحصر ، وقولهم إذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير إنما هو في الضمير الذي جاء على أصله وهو المتأخر لفظاً ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد إنما التي يجب انفصال الضمير بعدها أيضا لإفادة الحصر مع أنها مثل إلا ، قياس التنازع فيها أن يقال إنما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير

ما قام وقعد إلا زيد وما ورد بما ظاهره جواز ذلك مؤوّل . ويجوز فيما عدا ذلك من المعولات . والله تعالى أعلم .

### [ المَفْعُولُ الْمُطْلَق ]

زاد في شرح الكافية في الترجمة : وهو المصدر ، وذلك تفسير للشيء بما هو أعم منه مطلقاً ، كتفسير الإنسان بأنه الحيوان إذ المصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق ، لأن المصدر يكون مفعولاً لا مطلقاً ، وفاعلاً ومفعولاً به وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه الأصلي ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله اهـ باختصار (قوله وما ورد إلخ) كقوله :

ما صاب قلبي وأضناه وليمه إلا كواعب من ذهل بن شيبانا  
فيؤوّل بأنه من الحذف للدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل . وأجيب بأنه سوّغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه قاتل (قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المعولات) استثنى منها المفعول له . قال بعضهم : وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا ببقى مقترنا باللام ، وفرق الروداني بتوسيعهم في الظروف دون غيرها ألا ترى أنه لو لم يقدر في ، وقيل صبت وسرت اليوم على أن التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول فلا يقال قمت وسرت خوفاً إذ لا يجوز قمت أي الخوف لعدم التوسع فيه والنفس إلى جواز التنازع فيه أميل فتنبه .

### [ المفعول المطلق ]

(قوله زاد في شرح الكافية إلخ) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بأنه كان ينبغي أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لأنه لا تصرّح فيما سيذكره بأن المفعول المطلق أى شيء هو وإن كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر إلخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بأن المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوباً مفيداً للتوكيد أو مبيناً للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بمثله إلخ وقوله توكيداً إلخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته في شرح الكافية وهذا هو الظاهر وإن جزم البعض بالاحتمال الأول (قوله وذلك تفسير للشيء إلخ) جَوّزه المتقدمون بناء على أن المقصود التمييز في الجملة (قوله لا يكون) أى أصالة بدليل ما بعد (قوله نظراً إلى أن ما يقوم مقامه) أى المصدر أى يحل محله ويوضع في مكانه مما يدل عليه كلفظ كل وبعض المضاعفين إلى المصدر وكالعدد خلف عنه في ذلك أى في المفعولية المطلقة وأنه أى المصدر

الأصل . وإعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به وقد تقدم في باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه ؛ وهذا أول الكلام على هذه الأربعة : فالمفعول المطلق ما ليس خبراً من مصدر مفيد تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عده ، فما ليس خبراً مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قوله ضربك ضرب ألم ، ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو : ﴿ ولى مذهباً ﴾ [ البهل : ١ ، القصص : ٣١ ] ، ومفيد تأكيد عامله إغ مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك : أمرك سِر سِر ، وللمسوق مع عامله لغز المعاني الثلاثة نحو : عرفت قيامك ، ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوباً لكونه فضلة نحو : ضربت ضرباً ، أو ضرباً شديداً ، أو ضربتين ، ومرفوعاً

الأصل أى والاعتبار ليس إلا بالأصل . أما إذا نظرنا إلى أن القام مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهى (قوله ما) أى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً ولم يقل منصوب نظراً إلى أنه قد يرفع نائباً عن الفاعل كما سيذكره ما سباق وإما خص النفي بالخبر دون غيره كالمتبداً والفاعل لأنه الذى قد يجرى مبيناً لنوع عامله كما في ضربك ضرب أليم أو عده كما في ضربك ضربتان (قوله مفيد إغ) مما خرج به كراهتى في قولك كرهت كراهتى على أن كراهتى مفعول به لكراهت إذ هو حيث لا يؤكّد ولا يبين نوع عامله ولا عده فالاعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله تأكيد عامله) أى مصدر عامله الذى تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد إذ ذلك شرط في التأكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضرباً أحدثت ضرباً ضرباً هذا ما أفاده الدمامينى والرضى . ويبحث فيه بأنه يرفع التجوّز كالنفس والعين ورده بأن التأكيد اللفظى قد يكون لرفع التجوّز ففى المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الأمير لرفع توهم التجوّز فاعرفه . والمراد إفادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد وإلا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقاً وإن كان لا يقصد ، وأوفى قوله أو بيان نوعه أو عده لمنع الخلط لكن تجويزها الجمع بالنظر إلى القسمين الأخيرين كما في ضربت وضربنى الأمير لا بالنظر إلى القسم الأول لتفديده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجمع مع واحد من القسمين الأخيرين وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله فما ليس خبراً) لو قال : فليس خبراً لكان أحسن إذ لا دخل لما في إخراج ما ذكر ولأن شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله لنحو المصدر إغ أى من كل ما هو خبر ولو غير مصدر (قوله لنحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيئاً آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج إلا بقولنا من مصدر ولم نعر عليه فقله أشار بنحو إلى شيء آخر يخرج بقولنا من مصدر وإن خرج بما بعده أيضاً كالجملة الحكيمة بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكّد) هو المصدر الثانى المؤكّد للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكّد عليه بل مثله ولا يبين نوعه لأن الذى بين نوع عامله هو المصدر الأول (قوله أو مرفوعاً إغ) فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحاً مفعولاً مطلقاً بل نائب فاعل (قوله



لكونه نائبا عن الفاعل نحو : غَضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ . وإنما سُمي مفعولا مطلقا لأن حمل المفعول عليه لا يحوّج إلى صلة ، لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل . وتسمية كل منها مفعولا إنما هو باعتبار إصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه . فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية . ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميّة شيء آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لأن معرفة المركب موقوفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه فقال (الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ \* مَدْلُولِي الْقِفْلِ) أى اسم المحدث ، لأن الفعل يدل

لأن حمل المفعول عليه) أى إطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد الإخبار بالمفعول عن جزئياته (قوله لا يحوّز إلى صلة) أى بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحوّج إلى ذلك لغة فلا ينافى أنه مقيد عند النحاة بالإطلاق ولهذا قال في المعنى المفعول إذا أُطلق في اصطلاح النحاة إنما ينصرف إلى المفعول به لأنه أكثر دورانا في الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور إلا مقيدا بقيد الإطلاق (قوله لأنه مفعول الفاعل حقيقة) أى الفعل الذى يصح إسناده إليه وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالإسناد ما يعم ما على جهة الإيجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (قوله فإنها ليست بمفعول الفاعل) أورد عليه المفعول لأجله وبعض أفراد المفعول به نحو كرهت قيامي ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث أنه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ما ذكر فتأمل (قوله باعتبار إصاق الفعل به) وإن لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وإن كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناء على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله إلى التقييد بحرف الجر) أى أو الظرف كما في المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) أى لبيان تعدى الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرة ، والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع ضميّة شيء آخر) أى كونه غير خبر ومفيد تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كلما أشار إلى ذلك المصنف بقوله توكيدا إغ (قوله المصدر إغ) لا يقال يدخل في هذا التعريف اسم المصدر لأننا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحديث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله النمامني عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده سم . وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالة عليه بطريق النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن تقيّد الدلالة على الحدث في تعريفه بالأصالة (قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل)

على الحدث والزمان ، فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأقضي من) مدلولي

صرح السيد والرضي بأن المفعول المطلق هو الأثر الناشئ عن تأثير الفعل المذكور أي إيقاعه الذي معناه أنه اعتباري وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الأثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به الافتازاني في شرح العقائد المصنوع على كل منها . وأنت خير بأن ما قلناه لا يظهر في نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل المذكور وأنه يقتضي أن المصدر المستعمل في التأثير كأثرت تأثيرا وأوقعت إيقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه خلافه . والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراء وقبل الحقيقة والمجاز على ثلاثة : على التأثير وهو متعلق بالفعل وعلى الأثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفعل باعتبار الصلور منه ، وبالمفعول باعتبار الوقوف عليه ، وعلى نحو الضارية : أي الكون صارها والكون مضروبها ، ويسمى نحو الضارية بالمصدر المبني للفاعل ونحو المضروبة بالمصدر المبني للمفعول . والثاني أعنى الأثر هو المختلف في كونه مخلوقا للعباد أولا يبتنا وبين المتحركة كما في شرح العقائد للفتازاني وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبي شريف في حواشي المحلى وابن قاسم في آياته . ولي فيه بحث وهو أن الثاني يتوقف حصوله على الأول فيكون أيضا مكلفا به لأن ما لا يتم المكلف به إلا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولا وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافي التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانيا وبالبيع . وكونه أمرا اعتباريا لا وجود له خارجا لا يمنع التكليف به تبعا فتأمل ج (قوله من مدلولي الفعل) أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس . وأجيب بأن ما لم يوضع يقدر . يس (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير (قوله لأن الفعل يدل على الحدث والزمان) أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمننا وعلى الفاعل والمكان التزاما . وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة إلى الفاعل للمعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفي المقام بحث أبداه الشاطبي فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالاته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلأن مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعينين . وأما خروجها عن التضمن فلأن دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى كل من الخمسين وليس ما نحن فيه كذلك لأن دلالاته على الزمان ليست من الجهة التي يدل بها على الحدث لما علمت من أن دلالاته على الأول بالصيغة وعلى الثاني بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلأن دلالة الالتزام هي الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرج عنه ١ وأنا أقول نختار أنها من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره في دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فإن دلالاته على الذات وتعيينها ليست من جهة واحدة فضعفن . واعتراض قولهم الفعل يدل بمداته على الحدث أو مادة الفعل تدل

(أُمن) وضرب من مدلول ضرب (بِقِلَّة) ولو معنى دون لفظ (أو فَعِلَ أَوْ وَصِبَ نُصِبَ) نحو: ﴿فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جِزَاءَ مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]، ويعجبنى إيمانك تصديقًا: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿وَالذَّارِيَاتُ ذُرُورًا﴾ [الذاريات: ١]، (وَكَوْلُهُ) أى المصدر (أَصْلًا) فى الاشتقاق (لِهَذَيْنِ) أى للفعل والوصف (الْقَصْبِ) أى اختير، وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقًا من الفعل فهو فرع الفرع. وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما. وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقًا من الآخر.

بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بأننا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته وإلا لزم دلالة ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو رضى أو برض مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به. والجواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطًا بل الشرط صيغته المصدر أو الوصف فأعرفه.

(قوله مثله) أى المفعول المطلق أى بمصدر فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط وقوله نصب أى المطلق أو ضمير مثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا فقيه على هذا استخدام. قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له إرادة الحدث كما يأتى (قوله ولو معنى دون لفظ) أى على الأصح عند المصنف لأن ما ذهب إليه الجمهور من أن العامل فى المائل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد فى نحو حلفت يمينا وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المائلة فى جانب الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للمقايسة هذا. وقال شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المائلة على المائلة فى اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبنى إيمانك تصديقًا فمن باب النيابة وستأتى فى قوله وقد ينوب عنه إغ (قوله أو فعل) أى متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا.

(قوله أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وأثنى ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فإن جهنم إغ) بحث فى التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى الجزى بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا فى الحقيقة، ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزاء على مصبريته بتقدير مضاف أى عمل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة (قوله أصلا فى الاشتقاق) معنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق رد لفظ إلى آخر مناسبة بينهما فى المعنى والحروف (قوله إلى أن الفعل) أى المضارع على الأصح بناء على ما هو التحقيق من أسبابه زمانا لأن الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل للماضى لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه. وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين بخلاف الأول فإنه فرض الأزمنة فى شيء واحد فهو أولى بالترجيح وأما الأمر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من المضارع والماضى مشتق من الأصل منهما.

والصحيح مذهب البصريين لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة ، إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (توكيداً أو نوعاً يُبين) المصدر المسوق مفعولاً مطلقاً (أو عذدٌ) أى لا يخرج المفعول المطلق على أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة فالؤكد (كسرت) سيراً ويسمى المبهم ومبين العدد ويسمى المعلوم ، كسرت (مستوفين) و : ﴿ دكنا دكة واحدة ﴾ [ الحاقة : ١٤ ] ، ومبين النوع كسرت (سير ذى رُشد) أو سيراً شديداً أو السير الذى تعرفه ، ويسمى المختص هكذا فسره بعضهم . والظاهر أى المعلوم من قبيل المختص كما فعل فى التسهيل . فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ومختص ، والمختص على قسمين : معدود وغير معدود (وقلّ يَنُوبُ عنه) أى عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (ما غلبه) أى ما على المصدر (ذُل) وذلك سنة عشر شيئاً فينوب عن المصدر المبين (قوله إن كلا إلخ) انظر على هذا الملعب ما أصل الوصف .

(قوله لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة) كالفرد والمثنى والجمع . والزيادة فى الفعل دلالة على الزمن وفى الوصف دلالة على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهى ممنوعة لأننا نقول الفرع المنوع مزيتة على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده الدونشوى . هذا وقد ناقش سم قولهم إن من شأن الفرع الزيادة على الأصل بأنه لا يرهان يقتضى ذلك وأطال فراجع (قوله يبين المصدر المسوق إلخ) أشار إلى رجوع ضمير يبين إلى المصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً ويصح إعادته للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله أى لا يخرج إلخ) أخذ هذا الحصر من تقديم المفعول (قوله كسرت سير ذى رُشد إلخ) ذهب بعضهم كالدمايى إلى أن المضاف من النيابة إذ يستحيل أن يفعل الإنسان فعل غيره ، وإنما يفعل مثاله فالأصل سيراً مثل سير ذى رُشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وإن رده البعض بما لا يسمع ، غير أن هذا لا يرد على المصنف لأن مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع سواء كان أصلياً أو نائباً والظاهر أن المرفوع بأل المهدية كالمضاف فى ذلك (قوله أن المعدود من قبيل المختص) لتخصمه بتحديد بالعدد الخصوص (قوله وقد ينوب عنه إلخ) ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب اللزائى وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تصرّح . والأصح الأول لما مر .

(قوله أى عن المصدر) أى المتأصل فى المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عاملة لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق فى أفرح الجذل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لى زيادة ملاقيه

(النوع) ثلاثة عشر شيئا : الأول كليته (كَجِدَ كُلَّ الْجِدِّ) ومنه : ﴿ فلا تميلوا كل الميل ﴾ [ النساء : ١٢٩ ] ، وقوله :

[ ٤٣٣ ] يَطَّانُ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَايَا

الثاني : بعضيته نحو : ضربته بعض الضرب . الثالث : نوعه نحو رجع القهقرى ، وقعد القرفصا . الرابع : صفته نحو سرت أحسن السير وأى سير . الخامس : هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء . السادس : مرادفه نحو قمت الوقوف (وَأَفْرَحَ الْجَدْلُ) ومنه قوله : [ ٤٣٤ ] يَفْجِبُهُ السُّخْرُ وَالْبُرُودُ وَالْقَمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

في الاشتقاق نحو ﴿ وأنبأنا حسنا ﴾ واسم المصدر غير العلم نحو توضأ وضوء العلماء (قوله كليته) أى دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة ، وكذا قوله أى بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشرط . (قوله كجده) أمر من جد يجيد بكسر الجيم وضمها أى اجتهد كذا في القاموس ، وبه يعلم أن الأمر أيضا بكسر الجيم وضمها . (قوله القرفصا) بضم القاف والفاء مملودا أو بكسرهما<sup>(١)</sup> مقصورا ، أى يجلس على آليته ويلمص فخذه بيطنه ويحتجى يديه أو يجلس على ركبتيه منكبا ويلمص فخذه بيطنه ويتأبط كفيه ، وعد القهقرى والقرفصا من التائب عن المصدر مع أنها مصدران لقهقرى وقرقص لكونهما من غير لفظ العامل . قاله سم وصحح الروادى أنها إنما يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما نحو قهقرى قهقرى وقرقص قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود .

(قوله نحو سرت أحسن السير إلخ) أى سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أى سير . ومن نيابة الصفة كما قاله الدماميني ضربت ضرب الأمير وسرت سير ذى رشد على ما مر بيانه ، ومنه سرت طويلا بناء على أن التقدير سيرا طويلا ، ويحتمل الظرفية أى زمانا طويلا والحالية أى سرته أى السير حال كونه طويلا ومثله ﴿ وأزلت اللجنة للمعتقين غير بعيد ﴾ [ الشعراء : ٩٠ ] ، أى إزلافا غير بعيد أو زمانا غير بعيد أو أزلفت اللجنة أى الإزلاف حال كونه أى الإزلاف غير بعيد ، إلا أن هذه الحال مؤكدة من اللجنة والتذكير باعتبار تأويل اللجنة بالبيستان أو غير ذلك . كذا في المعنى . (قوله هيئته) أى دال هيئته كفعله . (قوله ومنه) أى من المرادف أى مقارب المرادف لأن الحب ليس مرادفا للإعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله . (قوله يعجبه السخرون) ما

### [ شواهد المفرد المطلق ]

[ ٤٣٣ ] قاله ليس بن الملوح المجنون . وصدره :

\* وَلَقَدْ يَفْجِعُ اللَّهُ الشَّيْثِينَ يَفْجِعُ \*

وهو من قصيدة من الطويل . الضمير يبطان يرجع إلى الشيطان . والشاهد في كل الظن حيث نصب بنبأته عن المصدر كما في ﴿ ولا تميلوا كل الميل ﴾ وإذ غممة من الخفة وهي مع اسمها وغيرها سبت مسد معول ببطان والتقدير ببطان أنه لا تلاق . وصبر الشا هو اسم إن . وتلايا اسم لا ، وحبرها محذوف .

[ ٤٣٤ ] قاله رؤبة . الضمير في يعجبه يرجع إلى معهود . والسخرون بالفتح ما يسخن من الرق قاعله . والبرود بالفتح يعنى البرد والحر معطوفان عليه . والشاهد في حيا حيث نصب بقوله يعجبه من قيل قولهم افرح الخلل ، وفرحت جدلا ، وأجبت معه لأن في الإعجاب معنى الخيبة . ويجوز أن ينتصب بفعل محذوف أى يحب ذلك حيا . وما له مزيد صفة حيا .

(١) في عبارة المعنى إتيام في الخطب . وعادة القاموس : قد القرفصى - مطلة اللال والفاء - مقصورة . والقرفصاء بالضم . والقرفصاء بضم

السابع : ضميره نحو عبد الله أظنه جالساً ومنه : ﴿ لا أعذبهُ أحدًا من العالمين ﴾ [المائدة : ١١٥] . الثامن : المشار به إليه نحو ضربته ذلك الضرب . التاسع : وقته ، كقوله :  
**أَلَمْ تَلْعَبْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدًا** [٤٣٥]

سخن من المرق والبرود ما برد منه ، والسين والياء مفتوحتان . (قوله عبد الله أظنه جالساً) الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فإن أرجع إلى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مرفوعا على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الروداني : وكان الأول التمثيل برفعهما على إلغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر اه ويعارضه ما مر من اشتراط عدم إلغاء ناصب المفعول المطلق فأمل . ويرد على الشارح أن كلامه الآن في النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الماء ليست منه لأن مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف وأل المهدي والإضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن المصدر المؤكد نعم إن أرجع الضمير إلى مبين النوع كظني أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الماء نائبة عن مبين النوع وعدلتنا إلى قوله لدلالة المقام عن قول البعض تبعاً لغيره لأن الضمير معرفة فلا يقوم مقام التكرار لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضي كونه مبيناً للنوع ألا ترى أنه يقوم مقام المعروف بأل الجنسية ولا يبين فيه للنوع فأمل . (قوله لا أعذبهُ) الضمير للتعذيب بمعنى التعذيب فصيح كونه ضمير المصدر والمراد عذابا عظيما فصيح كون الماء نائبة عن مبين النوع فسقط ما قيل هنا . بقى شيء آخر وهو أنه لا بد في الآية من تقدير والأصل لا أعذب تعذيبا مثل التعذيب المذكور لأن نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبهُ الأول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواء حتى ينفي والذي يمكن وقوعه على سواه إنما هو مثله وحيث نفذ فهذا الضمير في الحقيقة ليس نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة فتنبه . (قوله المشار به) أى وإن لم يكن متبوعا بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك ، وذهب الناطم إلى أن الاتباع شرط وإنما يكون اسم الإشارة نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة في مثل ما إذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيد اللص قلت ضربت ذلك الضرب فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لأن فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والأصل ضربت ضربا مثل ذلك الضرب (قوله إلا أنه قليل) أى ما نحن

[٤٣٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة من الطويل في مدح النبي ﷺ . وكان قد خرج إليه في المدينة يريد الإسلام . فردّه مشركو مكة ، فلما وصل إلى قرية من قرى اليمن رمى به بعيره قتله . وعجزه :

\* وَغَاذَ كَمَا غَاذَ السَّيِّئُ مُسْتَهْدًا \*

المهزأة للاستفهام على سبيل التقرير . والشاهد في ليلة أرمدنا حيث نصب ليلة بالناية عن المصدر . والتقدير اغتاضا مثل اغتاض ليلة الأرمد . وليس انتصابها على الظرف . وأصله ليلة أرمد بحر الأرمد . ولكنه نصب للضرورة ليوافق مسهدا ، لأن البيت مصرع وهو بضم الميم وفتح السين المهملّة وتشديد الماء : المسهر الذي لا ينام فلا يندب السم فيه والسليم . اللدنيغ .

أى اغتياض ليلة أرمَد ، وهو عكس فعلته طلوع الشمس إلا أنه قليل . العاشر : ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدًا . الحادى عشر : ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس . الثاني عشر : آتته نحو ضربته سوطًا ، وهو يطرد فى آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز ضربته خشبة . الثالث عشر : عدده نحو : ﴿ فاجلدهم ثمانين جلدة ﴾ [ النور : ٤ ] ، وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو : بريرة وفجر فجار . وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكِّدًا ولا مبيِّنًا . وينوب عن المصدر المؤكِّد ثلاثة أشياء : الأول : مرادفه نحو شأته بعضًا ، وأحببته مقة ، وفرحت جدلًا . الثانى ملاقيه فى الاشتقاق نحو : ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتًا ﴾ [ نوح : ١٧ ] ، ﴿ وتبتل إليه تبتيلاً ﴾ [ الزمل : ٨ ] ، والأصل إنبتًا وتبتلًا . الثالث اسم مصدر غير علم نحو : توضأ وضوءًا ، واغتسل

فيه من إنابة الظرف عند المصدر أما عكسه فكثير كما يأتى .

(قوله نحو ما تضرب زيدًا) أى أى ضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أى أى جلوس شئت فاجلس . (قوله آتته) أى اسم آتته وقوله ضربته سوطًا أى ضربة سوط . (قوله فى آلة الفعل) أى المبهودة له . (قوله اسم المصدر العلم) يظهر لى أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الأول موضوع لفظ المصدر باعتبار تعيينه ذهنا والثانى للفظ لا باعتبار التعين أن قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الأول لحقيقة الحدث باعتبار تعيينها ذهنا والثانى لها لا باعتبار التعين إن قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وإنما الفرق بين المصدر واسمه اشتغال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله ضدبر . (قوله نحو بريرة وفجر فجار) يشكل على التثنية لفرقهم بين المصدر واسمه بأن الأول ما جمع حروف الفعل والثانى ما لم يجمعها لجمع كل من بريرة وفجار حروف فعله إلا أن يدعى أن ذلك أغلبي أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كأبره وأفجره أى صوره بارًا وصيره فاجرًا ، لكن كان ينبغى على هذا أن يقول الشارح نحو أبريرة وأفجر فجار فأمثل . (قوله أن اسم المصدر) أى العلم كما فى التصريح لا مطلقا لنصه فى التسهيل على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكِّد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضا كما مر . وقوله لا يستعمل إلخ لا يرد عليه سبحانه لأن مذهب المصنف عدم علميته . (قوله ثلاثة أشياء) زاد الرودانى الضمير واسم الإشارة . (قوله شأته بعضًا) فى القاموس شأنه كمنته وسمعه شأنًا ويثقل شأنًا ومشأته ومشأته وشأنًا أبفضه .

(قوله ملاقيه فى الاشتقاق) أى المجتمع معه فى الاشتقاق أى فى أصول مادة الاشتقاق وهى الباء والتاء واللام أو النون والياء والتاء . فاندفع اعتراض شيخ الإسلام بأن الأولى مشاركة فى المادة لأن المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته . (قوله نباتًا) فيه أنه اسم مصدر غير علم لأنبت مثل عطاء لأعطى فهلا ذكره بعد فى اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملاقى فى الاشتقاق إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة فى النيابة أو نظرا إلى ما قاله الموضح من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر . أفاده سم . لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر سمي به النابت كما سمي

غسلاً ، وأعطى عطاء (وَمَا) سبق من المصادر (لِقَوْلِكَ فَوَحَّدَ أَبَدًا) لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع (وَلَكِنْ وَاجْمَعْ غَيْرُهُ) أى غير المؤكد وهو المبين (وَأَفْرِدْ) لصلاحيته لذلك أما العددي فباتفاق نحو : ضربته ضربة ، وضربتني ، وضربات . واختلف في النوعي فالمشهور الجواز نظرًا إلى أنواعه نحو سرت سِر زيد : الحسن والقيح ، وظاهر مذهب سيويه المنع ، واختاره الشلوين (وَحَذَفْ عَامِلٍ) للمصدر (أَلْمَوْكِدَ امْتَنَعْ) لأنه إنما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه ، والحذف ينافي ذلك . ونازع في ذلك الشارح (وَفِي)

بالبت . (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا لأن معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل . دمايمني . (قوله نحو تَوْضَأَ وضوءاً إِيغ) قال اللقاني : أن يقول إن كان مراده باسم المصدر ما ليس جارياً على الفعل العامل فيه وإن كان جارياً على فعل آخر كما في ﴿ وَتَبَلَّ إِلَيْهِ تَبِيلًا ﴾ [ الزمل : ٨ ] ، فكان ينبغي أن يدخل فيه تبتيلاً وإن كان مراده ما ليس جارياً على فعل أصلاً فما مثل به ليس كذلك لجر بيان الفعل مثلاً على غسل إلا أن يجاب بأن مراده بما ليس جارياً على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اهـ . وأجاب بعضهم أيضاً بأن المراد الأول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي كما عرفوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقاني ، وما أوجب به إنما ينفع في عدم إدخال تبتيلاً في اسم المصدر غير العلم لا في عدم إدخال نباتاً من قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [ نوح : ١٧ ] ، لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد مر أنفا الاعتذار عن عدم ذكره في أمثلة اسم المصدر فتنبه .

(قوله لأنه بمنزلة تكرير الفعل) كان الأولى أن يقول لأن المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل . (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثاني وحذف مفعول أنرد لدلالة ما قبله . (قوله وأفرداً) دفع به ما يتوهم من ظاهر الأمر في قوله وثن إِيغ ولا يفنى عنه مفهوم فوحَّد أبداً لصدقه بكون السلب كلياً أى لا يوجد غيره دائماً ، ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الأمر المذكور اهـ سم فلا اعتراض بأن جواز الإفراد ظاهر لأنه الأصل . (قوله لصلاحيته) أى المبين لذلك أى المذكور من التنبيه والجمع لأن الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآحاده . (قوله فالمشهور الجواز) ودليله قوله تعالى : ﴿ وَتَنْظُرُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ [ الأحزاب : ١٠ ] ، والألف زائدة تشبيهاً للتواصل بالتفاوت . تصریح . (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا يتمتع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يتمتع تأخيره عنهما . قاله الروداني . (قوله لتقوية عامله) أى تثبت معناه في النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أى رفع توهم المجاز عنه لا يؤكد نقله الزركشي في البحر المحيطة في الأصول ونقض بقوله تعالى : ﴿ وَمَكْرُئِي مَكْرِهَا ﴾ [ النمل : ٥٠ ] ، وقول الشاعر :



حذف عامل (سواءً لِدَلِيلٍ مُتَّسِعٍ) عند الجميع كأن يقال ما ضربت ، فتقول بلى ضربتاً مؤلماً ، أو بلى ضربتين . وكقولك لمن قدم من سفر : قدوماً مباركاً ، ولمن أراد الحج أو فرغ منه : حجاً مروراً ، فحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب (وَالْحَذْفُ حَتْمٌ) أى واجب (مَعَ) مصدر (أَتَى بِذَلَا \* مِنْ فِعْلِهِ)

### \* وعجت عجيها من جدام المطارف \*

وأجيب بأنه يرفع الجاز فيما يحتمل الحقيقة والجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطلاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كما في الآية والبيت ، فقوله الجاز لا يؤكد ليس على إطلاقه . (قوله ونازع في ذلك الشارح) أى بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المخبوف بالأولى وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا ووجوبا نحو سقيا ورعيا وأنت سيرا سيرا . ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا لأن التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الأولوية مردودة ، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله :

### \* وحذف عامل المؤكد امتنع \*

لنكات تأتي كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم إلخ وفيه أن نحو أنت سيرا لا دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض مع أن التحليل وسيبويه يميزان الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر . ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكديات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد . وأنه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد واختلفا في عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الأول لا يأق في نحو أنت سيرا وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله توكيدا أو نوعا إلخ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل فتأمل . (قوله متسع) أى اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح ، ويحتمل أن المعنى والحذف في سواء متسع فيكون بمعنى متسع فيه وإنما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبهه المفعول به فجاز حذف عامله . (قوله ما ضربت) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لإثبات النفي قبلها .

(قوله حججا مروراً) يقدر في الأول تحج وفي الثاني حججت . (قوله والحذف حتم إلخ) في

لأنه لا يجوز الجمع بين البذل والمبدل منه ، وهو على نوعين : واقع في الطلب . وواقع في الخبر ، فالأول هو الواقع أمراً أو نهياً (كَقَدْ لَدَّ كَأَنَّكَ لَا) في قوله :  
 [ ٤٣٦ ] عَلَى جِبِينِ الْهَيِّ النَّاسِ جُلُّ أُمُورِهِمْ قَدْ لَدَّ زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الْقَتَالِبِ  
 فندلاً بدل من اللفظ باندل . والأصل اندل يا زريق المال : أى اختطفته . يقال  
 ندل الشيء إذا اختطفه ومنه : ﴿ فَضْرَبِ الرِّقَابَ ﴾ [ محمد : ٤ ] أى قاضربوا الرقاب .

قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع . (قوله بدلاً من فعله) أى عوضاً من اللفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذى لم يستعمل له فعل كويح وويل . قال الدمامي : والعامل المحذوف في هذا المصدر إما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قدمت جلوساً عند الجمهور وإما فعله المهمل وإن لم يصح النطق به إذ لا يلزم من كونه عاملاً محذوفاً صحة النطق به وعلى الأول اقتصر الشارح في الحاشية . (قوله وواقع في الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشتمل الإنشاء<sup>(١)</sup> الذى ليس من الطلب كحمداً وشكراً لا كفراً ، وصبراً لا جزعاً وعجياً ، وطاعة وسمعاً ، نقله الدنوشى عن اللقائى . وفي الجمع عن الشلوين وابن مالك أن عجياً وحماً وشكراً لا كفراً إنشاء ، وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظاً ومعنى . (قوله فالأول هو الواقع) أى المصدر الواقع وإن لم يكن متعدياً على ما يؤخذ من الأمثلة الآتية ومن تمثيل السيوطي في الجمع بحية خلافاً لما وقع في كلام الشاطبي وتبعه البعض . وهذا النوع الأول مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفرداً متكرراً بخلاف النوع الثانى الآتى فسماعى على الصحيح إلا ما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلاً ومكرراً وإذا حصر ومؤكداً للجملة وإذا تشبيه قياسي . وكذا من السماعى ما كان من الأول لا فعل له من لفظه كويحه وويله أو لم يكن مفرداً متكرراً . (قوله والأصل اندل يا زريق) يقتضى أن زريقاً اسم رجل وفي العيني أنه اسم قبيلة وعليه فالأصل اندل أو أندلوا . ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلاً والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها . (قوله إلخ) قالوا وكفولهم قياماً لا فعولاً لكان أنسب (أى قم ولا تقعد) فيه أن حذف

[ ٤٣٦ ] قبله :

يَمُرُّونَ بِاللُّغْتَا خِفَافًا عِثَّةً هُمُومٌ وَيَفْرَحْنَ مِنْ قَارِبِينَ يَجْرُ الْخَفَّابِ  
 قاله الأحرص فيما زعم بعضهم ، وعزاها الجوهري إلى جرير ، والصحيح ما قاله في الحاشية البصري أنها لأعشى همدان يهجو لصوصاً . وهما من الطويل ، يبرون أى اللصوص ، وقيل التجار لأنه في وصفهم . وبالدخا على النصب على الفعولية - وهى موضع بلاد نعيم - ويمد ويقصر ، وهما بالقصر . وخفافاً حال . وعياهم مرفوع به جمع عية - بالهمزة - وهو ما يحمل فيه الثياب . ويخرج عطف على يبرون ، وأنه على تأويل الجماعة وهو غريب ، ودارين بكسر الراء موضع في البحرين يؤتى منه بالطيب ، ويخرج الخفاب حال من يفرج - بضم الباء الموحدة وسكون الجيم وفي آخره راء - وهو جمع بجرأ وهى المطلقة ، والخفاب جمع حتيية وهى وعاء يحمل الرجل فيها زاده ويحتبته الركب حلقه في سفره . (قوله على حين) يرى بالإعراب والبناء . وألمى من الإلهاء وهو الإشغال . وجل أمورهم فاعله . والشاهد في فندلاً حيث جاء بدلاً من فعله ، إذ التقدير فيه اندل يا زريق ندلاً وهو النقل والاختطاف . وزريق بضم الزاى وفتح الراء اسم قبيلة . والمال منصوب بالمقدر الذى ذكرناه ، وندل التعاليل منصوب بنزع الخافض .

(١) وهو ما لا يحمل صلاً ولا كلاً أما الخبر فهو الذى يحمل الصلح والكذب لفظه .

وتقول قيامًا لا قعودًا : أى قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله :

[ ٤٣٧ ] \* فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا \*

أو دعاء نحو : سقيًا ورعيًا وجدعًا وكيا ، أو مقروئًا باستفهام تويخي نحو : أتوانيا وقد جد قرناؤك . وقوله :

يجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوفا عليه أى افعل قياما لا قعودا ولا يخفى أن التخصيص بهذا من المخلو السابى أقرب من تخلص أى حيان منه بأن لا نافية للجنس وقعودا اسمها وتون شذوذا مع أنه يحتاج معه كما قال الدماميني إلى أن يقال إنه خبر بمعنى النسي . ( قوله بالتكرار ) ليعزم التكرار مقام العامل . ( قوله أو دعاء ) عطف على أمرا أى دعاءك أو عليه وقد مثل لهما . ( قوله نحو سقيًا ورعيًا إلخ ) اعلم أن من هذه المصادر نحوها ما سمع مضافا نحو : ويحك وويلك وبذلك وسحقك والنصب واجب عند الإضافة ولا يجوز الرفع لأنه حيثئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الأفراد النصب والرفع على الابتداء . كذا في الجمع وأطلق في التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الإضافة وهو الأقرب ولا نسلم أنه حيثئذ يكون مبتدأ لا خبر له إذ لا مانع من تقديره وعبارة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقد يرفع مبتدأ أو خبرا المفيد طلبا كقوله :

\* صبر جميل فكلانا مبتلى \*

أى صبر جميل أجمل أو أمرى صبر جميل وخبرا المكرر نحو : صبر سبر والمقصود نحو ما زيد إلا سبر والمؤكد نفسه نحو له على ألف اعتراف أى هذا اعتراف والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبرا إنشائيا كقوله : عجب لتلك قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال عجب حمد الله وثناء عليه أى أمرى عجب وثناءى حمد الله وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ وتلك خبر والمفيد خبرا غير إنشائى اهـ أى نحو : أفعل ذلك وكرامة أى ولك كرامة . والظاهر أن ما لتفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدماميني : وظاهر كلام سيويه أن الرفع غير مطرد لأنه قال وقد جاء بعض هذه رفعا اهـ وفيه نظر لأن جاء في كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافى قياس غيره عليه فالأوجه الإطراد كما يفيد كلام ابن عصفور قال في الجمع : ورفع المعرفة بال أحسن من نصبه نحو الويل له والخنية لكن إدخال أل ليس مطردا في جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيويه فلا يقال السقى لك والرعى وقال الفراء والجرمى بقياسه اهـ ويقولهما أقول : والجور بعد نحو سقيًا ورعيًا معمول محذوف مسوق للتبيين أى لك أعنى

[ ٤٣٧ ] قاله فطرى بن الفجاعة الحارثي . وقلمه :

\* لَمَّا لَيْلُ الْعُثُودِ بِمُطَّاعِ \*

وهو من قصيدة من الوافر . الشاهد في قصيرا وصبرا حيث حذف مه فعله وهو الطلب ، أى اصبرى يا نفس صبرا ، وذلك لأنه وقع مكررا على ما زعم ابن عصفور ، لأنه شرط في وجوب الحذف التكرار ، وابن مالك أطلقه . والغناء جواب الشرط ، لأن التقدير إذا لم تطاعى يا نفس في سؤلك بقا يوم على الأجل الذى قدر لك فاصبرى في مجال الموت بفتح الميم من جال يجول جولا وجولانا . وصبرا تأكيد للأول .

[ ٤٣٨ ]

## \* أَلْوَمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَبَهَا \*

والثاني ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : حمداً وشكراً لا كفرًا ، وعند تذكر الشدة : صبرًا لا جزعًا ، وعند ظهور معجب : عجبًا ، وعند الامتنال : سيمًا وطاعة ، وعند خطاب مرضى عنه : أفعل ذلك وكرامة ومسرة ، وعند

أو لزيد أعنى أو الجار والمجرور غير لمخوف تقديره إرادتي أو دعائي وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه إذا كان المجرور مخاطبًا نحو سقيا لك أما إذا لم يكن مخاطبًا نحو سقيا لزيد فالتجته عندي أن يجعل معمولًا للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين إذ لا يلزم حيثئذ المخنور من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة على أن المخنور إنما يلزم في سقيا لك أن جعل سقيا نائبًا عن اسق فإن جعل نائبًا عن سقى على أن الخير بمعنى الطلب فلا .

(قوله وجدعًا) بالدال المهملة يستعمل في قطع الأنف وفي قطع الآذن كما في يس . (قوله أو مقرنوا باستفهام توبيخي) في كلام غيره الاكتفاء في وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش في جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بأن الاستفهام مجازي لأنه خير في المعنى وأجيب بأنه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله أَلْوَمًا إِيَّاهُ) بضم اللام وسكون الهزة أى أتلوّم لؤما وتغرب اغترابا وقوله : لا أبالك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم إشباع الكلام فيها والاعتراب البعد عن الأوطان (قوله والثاني) أى الواقع في الخير بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما في التوضيح الأول ما أشار إليه الشارح بقوله ما دل إِيَّاهُ والأربعة ستأتي في المتن (قوله حمداً وشكراً لا كفواً) وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الأمثال فلا ابتداء للاعتراض بأنه يقال حمدت الله حمداً وشكرته شكراً مع أن الكلام بذكر الفعل يكون غير إلا إنشاء وكلامنا عند قصد الإنشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين إذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدماميني نقلاً عن الشلوتين (قوله وما سبق إِيَّاهُ) المتبادر أن ما مبتدأ ويحذف إِيَّاهُ<sup>(١)</sup> خبره فيوهم أن هذا قسم للآتي بدلا من فعله مع أنه قسم منه فإنه الآتي بدلا من فعله إما واقع في الطلب كند لا وإما واقع

[ ٤٣٨ ] صدره : \* أَطْعَمًا خَلَّ لِي شَتَّى غَرِيْبًا \*

قاله جرير من قصيدة من الوافر يججو بها خالد بن يزيد الكندي : أى ياعبدى ، فيكون نصباً على النداء ، وقيل على الحال ، والتقدير اتفخر عبداً حال أى نزل في شعي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة اسم موصح ، وألله للتأنيث ، فلا ينصرف وغريباً حال من الضمير الذي في حل . والشاهد في أَلْوَمًا واغترابا حيث جاء المصدران بدلاً من اللفظ بفعله بمعنى أتلوّم لؤماً واغترب اغتراباً ، وهو من قبيل الطلب الذي هو استفهام على قصد التوبيخ (قوله لا أبالك) منترض بين المطبوف والمطوف عليه ، تارة يذكر في المدح وتارة في الذم كما في لا أم لك ، وتارة في معرض التعجب ومعنى جد في أمرك . وقد تحذف اللام .

(١) قوله ويحذف إِيَّاهُ غيره ، هكذا في الأصل الذي يدي ، ولعل صوابه وعامله يحذف إِيَّاهُ غيره . تأمل اهـ .

خطاب مغضوب عليه : لا أفعل ذلك ولا كيذا ولا همّا ، ولا فعلت ذلك ورغماً وهو أنا (وَمَا) سيق من المصادر (لتفصيل) أى لتفصيل عاقبة ما قبله (كإِثْمًا مَثًا) من قوله تعالى : ﴿ فَشَدُّوا الْوَتَاكُ فَإِذَا مَنَا بَعْدَ وَإِمَا فِدَاءُ ﴾ [ محمد : ٤ ] ، (عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَثَا) أى حيث عرض ، لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فإذا تمون وإما تفادون (كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدٌّ) كل منهما (ثَائِبٌ فعل لاسم غَنِ اسْتَقْد) نحو أنت سيراً سيراً ، وإنما أنت سيراً ، وما أنت إلا سيراً فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحصر ينوب مناب التكرير ، فلو لم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضممار والإظهار ، نحو أنت سيراً وأنت تسير سيراً . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو أملك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضممار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين لأنه

في الخبر وهذا الثانى إما مسموع ولم يتعرض له وإما مقيس وهو الواقع تفصيلاً لعاقبة جملة تقدمت أو مكرراً إلخ فالأولى جعل قوله وما لتفصيل إلخ عطفاً على ند لا فيكون مثلاً ثانياً وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التثنية به للآتى بدلاً التمتع حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام (قوله لتفصيل عاقبة ما قبله) أى لتفصيل المرتب على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما لتفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فإذا يصح صحة أو يمتنع اغتناما (قوله والتقدير فأما تمنون إلخ) ولّى بعض النسخ فأما تمنوا إلخ يحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة (قوله وكذا) أى مثل ما سبق إلخ (قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من أفراد المصدر الآتى بدلاً من فعله كما مر إلا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلاً تسميها (قوله جاز الإضممار إلخ) هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع إضممار عامله عند الناظم كما قال قبل : \* وحذف عامل المؤكد امتنع \* وبهذا يعلم ما فى تمثيل الشارح إلا أن يكون جرى على رأى ابن الناظم (قوله والإظهار) أى إن لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفاً عليه وإلا تعين الإضممار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أنت سيراً وأنت أكلاً وشرباً قاله المصريح (قوله والاحتراز باسم العين إلخ) الذى يتجه عندى أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز إذ المصدر فى أملك سير سير ليس نائب فعل استند إلى معنى ، بل المصدر نفسه استند إلى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب أن يرفع إلخ) هذا بيان مراد وإن لم يفهم من النظم إذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوباً ، وهذا صادق بجواز الحذف ووجوب الذكر مرفوعاً إن جعل العامل للابتداء أو منصوباً إن جعل فعلاً (قوله بخلافه) أى المصدر بعد اسم العين فإنه يحتاج إلى إضممار فعل لعدم صحة الخبرية ، وقوله لأنه يؤمن معه إلخ علة المحذوف أى وإنما جاز

يؤمن معه اعتقاد الخبرية ، إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً ، كقوله :

[ ٤٣٩ ] فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

أى ذات إقبال وإدبار (وَمَنْهُ) أى ومن الواجب حذف عامله (مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدًا) وهو إما مؤكد (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَأَلْمَحْتَدًا) من النوعين ، وهو المؤكد لنفسه ، هو الواقع بعد جملة هى نصر فى معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها (نَحْوُ لَهُ عَلَى أَلْفِ غُرْفًا) أى اعتراضاً ، ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف (وَالثَّانِ) وهو المؤكد لغيره ، هو الواقع بعد جملة تحتل غيره فتصير به نصاً . وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة فكأنه غيرها لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَأَنِّي أَلْتُ حَقًّا صِرْفًا) فحقاً رفع ما اجتمعه أنت ابنى

حذف العامل بعد اسم العين لأنه يؤمن إلخ قال يسّ ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبراً عنه نحو أملك سيرا سيرا وحينئذ ففى مفهوم قوله لاسم عين تفصيل (قوله إلا مجازاً) مقتضى قوله أى ذات إقبال وإدبار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازاً مرسلًا علاقته التعلق .

(قوله ومنه ما يدعونه مؤكداً) لا يشكل على قوله سابقاً :

\* وحذف عامل المؤكد امتنع \*

لأن الامتناع عنده فى غير الصور المشار إليها بقوله والحذف حتم إلخ التى منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الأصح كما فى التسهيل منع تقديمه كالذى بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزئيه . قال الدمامينى لأنها دليل العامل فيه فلا يفهم منها إلا بعد تمامها . (قوله هى نص فى معناه) إن أراد لا تحتل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وإن أراد ولو مجازاً فممنوع سم أى لاحتال أن تكون للنهكم مجازاً . ويجاب باختيار الشئ الثانى على معنى أنها لا تحتل غيره ولو مجازاً احتيالا قريباً .

(قوله فكأنه نفسها) الأنسب بالتسمية أن يقول فكأنها نفسها لكنه راعى قوله لأنه بمنزلة إعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن (قوله ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمح والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص فى الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لأنه أثر فى الجملة) أى برفع احتمال الغير . (قوله كأني أنت حقاً) الذى يظهر لى أن حقاً هنا بمعنى حقيقة ليكون رافضاً لاحتال المجاز ،

من إرادة المجاز و (كذلك) مما يلزم إضمار ناصبه المصدر المشعر بالحدوث (ذو اكتشيبه يقدّم جُمْلَةً) حاوية معناها ، وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كَلَى بُكَاءَ ذَاتِ

أما إذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الإتيان به مع إرادة المجاز كأن يريد بنوّة العلم لكن هذا إنما يتجه على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا لرفع احتمال المجازي . والذي في الرضى والدماميني أنه لرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها في الواقع . قال الرضى المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكداً لنفسه وإلا فليس مؤكداً لأن معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرره وإذا لم يكن الشيء ثابتاً فكيف يقوى وإذا كان ثابتاً فمكرره إنما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصل بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أى لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً . قال ويقوى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولاً باطلاً لأن اللفظ السابق لا يدل عليه . قال وإنما قيل لثل هذا المصدر مؤكداً لغيره مع أن اللفظ السابق دلّ عليه نصاً لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التوكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص محتملاً لذلك المعنى ولتقيضه فلذلك قيل مؤكداً لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لثل هذا الغرض فسمى مؤكداً لنفسه ١ هـ وقال الدماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لأن يكون مضمونها ثابتاً في الواقع فيكون حقا ولأن يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصاً في الواقع وسمى مؤكداً لغيره لأن الجملة غير هذا المصدر لفظاً ومعنى ١ هـ فعل ما قاله المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ، ومثل أنت ابني حقا لا أفعله ألبتة أو أفعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أى أبت البتة ، والثناء للوحدة والبت القطع أى أقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكان اللام للمهدى أى القطعة المعلومة منى التي لا ترد معها فتقولك لا أنفعله محتمل لاستمرار النفي وانقطاعه ولفظ ألبتة محقق لاستمراره . وأل في ألبتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها ، ولم يسمع فيها إلا قطع الهمة والقياس وصلها<sup>(١)</sup> . قاله في التصريح (قوله صرّفاً) أى خالصاً نعت لحقاً (قوله مما يلزم إغ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلاً مما قبله أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان قولان (قوله المشعر بالحدوث) أى التجدد أى الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت . دماميني (قوله وفاعله) أى فاعل معنى المصدر كإياه في مثال المصنف وإرجاع

(١) إذا صيرموها للفرقة وهزمتا إنما هي حمزة وصل ولكن لا فيها من معنى البت قطعها لأنبوا فيها الحمزة .

عضلة) أى ممنوعة من النكاح ، ولزيد ضرب ضرب الملوك ، وله صوت صوت حمار ، فالنصوب فى هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة ، بخلاف ما فى نحو لزيد يد أسد لعدم كونه مصدراً ، ونحو له علم علم الحكماء ، لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو له صوت صوت حسن ، لعدم التشبيه ، ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم تقدم جملة ، ونحو له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو عليه نوح نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه ، فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها . وقد ينتصب فى هذا الأخير لكن على الحال وبخلاف ما فى نحو أنا أبكى بكاء ذات عضلة ، وزيد يضرب ضرب الملوك حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور فى الجملة قبله لا بمحذوف لصلاحية المذكور للعمل فيه . وإنما لم يصلح المصدر المشتعلة عليه الجملة فى نحو لى بكاء ، ولزيد ضرب

المصدر المحدث عنه الذى هو الثانى يرد عليه أن مثال المصنف ومثال الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثانى لأن فاعل البكاء الثانى والضرب الثانى والصوت الثانى ذات العضلة والملوك والحمار ، ولم تشتمل الجملة على شيء من الثلاثة . ويجاب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال فى مثالى الشارح أفاده سم (قوله كل بكاء بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الأول للضرورة فلا يقال إن البكاء بالقصر إسالة الدموع وبالم رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر وينبغى أن يكون قوله كلى إلخ صفة لجملة أى بعد جملة فى هذا الكلام ليكون إشارة إلى بقية الشروط أفاده يس عن الشاطبى (قوله وله صوت صوت حمار) هو مصدر صات بصوت إذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب المصدر كما زعمه البعض (قوله لعدم الإشعار بالحدوث) لأنه من قبيل الملكات . قال فى الجمع لم ينصب ذكاء الحكماء فى له ذكاء الحكماء لأن نصب صوت وشبهه إما كان لسكون ما قبله بمنزلة يفعل مسنداً إلى فاعل التقدير فى له صوت هو بصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لا يمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحبه) أى لأن ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح فلم يكن فى الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما فى غاية الظهور فدعوى البعض أن هذا المثال كمثل المصنف وأن الفرق بينهما تحكم فى غاية العجب (قوله فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها) الذى يتجه إلى صحة النصب فى نحو لزيد يد يد أسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت الحمار على الحال من الضمير المستتر فى الخبر بتقدير مضاف أى مثل يد أسد إلخ أو على المفعولية لفعل محذوف أى تماثل يد أسد إلخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أى بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا يكون حالاً وهو حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور فى النكت والدماينى جواز نصبه على المصدرية على ضعف (قوله حيث يتعين) حيثية تعليل .



لعمل ، لأن شرط إعمال المصدر أن يكون لا من الفعل أو مقدراً بالحرف المصدرى والفعل . وهذا ليس واحداً منهما .

(تنبيه) : مثل له صوت صوت حمار قوله :

[ ٤٤٠ ] مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضُ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَخَرْفُ السَّاقِ طَى الْجَمَلِ

(قوله لأن شرط إغ) ذهب النازم في تسهيله إلى أنه لا يشترط ذلك في عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور في الجملة ، بل قال الدماميني بعد ذكره إن كون المصدر المذكور منصوباً بالفعل المقدر مذهب الأكثر ما نصه : قال الرضى وظاهر كلام سيويه أن المنصوب أى في له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال ، وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة اهـ ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أى إحداث ما يسمع إخراجاً لا نفس ما يسمع وإن زعمه المرادى في شرح التسهيل وجعله الداعى للجمهور إلى تقدير الناصب وعدم جعله منصوباً بصوت لأنه بمعنى ما يسمع ليس مقدراً بالحرف المصدرى والفعل ولا بدلاً من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدماميني . قال البعض : وإنما لم يكن مقدراً بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والأصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدرى والفعل به اهـ وفيه نظر لاتصفائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع ومقاد ما مر عن المرادى في شرح التسهيل في له صوت صوت حمار أنه يقدر بالحرف المصدرى والفعل . (قوله ما أن يمس إغ) ما نافية وإن زائدة وحرف الساق معطوف على منكب . والمحمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية علاقة السيف . والمعنى أن هذا الفرس مدمج الخلق كطى الحمل متجاف كجائى الحمل وأنه بلغ في الضمور إلى أن لا يصل بطنه إلى الأرض إذا اضطجع وإنما يمس الأرض منكبه وحرف ساقه . والكلام مسوق للمدح فطى منصوب بمحذوف وجوبا على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طى . كذا في التصريح وغيره . (قوله تدر) أى السيوف . والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الإنسان بتمامه مجازاً وهو أليق بقوله هاماها إذ هى جمع هامة وهى الرأس . وضاحيا من ضحا يضحو إذا برز عن محله . بله الأكف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافاً إلى المفعول على أحد الأوجه الآتية في بله ، كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات .

[ ٤٤١ ] قاله أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة : عامر بن الحليس الهذلي ، وهو من قصيدة من الكامل . يصف فرسه بمحاسة البطن . يعنى إذا اضطجع لم يتنلق ، إنما يمس منكبه الأرض وهو يحمص البطن . وأراد بطى الحمل أنه مدمج الخلق كطى الحمل بكسر الميم الأولى وهو علاقة السيف . وما نافية وإن زائدة ، وحرف الساق بالرفع عطف على منكب ، والشاهد في طى الحمل حيث نصب بتقدير يطوى طى الحمل .

لأن ما قبله بمنزلة له طلى . قاله سيويه .

(خاتمة) : المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله على ضربين : الأول : ما له فعل وهو ما مر . والثاني : ما لا فعل له أصلاً كَبَلَةً إذا استعمل مضاعفاً كقوله :

[ ٤٤١ ] تَلَدُرُ الْجَمَاجِمُ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا بَلَّةُ الْأُكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخَلَقِ

في رواية خفض الأُكُفِّ ، فبله حيثُ منصوب نصب ضرب الرقاب . والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك ، لأن بله الشيء بمعنى ترك الشيء فهو على حد النصب في نحو شئناهُ بفضا ، وأحبته مقة . ويجوز أن ينصب ما بعد بله فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهي إحدى الروايتين في البيت ، وسيأتي في باب . ومثل بله المضاف وبه ، وويحه ، وويسه ، وويه ؛ وهي كتابات عن الويل ، وويل كلمة تقال عند الشم والتوبيخ ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض ، ونصبها بتقدير ألزمه الله ، وهو قليل ، ولذلك لم يتعرض له هنا .

والمنى أن هذه السيوف ترك القوم بارزة رؤوسهم عن محالها منفصلة كأنها لم تخلق على الأبدان فتركا للذكر الأُكُفِّ لأنها سهلة القطع بالنسبة إلى الرؤوس .

(قوله فيكون اسم فعل إلخ) وعلى هذا ففتحته بنائية . وبقيت رواية ثالثة وهي رفع ما بعدها على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لأنها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا أيضا بنائية . والمعنى عليه كيف الأُكُفِّ لا ترك ضاحية عن الأيدي مع أنها أسهل من الرؤوس فعلى هذا بله في البيت للاستفهام التعجبي .

(قوله ومثل بله إلخ) أى في وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لا في النصب على المفعولة المطلقة لما سيذكره الشارح من أن تقدير عاملها ألزمه الله فتكون مفعولا به وفي كلام غيره أن نصبها بالمفعولة المطلقة وأن تقدير العامل احزن .

(قوله وهي كتابات عن الويل) أى عند بعض اللغويين وذكر الجوهري أن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب . وذكر شيخنا أن ويس كويح وويب كويل ومراد الشارح أنها كتابات عن الويل بالنظر لأصل الوضع فلا ينافي ما سيذكره الشارح من أنها صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض . (قوله تقال عند الشم والتوبيخ) أى عند إرادتهما . (قوله وهو قليل) أى هذا النوع الذي لا فعل له من لفظه .

## [ المَفْعُولُ لَهُ ]

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله . وقُدِّمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدرا . كما أشار إلى ذلك بقوله (يَنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ) أى القلي (إِنْ \* أَبَانَ تَغْيِيلًا) أى أفهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (كَجَلَّ شُكْرًا) أى لأجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كحيل محيلاً كان انتصابه على المصدرية (وَوَدْنَ) طاعة (وَهَوَّ) أى المفعول له (بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ \* )

## [ المفعول له ]

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير إليها ، ومانع موصولية أل يرجع الضمير إلى الموصوف المحلوف . قال المرادى فى شرح التسهيل : ولا يجوز تعدده منصوباً أو مجروراً إلا بإبدال أو عطف . قال فى الهمع : ولذا امتنع فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْسُكُوهُمْ ضُرَارًا لِّتَحْتَضُوا ﴾ [ البقرة : ٢٣١ ] ، تعلق الجار بالفعل إن جعل ضاراً مفعولاً له وإنما يتعلق به إن جعل حالا . (قوله لأنه أدخل منه إلخ) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه . فقوله وأقرب إلخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علله بأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة . (قوله وأقرب إلى المفعول المطلق) بل قال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق . تصرخ .

(قوله كما أشار إلى ذلك) أى إلى أقربيته بكونه مصدرا . (قوله ينصب مفعولاً له المصدر) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض . وقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتكم أكرمكم إكراماً وعليه فهو مفعول مطلق . وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له فى المعنى مثل قدعدت جلوساً وعليه أيضاً فهو مفعول مطلق ، ولذا قال فى التصريح : قال الزجاج والكوفيون إنه أى المفعول له مفعول مطلق أ هـ . (قوله إن أبان تعليلاً) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتى أى يشترط لنصب المفعول له إلخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمى مفعولاً له والجمهور على أنه حيثئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقيق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلاً أظهر علة الشيء أى الباعث على الفعل سواء كان غرضاً نحو : جئتكم جبراً لحاطرك لو لا كفتعدت عن الحرب جينا . (قوله) ويشترط كونه من غير لفظ الفعل أى وغير معناه ويعنى عن هذا الشرط قول المصنف إن أبان تعليلاً . (قوله أى لأجل الشكر) أى لأجل أن تكون شاكراً . سم . (قوله كحيل محيلاً) يفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمي . (قوله طاعة) أشار به إلى أن دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله ، قال البعض : لدلالة الأول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعولاً المحلوف شكراً آخر لكان الحذف لدليل . ثم كلام الشارح يقتضى أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دل عليه دليل .

وَقَا وَفَاعِلًا) الجملة الحالية . ووقتا وفاعلاً نصب بنزع الخافض : أى يشترط نصب المفعول له مع كونه مصدرًا قلبياً سيق للتعليل أن يتحد مع عامله في الوقت وفي الفاعل . فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرًا فلا يجوز جنتك السمن والعسل . قاله الجمهور . وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالذكر ذو عبيد . وأنكره سيبويه . وكونه قلبياً : فلا يجوز جنتك قراءة للعلم ، ولا قتلاً للكافر . وأجاز الفارسي جنتك ضرب زيد : أى لتضرب زيداً . وكونه علة : فلا يجوز أحسنت إليك إحساناً إليك

(قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع<sup>(١)</sup> متعلقة بمتحد خالد . (قوله نصب بنزع الخافض) كذا في بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعي على الراجح وفي بعض النسخ نصب على التمييز أى المحول عن الفاعل وهي أولى . (قوله أن يتحد مع عامله في الوقت) بأن يقع حدث الفعل في بعض زمان المصدر كجنتك طعاماً أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كجنتك خوفاً من فرارك أو بالعكس كجنتك إصلاحاً لحالك . قاله الرضى . (قوله فالشروط حينئذ خمسة) بل ستة . سادسها ما ذكره الشارح سابقاً بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل . (قوله وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكاً بقوله : أما العبيد فذو عبيد لأن هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب . وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد إغ من المفعول لأجله القياسى وجعله بعض النحاة مفعولاً به لخوف أى مهما تذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس بتقدير إما بهما كمهما يكن من شيء بل قدره في كل مكان بما يليق به . وجعله الزجاج مفعولاً به بتقدير مضاف أى مهما تذكره لأجل تملك العبيد . (قوله وأنكره سيبويه) أى أنكى القياس عليه فائلاً إن رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخرج عليها (قوله وكونه قلبياً) قال في التصريح : لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اهـ وعزا هذا الشرط السيوطي في الجمع إلى بعض المتأخرين وعزا الرضى إلى بعضهم معللاً بما مر ، ثم رده فقال : إن أراد وجوب تقدم الحامل وجوداً فممنوع وإن أراد وجوب تقدمه إما وجوداً أو تصوراً فمسلّم ولا ينفعه ويتنقض ما قاله يجوز جنتك إصلاحاً لأمرك وضربته تأديباً اتفاقاً ، فإن قال هو بتقدير مضاف أى إرادة إصلاح وإرادة تأديب قلنا : فجوز أيضاً جنتك إكرامك لى وجنتك اليوم إكرامك لك غذا بل جوز جنتك سينا ولينا فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون فاعله نحو قدمت جنتاً فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصوراً أى يكون غرضاً ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويماً وجنته إصلاحاً اهـ . (قوله وأجاز الفارسي جنتك ضرب زيد) أى مع أن المصدر ليس قلبياً ولعله لا يقول باشتراط اتحاد

(١) لا حروف الجر تتأوب .

لأن الشيء لا يعلل بنفسه . وكونه متحدثا مع المعلن به في الوقت . فلا يجوز جنتك أمس طمعا غدا في معروفك ، ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ بل يكفي عدم ظهور المنافاة ، وفي الفاعل فلا يجوز جنتك محبتك أبى خلافا لابن خروف .

**(تنبيه) :** قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديريا كقوله تعالى : ﴿ يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ [ الرعد : ١٢ ] ، لأن معنى يريكم يجعلكم ترون ا هـ (وإن شرط) من الشروط المذكورة ما عدا قصد التعليل (فقد \* فاجزؤه بالتحريف) الدال على التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامها ، وفي بعض النسخ باللام أى أو ما يقوم مقامها ، فقد الأول وهو

مع العامل فاعلا أيضا حتى يميز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك قول المجمع شرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تأديبا ثم قال : ولم يشترط ذلك سيويه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما في الوقت واختلافهما في الفاعل ا هـ وتقدم عن الرضى رد اشتراط كونه قلبا . بقى أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى فلا يصح أن يكون علة للضرب لأن الشيء لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع هذا بتقدير إرادة لأننا نقول يصير المعنى حيث أدبت ابني لإرادة التأديب أو ضربته لإرادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى لأن الباعث على الشيء ليس مجرد إرادته . والحاسم عندي لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على التأديب الذى هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتا وفعلا أو على إرادة التأديب الذى هو هذا الأثر بناء على الاشتراط فاحفظه . (قوله وكونه علة) أى كونه مفهما العلة وما قبل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطا ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على ما مر . (قوله خلافا لابن خروف) فإنه لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسكا بقوله تعالى : ﴿ يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ [ الرعد : ١٢ ] وسيدكر الشارح جوابه وجواز ابن الضائع - بمعجمة ثم مهملة - تعدد الوقت بل قدما عن المجمع أن سيويه والتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا . (قوله تقديريا) أى باعتبار التقدير والمعنى . (قوله يجعلكم ترون) أى فاعل الرؤية التى تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه أن هذا خلاف الظاهر وأن العامل الذى تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدلال ابن خروف قوى جلى فإن كان ولا بد من التأويل فالتأويل أن يؤول الخوف والطمع بالإخافة والإطماع أو يجعلا حالين من المخاطبين على إضمار ذوى أو على التأويل باسمى فاعل . (قوله ما عدا قصد التعليل) أى ما عدا كونه علة فاطلق السبب وأراد المسبب<sup>(١)</sup> فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط الثلاثة وإنما استثنائه لأنه عند فقد التعليل لا يصلح للجر بحرف التعليل أيضا إذ لا تعليل . (قوله أو ما يقوم مقامها) هو الباء وفي ومن .

(٢) ليكون مجازا مرعلا .

كونه مصدرًا نحو : ﴿ والأرض وضعها للأنام ﴾ [ الرحمن : ١٠ ] . والثاني : وهو كونه قلبًا نحو : ﴿ ولا تغفلوا أولادكم من إملاق ﴾ [ الأنعام : ١٥١ ] ، بخلاف خشية إملاق .  
والثالث : وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله :

لَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِيَوْمِ يَأْتِيهَا [ ٤٤٢ ]

والرابع : وهو الاتحاد في الفاعل نحو :

وَأَلَى تَقْتَرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّة [ ٤٤٣ ]

وقد انتفى الاتحادان في : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ [ الإسراء : ٧٨ ] ، (وَلَيْسَ يَنْتَفِعُ جره باللام أو ما يقوم مقامها (مَع) وجود (الشَّرْطِ) المذكورة (كَلَزَهْدَ ذَا قَعٍ) \*

زاد الشاطبي الكاف نحو : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ [ البقرة : ١٩٨ ] ، وفي شرح اللوحة لابن هشام أن حروف السب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى نحو جئت كى تكرمى وأن الكاف وحى وكى لا تدخل على المفعول له لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصرى اهـ وينبئ زيادة على نحو : ﴿ ولذكروا الله على ما هداكم ﴾ [ البقرة : ٢٨٥ ] ، (الحج : ٣٧) . (قوله وفى بعض النسخ باللام) واقتصر عليها لأنها الأصل . (قوله وقد نضت) بتخفيف الضاد أى خلعت . (قوله فى نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الإقامة المخاطب وفاعل الدلوك أى الليل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبًا وفى المعنى أن اللام فى لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضًا فلا تكون اللام لام التعليل . (قوله كلزهذ ذا قع) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي وهو جائز عند الجمهور كما مر .

### [ شواهد المفعول له ]

[ ٤٤٢ ] صبره : \* لَمَّى السَّيْرَ إِلَّا لَيْسَ الْمُتَفَضِّلُ \*

قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة من الطويل . الفاء للعطف . وقد نضت حال : من نضوت الثوب إذا ألقته عنك ، والشاهد فى النوم حيث أبرز فيه لام التعليل وذلك لأن النوم لم يقارن نضوها ثيابها . والشرط هو المقارنة . والمتفضل هو الذى يقى فى ثوب واحد . والمعنى جئت إليها فى حالة قد ألقث ثيابها عن جسدها لأجل النوم ، ولم يبق عليها إلا لبس - بكسر اللام - المتفضل ، وهو الثوب الواحد الذى يتوشح به ، وانتصاب ليسة على الاستثناء .

[ ٤٤٣ ] تمامه : \* كَمَا أَفْضَى الْمَصْفُورُ بِلِلَّةِ الْفَطْرِ \*

قاله أبو صخر الهذلى من قصيدة من الطويل . والواو للعطف . ولتعروى حير إن ، من عراه الشيء إذا غشيه ، واللام للتأكيد . والشاهد فى لذكرك حيث أبرزت فيه لام التعليل لعدم بعض شروط نصب باللام المقدرة ، وهو اتحاده بالفاعل ، وذلك لأن لذكراك فاعله المتكلم ، وفاعل تعروى هزة . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . وبللة الفطر حال من المصفور بتقديم قد كما فى ﴿ أو جاءوكم حصرت ﴾ .

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا) أى اللام (الْمَحْرُودُ) من آل والإضافة كهذا المثال ، حتى قال الجزولي إنه ممنوع ، والحقى جوازه ، ومنه قوله :

[ ٤٤٤ ] مَنْ أَمَكَّمْ لِرَغْبَةٍ فَيَكُنْ جَزْ

(وَالْعَكْسُ فِي مَضْرُوبِ آل) وهو أن جره باللام كثير ونصبه قليل (وَالْتَشْدُو) شاهدا لجوازه قول الراجز :

[ ٤٤٥ ] ( لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنْ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ )

(تنبيهان) : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء نحو : جئتكَ ابتغاء الخير ، ولابتغاء الخير . الثانى : أفهم أيضا جواز تقديم المفعول له على

(قوله أى اللام) فيه أن النسخة التى شرح عليها بالحرف وحيث فكان المناسب أن يقول أى الحرف وتأتي الضمير حيث باعتبار الكلمة . (قوله أفهم كلامه أن المضاف إلخ) وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل فى قسميه ، فدل على استواء الأمرين فيه . (قوله منصوبا كان أو مجرورا) أما إنهما جواز تقديم المجرور فظاهر ، وأما إنهما جواز تقديم المنصوب فلعلة بطريق المقايسة .

### [ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ]

أى عند البصريين ، واعتبر ضمه الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهى الأقطار ، وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصريح . وأجيب بأنهم تجوزوا فى ذلك وبطلحوا عليه ولا مشاحة فى الاصطلاح . قال المصريح : وسماه الفراء محلا ، والكسائى وأصحابه صفة أهولعله باعتبار الكينونة فيه . (قوله بكونه) أى المفعول المطلق أى معناه مستلزم ماله أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى نفس الأمر وإن لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح . (قوله لا بواسطة حرف ملفوظ) أى ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض<sup>(١)</sup> ، والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ . إذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بأن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف مقدر . هذا . وقال الرضى لم يصل إليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ . (قوله بخلافه) فإنه يصل إليه العامل بواسطة الولى . (قوله وقت) أى ولو متخيلا كأى أمس قبل اليوم فإن التقدير أمس فى الزمان قبل اليوم . ومعلوم أن الزمان ليس

[ ٤٤٤ ] هذا بضم الجز . وتامه : \* وَمَنْ كَتَبُوا نَاصِرِي يَنْتَصِرْ \*

المنى من قصد كالأجر رغبة فى إحسانكم فقد ظفر بمقصوده ، ومن تكونوا أنتم ناصرين له فقد انتصر على عدوه . ومن موصولة - وأمكم أى قصد كمن صلت - فى محل الرفع على الابتداء ، وخبره ظفر . والتقدير فى الحقيقة فهو ظفر ، لأن المبتدأ يتضمن معنى الشرط . والشاهد فى رغبة فإنه مفعول له ، وقد برزت فيه اللام . وهذا حاجة على من منع ذلك عند استكمال الشروط . فهذا وإن كان جائزا ولكن نصبه أرجح .

[ ٤٤٥ ] هذا جز لم أدر راجعه ، والشاهد فى الجيب حيث جاء بالآلف واللام ، وهو مفعول له وهو قليل ، والأكثر علوه عنها . والميجاء - تمد وتقصير - للحرب . والرمز جمع زمرة . ولو هذه استغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه .

(١) وهناك فرق بين الحرف للندوة ونزع الخافض .

عامله منصوباً كان أو مجزوراً كرهماً ذا قنع ولزهد ذا قنع .

**(خاتمة) :** إذا دخلت أَل على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرف بأل أو بالإضافة خلافاً للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن أَل فيه زائدة وإضافته غير محضة .

### [ المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً ]

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزماً له في الواقع ، إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه . (الظرف) لغة الوعاء واصطلاحاً (وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ) أى اسم وقت أو اسم مكان (ضَمَنًا) معنى (فِي) دون لفظها (بِاطْرَادٍ كَهُنَّا امْكُثْ أُمَّتًا) فهنا اسم مكان ، وأزمنة اسم زمان ، وهما مضمندان بمعنى في لأنهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث . والاحتراز بقيد ضمناً في من نحو : ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ [ النور : ٣٧ ] ونحو : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ

في زمان فكون أس في زمان مجرد تخيل ، وكأ في الله قبل العالم ، فإن من العالم الزمان فوجود الله تعالى في زمان قبل العالم الذي منه الزمان مجرد تخيل ، فتأمل . (قوله أى اسم وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لأن المفعول فيه من صفات الألفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل ما عرضت دلالة على أحدهما أو جرى مجراه . فالأول : نحو سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً . والثاني : نحو أحقاً أنك ذاهب كما في التوضيح . ودخل في التعريف ما استعمل تارة زماناً وتارة مكاناً نحو أى وكل فإنهما بحسب ما يضافان إليه لأن المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما لا أنه إما للزمان دائماً وإما للمكان دائماً قاله يس . وخرج ما ضمن معنى « في » باطراد وليس واحداً منهما نحو : ﴿ وَتَرْغِبُونَ أَنْ تُنَكِّحُوهُمْ ﴾ [ النساء : ١٢٧ ] أى في أن تنكحهم على أحد التقديرين فإن النكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد . قال البهوتي : وأقره الإسقاطي وشيخنا والبعض . وقد يقال حيث ضمن هذا معنى « في » باطراد يبنى أن يجعل ظرفاً لأنه مكان اعتباري وأنا أقول : معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسبب أن يتعدى إليه سائر الأفعال والاطراد في نحو : ﴿ وَتَرْغِبُونَ أَنْ تُنَكِّحُوهُمْ ﴾ ليس بهذا المعنى وحيث يكون خارجاً بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتي . فتدبر . (قوله ضمناً معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها إشارته إليه لكونه في قوة تقديرها وإن لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تصرف كعند . (قوله باطراد) بأن يتعدى إليه سائر الأفعال وأورد عليه أنه خرج لأسماء المقادير فإنها إما ينصبها أفعال السير ، وما صيغ من الفعل فإنه إما ينصبه ما اجتمع معه في مادته كما يأتي . وأجيب بأنهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ما سبقت (قوله لأنهما مذكوران للواقع) أى حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما .



حيث يجعل رسالته ﴿ [ الأنعام : ١٢٤ ] ، فإنهما ليسا على معنى في ، فانتصابهما على المفعول به ونائب حيث يعلم محذوفاً لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً ، ومعنى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة ، وجلس في مكانك فإنه لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح على الأرجح ، وباطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان يختص فإنه غير ظرف إذ لا يطرده نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار ، فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الحافض ، هذا مذهب الفارسي والناظم ، ونسبه لسبويه ، وقيل منصوب على المفعول به حقيقة ، وأن نحو دخل متعمد بنفسه وهو مذهب الأخفش وقيل على الظرفية تشبيهاً له

(قوله من نحو يخافون يوماً) إذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لأن الخوف واقع فيه . (قوله ونحو الله أعلم) إذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لأن العلم واقع فيه . (قوله فانتصابهما على المفعول به) أورد عليه أن في جعل حيث مفعولاً به ضرباً من التصرف . وفي التسهيل أن تصرفها نادر وحيث فلا ينبغي حمل التنزيل عليه ، ولذا قال الدماميني : لو قيل إن المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد ولم يكن فيه إخراج حيث عن الظرفية . (قوله ونائب حيث) أي محلاً . (قوله لا ينصب المفعول به) لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملاً لأننا نقول ذلك خاص يباب الاشتغال كما مر . (قوله إجماعاً) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل على المفعول به . فقد قال المصريح : قال للموضع في الحواشي : قال محمد بن مسعود في كتابه البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ولورود السماع بذلك كقوله تعالى : ﴿ وهو أهدى سبيلاً ﴾ [ الإسراء : ٨٤ ] ، وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً كما هو في زيد أحسن وجهاً . وقول العباس بن مرداس :

\* واضرب منا بالسيف القوانسا \*

١ هـ وقال أبو حيان في الارتشاف : قال محمد بن مسعود : أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى : ﴿ إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله ﴾ [ النجم : ٣٠ ] هـ . وأجيب بأنه لم يلتفت إليه لشدة ضعفه وفيه نظر . (قوله من نحو سرت في يوم الجمعة) فإن هذا التركيب مضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الأشعري فرد على ابن الناظم كما سيأتى إيضاحه<sup>(١)</sup> . (قوله فلا يقال نمت البيت) قال ابن قاسم : كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخاً ولا قرأت مكاناً فما الفرق ١ هـ ويظهر لي في الفرق أن الأفعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الأطراد بخلاف الأفعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فإنها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضى . (قوله بعد التوسع) أي فهو مفعول به مجازاً كما في تمرود الديار<sup>(٢)</sup> .

(١) قول الغضنفي وهو أهدى سبيلاً ابتلاءً بلا ولو ولذلك أمر جلها خارج الدقرة .

(٢) راجع : شرح الألفية له من تحقيقنا .

(٣) وجاء مصرحاً به في قول الشاعر :

تمرود الديار ولم تعرجوا

كلامكم على إذا حرمت

بالمهم ، ونسبه الشلوين إلى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد ، وعلى الأول يحتاج إليه خلافاً للشارح .

**(تنبيهان):** الأول : تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين : الأول : يقتضى البناء وهو أن يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور إليه كما سبق فى تضمن متى معنى الهمزة وإن الشرطية ، والثانى لا يقتضى البناء وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه لكون الأصل فى الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثانى . الثانى : الألف فى ضمنا يجوز أن تكون للإطلاق وأن تكون ضمير التثنية ، بناء على أن أو على بابها وهو الأظهر ، أو بمعنى الراو وهو الأحسن لأن كل واحد منهما ظرف لا أحدهما . انتهى

(قوله وأن نحو دخل معد بنفسه) أى يتعدى بنفسه من غير توسع بإسقاط الجار لأنه يتعدى كذلك مرة وبالحرف أخرى وكثرة الأمرين فيه تدل على أصالتهما . (قوله وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد) بل لا يصح على رأى الشلوين لأنه داخل فى الظرف حقيقة غاية الأمر أنه من المهم تنزيلا وإنما لم يحتاج إليه على رأى الأخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى فى . (قوله وعلى الأول) أى كونه مفقولا به بعد التوسع يحتاج إليه لأنه مع كونه غير ظرف مضمن معنى فى بمعنى أنه مشير إلى معنى فى لكونه فى قوة تقديرها كما مر خلافاً للشارح ابن الناطم فى دعواه عدم الاحتياج إليه على الأول أيضا لخروجه بقوله ضمنا معنى فى لأنه عليه مضمن لفظ فى بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظى ما هو أعم من أن يكون لفظها فى التركيب أو ملاحظا فيه بأن كان موجودا ثم حذف ، وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظى كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه الشارح الأنصورى فقيد « باطراد » محتاج إليه على القول الأول ، فرد البعض تبعا لغیره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناطم ناشئ عن عدم التدبر . (قوله أن يخلف الاسم الحرف على معناه) أى حالة كونه دالا على معناه بأن يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجهوده وقوله غير منظور إليه أى غير ملاحظ فى نظم الكلام . (قوله وهو أن يكون الحرف منظورا إليه) أى ملاحظا فى نظم الكلام أى فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير إليه فقط ، ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوفا . (قوله بناء على أن أو على بابها إلخ) فيه لف ونشر مرتب . وفيه أن أو إذا كانت على بابها فهى للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالألف للتثنية مطلقا . (قوله وهو الأظهر) أى المتبادر إلى الذهن لأن الأصل بقاء « أو » على حالها . (قوله بالواقع فيه) أى فى جميعه إن استغرق الواقع فيه أو فى بعضه إن لم يمتزقه فالأول نحو صمت يوم الجمعة والثانى نحو صمت رمضان . وفى عبارة المصنف تسمح وسينه عليه الشارح .

**(ملاحظة):** قال الدمامنى : الزمان أربعة أقسام : مختص معدود كرمضان والمحرّم والصيف والشتاء فيقع جوابا لكم ولمنى ، ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ، ومعدود غير

(فَالْأَصْنَةُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من فعل وشبه (مُظَهَّرًا \* كَانَتْ) الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة أمامك ، وأنا سائر غداً خلف الركب (وَالْأَمْرُ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا بَلْ كَانَ مَحْذُوفًا مِنْ اللَّفْظِ جَوَازًا أَوْ وَجُوبًا (فَالْأَمْرُ مَقْدُورًا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ،

مختص بفتح جوابا لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ، ومختص غير معدود فيقع جوابا لثني فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الأول ، فالذي يصلح جوابا لكم فقط أو لها ولثني معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذي تضمنه ناصبه إن لم يكن الحدث مختصا ببعض أجزاء ذلك الزمان فإذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب أن يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره . إلا أن يقصد المبالغة والتجاوز ، وكذا إذا قلت في جوابه الحرم مثلا فإن كان حدث الناصب مختصا ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما إذا قلت شهرا في جواب كم صمت أو كم سريت ، فالأول يعم جميع أيامه دون ليلائه ، والثاني بالعكس وكذا الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بأل . وأما أبدا فلاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الأزمنة ، تقول صام زيد الأبد فيشمل كل زمن من أزمته عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته ، ولا تقول صام أبدا وتقول لأصومن أبدا وما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعض كالיום والليلة وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور مضافا إليها لفظ شهر كشهر رمضان ، بخلاف صورة عدم إضافته إليها كما مر ووجه ذلك كما قاله الصفا أن أسماء الشهور كالحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوما ، فمعنى سرت الحرم سرت ثلاثين يوما فيصلح جوابا لكم ، وكذا لفظ شهر بدون إضافته إلى اسم شهر من الشهور . وأما شهر الحرم فمعناه وقت الحرم فخرج لفظ شهر بإضافته عن كونه معدودا اسما لثلاثين يوما لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه وصار شهر الحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك إلا الزجاج فذهب إلى أن الحرم كشهر الحرم فجوز كون الحدث في جميعه وفي بعضه ومقتضى ما ذكر جواز إضافة لفظ شهر إلى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين . وقيل يختص ذلك بربيع الأول وربيع الثاني ورمضان اه باختصار . وفي الجمع أن ما صلح جوابا لكم أو متى يكون الفعل في جميعه تعميما أو تقسيطا فإذا قلت سرت يومين فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره وقد يكون في بعض كل ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط ، وكذا يحتمل الأمرين قولك سرت الحرم . ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكر ورود جواب كم معرفة . (قوله من فعل وشبه) من مصدر أو صفة ولو تأويلا نحو أنا زيد عند الشدايد وأنا عمرو عند القتال ، فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمرو لأنهما في تأويل المشهور أو المعروف قاله أبو حيان . (قوله مظهرًا كان) أي وإن كان مظهرًا فحذف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة قوله فانصبه عليه . ويحتمل أن كان زائدة ومظهرًا حال والأول أنسب بقوله وإلا إلخ . (قوله مقدرا) حال مؤكدة . (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى إلخ) الفرق بين متى ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة ولم يطلب بها تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرها فهي أعم منها وقوعا .

وفرسخين لمن قال كم سرت ؛ والوجوب فيما إذا وقع خبراً نحو زيد عندك ، أو صلة نحو رأيت الذى مئك ، أو حالاً نحو رأيت الهلال بين السحاب<sup>(١)</sup> ، أو صفة نحو رأيت طائراً فوق غصن ، أو مشتغلاً عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه ، أو مسموعاً بال حذف لا غير كقولهم حيثذ الآن : أى كان ذلك حيثذ وسمع الآن .

**(تنبيهان) :** الأول : العامل المقدر فى هذه المواضع سوى الصلة استقر أو مستقر<sup>(٢)</sup> ، وأما الصلة فيتمين فيها تقدير استقر لأن الصلة لا تكون إلا جملة كما عرفت . الثانى : الضمير فى فانصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان ، وفى فيه لمدلوله وهو نفس الزمان أو المكان . وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لأن الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب . والأصل فانصبه بدليل الواقع فى مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الأول والثانى لوضوح المقام . انتهى . (وَكُلُّ) اسم (وَقْتُ قَابِلٌ ذَاكَ) النصب على الظرفية : مبهماً كان أو مختصاً ، والمراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين

(قوله فيما إذا وقع خبراً إلخ) قال فى التصريح : لا يقع الظرف للمقطع عن الإضافة المبني على الضم صفة ولا صلة ولا حالاً ولا خبراً . لا يقال مررت برجل أمام ، ولا جاء الذى أمام ، ولا رأيت الهلال أمام ، ولا زيد أمام ، لئلا يجمع عليها ثلاثة أشياء : القطع والبناء والوقوع موقع شيء آخر اهـ . قال يس : محل المنع إذا لم يعلم المضاف إليه لعدم الفائدة حيثذ . (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرت له لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بـى قاله المصريح . وسأبقى عن الشاطبي أنه قد ينصب على التوسع . (قوله كقولهم حيثذ إلخ) هذا مثل يذكر لمن ذكر أمراً تقادم عهده أى كان ما نقوله واقعا حين إذا كان كذا وسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهي المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له . (قوله الثانى الضمير إلخ) أشار به إلى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخر إلى أن فيه استخداماً كما زعمه البعض اغتراراً بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه . نعم كلام المتن فى حد ذاته محتمل له بأن يكون أعاد الضمير أولاً على الظرف بمعنى اللفظ وثانياً على الظرف بمعنى مدلول اللفظ . (قوله وفى فيه لمدلوله) أى للظرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته . (قوله وأراد بالواقع دليله) يوهم أن الجاز لغوى لا بحذف المضاف فيناقى ما بعد ، إلا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع إلخ . (قوله وكل اسم وقت) أى اسم ظاهر فلا يرده أن يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبي وشمل كلامه على ما صيغ على مفعل مراداً به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد مراداً به زمان القعود فإنه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان إذا أريد به المكان . (قوله نقول سرت حيناً ومدة) فحيناً ومدة تأكيد معنى لزمن الفعل لأنه لا يزيد على ما دل عليه الفعل ومثله «أسرى بعبد ليلاً» [الأسراء : ١] ، لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً فالظرف يكون مؤكداً للمفعول المطلق إلا أن تأكيد الظرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله .

(١) أى حالة كونه بين السحاب .

(٢) فاستقر جملة ومستقر ملود .

ومدة ووقت ، تقول سرت حيناً ومدة ووقتاً . وباختصاص ما دل على مقدر معلوماً كان وهو المرفوع بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة ، أو بأل كسرت اليوم وأقمت العام ، أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد ، أو غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يوماً أو يومين أو أسبوعاً أو وقتاً طويلاً (وَمَا \* يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا) في حالتين : الأولى أن يكون (مُتَّهِماً) لا مختصاً والمراد هنا باختصاص ما له صورة وحدود محصورة : نحو الدار والمسجد والبلد . وبالمبهم ما ليس كذلك (نَحْوُ الْجِهَاتِ) الست وهي : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها في الشياخ كناحية ومكان وجانب (وُ) نحو (الْمَقَادِيرِ) كفرسخ وبريد وغلوة ، تقول جلست أمامك ، وناحية المسجد ،

(قوله ما دل على مقدر) منه المعلوم كسرت يومين كما سيذكره الشارح . (قوله واعتكفت يوم الجمعة) يقتضى أن العلم بمجموع يوم الجمعة والذي في كلام غيره أن العلم بالجمعة بالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم . (قوله أو بالإضافة) ولم تضاف العرب لفظ شهر إلا إلى رمضان والربيعين مع جواز ترك الإضافة أيضاً معها . والراجح جواز الإضافة إلى غير الثلاثة قياساً عليها . (قوله أو وقتاً طويلاً) فيه أنه جعل المختص مادل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغي جعله من المبهم . (قوله وما يقبله المكان إلا مبهماً) وجه ابن الحاجب في أماليه عدم نصب المختص من الأمكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقاً بأمور : منها أنه لو فعل ذلك فيه لأدى إلى الإلباس بالمفعول به كثيراً ، ألا ترى أنك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعث يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ، ولو استعمال الدار ونحوها هذا الاستعمال لانتبس بالمفعول به . ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان إنما كثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فأجرى المبهم لكثرة مجرى ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله . (قوله هنا) أى في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان كما مر . (قوله ما له صورة) أى هيئة وشكل يدرك بالحواس الظاهر ، وحدود أى نهايات من جهاته محصورة أى مضبوطة . (قوله نحو الجهات الست) أى أسمائها وإنما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه لأنها أمور اعتبارية أى باعتبار الكائن في المكان ، فقد يكون خلفك أماماً لغيرك وقد تتحول فيعكس الأمر ولأنه ليس لها أحد معلوم فخلفت مثلاً اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا . كذا في التصريح . (قوله وما أشبهها في الشياخ كناحية إلخ) ما مبتدأ وكناحية غير والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيد كلام الجمع ونقل الحفيد عن الرضى أنه قال : يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا ينتصب شيء منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف ا هـ . قال الحفيد : ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح ا هـ والذي في الدماميني نقلاً عن المصنف عدم نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف ، قال لأن فيها اختصاصاً ما لا إذ تصلح لكل بقعة ا هـ وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر .

وسرت فرسحاً (و) الثانية (ما \* صيغ من) مادة (أَفْعَلَ) العامل فيه (كَتَمَرَمَى مِنْ) مادة (رَمَى) تقول : رميت مرمى زيد ، وذهبت مذهب عمرو ، وقعدت مقعد بكر ، ومنه : ﴿ وَإِنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾ [ الجن : ٩ ] ، (وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا) المصوغ من مادة الفعل (مَقِيسًا أَنْ يَفْقَظَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَعَ) أى لما اجتمع معه فى أصل مادته

(قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثاني : أنها من المختص لأن الميل مثلاً مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي ، والثالث : وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من حيث إنها ليست شيئاً معيناً فى الواقع فإن الميل مثلاً يختلف ابتلاؤه وانتهائه وجهته بالاعتبار فهى مبهمه حكماً ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً وسيذكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما فى بعض النسخ . وظاهر إعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لما نحواً غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فلينظر ما هو ، وكلام المصنف يكفى فى صدقه وجود نحو بعض الأشياء التى ذكرها . (قوله كترسوخ إلخ) الفرسخ ثلاثة أميال ، والبريد أربعة فراسخ ، والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع ، والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن الشارح . وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم . (قوله والثانية ما صيغ) أى أن يكون اسم المكان ظرفاً صيغ فتناسب الحالتان ، وجرى الشارح فى حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفاً على الجهات فيكون من المبهم لأن الظاهر من كلامه فى شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سياتى ، وعليه فما صيغ معطوف على مبهما والتقدير إلا فى حال كونه مبهما أو مصوغاً من الفعل . (قوله من مادة الفعل) أى حروفه . قال سم : مما يدل على أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتى لما فى أصله معه اجتمع ا هـ وإنما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر . (قوله الفعل العامل فيه) جعل الشارح أن فى الفعل للمعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذى ذكره المصنف بعد ، إذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه فى المادة ثم الفعل ليس بقيد إذ العامل فيه قد يكون وصفاً نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدراً نحو أعجبتك جلوسك مجلس زيد . (قوله تقول رميت إلخ) قال شيخنا : والبعض عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق فى المصوغ المذكور بين الصحيح والمغل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعددته مثال المفرد الصحيح . (قوله ظرفاً) هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع فى المادة . وإنما أتى به ليعلق به قوله لما فى أصله إلخ وإنما كان زائداً لأن الظرفية مفهومة من اسم الإشارة الراجع إلى ما صيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام ، وبهذا يعلم ما فى كلام البعض .

كما مثل . وأما قولهم هو منى مزجر الكلب<sup>(١)</sup> ومناطق الثريا ، وعمرو منى مقعد القابلة ومقعد الإزار<sup>(٢)</sup> ونحوه فشاذا ، إذ التقدير هو منى مستقر في مزجر الكلب . فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه في أصله ، ولو أعمل في المزجر زجر وفي المناطق ناط وفي المقعد قعد لم يكن شاذاً .

**(تنبيهان) : الأول :** ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم ، وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره . وأما النوع الذي قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم . وقال الشلوبين : ليس داخلاً تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم . الثاني :

**(قوله في أصل مادته)** الإضافة للبيان فالأصل في المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سري جلوسك مجلس زيد لأنه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه في أصله وإنما لم يكتف في نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوي كما اكتفى به في المفعول المطلق نحو قعدت جلوساً لكونه نصبه على الظرفية مخالفاً للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوساً . قاله في المعنى . **(قوله هو منى مزجر الكلب ومناطق الثريا)** جعل الدمايني من متعلقه بمضاف محذوف تقديره في هذين المثالين بعده منى وإِ التالين الآتين قربه منى ، وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزجر وأخواته ظرفاً والمناسب ما في التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أى هو مستقر منى في مزجر الكلب ومناطق الثريا أى في مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناطق الثريا أى مكان نوطها وتعلقه من الشخص ، والأول ذم والثاني مدح كما قاله الدمايني . **(قوله وعمرو منى مقعد القابلة ومقعد الإزار)** أى في مكان قريب كقرب مكان القابلة أى المولدة من المولدة ، وكقرب محل عقد الإزار من عاقده . **(قوله ولو أعمل إلخ)** أى بأن قدر بعد الجوروز زجر بالبناء للمفعول وناطق وقعد ، ويظهر على هذا أن من بمعنى إلى وأن خبر هو الفعل المقدر أى هو بالنسبة إلى زجر مزجر الكلب وناطق مناطق الثريا إلخ ، بل جعل من بمعنى إلى محتاج إليه على غير هذا الاحتمال أيضاً فيما يظهر وأما قول المصريح المعنى على هذا هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر إلخ فلا يظهر فتأمل . **(قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم)** لأن للتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً كما مر وهذا منه لأن مجلس زيد مثلاً وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محلوذا أفاده سم . قال شيخنا : والذي في غالب النسخ : تنبيه إما استأثرت إلخ وإسقاط التنبيه الأول . **(قوله النوع الذي قبله)** وهو المقادير . **(قوله ليس داخلاً تحت المبهم)** أى لاختصاصه بقدر معلوم .

إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيه المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ، لأنه يدل على الزمان بصيغته ، وبالالتزام ، ويدل على المكان بالالتزام فقط ، فلم يتعد إلى كل أسمائه بل يتعدى إلى المبهم منها لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حيثئذ انتهى (وَمَا يُرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرْفًا) تارة (وَوَحْيَر ظَرْف) أخرى (فَلَدَاكَ ذُو تَصْرِفٍ فِي الْغَرْفِ) النحوى كيوم ومكان تقول سرت يوم

(قوله إنه شبه بالمبهم) أى من حيث إنه ليس شيئاً معيناً في الواقع فإن الميل مثلاً يختلف ابتداءه وانتهائه وجهته بالاعتبار فهى مبهمه حكماً ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً كما مر ، ولاحتيال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم . (قوله بصيغته) أى ببيته الموضوعه له مطابقة . وقوله بالالتزام أى لأنه يدل على الحدث بمادته الموضوعه له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانياً بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان فإنه يدل عليه التزاماً بواسطة دلالته على الحدث فقط . (قوله فلم يتعد) أى بنفسه . (قوله في الجملة) أى من بعض الوجوه وهو الالتزام لأنه لا بد لحدث الفعل من مكان ما . (قوله وإلى المختص) هذا جرى منه على ما جرى عليه أو لا في حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كاسلف . (قوله لقوة الدلالة عليه حيثئذ) لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدوثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانياً . (قوله حيثئذ) أى حين إذ صيغ من مادة العامل . (قوله وغير ظرف) أى بما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذى التصرف إلخ . (قوله فذلك ذو تصرف) أى ظرف ذو تصرف أى يسمى بذلك حالة كونه ظرفاً لا مطلقاً بدليل ما سبق ، وكذا يقال فيما بعد . واعلم أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويوم والسموات والارض والسموات والارض وما هو متوسطه كغير الأربعة الأخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلاً كما في التسهيل . قال الدماميني : وأجاز بعض النحويين فهما فتصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلك تفرقة بينهما . والذي حكاه الأخفش عن العرب في فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو التصيب ، لكن وقع لبعض رواة البخارى : فوفوق عرش الرحمن برقع فوق<sup>(١)</sup> ، ويتوعد تحته نارا برقع تحت وإنما يخترجان على التصرف فتأمله هـ ببعض اختصار . وبين مجردة من التركيب وما والألف وما هو نادره كالآل وحيت ودون لا بمعنى ردى ووسط يسكون السين ، فتصرف الأول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أى سقطت : هـ هذا حجر رمى به في النار منذ سبعين خريفاً فهو بيوى في النار الآن حين انتهى ، فالآن مبتدأ خبره حين انتهى ، وتصرف الثاني كقول الشاعر :

(١) وراجع اللط في فتح الباري من تحفيظنا . وانظر الفهارس .



الجمعة ، وجلست مكانك ، فهما ظرفان . وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر ، وأعجبني اليوم ومكانك ، وشهدت يوم الجمل ، وأحببت مكان زيد ، فهما في ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما في الأول مبتدأ وفي الثاني فاعلاً ، وفي الثالث مفعولاً به ، وكذا ما أشبهها (وغير ذى التصرف) منها هو (الذى لزوم \* ظرفية أو شبهها من الكلام) أى غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين : ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض ، تقول ما فعلته قط

### \* لدى حيث ألفت رحلها أم قشعم \*

وتصرف الثالث كقوله :

ألم تر بها أنى حيث حقيسى وياشرت حد الموت والموت دولها

يرفع دون ، وتصرف الرابع كقوله :

وسطة كالأربع<sup>(١)</sup> أو مرجع المخرج سئل طوراً يغبو وطوراً يئسر

يرفع وسط على الابتداء ، ويروى بالنصب على الظرفية غير اقدماء والكاف مبتدأ أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا إذا صرح بنفى ضحت السين كما نقله الصغار عن العرب ، وقال الفراء : إذا حسنت في موضعه بين كان ظرفاً نحو قعدت وسط القوم وإن لم تحسن كان اسماً نحو احتجم وسط رأسه ويجوز في كل منهما التسيكين والتحريك ، لكن السكون أحسن في الظرف ، والتحريك أحسن في الاسم . وقال ثعلب : يقال وسط بالسكون في متفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك في غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة : الساكن ظرف والمتحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أى داخلها وضربت وسطه أى منتصفه . وكذا في الجمع والدمامي . (قوله في الأول) أى المفعول الأول المشتغل على مثالي الزمان والمكان ، وكذا يقال فيما بعد . قاله سم . (قوله وكذا ما أشبهها) أى الأمثلة السابقة وفي نسخ بضمير التثنية أى اليوم والمكان . (قوله أى شبهها) معطوف على محذوف كما يشير إليه الشارح أى أو لزوم ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لاختصاصه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية إن جعلت أن تنويعاً أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بينما إن جعلت أو للأحد الدائر وال لزوم منصبا على الأحد الدائر . (قوله وهو الملازم للظرفية) أى الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه إلى النوعين بعده . (قوله كقط) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان ، وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان إلا بعد نفى أو شبه ، والأفصح في قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أى قططته ، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى ، وبنيت لتضمنها معنى من وإلى إذ المعنى من يوم خلقت إلى الآن ، وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت ضمة تشبيهاً بالغايات ، وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين . وقد تتبع قافه طاء في الضم وقد تحذف مع ضمها أو إسكانها وعوض معرب إن أنشيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى إن لم يضاف على الضم أو الكسر أو الفتح ، وسمى الزمان عوضاً لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر . أفاده في المعنى .

(١) الفواع : فطاب يرى بالليل كأنه نار ، وصرح جمع سراج ، والجملد : القصر . يبر من تحت النار : ظفت .

ولا أقبله عوض وما يخرج عنها إلى شبهها وهو الجر بالحرف نحو : قبل وبعد ولدن وعند . فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أنَّ من تدخل عليهنَّ ، إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبههما ، لأن الظرف والجار والجرور سيان في التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة . ثم الظرف المتصرف : منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ، ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهُذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد . قال

(قوله وهو الجر بالحرف) أى من قسط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف . وجر متى بالى وحتى وأين بالى مع عدم تصرفهما شاذ قياسا . (قوله نحو قيل وبعد) (إخ) سيأتى الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث وإنفا وإذ ولما ومع في باب الإضافة وعلى مذ ومنذ في باب حروف الجر وعلى سحر في باب ما لا يتصرف . (قوله مع أن من تدخل عليهنَّ) قال الرضى : ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى في نحو جئت من بلك ومن بعدك ﴿ ومن بيننا وبينك حجاب ﴾ [ فصلت : ٥ ] وأما جئت من عندك وهب لي من لَدُنْكَ فلا ابتداء الغاية ا هـ وفي التصريح عن الناظم أنَّ من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة . (قوله لأن الظرف والجار والجرور) (إخ) لا يخفى أنَّ التعليل ينتج أعم من المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية للجر بمن خاصة فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفا . (قوله ثم الظرف المتصرف منه متصرف) (إخ) أى ومنه مبنى على السكون كإذ عند إضافة اسم الزمان إليها نحو : ﴿ بعد إذ هديتنا ﴾ [ آل عمران : ٨ ] ، أو على غيره كأُمس عند الحجازيين . (قوله وهو غدوة وبكرة) الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس إلى الضحوة . (قوله علمين لهُذين الوقتين) أى علمين جنسين بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسين لهُذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أو لا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أو لم يقصد كما وضع لفظ أسامة علما للحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصى لا النوعى إذ هو لا بد منه فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين . ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم : أسامة شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسرَّ الليل إلى غدوة وبكرة . قال : وقد يخلو أن من العلمية فينصرفان ومنه ﴿ ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا ﴾ [ مريم : ١٦٢ ] وحكى الخليل : جئت اليوم غدوة وجئتني أمس بكرة . والتعيين في هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع الصرف لأن التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علمين لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس التكرات بحسب الوضع ، كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما ا هـ ببعض اختصار . وقال في المنع : ذكر أن غدوة<sup>(\*)</sup> في الآية إنما نونت لمناسبة عشيا ا هـ .

(\*) قوله : غدوة في الآية ، صوابه بكرة .

في شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور : ضحوة فقال إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف . والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالمتصرف نحو سحر ، وليل ، ونهار ، وعشاء ، وعتمة ، ومساء ، وعشية ، غير

(قوله والتعريف) أى بالعلمية الجنسية . (قوله والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير متصرف) أى ومنه مبنى على السكون كمد ولدن أو على غوه كمنذ وما ركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم ويوم وصباح مساء ، فإن فقد التركيب وأضيف أحدهما إلى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف ، والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد في الجميع عند الجمهور أى كل صباح وكل يوم ، وكل صباح ومساء ، وخالف الحريري في صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده كما يختص الضرب في قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف ، وكين بين فإن فقد التركيب أعرب وتصرف ، ومنه ﴿ مودة بينكم ﴾ [ العنكبوت : ٢٥ ] ، ﴿ لقد تقطع بينكم ﴾ [ الأنعام : ٩٤ ] ، ومن قرأه منصوباً مرفوع المحل فحمله له على أغلب أحواله وهو كونه ظرفاً منصوباً كما قيل بذلك في ﴿ وما دون ذلك ﴾ [ الجن : ١١ ] ، وقيل غير ذلك . ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية : نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة أى وقتاً ذا صباح ووقتاً ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أى وقتاً صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم . وأما خثعم فيخرجونها على الظرفية كما حكاه عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع ، وإنما منع غيرهم تصريفهما لقلة إضافة المسمى إلى الاسم واستيقاب كل العرب تنصرف صفات الأزمان القائمة مقام موصوفاتها إذا لم توصف ، فيقبح عند الجميع سير عليه طويل أى زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر ، ومن غير المتصرف بالتاء أيضاً حوال وحوالى وحول وحولى وأحوال وأحوالى وليس المراد حقيقة الثنية والجمع ، ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا أى مكانه ، أما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان بمعنى بديل فكل من لفظ مكان وبديل إذا استعمل في أصل معناه فهو متصرف وإن استعمل في معنى الآخر لزم طريقة واحدة قاله الدماميني وغيره . قال صاحب ديوان الأدب : ويستعمل حواليك مصدراً كليك لأن الحوال والحول كما يطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطلقان بمعنى القوة . (قوله فالمتصرف نحو سحر إلخ) فيه أن سحراً وليلاً ونهاراً ونحوها متصرفة . ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى : ﴿ نجيناهم بسحر ﴾ [ القمر : ٣٤ ] ، فكيف جعلها من غير المتصرف . (قوله غير مقصود بها كلها الصحيح) فإن قصد بها التعيين فما وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف وإلا صرف ففى مفهومه تفصيل فلا اعتراض ، والعلة الأخرى في سحر العلل عن السحر وفى عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حيثئذ إحدى لفتين كما يأتي .

مقصود بها كلها التعيين . وغير المنصرف نحو سحر مقصودًا به التعيين . ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين (وَقَدْ يَثُوبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرٌ) فيتصحب انتصابه نحو جلست قرب زيد ، أى مكان قربه . ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال آتيتك جلوس زيد تريد مكان جلوسه (وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) فيقاس عليه . وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار : نحو كان ذلك نحوق النجم وطلوع الشمس ، وانتظرتة نحر جزور وحلب ناقة ، والأصل وقت نحوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(تنبيه) : قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان مضافًا إليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافًا إليه من اسم عين ، نحو لا أكلمه القارطين ، ولا آتية الفرقدين ، والأصل مدة غيبة القارطين ومدة بقاء الفرقدين انتهى .

(خاتمة) : مما ينوب عن الظرف أيضًا صفته وعدده ، وكليته أو جزئيته ، نحو

(قوله وغير المنصرف نحو سحر) أى وعشمة وإنما لم يذكرها لأن صرفهما مع التعيين هو الفصح ومنعهما الصرف مع لغة قليلة كما قاله الدمامي . وأشار إليه الشارح في عشية بقوله ومن العرب إلخ قال الدمامي : ولا يقدح في تكريرهما وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من العلمية . وقوله ومن العرب إلخ إشارة إلى مثال آخر لغير المنصرف من غير المنصرف وفصله عما قبله لضغفه عنه كما عرفت . وقوله عشية ، أى وعشمة فيكونان كغدوة وبكرة السابقتين إذ لا فرق ، وفي بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون إشارة إلى اختلاف العرب في بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فافهم . (قوله فيتصحب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيابة . (قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) قال سم : لك أن تقول هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هنا إذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري فلم يحكم على هذا بأنه غير مقيس . (قوله يكثُر) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر . (قوله أو مقدار) أى من الزمن وإن لم يكن معيناً . (قوله نحوق النجم) أى غروب النجم . وقوله وحلب ناقة بسكون اللام وتحرك : استخراج ما في الضرع من اللبن ، مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرهما . والحلب بالتحريك اللبن المخلوب كذا في القاموس . (قوله لا أكلمه القارطين) هما رجلان خرجا يجنيان القرط فلم يرجعا فصارا مثلاً . (قوله صفته وعدده إلخ) أى دوال هذه المذكورات . (فائدة) : هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ قال فى المعنى : أجاز الفارسي فى قوله تعالى ﴿ وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لِحَبِيبِ اللَّهِ يُقَالُ إِنَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَظُفًا عَلَى عَمَلِهِ هَذَا ﴾ قال الدمامي : إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال فى عطفه

جلست طويلاً من الدهر شرقي ومكان وسرت عشرين يوماً ثلاثين بريداً ، ومشيت جميع اليوم جميع البريد ، أو كل اليوم كل البريد أو نصف اليوم نصف البريد ، أو بعض اليوم بعض البريد .

### [ المفعول معه ]

(يُنصَّب) الاسم الفضلة (قَالِي الْوَاوِ) التي بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم

عليها لأن كلا منهما زمان ، وإن أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان فقيه عطف زمان على مكان . وفي الكشف ما يقتضي منه فإنه لما تكلم في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾ قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن ؟ قلت : معناه وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ، ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كـمقتل الحسين اهـ ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتضى لظرف الزمان اقتضاه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فإنه يشترط فيه الإبهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجر عطف أحدهما على الآخر ، وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما في الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد أو في المسجد يوم الجمعة ، وعليه جرى جدي ابن المنير في الانتصاف مناقشا به صاحب الكشف اهـ باختصار .

### [ المفعول معه ]

(قوله الاسم الفضلة) قدر للموصوف معرفة وإن كان تالي الواو اسم فاعل مضافا إلى معمره فلا تفيد الإضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتي لأن المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث تفيد الإضافة تعريفا لعدم عمله حيثئذ فتكون إضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للأزمة الثلاثة<sup>(١)</sup> تفيد الإضافة تعريفا باعتبار دلالة على المضى لعدم عمله بهذا الاعتبار كما فرروا مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ذكره بسّ في حواشي المختصر . (قوله تالي الواو) فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وإن جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والنجور ذكره بسّ . ويجب ذكر هذه الواو إذ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه كما في المضى . (قوله التي بمعنى مع) أي التي للتخصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أي مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم كجفت وزيدا أو لا كاستوى الماء والخشب وبذلك فارتقت ولو العطف فإنها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمان وإن وجدت في نحو كل رجل وضيحة<sup>(٢)</sup> ذكره شارح الجامع ، فلو لم يمكن التخصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمرا

(١) للمضى وإخال والاستقبال .

(٢) أي مفرقان وقد حذف الخبر وجوبا . وراجع لي هذا للوجوع الإمام السوطي في كتابه الأشباه والنظائر البحرية من تحفيها .

يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مفعولاً معه) كما (في نحو سبى والطريق مسرعاً) وأنا سائر والنيل، وأعجبنى سبك والنيل، فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه. وخرج بالاسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ونحو سرت والشمس طالعة، فإن تالي الواو في الأول فعل وفي الثاني جملة، وبالفصلة نحو اشترك زيد وعمرو، وبالواو نحو جئت مع

كانت للعطف اتفاقاً كما قاله الدماميني. وما خرج بالتى بمعنى مع بالمعنى السابق نحو أشرت زيدا وعمرا وخلطت البر والشمير فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لأن المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فإنها مجرد العطف فتدبر. (قوله ذات فعل) هذا مفهوم من قوله الآتي بما من الفعل إلخ. سم. (قوله أو اسم يشبهه) أى في العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما يأتى. واستثنا الصفة المشبهة وأقفل التفضيل فلينظر وجهه. ثم رأيت في المعنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال: وقد أجزى في حسبك وزيدا درهم كون زيدا مفعولاً معه وكونه مفعولاً به بإضمار يحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به. (قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكل عليه تمثيله فيما يأتى بقدى. فأتامل وقد أشار المصنف إلى هذه الشروط بالمثال. (قوله كما في نحو) أى كالتالى للواو في نحو إلخ فواد الشارح لفظه كما دفعا لتوهم تقييد تالى الواو بالطريق وأن الإشارة بنحو إلى غير سبى من بقية العوامل، وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء إعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما فقال كان الأظهر عدم زيادة كما، ويكون الطرف وهو قوله في نحو قيدا لينصب بناء على طريقة المصنف من إعطائه القيود بالمثال فيكون مشيراً إلى بقية القيود التى ذكرها الشارح. (قوله سبى والطريق) يفيد أنه لا يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافاً لابن جنى اه سم. وما لا يصح فيه العطف استواء الماء والخشبة إن كان استوى بمعنى ارتفع فإن كان بمعنى تساوى أى تساوى الماء والخشبة في العلو فهو مما يصح فيه العطف. (قوله بالمفعول معه) أى بسبب كونه مفعولاً معه ولم يقل نصيباً لأن المصدر يغير به عن الواحد وغيره. (قوله وتشرب اللبن) أى ينصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم في التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب وإلا فهو اسم تأويلاً فينبى أن يكون مفعولاً معه وبه صرح بعضهم اه والأول ظاهر صنيع الشارح لأن ظاهره أن الواو في المثال بمعنى مع وهى إما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا. (قوله فإن تالى الواو في الأول فعل إلخ) فيه أن تالى الواو في الأول جملة أيضاً وقد يقال لما كان أحد ركنى الجملة في الأول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار الظاهر يندفع أيضاً ما يقال إن مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم في الحقيقة وبأن المراد بالاسم في التعريف الاسم الصريح كما مر.

عمرو ، ويكونها بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده ، ويكونها تالية لجملة نحو كل رجل وضيئته ، فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصيمري<sup>(١)</sup> ، ويكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبه نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي ، وأما قولهم ما أنت وزيداً ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، وما أشبه فسيأتى بيانه (بما من الفعل وشبهه سبق \* فَا النَّصْبُ) ذا النصب رفع بالابتداء خبره في المجرور الأول وهو بما ، وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق : أى نصب المفعول معه إنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَخْفَى) خلافاً للعرجاني في دعواه أن النصب بالواو ، إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنك ولك وذلك ممنوع باتفاق ، وأيضاً فهى حيثئذ حرف مختص بالاسم

(قوله وفي الثاني جملة) أى وإن كانت الواو الحالية تفيد المقارنة . (قوله نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) قال البعض تبعاً للمصرح : هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء رأيت لكان أولى أنه ويرد بأن المراد بالفضلة كما هو أحد معنيها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعاً كالملغوظ في المثال لدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشترك زيد وعمراً بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر . (قوله نحو رجل وضيئته) أى إذا قدر الخبر متنى كأن قيل كل رجل وضيئته مقترنان ، أما إذا قدر مفرداً معطوفاً على ضميره ما بعد الواو كأن قيل كل رجل موجود وضيئته لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حيثئذ مفعولاً معه . (قوله فلا يجوز فيه النصب) أى في هذا المثال الأخير . (قوله للصيمري) بفتح الميم وضمها . (قوله فلا يتكلم به) أى لفساده لتعين أن يقال هذا لك ولأبيك على رأى الجمهور ويجوز وأبيك على مذهب المصنف كما سيأتى في محله . (قوله خلافاً لأبي علي) فإنه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتثنية والإشارة والظرف ولهذا أجاز في قوله :

\* هذا ردائى مطوباً وسريالاً \*

أن سريالاً نصب على المعية بهذا الجمهور على أنه نصب مطبوع لا غير كما سيأتى . (قوله فسيأتى بيانه) أى في قوله وبعدهما استفهام إغ . (قوله ذا النصب رفع بالابتداء) فيه مساعدة إذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل أو عطף بيان . (قوله متعلق بسبق إغ) أى بمعمول سبق لتعلق من بحال عنقوفة من ضمير سبق العائد على ما أى حال كونه كائناً من الفعل وشبهه العامل في صاحب الحال عامل فيها . (قوله إنما هو بما تقدم إغ) أى بواسطة الواو فهى معدية العامل إلى المفعول معه . دماينى . (قوله لوجب اتصال) يعنى لصح اتصال الضمير إذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحة لا الوجوب ألا ترى أن إن واللام مثلاً يدخلان على الظاهر والضمير ، ولا ترد إلا الاستثنائية لما سيذكره الشارح في أوائل الاستثناء .

(١) عبد الله بن إسحاق صاحب كتاب البصرة مشهور عند أهل الغرب .

غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل إلا الجذر كحروف الجر ، ولا بالخلاف خلافاً للكوفيين . وإنما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فإنها اختصت بالاسم ، ولم تعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها . وتناول إطلاق الفعل الظاهر كما مثل ، والمقدر كقوله :

[ ٤٤٦ ] لَمَّا لَكَ وَالْقَلْدُ حَوْلَ نَجْدٍ [ وَقَدْ ضَاغَتْ بِهَامَةٍ بِالرُّجَالِ ]

أى ما تصنع والتلد . ومن أعمال شبه الفعل قوله :

[ ٤٤٧ ] فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ

(قوله لهُي حينئذ) أى حين إذ عملت . (قوله ولا بالخلاف) أى مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين<sup>(١)</sup> . وكان الأولى تأخير ذكره قبيل قوله وتناول لأن ما بعده مرتبط بما قبله وما رد به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني وإنما ثبت الرفع بها كالأبناء والتجرد<sup>(٢)</sup> ، وأن الخلاف لو نصب لقيام ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقاً . وبقي قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أى سرت ولايست النيل . (قوله خلافاً للكوفيين) تبع في حكايته عنهم المصنف في التسهيل . قال الدمامنى : ما حكاها المصنف عن الكوفيين إنما هو قول بعضهم . وقال معظمهم : والأخفش انتصابه على الظرف ، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الأصل حرف لا يحتمل النصب أعطى ما بعده إعرابه عارية كما أعطى ما بعد إلا التى بمعنى غير إعراب غير ولو كان الأمر كما قاله هؤلاء لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطرئاً وليس كذلك (وتناول إطلاق الفعل) وتناول أيضاً الفعل المتعدي وهو الصحيح خلافاً لمن شرط اللزوم فلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان . سم . (قوله أى ما تصنع) يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمله والعمل الذى يقول إليه معنى الكلام فإن تصنع لا يتأنى أن يكون محذوفاً في هذا التركيب لأنه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفاً وهذا ما ذكره المصنف في التسهيل ويمكن إجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أى ما تصنع بياناً لحاصل المعنى لا للفعل المقدر . فإن قلت : لم اكتف بتقدير الفعل

[ ٤٤٦ ] البيت من الوافر ، وهو لمسكين للدرامي .

[ ٤٤٧ ] البيت من الطويل ، وهو لجرير .

(١) راجع ما اختلف فيه الصريون مع الكوفيين في كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) للإمام السوطى من تحقيقنا .

(٢) أى رفع المبدأ بالأبناء كما قاله البعض ورفع الفعل المضارع لجرده من الناصب والجازم .



وقوله :

[ ٤٤٨ ] قَدَلْنِي وَإِيَاهُمْ فَإِنْ أَلَى تَغَضُّهُمْ يَكُونُوا كَتَجْعِيلِ السَّامِ الْمُسْتَرْدِّ

وقوله :

[ ٤٤٩ ] لَا تُغَسِّتُكَ أَتَوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا وَإِيَّاهُ مَطْوِيًا وَسِرْبَالًا

فسر بالا : نصب على المفعول معه والعامل فيه مطوياً لا هذا ، خلافاً لأبي على في تجويزه الأمرين .

(تنبية) : أنهم بقوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق . فلا يجوز والطريق سرت ، وفي تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع . وأجاز ذلك ابن جني تمسكاً بقوله :

فيما ذكر ولم يكف به في هذا لك وأباك حيث منع فيه النصب ؟ أجيب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والجرور الذي الأصل في العمل فيه الفعل بخلاف ذلك فإن الداعي فيه وجود الجار والجرور فقط . ذكره الفاكهي . (قوله فحسبك إلخ) أي بناء على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفى والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على أنه صفة مشبهة بمعنى كان في مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به مخوف أى وبحسب الضحاك أى يكفيه من أحسب إذا كفى وفاعل بحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لا مفعول معه لأن الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمت على الأول بنائية وعلى الثاني إعرابية له . وروى كما في المعنى جر الضحاك ورفعاً أيضاً فالجر قبل بإضمام حسب أخرى وقيل بالمطف والرفع على أن الأصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف إليه . (قوله قَدَلْنِي) أى يكفيني . كتجصيل خبر يكونوا أى كلوى تعجيل . والمسرهد : السمين . (قوله في تجويزه الأمرين) أى بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوي . (قوله وهو اتفاق) أى محل اتفاق وفيه أن الرضى جَوَزَ تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو إياك والنيل سرت .

## [ شواهد المفعول معه ]

[ ٤٤٨ ] قاله أسيد بن دبير الهللي . وهو من الطويل . الفاء للمطف إن تقدمه شيء . وقَدَلْنِي يكفيني . والشاهد في إياهم فإنه مفعول معه . ولم يتقدم عليه فعل ، بل تقدم عليه ما تضمن معنى الفعل كما في حسبك وزيداً درهم . وفيه اختلاف : فالجمهور على أن العامل في هذا الباب الفعل أو معناه . وقال الزجاج : هو منصوب بإضمام فعل بعد الواو . وقال الجرجاني : هو منصوب بنفس الواو على ما عرف في موضعه . والقاء في فلان للتطويل ويكونوا جواب الشرط . وكتجصيل السام خبر يكونوا . ويحتمل أمرين : أن يكون مصدراف يكون المضاف محلوفاً على كلوى تعجيل السام ، وأن يكون اسماً . والمسرهد بالجر صفة السام : أى السمين وربما يقال الشحم السام المسترهد .

[ ٤٤٩ ] هو من البسيط . وأتوَابِي فاعل لا تحسبك . والقاء للاستئناف : أى فهي قد جمعت . وهذا مبتدأ وردائي خبره ومطوياً حال من ردائي . والشاهد في سربالا حيث نصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل ما يتضمن معناه وهو مطوياً وأجاز أبو على أن يكون العامل هنا .

[ ٤٥٠ ] جَمَعَتْ وَفَحْشًا غِيَةً وَنَجِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمَرْغُورِي وقوله :

[ ٤٥١ ] أَكْبِيهِ جِئْنَ أَتَادِيهِ لِأَكْرَمَةِ وَلَا أَتَقَبُّهُ وَالسَّوَاةَ الْلَقْبَا

على رواية من نصب السوأة واللقب . يعني أن المراد في الأول جمعت غيبة ونجيمة مع فحش . وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغیر سوأة ولا حجة له فيها لإمكان جعل الواو فيها عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في البيت الأول ظاهر . وأما في الثاني فعل أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة ، ثم حذف ناصب السوأة ( وَتَعَدَّ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ ) الاسم على المعية ( بفعل كَوْنٍ مُضْمَرٍ ) وجوبا ( بَعْضُ الْقَرَبِ ) فقالوا ما أنت وزيدا . ومنه قوله :

[ ٤٥٢ ] فَمَا أَتَكَ وَالسَّيْرَ فِي مَقْلَبٍ

( قوله أكبيه ) يفتح الميمزة أى أدعوه بكنيته . ( قوله قدمت هي ومعطوفها ) أى ضرورة كما سيأتى في باب المعطوف . ( قوله فعل أن يكون إلخ ) فتكون السوأة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل . وأما اللقب فمفعول به ثان لألقب ، تقول لقبته لقباً ولقبك كسميته اسماً وباسم . ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولاً مطلقاً غير ظاهرة بل كونه مفعولاً به أظهر لإحراج المفعولية المطلقة إلى تأويل اللقب بالتلقيب . ( قوله بفعل كون ) أى بفعل مشتق من لفظ الكون لكن إذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلايس جاز تقديره . فإن قلت لم اكتفى بتقدير الفعل في نحو ما أنت وزيدا ولم يكتف به في نحو هذا لك وأباك . أجب بقوة الداعى للفعل في نحو ما أنت وزيدا الوجود مقتضيه : تقدم الاستفهام الذى هو أولى بالفعل ، والضمير المنفصل الذى كان متصلاً به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فإن فيه مقتضياً للفعل واحداً كما بيناه قريبا . ( قوله وجوبا ) صرح غيره بل هو أيضاً في شرح التوضيح بأنه جواز أو هو الحق . ( قوله فقالوا ما أنت وزيدا ) وقالوا ما شئتك وزيدا أى ما يكون شأنك .

[ ٤٥٠ ] قاله يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي من قصيدة من الطويل . التاء جمع خطاب للذكر . والشاهد في فحشا حيث ذهب ابن جني إلى أنه مفعول معه . والتقدير جمعت مع فحش غيبة . والجمهور على أن الواو المعطوف لأنه معطوف على قوله : ونجيمة ، ولكنه قدم عليها ضرورة . والتقدير جمعت غيبة ونجيمة وفحشا . وهذه ضرورة قبيحة . وثلاث بالنصب على أنه صفة للمذكورات الثلاث . ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هي ثلاث . ولست عنها بمَرْغُورِي صفة ثلاث . والباء زائدة . وهو من الإعراء وهو الكف عن التقيح .

[ ٤٥١ ] قاله بعض الفزاريين . وهو من البسيط . وأكبيه من كنى بكى : أى أكنى ذلك الرجل . واللام في لا كرهه للتعليل . وإن المصدرية مقدرة فيه أى لأجل إكرامه . ولا ألقبه بالرفع عطفاً على أكبيه . والشاهد في السوأة فإنه مفعول معه عند ابن جني مع تقدمه على مصحوبه . والتقدير ولا ألقبه اللقب والسوأة لأن من اللقب ما يكون لغیر سوأة كلقب الصديق عتقاً للمتاقد وجهه أى حسنه أو لكونه عتيقاً من النار . والمعنى أن لقبته بغير سوء . وعند الجمهور الواو المعطوف قدمت هي ومعطوفها والتقدير لا ألقبه اللقب . وأساء السوأة . فالتعب مفعول به ، والسوأة مفعول مطلق ، ثم حذف ناصب السوأة وقدم المعطوف ومفعول الفعل المحذوف .

[ ٤٥٢ ] غمائه : تَسْرَحُ بِالْأَلْفِ بِطِ \*

وقالوا كيف أنت وقصبة من ثريد ، والأصل ما تكون وزيدًا ، وكيف تكون وقصبة ، فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير .

(تنبيهان) : الأول : من ذلك أيضًا قوله :

[ ٤٥٣ ] أَرْحَمَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرُّحَالَهَ أَنْ يُعِيلَ مَيْلًا

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمير ، والتقدير أزمان كان قومي والجماعة ، كذا قدره سيبويه . الثاني : في قوله بعض العرب إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف (وَالْعَطْفُ إِنَّ يُعْكِنُ بِكَ ضَعْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَعْقَى) . وأرجح من النصب على المعية ، كما في نحو جاء زيد وعمرو ، وجئت أنا وزيد ﴿ اسكن أنت

(قوله ما أنت والسير في مطلق) بفتح الميم اسم مكان أى

طريق قفر يتلف فيه سالكه ، وهو شطرييت من المتقارب المثلوم<sup>(١)</sup> وأنشده في الجمع وما أنت ولا تلم عليه . (قوله فاسم مكان مستكن) صريح في أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق . ذكره يس . (قوله من ذلك) أى من إضمار ناصب المفعول معه لما لم يكن هنا استفهام فصله عما قبله . (قوله أزمان قومي) جمع زمن وقومي اسم كان المحنوفة أو فاعلها والذى خبرها أو حال أى كالراكب الذى . والرخصة بكسر الراء سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تعيل أى بسبب أن تعيل . والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أى بسبب أن لا تعيل ، ويحتمل أن التقدير خوف أن تعيل على أنه تعليل لكان قومي فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب . وميلا مصدر بمعنى ميلا . ورأيت بخط الشنوائى بهامش الدمامينى أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل قتل عثمان رضى الله تعالى عنه اهـ . (قوله والتقدير أزمان كان قومي) تقدير كان هنا متعين ، وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعيينها نادر جرح تقديرها في باقي الأمثلة ولأنها أعم الأفعال . اهـ دمامينى . وفيه أنه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فاعل . (قوله وأرجح من النصب) لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب إذ القائل سماعي كما

= قاله أسامة بن الخارث المغفل من قصيدة من الوافر . الفاعل بين الكلام مع إقامة الوزن . لأنه أول القصيدة لم يسهته شيء . وما استفهام على وجه الإنكار ينكر على نفسه السفر في مثل هذا التلف - بفتح الميم - وهو القفر الذى يتلف فيه من سلكه ، وذلك لأن أصحابه كانوا أساءوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى وقال هذا الشعر . ويروى ضاأنا . والشاهد في السير حيث انتصب بالفعل المحنوف . أى ماتصنع والسير . ويجوز الرفع على أن تكون الرواة عاطفة . ويرجح من يرجح به الأمر تريحاً إذا جهده . وبالدكر مفعوله أى الذكر من الإبل ، فإذا برح بالذكور وهو أقوى كان أخرى أن يرح بالناقة . والضابط بالمجر صفته أى القوى .

[ ٤٥٣ ] قاله الراعى عبيد بن حصين شاعر فحل إسلامي ، حتى كان يعين بين جرير والفرزدق حكما . وهو من الكامل . (قوله أزمان قومي) أى أزمان كان قومي . وفيه الشاهد حيث حذف كان . وليست هي بعد إن المصدرية لأن كثرة حذفها بعدد ما بدونها قليل . والجماعة منصوب على المعية . (قوله كالذى) أى كالراكب الذى والرخصة بكسر الراء وتخفيف الحاء : مرجح من جلود ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد . والباء السببية مقدرة في أن تعيل : أى بسبب ميلها . فأن مصدرية وميلا بفتح الميم الأول نصب على المصدر بمعنى ميلا .

(١) العلم عند العرب وحذف الباء من (فُتُون) .

وزوجك الجنة ﴿ [ البقرة : ٣٥ ، الأعراف : ١٩ ] ، برفع ما بعد الواو على العطف لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف ، ويجوز النصب على الملية في مثله (وَأَلْتَصَّبُ) على الملية (مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ التَّسْقِي) إما من جهة المعنى كما في نحو قولهم : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، فإن العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأّم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها ، لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف ، فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها . ونحو قوله :

[ ٤٥٤ ] إِذَا أَعْجَبَتْكَ الذُّهْرُ خَالَ مِنْ أَمْرِي قَدْغُهُ وَوَائِلُ أَمْرُهُ وَالْيَالِيَا وقوله :

[ ٤٥٥ ] فَكُونُوا أَتَمُّ وَيَسَى أَيْكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ

سَيَأْتِي في الحاشية لا يميزه ولصيرورة العمدة في النصب فضلة ولأن الأصل في الواو العطف وعمل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة فإن قصد التنصيص على الملية تعين النصب وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع . أفاده الدماميني . (قوله وزوجك) عطف على المستر في اسكن وعمل فعل الأمر في الاسم الظاهر إما يمتنع إذا لم يكن تابعا أما إذا كان تابعا فلا لأنه يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع فلا حاجة لما قيل إنه فاعل مخذوف أي وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ . (قوله لأنه الأصل) أي الغالب في الواو . (قوله ويجوز النصب على الملية) لخل لفاء التفريع (قوله على تقدير لو تركت إلخ) أي لأن مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدنا أو تباعدهما بخلاف تركها ترأّم فصيلها من باب سمع أي تعطف عليه وتركه يرضعها أي يتمكن من رضاعها فإنه يتسبب عن ذلك رضاعه إياها بالفعل . (قوله وتكثير عبارة) أي تكثير للعبارة المقننة والمطف من عطف السبب على المسبب . (قوله على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها) أي معية في الحبس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهي نافرة منه فلا يرضعها فتفطن . (قوله إذا أعجبتك) أي أوقعتك في عجب . ومعنى قوله وواكل أمره والياليا على العطف أترك أمره للياليا وأترك الليالي لأمره وهذا وجه التعسف الذي سيذكره .

[ ٤٥٤ ] هو من الطويل . والذهر منصوب على الظرفية . وحال بالرفع فاعل أعجبتك . والفاء جواب الشرط . وواكل أمر من واكلت فلاتا مواكلة إذا تكلت عليه واكل هو عليك . والشاهد في والياليا حيث نصب لأنه معمول مبه وهذا أرجح على قول من يقول إنه منصوب باعتبار العطف لأن فيه تصفا .

[ ٤٥٥ ] هو من الوافر . الفاء للمطف . واسم كونوا مستر فيه . وأنتم تأكيد له . والشاهد في وبني أَيْكُمْ فإن فيه وجهين : النصب على الملية والمعامل فيه الفعل الظاهر وهو الراجع ، والرفع عطفا على أنتم وهو ضعيف من جهة المعنى . وأراد بهم الإخوة . المعنى كونوا أنتم مع أئمتكم متوافقين متصلين اتصال بعضهم ببعض كاتصال الكلبتين وقربهما من الطحالب . وأراد بهذا الحث على الاختلاف والتفارب في المذهب . وضرب لهم مثلا بقرب الكلبتين من الطحالب .

لأن في العطف تعسفاً في الأول وتوهيناً للمعنى في الثاني . وفي النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى . وإما من جهة اللفظ كما في نحو جئت وزيدا واذهب وعمرا ، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل ولا فصل . فالوجه النصب لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة (وَالنَّصْبُ) على المعية (إِنَّ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ) لما منع معنوى أو لفظي (يَجِبُ) فالمانع المعنوى كما في سرت والنيل ، ومشيت والخاصط ، ومات زيد وطلوع الشمس ، مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه ، والمانع اللفظي كما في نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا لأن العطف على

(قوله مكان الكليتين) بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو لحيثان حرولان لاصقتان بعلم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد . (قوله تعسفاً في الأول) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن<sup>(١)</sup> . (قوله وتوهينا) أى تضعيفاً للمعنى في الثاني وجهه اقتضاء كون بنى الأب مأمورين وهو خلاف المقصود لأن المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم وبحث فيه بأنه ينتج التعين لا الرجحان فقط وإلى تعين النصب مال أبو البقاء<sup>(٢)</sup> وتبعه المصريح . (قوله يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدل وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفاً ويجب خبر المبتدل لأن حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً ضرورة كذا قال غير واحد . وفيه أن عمل كونه ضرورة إذا لم يكن الشرط المضارع مجزوماً ولم إلا جاز حذف الجواب كما سيأتى لكونه ماضياً في المعنى . وأعلم أن عبارة المصنف تحتل أمرين . الأول : كون أو للتخيير والمعنى إذا امتنع العطف كما في سرت والنيل وجب أحد أمرين : إما النصب على المعية وإما النصب بإضمار عامل . الثاني : كون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان : نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب بإضمار عامل نحو :

**\* علفتها تينا وماء باردا \***

وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد في النوع الثاني وجهاً وهو تأويل العامل بما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتال الأول ما لا يصح فيه المعية نحو علفتها إلخ وعلى الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الأول غير مسلمة لأنه يصح في نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولاست النيل . (قوله مما لا يصح) أى من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه ﴿فَأَجْعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يوسف : ٧١] ، إذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم ، ويقال أجمع أمره وعلى أمره أى عزم ، فنصب شركاءكم لكونه مفعولاً معه أو بتقدير أجمعوا بوصل المزة<sup>(٣)</sup> ومنه ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر : ٩] ، إذ الإيمان لا يتبوأ فنصبه لكونه مفعولاً معه أو بتقدير أخلصوا مثلاً أو بتأويل تبوؤوا بلزموا .

(١) تلغوا للكلام لعدم التكرار الذي يبيحه اللال .

(٢) يلهد أبا البقاء الصكوري صاحب إعراب القرآن المعروف بإملاء ما عُن به الرحمن .

(٣) أي جعلها مزة وصل من جمع الثلاثي لا أجمع .

الضمير المجرور من غير إعادة الجار مجتمع عند الجمهور ، فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت : فأما إذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الأقسام وذلك كما في نحو قوله :

عَلَفَتْهَا تَبَا وَءَاءَ بَارِدًا [ ٤٥٦ ]

وقوله :

إِذَا مَا الْغَايَاتِ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَّحْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُمُوسَا [ ٤٥٧ ]

(قوله كما في نحو مالك وزيدا) أى بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه فيصح العطف لأنه لا يقول بوجوب إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور وإنما لم يمنعوا النصب كما منعه في : هذا لك وأباك لما أسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه : والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا ، أو بمصدر لأبى منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملاستك زيدا وكذا في المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه إلى كونه مفعولا به . فإن قلت : ويلزم عليه إعمال المصدر منويا . قلت : قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز إعمال المصدر منويا وأُتِيب في الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه ، وإذا قدر الناصب مصدرا منويا احتمل أن يكون معطوفا على الخبر الذى هو كائن المحذوف الذى يتعلق به لك ، فالمنى ما ملاستك زيدا إذ المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اهـ مع حذف . ومنه يعلم أن في تعيين نصب زيدا في المثال على المعية نظرا إلا أن يجاب بما يأتي قريبا . (قوله وما شأنك وعمرا) بحث فيه الدماميني بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شأن وإبقاء المضاف إليه على جره كما في قوله :

أَكَلِ امْرِئٍ تَحْسِينِ امْرَأً وَنَارَ تَوَقَّدَ بِاللَّيْلِ نَارًا

والرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فدعوى تعيين النصب فيه على المعية ممنوعة . ويجاب بأن تعيين النصب فيه إضافي أى بالنسبة إلى الجر على العطف على الضمير . (قوله مجتمع عند الجمهور) أى جمهور البصريين لا النحويين لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعاً لغيره والذي في الدماميني أن أهل الأمصار انضموا في المنع إلى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت إرادة جمهور النحويين . (قوله هذا) أى ما تقدم من الأقسام الثلاثة أو الإشارة للتقسيم الأخير والأول أولى .

[ ٤٥٦ ] وجز لم يعلم قائله . والضمير في علفتها يرجع إلى الدابة المهوذة . والشاهد في وءاء حيث عطفه على تبنا فلا يصح أن يقال الواو بمعنى مع لأنعدم معنى للصاحبة ، فيتعين أن ينصب بفعل مضمر يدل عليه سياق الكلام وهو سقيتها ماء ، ويروى حتى بدت ، ويروى حتى غدت ، ومعناها واحد ، وعينها فاعله ، وهما لا تميز من هملت العين إذا صبت دمهها .

[ ٤٥٧ ] قاله الراعي عبيد . وهو من الوافر . وكلمة ما زائدة ، والغايات مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر ، وهو جمع =

فإن العطف ممتنع لانتهاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع ، لانتهاء المصاحبة في الأول ، وانتهاء فائدة الاعلام بها في الثاني فأول العامل المذكور بعامل يصح انصابه عليهما ، فأول علفتها بألفتها ، وزججن بزبن كما ذهب إليه الجرمي والملازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي . (أو اعتقد إصمّار غاميل) ملاكما لما بعد الواو ناصب له . (نصب) أي وسقيتها ماء<sup>(١)</sup> وكحلن العيون . وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما .

(شنييه) : بقي من الأقسام قسم خامس وهو تعيين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضبعته ، واشترك زيد وعمرو ، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده . انتهى .

(خاتمة) : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي . وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو ما اقتضاه إيراد الناظم وهو الصحيح . والله تعالى أعلم .

(قوله لانتهاء المشاركة) أي مشاركة الماء للتين في العلف والعيون للحواجب في الترجيح الذي هو تدقيقها وتطويلها كما في التصريح وغيره<sup>(٢)</sup> . (قوله وانتهاء فائدة الإعلام بها في الثاني) قال سم : فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعا لبعضهم : وجهه أن المقصود بمصاحبة العيون للحواجب الترجيحة لا لطلق الحواجب وفي الإعلام بها فائدة ١ هـ . وأنت خير بأن قوله والعيونا لم يقع إلا بعد إفادة ترجيح الحواجب فلا يحصل له إلا مصاحبة العيون لتلك الحواجب للترجيحة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للإعلام به . (قوله فأول العامل إغ) أي ويكون ذلك مجازا مرسل لا من باب التضمن كما زعمه البعض . (قوله أو اعتقد إغ) عطف على يجب من عطف الإنشاء على الإخبار للضرورة أو جريا على القول بجوازه والرابط جملة اعتقد إغ بالابتداء على جعل يجب خبرا عن النصب محذوف تقديره عامل له . (قوله نحو كل رجل إغ) المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيد السابقة . (قوله وهو ما اقتضاه إيراد الناظم) حيث يوّب له مع الأبواب القياسية ولم يبنه على كونه سماعيا . (ملاحظة) : قال الفارسي : إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدي إليه العامل بنفسه ثم الذي تعدي إليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضربا زيدا بسوط نهارا هنا تأديا وطلوع الشمس ١ هـ باختصار . والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب .

= غانية وهي المرأة التي تستنقئ بجملها عن الحل . وزججن عطف على برزن من زججت حاجبها دقته وطولته . والرجع دقة في الحاجبين وطول . والشاهد في والعيونا حيث نصب بفعل مضمر أي وكحلن العيون . ولا يجوز بالعطف لعدم المشاركة ، ولا باعتبار المعية لعدم التلائم بالإعلام بمصاحبة العيون للحواجب .

(١) إذ الماء لا يطف وإما يطفئ والعيون لا ترجع وإنما تكحل .

(٢) إذ الماء لا يطف وإنما يخرّب والعيون لا ترجع ولكنها تكحل وظلها قول الشاعر :

ورلئت زوجك في الوطئ عطفها سها ورجا

والرج لا يطف وإنما يحمل .

## [ الاستثناء ]

الاستثناء هو الإخراج بإلا أو إحدى أحواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل . فالإخراج جنس . وبإلا إلى آخره يخرج التخصيص ونحوه . وما كان داخلاً يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرًا وهو المفرغ . والقيد الأخير لإدخال المنقطع على ما ستراه ( ما استثنى إلا مفع كلام كمام ) أى غير مفرغ موجباً كان أو غير موجب ( يتصحب ) إلا

## [ الاستثناء ]

السين والتاء زائدتان وهو من التثنية بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه . ( قوله الاستثناء هو الإخراج إلخ ) أظهر لأن الاستثناء فى الترجمة بمعنى للمستثنى بدليل ذكره فى المنصوبات والاستثناء المرفع بالمعنى المصدرى . ( قوله لما كان داخلاً أى فى مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً من أول الأمر فى النية أو المراد بإخراجه مكان داخلاً إظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا يثنى ما قاله أنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الأمر بحيث يكون المستثنى منه مستعملاً فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بإدخال الشيء ثم إخراجه ، والكفر ثم الإيمان فى لا إله إلا الله . ( قوله فالإخراج جنس ) لشمول المرفع وغيره كالإخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو : ﴿ لتحرير رقبة مؤمنة ﴾ أكلت الرغيف ثلثة اقل الذى إن حارب ﴿ وأتوا الصيام إلى الليل ﴾ قاله المصرح . ( قوله يخرج التخصيص ) أراد به التخصيص بالوصف والإضافة لشيوعه فيهما ونحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال إن الاستثناء من التخصيص . ( قوله يشمل الداخل حقيقة إلخ ) قال سم : الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظاً أو تقديرًا فإن المستثنى فى الاستثناء المفرغ داخل حقيقة إلا أن الدخول تقديرى من حيث إن المستثنى منه الذى هو محل الدخول مقدر لا منلفوظ . ( قوله ما استثنى إلا ) أى الاستثنائية أما الوصفية فستأتى فى الشرح . ( فائدة ) : قال فى الهمع : الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالى إلا عليها فيمتنع ما أنا زيد إلا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب إلا زيد عمرا ، وما ضرب إلا عمرا زيد ، وما مر إلا زيد بعمرو إلا على إضمار عامل يفسره ما قبله ، ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما نحو ما قام إلا زيداً أحد ، وما مررت بأحد إلا زيداً خير من عمرو ، وأجاز الكسائى تأخير المعمول مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً ، واستدل بقوله :

\* لما زادنى إلا غراما كلامها \*



أن الالتصاف مع الموجب متحم اتفاقاً ، سواء كان المستثنى متصلاً وهو ما كان بعضنا من

وقوله : \* وما كل الأماجد ضرّ بالنس \*

وقوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا ﴾ [ يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٤٣ ] ، إلى قوله : ﴿ بالبينات والزبر ﴾ [ آل عمران : ١٨٤ ، النحل : ٤٤ ] ، ووافق ابن الأنباري في المرفوع والأخفش في الظرف والمجرور والحال نحو : ما جلس إلا زيد عندك ، وما مر إلا عمرو بك ، وما جاء إلا زيد ركباً واختاره أبو حيان اه باختصار ، وقوله : ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أى وما فرغ له العامل نحو : ما ضرب إلا زيد . ( قوله مع تمام أى غير مفرغ ) في تفسير الشارح إشارة إلى أن تمام بمعنى التام أى مع العامل التام ولا حاجة إلى ذلك إذ يصح إبقاء التمام على مصدرية أى مع ذكر المستثنى منه أى ولو بالضمير المستتر . ( قوله موجبا كان ) أى العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتى وبعد نفى إلخ تفصيلاً لما أجمل هنا ويجوز أن يقيد ما هنا بالإيجاب بقرينة ما يأتي فيكون مقابلاً له وهو أظهر ، والمراد بالالتصاف على الأول ما يعم الواجب والجائز ، وعلى الثاني الواجب . ( قوله متحم اتفاقاً ) فيه نظر فإن الأنبياء جائز في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة بعضهم شنفونا فشرّبوا منه إلا قليل منهم ، وسيأتى أنه في تأويل لم يكونوا منى بدليل : ﴿ فمن شرب منه فليس منى ﴾ [ البقرة : ٢٤٩ ] ، قال شيخنا : الظاهر أن الوجوب إضافي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز في الاسم بعد إلا في التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو عنونه ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارضى وغيره اه وظاهر إطلاقه جريان ما ذكر في المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتي ما يؤيده ، وعبرة الدماميني : اعلم أن للمستثنى المنقطع قد يكون مفرداً كما تقدم وقد يكون جملة نحو : ﴿ لست عليهم بمسيطر . إلا من تولى وكفر . فيعذبه الله العذاب الأكبر ﴾ [ الغاشية : ٢٣ ] ، قال ابن خروف : من مبتدأ ، ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . قلت : وأهل الأكرتون عدّ هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب وينبغي أن تعد على هذا اه . أقول : ممن عدّها منها صاحب المغنى فإنه قال : والحق أنها تسع والذي أهملوه الجملة المستتة والجملة المسند إليها ومثل الأولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها وبقراءة بعضهم : ﴿ فشرّبوا منه إلا قليل ﴾ على قول الفراء أن قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا ثم قال : وأما الثانية فنحو : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم ﴾ [ البقرة : ٦ ، يس : ١٠ ] ، إذا أعرب سواء خبراً وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسع بالمعنى خبر من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسع بل قدر تسع قائماً مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو : ﴿ ويوم نسير الجبال ﴾ [ الكهف : ٤٧ ] ، وفي نحو : ﴿ أأنذرتهم ﴾ [ البقرة : ٦ ] ، في تأويل المصدر وإن لم يكن معهما حرف سابق اه ومتى كان ما بعد إلا جملة فلا بمعنى لكن ولو كان الاستثناء متصلاً كما في الدماميني عن توضيح الناظم لكن إن نصب تالي إلا فهي كلكن الشددة وإن رفع فكالخففة . ( قوله سواء كان المستثنى متصلاً ) هكنا في نسخ وعليه فصرفناه للمتصل والمنقطع ظاهران

المستثنى منه أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك . وسواء كان متقدماً على المستثنى منه أو متأخراً عنه ، تقول : قام القوم إلا زيداً ، وخرج القوم إلا بعيراً ، وقام إلا زيداً القوم . وخرج إلا بعيراً القوم . وهكذا تقول مع عامل النصب والجر .

**(تنبيهه) :** ناصب المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها بواسطة ، ولا مستقلاً ، ولا استثنى

لا تحتاج صحتها إلى تقدير ، لكن الأشهر جعل الاتصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا المستثنى . وفي نسخ : سواء كان الاستثناء متصلاً وهو للوافق للأشهر ، لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل إلى تقدير أى وهو ذو ما كان بعضاً أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذى كان بعضاً وكذا تعريف المنقطع والصحيح أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع لئلا يثار التصل منه إلى الفهم عند التجرد عن القران وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل معنى . (قوله ما كان بعضاً من المستثنى منه) أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لأنه يصدق على قام القوم إلا حمرا وجاء بنوك إلا ابن زيد مع أنهما من المنقطع . وتأويل الجنس بالنوع إنما يدفع ورود الأول لا الثاني ولأنه يخرج عنه نحو : أحرق زيدا إلا يده مما كان فيه المستثنى جزءا من المستثنى منه مع أنه من المتصل ، ويعلم من هذا أن المراد بالبعض في التعريف ما يشمل الفرد والجزء . واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه لا يشمل الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ لا يدعون فيها الموت إلا الموت الأولى ﴾ [ الدخان : ٥٦ ] ، وقوله تعالى : ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ [ البقرة : ١٨٨ ] ، فإن المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع ، فينبغي أن يقال إن الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد إلا مثلاً وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فإن فقد أحد القيد كان منقطعاً ففقد القيد الأول نحو : قام القوم إلا حمرا وفقد الثاني نحو الآتين فإنه لم يحكم على الموت الأولى بنوقهم لها في الجنة الذى هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها ، ولا على التجارة عن التراضى بعدم منع أكلها بالباطل الذى هو نقيض منع أكلها بالباطل . أنفاده للشهاب القرائى ، وأسهل منه أن يقال في تعريف المتصل إخراج شيء دخل فيما قبل الامتلا بها . (قوله أو منقطعاً) شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم إلا ثعبانا وأن لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز صهلت الخيل إلا الإبل بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل نقل شيخنا الأول عن الحلبي والثاني عن الشارح ، وصرح به الدماميني . (قوله لا ما قبلها بواسطة) هذا رأى السرياق وعزه ابن عصفور وغيره إلى سيويه والفارسي وجماعة من البصريين . وقال الشلوين : هو مذهب المحققين وعدل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها معدى بها لأن التعدية إنما هي معروفة في الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو : قولك القوم إخوانك إلا زيدا كذا في الدماميني وإنما قال بحسب الظاهر لأنه إذا أول إخوانك بالمتستين لك بالإخوة كان من شبه الفعل . وقوله ولا مستقلاً معطوف على عمل بواسطة وهو النصب على الحال .

مضمراً ، خلافاً لزماعى ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره في غير هذا الكتاب . وقال إنه مذهب سيويوه والميرد والجرجاني ، ومشى عليه ولده لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء . وما كان كذلك فهو عامل فيجب في ألا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ، فخلفى وجوباً إن كان التفرغ محققاً نحو : ما قام إلا زيد ، وجوازاً إن كان مقدراً نحو : ما قام أحد إلا زيد فإنه في تقدير ما قام إلا زيد ، لأن أحداً مبدل منه والمبدل منه في حكم الطرح ، وإنما لم تعمل الجر لأن عمل

(قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال : ما استنتت إلا وسبقول وألغ إلا إلغ بناء على أن المراد إلغاؤها عن العمل ، وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضاً ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله إلا بالاتفاق فإنه قال بعد ذكر الأقوال : وهذا كله في المتصل ، وأما المنقطع فإن العامل فيه إلا وعملها فيه عمل لكن ولما خبر يقدر بحسب المعنى ، ومنهم من يميز إظهاره ، ومنهم من يقول إنه حيثن كلام مستأنف اهـ لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه : وقال الرضى أما المنقطع فمذهب سيويوه أنه أيضاً متصّب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد إلا عنده مفرد سواء كان متصلاً أو منقطعاً فهي وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها قللها وجب فتح أن بعدها نحو زيد غنى إلا أنه شقى . والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الأغلب محذوف نحو : جاءني القوم إلا حماراً أى لكن حماراً لم يجيء قالوا : وقد يجيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى : ﴿إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم﴾ [يونس : ٩٨] ، وقال الكوفيون : إلا في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين أولى لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لأنك تقول لي عليك دهناران سوى الدهنار الفلاني ، وذلك إذا كان صفة وأيضاً لكن للاستدراك وإلا في المنقطع كذلك لأنها ترفع توهم مخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اهـ مع بعض حذف . (قوله مختص بالأسماء) اعترض بأنها دخلت على الفعل في نحو : نشدتك الله إلا فعلت كذا . وأجيب بأنها داخلة على الاسم تأويلاً ، إذ المعنى لا أسألك إلا فعلت كذا . (قوله فيجب في إلا إلغ) لو قال : فهي عاملة لاتضحنت نتيجة القياس الذي ركبته من الكل الأول التي أشار إليها بقوله فيجب في إلا إلغ . (قوله ما لم تتوسط) أى لأن العامل حيثن طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها . سم . (قوله إن كان التفريغ محققاً) لعدم شيء في اللفظ يشتغل به العامل . (قوله وجوازاً إلغ) أى لأن ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما سيأتي فالرفع باعتبار التفرغ

الجر بحروف تضييف معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها وإلا ليست كذلك ، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها . وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال ملزم في التفرغ المحقق والمقدر ، فالتزم مع عدم التفرغ ليجرى الباب على سنن واحد <sup>١</sup> هـ (وَقَدْ نَفَى) ولو معنى دون لفظ (أَوْ كَفَى) وهو النهي والاستفهام المؤول بالنفي وهو الإنكارى (كَتَفَى) أى

المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظاً ويرد عليه أنه لا يتأق أن يكون العامل مفرغاً إلا على القول بأن العامل في البذل هو العامل في المبدل منه ، والصحيح أن العامل فيه مقدر فلا تفرغ العامل المذكور لا محقق ولا مقدر ، وتفرغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بأنه لما كان عامل البذل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالبا في المعنى للبذل وكان المبدل منه في نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البذل وكون المبدل منه في نية الطرح مفرغاً للبذل . (قوله وتنسبها إليها) عطف تفسير على تضييف . (قوله تخرجه من النسبة) أى نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير في حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي قولان يحتمل كلام الشارح كلا منهما خلافاً لبعضهم والصحيح الثاني وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم قولان . (قوله فلما خالفت الحروف الجارة إلخ) يرد عليه الجبر بخلاف وعدا فكان الأولى أن يقول ما في شرحه على التوضيح وإنما لم تعمل الجبر لموافقها الفعل معنى كـ . (قوله وإنما لم يجز اتصال الضمير بها إلخ) دفع لما يقال لو كانت إلا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لأن الضمير يتصل بعامله . (قوله لأن الانفصال ملزم إلخ) أى لعدم عملها في حال التفرغ . (قوله ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح للنفي لفظاً ومعنى والنفي معنى فقط ولم يذكر النفي لفظاً فقط نحو : ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ [ الواقعة : ٧٩ ] ، لأنه نهي في المعنى ويمكن إدراجه في النهي بأن يرد به النهي ولو معنى فقط كما في الآية فإن النفي فيها بمعنى النهي وكما في قوله تعالى : ﴿ ومن يؤمهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال ﴾ [ الأنفال : ١٦ ] ، فإنه شرط في معنى النهي أى لا تولوا الأديار إلا متحرفين فأنزل . ومن النفي معنى فقط ﴿ وبأى الله إلا أنه يوم نوره ﴾ [ التوبة : ٣٢ ] ، أى لا يريد الله إلا ذلك ﴿ وإنها لكيرة إلا على الخاشعين ﴾ أى لا تسهل إلا عليهم لكن هذه الأمثلة من التفرغ الذي ليس الكلام فيه الآن وقيل رجل يقول ذلك إلا زيد أى لا رجل يقول ذلك إلا زيد . وأما لو فالنفي فيها ضمنى لا قصدى فإذا قلت لو جاعنى إخوتك إلا زيدا لأكرمهم تعين النصب ﴿ وأما لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدوا ﴾ [ الأنبياء : ٢٢ ] ، فلا بمعنى غير كما نقله يسن عن ابن هشام وسبجى في الشرح . (قوله وهو الإنكارى) مراده به ما يشمل التوبيخ والفرق بينهما أن المستفهم عنه في الأول غير واقع ومدعيه كاذب ، وفي الثاني وقع ومدعيه صادق وإن كان معلوما فالمراد بكون الثاني في معنى النفي أنه في معنى نفي الابتغاء واللياقة ، ويقال للأول الإبطال أيضاً .

اختير (إِتْبَاعٌ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلا في إعرابه فنشأله بعد النفي لفظاً ومعنى: ما قام أحد إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيدا، وما مررت بأحد إلا زيدا. ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله: [٤٥٨] وَبِالصَّرِيحَةِ مِنْهُمْ مَنَزَلٌ خَلَقَ غَائِبٌ تَغَيَّرَ إِلَّا التَّوْنَى وَالْوَتْدُ فَإِنْ تَغَيَّرَ بِمَعْنَى لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ. ومثاله شبه النفي لا يقيم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيد، ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

(تنبيهات): الأول المستثنى عند البصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى

(قوله انتخب اتباع ما اتصل) أى إن لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رد الكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما سيأتى في المتن، وإلا كان المختار النصب نحو: ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيدا لأن اختيار الاتباع ليشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك، ونحو ما قاموا إلا زيدا ردا لقول قائل قاموا إلا زيدا ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب في هذه الصورة مردودة كما أفاده الدمايني بل نازع أبو حيان في اختيار النصب فيها وفي الصورة قلها كما في الجمع ونحو ما قام إلا زيدا أحد. وإذا انتقض النفي أو انتهى بالإلزام في حكم الإثبات فينصب ما بعد إلا الثانية نحو: ما شرب أحد إلا الماء إلا زيدا، ولا تأكلوا إلا اللحم إلا عمرا، وما مررت بأحد إلا قائما إلا بكرا، فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي إذ المعنى شربوا الماء إلا زيدا واكلوا اللحم إلا عمرا ومررت بهم قائمين إلا بكرا. قاله الدمايني، وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البديلية في صورة نصب المستثنى منه أيضا نحو: ما ضربت أحدا إلا زيدا وبه صرح في المعنى قال الدمايني: ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى البديلي والنصب على الاستثناء في هذه الصورة. (قوله وبالصرحة) أى في الرملة المنصرفة من معظم الرمل. والخلق بفتح الحاء البالي، والعالي الدارس، والتوْنَى بنون مضمومة وهزمة ساكنة حذوة حول الخباء تصنع لمنح دخول ماء المطر. والوْتْدُ معروف. (قوله ومن يغفر الذنوب) أى أى موجود، أى ليس موجود يغفر الذنوب إلا الله فاندفع ما قيل إن الكلام في الاستثناء من كلام تام وما في الآية مفرغ. (قوله الأول المستثنى) أى وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع إلا لأن البلد يحل محل الأول فيقال ما قام إلا زيد ولا يقال ما قام زيد وحيث لا يرد الاعتراض الذى سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لأن

### [شواهد الاستثناء]

[٤٥٨] قاله الأخطل غوث بن غوث. وهو من البسيط القولو للعلف. والباء للظرف. والصرمة كل رملة انصرفت من معظم الرمل، يقال أنفى صرمة. ومحلها الرفع على أنه خبر للبتداء المؤخر وهو منزل. ومنهم حال منه. وخلق بفتح الحاء أى بال صفة. وعاف صفة أخرى أى دارس من عفا المنزل بفرد درس، يتعدى ولا يتعدى، وتغير صفة أخرى. والشاهد في إلا التوْنَى فإنه استثناء من الضمير المستتر الذى فى تغير على طريق الإبدال مع أن التغير موجب، فلا يجوز الإبدال فى الموجب، فلا يقال قام القوم إلا زيد بالرفع على الإبدال. وإنما جاز ههنا نظرا إلى معنى تغير فإن معناه لم يبق على حاله، فهو وإن كان موجبا لفظا ولكنه منفى معنى وإذا تقدم النفي لفظا أو معنى يختار الإبدال: أما لفظا فتحو ما قام أحد إلا زيد، وأما معنى فهذا. والتوْنَى بضم التاء وسكون الهزلة وفى آخره ياء: حفرة تكون حول الخباء فلا يدخله ماء المطر.

منه . وعند الكوفيين عطف نسق . قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفى . وأجاب السمرائي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه ، وتخالفاهما في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية لأن سبيل البديل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه . وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإثباتًا نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب . الثاني : إذا تعذر البديل على اللفظ أبدل على الموضع نحو : ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا

إلا زيد بمعنى غير زيد ، وغير زيد بعض أحد لصدق أحد بزيد وغيره هذا هو الأظهر . ونقل شيخنا عن الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيه أن غير زيد نفس المنفى عنه القيام في الواقع وإن كان بعض مدلول لفظ أحد لغة . (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لأن الإقربة على أن الثاني كان بعض ما يتأوله الأول لولاها . قاله الدماميني . (قوله عطف نسق) أي لأن إلا عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة اهـ تصريح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو : ما قام إلا زيد وليس لنا حرف عطف على العامل باطراد . وأجاب ابن هشام بأنه ليس تاليفًا في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد . قال الدماميني : لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد . (قوله قال أبو العباس إغ) اعتراض على مذهب البصريين واعتراض أيضًا بأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود في نحو ما قام أحد إلا زيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب إنما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بالآليات على إخراج الثاني من الأول وكونه بعضًا منه كما مر عن الدماميني . (قوله وهو موجب ومتبوعه منفى) أي ويجب تطابق البديل والمبدل منه إثباتًا ونفيًا ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البديل هو المستثنى وحده دون القول بأنه هو مع إلا وهو المفهوم من قول الرضي كما جاز في نحو : مررت برجل لا ظريف ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعينه صفة والإعراب على الاسم ، كذلك يجوز في ما جاء القوم إلا زيد أن يجعل قولنا إلا زيد بدلًا والإعراب على الاسم اهـ ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده . (قوله في عمل العامل) أي مماثل العامل لما عرفت أي يقطع النظر عن النفي والإثبات فتوهم هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل يقطع النظر عن النفي والإثبات . (قوله كأنه لم يذكر) أي ولا تعلق للنفي والإثبات بذلك . (قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البديل والمبدل منه بأن لتخالفاهما في ذلك نظرًا وهو تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو : قام زيد لا عمرو . (قوله إذا تعذر البديل على اللفظ إغ) التمثيل لذلك بلا أحد فيها إلا زيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجدد بدخول العامل الموجود فإن المنفى في المثال التبعية للنصب محلا لا لفظًا قاله سم . (قوله أبدل على الموضع) قال البيهقي انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه ينظر في التابع ما لا ينظر في المتبوع ، ومثلا له بنحو قوله تعالى : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ كما مر بيانه أي فهل جاز جر ما بعد إلا في المثال الأول والأخير ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين بأن ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يتغير إغ .

زيد ، وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به برفع ما بعد إلا فهين ، ونحو : ليس زيد بشيء إلا شيئاً ، ينصبه ، لأن من والباء لا يزدانان في الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده كما

(قوله ولا أحد فيها إلا زيد) برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الأول فمال إليه في المعنى ووجهه بأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويه ويصح إحلال البديل محلهما فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني ، وأسلفنا في باب « لا » تأويل كلام سيويه بما يرجعه إلى الثاني وأما الثاني فنقله في المعنى عن الأكثرين واستشكل بعدم صحة إحلال البديل محل البديل منه وأجاب الشلوين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد إلا زيد وهذا يمكن فيه الإحلال بأن يقال ما فيها إلا زيد وهذا القول الثاني إنما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير إلى أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر والأقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الأول يذكر الخبر عند الإحلال فيقال الله موجود كما في المعنى وعلى الثاني يكون الإحلال لكون المعنى ما في الوجود إله إلا الله وهذا يمكن فيه الإحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المعنى بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر .  
(فائدة) : قال في المعنى : يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد رفع زيد بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه . ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا نصبه من وجهين ورفعه من وجه ومن مجيئه مرفوعا قوله :

في ليلة لا نرى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبا

أه وقوله وهو المختار أي لأن الإبدال من صاحب الضمير أرجح لأنه الأصل ولأنه لا يجوز إلى التأويل الذي في الإبدال من الضمير وهو أن صحة الإبدال من الضمير لشمول النفي للضمير معنى لأن معنى ما أحد يقول ذلك ، ما يقول أحد ذلك ، ولابد من جعل رأى في مثاله الثاني علمية على تقييد سيويه جواز الإبدال من الضمير يكون صاحبه مبتدأ في الحال أو في الأصل . وقال الرضي : أنا لا أرى بأسا مع غير الابتداء ونواسخه أيضا بالإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو : ما كلمت أحدا يتصفني إلا زيد لأن المعنى ما أتصفني أحد كلمته إلا زيد بخلاف لا أؤذي أحدا يوحد الله إلا زيدا فلا يجوز الإبدال من ضمير يوحد لأن التوحيد ليس بمنفى بل الأذى ققط . أه دماميني وهمني . (قوله إلا شيء) بالرفع مراعاة محل شيئا قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شيء خبر مبتدأ محذوف أي هو شيء لا يعبأ به وإلا حيثنجد بمنى لكن . (قوله لا يزدانان في الإيجاب) أي على غير مذهب الأخفش والمراد لا يزدانان قياسا فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع .

تقدم في موضعه . الثالث : أفهم قوله انتخب أن النصب جائز ، وقد قرئ في السبع : ﴿ ما فعلوه إلا قليلا منهم ﴾ [ النساء : ٦٦ ] ، ﴿ ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ﴾ [ هود : ٨١ ] ، بالنصب اهـ . (وَأَلْصَقَ) والحالة هذه أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه (ما أنقطع) تقول ما قام أحد إلا حمرا ، وما مرت بأحد إلا حمرا ، هذه لغة جميع العرب سوى نعيم ، وعليها قراءة السبعة : ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ [ النساء : ١٥٧ ] ، (وَعَنْ نَعِيمٍ فِيهِ إِهْدَالٌ وَقَعَ) كالمتصل فيجوزون ما قام أحد إلا حمرا ، وما مرت بأحد إلا حمرا . ومنه قوله :

(قوله إلا امرأتك بالنصب) كلامه مبنى على أن النصب على الاستثناء من أحد وفسر الزغشري من تخرج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة وإن جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لأن الالتفات بعد الإسراء . ورد بأن إخراجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها بل إنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روى أنها تبعتهم وأنها والتفت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها . وقال في اللفظي : الذي أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين دليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع سقوطه في آية الحجر ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية ﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾ . (قوله تقول ما قام أحد إلا حمرا) نقل عن القرائ أن أحدا إذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالا للمقطع . واعلم أن إلا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه . (قوله وعن نعيم فيه إهدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ بالرفع وجعل منها الزغشري ﴿ قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ﴾ [ النمل : ٦٥ ] ، فأعرب « من » فاعلا والله بدلا على لغة نعيم في المستثنى المنقطع ، واعترض بأنه تخرج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرها من مفعولا والغيب بدل اشتغال منه والله فاعلا .

(قوله كالمتصل) التشبيه في مجرد جواز الإبدال وإن كان يرجحان في المتصل ومرجوحية في المنقطع . (قوله فيجوزون ما قام أحد إلا حمرا) فحمار بدل غلط ضرح به الرضى ، وقال سم : بدل كل بملاحظة معنى إلا ، إذ معنى إلا حمرا غير حمرا وغير حمرا يصدق على الأحدا هـ وفيه أنه كيف يكون الأعم بدل كل من كل نعم إن أريد من العام خاص كما يأتي نظيره صبح ضدبر . (قوله اليحافين) جمع يحفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الإبل التي يتخالط يابضها صفرة .



[ ٤٥٩ ] وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أَنْسٌ إِلَّا الْبَلَدُ وَالْأَنْسُ

وقوله :

[ ٤٦٠ ] عَشِيَّةٌ لَا تُلْقَى الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا التُّبَلُ إِلَّا الْمَشْرِقُ الْمَصْمُومُ

وقوله :

[ ٤٦١ ] وَبَنَتْ كِرَامٌ قَدْ تَكَحَّنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا حَاطِبٌ إِلَّا السَّانُ وَعَامِلَةٌ

(تقنيته) : شرط جواز الإبدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلمه

على المستثنى كما في الأمثلة والشواهد . فإن لم يمكن تسلمه وجب النصب اتفاقاً نحو

(قوله عشية) منصوب على الظرفية بأجاءه في البيت السابق مكانها أي مكان الحرب والمشرق نسبة إلى

مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرق ولا يقال مشارف لأن الجمع لا ينسب إليه لا يقال جماغى قاله المعنى . وفي المصباح : مشارف الأرض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اه .

فعلم أن النسب إليه جمع واقع على القرى المذكورة وأن القياس في النسبة إلى مشارف مشرق لأن القياس في النسبة إلى الجمع أن تنسب إلى مفردة فقول البعض نسبة إلى مشارف على غير قياس فاسد . وللمصمم اسم فاعل

الماضي حده . (قوله وعامله) أي السنان وهو ما يليه . (قوله شرط جواز الإبدال إلخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه إبدال لأن من شأن البذل أن يصح وقوعه موقع البذل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم . (قوله يمكن

تسلطه على المستثنى) بحث فيه شيخنا بما حاصله إن كان المراد مع إلا بأن يقال ما قام إلا حجاز وليس بها إلا العافير لم يوافق ظاهر قوله إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وإن كان المراد به بدون إلا أشكل علينا البيت إذ لا يقال

ليس بها العافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختياز الشق الثاني وأن المراد إمكان التسلط ولو في مادة أخرى فافهم .

[ ٤٥٩ ] قاله جران العمود . واسمه العامر بن الحارث . الواو فيه ولو رب . وبلدة مجرورة بها . وأنس اسم ليس أي مؤانس وبها مقدما غيره . والشاهد في إلا العافير فإنه استثناء من قوله أنس على الإبدال مع أنه منقطع على لغة بني تميم . وأهل الحجاز يوجبون

النصب وهو جمع يعمور وهو ولد البقرة الوحشية . والعيس بالكسر جمع عيساء وهي الإبل البيض بخالط يبيضها شيء من الفترة . [ ٤٦٠ ] قاله ضراب بن الأزور رضى الله عنه . وهو من الطويل وعشية نصب على الظرف ، والعامل فيه أجاءه في البيت الذي

قبله وهو :

أَجَائِدُ إِذَا كَانَ الْجَهْلُ غِيْمَةً وَهُوَ بِالْمَصْدِ الْمَجَاهِدِ أَعْلَمُ

ومكانها أي مكان الحرب ولا التبل أي ولا ينسب التبل أي السهام . والشاهد في إلا للمشرق فإنه استثناء منقطع على الإبدال على لغة بني تميم أي السيف المشرق . قال أبو عبيد : المشرقية سيف تنسب إلى مشارف ، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف .

يقال سيف مشرق ولا يقال مشارف لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن . لا يقال جماغى ولا مهالى . والمصمم الماضى من مصمم السيف إذا مضى في العظم قطعه .

[ ٤٦١ ] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . وبنت منصوب بفعل مقدر يفسره الظاهر . والواو في ولم يكن للحال . وخاطب اسم كان ولنا غيره . والشاهد في إلا السنان بالرفع فإنه استثناء منقطع على البذل من مخاطب على لغة بني تميم . وعامله عطف عليه وهو

ما يلي السنان .

ما زاد هذا المال إلا ما نقص ، وما نفع زيد إلا ما ضر ، إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضر ، وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب ا هـ . (وَعَيَّرَ نَصْبَ) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (في التقى) قَدْ \* يَأْتِي على قلة بأن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله :

(قوله وجب النصب) أى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل إلا كهذا المال وزيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشوليين لأنه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل . وبحث فيه الدماميني بأن مراتب النقص متفاوتة فإذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو في المرة الأخرى يزيد في النقص على المرة الأولى قال : وماذا يفعلون في نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره ا هـ أى فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الأخذ منه أولا والمراد بوجود النصب امتناع الإبدال فيجوز رفعه على الابتداء والخير عنفون تقديره في اللال لكن النقص شأنه أو على الخبرية عنفون والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب . (قوله نحو ما زاد إغ) ونحو ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ فمن رحم في عمل نصب لأنك لو حذف للمستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا في الدماميني وهو مبنى على أن الاستثناء في الآية منقطع أى لكن من رحمه الله بعصمه وقيل متصل أى إلا الراحم وهو الله تعالى أو لا مكان من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة . (قوله إلا ما نقص) ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد . (قوله إذ لا يقال زاد النقص) الظاهر أن انتفاء قول ذلك إذا كانت زاد متعدي وأنه يقال إذا كانت لازمة فأمل . (قوله وغير نصب سابق) أى نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله :

\* وبعد نفى أو كفى انتخب \*

اتباع ما اتصل . (قوله مستثنى سابق إغ) قال سم : انظر ولو منقطعا نحو ما جاء إلا حمار أحد فيراد بأحد معنى يقع على الحمار لتصح البلية ونحو ما جاء إلا حمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره ا هـ بأدنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضخفه بعد التكلف المتقدم . (قوله على المستثنى منه) أى بدون عامله لامتناع تقديمه عليها عند المصنف وأما قوله :

غلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي ضعة من عيالكا

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجاءت نحو جاء إلا زيدا القوم والقوم إلا زيدا ضربت نعم إن قدم عليها وتوسط بين جزئى الكلام نحو القوم إلا زيدا جاءوا إذا جعل زيدا مستثنى من الضمير

[٤٦٢] **لَا لَهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً** إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا الشُّيُونُ ضَافِعٌ

قال سيويه : وحديثي يونس أن قوماً يوثق بعريتهم يقولون ما لي إلا أبوك ناصر .

**(تنبيه)** : المستثنى منه حيثئذ بدل كل من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدلا

بعض منه ، ونظيره في أن المتبوع آخر فصار تابعا ما مررت بمثلك أحد اهـ .

**(وَلَكِنْ نَصَبُهُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ)** **(أَخْتَرُ إِنْ وَرَدَ)** لَأَنَّهُ الْفَصِيحُ الشَّاعِرُ . ومنه قوله :

[٤٦٣] **وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبٌ**

بنصب آل ومذهب الأول . واحترز بقوله في النفي عن الإيجاب فإنه يتعين النصب

كما تقدم .

**(تنبيه)** : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان : أحدهما : لا

يكثرث بالصفة بل يكون البدل مختارا كما يكون إذا لم تذكر الصفة . وذلك كما في

نحو ما فيها أحداً إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحاً . وهذا رأى سيويه . والثاني :

في جايوا قليل يمنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل إن كان العامل متصرفا وأجاز الكسائي تقديم المستثنى

أول الكلام . دمايني . **(قوله في النفي)** أى أو شبه النفي ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله

وبعد نفي أو كفى إلخ . **(قوله قد يأتي على قلة)** وهل يقاس على هذه اللغة أو لا قولان وإلى

القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطي . **(قوله بدل كل)** أى من

كل لأن العامل فرغ لما بعد إلا ، والمؤخر عام أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى . **(قوله إن**

**ورد)** أى السابق أى أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد إن ورد من العرب . وحيثئذ فمعنى

اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح وإلا فما ورد عن العرب يتبع نصباً أو اتباعاً . **(قوله بل يكون**

**البدل مختاراً)** فيه أنه يلزم عليه تقديم البدل على التعت والواجب العكس إلا أن يكون مبنيا على

مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع . قاله الدونشري .

[٤٦٢] قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه . وهو من الطويل . اللام للتعليل . والضمير في منه يرجع

إلى النبي ﷺ . ولم يكن تامة : أى إذا لم يوجد . الشاهد في إلا النيون ، فإنه استثناء مقدم على المستثنى منه .

وكان النصب متعينا إلا أنه رفع على تفرغ العامل . وحكى يونس ما لي إلا أبوك ناصر . وشافع بالرفع بدل كل . فافهم .

[٤٦٣] قاله كميث بن زيد الأسدي من قصيدة من الطويل يمدح بها بني هاشم . الرواء للعطف . وما بمعنى ليس .

وشيعته اسمه وخبره لي . والشاهد في إلا آل أحمد حيث تعين فيه النصب لتقدمه على المستثنى منه . وكان قبله يجوز

الوجهان النصب والبدل ، والكلام في الشطر الثاني كالأول

أن لا يكثر بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجعاً وهو اختيار المبرد والمازني . قال في الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان لأن لكل مرجحاً فتكافأ . (وإن يفرغ سابق إلا) من ذكر المستثنى منه (لما \* بقدم) أى لما بعد إلا وهو الاستثناء من غير اتمام قسم قوله أولاً ما استثنت إلا مع تمام . (يَكُنْ كَمَا لَوْ لَا عُذِمَا) فأجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب، ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفى أو شبهه . فالنفي نحو ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران : ١٤٤] ، ﴿وما على الرسول إلا البلاغ المبين﴾ [المائدة : ٩٩] ، وشبه النفي نحو : ﴿ولا تقولوا على الله إلا الحق﴾ [النساء : ١٧١] ، ﴿ولا تعجلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾ [العنكبوت : ٤٦] ،

(قوله لأن لكل مرجحاً) فمرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة . (قوله سابق) تنويته متعين لاختلال الوزن بالإضافة فتجوز الشيخ خالد لها سهو وقوله إلا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفاً للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغي أن يقول من ارتباطه بالمستثنى منه لفظاً ويمكن الجواب بجعل كلامه من إطلاق المزموم وإرادة اللازم<sup>(١)</sup> . وقوله وهو أى تفرغ العامل السابق . (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد كما لو إلا عدما أى غير الكسائي أما هو فيجوز النصب في نحو ما قام إلا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند الكلام على شرح قول المصنف واستن مجروراً إلخ وما في قوله كما لو إلا عدما يجوز أن تكون مصدرية لوزائفة ويجوز العكس أى يكن كعدم إلا أى كنى عدم إلا في الحكم . وقول البعض أن الكلا على تقدير مضاف أى كحكم عدم إلا ليس بشيء . قال الشيخ خالد وإلا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم أهـ وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى السابق أو ما بعد فلا منصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل . (قوله حال ما قبلها) أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر في نحو ﴿ما على الرسول إلا البلاغ﴾ [المائدة : ٩٩] ، فحال هذا اللفظ وهى خبريته تقتضى رفع ما بعد إلا مبتداً وكلفعل في نحو ما قام إلا زيد فحال هذا اللفظ وهى كونه فضلاً لم يذكر له فاعل قبل إلا تقتضى رفع ما بعده إلا فاعلاً وقس : وقوله من إعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب . ثم لا تنافي بين كون تالي إلا في التفرغ مستثنى وكونه فاعلاً أو مبتداً مثلاً في نحو ما قام إلا زيد وما زيد إلا قام لأن الأول بالنظر إلى المعنى لأن تالي إلا مستثنى من مقدر في المعنى إذ المعنى ما قام أحد إلا زيد وما زيد شيء إلا قائم . والثاني بالنظر إلى اللفظ . نقله الدماميني عن الشلوين . (قوله وما على الرسول إلا البلاغ) الروا جزء من الآية المثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا كما في نظائره الآية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال لأن الآية التى فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التى ليس فيها لفظ المبين فإنها بدون الواو لكن نسخ الشارح بلفظ المبين .

(١) فيكون من مجاز الرسل .

﴿ فهل يملك إلا القوم الفاسقون ﴾ [ الأحقاف : ٣٥ ] ، ولا يقع ذلك في إيجاب ، فلا يجوز قام إلا زيد . وأما : ﴿ ويأى الله إلا أن يتم نوره ﴾ [ التوبة : ٣٢ ] ، فمحمول على المعنى أى لا يبرء .

**(تنبيهات) : الأول :** الضمير فى يمكن يجوز أن يكون عائداً على سابق : أى يكون السابق فى طلبه لما بعد إلا كما لو عدم إلا ، وأن يعود على ما من قوله لما بعد أى يكون ما بعد إلا فى تسلط ما قبل إلا عليه كما لو عدم إلا . الثانى : يصح التفرغ لجميع المعمولات إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز ما ضربت إلا ضرباً . وأما : ﴿ إن نظن إلا ظناً ﴾ [ الجاثية : ٣٢ ] ، فمتأول . الثالث : قوله سابق أحسن من قوله فى التسهيل عامل لأن السابق يكون عاملاً وغير عامل كما فى الأمثلة اهـ (وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ قُوكَيْدٍ) وهى التى يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعاً لما بعد إلا قبلها بدلاً منه وذلك

(قوله ولا يقع ذلك فى إيجاب) جوزه ابن الحاجب فيه إذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأت إلا يوم كذا فإنه يجوز أن تقرأ فى جميع الأيام إلا يوم كذا بخلاف ضربت إلا زيداً إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيداً . (قوله فلا يجوز قام إلا زيد) لأن المعنى قام جميع الناس إلا زيداً وهو بعيد ولا قرينة فى الغالب على إرادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد فى النفى نحو ما مات إلا زيد . وأجيب بأنه قليل فأجرى الحكم فيه طرداً للباب . وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز إذا قامت قرينة على إرادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة الموهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت إليه طرداً للباب نظير ما مر . (قوله لجميع المعمولات) أى المعمولات بالأصالة أما التوابع فلا تفرغ لها إلا البذل وأجزائه الزمخشري وأبو البقاء والرضى فى الصفات أيضاً قاله سم . (قوله إلا المصدر المؤكد) أى لأن فيه تناقضاً بالنفى أولاً والإثبات ثانياً ومثله المحال المؤكدة وكان عليه أن يستثنى المفعول معه فلا يقال ما سرت إلا والنيل . (قوله فمتأول) أى بكونه مصدراً نوعياً أى إلا ظناً ضعيفاً فاختلث الثبوت والنفى فلا تناقض . (قوله كما فى الأمثلة) فإنه عامل فيما عدا ﴿ ما على الرسول إلا البلاغ ﴾ وغير عامل فى ﴿ ما على الرسول إلا البلاغ ﴾ لأن الخير لا يعمل فى المبتدأ على الراجح نعم إن جعل للمستثنى فاعلاً بالمرور لاعتدائه على النفى كان عاملاً . (قوله وألغ إلا إلخ) أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون فى الإيجاب والنفى وشبهه . (قوله والاستغناء عنها) عطف لازم على ملزوم . (قوله بدلاً منه) أى بديل كل من كل كمثل الناطم أو بعض من كل نحو ما أعجبني إلا زيداً لا وجه أو اشتغال نحو ما أعجبني إلا زيداً لا علمه أو إضراب نحو ما أعجبني إلا زيداً لا عمرو أى بل عمرو أفاده فى التصريح . فقول الشارح أن توافقا فى المعنى قاصر لاختصاصه بديل الكل مع أنه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضى .

أن توافقا في المعنى ، ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه فالأول (كَلَا \* تَعَزَّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى  
إِلَّا الْعَلَامُ فالعلا بدل كل من الفتى ، وإلا الثانية زائدة لجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى  
العلا . والثاني نحو قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً ، فعمراً عطف على زيد وإلا الثانية لغو ،  
والتقدير قام القوم إلا زيداً وعمراً . ومن هذا قوله :

[ ٤٦٤ ] وَمَا كَالْهَرَمِ إِلَّا كَلَّةٌ وَنَهَارُهَا وَالْأَطْلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

أى وطلوع الشمس . وقد اجتمع البذل والمعطف في قوله :

[ ٤٦٥ ] مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

أى إلا عمله رسيمة ورمله . فرسيمه بدل ورمله معطوف ، وإلا المقرونة بكل منهما  
مؤكدَة (وَأَنْ تَكُونُوا لَا تَكُونُونَ) بل لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو إما أن يكون ذلك

(قوله ومعطوفاً عليه) أى بالواو خاصة كما في التسهيل . (قوله إن اختلفا فيه) إلا إذا كنت غالباً أو  
أردت الإضراب أهدس . أى فلا عطف بل يجب الإبدال . (قوله فالعلا بدل كل من الفتى) والفتى نصب  
على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض وعليه فكون العلا بدلا من الفتى مبنى على جواز الإبدال من البذل .  
واستشكل سم كون العلا بدلا إذا نصبنا الفتى على الاستثناء بأن الصحيح أن العامل في البذل نظير العامل  
في المبدل منه فلا تكون إلا مؤكدة للاحتياج إليها للعمل في البذل والفرض أنها مؤكدة ، فينبغي أن يجعل العلا  
عطف بيان إذا نصبنا الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الإشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان إذا جررنا الفتى  
بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الإبدال من البذل . والحاصل أن جعل العلا  
عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبني على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبني على  
نصب الفتى على الاستثناء . (قوله والتقدير إلا الفتى العلا) صريح في أنه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا فعل  
أن العامل في البذل نظير العامل في المبدل منه يكون العامل في العلا حيثنذ إلا مقدرة . فعلم أن إلا قد تعمل  
مقدرة أى حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم وسنذكر في حذف إلا مزيد كلام . (قوله ثم غيارها)  
بكسر الغين المعجمة أى غياها من غارت الشمس أى غابت . (قوله مالك من شيخك) أى حملك . والرسم  
والرمل نوعان من السير . (قوله فرسيمه بدل) أى بدل بعض لأن المراد بالمعمل مطلق السير .

(\*) رواية المعنى : هل الدهر ؟ .

[ ٤٦٤ ] قاله أبو ذؤيب غوييد بن خالد اللخمي من قصيدة من الطويل يرقى بها نشبة من بحر . وهل نأفقه . والدهر مبتدأ ولىلة  
خبره . والشاهد في وإلا طلوع الشمس حيث لا عمل لها هنا لأنها زائدة مؤكدة لما قبلها ، ولم تعمل إلا فيما قبلها لأن الاستقامة  
مفرغ ، ثم غيارها بالرفع عطف على الإطالع الشمس وهو بكسر الغين المعجمة وبالياء آخر الحروف من غارت الشمس إذا غربت .  
[ ٤٦٥ ] رجز لم أدر راجزه . وما للفتى وانتفض عملها بالإلا . والشاهد في تكرر إلا زيادة مؤكدة للفتى قبلها ، ودخولها  
كخروجها ، ولا تعمل شيئا فيما تدخل عليه إلا أن هنا تامين : أحدهما بدل وهو رسيمه فإن فإن الرسم نوع من السير وهو  
نفس العمل والآخر معطوف بالواو وهو رمله وهو نوع آخر من السير . وقال النحاس : رسيمه ورمله تقسوان لعمله .

مع تفرغ أو لا . (فَمَعَ \* تَفْرِغُ التَّأْيِيرُ بِالْعَامِلِ) المفرغ (دَع) أى اتركه باقياً (فى) وَاحِدٍ  
مِمَّا بِإِلَّا اسْتثنَى \* وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ مِوَاهُ) أى سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل

(قوله وإن تكرر إلخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما إذا لم تكرر وتعدد المستثنى . قال اللغامي  
ما ملخصه مع الإيضاح : لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة دون عطف شيان وموهم ذلك : إن  
كان فى الإيجاب فالأول مستثنى والثانى معمول عامل مضمر ، وإن كان فى غيره فكنذك أو الأول بدل  
مثال الإيجاب أعطيت القوم الدراهم إلا زيدا الدنانير فزيد منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول مخوف  
أى أعطيت الدنانير أو أخذ الدنانير ، ومثال غيره ما أعطيت أحدا شيئا إلا زيدا درهم فزيداً مستثنى أو  
بدل ودرهما مفعول مخوف ، وما ضرب أحد إلا بكر خالدا فيكر إن رفعته كان بدلا من أحد وإن  
نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول مخوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون  
مع اتحاده وجوز ابن السراج كون الاسمين بدلين فى نحو ما أعطيت أحدا أحدا إلا زيدا عمرا وما ضرب  
أحد أحدا إلا زيد بكرا ورده للمصنف بأن البديل لم يعمد تكرره إلا فى بدل البداء وبأن حق بدل البعض  
أن يفتقر بالضمير وجعلوا فى باب الاستثناء اقترانه بألا مفعيا عن الضمير . والاسم الثانى غير مقترن  
بإلا لفظاً ومن النحاة من لا يميز هذه التراكمات مطلقاً ويحكم بفسادها على كل وجه أما مع العطف  
فقد يمتنع أيضاً كما فى الأمثلة المتقدمة لأن العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما فى ما جاءنى أحد إلا  
زيد وعمرو فالعطف فى هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثانى على أنه معمول لمضمر  
أى وجاعنى عمرو اهـ . وفى حاشية المغنى لللغامي أن جماعة أجازوا نصب شيئين بأداة واحدة دون  
عطف وعليه مثنى صاحب الكشاف فى مواضع منها ﴿ لا تدخلوا بيوت النبي ﴾ [ الأحزاب : ٥٣ ] ،  
الآية . فقال : إن المستثنى الظرف والحال معا وأن المحصر فى كل منهما مقصود أى لا تدخلوا فى وقت  
من الأوقات على حال من الأحوال إلا فى هذا الوقت على هذا الحال اهـ . (قوله لا لتوكيد) عطف  
على مخلوف أى لتأسيس لا لتوكيد كما أشار إليه الشارح بالإضراب . (قوله بالعامل للمفرغ) حمل العامل  
على ما قبل إلا تبعاً للموضع وحله المرادى على إلا أى اترك تأثير إلا النصب فى واحد أى لا تجعلها  
مؤثرة فى واحد ويؤيد الأول قوله مما بالا إذ لو كان العامل هو إلا لكان القياس أن يقول مما به وإن  
أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضاً أن المصنف عليه يكون ذاكراً هنا حكم الواحد بخلافه على  
الثانى فإنه يكون ساكناً هنا عن حكم الواحد المتروك تأثير إلا فيه وإن كان يعلم من قوله فيما مر وأن  
يفرغ سابق إلا إلخ ويؤيد الثانى عدم إحواجه إلى تقدير فى دع . (قوله بالياء فى واحد) دفع به إيهام  
الحسن أن المراد ترك التأثير فى واحد واجعله مؤثراً فى البقية هذا إن أريد بالعامل ما قبل إلا كما مشى عليه  
الشارح فإن أريد به إلا كان الكلام على ظاهره أى اترك تأثير إلا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة  
النصب فى واحد واجعلها مؤثرة النصب فى البقية .

(مغنى) فنقول ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً . وما ضربت إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً ، وما مررت إلا بزيد إلا عمراً إلا بكراً ، ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه بل أيها أشغله به جاز ، والأول أولى (وَدُونَ تَفْرِيعٌ مَعَ التَّقْلُمِ) على المستثنى منه (نَصْبُ الْجَمِيعِ) على الاستثناء (أَخْكُم بِهِ وَالتَّزِمِ) نحو قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً القوم ، وما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً أَحَدَ (وَالنَّصْبُ لِتَأْخِيصِ) عنه ، أما في الإيجاب فمطلقاً نحو قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً ، وأما في غير الإيجاب فكذاك (ق) لكن (جاءَ بِوَاحِدٍ \* مِنْهَا) معرباً بما يقتضيه الحال (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ) عليه . ففى الاتصال تبدل واحداً

(قوله وليس عن نصب إغ) معنى اسم ليس والخبر محذوف أى موجوداً أو الاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو إلى التأنيث ومعنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لأننا نقول إلا فى هذه الحالة لجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها . (قوله والأول أولى) أى لقربه من العامل تصريح . (قوله ودون تفریع مع التقلیم) قال جماعة كالبيض الطرفان تنازعهما الفعلان بعدما اءد وهو إما يصح على مذهب من يميز التنازع فى المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول محذوف يفسره المذكور أى امض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم . (قوله وما قام إلا زيداً إغ) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق إغ لأن ما مر فى غير تكرار المستثنى وبحث سم جواز إعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلاً من هذا الواحد نظير ما مر فى مالى إلا أبوك ناصر ونصب ما عدنا هذا الواحد على الاستثناء . قال : وحيث قد قول المصنف نصب الجميع إغ ينبى أن يكون باعتبار الأغلب والأشهر واعترض بأنه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع بأجنى واستعمال اللغة الضعيفة فى غير المحل الذى ثبت فيه . (قوله وانصب) أى الجميع وجوبا إذا كان الكلام موجبا وجوازا بمرجوحية فى واحد وجوبا فى البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا بمرجحان فى واحد وجوبا فى البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح فى تقرير المتن . (قوله أما فى الإيجاب لمطلقا) أى فى جميعها بقرينة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملا لصورة الإيجاب وصورة النفى فيكون قوله وجىء بواحد بياناً للراجع فى بعض الصور الداخلة فى قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الإيجاب فيكون قوله وجىء بواحد مقابلاً له تأمل . (قوله بواحد) أى فقط وأجاز الأبدى اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بلون عطف . (قوله كما لو كان) قال للكودى فى موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة<sup>(١)</sup>



على الراجح وتنصب ما سواه (كَلَّمْ يَفُوا إِلَّا أَتَرَوْا إِلَّا عَلَى) إلا بكراً فعل بدل من الواو فإنه لا يتعين للإبدال واحد لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون أَرَوْ هو البديل وعلى منصوب ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وفي الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ما قام أحد إلا حملاً إلا فرساً إلا جملاً ويجوز الإبدال على لغة تميم . (وَحَكَمَهَا) أى حكم هذه المستثنيات سوى الأول . (فِي الْقَصْدِ حَكْمُ الْأَوَّلِ) فَإِنْ كَانَ مَخْرَجًا لَوُرُودِهِ عَلَى مَوْجِبِ فَهِيَ مَخْرَجَةٌ ، وَإِنْ كَانَ مَدْخَلًا لَوُرُودِهِ عَلَى غَيْرِ مَوْجِبِ فَهِيَ أَيْضًا مَدْخَلَةٌ .

(تنبيه) : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت . أما إذا أمكن ذلك كما في نحو : له على عشر إلا أربعة إلا اثنين إلا واحدًا ، فقول الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد . والصحيح أن كل عدد مستثنى متلوه فعلى

ودون زائد حال من الضمير في كان والكلام على تقدير مضاف أى وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكودي تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسميح فالأولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أى وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أى عجبتا كوجوده إلخ ويمكن جعل ما اسما واقما على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة . (قوله تبدل واحدا على الراجح) وأما على اللغة المرجوحة فننصب الجميع . (قوله كلم يفوا) الواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والأصل يوفون حذف التثنية للجائز والواو لوقوعها بين عنوتها الباء والكسرة فصار يفوا نقلت ضمة الباء إلى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذف الباء لالتقاء الساكنين . (قوله ويجوز الإبدال) أى في واحد فقط . (قوله في القصد) أى للمعنى المقصود من إدخال وإخراج كما بينه الشارح . فإن قلت : مقتضى الاستثناء بالإخراج أنه دائما إخراج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون إدخالا . قلت : لا منافاة لأن كل استثناء إخراج مما قبله من الإثبات والنفي لكن إذا كان ما قبله نفيا كان هو مستلزما للإدخال في النسبة الثبوتية أى مستلزما لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل إلى إخراج وإدخال باعتبار هذا اللازم فافهم . (قوله محل ما ذكر) أى من أن حكمها في القصد حكم الأول هذا ما يفيد ظاهر صنيع الشارح وجعل المصنف في تسهيله عدم إمكان استثناء بعضها من بعض قيدا فيما ذكر من التفصيل في إلا المتكررة لا للتوكيد . (قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه) فلو لم يمكن استثناء تال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو : له على عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة فمنهذب السيراني أن الأربعة كالثلاثة في الإخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة . وزعم الفراء أن المقر به في هذه الصورة أحد عشر لأنك أخرجت من العشرة ثلاثة فيبقى سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك إلا أربعة جريا على قاعدة أن الاستثناء الأول إخراج والثاني إدخال . ورد بأن هذه القاعدة فيما إذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم أن قول الفراء هذا أعجوبة من الأعاجيب . ويمكن أن يتكلف له وجه يجعل الثاني مستثنى من مفهوم عشرة إلا ثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها إلا أربعة فتأمل .

الأول يكون مقرًا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية أو تسقط

(قوله لطريق معرفة ذلك) أى كونه مقرًا بسبعة في المثال . (قوله في المراتب الوترية) كالأولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسألة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب : أحدها : وهو الأصح أنه يعود للكل إلا للدليل يخصه البعض كما في قوله تعالى : ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ [النور : ٤] ، الآية فقوله : ﴿إلا الذين تابوا﴾ [البقرة : ١٦٠] ، عائد إلى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا دون الجدل لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذى في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو إلا لا الأفعال السابقة وسواء سبقت الجمل لفرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها . ثانيا : إن اتحد العامل للكل أو اختلف فلأخيرة فقط إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو منى على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا . ثالثها : إن سبقت لفرض واحد نحو حيث دأرى على أعماهى ووقت يستأنى على أخوالى إلا أن يسافروا فللكل وإلا فلأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وأعتق عبيدك إلا الفاسق منهم . رابعها : إن عطف بالواو للكل أو بالفاء أو بضم فلأخيرة فقط . خامسها : للأخيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح للكل منهما فإنه للثاني فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائى كافر إلا اثنين فإن تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للأول نحو ﴿قم الليل إلا قليلا . نصفه﴾ [الزمل : ٣] ، فإذا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لأن الأصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا ولم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى نحو : استبدلت إلا زيدا أصحابنا بأصحابكم فإن كان أحدهما كذلك اخص به مطلقا أو لا كان أو ثانيا نحو : ضرب إلا زيدا أصحابنا بأصحابكم وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا ، وضرب إلا زيدا أصحابكم أصحابنا وملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءنا ، فالأبناء في المثالين فاعل معنى لأنهم المالكون فإن لم يصلح إلا لأحدهما فقط تعين له نحو : طلق نسائكهم الزيدون إلا الحسينات وأصبى الزيدون نسائكهم إلا زيدا إمامنا بعبيدنا اهرمع بعض تصرف . وقوله كما في قوله تعالى : ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ [النور : ٤] ، الآية أى وكما في قوله تعالى : ﴿إلا من اغترف غرفة بيده﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، فإنه استثناء من جملة ﴿فمن شرب منه فليس منى﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، لا من جملة ﴿ومن لم يطعمه فإنه منى﴾ لاقتضائه أى من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لإباحة الاغتراف باليد لهم والذى حرم عليهم الكرع في الماء والشرب بالغم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الأولى فالفصل بها كلا فصل كذا في المعنى والدمامنى عليه وما ذكره في الوارد بعد مفردين إذا لم يمكن تشريكهما وإلا عاد لهما معا ومثل له الدمامنى بنحو : أهرج بنى زيد وبنى عمرو إلا من صلح ، فمن صلح مستثنى من بنى زيد وبنى عمرو جميعا .

آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقى مما قبله وهكذا فما بقى فهو المراد<sup>(١)</sup> ١ هـ (وَاسْتَشْنَى مَجْرُورًا

(هائدة) : يقع تالي إلا خيرا لما قبلها نحو : ما زيد إلا قائم أو يقوم أو أبوه قائم ويمنع ما زيد إلا قام كما في الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو : ما جاءني زيد إلا ضاحكا أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه ، وجعل منه نحو : ﴿ ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون ﴾ [ الحجر : ١١ ] وما أنعمت عليه إلا شكر قال الدمامي : وهو لا ينطبق على المراد إذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه إلا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء في ترتب الثاني على الأول وليس المراد أنك لم تنعم عليه إلا في حال شكره أو في حال عزمه على الشكر حتى تكون حال مقارنة أو متظرة ثم أجاب باختصار الثاني عن أن المعنى ما أنعمت عليه إلا مقدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى وإذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فينبذ الكلام حيثما أرادته التكلم من استعقاب إنعامه شكر المنعم عليه وجوز الزغشري أن يقع تاليا صفة لما قبلها نحو : ما مررت برجل إلا قائم وما مررت بأحد إلا زيد خير منه أو يقوم . وجعله الأخفش وأبو علي والمصنف في الأول صفة بدل مخوف أي إلا رجل قائم وفي الثاني حالا قاله الدمامي . وما جعله الزغشري من التفرغ في الصفات نحو : ﴿ وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ﴾ [ النساء : ١٥٩ ] فجعل ليؤمنن به جواب قسم مخوف والجملة صفة موصوف مخوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وإن من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالي إلا خيرا لمخوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وإن أحد من أهل الكتاب . وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة . وأجاب الدمامي بأن الاختصاص إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما في الآية أو بنى ورده الشمي بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما في التسهيل وغيره . (قوله بغين) بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا في الانقطاع ولا تضاف إلى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم لكنه قال في توضيحه : المختار عندي أنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدمامي . وبقي خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما في المعنى تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتي بمعنى من أجل أيضا كما في حديث : « أنا أفصح من نطق بالفضاء بيد أني من قریش واسترضعت في بني سعد بن بكر » وقال ابن مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حد قوله :

ولا عيب فيهم غير أن سيفهم بين فلول من قراع الكتائب  
كذا في المعنى أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم<sup>(٢)</sup> كما بسطه الدمامي . قال السيوطي : هذا حديث غريب لا يعرف له سند فأمثل .

(١) راجع في هذا للموضع كتاب فتح المصنوع للقرآل وإرشاد الفحول للشوكاني وبمناهة المجتهد لابن رشد كلها من تحقيقنا .

(٢) قد أكد جديعهم بأن سيفهم تلم حذما وهذا يوصي بالقص إلا أن هذا كان سبه كرامة محاربة الأبطال .

بغير مُعَرَّبًا \* يَمَّا لِمُسْتَنَى بِالْأَلَمِيَا) مجرورًا مفعول باستثنى ، وبغير متعلق باستثنى ، ومعرَّبًا حال من غير ، وبما متعلق بمعرَّبًا ، وما موصول وصلته نسب ، ولِمُسْتَنَى متعلق بنسب ، وبإِلا متعلق بِمُسْتَنَى . والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرورًا بإضافتها إليه وتكون هي معربة بما نسب للمُسْتَنَى بِإِلا من الإعراب فيما تقدم فيجب نصبها في نحو : قام القوم غير زيد . وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع ، وفي نحو : ما قام أحد غير حمار عند غير تميم ، وفي نحو : ما قام غير زيد أحد عند الأكثر . ويترجح في هذا المثال عند قوم وفي نحو : ما قام أحد غير حمار عند تميم ويضعف في نحو : ما قام أحد غير زيد ، ويمتنع في نحو : ما قام غير زيد .

**(تفسيحات):** الأول أصل غير أن يوصف بها إما نكرة نحو: ﴿صالحًا غير الذي كما نعمل﴾ [فاطر: ٣٦]، أو شبهها نحو: ﴿غير المعضوب عليهم﴾ [الفاتحة: ٧]،

وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار إلا لتوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال في غير بالإلغاء إذا تكررت لتوكيد فإذا قلت : قام القوم غير زيد وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم . (قوله متعلق باستثنى) الوجه أن يقال تنازعه استثنى ومجروراً هـ سم . (قوله معرباً) وقد تبنى على الفتح في الأحوال كلها عند إضافتها إلى مبنى كما في التسهيل وأجاز الفراء بناءها على الفتح في نحو : ما قام غير زيد لتضمنها معنى إلا قاله الفارسي . وفي التصريح : تفارق غير إلا في خمس مسائل : أحدها : أن إلا تقع بعدها الجمل دون غير . الثانية : أنه يجوز أن يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم إلا جيد . الثالثة : أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد . الرابعة : أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملاً على للمعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو ولا يجوز مع إلا مراعاة المعنى . الخامسة : أنه يجوز ما جئتك إلا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير إلا بالجر نحو : ما جئتك لغير ابتغاء معروفك وما ذكره من منع مراعاة للمعنى مع إلا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع إلا أيضاً كما سيأتي . (قوله فيجب نصبها في نحو : قام القوم غير زيد) أي على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الإيجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن يجوز رفع غير قاله سم . (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق إلخ . (قوله وفي نحو : ما قام أحد غير حمار) معطوف على قوله في هذا المثال . (قوله ويمتنع في نحو : ما قام غير زيد) أي عند غير الكسائي فإنه أجاز في نحو : ما قام إلا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم . (قوله أصل غير بالذات نحو : مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو : دخلت بوجه غير الذي خرجت به . قال الرضي والأصل الأول والثاني مجاز . (قوله أو شبهها) من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في المثال فإنه مبهم باعتبار عينه .

فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم ، وأيضًا فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ، فلما ضمنت معنى إلا حملت عليها في الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها فيوصف بها بشرط أن

(قوله فإن الذين جنس إلخ) حاصله أن غير متوعدة في الإبهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة في الآية من تأويل فإما أن يراعى أصلها من التوغل في الإبهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة في المعنى فينتطبق الصفة والموصوف في مطلق التنكير وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله فإن الذين إلخ وحاصله التأويل في الموصوف بتقريبه إلى النكرة وإما أن يراعى ضعف إبهامها في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حيثئذ كالمعرفة فينتطبق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله وأيضًا إلخ وحاصله التأويل في الصفة بتقريبها إلى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح . وأما قول البعض : مراده بقوله وأيضًا فهي إذا وقعت إلخ أفاد أن غير إذا وقعت بين ضدين تتعرف بالإضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أي ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف إبهامها دون أن يقول زال إبهامها فافهم . بقى شيء آخر وهو أن في غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقًا . وقيل تتعرف مطلقًا . وقيل تتعرف إذا وقعت بين ضدين كما في ﴿ صراط الذين أنعمت ﴾ [ الفاتحة : ٧ ] ، الآية فعل هذين القولين تكون في الآية صفة وعلى الأول تكون بدلًا بدل نكرة من معرفة وحيثئذ لا تحتاج إلى التأويل الذي ذكره الشارح إلا لو قيل إنها لا تتعرف مطلقًا وأنها في الآية صفة ولم تعثر عليه . (قوله فلما ضمنت معنى إلا) مرتبط بقوله أصل غير إلخ وأعربت حيثئذ لمعارضة الشبه بالإضافة للمفرد على أن بعضهم ينيها حيثئذ كما تقدم . وعبرة الرضى في توجيه حمل غير على إلا وحمل إلا على غير نصها : أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة وأصل إلا مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا أو إثباتًا ، فلما اجتمع ما بعد إلا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت إلا على غير في الصفة فصار ما بعد إلا مغايرًا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيًا أو إثباتًا وحملت غير على إلا في الاستثناء فصار ما بعدها مغايرًا لما قبلها نفيًا أو إثباتًا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة إلا أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير لأن غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع إلا انتهت . وبها يتضح كلام الشارح . (قوله فيوصف بها) أي مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد في حاشية الكشف الإجماع كما قاله الدماميني قال : ولو ذهب ذاهب إلى أنها تصير حيثئذ اسمًا لكن لا يظهر إعرابها إلا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل لا في نحو قولك : زيد لا قائم ولا قاعد إنه بمعنى غير وجعل إعرابه على ما بعده بطريق العاربة على ما صرح به السخاوي هـ ونظير ذلك أيضًا أل الموصولة فيعرب ما بعدها مضافًا إليه مجرورًا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إعراب إلا الظاهر فيه وينبئ على ذلك كما قاله الدماميني أن الوصف بمجموع إلا وما بعدها على حرفيتها وبها وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلق به المغايرة .

يكون الموصوف جمعا أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها ، فالجمع نحو : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [ الأنبياء : ٢٢ ] ، وشبه الجمع كقوله :

[ ٤٦٦ ] لَوْ كَانَ غَيْرِي سَلِمَى الدَّهْرُ غَيْرَهُ وَقَعَ الْخَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الْكَذْرُ

فالصارم صفة لغيري . ومثال شبه النكرة قوله :

[ ٤٦٧ ] أُنِيعَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

فالأصوات شبهه بالنكرة لأن تعريفه بأل الجنسية ، لكن تفارق إلا هذه غيرا من

(قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا إلخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كغيري في المثال الآتي وبشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمرء بأل الجنسية . وإنما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبه مراعاة لأصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير للتوغلة في التنكير .

(قوله سليمى) أى يا سليمى والدهر نصب على الظرفية المستقرة خيرا للفعل قبله أو على المفعولية مخذوف أى يقاسى هذا الدهر أى شدائده وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع . والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء وروث كما قاله الشنقى .

(قوله صفة لغيري) فيه تسمح إذ الصفة إلا لكن لما ظهر إعرابها فيما بعدها صار كأنه هى وفى النكت عن التسهيل أن الوصف إلا مع ما بعدها وقد أسلفنا قريبا تحقيق ذلك فتأمله .

(قوله أنيعت) أى الناقة والمراد بالبلدة الأولى صبرها وبالثانية الأرض التى أناعها فيها . والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبي فاستعاره لصوت الناقة . فإن قلت : الصفة فى البيت مخصصة مع أن ما بعد إلا يخالف لما قبلها إذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسأئى عن المعنى أن الصفة عند التخالف مؤكدة . قلت : أجاب الدمامينى بأن البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا يخالف . واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور : أن يكون للوصوف جمعا حقيقيا ونكرة حقيقية كما فى الآية . وأن يكون شبها بالجمع ونكرة حقيقية كما فى البيت الأول والعكس كما فى البيت الثانى وأن يكون شبها بالجمع شبها بالنكرة كالمفرد للمرف بأل الجنسية ولم يمثل له الشارح . (قوله لكن تفارق إلخ) استدراك على قوله وقد تحمل إلا عليها .

[٤٦٦] البيت من البسيط ، وهو للبيد بن ربيعة .

[٤٦٧] البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة .

وجهين : أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال : جاءني إلا زيد ، ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الحمل والظروف فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها . ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم إلا دائق لأنه يجوز إلا دائقاً ، ويمتنع إلا جيد لأنه يمتنع إلا جيداً . ويجوز عندي درهم غير جيد ، هكذا قال جماعات . وقد يقال إنه مخالف لقولهم في : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله ﴾

(قوله ولا يجوز حذف موصوفها) أى لأن الوصف بها خلاف الأصل بخلاف غير . (قوله في ذلك) أى في عدم جواز حذف موصوفها . (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها) أى إلا فيما إذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كقولهم منا ظنن ومنا أقام كما سيأتى في النعت . (قوله إلا حيث يصح الاستثناء) قال سم : يمكن أن يوجه بأن غيراً إنما حملت على إلا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تعمل إلا عليها إلا حيث يصح الاستثناء . (قوله إلا دائق) بكسر النون وفتحها ويقال أيضاً دائق وهو سدس درهم وعمل الوصفية يكون مقراً بدرهم كامل وعمل الاستثناء يكون مقراً بدرهم إلا سدساً . ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتغاله على الدقائق وصفه بالإلا وبهذا يجاب أيضاً عما يقال الوصف في هذا المثال مؤكد وسيأتى عن المعنى أن الوصف عند مطابقة ما بعد إلا لما قبلها في الأفراد مثلاً مخصص . قاله الدمامي . (قوله لأنه يجوز إلا دائقاً) أى بناء على جواز استثناء الجزء من الكل وهو المراجع ومنعه ابن هشام ومن تبعه . (قوله لأنه يمتنع إلا جيداً) أى لأن درهم نكرة في سياق الإثبات فعمومه للجيد وغيره بدل والمستثنى منه لا يكفي شموله للمستثنى فهو لا بدلياً فلا يقال عندي رجل إلا زيداً وإن أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة إذا حصلت الفائدة . (قوله وقد يقال إلخ) أشار بقدر إلى إمكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء في قولهم لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وإنما يمتنع في الآية والمثال المتصل لا المنقطع . قال الدمامي : وهذا يقتضى إلغاء الشرط المذكور لكونه لم يحرز به عن شيء وهو كلام متين . وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لأن الأصل في القيود أن تكون لبيان الواقع لا يقلومه . (قوله في لو كان فيهما آلهة إلا الله إلخ) أى فإنه لا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء وما بعدها بدلاً لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ : أما الأول فلأن التقدير حيث لو كان فيهما آلهة أخرجه منهن الذات العلية لفسدتا وهو يقتضى عدم الفساد عند عدم الإخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ، ولما كان إلا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للإسقاط إذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد ، ومن المعلوم مقابلة التعدد للواحد والقاعدة أنه إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص نحو : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد كالأية ويؤخذ هذا من قول النحاة إذا قيل

لفسدتا ﴿ [الأنبياء : ٢٢] ، ومن أمثلة سيبويه : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا .  
 وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء . وجعل من الشاذ قوله :  
 [٤٦٨] وَكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُهُ أَخْوَهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ  
 الثاني : انتصاب غير في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة واختاره

له عندى عشرة إلا درهما فقد أقر له بسمعة وإن قال إلا درهم فقد أقر له بعشرة لأن المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم . وأما الثاني فلأن أمة جمع منكر في الإثبات فلا عموم لها شموليا فلا يصح الاستثناء منها كذا في المعنى ، ويمثل هذا الثاني بوجه عدم صحة الاستثناء في المثال أعنى لو كان معنا رجل إغ كما قاله سم . فإن قلت : لو للامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون النكرة في الآية والمثال في سياق النفي قطع . قلت : قال الدماميني : العرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل أنهم لا يقولون لو جاءني ديار أكرمته ولا لو جاءني من أحد أحسنت إليه ، ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد . فإن قلت : يجوز الزمخشري في تفسير سورة الحجر في قوله تعالى : ﴿ إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين • إلا آل لوط ﴾ [الحجر : ٥٩] أن آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة في الإثبات . قلت : أجاب الدماميني بأن النكرة في الإثبات تعم إذا قامت قرينة العموم ، والنكرة في هذه الآية كذلك بدليل آية لوط : ﴿ إنا أرسلنا إلى قوم لوط ﴾ [لوط : ٧٠] والقصة واحدة . (قوله ومن أمثلة سيبويه) أى ل • إلا ، الوصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا قوله : وشرط ابن الحاجب إغ لأن ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلك الجماعات . قال الشمني : قال الرضى : مذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء . قال : ويجوز في قولك ما أتاني أحد إلا زيدا أن تقول إلا زيدا بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل أخ إغ . (قوله وجعل من الشاذ قوله وكل أخ إغ) أى لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون إلا صفة بل للاستثناء . وأتى بالفردين بالألف جريا على لغة من يلزم المثني الألف<sup>(١)</sup> وفيه تخلص مما يلزم على وصفية إلا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل .

[٤٦٨] البيت من الوافر ، وهو لم يروى بن معد يكره .

(٣) أى في حالات الإعراب الثلاث .



ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسي واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش . الثالث : يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قام القوم غير زيد وعمرو وعمراً ، فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لأن معنى غير زيد إلا زيداً وتقول ما قام أحد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لأنه على معنى إلا زيد . وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل . وذهب الشلوين إلى أنه من باب التوهم (وَلَيْسَ يُؤَى) بالكسر و (سَوَى) بالضم مقصورتين و (سَوَاءً) بالفتح والمد

(قوله كاتصواب الاسم بعد إلا أى فى أن نصب كل منهما على الاستثناء وإن كان العامل فيما بعد إلا هو إلا على الصحيح وفى غير ما فى الجملة قبله من فعل أو شبهه وإنما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولاً بالجر لكونه مضافاً إليه جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص لولا ذلك على غير سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على عمله كما يأتى . قاله الهمامنى . وانظر إذا لم يكن فى الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعنى مقدراً فتكون غير مفعولاً به أو الجملة بتأنيهاً كما قيل به فى محل ما بعد خلا وعدا إذا جاز كما سيأتى كل محتمل . (قوله وعلى الحال عند الفارسي) فنقول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد فى الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حينئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة عمله . وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وإن لم يكن له محل لا فى الأصل ولا فى الحال . (قوله وعلى التشبيه بظرف المكان) بجامع الإبهام فى كل . (قوله ومراعاة المعنى) أى المؤدى بتركيب آخر مشتمل على إلا كما مر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل . (قوله ما قام أحد غير زيد) أى يرفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفي والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع فى عمرو وإن جاز فيه النصب أيضاً نظراً إلى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بإلا ونصب غير مع النفي والاتصال فتلخص أن فى عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذى نظر الشارح إليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب على اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بأنه كان عليه أن يقول وبالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية فى نحو ذلك . (قوله أنه من العطف على المحل) أى محل مجرور غير بحسب الأصل وما كان يستحقه بواسطة محل غير على إلا لما تقدم من أن الأصل فى مجرور غير . والذى كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الإضافة أن يجرى عليه الإعراب المخصوص الذى يقتضيه محل غير على إلا فسقط ما قاله البعض وعلم أن مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الإعراب فى الحال أو بحسب الأصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما .

(أَجْعَلَا \* عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيُغَيِّرَ جُعِلَا مِنْ الْأَحْكَامِ فِيمَا سَبَقَ لِأَنَّهُا مِثْلُهَا لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان . والثاني : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تنصرف ، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام : « دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها » وقوله ﷺ : « ما أنتم في سواكم إلا كالشجرة البيضاء في الثور الأسود » وقول الشاعر :

[ ٤٦٩ ] وَلَا يَنْطَلِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ مِوَاتِنَا  
وقوله :

[ ٤٧٠ ] وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحِيطُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

(قوله إلى أنه من باب التوهم) مداره على أن يكون ذلك الإعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذي هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولا : ومراعاة المعنى ، ثم قابله بقوله وظاهر إغ هنا ما قاله سم . وقال الإسقاطي : الذي يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر إغ بيان للمراد من القسمين اهـ . والإنصاف أن كلام الشارح محتمل لتقارب الثلاثة وليبيان بعد الإجمال<sup>(١)</sup> . وفي الجمع أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم إلا أنه إذا جاء في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا . واعلم أن تابع المستثنى بالإلا كتابع المستثنى بغير مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بالإلا مراعاة لكونه إلا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك في إلا . (قوله من الأحكام) كوقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ . قاله الدماميني . (قوله وأنه لا أحد منهم إغ) عطف على إجماع عطف لازم على ملزوم . (قوله أن من حكم بظرفيتها) أي من النحاة فلا ينافي ما قبله والمراد الخليل وسيبويه وأتباعهما لا ما يشمل الرماني والعكبري إذ هما لا يقولان بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها . وقوله بظرفيتها أي يكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سيأتي . (قوله خلاف ذلك) أي خلاف ما حكم به من اللزوم . (قوله ولا ينطق الفحشاء) أي نطق الفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف

[ ٤٦٩ ] قاله المرار بن سلامة العجلي . وهو من الطويل . الواو للعطف إن تقدمه شيء . والفحشاء هي الفاحشة وهي كل سوء جاوز حده ، وانتصابها إما على أنها مفعول لا ينطق لأن النطق بالفحشاء فحشاء ، وإما بترج حرف الجر أي بالفحشاء ، وإما بحذف المضاف أي نطق الفحشاء ، وإما بتضمين نطق يذكر أي لا يذكر الفحشاء ومن فاعل ينطق موصولة وكان منهم صلتها ، والفاعل في إذا ينطق ومنا يتعلق بمحذوف في موضع الحال من هم ، والتقدير لا ينطق الفحشاء من كان منهم منا ولا من سواننا إذا جلسوا . فقدم وأحر ، وقيل معناه من أجلنا ، فيتعلق بإذا جلسوا ، أي لا ينطق الفحشاء إذا جلسوا من أجلنا ، والشاهد من سواننا حيث احتج به سيبويه أن سوى ظرف غير متصرف ولا تفارقها الظرفية إلا في الضرورة . وعرضت بعد فإنه ظرف ويدخل عليه من فافهم .

(١) وهو ما يحوره البلاغيون جمالا في اللغة .

وبالإضافة قوله :

[ ٤٧١ ] فَأَلْبِئِي وَالَّذِي يَمُحُّ لَهُ أَكْبَا سُنْ بِجَدَوَى سِوَاكَ لَمْ أَلْبِئِي

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

[ ٤٧٢ ] وَإِذَا تَبَاغَ كَرِيمَةً أَوْ تُشْتَرَى فَمِوَاكُ بَالِغَهَا وَأَنْتَ أَلْمُشْتَرَى

ومرفوعة بالناسخ قوله :

[ ٤٧٣ ] أَتُرْكُ كُلِّي لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِلَى إِذَا لَهْبُورُ

وبالفاعلية قوله :

[ ٤٧٤ ] وَلَمْ يَتَّقِ سِوَى أَلْعُلُوَا نِ دِلْهَاهُمْ كَمَا دَالُوا

وحكى الفراء : أناني سواك . ومنصوبة بأن قوله :

أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر فعله بنفسه فالنحو فاعله هو من في قوله منا ولا من سواها بمعنى في متعلقة ينطق . (قوله مرفوعة بالابتداء) يحتمل أن تكون في البيت خبرا مقدما . (قوله كريمة) أى خصلة كريمة ولو بمعنى الواو كما في العيني . وقال بعضهم : لا مانع من إبقاء لو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسواك بائعها راجعا لقوله : وإذا تباع وقوله : وأنت المشتري راجعا لقوله : أو تُشْتَرَى . والمعنى إذا وجد بيع للكريمة فلا يوجد منك بل من سواك وإذا وجد شراء لها فلا يوجد من غيرك بل منك . (قوله إلى إذا) أى إذا تركتها في هذه الحالة فحذف الجملة المضاف إليها وعوض عنها التثنية وليست إذا الناصبة كما قد يجهل . أفاده يـ . (قوله دناهم كما دانوا) أى جزيناهم كجزائهم والجملة جواب فلما في البيت قبله .

[ ٤٧١ ] البيت من المنسرح .

[ ٤٧٢ ] قاله ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم اللدى ، يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المطلب . وهو من قصيدة من الكامل . الواو للاستفتاح وإذا للشرط وخبره فسواك . وفيه الشاهد حيث وقع مرفوعة بالابتداء . وخرج عن النصب على الظرفية . وأراد بكريمة فعلة كريمة أى حسنة . ولو بمعنى الواو .

[ ٤٧٣ ] البيت من الطويل .

[ ٤٧٤ ] قاله الفند الزماني وأسمه شهل بن شيان ، وليس في العرب شهل بالشين المعجمة غيره . وهو من قصيدة من المزج قالها في حرب البسوس . ولم يبق عطف على قوله :

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ لَمَامَسِي وَهَوَّ عُرْيَانُ

وسوى العنوان فاعله بضم العين وهو الظلم الصريح . من عدا عليه . والشاهد فيه فإن سوى وقع هنا فاعلا ندل على أنه لا يلزم لظرفية ولكن قالوا إنه لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كما في هذا الموضع . (قوله دناهم) أى جازيناهم من الدين بالكسر وهو الجزاء ، يقال دناه دينا أى جازاه وهو جواب فلما . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . والجملة في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف أى دناهم دينا كدناهم : أى جازيناهم جزاء كجزائهم ، ومفعول دانوا محذوف أى كما دانونا . فأنهم .

[ ٤٧٥ ] لَذَلِكَ كَفَيْلٌ بِالْمُنَى لِمُؤْمَلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم . وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجهه البصريين أن سوى من الظروف اللازمة لأنها يوصل بها الموصول نحو : جاء الذي سواك . قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر . وقال الرماني والمكبري<sup>(١)</sup> : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثيراً قليلاً ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجبر ، وبعضه قابل للتأويل اهـ .

(قوله لديك كفيل) أي عندك جود كفيل أو الكلام من باب التجريد . وقوله : يشقى أي يغييب أمله (قوله أن سوى من الظروف) أي المكاتبة بمعنى مكان بمعنى عوض ، فمعنى جاء الذي سواك في الأصل جاء الذي في مكانك أي حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وإن لم يكن ثم حلول ظرفيهما مجازية ولهذا لم يتصرفا . أفاده في اللمع . (قوله لأنها يوصل بها الموصول) فيه أنه لا يدل إلا على كونها تقع ظرفاً لا على أنها ملازمة للظرفية وفيه أيضاً أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجمله صلة وإنما حذف صدر الصلة لظولها بالإضافة أو حالاً معموله ثبت مضمراً . (قوله ولا تخرج عن الظرفية) المناسب لقول الشارح بعد لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجبر أي بمن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجبر بمن لكن ينافي هذا قول السيوطي في نكتة لا تكون إلا منصوبة على الظرفية وعليه فجرها في النثر بمن مما يرد عليهم فافهم . (قوله إلا في الشعر) بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالأبيات السابقة . (قوله وهذا أعدل) أي لأنه لا يجوز أن تكلف في موضع من المواضع . (قوله لأن كثيراً من ذلك أو بعضه) أي الذي يظهر لـ في حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الإضرابية عن التعبير بكثير إلى التعبير ببعض لأن الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجبر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليس بكثير ولعل الحامل له على التعبير أولاً به أن بعضهم عبر به فأقى به ثم أضرب عنه إشارة إلى الاعتراض عليه فاحفظه . وأما قول البعض للراد كثرة في نفسه لأنه ذكر أربعة أدلة فيها الجبر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجبر بمن خاصة لأنه الذي لا يخرج الظرف عن اللزوم . وأما قوله : لعله أقي بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتال أن ما استدل به كثير جداً بحيث لا تعد الأدلة الأربعة كثيرة بالنسبة إليه فغفلة عن قول الشارح سابقاً هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره فقدر . (قوله وبعضه قابل للتأويل) أي يكون شاذاً أو ضرورة .

[ ٤٧٥ ] هو من الطويل . وكفيل مبتدأ أي ضامن ولديك مقدماً خيره . والباء تتعلق به . ومؤمل بكسر الميم الثانية حال والشاهد في سواك حيث نصب على أنه اسم إلا على أنه ظرف . ومن يؤمله يشقى غيرها . ومن موصولة . ويؤمله صلتها . ويشقى خبر من .

(١) عبد الله بن حسين أبو البقاء صاحب إعجاز القرآن للعروف ( بإملاء ما نقل به الرحمن ) توفي سنة ٦١٦ هـ .

**(تنبيهات):** الأول : حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سوى لغة رابعة وهى المد مع الكسر . الثانى : أنهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز فى غير ويساعده قوله فى التسهيل : تساويها مطلقاً سوى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى المعطوف على مجرور غير . الثالث : تفارق سوى غيراً فى أمرين :

**(قوله حكى الفاسى)** لا حاجة لإسناده للفاسى مع حكاية أبى حيان وابن هشام له سم . **(قوله أنهم كلامه)** أى حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى فى المعطوف على مجرورها وإن لم يذكره المصنف هنا . **(قوله أن المستثنى بغير)** مثله المستثنى بالآ . **(قوله نحو ليس غير)** أى فى قولك مثلاً قبضت عشرة ليس غير وفيه أن للمستثنى به هو ليس لا غير بل هى مستثنى فانحرف ما أضيف إليه غير لا المستثنى إلا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته لشيء والمضاف إليه غير أفيدت مخالفته لغیره ، هذا ملخص ما قاله البعض . وفى الدمامنى ما يدفع السؤال من أصله حيث قال : يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء إلأى أو غيرا وتقدم ليس عليهما . قال الأخفش : والمصنف أولاً يكون نقول قبضت عشرة ليس إلأى أو ليس غير أى ليس للمقبوض شيئاً إلأى إياها أو غيرها فأضمر اسم ليس عائداً على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ اه باختصار . نعم هذا الدفع إنما يتم فى غير على أن فى ليس ضميراً هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسياً ذلك .بقى حذف أداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك فى نحو ما قام وقعد إلأى زيد أنه من باب الحذف لا التنازع خلافاً لبعضهم والتقدير ما قام إلأى زيد . وما قعد إلأى زيد وقال فى المعنى : قال السهيل فى قوله تعالى : ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا ﴾ [ الكهف : ٢٣ ] ، الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذ لم يته عن أن يصل ﴿ إلا أن يشاء الله ﴾ [ الأعراف : ٢٣ ] ، بقوله ذلك ولا بالنهى لأنك كإذا قلت أنت منبهى عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فليست بمنهى فقد سلطته على أن يقوم ويقول شاء الله ذلك . وتأويل ذلك أن الأصل إلأى قاتلاً إلا أن يشاء الله وحذف القول كثير اه فضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً والمتجه أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيل وأن المستثنى مصدر تقديره إلأى قولاً مصحوباً بأن يشاء الله أو حال تقديرها إلأى ملتبساً بأن يشاء الله أى بذكر أن يشاء الله . وقد علم أن ذكره لا يكون إلأى مع إلأى فطوى ذكرها لذلك وعليهما فإلأى محذوفة من أن . وقال بعضهم : يجوز أن يكون إلأى أن يشاء الله كلمة تأييد أى لا تقوله أبداً كما قيل فى : ﴿ وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ﴾ [ الأعراف : ٨٩ ] ، لأن عودهم فى ملتبم مما لا يشأه الله ويرده أنه يقتضى النهى عن قوله ﴿ إني فاعل ذلك غدا ﴾ قيده بالشيعة أولاً ، وبهذا يرد أيضاً قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا تجويز الزمخشري رجوع الاستثناء إلى النهى على أن للنهى إلأى أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهى يستمر إلى إتيان نقيضه اه كلام المعنى ببعض تصرف . فعلى ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمنى وجميع ما ذكره بعد كلام السهيل سبقه

أحدهما أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى . ثانيهما : أن سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير . الرابع تأتى سوا بمعنى وسط وبمعنى تام فتعد فيهما مع الفتح نحو : ﴿ في سواء الجميع ﴾ [ الصفات : ٥٥ ] ، وهذا درهم سواء . وتأتى بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو : ﴿ مكانا سوى ﴾ [ طه : ٥٨ ] ، وتعد مع الفتح نحو : مروت برجل سواء والعدم ،

إليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه أن إلا محذوفة فإنه قال : الوجه أن الاستثناء مفرغ على أن الأعم المحذوف حال لو مصدر إلى أن قال : وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير إلا بأن يشاء الله أى إلا بذكر المشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة في الإيجاز عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما في معناه نحو إن شاء الله إلا أن يشاء الله بتمشية الله اهـ وهذا أولى وأسهل . (قوله بالضم) قال المبرد والمتأخرون : هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها . وقال الأخفش : ضم إعراب لأنه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف إليه ونوى لفظه . قاله الدماميني . (قوله وبالفتح) ظاهره أنه فتح بناء . ووجهه أن الأسماء المتوعدة في الإيجاز كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيف لبنى كالضمير ، فعل هذا تحتمل الاسمية والخبرية ، ويصح جعله فتح إعراب لنية لفظ المضاف إليه المحذوف فعلى هذا تعين للخبرية . (قوله وبالتنوين) أى في شبهى الحالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين إعرابية . (قوله تقع صلة الموصول) أى في ظاهر اللفظ وإلا فهي في الحقيقة جزء صلة إن قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة إن قدر قبلها ثبت . كنا قال الدماميني . (قوله كما سلف) فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام . (قوله بخلاف غير) فيه نظر إذ الظاهر أن غيرا كسوى في الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لطول الصلة<sup>(١)</sup> بالإضافة كذا قال بعضهم . وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سواك في جاء الذى سواك جزء الصلة إن قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة إن قدر ثبت قبله ما نصه : وعلى التقدير الأول أعني تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز في غير أى بلا شرط نحو : جاء أبيهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة نحو : جاء الذى غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين اهـ وهو صريح في عدم الاكتفاء في طول الصلة بإضافتها ولك أن تقول إن كان الفرق مبنيا على ظرفية سوى فظاهر وإلا فلا . (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه يتناقض ما قدمه من أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان لأنها إذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان . وأجيب بأن محل ما قدمه عنهم إذا وقعت في تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا في باب الظرف الكلام على لفظ وسط . (قوله تقصر مع الكسر) أى أو الضم وبهما قرئ قوله تعالى : ﴿ لا تخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى ﴾ . (قوله مكانا سوى) أى مستويا بطريقنا إليه وطريقك إليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذى يقتضيه الاستواء .

(١) لطول إلخ قد يقال إن سوى ملازمة للإضافة لفظا . بخلاف غير لإضافتها النقطية كلا إضافة لفظ تعد طولا ، وهذا كاف في الفرق ، وهو مراد الشارح ، ويكون جاريا على رأى المصنف . ويجدا يعلم ما في كلامه أعرجا .

ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه نحو : ﴿ ليسوا سواء ﴾ [ آل عمران : ١١٣ ] ، لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء اهـ (وَأَسْتَوَيْتُمْ نَاصِبًا) للمستثنى (بَلَيْسَ وَخَلَا \* وَبَعْدًا وَيَكُونُ بَعْدًا لَمْ) النافية نحو : قاموا ليس زيدًا ، وخلا عمرًا ، وعدا بكرًا ، ولا يكون خالداً . أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير قاموا ليس زيدًا ليس

(قوله سواء والعدم) بجر سواء صفة لرجل واختار في عدم النصب على المية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا وبشكل عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعددا فيكون العطف واجبا كما في اشترك زيد وعمرو وأما قولهم استوى الماء والخشب بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل . (قوله عن الواحد فما فوقه) أى ويعطف على ضميرها في الأول شيء بتحقيق به التعدد إذ الاستواء لا يعقل إلا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (قوله مصدر) أى اسم مصدر . (فائدة) : أجزى في قوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ [ البقرة : ٦ ] ، يس : ١٠ ] ، كون سواء خبرا عما قبلها فما بعدها في تأويل المصدر فاعل لها لأن باب التسوية مما لا يحتاج إلى سائب أو خبرا عما بعدها فما بعدها في تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فما بعدها في تأويل المصدر خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرًا ولا خبرا مؤخرًا لأن هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية . فإن قيل أم لأحد الأمرين وما يتعلق به سواء لا يكون إلا متعددا فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الأحاد وجردت للعطف والتشريك . فإن قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء . فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كونها لحقيقة الاستفهام أى الاستواء في علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء في الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل للمستويان في علمك مستويان في عدم النفع . وذهب الرضى إلى رأى آخر في المسألة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أى الأمر أن سواء وما بعد سواء بيان للأمرين والهمزة بمعنى إن الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى إن أنذرتهم أم لم تنذرهم . فالأمران سواء قال : وإنما أفادت الهمزة فائدة أن لاستعمالها فيما لم يتحقق حصوله ، وجعلت أم بمعنى أو لاستعمالها في الأحد كذا في شرح الدمامي على المعنى (قوله بليس وخلا إلخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون إلا مع إتمام والاتصال وخلا في الأصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما في خلا الاستثنائية والتزم ذلك فيما ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا ولذلك التزموا إضمار فاعله أما عدا فهو في الأصل يتعدى بنفسه وبين معناه جاوز وترك كما في القاموس والأولى أن يكون بليس تنازعه استثنى وناصب نظير ما مر . (قوله ولا يكون خالدا) أى لا تعد ولا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا سم . (قوله مستتر وجوبا) ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا كما مر وقيل لأنه لو برز للزم الفصل بين أدلة الاستثناء والمستثنى .

هو أى بعضهم ، فهو نظير : ﴿ فَإِنْ كُنْ نَسَاء ﴾ [ النساء : ١١ ] ، بعد ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ [ النساء : ١١ ] ، وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أى القائم . وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو : أى ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف ، ويضعف هذين عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل كما في نحو : القوم أخوتك ليس زيذاً . وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع إلا وانتصاب للمستثنى بهما على المفعولية وفاعلها ضمير مستتر ، وفي مرجعه الخلاف المذكور .

(قوله فهو نظير فَإِنْ كُنْ نَسَاء إلخ) أى في كون الضمير عائداً على البعض المفهوم من كلامه السابق إذ النون عائد على الإناث وهن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة له فلا يقال لا فائدة في قولنا فَإِنْ كَانَتْ الإناث نساء . قاله المصريح وقيل الضمير للأولاد وأنه باعتبار الخبر . (قوله على اسم الفاعل) لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول في نحو قولك : أكرمت القوم ليس زيذاً إذ المرجع فيه اسم مفعول . (قوله على الفعل) أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح . (قوله والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم إلخ) عبارة الدماميني : والتقدير في مثل قاموا ليس زيذاً ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه ثم قال : وما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو إخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك . (قوله لأنه قد لا يكون إلخ) أجاب الدماميني بأن قائل ذلك إنما خصوا الفعل بالذكر لأنهم إنما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على كيفية التخرج في غيره فإذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففى نحو : القوم إخوتك ليس زيذاً التقدير ليس هو أى للتسبب إليك بالأخوة زيذاً أو ليس انتسابهم انتساب زيد . (قوله وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين) لو قال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما أيضاً فعلان إلخ لحسن المقابلة وسلم من إيهام أن ليس ولا يكون متصرفان . (قوله على المفعولية) لأنها متعلقان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا . (قوله وفي مرجعه الخلاف المذكور) والأصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكلمة السابق ونظر فيه الرضى بأنه لا يفيد المقصود لأن مجاوزة البعض لزيد في قولك : قام القوم خلا زيذاً لا يلزم منها مجاوزة الكل . وأجيب بأن البعض مهم ومجاوزته لا تتحقق إلا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى . ولما هنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق ، لكن التزم فيه التذكير والإفراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بالإلا والجرىان ذلك مجرى الأمثال التى لا تغير كما قالوه في جذاً زيد ، حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك ولا يرد على هذا نظير الرضى فاعرفه .



**(تنبيهان):** الأول: قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال. وقيل مستأنفة لا موضع لها، وصححه ابن عصفور. الثاني: لا تستعمل يكون في الاستثناء مع غير «لا» من أدوات النفي «هـ (وَأَجْزَوْا بِمَا يَبْقَى يَكُونُ) وهما خلا وعدا (إِنْ لَرُدُّ) الجر فإنه جائز وإن كان قليلا، فمن الجر بخلا قوله:

[٤٧٦] حَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

ومن الجر بعدا قوله:

[٤٧٧] أَبْخَنَا حَيْثُمْ فَتَلَا وَأَمَرَا عَدَا الشُّمَطَاءِ وَالطُّفْلُ الصَّبِيرُ

**(تنبيهان):** الأول: لم يحفظ سيبويه الجر بعدا، قيل ولا بخلا وليس كذلك، بل ذكر الجر بخلا. الثاني: قيل يتعلقان حيثضد بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر. وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الأول،

**(قوله نصب على الحال)** ولم تقترب بقدر ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب في الحال إذا كانت جملة ماضية لاستثناء أفعال الاستثناء، أو يقال عمل ذلك الأفعال المتصرفة. **(قوله مستأنفة)** أى غير متعلقة بما قبلها في الإعراب وإن تعلقت به في المعنى. قاله المصريح. **(قوله وصححه ابن عصفور)** علله بعدم الربط للحال ثم قال فإن قيل إذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب أن ذلك غير منقاس. **(قوله لا تستعمل يكون إلخ)** أى كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصارييف الـكون ككان. **(قوله شعبة)** أى فرقة. **(قوله أبخنا حيم إلخ)** يحتمل أن حيم نصب بـزع الخافض أى في حيم وقتلا مفعول به، ويحتمل أن حيم مفعول به وقتلا تمييز محوّل عنه. والشمطاء التى يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها المجوز. **(قوله حيثضد)** أى حين إذ جر بهما، وقوله بما قبلهما أى في الرتبة وإن تأخر في اللفظ كما في الشاهد الأول. **(قوله على قاعدة حروف الجر)** فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه. **(قوله موضعهما)** أى موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أى نصبا ناشئا عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة قبلهما فتكون هى الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما في التصريح ولا متعلق للحرف على هذا.

[٤٧٦] هو من الطويل. الشاهد في خلا لله حيث جر خلا لقطة لله. وشعبة مفعول ثان لأعد: أى طائفة. ومن عيالكا في عمل النصب صفة لشعبة. وفيه نوع غلو.

[٤٧٧] قبله:

**رُكِّنَا فِي الْحَضَرِ بِسَاتٍ عُرُوجٍ عَوَاكِفَ قَلْبٍ مَحْضَنٍ إِلَى النَّسُورِ**

هما من الوافر. ولما أنشدهما مع أن الأول لا شاهد فيه ليعلم أن القترال مخفوضة. وأراد بالحضير الموضع للمين وإن كان هو القترار من الأرض عند منقطع الجبل. وبنات عروج مفعول تركنا. أى بنات خيول عوج بضم المين جمع أعوج. وهو فرس مشهور في العرب. وعواكف مفعول ثان - جمع عاكفة - من عكف على الشيء إذ أقبل عليه موابطا. وقد حَضَنَ حال وإلى النسور يتلقى به. وهو جمع نسر. وأبخنا من الإباحة. وحيم مفعول وقتلا وأسرا منصوبان على التمييز. والشاهد في عدا الشمطاء حيث جر عدا ما بعده وهو قليل لم يحفظ فيه سيبويه إلا أن يكون فعلا. والشمطاء المجوزة. والرجل أحمط، وهو الذى يخالط سواد شعره بياض. والطفل بالجر عطف على الشمطاء.

ولأنهما لا يعديان الأفعال إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة إلا وهى غير متعلقة ا هـ (وَتَقَدْ مَا) المصدرية (الْقَصْبِ) حتماً لأنهما تعينا بها للفعلية كقوله :

[ ٤٧٨ ] **أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا تَحَلَّى اللَّهُ بَاطِلٌ**

وقوله :

[ ٤٧٩ ] **تَنَلُّ الْقَدَامَى مَا غَدَانِى فَأَيْنِى بِكُلِّ الَّذِى يَهْوَى لِدَيْمِى مَوْلِى**

(قوله لعدم اطراد الأول) لأنه لا يأتى في نحو : القوم إختوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدمامينى فاعرفه .

(قوله لا يعديان الأفعال إلخ) رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية لإصـال الحرف معنى الفعل إلى الاسم على وجه الثبوت ، بل يجوز أن يكون معناه جعل الاسم مفعولاً لذلك الفعل وإصـال معنى الفعل إليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ، ألا ترى أن المفعول به في النفى نحو : لم أضرب زيداً لم يخرج انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولاً .

(قوله ولأنهما بمنزلة إلا) أى في المعنى ورد بأن ذلك لا يقتضى مساواتهما لها في جميع الأحكام ألا ترى أنهما يجبران بخلاف إلا .

(قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامد إلا أن يقال هما في الأصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعاً من الوصل ، أو يقال هما مستثنيان . وعلى كل فالمصدر النسبى ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح في حل المعنى بمادة المجاوزة .

(قوله حتماً) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرار قد يرد إلا أن يجعل جرياً على مذهب من لا يميز الجر بهما بعد ما لأنه الراجح عند الشارح كما سيشر إليه فتأمل .

(قوله تمل) بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة . والندامى جمع نديم .

[ ٤٧٨ ] قد مر الكلام فيه مستوى في أول الكلام . والشاهد في خلا حيث نصب ما بعده على أنه فعل .

[ ٤٧٩ ] تقدم الكلام فيه مستوى في شواهد النكرة والمعرفة . والشاهد فيه في عدا حيث دخلت عليه ما المصدرية فتعين النصب حيث دلل على الفعلية .

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق : فقال السيرافي على الحال وهذا مشكل لتصريحهم في غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالاً كما يقع المصدر الصريح في نحو : أرسلها العراك<sup>(١)</sup> ، وقيل على الظرف ، وما وقتية ثابت هي وصلتها عن الوقت ، فالمعنى على الأول قاموا بمجاوزين زيداً ، وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيداً . وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب غير في : قاموا غير زيد (وَأَكْجَرًا) بهما حيثيذ (قَدْ يَمُودُ) أجاز ذلكم الجرمي والرُبعي والكسائي والفارسي لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية ، فإن قالوه بالقياس ففساد لأن ما لا تزداد قبل الجار بل بعده نحوه : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، ﴿فِيهَا رَحْمَةٌ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتاج به (وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فَيُفْلَانِ) بالاتفاق وسواء في الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها (وَكَيْفَ) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا زيداً ، فإذا جرت كانت

(قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء . تصريح . (قوله لا يقع حالاً) أي لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول : جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة . وأما تعرف نحو العراك في قولهم أرسلها العراك ففي معنى التثنية لأنه بال الجنسية . قاله الدماميني . ثم رأيت في المغني ما يدفع الإيراد عن السيرافي فإنه عد من اللفظ المقدر بشيء مقدر بآخر ما خلا وما عدا ، وعلى قول السيرافي ما مصدرية وهي وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال : قال ابن مالك : فوقت الحال معرفة لتأولها بالنكرة هـ والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيداً هـ . (قوله كما يقع) راجع للمنفى . (قوله وما وقتية) سميت وقتية لنيابتها هي وصلتها عن الوقت كما أشار إلى ذلك الشارح فالذي في محل النصب على الظرفية مجموعة الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلافاً لمن قال هو ما فقط . (قوله كانتصاب غير) أي على الاستثناء بناء على مذهبه . (قوله حيثيذ) أي حين إذ وقعا بعد ما . (قوله بالقياس) أي على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو : ﴿فِيهَا رَحْمَةٌ﴾ ، وقد بين الفرق بين للقياس والقياس عليه بقوله لأن ما إلخ . (قوله بل بعده) أي بعد الجار . (قوله فهو من الشذوذ بحيث إلخ) أي فهو من أمكنة الشذوذ في مكان لا يحتاج به . (قوله وحيث جراً فهما حرفان) أجرى الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ لَمْ يَتَدَّوْا بِهِ فَيَقُولُوا﴾ . (قوله وسواء في الحالين إلخ) التعميم مبني على مذهب من يميز الجر بهما مع ما المشار إليه بقول المصنف وانجرار قد يرد . (قوله وكحاشا) إذا جرت بالثلاثة قلت خلاى وحاشاى وعداى بدون نون الوقاية . وإن نصبت فبنون الرقابة ويجوز في خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعدله كون الضمير منصوباً ومجروراً .

حرف جر . وفيما يتعلق به ما سبق في خلا وإذا نصبت كانت فعلاً والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا .

(تنبيهان) : الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيويبه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب ، لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمر والشيثاني<sup>(١)</sup> والأخفش وابن خروف ، وأجازه المازني والمبرد والرجاج . ومنه قوله :

[ ٤٨٠ ] حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ  
وقوله :

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغِ  
وقوله :

[ ٤٨١ ] حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكُفٍّ قَدِمَ

(قوله وفيما يتعلق به) أي وجودا وعدما إذ ليس الخلاف السابق في العامل الذي يتعلق به بل في كونها لها متعلق أو لا ولو قال وفي كونها متعلق أولا ما سبق لكان أوضح . وقوله في فاعلها أي في مرجع فاعلها إذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها . وقوله : وفي محل الجملة أي وجودا وعدما إذ الخلاف السابق في جملة خلا قولان : أنها في محل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محل لها . (قوله اللهم اغفر لي إلخ) هذا نثر وأبو الأصبغ يفتح الهزلة وإهمال الصاد وإعجام الغين اسم رجل كما في حاشية شيخنا السيد . قال في التصريح : وجعله قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به في الحسة وقبح الفعل . فإن قلت : سيأتي أن حاشا إنما يستثنى بها في مقام التنزيه ، والغفران لا ينزه منه . قلت : يولغ في قبح الشيطان وأبي الأصبغ وخسبهما حتى كان الغفران ينقص بمرتبتهما في القبح والحسة .

(قوله حاشا أبا ثوبان) قيل : يحتمل أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن إن علم أن قائله ليس من

[ ٤٨٠ ] هو من البسيط . الشاهد في حاشا قرشا حيث وقع هنا فعلا فلذلك نصب قرشا .  
[ ٤٨١ ] قاله الجميع وإجماع المتقدمين الطامح الأسدي من تصبده من الكامل ، هذا هو أصل البيت فيها . وأكثر النحاة يركب صدر البيت على عجز بيت آخر منها فيشبهونه هكذا :

حَاشَا أَيْ ثَوْبَانَ إِنَّ بِيْهِ شَيْئًا غَنِ الْمَلْعَةِ وَالْقَتْمِ

وليس بصواب . والشاهد في حاشي أبا ثوبان حيث جر حاشي ما بعده . وروى أبا ثوبان بالنصب فدل أنه يأتي حرفا وفعلا . وهو حجة على سيويبه في التزامه حرفيته . والبكعة بضم الباء الموحدة وسكون الكاف من البكم وهو الحرس . وفدم صفة لبكعة يفتح الفاء وسكون الدال أي عى تقيل . والضم يكسر الضاد : البخل . والملاحاة بفتح الميم مصدر ميمي كالملاحاة وهي المنازعة .

(١) هو إسحاق بن مراد الكوفي ولابوه أهل بغداد له كتاب ( الجيم ) توفي سنة ٢٠٩ .

قال المرزوقي<sup>(١)</sup> في رواية الضبي : حاشا أبا ثوبان بالنصب . الثاني : الذي ذهب إليه الفراء أنها فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل عن الأول ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك هـ (وَلَا تُصَحَّبَ مَا) فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيدا . وأما قوله :

[ ٤٨٢ ] رَأَيْتَ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا قَالُوا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلَا

فشاذ (وَقِيلَ) في حاشا (حَاشَى وَحَشَا فَاخْطَطَهُمَا) وهل هاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها ، والثاني : ظاهر كلامه في التسهيل وهو الأقرب .

(تنبيه) : حاشا على ثلاثة أوجه : الأول : تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها . الثاني : تكون تنزيهية نحو حاش الله وليست حرفاً . قال في التسهيل : بلا خلاف ، بل

أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل إذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الأشهر . والبكمة بالضم البكم وهو الحرس فالمراد بكمة . والفدم بفتح الفاء وسكون الدال المي الثقيل . (قوله لكن لا فاعل له) أى ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على إلا أى فيكون منصوباً على الاستثناء ومقتضى عمله على إلا أنه العامل للنصب فيما بعده . (قوله على أنه يمكن) أى مع أنه يمكن . (قوله ولا تصحب ما) أى مصدرية كانت أو زائدة لأنها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بمجامد ، وحملت الزائدة على المصدرية . وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم . (قوله رأيت الناس) قال الدماميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أى دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الأخفش في مثل زيد فقام . وقوله فعلا بفتح الفاء في الخير وبكسرها في الشر قاله شيخنا السيد . وقال الدماميني وغيره : الفاعل بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل . ولتقصر المعنى على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فأما الناس . (قوله وهو الأقرب) أى لاتفاقهم على نفي حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفاً بل التزمه بعضهم .

(قوله تنزيهية) أى مدلولاً بها على تنزيه ما بعدها من السوء . قال الرضي : وربما يريدون تيرئة شخص من سوء فيبتدون بتنزيه الله تعالى ثم يبرئون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى متزه عن أن لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه هـ . فإن قلت : إن معنى التنزيه موجود في حاشا الاستثنائية والمتصرفة أيضاً فلم

[ ٤٨٢ ] قاله الأخطل . وهو من الوافر . ورأيت من رأى قلها أكفى بمفعول واحد . ويروى فأما الناس وهو الأصح ، والشاهد في ما حاشى حيث دخلت ما على حاشى وهو قليل والفاء فينا على توهم دخول أما في أول الكلام على هذه الرواية . وفعلا بفتح الفاء تميز : أى أفضلهم كرماً .

(١) أحمد بن محمد أبو علي من أصحاب طائفة علي الفارسي له شرح الصريح والتعليقات مات سنة ٤٢١ هـ .

هى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل . قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إيها على الحرف . وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية . قالوا : والمعنى فى الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى ﴿ حاش الله ما هذا بشراً ﴾ [ يوسف : ٣١ ] ، والصحيح أنها اسم مرادف للتزويه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، بدليل قراءة ابن مسعود : حاش الله بالإضافة ، كمعاذ الله ، وسبحان الله ، وقراءة أبى السَّمَّال : حاشاً لله بالتثنية أى تنزيهاً لله ، كما يقال رعياً لزيد ،

خصوا هذه باسم التنزيهية . قلت : قال الشمنى : التنزيهية هى التى يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الآخران لأنهما يراد بهما مع التنزيه معنى آخر ا هـ . يعنى الاستثناء ، ولوجود معنى التنزيه فى الاستثنائية إنما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى ، نحو : ضربت القوم حاشاً زهداً نقله الشمنى عن الرضى وأقره وذكره الدماينى أيضاً لكن قال عقب ما تقدم : ولذلك لا يحسن : صلى الناس حاشاً زهداً لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب ا هـ . وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل . ( قوله بالحذف ) أى حذف ألفها الأولى تارة والثانية أخرى . ( قوله على الحرف ) وهو اللام فى نحو : حاش لله . ( قوله ينفيان الحرفية ) أى لأن شأن الحرف عدم التصرف أى ما لم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سرف وعدم الدخول على الحرف . ( قوله ولا يثبتان الفعلية ) أى التى هى مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلهم قاصران . ( قوله فى الآية ) يعنى ﴿ قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴾ [ يوسف : ٥١ ] . ( قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل إلخ ) إذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لأجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن المعجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما فى الكشف . ( قوله اسم مرادف للتنزيه ) وهل هو مصدر لفعل لم ينطق به كما فى بله وويح أو اسم مصدر انظره . ثم رأيت فى الدماينى قال : إذا قلنا بإنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب الثانى قال : ومعنى حاش لله يرى الله فاللام زائدة فى الفاعل كما فى : ﴿ هيهات هيهات لما توقعدون ﴾ [ المؤمنون : ٣٦ ] وفسرها الزعرشرى ببراءة الله فتكون مصدراً وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماينى فى كونه خلاف الظاهر . وأيضاً هى على تفسير الزعرشرى يتمثل أن تكون اسم مصدر فتأمل . هذا وتوين حاشاً فى قراءة من نونه تنوين تنكير إن قلنا إنه اسم فعل وتوين تمكين إن قلنا إنه مصدر أو اسم مصدر قاله الدماينى فى شرح المغنى . وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح . ( قوله منصوبة انتصاب المصدر إلخ ) والعامل فيها فعل من معناها . ( قوله بدليل ) راجع لقوله اسم أى وكل من بالإضافة والتنوين مجتمع فى الحرف والفعل . ( قوله بالإضافة ) أى لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافاً لابن عطية فى زعمه أنها فى قراءة ابن مسعود حرف جر قاله فى المغنى . ويظهر لى أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة بالإضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كمعاذ الله وسبحان الله . ( قوله أبى السَّمَّال ) باللام كشداد .

والوجه في قراءة من ترك التوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى . الثالث : أنها تكون فعلاً متعدياً متصرفاً ، تقول : حاشيته بمعنى استثنيته . ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة » ما نافية ، والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة . وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه ﷺ ، فاستدل به على أنه قد يقال : قام القوم ما حاشا زيداً ، ويرده أن في معجم الطبراني : ما حاشى فاطمة ولا غيرها . ودليل تصرفه قوله :

[ ٤٨٣ ] وَلَا أَرَى فَاعِيلاً فِي الثَّامِرِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِيٍّ مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ  
وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل لتضمنه معنى الحرف كما مر اهـ .

**(خاتمة) :** جرت عادة النحويين أن يذكروا لا سيما مع أدوات الاستثناء مع ، أن الذي بعدها منه على أولويته بما نسب لما قبلها ، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر

(قوله لفظاً ومعنى) أما لفظاً فظاهر وأما معنى فلأن معنى التنزيه الإبعاد والحرفية الإخراج وهما متقاربان . (قوله حاشيته إغ) قال الدماميني : يجوز أن يكون مأخوذاً من لفظ حاشا حرفاً أو اسماً كفهوم : لوليت أي قلت لولا ، ولا ليت أي قلت لا لا ، وسوف أي قلت سوف وسبحت وسبحت أي قلت سبحان الله ، وليبت أي قلت لييك ، وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا . (قوله والمعنى إغ) مبنى على أنه من كلام الراوى كما تدل عليه رواية الطبراني الآتية . (قوله وتوهم الشارح أنها) أي ما حاشا التي في الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمخوف أي ما المصدرية . وخبر إن مجموع المتعاطفين . ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشا على الضمير . (قوله بناء على أنه إغ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إلي إلا فاطمة فليس أحب إلي منها فيحتمل أن تكون هي أحب إليه ويحتمل أن يتساويان في الحب . دماميني . (قوله ويرده إغ) وجه الرد أن لا في قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفي فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوى واحتمال أن لا نافية وغير مفعول لاستثنى عنقوفاً فيكون من كلام النبی بعيد لا يؤثر في الأدلة الظنية . (قوله وإنما تلك إغ) رد من الشارح لما توهمه المبرد . (قوله لتضمنه معنى الحرف) أي الاستثنائى وهو إلا . (قوله لا سيما) سى كمثل وزنا ومعنى وعينها ولو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء . قاله الدماميني .

والرفع مطلقاً . والنصب أيضاً إذا كان نكرة . وقد روى ابن قول :

[ ٤٨٤ ] وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ يَذَارَةُ جُلْجُلٍ

والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، وما زائدة بينهما مثلها في ﴿ أَيُّهَا الْأَجْلِينَ ﴾ [ القصص : ٢٨ ] ، والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم ويضمه في نحو : ولا سيما زيد ، حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق ما على من يعقل ، وعلى الوجهين ففتحة سى إعراب لأنه مضاف ، والنصب على التمييز ، كما يقع التمييز بعد مثل في

(قوله مع أن الذي بعدها منه على أوليته) أى كونه أول بما نسب لما قبلها أى وذلك مناف للاستثناء لأنه إخراج وما بعد لا سيما داخل بالأولى ، وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدها مخالفاً بالأولوية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها .

(قوله مطلقاً) أى نكرة أو معرفة . (قوله يوم بذارة جُلْجُلٍ) هى غدير ماء ويومها يوم دخول امرئ القيس غدير عذرة وعقره مطيعة للعداوى حين وردن الغدير يختلسن فقعد على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتأخذه فأبين ذلك حتى تعالى النهار ، فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حبستنا وأجعتنا فذبح لمن ناقته . قاله الشنمى . (قوله وهو على الإضافة وما زائدة بينهما) وهل هى لازمة أو يجوز حذفها نحو : لا سى زيد زعم ابن هشام الحضرأوى الأول ونص سيبويه على الثانى كذا فى الجمع ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطوف بيان . (قوله لمضمر محذوف) أى ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من أن لا سيما بمنزلة إلا وهى لا تقع بعدها الجملة غالباً . (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة . دمامنى . (قوله فى نحو ولا سيما زيد) بخلاف نحو : ولا سيما زيد المتقدم على أقرانه لوجود الطول<sup>(١)</sup> . (قوله ففتحة سى إعراب) لأنه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثانى باحتياله لكنه لا يتعرف بالإضافة لتوغل فى الإبهام كمثل قلهاذا صح عمل لا فيه وغيرها محذوف أى موجود .

(قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أى الذى هو بمعناه فيكون تمييز مفرد . ومقتضى كلامه أن التمييز لسى . وفى كلام بعضهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شيء مفسرة بالتمييز قاله سم . وما نقله عن بعضهم رجح

[ ٤٨٤ ] البيت من الطويل .

(١) قوله لوجود الطول : سبق فى الوصول أن لا سيما مستثناة من شرط الطول كأى .



نحو : ﴿ولو جتا بظله مددا﴾ [الكهف : ١٠٩] ، وما كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء<sup>(١)</sup> مثلها في لا رجل . وأما انتصاب المعرفة نحو : ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور ، وتشديد يائها ودخول لا عليها ودخول الواو على لا واجب . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله : ولا سيما يوم فهو مخطيء . وذكر غيره أنها قد تحذف وقد تحذف الواو كقوله :

[ ٤٨٥ ] فَيَ بِالْقَوْدِ وَبِالْإِيْمَانِ لَا سِيْمَا عَقِيْدَ وَفَاءَ بِهِ مِنْ أَكْثَرِ الْقُرْبِ

بأنه لو كان تميزا لسي لكان معمولاً لها فتكون شبهة بالمضاف فتكون فتحه إعرابية وبأن الشيخ في قولنا مثلاً أكرم العلماء وسيما شيخاً لنا ليس نفس السي المنفى حتى يفسره بل هو غيره فنعين أنه تمييز ما وسي مضافة إليها . (قوله وما كافة عن الإضافة) وعليه فتحة سي بنائية وأما على قول غيره أنها نكرة تامة فإعرابية كما في الوجهين السابقين . (قوله وأما انتصاب المعرفة) إخراج مقابل قوله سابقاً والنصب أيضاً إذا كان نكرة . (قوله فمنعه الجمهور) وجوزه بعضهم موجهاً بأن ما كان وأن لا سيما بمنزلة إلا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لإخراجه عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن إلا لا تقترب بالولو . لا يقال : جاء القوم وإلا زيدا ووجهه الدماميني بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب بتقدير أعنى أي ولا مثل شيء أعنى زيدا . (قوله ودخول الواو) أي الاعتراضية كما في الرضى . (قوله من استعمله على خلاف ما جاء إخراج) اعلم أن لا سيما تستعمل أيضاً بمعنى خصوصاً فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى وتكون منصوبة للحال على أنها مفعول مطلق مع بقاء سي على كونه اسم لا ويظهر أنه لا خبر لها كما في نحو : ألا ماء بمعنى أتمنى ماء كما مر في محله . قال الدماميني : وما على هذا كافة اهـ نحو : أحب زيدا ولا سيما راكباً فراكباً حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أي أخصه بزيادة الهبة في هذه الحال ونحو : أحبه ولا سيما وهو راكب أو ولا سيما إن ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أي إن ركب أخصه بزيادة الهبة ، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أي اختصاصاً فيكون معنى لا سيما راكباً يختص بزيادة محبتي راكباً . فقول المصنفين ولا سيما والأمر كلها تركيب عرى خلافاً للمرادى . قال الدماميني : ونظير جعل لا سيما الذى بمعنى خصوصاً منصوب للحال على المفعولية المطلقة مع بقاء سي على كونه اسم لا التبرئة نقل أيها الرجل من النداء إلى الاختصاص مع بقاءه على حاله في النداء من ضم أي ورفع الرجل . (قوله قد تحذف) أي تحذف عنها وهى ياءها الأولى على ما اختاره أبو حيان . وقال ابن جني : المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كلها في الجمع . وفيه أيضاً أن العرب أبهلت سينا تاء فوقية فقالوا لا سيما كما قرئ : هـ قل أعوذ برب الناس ، ولا سيما كذلك فقالوا تا سيما .

(قوله وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدماميني : حكى الرضى أنه يقال سيما بالتثنية

(١) أي لا حركة إعراب .

وهي عند الفارسي نصب على الحال ، وعند غيره اسم للا التبرئة وهو المختار . والله أعلم .

### [ الْحَال ]

(الحال) يذكر ويؤنث . ومن التأنيث قوله :

[ ٤٨٦ ] إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِئٍ فَدَعُهُ وَوَائِلْ أَمْرُهُ وَالْيَا لَيْسَا  
وسياق الاستعمالان في النظم وهو اصطلاح النحاة (الحال) وصف فضلة منتصب \*

والنخفيف مع حذف لا ولم أفق عليه من غير جهته بل في كلام الشارح يعني المرادى أن سيما بحذف لا لم يوجد إلا في كلام من لا يحتاج بكلامه اه باختصار .

(قوله لله) فعل أمر من وفي ، والماء للسكت . قال الدماميني والشحني فينطق بها وقفا ولا ينطق وتكتب بها وصلا اه وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلا إجراء للوصول مجرى الوقف .

(قوله وهي عند الفارسي) أي إذا تجردت عن الواو وإلا وافق غيره لأن الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدماميني .

(قوله نصب على الحال) أي ولا مهملة فمعنى قاموا لا سيما زيدا قاموا غير مماثلين لزيد في القيام . والفارسي يكتفي بالتكرير المعنوي في لا المهملة الداخلة على الحال ، وهو موجود هنا لأن معنى قاموا لا مساوين لزيد في القيام ولا أولى منه . فلا يقال إذ أهملت لا وجب تكرارها قاله الدماميني .

### [ الحال ]

يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه ، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر . وألفها متقبلة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة . واشتقاقها من التحول . (قوله يذكر ويؤنث) أي لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الأرجح في الأول التذكير بأن يقال حال بلا تاء وفي غيره التأنيث . (قوله وصف) أي صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصريح . (قوله منتصب) أي أصالة وقد يجز لفظه "بالباء ومن بعد النفي لكن ليس ذلك مقيسا على الأصح ، نحو :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بمن السبب منهاها

مَفْهُمٌ فِي حَالٍ كَفَرَفَا أَذْهَبَ) فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو القهقري في قولك : رجعت القهقري ، فإنه ليس بوصف إذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر . ليدل على متصف ، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفضل التفضيل ، وفضلة يخرج العمدة كالمبتدأ في نحو : أقامم الزيدان<sup>(١)</sup> ، والخبر في نحو : زيد قائم ، ومتنصب يخرج النعت لأنه ليس بلازم النصب ، ومفهم في حال كذا يخرج التمييز في نحو : لله دره فارساً .

ونحو قراءة زيد بن ثابت : ﴿ مَا كَانَ يَبْغِي لَنَا أَنْ نَخْلُصَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ أَوْلِيَاءِ ﴾ [ الفرقان : ١٨ ] ، بضم النون وفتح الحاء ، فمن أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه ثم قال : قال ابن هشام : ويظهر لي فساد في المعنى لأنك إذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذ وعلى هذا فيلزم أن للملاحكة أثبتوا لأنفسهم الولاية فتأمله ١ هـ . وفي تفسير البيضاوي : وقرئ تتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقولهم تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [ النساء : ١٢٥ ] ، ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبعيض ١ هـ . وإنما قال الذي له مفعولان لأنه قد يتعدى لواحد نحو : ﴿ لَمْ يَأْخُذُوا إِلَهًا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [ الأنبياء : ٢١ ] ، ولم يعمل من زائدة في للمفعول الثاني لأنها لا تزداد فيه . (قوله مفهم في حال) أى في حال كذا فهو على نية الإضافة فيقرأ بلا تنوين كذا في شرح السننوني نقلا عن البصير . (قوله ويخرج نحو القهقري) لأنه اسم للرجوع إلى خلف لا وصف ، وقد مشى في الإخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهى أو يقال معنى الإخراج بالجنس الدلالة به على عدم إرادة نحو القهقري مثلا . (قوله ما صيغ من المصدر) (نح) أو مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشق حتى في المسائل الست الآتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح الكافية وصرح به ولده . نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة في المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشق وكان الأولى كما أفاده سم أن يقول هو ما دل على معنى في متبوعه . (قوله يخرج النعت) أى لكون المتبادر منه والمراد متنصب وجوبا . (قوله ويخرج التمييز) أى لأنه على معنى من لا في لأنه لبيان جنس المتعجب منه وقوله في نحو : لله دره فارسا أى من كل تمييز وقع وصفا مشتقا . (قوله من حيث هو) الأقرب في هذه العبارة وإن لم يثبت له البعض أن الضمير الأول لما والثاني تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه محتر أى باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له ، أو الثاني راجع للحال خير أى من حيث

(١) في المبتدأ الذي له لفظ مد مسد الحير .

(تنبيهان): الأول: المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو . وقد يجب ذكره لتعارض كونه ساداً مسد عمدة ، كضربى العبد مسيئاً ، أو لتوقف المعنى عليه كقوله :

[ ٤٨٧ ] إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَيْبًا كَأَيْفًا بَأْلُهُ قَلِيلُ الرَّجَاءِ<sup>(١)</sup>

الثاني : الأولى أن يكون قوله كفرداً أذهب تميمًا للتعريف لأن فيه خللين : الأول : أن في قوله منتصب تعريفًا للشيء بحكمه ، والثاني : أنه لم يقيّد منتصب بالزوم وإن كان مراده ليخرج النعت المنسوب كرايت رجلاً راكباً ، فإنه يفهم في حال ركوبه وإن كان ذلك بطريق الزوم لا بطريق القصد ، فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت (وَكَوْنُهُ) أى الحال (مُتَّحِلًا) عن صاحبه غير لازم له (مُتَّحِقًا) من المصدر ليدل على متصف (يُغْلِبُ) ، لَيْكُنْ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقًّا) له ، فقد جاء غير منتقل كما في الحال المؤكدة نحو : زيد أبوك عطوفًا ، ﴿ ويوم أبعث حيًّا ﴾ [ مريم : ٣٣ ] ، والمشرع عاملها بتجدد صاحبها

ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال كبعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي لكأن أوضح . وإنما لم يقتصر على هو الأولى لأن قولك من حيث هو حيثية إطلاق ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر إلى الذات . (قوله لأن فيه خللين) أى يزولان بجمله تميمًا للتعريف هذا مقتضى كلامه . ولا يخفى أن الخلل الأول لا يزول بذلك لأنه لا ينفي كون منتصب جزءًا من التعريف فكان على الشارح أن يقول الأولى أن يكون منتصب خبر مبتدل مخلوف والجملة معترضة ، وكفرداً أذهب تميمًا للتعريف لأن فيه خللين إلخ وإنما قال : الأولى ولم يقل الصواب لإمكان دفع الأول وهو أن التعريف للشيء بحكمه يوجب النور لأن الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بأنه يكفى في الحكم التصور بوجه آخر غير الحد ودفع الثاني بما أشار إليه الشارح أولاً من أن المراد منتصب وجوباً ، وبأن المتبادر من قولنا مفهم في حال كذا كون الإنهام مقصوداً واللفظ يحمل على التبادر فيخرج النعت المذكور . (قوله ليخرج إلخ) تعليل للمنفى وهو التقييد فيكون المنفى منصبا عليه أيضاً . (قوله وإن كان ذلك) أى الإنهام . (قوله لكن ليس مستحقاً) دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا في الفصحى كما قاله سم وضمير ليس إما للكون فمستحقاً بفتح الحاء وإما للحال فمستحقاً بكسرها كما قال خالد . (قوله كما في الحال المؤكدة) أى المضمون الجملة قبلها كالتال الأولى أو لعاملها كالثاني أو لصاحبها نعو : ﴿ لا آمن من في الأرض كلهم جميعا ﴾ [ يونس : ٩٩ ] لا في نحو : جاعلى القوم جميعا لأن اجتماعهم في الجى ينتقل .

[ ٤٨٧ ] الميت من الخفيف ، وهو لعني بن الرعاء النسابي .

(١) وقوله : ليس من مات فاستراح ميت إنما الميت ميت الأعمى

نحو : ﴿ وخلق الإنسان ضعيفًا ﴾ [ النساء : ٢٨ ] ، وقوله : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها . وقوله :

[ ٤٨٨ ] وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ يَتَنَ الرِّجَالِ لَوَاءٌ  
وغيرها نحو : دعوت الله سميًا . ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [ آل عمران : ١٨ ] . وجاء  
جامدًا (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي) الحال الدالة على (سيفر) أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب (وفي)  
كل (مُبْدِي تَأْوِيلَ بَلَا تَكْلِفُ . كَيْفَهُ) البر (مُدًا بِكَلًا) أى مسعرًا ، وبعه (يَدًا يَدًا) أى

(قوله بتجدد صاحبها) أى حدوثه بعد أن لم يكن ومأخذ لزومها أنها مقارنة للخلق أى الإيجاد  
فهي خلقية جبيلة لا تتغير ولا يرد عليه خلق الإنسان طفلًا لأن انتقاله من طور إلى طور بمنزلة خلق  
له متجدد فتكون الحال الأولى لازمة للخلق الأول والثاني لازمة للخلق المتجدد . (قوله الزرافة) بفتح  
الزى أنصَح من ضمها ويديها بدل بعض وأطول حال . وبعضهم قال يداها أطول على المبتدأ والخبر  
فالحال الجملة . (قوله وجاءت به) أى جاءت أم المملوح به سبط العظام بفتح السين وشكون الموحدة  
وإن جاز في غير هذا البيت كسرهما أى حسن القد ، وقوله :

\* كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لَوَاءٌ \*

أى راية صغيرة أى فى الارتفاع والعلو على العروس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه . (قوله  
وغيرها) أى غير المؤكدة والمشعر عاملها يحدث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع .  
(قوله قائمًا بالقسط) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم ، وأفرده بالخال مع  
ذكر غيره معه لعدم الإكباس فلا يرد أنه لا يجوز : جاء زيد وعمرو راكبًا قاله الزمخشري ، وسكت  
عن نكتة تأخيرها عن المعطوفين . قال التفتازانى : كأنها الدلالة على علو مرتبتهما ويجوز إعرابه بالنصب  
على المدح وشهد بمعنى علم . (قوله ويكثر الجمود إغ) أى ويقل فى غير المذكورات . (قوله أو مفاعلة  
إغ) كان الأول أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله : « وى \* مبدى تأوّل بلا تكلف » ويقول كالدال على  
مفاعلة إغ . (قوله مدا بكلا) مدا حال وبكلا صفة لمدا أكائنات بكنا هذا مقتضى قانون الإعراب  
وإن كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال فى بدا بيد  
أى مع يد ويرد أن الشارح سيذكر الحال الموصوفة فى الأحوال الجامدة غير المؤولة وهذا ينافى جعل  
المثال من الحال الجامدة المؤولة إلا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اه ويجوز رفع مد على  
الابتداء وبكنا خبر والجملة حال بتقدير رابط أى ملحقه .

### [ شواهد الحال ]

(٣٦١) قاله رجل من بنى خباب بن بقين . وهو من الطويل . الضمير فى جاءت يرجع إلى لم جندح المذكورة فيما قبله . وفى  
به يرجع إلى جندح . وهو فى محل النصب على المفعولية . والشاهد فى سبط العظام فإنه حال غير متصلة بمعنى وصف لازم وهو  
قليل . يقال هو سبط العظام إذا كان حسن القد . والاستواء واللواء بكسر اللام دون العلم ، أراد به طول جندح وعظم جسمه .

مقابضه (وَكُتِرَ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَاسَدًا) أَيْ مَشَبَهَا لِأَسَدٍ . وَأَدْخَلُوا رَجُلًا رَجُلًا : أَيْ مَرْتَبَتَيْنِ .

**(تنبيهان):** الأول : قد ظهر أن قوله : « ولى \* مبدى تأول بلا تكلف » من عطف العام على الخاص ، إذ ما قبله من ذلك خلافا لما في التوضيح . الثاني : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشقة في سبب مسائل وهي : أن تكون موصوفة نحو : ﴿ قَرَأْنَا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف : ٢] ، ﴿ فَصَمِلَ لَهَا بَشْرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم : ١٧] ، وتسمى حالا موطئة أو دالة على عدد نحو : ﴿ فَمِمَّ مِيقَاتٍ رُبِهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف : ١٤٢] ، أو طور واقع فيه تفضيل نحو : هذا بَسْرًا أَطْيَبَ مِنْهُ رَطْبًا ، أو تكون نوعًا لصاحبها نحو : هذا

(قوله مسعرا) بفتح العين حال من المفعول الذي هو الهاء الراجعة إلى البر بناء على رجوع الهاء إلى البر كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ كعبه أى البر . ومن المفعول المحذوف الذى تقديره البر بناء على رجوع الهاء إلى المشتري المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ أخرى كعبه البر ؛ وبالكسر حال من الفاعل الذى هو الضمير المستتر . (قوله أى مقابضه) بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير الراجع إلى المشتري المعلوم من السياق ، أو بلفظ المصدر كما في غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل . (قوله أى كاسد) على هذا يكون الأسد مستعملا في حقيقته والتجوز إنما هو بال حذف ، وعلى قول التوضيح كر زيد أسدا أى شجاعا يكون الأسد مستعملا في غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما إذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو حالا منه مثلا والأمران صحيحان . (قوله وأدخلوا رجلا رجلا) أى أو رجلين رجلين أو رجلا رجلا ، وضابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكررا واختارا أن كلا منهما منصوب بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض . وقال ابن جنى : الثاني صفة للأول بتقدير مضاف أى ذا رجل أو مفارق رجل أى متميزا عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بعلفه على الأول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما إلا الفاء . قال الرضى : وثم ، وجوز بعضهم الرفع على البدلية . (قوله قد ظهر) أى من قوله أى مسعرا فإنه تأويل للحال الدالة على سعر . (قوله خلافا لما في التوضيح) من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذى لا يؤول ، وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة . (قوله غير مؤولة بالمشقة) أى تأويلا بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة . وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشقة إلى أن قال وفيه تكلف . (قوله فصمِلَ لها بَشْرًا سَوِيًّا) إن كان معنى تمثل شخص وظهر فالخالية ظاهرة أو تصور فينبغي جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء إذ التصور ليس في حال البشرية بل في حال الملكية كما قاله اللقائى ، قيل : تمثل لها في صورة شاب أمرد سوى الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتحتدر نطفتها إلى رحمها كما في البيضاوى<sup>(١)</sup> . (قوله موطئة) بكسر الطاء أى عمدة لها بعدها فهو المقصود بالذات . (قوله طور) أى حال واقع فيه تفضيل بالضاد للمعجمة أى تفضيل له أو عليه .

(١) لفسر عليه اعتراضات كثيرة لأن إلى المعجزة .

مالك ذهباً ، أو فرعاً له نحو : هذا حديدك خاتماً ﴿ وتتحون الجبال بيوتا ﴾ [ الأعراف : ١٧٤ ] ، أو أصلاً له نحو : هذا خاتمتك حديثاً . و ﴿ ألسجد لمن خلقت طيناً ﴾ [ الإسراء : ٦١ ] ، وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشق وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية وفيه تكلف اهـ ( وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ \* لِكَبِيرَةِ مَعْنَى كَوْحُودِكَ أَجْهَدُ ) وكلمته فاه إلى فئ . وأرسلها المراك ، وجاعوا الجماء الغفير : فوحذك ، وفاه ، والمراك ، والجماء : أحوال ، وهي معرفة لفظاً لكنها مؤول بنكرة ، والتقدير اجتهد منفرداً ، وكلمته مشافهة ، وأرسلها معتركة ، وجاعوا جميعاً . وإنما التزم تنكيره لتلا يتوهم كونه نعتاً لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة . وأجاز يونس والفيلاطيون تعريفه مطلقاً

(قوله طينا) حال من منصوب خلقت المخلوف لا من من ، والأولى كما قاله اللقاني كونه منصوباً بنزع الخافض أى من طين لأن طينته غير مقارنة لخلقه بشراً . (قوله من المؤول بالمشق) أى مقروءاً عربياً ومتصفاً بصفات بشر سوى معدودا ومطورا بطور البشر أو الرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلاً . (قوله إن عرف لفظاً) أى في لسان العرب فالإتيان بها معرفة لفظاً مقصور على السماع كما قاله الشاطبي . (قوله فاه إلى فئ) فناه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه إلى في . قال الدماميني : وإلى في تبين مثل لك بعد سقيا اهـ . والأظهر عندي قياساً على ما مر في مدا بكذا أن إلى فئ صفة لفاه أى الكائن إلى في أى الموجه إلى فئ وما ذكره الشارح أحد أقوال : منها : أن فاه معمول جاعلاً نائب منابه في الحالية ويروى كلمته فوه إلى في فالحال جملة المبتدأ والخبر ، قال الدماميني : ويجب الرفع إن قدمت الظرف لأن التبيين لا يتقدم اهـ . ثم نقل عن سيويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه إلى في على كلمته وعن الكوفيين ، وبعض البصريين المنع ، قال في التسهيل : ولا يقاس عليه خلافاً لشام . قال الدماميني : لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالاً إذ الحال في الحقيقة مجموع فاه إلى فئ وأجاز هشام أن يقال قياساً عليه جاورته منزله إلى منزلي وناضلته قومه عن قومي ونحو ذلك وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه لأنهم يرونه مفعولاً لمخلوف اعتياداً على فهم المعنى وذلك مقيس اهـ باختصار . (قوله وأرسلها) أى الإيل وقوله معتركة أى مزدحمة ، ولو قال أى معاركة كما قال ابن الحجاز لكان أحسن لأن اسم فاعل المراك معارك لا معترك . وقيل المراك مفعول مطلق لمخلوف هو الحال أى تعارك المراك أو معاركة المراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أى إرسال المراك . (قوله الجمعاء) أى الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة ، والغفير من الغفر وهو الستر أى ساترين لكثرتهم وجه الأرض وحلفت التاء من الغفير وإن كان بمعنى غافر حملاً له على فعليل بمعنى مفعول<sup>(١)</sup> ، أو التذكير باعتبار معنى الجمع . (قوله مشافهة) بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذي بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء .

(١) كما يقال للمؤت فليل وجرح لكن بشروط .

بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب . وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسيء ، فالمحسن والمسيء حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ، فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ، فلا يجوز جاء زيد الراكب إذ لا يصح جلاء زيد إن ركب .

**(تنبيه) :** إذا قلت : رأيت زيداً وحده ، فمذهب سيويه أن وحده حال من الفاعل . وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول . وقال ابن طلحة : يتعين كونه حالاً من المفعول لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيداً وحدي . وصحة مررت برجل وحده - وبه مثل سيويه - تدل على أنه حال من الفاعل ، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالاً من الفاعل . وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد **(وَمَهْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالاً يَقَعُ \* بِكَرَّةٍ كَيْفَةً زَيْدٌ طَلَعَ)** وجاء زيد ركضاً ، وقتلته صبراً . وهو عند سيويه والجمهور على التأويل بالوصف . أي باغثاً وراكضاً ومصبوراً : أي عبوساً . وذهب الأخفش والمبرد

**(قوله لئلا يتوهم كونه نعتاً)** أي ولو مقطوعاً عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر إلا عند اتحاد حر كتي الحال وصاحبها ، أو يقال حملت حالة الاختلاف في الحركة على حالة الاتفاق فيها طرداً للباب . **(قوله فالحسن والمسيء إلخ)** جعل الجمهور نصبهما بتقدير إذ كان أو إذا كان . **(قوله إن وحده حال من الفاعل)** أي حالة كوني موحده أي مفردة بالرؤية فهو اسم مصدر أو حد مؤول باسم الفاعل أو حالة كوني متوحده أي متوحداً به أي منفرداً برؤيته . فهو مصدر وحد يحد وحداً بمعنى انفرد . فعلم أنه إذا كان حالاً من الفاعل جاز كونه مصدراً أو اسم مصدر نائباً عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضاً إلخ ، وعلم ما في كلام البعض من التسميح والقصور فتنبه . **(قوله من المفعول)** أي حالة كونه منفرداً فهو مصدر وحد يحد وحداً بمعنى انفرد . **(قوله يقول رأيت زيداً وحدي)** أي ليطابق ما قبله في التكلم ويدفع بعدم تعين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع إلى المفعول في الحالية من الفاعل أيضاً على أنه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله الحقيقي أو المصدر إلى مفعوله بعد التوسيع بخذف باء الجر كما مررت الإشارة إليه كما أنه على الحالية من المفعول من إضافة المصدر إلى فاعله . **(قوله وبه مثل سيويه)** جملة معترضة . **(قوله تدل إلخ)** أي لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية وبحث فيه الشنوائى بأن يجيء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتي فمجرد الصحة لا تدل على ما ذكر . ويمكن دفعه بأن المراد الصحة الاطردية عند الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطرداً عند الجميع لأن الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتي . **(قوله أو نائب المصدر)** أي اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتالين . **(قوله على الظرفية)** أي المكانية . **(قوله صبراً)** هو أن يجبس ثم يرمى حتى يموت كما في القاموس .



إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير طلع زيد يغت بفتة ، وجاء يركض ركضاً ، وقتلته يصبر صبراً ، فالحال عندهما الجملة لا المصدر ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهب إليه ، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، فطلع زيد بفتة عندهم في تأويل بفتة زيد بفتة . وجاء ركضاً في تأويل ركض ركضاً ، وقتلته صبراً في تأويل صبرته صبراً . وقيل هي مصادر على حذف مصادر ، والتقدير طلع زيد طلوع بفتة ، وجاء مجيء ركض وقتلته قتل صبر . وقيل هي مصادر على حذف مضاف . والتقدير طلع ذا بفتة ، وجاء ذا ركض ، وقتلته ذا صبر .

**(تنبيهان) : الأول :** مع كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة هو عندهم مقصور على السماع . وقاسه المبرد : فقيل مطلقاً ، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو : جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه . وقاسه الناطم وابنه في ثلاثة<sup>(١)</sup> : الأول : قولهم أنت

(قوله وهو) أى المصدر المذكور عند سيويه والجمهور على التأويل بالوصف أى حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الأخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الأخير . وعصل ما ذكره المصنف والشارح من الأقوال في المصدر المنصوب في نحو : زيد طلع بفتة خمسة لأربعة كما زعمه البعض تبعاً لشيخنا . (قوله وذهب الأخفش والمبرد إلخ) رد بلزوم حذف عامل المؤكد . (قوله على حذف مصادر) أى نابت المذكورات عنها في المفعولية المطلقة . (قوله على حذف مضاف) أى غير مصدر ، ذلك المضاف هو الحال في الأصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف إليه في الحالية كما تفيد عبارة الماردى . ونصها : وقيل هي أحوال على حذف مضاف أى أتت ذار كض إلخ . (قوله مقصور على السماع) لأن الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما في معناه . وقد يتوقف في ذلك بأن غاية أمره أنه مجاز ويكتفى في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا النوع . نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز . (قوله وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو يناق قوله قبل : وذهب الأخفش والمبرد إلخ فعمل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع وإن لم يكن نصبه على الحال عنده . (قوله فقيل مطلقاً إلخ) قال ابن هشام : الذي يظهر أنه مطرد في النوعي وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبراً فإن الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك . قال الدماميني : إنما كان شبه الحال بالخبر أقوى لأن حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع الخبر عنه أبداً فإنك إذا طرحت هو وجاء وضربت مثلاً من قولك : هو الحق بينا ، وجاء زيد راكباً وضربت اللص مكتوفاً ، بقى الحق بين ، وزيد راكب واللس مكتوف ، ولا يمكن اعتبار مثل ذلكم في الشبه النعتي . (قوله فيما هو نوع من عامله) أى مدلول عامله .

(١) راجع : شرح الألفية لابن الناطم من تحقيقنا .

الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً ، والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل . وفي الارتشاف<sup>(١)</sup> : يحتمل عندى أن يكون تمييزاً . الثانى : نحو زيد زهير شعراً . قال فى الارتشاف : والأظهر أن يكون تمييزاً . الثالث : نحو : أما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكراً عليه وصفه بغير العلم . والناسب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف . وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان فى حال علم فالمذكور عالم ، ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير مهما يمكن من شيء فالمذكور عالم فى حال علم . فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو : أما علما فهو ذو علم تعين الوجه الأول . فلو كان المصدر التالى لأما معرفاً بأل فهو عند سيويه مفعول له . وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق . وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول

(قوله فلوهم أنت الرجل علما) أى ونحوه مما قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال فعلماً بمعنى علماً حال من الضمير فى الرجل لتأوله بالمشق إذ معناه الكامل ، والعامل فيها الرجل لما ذكر . أفاده المصريح . (قوله ونبلاً) بالضم الفضل كالنبالة . (قوله يحتمل عندى أن يكون تمييزاً) أى محو لا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما فى الذى بعده ، بل يحتمل فى الثالث أيضاً ، ونقل الشارح فى شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أى أنت العالم علماً . (قوله نحو زيد زهير شعراً) أى من كل خير مشبه به مبتدؤه ، فشعرا بمعنى شاعرا حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق إذ معناه مجيد ، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه . قاله المصريح . (قوله أن يكون تمييزاً) أى محو لا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد . وقال فى التصريح : أى تمييزاً لما اتهم فى مثل المحذوفة وهى العاملة فيه وفيه نظر لأن تمييز المفرد عين بميزه ألا ترى أن المثل فى قولك على التمرة مثلها زيدا نفس الزيد وليس المثل فى المثال السابق نفس الشعر ثم رأيت فى الدمامينى . (قوله نحو أما علما فعالم) أى من كل تركيب وقع فيه الحال بعد أما فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر . (قوله ما بعد الفاء) اعترضه زكريا و تبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك فى غير الفاء الواقعة بعد أما لكن هنا مزحقة عن مكانها فلا تنقل . (قوله لا يعمل فيما قبلها) لجمود المضاف وعدم عمل المضاف إليه فيما قبل المضاف مع كونه أعنى للمضاف إليه مصدرا لا يتحمل ضميراً يكون صاحب الحال كذا قال سم . وقد يقال للشارح هلا جوزت عمل المضاف فى هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشق وهو صاحب . (قوله مفعول له) أى والعامل فيه فعل الشرط كما مر أى مهما يذكر إنسان لأجل علم ولعل المعنى لأجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر . وظاهر كلامه أن سيويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الأخفش فكان ينبغي أن يذكر عنه الوجهين . قاله الدمامينى .

(١) راجع : (ارتشاف الضرب من كلام العرب) لأبى حبان الفراءى ويقصد بالضرب الفصل الأبيض الغليظ .

به بفعل مقدر ، والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم . قال فى شرح التسهيل : وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب . الثانى : أشعر كلامه أن وقوع المصدر المرف حالاً قليل وهو كذلك ، وذلك ضربان : علم جنس نحو قولهم : جاءت الخيل بداد ، ومعرف بأل نحو : أرسلها العراك . والصحيح أنه على التأويل بمبتددة ومعتركة كما مر (وَلَمْ يَنْكُرْ غَايِبًا ذُو الْحَالِ) لأنه كالمبتدأ فى المعنى فحقه أن يكون معرفة (إِنْ \* لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال فإن تأخر كان ذلك مسوغاً لغيره نكرة نحو : فيها قائماً رجل . وقوله :

[ ٤٨٩ ] لِمَيْةٌ مُّوَحِّشًا طَلَلْ

(قوله مفعول مطلق) أى منصوب بعالم أى مهما يذكر شيء فالذكر عالم علما . وفيه أن المرف لا يكون مؤكدا ودعوى زيادة أل مخالفة للأصل . قاله زكريا . (قوله وهذا القول عندى أولى إلخ) وجه أوليته وأحقته من القول بالحالية إطراده فى التعريف والتذكير ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب المخل بأل مفعولا له . ومن القول بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ، ودعوى زيادة أل خلاف الأصل ومن هذين القولين يجيء تارة غير مصدر نحو : أما قريشا فأنا أفضلها . (قوله بداد) علم جنس للتهديد بمعنى التفرق مبنى على الكسر كحذام<sup>(١)</sup> ، ووقع حالا لتأوله بوصف نكرة أى مبتددة هنا هو الصحيح كما سيذكره الشارح . (قوله والصحيح أنه على التأويل إلخ) مقابله على ما أفاده أربعة أقوال : بقية الأفعال الخمسة المتقدمة فى المصدر المنكر . (قوله لأنه كالمبتدأ فى المعنى) أى لكونه محكما عليه معنى بالحال ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضا محكوم عليه لأن شبه بالمبتدأ أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل . (قوله كان ذلك مسوغا لغيره نكرة) أى قياسا على المبتدأ إذا تأخر بناء على أن تأخيره للتوسيع ، وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حيثشذ بالوصف لأن الوصف لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمبتدأ ، ولا يناسب أيضا جعل الشارح تبعاً للتوضيح تقديم حال

[ ٤٨٩ ] قاله كثير . وتلغمه : \* يَلُوحُ كَالْهَجَلِ \*

وهو من مجزئ الكامل من العروض الثلاثة . وطلال مبتدأ .

وهو ما شخص من آثار الديار . ولحية خبره . والشاهد فى موحشا حيث وقع حالا من طلل ، وهو نكرة فلذلك تقدمت عليه . وقيل الحق أنه حال من الضمير فى الخبر وهو معرفة . وفيه نظر لأن الضمير لا يعمل . والابتداء أيضا لا يعمل فى الفضلات . (قوله يلوح) أى يلوح . وخلل بكسر الحاء المعجمة جمع خلة بالكسر وهى بطانة ينشئ بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب . وسيور أيضا تلبس ظهور القمى .

(١) ورقاتى وطلحها .

وقوله :

[ ٤٩٠ ] وَبِالْجَسْمِ (١) مَتَى يَتَى لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَشْتَهِي الْعَيْنُ تَشْهَدُ (أَوْ يُخَصِّصُ) إِمَّا بِوصف كقراءة بعضهم : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا ﴾ [ البقرة : ٨٩ ] ، وقوله :

[ ٤٩١ ] لَجِئْتُ بِأَرْبَ لُوحًا وَاسْتَجِئْتُ لَهُ فِي قُلُوبِ قَوْمِي فِي الْيَوْمِ مَشْهُورًا وَإِمَّا بِإِضَافَةٍ ، نحو : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ مِثْلَ سَوَاءٍ لِلْمُتَلَمِّذِينَ ﴾ [ فصلت : ١٠ ] ، وأما بمعمول ، نحو : عجبنا من ضرب أخوك شديدًا (أَوْ يَنْ) أى يظهر الحال (مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ

النكرة عليها مسوغا لجهالة الحال منها ، وإنما يناسب ما في المغنى والرضى من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة إذا كان صاحبها منصوبا وطرد الباب في غير هذه الحالة . قال المصريح : وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخير في البيت بمعنى لمة إغ الوصف اهد . وقوله الوصف أى وتقديم الخير كالثال للبيت الثاني مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما في المغنى والرضى أنه يقتضى امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة منها : رأيت غلاما رجلا قائما مع حصول اللبس فيه فتدبر . (قوله لمة موحشا ظلال) فيه أن صاحب الحال مبتدأ وهو مذهب سيويه دون الجمهور فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحيث لا شاهد فيه ، وكذا يقال في البيت بعده ، وتامه :

### \* يلوح كأنه خلل \*

بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة ينفش بها أجناف السيوف كما في التصريح والعينى . قال يسن : وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها إذ لا يصح أن يكون عاملها ابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لأن تكون قيدا له اهد . ونقل حفيد السعد في حواشى المطول أن العامل في الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب الخبر إلى المبتدأ لأنه معنى فعل قابل للتقييد . (قوله لشعوب) مصدر شحب بالفتح شحبح بالضم أى تغير . وأما شحب بضم عين الماضى فمصدره شحوبة كما في شيخ الإسلام . و: خلة لو علمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أى لرحمتنى . (قوله كقراءة بعضهم) هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا فى البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر في الجار والمجرور . (قوله ماخر) بالخاء المعجمة أى شاق للبحر . (قوله أى يظهر الحال) كان عليه أن يقول أى يظهر ذو الحال لأن الكلام فيه وقد وجد كذلك في بعض النسخ .

[ ٤٩٠ ] هو من الطويل . ويرى بالجسم وهو في تقدير الرفع على أنه غير من قوله شعوب من شحب جسمه إذا تغير . ومنى صفة للجسم على تقدير زيادة الألف واللام ، أو حال منه على الأصل . والشاهد في بينا حيث وقع حالا مقديما على ذهاب الحال لكونه نكرة فهو شعوب . ولو علمته معترضة . ويرى أن نظراته والخطاب للرسول . (قوله لو أن تشهد العين) أى لو أن تطلى الشهادتين تشهد لك بأن في جسمي شعوبا بينا أى ظاهرا . [ ٤٩١ ] هو من البسيط . ويلرب معترضة بين الفاعل والمفعول وهو نوحا . وماخر صفة فلك بالخاء المعجمة وهو الذى يشق الماء ، واليم البحر . والشاهد في مشحورنا أى ملوحا حيث وقع حالا من فلك ، وهو بكرة ولكنه تخصص بالصفة . وفيه دلالة على بطلان قول من يقول الواو للترتيب .

مُضَاهِيهِ) أى مشابهه وهو النى والاستفهام : فالنفي نحو : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ [ الحجر : ٤ ] ، وقوله :

\* مَا حُمُّ مِنْ مَوْتٍ حَمَى وَإِقِيَا

والنى (كَلَّا \* نَيْع \* أَمُرُّوْ عَلَى أَمْرِيء مُسْتَهْلًا) وقوله :

[ ٤٩٢ ] لَا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الْأَحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مَتَخَوْنَا لِجِجَامِ

والاستفهام كقوله :

[ ٤٩٣ ] يَا صَاحِرْ هَلْ حُمُّ عَيْشٍ بَاقِيَا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِعَادِيهَا الْأَمَلَا

واحترز بقوله غالباً مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ ، من ذلك قولهم : مررت بماء يَغْدُو رجل .

(قوله والاستفهام) هل المراد الإنكارى أو الأعم قياساً على ما سبق في المبتدأ قبل وقيل . والأظهر الثانى . (قوله نحو وما أهلكنا إلخ) فجملة ﴿ ولها كتاب معلوم ﴾ حال من قرية الواقعة بعد النفى على المشهور . وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتى ولا ينافى ذلك قول المصريح إنما يحتاج إلى هذا المسوغ فى الإيجاب نحو : ﴿ أو كالتذى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ [ البقرة : ٢٥٩ ] فعلم ما فى كلام البعض . ومقابل المشهور قول الزمخشري أن الجملة فى نحو الآيتين صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لأنها فى أصلها للجمع المناسب للإصاق وإن لم تكن الآن عاطفة . والاعتراض عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما دفع بأن المراد اللصوق المعنوى لا اللفظى . (قوله ما حمى) أى قدر ، ومن موت متعلق بحمى أو وإقيا ، والحمى الشيء المحمى المحفوظ كما فى القاموس وغيره وبه يعلم ما فى قول البعض . والحمى ما به الحماية والحفظ ، وإقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقاً بحمى . (قوله الإحجام)

أى التأخر . والوعى الحرب والحمام بالكسر الموت . (قوله باقيا) حال من عيش . وقوله فتري جواب الاستفهام الإنكارى . (قوله مما ورد فيه صاحب الحال إلخ) أى قياساً عند سيبويه وسماعاً عند الخليل ويونس قاله المصريح .

[ ٤٩٢ ] قاله قطرى بن الفجاءة الخارجى . وما وقع فى نسخة ابن الناطم من عزوه إلى الطرماح غلط فاحش . وهو من قصيدة من الكامل . لا يركن فعل نهي مؤكد بالتون الخفيفة . واحد فاعله . والإحجام بكسر الهمزة : الكسوف والتأخر . والوعى - بالعين للمعجمة - الحرب . والشاهد فى متخوفا حيث وقع حالاً من أحد وهو نكرة ، ولكنه وقع فى سياق النفى ، ولحماء متعلق به أى لأجل حمام ، وهو الموت .

[ ٤٩٣ ] قاله رجل من طيء . وهو من البسيط أى باصاحب فرخم . وهل للاستفهام على وجه الإنكار . وحم بضم الحاء أى قدر . والشاهد فى باقيا حيث وقع حالاً من عيش وهو نكرة . ولكنه وقع فى سياق الاستفهام . (قوله فتري) أى فأنت ترى جواب الاستفهام . والعنر مفعوله . والأمل مفعول المصدر المضاف إلى فاعله . وألته للإشباع .

وقوله : عليه مائة بيضا . وأجاز سيبويه : فيها رجل قائما . وفي الحديث : « وصلى وراءه رجال قياما » وذلك قليل .

(تقنيته) : زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة : أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو : ﴿ أو كالذي مرَّ على قرية وهي خاوية على عروشها ﴾ [ البقرة : ٢٥٩ ] ، لأن الواو ترفع توهم النعية . ثانيا : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل . نحو : هذا خاتم حديد . ثالثا : أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين (وَسَبَقَ خَالِي مَا بِحَرْفٍ جَرُّ قَدْ \* أَبَوَا) سبق مفعول مقدم لأبوا ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، والموصول في موضع النصب على المفعولية : أى منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، فلا يميزون في نحو : مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند . وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير . قال الناطق : (وَلَا أَتَقَنَّهُ) أى بل أجيزه وفاقا لأبي على وابن كيسان وابن برهان لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى . فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول

(قوله لقعدة رجل) بكسر القاف أى مقدار قعدته . (قوله لأن الواو ترفع توهم النعية) يقتضى أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذي قدمه أنه لشبهه بالمتبدا . وأجيب بأنه أشار إلى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه ما مر . (قوله على خلاف الأصل) أى لجمودها فلا يتبادر الذهن إلى النعية . (قوله مع معرفة) أى أو نكرة مخصصة نحو : هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدماميني . (قوله ما بحرف) أى غير زائد كما سيأتى . وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتي قريبا في الشرح حاصله أن الإضافة إن كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكويفون المنصوب كالمجرور بالحرف فسنعوا تقديم الحال في نحو : لقيت هنداً راكبة لأن تقديمها يؤهم كونها مفعولا وصاحبها بدلا . (قوله في موضع النصب) أى إن نون حال وإلا كان في موضع جر بالإضافة وهذا أهم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل إلا التقدم على صاحب . قاله يس . (قوله أى منع أكثر النحويين) فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من إرادة جميع النحاة ، ويجب عن تعبيره بذلك بأنه نزل الأكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم . (قوله بأن تعلق العامل بالحال) أى في المعنى والعمل ثان أى تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك . (قوله لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين) أى مع التصريح بالوساطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحى فلا يرد مررت برجل كريم . (قوله التزام التأخير) أى ليكون الحال في حيز الجار .

به ، وأيضا (فَقَدْ وَرَدَ) السماع به من ذلك قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾

[ سبأ : ٢٨ ] ، وقول الشاعر :

[ ٤٩٤ ] تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَانِكُمْ حَتَّى كَانَكُمْ عِنْدِي  
وقوله : [ ٤٩٥ ] لَيْنَ كَانَ يَزُدُ الْمَاءَ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَى خَيْبَا إِنِّهَا لَخَيْبٌ  
وقوله : [ ٤٩٦ ] غَائِلًا لَعَرَضَ الْمَيْتَةُ لِلْمَرْءِ ۚ قِيدَعِي وَلَا تَجِينِ إِسَاءِ

(قوله وأيضا فقد ورد إلخ) أورد عليه أن ما استدلل به من الآيات والأبيات محتمل للتأويل ، وأجيب بأنه يمكن في الظنيات ظواهر الأدلما لم يرد ماصريح لا سيما مع مساعدة القياس . أفاده المرادى . (قوله وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعديته بالي . وأجيب عن الأول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع الإجازة لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيها مع الإجازة أشار إليه سابقا في قوله وقد يسبق إن قصد ظهر ، على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافة ، وحيث فكل من المحصور والمحصور فيه في محله . وعن الثاني بأن التصريح على القليل إذا كان قياسيا فصيحيا كما هنا سائغ . قاله سم بقی أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعيف ، ولما جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف أى إرساله كافة للناس ، لكن اعترض بأن كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطراو قاطبة . وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر ابن الخطاب أنه قال : قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبيا ريزا كتبه عمر بن الخطاب . ختمه كفى بالموت واعطيا عمر . قال : وهذا الخط موجود فى آل بنى كاكلة إلى الآن اهـ . وقد يقال هذا شاذ . قال التفنيزانى : كافة في نحو : جاء القوم كافة هو فى الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد . دمايينى وثميينى . (قوله بعد بينكم) أى فراقكم وحتى ابتدائية . (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهاحالان من بقاء التكلم ، أو الثانى حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمرادفة على الأول .

[ ٤٩٤ ] هو من الطويل . الشاهد فى طراحيث وقع حالا من المجرور فى عنكم وقد تقدم عليه ومعناه جميعا ، وهو من المشتقات . والبن الفراق . والباء بذكر أم كصلى تسليت . وهو على وزن فعل بالكسر مصدر مضاف إلى مفعوله ، والفاعل مطوى . وحتى ابتدائية فافهم .

[ ٤٩٥ ] قاله كثير عزة من قصيدة من الطويل . اللام للتأكيد فى الأصل ، ولكنها تسمى ههنا مؤنثة لأنها بان الجواب بعدها معنى على قسم قبلها لا على شرط ، وموطنة لأنها طالت الجواب لتقسم أى مهلته . وإنما الجيب جواب الشرط وخيبا غير كان . والشاهد فى هيمان حيث وقع حالا عن الباء إلى وتقدمت عليه مع كونه مجرورا . والتقدير فمن كان يرد للماء حيبا إلى حال كون هيمان صاديا إليها حيب . وهيمان بنفع المأمو سكنوا إلى آخر الحروف العطشان . ويروى حيران بمعنى أيضا . وصاديا أيضا حال إيمان للترادف من المتناخضة : من الصدى هو العطش . وقد خرج على أن يرد مصدر ، وهيمان منصوب به على أنه مفعول به ، على تقدير فمن كان يرد للماء جوف فاهيمان صاديا إلى حيبا إليها حيب . فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وأراد بالجوف جوف نفسه . وقيل يجوز أن يكون حالا من الماء أى فى حال هيم الماء على حبلها لفة . وفيه بعد . وكل هذا مررب من وقوع الحال من المجرور متقدمة عليه . ولكن الشعر فيه يسوغ ما لا يسوغ فى غيره .

[ ٤٩٦ ] هو من الخفيف . الشاهد فى غافلنا حيث وقع حالا من المرء هو مجرور على عمل النصب على أنه مفعول تعرض . والميتة قاطعه وهو الموت . (قوله قيدعى) عطفى على تعرض أى يخطب المرء . ولات بمعنى ليس . وحين إباء كلام إضال خير . وإسمه محذوف أى ليس الحين حين إباء أى امتناع . والواو للحال .

وقوله: [٤٩٧] فَإِنْ تَكَ أَذْوَادُ أُصْبِينَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَا بِقَتْلِ جِبَالٍ  
 وقوله: [٤٩٨] مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَغِفَتْ وَإِنَّمَا حُمُ الْفِرَاقِ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ  
 وقوله: [٤٩٩] إِذَا الْمَرْءُ أَغْيَتَهُ الْمَرْوَةَ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ  
 والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر . وحمل الآية على أن كافة حال من الكاف ،  
 والتاء للمبالغة لا للتأنيث ، وقد ذكر ابن الأبارى الإجماع على المنع .

(تنبيهات) : الأول : فصل الكوفيون فقالوا : إن كان المجرور ضميراً نحو :  
 مررت ضاحكة بها ، أو كانت الحال فعلاً نحو : تضحك مررت بهند جاز ، وإلا امتنع .

(قوله فَإِنْ تَكَ أَذْوَادُ) جمع ذود وهو من الإبل ما بين الثلاثة والعشرة ، وأصبين خبرتك ، وجبال اسم ابن أحمى  
 طليحة قاتل هذا البيت ، وفرغا بكسر الفاء وضحها كما في شيخ الإسلام وإن اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر  
 أي هدرا حال من قتل . (قوله إِذَا الْمَرْءُ) ينصب المرء على تقدير إذا أعيت المرءة المرء ، والرفع على تقدير إذا  
 عى المرء . وعلى كل هو من باب الاشتغال إلا أن العامل في المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى  
 الرفع يقدر مطاوعاً للمذكور على حدّ :

\* لا تجزى عنى إن منفس أهلكه \* (١)

أى هلك منفس ، وناشأ شاباً . (قوله وحمل الآية إغ) لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضى فلا يرد  
 على المصنف لأن الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلة الظنية . قاله سم ونقل في التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم  
 نقل رده عن المصنف فانظروه . (قوله والتاء للمبالغة) والمعنى إلا شديد الكف للناس أى المنع لهم من الشرك  
 ونحوه . وقال الزمخشري : إلا إرساله كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف . ويعارضه نقل ابن برهان أن كافة  
 لا تستعمل إلا حالاً . قال المصريح . قال شيخنا : ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين .

[٤٩٧] قاله طليحة بن خويلد الأسدي من قصيدة من الطويل . وأذواد بالرفع - اسم تك - جمع ذود يفتح الذال للمجعة وسكون  
 الواو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر ، وأصبين خبره . (قوله فَلَنْ يَذْهَبُوا) جواب إن ويقتل يتعلق به وجبال بكسر الحاء المهمل  
 وبالياء الموحدة اسم ابن طليحة . والشاهد في فرغا بكسر الفاء وسكون الراء والفتن للمجعة حيث وقع حالاً من قوله يقتل جبال  
 متقدماً مع كون ذى الحال مجروراً ، فدل على جواز مررت جالسة هند . يقال ذهب دمه فرغا : أى هدرا لم يطلبه به . وفيه قصة  
 مذكورة في الأصل .

[٤٩٨] هو من الكامل . الشاهد في مشغوفة حيث وقع حالاً من المجرور وهو الكاف في بك : من شغفه الحب أى بلغ شغافه .  
 وهو غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالخجابه . ويجوز بالعين المهمل من شغفه الحب إذا أحرق قلبه . وقيل أمرضه . والتقدير قد  
 شغفت به حال كوني مشغوفة . وحمل مجهول أى قدر . والقاء للتعليل . وما بمعنى ليس . وسبيل اسمه . وإليك خبره مقدماً .  
 [٤٩٩] البيت من الطويل ، وهو لطليحة بن بن خويلد .

(١) صدر بيت وعجزه : \* فإذا هلكت فقد ذلك فاجزى \*



الثاني : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد ، فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً ، نحو : ما جاء راكباً من رجل . الثالث : يبقى من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران : الأول أن يكون مجروراً بالإضافة نحو : عرفت قيام زيد مسرعاً ، وأعجبنى وجه هند مسفرة ، فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف ، لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف وهذا في الإضافة المحضة كما رأيت ، أما غير المحضة نحو : هذا شارب السويق ملتوثاً الآن أو غدا فيجوز ، قاله في شرح التسهيل . لكن في كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضى التسوية في المنع<sup>(١)</sup> . الأمر الثاني أن تكون الحال محصورة نحو : ﴿ وما فرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ﴾ [ الأنعام : ٤٨ ] . الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً نحو : ما جاء راكباً إلا زيد ( وَلَا تُعْزَ خَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ )

(قوله جاز) قال شيخنا : والبعض لعله لعدم ظهور الإعراب في صاحبها في الأول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها ببقاء العمل . (قوله فإن كان زائداً جاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليلة نحو : أحسن يزيد مقبلاً وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيها . (قوله أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوباً بكان أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميراً متصلاً بصلة أل نحو : القاصدك سائلاً زيد أو بصلة الحرف المصدرى نحو : أعجبنى أن ضربت زيدا مؤدباً . (قوله الآن أو غداً) قيد بذلك لتكون الإضافة غير محضة . (قوله فيجوز) لأن غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف إليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز . قال الدماميني : وليس كل إضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في نحو : مثلك مفقود فاعتراض أى حيان بامتناع التقديم في نحو : هذا مثلك متكلاً مع أن الإضافة فيه غير محضة سهو . (قوله أن تكون الحال محصورة) أى محصوراً فيها ويستثنى منه المحصور بالآلة إذا تعلقت مع الإكمار . (قوله كما إذا كان محصوراً) أى فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافاً إلى ضمير ما يلايسها نحو : جاء زائر هند آخرها . (قوله ولا تجز حالاً إلخ) دخل عليه السندوني بقوله : وقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخير وكذا من المبتدأ على مذهب سيبويه ولا تأتى من المضاف إليه إلا في مسائل عند المصنف فيه عليها بقوله : ولا تجز حالاً إلخ . (قوله لو وجب كون العامل إلخ) أى لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخير وعامله غير عامل المبتدأ على الصحيح واختاره المصنف في تسهيله فقال : وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافاً لمن منع .

لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك بأباه (إلا إذا أقتضى المضاف عمله) أى عمل الحال وهو نصبه نحو : ﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾ [يونس : ٤] ، وقوله : [٥٠٠] تَقُولُ ابْتَيْتُ إِنْ اِطْلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرُّزْعِ نَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَايَا ونحو : هذا شارب السويق ملتوئاً . وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية (أَوْ كَانَ) المضاف (جُزْءٌ مَالَةٌ أَصِيْفًا) نحو : ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً﴾ [الحجر : ٤٧] ، ﴿أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أُخِيهِ مِثًا﴾ [الحجرات : ١٢] ، (أَوْ) مِثْلُ جُزْئِهِ فَلَا تُجِيفًا) والمراد بمثل جزئه ما يصحح الاستغناء به عنه نحو : ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً﴾ [النحل : ١٢٣] ، وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور ، أما في الأولى فواضح ، وأما في

(قوله وذلك بأباه) أى الوجوب المذكور يأبى جواز مجيء الحال من المضاف إليه لأن للمضاف من حيث إنه مضاف لا يعمل النصب . (قوله أى عمل الحال) أى العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف إليه أى العمل فيه من حيث إنه كالفعل لا من حيث إنه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل ولا فغلام مثلاً من غلام زيد عامل في المضاف إليه لكن عمل الحرف المنوي لا عمل الفعل . وقيل : المراد عمل المضاف بناء على أن اقتضاءه العمل إنما هو إذا دل على الحدث كالمصدر بناء على أن التبادر من اقتضائه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك إلا فيما فيه معنى الحدث قاله سم . ومأل الأوجه الثلاثة واحد . (قوله إليه مرجعكم جميعاً) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كملذهب . (قوله إلى الروع) بفتح الراء وهو الخوف والمراد سببه وهو الحرب . (قوله وهذا اتفاق) أى مجيء الحال من المضاف إليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور . (قوله فلا تجفيا) أى لا تمل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه . (قوله ما يصحح الاستغناء به عنه) إشارة لوجه الشبه المقتضى لصحة مجيء الحال من المضاف إليه . (قوله ونحوها) قيل : الصواب إسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف إليه . وأجاب البهوتي بأنه تجوز باسم المسألة عن المثال تسمية للجزئ باسم كليهِ ويرده وصف المسائل بالثلاث لأن الأمثلة السابقة أكثر من ثلاثة إلا أن يقال نزل الأمثلة التي ذكرها لكل مسألة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعاً وفيه بعد . (قوله لوجود الشرط المذكور) أى في قوله لوجوب كون العامل في الحال إلخ .

[٥٠٠] قاله مالك بن الذئب التميمي من قصيدة من الطويل . وابتى فاعل ، والجملة بعده مقول القول . والشاهد في واحداً حيث نصب على الحال من الكاف الذي أضيف إليها الانطلاق لأنه فاعل له . وأراد بالروع بالفتح الحرب . وتاركى غير لأن . ولا أباً ليا في عمل النصب على المقولية ، وأصله لا أب لى موجود حيف . وزيدت فيه الألف كما يقال يا غلاماً في يا غلامى .

الأخريتين فلأن العامل في الحال عامل في صاحبها حكماً ، إذ المضاف والحالة هذه في قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف إليه .

**(تنبيه) :** ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضربت غلاماً هند جالسة وتابعه على ذلك ولده في شرحه . وفيما ادعيه نظر فإن مذهب الفارسي الجواز ، ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجرى في أماليه (وَالْحَالُ) مع عامله على ثلاثة أوجه : واجب التقديم عليه ، وواجب التأخير عنه ، وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر . فالحال (إِنْ تَقْصِبُ بِفِعْلِ صَرَفًا \* أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ) الفعل (المُصَرَّفًا) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية ، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له وهذا هو الأصل . فالصفة (كَمُصَرِّغًا \* ذَا رَاجِلٍ) ومجرداً زيد مضروب . وهذا تحمليين طليق<sup>(١)</sup> . فتحملين في موضع نصب على الحال ، وعاملها طليق وهو صفة مشبهة (وَر) الفعل نحو (مُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا) و ﴿عُثْمَانًا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [ القمر : ٧ ] . وقولهم : شتى تؤوب الحلية والاحتراز بقوله صرفاً وأشبهت المصرفاً بما كان العامل فيه فعلاً جامداً نحو : ما أحسنه مقبلاً ، أو صفة تشبه

(قوله وفيما ادعيه نظر) يخبرنا أن النظر لتعليل المنع بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لأن تعليله بذلك يقتضى أن من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع . (قوله بفعل صرفاً) أى إن لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تالياً للام الابتداء أو القسم ولا امتنع التقديم كما سأتى . (قوله أو صفة) أى لم تقع صلة لآل أى أو مصدر نائب عن فعله فإنه يجوز تقديم حاله عليه أيضاً . (قوله وقيل علامات الفرعية) أى العلامات الدالة على الفرعية كالثنوية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبولاً مطلقاً فلا يرد أفعل التفضيل فإنه إنما يقبلها إذا عرّف بال أو أضيف كما سأتى لكن يرد فعل كقتيل فإنه إنما يقبلها إذا لم يجز على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فقله مستثنى . (قوله فجائز تقديمه) أى وإن كانت الحال جملة مصدرة بالواو بخلاف ما منع فيها . (قوله وعاملها طليق) لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سبباً مؤخر الأنا نقول ذاك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل . قاله المصريح . (قوله ومخلصاً زيد دعاً) فيه تقديم معمول الخير الفعلي على المبتدأ جرياً على القول بجوازهم ورجحه الرضى . (قوله شتى) جمع شتيت تؤوب الحلية بالتحريك جمع حالب أى يرجعون متفرقين . (قوله نحو ما أحسنه مقبلاً) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسماً ظاهراً كما في شرح العمدة . (قوله تشبه الجماد) أى في عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الأفعال الجمادة ما يقبلها كنعم وبس وعسى وليس إلا لأن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء .

(١) في قول الفاعل :

الجامد وهو اسم التفضيل نحو: هو أفصح الناس خطيباً، أو اسم فعل نحو: نزال مسرعاً، أو عاملاً معنوياً هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله: (وَعَامِلٌ مضمَّن مَعْنَى الْفِعْلِ لَا \* حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَمَعْلًا. كَيْلِكَ) و(كَيْتَ وَكَأَنَّ) والظرف والمجرور والمخبر بهما، تقول: تلك هند مجردة، وليت زيداً أميراً أخوك. وكأن زيداً راكباً أسد، وزيد عندك أو في الدار جالساً. وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجي

(قوله خطيباً) هو حال من الضمير في أفصح. (قوله أو اسم فعل) عطف على قوله فعلاً جامداً، وظاهره أن هذا خارج بالقيود. وفيه أن اسم الفعل ليس فعلاً ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال في قوله أو عاملاً معنوياً. (قوله وهو ما تضمن) أى لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوى نحو: الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء نحو:

#### \* يا أيها الربيع فكيف يساحه \*

لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وإن كان الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز وفي الجمع أن أبا حيان اختار أن اسم الإشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وبقى الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف إلا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كأن أيضاً في الحال. وفي الأشياء والتظاهر أن الأصح عدم عمل كأن وأحواتها وعسى في الحال فنستثنى من العوامل اللفظية. (قوله مؤخراً) أى ولا عنقوا كما صرح به في المعنى غير مرة وإن استظهر الدماميني جواز زيد قائماً جواباً لمن قال: من في الدار أى زيد فيها قائماً لقوة الدلالة على المخنوف. (قوله المخبر بهما) الظاهر أنه ليس يقيد بل الواقع نعمتا مثلاً كذلك نحو: مررت برجل عندك قائماً. (قوله تلك هند مجردة) فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أعني أشير. (قوله وليت زيد أميراً أخوك) وسط الحال في هذا المثال وما بعده ليكون حالاً من الاسم فيكون معمولاً للناسخ على كلا المذهبين السابقين في إن وأحواتها إذ لو أخر لكان حالاً من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول الناسخ لا به، وكنيت وكأن لعل كما سيذكره الشارح، ويظهر أن إن وأن ولكن كذلك. (قوله كحرف التنبيه) نحو: ها أنت زيد راكباً فراكباً حال من زيد أو من أنت على رأى سيويه فالعامل في راكباً حرف التنبيه لتضمنه معنى أنه ونحو: هذا زيد قائماً فالعامل في قائمة حرف التنبيه لما مر. وقيل اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير وقيل كلاهما لتزلهما منزلة كلمة واحدة. فإن قلنا: العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائماً ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الآخرين كذا في يس عن ابن بابشاذ. وأورد على كلام الشارح أن الكلام في عامل ضمن معنى الفعل لا في مطلق ما تضمن ذلك. وأنت خير

والاستفهام المقصود به التعظيم نحو : يا جارتا ما أنت جارة . وأما نحو أما علما فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك . وهذا هو القسم الثاني (وَلَدَرُ) تقديمها على عاملها الظرف والجورر الخبر بهما (نَحْوُ سَيِّدٍ مُسْتَقْرَأٍ) عندك أو (فِي هَجْرٍ) فما ورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه . هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك القراء

بأن المراد العامل ولو في الحال فقط . وحرف التنبيه يعمل في الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه . نعم يرد على من جعل حرف التنبيه عاملا في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب إليه بعضهم . وفي التصريح وشرح الجامع أن إسناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهري وأن العامل في الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كاشير وأنه فعل الشرط في أما علما فعالم إذ التقدير مهما يذكر إنسان في حال علم ، وحيث فيتحد العامل في الحال وصاحبها بلا إشكال . وفي الغنى : المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها ، وليس يلزم عند سيبويه ، ويشهد له نحو : أعجبنى وجه زيد متبسما وصوته قارئا فإن عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله :

#### \* لية موحشا طلل \*

فإن عامل الحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف ، وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء ﴿ وإن هذه أمتكم أمة واحدة ﴾ [ المؤمنون : ٥٢ ] فإن عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة وعامل صاحبها إن ومنه : ﴿ وأن هذا صراطى مستقيما ﴾ [ الأنعام : ١٥٣ ] ، وقوله :

#### \* ها بينا ذا صريح النصح فاصح له \*

فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها ، ولك أن تقول : لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لأن الحال حيثئذ من المعرفة . وأما البوأتى فأتحد العامل فيها موجود تقديرا إذ المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطى وتنبه لصريح النصح . وأما مثالا بالإضافة فصلاحيه المضاف فيها للسقوط تجعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا ١ هـ باختصار . وقال الرضى في باب المبتدأ : التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي ١ هـ . (قوله وأما) معطوف على حرف التنبيه . (قوله نحو أما علما فعالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذى نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لأما باعتبار نيابتها عنه . (قوله هو القسم الثانى) أى ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل . (قوله ولدر) أى شد بدليل قول الشارح فما ورد إلخ وقال الموضح : قل . (قوله مستقرأ) قال سم : حال مؤكدة وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره : أى ثابتا غير متزلزل فهو خاص إذ لو كان عاما لم يظهر . قال بعض المتأخرين : قد يقال محل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلا عنه وإلا جاز ظهوره وعندى أن هذا متعين إذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا .

والأخفش مطلقاً. وأجازوه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمير نحو: أنت قائماً في الدار. وقيل يجوز بقوة إن كان الحال ظرفاً. أو حرف جر. ويضعف إن كان غيرهما. وهو مذهبه في التسهيل. واستدل الجيز بقراءة من قرأ: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾<sup>(١)</sup> [الزمر: ٦٧]، ﴿مَا يَبْطُونُ هَذِهِ الْأَعْيَامُ خَالَصَةً لَكَ كَوْنًا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، بنصب مطويات وخالصة. ويقول: [٥٠١] رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ فَيَهْمُ وَرَهْطُ رَيْبَعَةِ ابْنِ حُدَّارٍ وقوله:

[٥٠٢] بَنَّا عَاذَ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِيءٌ ذِلَّةً لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَغْدَمْ وَلَا يَنْصَرَا وتَأَوَّلَ ذَلِكَ الْمَانِعُ<sup>(٢)</sup>.

(قوله فيما كانت الحال فيه من مضمير) أى من مضمير مرجعه مضمير كما في المثال فإن قائماً حال من الضمير المستكن في العامل الذى هو الجار والجرور ومرجه أنت وإن شئت جعلت كلام الشارع على حذف مضاف أى من مفسر مضمير بفتح السين والمأل واحد. ولعل وجه مذهبه أنه لما كان مرجع صاحب الحال ماثلاً له وكان متقدماً كان كأن صاحب الحال متقدماً فكأن العامل متقدماً، بخلاف ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميراً نحو: أنت قائماً في الدار أبوك، وما إذا لم يكن مرجعه ضميراً نحو: زيد قائماً في الدار فلا يجوز أن عند الكوفيين. وقرر شيخنا عبارة الشارع بوجه آخر حيث قال: فقاماً حال من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اء وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا. (قوله إن كان الحال ظرفاً أو حرف جر) أى مع مجروره نحو: زيد عندك أمامك أو في الدار أمامك إذا جعل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الظرف بعدهما وقوله إن كان غيرهما كمثال المتن. (قوله واستدل الجيز) أى مطلقاً. (قوله بقراءة من قرأ) أى شئنا. (قوله رهط ابن كوز) بضم الكاف وآخره زاي مبتدأ خبره فيهم. ومحققى أذرعهم حال من الضمير المستكن فيه أى جاعلين أذرعهم في حقائبهم جمع درع. ورهط الثانى معطوف على رهط الأول. وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة. والرهط ما دون العشرة من الرجال. (قوله بنا عاذ عوف إلخ) فقدم الحال وهو بادىء ذلة على صاحبها أعنى الضمير المستكن في لديكم الذى هو خبر هو. (قوله وتأول ذلك المانع) أى بأن البيتين ضرورة وأن السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته

[٥٠١] قاله النابتة الذباني من نصيحة من الكامل يخاطب بها زرع بن عمر واستوفى ذكره في الأصل في شواهد العلم. ورهط مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أى هو رهط يزيد بن حذيفة بن كوز بضم الكاف وفي آخره زاي معجمة. ورهط الرجل قوم وقيل ما دون العشرة من الرجال ليست فيهم امرأة. والشاهد في محققى أذرعهم حيث وقع حالا من فيهم، وهو ضمير مجرور وهو شاذ لا يقاس عليه. وقيل هو نصب على المدح فلا شذوذ فيه ولا شاهد، وهو من أحقب زاده خلفه إذا جعله وراءه حقيقه. والأذراع جمع درع: الحبل. ورهط ربيعة عطف على الرهط الأول. وحذار بضم الحاء المهملة وتخفيف الذال المعجمة.

[٥٠٢] هو من الطويل. الباء تتعلق بعاذ. وعوف اسم رجل فاعله. والشاهد في بادىء ذلة حيث وقع حالا من الضمير المجرور بالظرف وهو لديكم، وتقدم عليه وهو شاذ. والبادى من البداء وهو الظهور. فلم يعدم عطف على عاد. ولولا مفعوله من الموالاة ضد المعادة.

(١) أى لنصب مطويات بالكسرة على الحال.

(٢) كما سيذكر ذلك الحشى العلامة الصبان.

**(تنبيهات):** الأول : محل الخلاف في جواز تقديم الحلال على عاملها الظرف إذا توسط كما رأيت . فإن تقدم على الجملة نحو : قائما زيد في الدار امتنعت المسألة إجماعاً ، قاله في شرح الكافية . لكن أجاز الأخفش في قولهم فداء لك أبى وأمى أن يكون فداء حالاً والعامل فيه لك ، وهو يقتضى جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحلال ظرفاً نحو : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [الكهف : ٤٤] ، فهناك ظرف في موضع الحلال والولاية مبتدأ والله الخبر . الثاني : أنهم كلامه جواز نحو : في الدار قائماً زيد وهو اتفاق . الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحلال عليه ككونه مصدرًا مقدرًا بالحرف المصدرى نحو : سرق ذهابك غازيًا ، أو فعلًا مقروناً بلام الابتداء أو قسم نحو : لأصبر محسبًا ولأقومن طائعًا أو صلة لأل ، أو الحرف مصدرى نحو : أنت المصل فذاً ولك أن تتنفل قاعدًا . قال الناظم وولده : أو نعتًا نحو : مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورًا سرجها . قال في المغنى : وهو وهم منها فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين النعت ومنعوتة فتقول : مررت برجل مكسورًا سرجها ذاهبة فرسه . الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث وهو الحلال الواجبة التقديم وذلك نحو : كيف جاء زيد (وَنَحْنُ زَيْدٌ مُّقْرَدًا أَلْفَعُ مِنْ \* عَمْرِو مُعَاتِلًا) وبكر

لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات . والفصل المشروط للعطف على الضمير المستمر موجود هنا بقوله يوم القيامة . وأن خالصة حال من المستر في صلة ما فهمى العاملة في الحال وتأنيت خالصة باعتبار معنى ما لأنها واقعة على الأجنة . (قوله لكن أجاز الأخفش) لما كان تقدم الحلال على الجملة صادقاً بتقديم الخبر وتأخره ويكون الحلال ظرفاً وغيره وكانت حكاية الإجماع غير مسلمة في تقدم الخبر وفي كونها ظرفاً استدرك على حكاية الإجماع فقال لكن إلخ . (قوله وهو اتفاق) لأن الحال متأخرة عن العامل حيثئذ . (قوله مقدرًا بالحرف) أى مع الفعل واقتصر على الحرف لأنه المانع من تقديم الحلال كما قاله الدمامي فإن كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحلال عليه نحو : قائما ضربا زيدا . (قوله أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء) أى في غير باب إن لصريحهم هناك يجوز نحو : إن زيدا غلبنا ليعبد ربّه . قاله الدمامي . (قوله أو صلة لأل) بخلاف غير أل فيجوز من الذى خالفنا جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول . (قوله أو حرف مصدرى) أى ولو غير عامل نحو : سرقى ما فعلت محسناً . (قوله فإنه يجوز أن يتقدم عليه إلخ) مثل الحلال من معمول النعت في جواز التقدم على النعت غيرهما من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والجبرور . (قوله مكسورًا سرجها ذاهبة فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة فبطل ما قيل بتقديم الحلال في المثال وإن لم يمتنع من جهة أن عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو مجتمع من جهة تقديم المضمر على ما يفسره فاعرف ذلك . (قوله نحو كيف جاء زيد) أى في أى حال سواء قلنا إنه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر إلى التعلق كما هو مذهب سيبويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الأخفش لأن الحلال مطلقاً على معنى في . هذا ما ظهر لى وبه يعرف ما في كلام البعض هنا تبعاً للتصريح فتدبر .

قائماً أحسن منه قاعداً ، مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين ، يختلفى المعنى أو متحديه ، مفضل أحدهما في حالة على الآخر في أخرى (مُستَجَازٌ أَنْ يَهَيَّجَ) على أن اسم التفضيل عامل في الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه . وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل وإن انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية ، فله مزية على العامل الجامد لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل ، ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه ، فجعل موافقاً للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين نحو : هو أكفؤهم ناصرًا . وجعل موافقاً لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين . واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيويه والجمهور . وزعم السراقي أن المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمره مع إذ في المضى وإذا في الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء . وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعل في إذ وإذا فيكون واقعاً في مثل ما فر منه<sup>(١)</sup> .

**(تنبيه) :** لا يجوز تقديم هذين المحالين على أفعل ولا تأخيرهما عنه ، فلا تقول :

(قوله مفرداً) حال من الضمير في أنفع ومعنا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع . (قوله يختلفى المعنى) أى كالمثال الأول وقوله أو متحديه أى كالمثال الثانى . (قوله مستجاز) السين والتاء زائدتان لو للنسبة أى منسوب إلى الجواز ومعلوم من الجائز . واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بأن اللاتى التعبير بالوجوب بدل الاستجازه . (قوله على العامل الجامد) يعنى المعنوى كما يدل عليه ما بعده . (قوله فجعل موافقاً للعامل الجامد) إطلع لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسله . هذا ما قاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد أقوى . والأولى عندى أن يقال خصصت موافقته للجامد بأغلب حاله وهو عدم التوسط لأن ذلك أبلغ في إظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتحقاقه بالجامد من العكس فتدبر . (قوله خبران لكان مضمره) صريح في أن كان ناقصة . والذى في التصريح وشرح الجامع عن السراقي أنها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بأنها ناقصة والمنصوبان خبران لما إلى بعض المغاربة . (قوله إضمار ستة أشياء) هى إذ أو إذا وكان واسمها مع الأول والثانى . (قوله فيكون واقعاً في مثل ما فر منه) الذى فر منه هو عمل أفعل النصب في حال متقدمة عليه ، وقد وقع في مثله وهو عمله في ظرف متقدم عليه . وقد يقال يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره . (قوله لا يجوز تقديم) أى دفعا للبس . فإن قلت : يندفع اللبس بجعل أحدهما تالياً لأفعل والآخر للضمير في منه . قلت : يلزم الفصل بين أفعل ومن ولم يفتروه إلا بالظرف والجورور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك في الحال هكذا ينبغى الجواب . ونقل الدمامينى عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن قائماً منه قاعداً . قال : واختاره الرضى .

(١) سوف يذكر ذلك العلامة الصبان في الحاشية .



زيد قائماً قاعداً أحسن منه ، ولا زيد أحسن منه قائماً قاعداً (وَالْحَالُ) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعْدُدٍ \* لِمُقَرَّرٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُقَرَّرٍ) فالأولى نحو : جاء زيد راكباً صاحكاً وقوله :

[ ٥٠٣ ] عَلَى إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِغُفْرَةٍ زِيَارَةً يَسِّرَ اللَّهُ رَجُلَانِ حَافِيَا

ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل . نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً . ونقل المنع عن الفارسي وجماعة ، فالثاني عندهم نعت للأول أو حال من الضمير

(قوله لشبهها بالخبر) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وإن كان المحكم فى الخبر قصدياً وفى الحال تبعياً والنعت أى فى إفهام الاتصاف بصفة وإن كان قصدياً فى النعت وتبعياً فى الحال إذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه ، وقدم شبهها بالخبر لأنه أشد من شبهها بالنعت . قال فى المعنى : ومن ثم اختلف فى تعددهما وافترق على تعدد النعت وعلل الدماميني الأشدية بأنك لو حذف العامل من نحو : جاء زيد راكباً انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول : زيد راكب ولا ينتظم منهما منعت ونعت . (قوله قد يجيء ذَا تعدد) أى جوازاً ووجوباً ، فالثالث بعد إما ولا نحو : ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان : ٣] ونحو : جاء زيد لا خائفاً ولا أسفاً . وجاء أفرادها بعد لا ضرورة كما فى قوله :

قهرت العدا لا مستعينا بمصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

والأول فيما عدا ذلك . (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها لرد قول ابن عصفور الآتى . شاطبي . (قوله فالأولى) هى للمتعددة لمفرد ، وتكون بمطف نحو : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَشْرِكُ بِحَسْبِي مَصْدَقًا﴾ [آل عمران : ٣٩] ، الآية وبغير عطف كأمثلة الشارح . (قوله رجلاً) أى ماشياً حافياً أى غير منتعل ، والحالان قال المصرح إما من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير زيارتك بيت الله أو من ياء المتكلم المجرورة بعلل اهد والأنسب الأول . (قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أى قياساً على الظرف . قال ابن الناطم : وليس بشيء أى للفرق الظاهر بينهما لأن وقوع الفعل الواحد فى زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيدتين فلا بأس به . (قوله ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل) أى للتوسط بين حالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد أحسن من إخوته متكلماً صاحكاً . وإنما جوز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد فى نحو : هذا بسراً إلخ لأن صاحب الحال وإن كان واحداً فى المعنى متعدد فى اللفظ والتعدد اللفظى يكفى عنده هذا ما ظهر لى . (قوله نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد فى المعنى وإن تعدد فى اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح .

فيه. والثانية قد يكون بجمع نحو: ﴿وسخر لكم الشمس والقمر دائبين﴾ [إبراهيم: ٢٣]، ونحو: ﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقد يكون بتفريق نحو: لقيت هنذا مصعبدا منحدره. وقوله:

[٥٠٤] لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُتَجِدِّهِ فَأَصَابُوا مَقْتَمًا

فعند ظهور المعنى يرد كل حال إلى ما يليق به كما في المثال والبيت، وعند عدم الظهور يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما للأول، نحو لقيت زيدا مصعبدا منحدرًا. فمصعبدا

(قوله نعت للأول) أى بناء على الأصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالة على الذات. (قوله أو حال من الضمير) أى ويكون حالا متداخلة. (قوله بجمع) الباء بمعنى مع أو للملابسة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك في صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لأن الجمع حينئذ أخصر سواء كان العامل واحدا وعمله في غير الحال كذلك نحو: جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو: ضرب زيد عمرا راكبين، أو كان العامل متعددا وعمله كذلك نحو: جاء زيد وضربت عمرا راكبين أو العمل متحد نحو: جاء زيد وذهب عمرو مسرعين، ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل بمجموع العاملين أو العوامل لتلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهل الجمع في ذلك واجب أو لا استظهر العلوى الوجوب ثم نقل عن الرضى أنه قال لا أمتنع من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا. (قوله دائبين) أى دائمين بتغليب المذكر. (قوله وقد يكون بتفريق) أى مع إيلاء كل حال صاحبها نحو: لقيت مصعبدا زيدا منحدرًا أو تأخير الأحوال كما مثله الشارح. (قوله يجعل أول الحالين لثاني الاسمين) أى ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهنا مذهب الجمهور. وذهب قوم إلى عكسه واختاره السيوطي مراعاة للترتيب. قال الدماميني: وقياسا على ما هو أحسن عند أهل المعاني وهو اللف والنشر المرتب ١ هـ أى عند محققهم لانسباق الذهن إلى الترتيب. ونقل الدماميني عن ابن هشام في حواشئ التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد الحال بأن النشر إنما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع ما لكل واحد من الأمور المتعددة إليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال فوجب الحمل على الأقرب إلا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح لكون الجمل الذى ذكره واجبا أو أولى والذي في المعنى وجوبه. قال الشمني أى بالنسبة إلى عكسه فلا ينافى ما في الرضى أنه ضعيف أى بالنسبة إلى جعل كل حال بحسب صاحبها ١ هـ باختصار. والأجود عدم العطف هنا لأنه ربما يوهم كون الأحوال لواحد في وقتين أو أوقات. ومن العطف بلا إيهام قول عمرو بن كلثوم:

[٥٠٤] هو من المديد. الشاهد في خائفا متجديه حيث وقع خائفا حالا من ابني، ومتجديه من أحويه، والعامل فيها لقي. وهذا مثال لتعدد الحال مع تعدد صاحبها. وهو تثنية متجد من النجدة إذا أعانته. فأصابوا مغنا نالوا غنيمة عطف على لقي.

\* وَالزَّمْ لَوْ لَقِيَ عَطِيطَ الْجَدِّ بِالْبَيْتِ \*

تمامه:

حال من زيد ، ومنحدرًا حال من التاء .

**(تفعيية) :** الظاهر أن قد فى قوله قد بجىء لتحقيق لا للتقليل (وَعَامِلُ الْأَحَالِ بِهَا قَدْ أَكْثَرُ) أى الحال على ضربين : مؤسسة وتسمى مُبَيَّنَّة وهى التى لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبًا . ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى على ثلاثة أضرب : إما مؤكدة لعاملها وهى كل وصف وافق عامله إما معنى دون لفظ (ففى نحو لَا تَفْتَ فى الْأَرْضِ مُفْسِدًا) ﴿ ثم ولهم مدبرين ﴾ [ التوبة : ٢٥ ] ، أو معنى ولفظًا نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ للنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [ النساء : ٧٩ ] ، وقوله :

[ ٥٠٥ ] أَصْبَحَ مُصِيبًا لِمَنْ أَبْذَى مُصِيبَتَهُ

ومؤكدة لصاحبها نحو : ﴿ لَأَمِنَ مَنْ فى الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جِئًا ﴾ [ يونس : ٩٩ ] . ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار إليها بقوله (وَإِنْ تَوَكَّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ \* عَامِلُهَا) أى

وإنما سوف تدركها التاييا مقدرة لنا ومقدرينا

أى لما بقى . ما إذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو : لقبت زيدا راكبًا فالأقرب كونها للأقرب كما أشار إليه فى التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة .

(قوله الظاهر أن قد فى) مقابلة أن قد للتقليل النسبى . (قوله أى الحال على ضربين مؤسسة) تفسير للنظم بما يفيد منطقته ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر فى كلامه .

(قوله إما معنى دون لفظ) قدمه على قسميه لكثرة وقلة الثانى ولذا لم يمثل له الناظم . (قوله فى نحو لا تفت) يقال عثا عثوا وعنى عنى عثى . وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين . قاله الشاطبى .

(قوله فى الأرض) بمحذوف الياء لفظًا ونقل ضحة الممزة إلى اللام . (قوله أصبغ) أى استمع .

(قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مستندها مضافا إلى المسند إليه فيها إن كان المسند مشتقًا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون المضاف إلى المسند إليه غيرا عنه بالمستند إن كان المسند جامدا . وهذا هو الممكن هنا لما سأتى من اشتراط جهود جزأى الجملة ككون زيد أخا فى زيد أخوك عطوفا والتأكيد فى الحقيقة للآزم الكون أخا كما قاله الشنوائى وهو العطف والخنو ففى عبارته حذف مضاف أى للآزم مضمون جملة .

(قوله فمضمون عاملها) أى وصاحبها .

[ ٥٠٥ ] هو من البسيط . وأصبغ أمر من أصباغ أى استمع . والشاهد فى مصيخا حيث وقع حالاً من ضمير أصبغ مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى . واللام تعلق بأصبغ . والزم أمر عطف عليه . والترك التخطف والترحز . والجذب بالكسر ضد الغزل .

عامل الحال وجوباً (وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) عن الجملة وجوباً أيضاً . ويشترط في الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو : زيد أخوك عطوفاً . وقوله : [ ٥٠٦ ] أَلَا أَبْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِيٌّ وَهَلْ يَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ والتقدير أحقه عطوفاً وأحق معروفاً .

(تنبيه) : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط تعريف جزأى الجملة من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف ، وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقاً أو في حكمه كان عاملاً في الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم : زيد أبوك عطوفاً ، وهو الحق بينا ، من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لأن الأب والحق صالحان

(قوله وجوباً) لأن الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض . (قوله يؤخر عن الجملة وجوباً) أى لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة . (قوله جامدين) أى جهوداً محضاً ليخرج الجامد الذى في حكم المشتق كما في أنا الأسد مقدماً وزيد أبوك عطوفاً كما سينب عليه الشارح . (قوله أنا ابن داره) هى اسم أمه وبها للاستغناء . (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهزنة وضما من حققت الأمر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبتته ، أو بمعنى أثبتته . ومحل تقدير ما ذكر إن لم يكن المبتدأ أنا والا قدر نحو حقنى أمراً أو أحتق مبنياً للمفعول . قاله يس . (قوله قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط إلخ) لم يتعرض الشارح لمأخذ اسمية الجزئين ولعله كون عاملها مضمراً أو كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزئين فعلاً كان عاملاً في الحال فلا يكون عاملها مضمراً ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سيذكره في الجمود فتدبر . (قوله لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف) أى على منذهب البصريين ، وما قيل من أن المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بأن مضمون الجملة كما مر معنى المصلر المأخوذ إلخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند إليه وتنكيهه . (قوله فكانت مؤكدة لعاملها) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقاً حقيقة أو حكماً لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وإنما يستلزم اشتغال العامل على معنى الحال فكان الأولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملاً للمؤسسة والمؤكدة لعاملها أو صاحبها . (قوله ولذلك) أى لكون أحد الجزئين إذا كان مشتقاً أو في حكم المشتق كان عاملاً جعل في شرح التسهيل إلخ .

[ ٥٠٦ ] قاله سالم بن داره الربيعي من قصيدة من البسيط يهجو بها فرارة . الشاهد في معروفاً فإنه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية أعنى أنا ابن داره . وبها نائب عن الفاعل . ويروى لها . ونسبى فاعل معروفاً . وهل استفهام على وجه الإنكار من بدارة . والتقدير هل عار بدارة . وبها للناس معرض بين المبتدأ والخير . وبها مجرد التنبيه أو للثناء والتمادي مخلوف أى يا قوم . واللام مفتوحة للتعجب .

للعمل ، ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيداً ، ووجوب إضمار عاملها من جزمه بالإضمار (وَمَوْضِعُ الْحَالِ نَجْمٌ جُمْلَةٌ) كما نجى موضع الخبر والنعت وإن كان الأصل فيها الإفراد ، ولذلك ثلاثة شروط : أحدها : أن تكون خبرية . وغلط من قال في قوله :  
**\* اطلب ولا تضجر من مطلب \*** [ ٥٠٧ ]

(قوله من قيل المؤكدة لعاملها) هو في المثال الأول أبوك المتأول بالمعطف وفي الثاني الحق المتأول بالبين . (قوله لأن الأب والحق صالحان للعمل) لتأول الأول بالمعطف وكون الثاني صفة مشبهة فتأول الثاني بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ، ولم يجعل الأخ كالأب لضعف دلالة على العطف والحنو بالنسبة إلى الأب . (قوله ووجوب تأخير الحال) يقتضى ضيمه أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام وكذا يقال في قوله ووجوب إضمار عاملها . (قوله من كونها تأكيداً) رد بأن المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تأخيرها . (قوله وموضع الحال) أى المفردة فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال إلى مفردة وجملة كالخبر والنعت . (فائدة) : يجوز في قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيُّنَ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رَيْبُونَ ﴾<sup>(١)</sup> أن يكون ريبون نائب فعل قتل وأن يكون ريبون فاعلاً بالطرف لاعتاده على ذى الحال وهو ضمير النبى المستتر في قتل والطرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال . ويختلف المعنى على الأول والأخيرين قيل وإذا قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع ريبون بالفعل لأن قتل الواحد لا تكثير فيه ويرد بأن النبى هنا متعدي لا واحد بدليل وكأين وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا في المعنى . (قوله أن تكون خبرية) تغليباً لشبهه بالنعت في كونه قيداً مخصصاً على شبهه بالخبر في كونه محكوماً به لأن الغرض من الإتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية كجبت واشتريت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يتخصص بوقته حصول مضمون العامل والإيقاعية غير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها إنما هو مجرد الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع . كذا في الدماميني نقلاً عن الرضى نعم إن جعلت الإنشائية مقولاً لقول مقدر هو الحال صبح كالتثنية إذ ليست الإنشائية حالاً حينئذ نقله الشمنى عن السيد وغيره . قال أبو حيان : ويستثنى من الخبرية التعجيبة إن قلنا إن التعجب خبر فلا تقع حالاً فلا يقال مررت بزيد ما أحسنه . (قوله اطلب ولا تضجر من مطلب) أى طلب وبعده :  
**وَأَفَّهَ الطَّالِبُ أَنْ يَضْجَرَ \* أَمَا تَرَى الْجَبَلَ يَتَكَرَّرُهُ \* فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءُ قَدْ أَثَرَا**

[ ٥٠٧ ] هو من شعر الحذليين فلا يصح به إلا تخيلاً ، ونعناه :

**\* وَأَفَّهَ الطَّالِبُ أَنْ يَضْجَرَ \***

والتمثيل فيه في الواو فإن بعضهم ادعى أنه للحال ولا ناعية . وغلط في هذا . والصواب أنه للمعطف كما في ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ [ آل عمران : ١٤٦ ] وحركة الراء إعراب كما في لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وليست بيناء بأن يكون أصله ولا تضجر من حذف منه التون .

أن لا ناهية والواو للحال . والصواب أنها عاطفة ، مثل : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ﴾ [ النساء : ٣٦ ] ، الثاني : أن تكون غير مصدرية بعلم استقبال . وغلط من أعرب سيهدين من قوله تعالى : ﴿ إلى ذاهب إلى رب سيهدين ﴾ [ الصافات : ٩٩ ] حالا . الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتي ( كجاء زَيْدٌ وَهُوَ كَاوٍ رَحْلَةً ) مثال لما استكملت الشروط ( وَذَاتٌ يَدُهُ بِمُضَارِعٍ ثَبَتٌ \* حَوْتُ حَصِيرًا ) يربطها ( وَمِنْ أَلْوَاٍ حَلَّتْ ) وجوباً لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقدم الأمير

( قوله أن لا ناهية ) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى ، فنضجر على هذا الغلط مبنى على الفتح لاتصاله بنو التوكيد الخفيفة المخنوقة تخفيفاً ، وكذا على أن لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيدُه قوله عاطفة مثل : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ﴾ [ النساء : ٣٦ ] ، وإن اقتضى كلام البعض خلافه ، ويحتمل أن تكون لا ناهية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أى عاطفة عنده المفهوم من لا على مصدر متصيد من الأمر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر فالتفتحة فتحة إعراب والمطف كالمطف في قولك اتنى ولا أجفوك بالنصب . أفاده في التصريح . ( قوله بعلم استقبال ) أى علامته كالسين ولن لأنها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فضوت المقارنة وللتأني بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وإن لم يكن هناك تناف بحسب المعنى لأن التأني للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا . ويرد على التعليل الأول أن يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرية به حالاً منتظرة فتأمل . وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال إن الجملة الشرطية تقع حالا . قال المطرزى : لا تقع جملة الشرط حالاً لأنها مستقبلة فلا تقول : جاء زيد إن يسأل يعط . فإن أردت صحة ذلك قلت وهو إن يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضاً وجه اشتكال الناس قول سيبويه أن لا مختصة بنفى المستقبل مع قوله إن المضارع المنفى بلا يقع حالاً اهـ دماينى باختصار . وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالاً في نحو : ﴿ كمثل الكلب إن نحمل عليه يلهث أو تحركه يلهث ﴾ [ الأعراف : ١٧٦ ] ، بانسلاخ الشرط حيثئذ عن أصله إذ معنى الآية فتمله كمثل الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب في الآية فتأمل . ( قوله مرتبطة بصاحبها ) أى بالضمير أو بالواو أو بهما والأصل الضمير بدليل الربط به وحده في الحال المفردة والخير والنعث . قاله الدماينى ( قوله وذات يده بمضارع ) فإن بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوى إعراب وإياك نستعين حالاً من فاعل نعيد . ( قوله لشدة شبهه باسم الفاعل ) بخلاف الماضى فليس شبهه به شديداً لأنه وإن أشبهه في وقوعه صفة وصلة وحالاً يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضى الجملة الاسمية .

تقاد الجنائب بين يديه . ولا يجوز جاء ويضحك ، ولا قدم وتقاد (وَذَاتٌ وَإِ بَعْدَهَا  
أَلَوْ مُتَقَدِّمًا \* لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلْنَ مُسْتَدًا) أى إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال  
المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، من ذلك  
قولهم : قمت وأصك عينه : أى وأنا أصك . وقوله :

[ ٥٠٨ ] فَلَمَّا مَحْشِيَتْ أَطْفَارَهُمْ  
تَجَوُّثٌ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا  
وقوله :

[ ٥٠٩ ] \* غَلَقْتُهَا عَرَصًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا \*

أى وأنا أرهنهم مالكا ، وأنا أقتل قومها . وقيل : الواو عاطفة لا حالية والفعل بعدها  
مؤول بالماضى .

(تنبيهان) : الأول : تمتنع الواو فى سبع مسائل : الأولى : ما سبق . الثانية :  
الواقعة بعد عاطف نحو : ﴿ فُجَاءَهَا بِأَسْنَى بِيَاثَا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ﴾ [ الأعراف : ٤ ] ،

(قوله وذات واو) مبتدأ خبره جملة انو والرابط محذوف أى انو فيها . وأما الضمير فى بعدها فعائد على الواو  
ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أى اقصد ذات واو إن جوزناه مع حذف  
الشامل . (قوله حمل على أن المضارع) أى جملة المضارع . (قوله فلما محشيت إلخ) أى لما خفت سيوفهم  
نجوت وأقيمت فى أبيديهم مالكا . (قوله غلقتها) بالبناء للمجهول أى حببت فيها عرضا أى تعليقاً عرضا أى  
عارضاً أى غير مقصود لى . (قوله والفعل بعدها مؤول بالماضى) أى على سبيل الأولوية لمناسبة المتعاطفين  
فقط وإلا فيجوز عطف المضارع على الماضى من غير تأويل ولم يؤول الأول بالمضارع لأن تأويل الثانى فى  
وقت الحاجة . (قوله الواقعة بعد عاطف) أى الجملة الاسمية الواقعة إلخ أى فرارا من اجتماع حرى عطف  
صورة . قاله المصريح . (قوله أو هم قاتلون) من القليلة وهى نصف النهار .

[ ٥٠٨ ] قاله عبد الله بن حمام السلولى . وهو من المقارب المعنى لما خشيت حملة عبد الله بن زياد واشتأب أطفاله نجوت وخليت  
مالكا فى يده . الفاء للطف . ونجوت جواب لما . والشاهد فى أرهنهم مالكا حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت ، والأصل  
فيه عدم الواو وهو كما قلنا ضرورة أو مؤول بالاسمية . فلفهم .  
[ ٥٠٩ ] تمامه : \* فُجِئًا لَمَحَرَّ أَيْكُ كَيْسٍ بِحَرْزِهِم \*

قاله عترة من قصيدة المشهورة من الكامل . غلقتها مجهول من غلق الرجل امرأة من علاقة الحب . يقال غلق حبها  
بقليه علوقاً إذا هوى . والبناء مفعول نائب عن الفاعل . والماء مفعول ثان . وعرضاً تمييز : أى من جهة ما يمرض للإنسان  
لا من حيث القصد . والشاهد فى وأقتل قومها حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت والأصل فيه ترك الواو ، وتأويل بالجملة  
الاسمية أى وأنا أقتل ، وقيل هو ضرورة . وقيل الواو للطف والمضارع مؤول بالماضى . وزعمنا منصوب على المصدرة أى  
طمعاً : من زعم بالكسر إذا طمع . ويجوز أن يكون حالا بمعنى زاعماً ولعمريك مبتدأ قسم واللام فيه للتأكيد وخبره محذوف  
أى يمينى أو قسمى . وليس بمزعم جملة وقعت صفة لزعماء . والمزعم المطمع .

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة نحو : هو الحق لا شك فيه ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ [ البقرة : ٢ ] ، الرابعة : الماضى التالى إلا ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال غيرًا . ومنه : ﴿ إلا كانوا به يستهزئون ﴾ [ الحجر : ١١ ] ، الخامسة : الماضى المتلوا بأو نحو : لأضره ذهب أو مكث . ومنه قوله :

[ ٥١٠ ] كُنْ لِلْعَجَلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلَا وَلَا تُشِيعْ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخَلَا

السادسة : المضارع المنفى بلا نحو : ﴿ وما لنا لا نؤمن بالله ﴾ [ المائدة : ٨٤ ] ، ﴿ ما لى لا أرى الهدى ﴾ [ النمل : ٢٠ ] ، وقوله :

[ ٥١١ ] وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَا زِفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلَتْهَا لَا أُخْبِتَ

فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان : ﴿ فاستقيما ولا

(قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أى لأن المؤكدين المؤكدة قلوا قرن بالواو لزم عطف الشئ على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بأن المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون إلا اسمية والظاهر أنها تكون فعلية نحو : هو الحق لا شك فيه . (قوله لا ريب فيه) فى كونه مؤكداً نظراً لإنا جعلت آل فى الكتاب للكمال . والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فإن هذا يستلزم انتفاء كونه محلاً للريب والشك كما فى البيضاوى . (قوله الماضى التالى) أى لأن ما بعد إلا مفرد حكماً كامراً وذهب بعضهم إلى جواز إقرانه بالواو تمسكاً بقوله :

نعم امرؤ هزم لم تُغَرَّ ثَابِتَةٌ إِلَّا وَكَانَ لِمُتْرَاعِ بِهَا وَزَّرَا

وحكم الأول بشنوده . (قوله الماضى المتلوا بأو) أى لأنه فى تقدير فعل الشرط إذا المنفى أن ذهب وإن مكث وفعل الشرط لا يقتضى بالواو فكذا التقدير به . (قوله المضارع المنفى بلا) قال الدمامي : وإنما امتنع الواو فى المضارع المنفى بما أو لأنه فى تأويل اسم الفاعل الخفوض بإضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار فى المنفى بلم أو لما فواجه صحة الواو فيها دون لا وما . ويمكن دفعه بأن مضى المنفى بلم أو لما فى المنفى قر به من الفعل الماضى الجائز الاقتران بالواو وأبعد من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفى بما أو لا فتدبره فإنه نفيس . (قوله وما لنا لا نؤمن بالله) أى أى شئ ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين . (قوله أول على إضمار مبتدأ على الأصح) مقابلة عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شنوه ذاء وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو للطف وهذا قول الجر جاني ويرد على الأول ورود فى التنزيل والثانى لزم عطف الخير على الإنشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو : ﴿ فاستقيما ولا تصحبا ﴾ [ يوسف : ٨٩ ] ، بتخفيف النون قاله الدمامي وبه يعلم كلامنا فى شيخنا والبعض من القصور .

[ ٥١٠ ] هو من البسيط والحليل صاحب والصدق والصبر معنى الناصر . والشاهد فى جار حيث وقع حالا وهو ماضى بلون قد والواو لكونه قد عطف بأو . وكذا إذا وقع بعد إلا كما فى قوله تعالى : ﴿ ما يأثمهم من ورسول إلا كانوا به يستهزئون ﴾ وكذا الكلام فى قوله جاد . (قوله ولا تشيع) عطف على كن ، بول عطف النهى على الأمر خلاف مشهور ، وألف عدلاً وبخلاً للإطلاق .

[ ٥١١ ] هو من الكمال الواو للطف . ولو للشرط فى المستقبل إلا أنها لا تجزم ، وتقع أن بعدها كثيراً موقعها الرفع إما على الابتداء والخبر محذوف كما فى قوله تعالى : ﴿ ولو أنهم أسواهم أى ولو أن إيمانهم ثابت . وقال سيويه : لا يحتاج إلى خبر لاشتغال صلتها على المسند والمستند إليه . وأما على الفاعلية والفعل مقدر بعدها أى لو ثبت أن قوماً . (قوله دخلتها) جواب لو . والشاهد فى لأحجب حيث وقع حالاً من ضمير دخلت مجردة عن الواو . وقد علم أن الحال إذا كان مضارعاً مثنياً أو متبياً بلا استغنت عن الواو .



تبعان ﴿ [ يونس : ٨٩ ] ، وقوله :

[ ٥١٢ ] وَكُنْتُ وَلَا يَنْتَهِي الوعيد

وقوله :

[ ٥١٣ ] أَكْسَبْتَهُ الْوَرَقَ الْبَيْضَ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَب

نص على ذلك في التسهيل وفي كلام ولده خلافة . السابعة : المضارع المنفى بما كقوله :

[ ٥١٤ ] عَهْدُكَ مَا لَصِيقُ وَرَقِكَ حَيَّةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتِيًّا

الثاني : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقدر نحو : ﴿ وقد تعلمون أني رسول

الله إليكم ﴾ [ الصف : ٥ ] ، ذكره في التسهيل . ( وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قَدْ مَاتَ ) يجوز

ربطها (بِوَاوٍ) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سبويه والأقدمون

(قوله ولا تبعان) أي بتخفيف النون . (قوله وكنت) أي وجدت وقوله ولا ينهني أي يزجرني .

(قوله أكسبه الورق إغ) أي أظهرت الدراهم ونسبه وقد كان وهو مجهول النسب وكان في البيت تامة .

(قوله المضارع المنفى بما) كذا في التوضيح وغيره وحزم به في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران .

قال أبو حيان : والقياس كون إن بمنزلة ما قاله الدماميني . (قوله عهدك ما تصبو) أي غملى إلى الجهل ،

والتيمن من تيمم الحب أي استعبده وأذله . (قوله تلزم الواو مع المضارع إغ) تقييد لإطلاق المتن وإنما

تلزم مع ذلك قيل لأن قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه إنما ينتج الجواز

كما أفاده سم ونازع السعد فيما ذكره الشارح فقال : التقدير في الآية وأنتم قد تعلمون ومثل ما ذكر

في لزوم الواو الجملة الفاعلة للضمير نحو : جاء زيد وما طلعت الشمس . (قوله يجوز ربطها بواو إغ)

الجواز منصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافى كون مطلق الربط واجبا . قال الدماميني :

هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بماملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط

وإنما خصت الواو لأنها للجمع والفرض اجتماع جملة الحال مع العامل .

[ ٥١٢ ] صدره : \* أَمَّاوَا مِنْ قَمِي وَفَرَّغْلُوْنِي \*

قاله مالك بن ربيعة . وهو من الوافر ، وكنت من كان التامة فلا يحتاج إلى خبر أي جعلت غوي منهته بالوعيد

أي غير منزجر به من نهنت الرجل عن الشيء أي كلفته وزجرته . فنهته أي كف ، والشاهد في ولا ينهني الوعيد

فإنه مضارع منفي وقع حالا . وقد جاء بالضمير والواو وهو قليل .

[ ٥١٣ ] قاله مسكين الدارمي . الورق بفتح الواو وكسر الراء الدراهم للمضروبة ، هو فاعل أكسبه . والضمير المفعول

يرجع إلى الذي يذمه . المعنى أنه كان مجهول النسب ولم يكن يعرف له أب ينسب إليه . فلما أعطى مالا ظهر له نسب

واشتهر له أب يدعى إليه . والبيض بكسر الباء جمع أبيض صفة للورق وأبأ مفعول ثان لا أكسبت . والواو في ولقد للحال .

واللام للتأكيد ، وقد للتصحيح ، وكان تامة . والشاهد في ولا يدعى لأب حيث وقع حالا ، وهو مضارع منفي بالواو

وهو قليل والأكثر مجيء بلا واو .

بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق (أو بِمَضْمَرٍ) يرجع إلى صاحب الحال (أو بهما) معاً وسوى ما قدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضي مثبتتين كانتا أو منفيتين وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد ، وجملة الماضي التالى إلا ، والمتلو بأو والمضارع المنفى بلا أو بما على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم أو لا . وأما المنفى بلم فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم : جاء زيد والشمس طالعة ، ومنه : ﴿ لئن أكله الذئب ونحن عصبة ﴾ [ يوسف : ١٤ ] ، جاء زيد يده على رأسه . ومنه : ﴿ قلنا اهبطوا منها جميعاً فبهضكم لبعض عدو ﴾ [ البقرة : ٣٨ ] ، أى متعادين . وقوله :

\* فَمَ رَاخُوا عَنِّي أَلْمَسْتُكَ بِهِمْ \* [ ٥١٥ ]

(قوله واو الابتداء) لأنها تدخل كثيراً على المبتدأ وإن لم تنزهه أو لوقوعها في ابتداء الحال . (قوله بل إنها) أى فالمراد تشبيه واو الحال بإذ فيها ذكر لا بيان معناها . (قوله على ما من) أى من الخلاف في امتناع اقتران المنفى بلا بالواو والخلاف موجود في المنفى بما أيضاً كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقاً فيه . (قوله سوى المنفى بلم أو لا) الفرق بينه وبين المنفى بلا أو ما أنه ماضى في المعنى لأن كلا من لم أو لا يقبله إلى الماضي فساغ أن يربطه بالواو كالماضى لفظاً . (قوله فلا يمكن هنا) أى لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال . (قوله وأمثلة ذلك) أى الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معاً . (قوله غير ما تقدم) أى الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد لمضمون جملة . (قوله والشمس طالعة) فإن قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال . قلت : التقدير موافقاً لطلوع الشمس مثلاً . (قوله ونحن عصبة) حال من الذئب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لأن الضمير فيها أعنى نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف . (قوله ومنه قلنا اهبطوا إلخ) قيل : الخطاب لآدم وحواء وإيليس والحية والأمر عليه ظاهر . وقيل : لآدم وحواء فقط بدليل آية : ﴿ قلنا اهبطوا ﴾ وصححه الزمخشري ، وعليه فالجمع والتعاضد باعتبار ما فيهما من الذرة التي كالذرة كذا قيل ، وفيه أن تعاضد الذرة ليس مقارناً للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هما مقدران التعاضد ولا ذرتيهما مقدران التعاضد حتى تكون الحال مقدرة وهو مني على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدر هو حال

[ ٥١٥ ] تمامه : \* يُلْجِفُونَ الْأَرْضَ هَلَابَ الْأُزْرِ \*

قاله طرفة بن العبد البكري من قصيدة من الرمل . الشاهد في عبق المسلك بهم حيث وقع حالا ، وهى جملة اسمية بدون الواو . والعقب بفتح حين مصدر عبق به الطيب بالكسر إذا لزق به . أراد أن رائحة المسلك لازمة لم لاصقة بهم . ويلحفون يروى مجهولاً ومعلوم ما من لخت الرجل لخصاً إذا طرحت عليه اللحاف . قال : أعلم أى يجرون أزهرهم على الأرض من الخيلاء ويغطونها بها وهو أيضاً حال . وهذاب الأزر نصب على اللغو لية بضم الماء وتشديد الدال وهو الهذب . وأراد به طرة الأزر بضم المزة جمع إزار .

وقوله :

[٥١٦] وَلَوْلَا جَنَانُ الْكَلْبِ مَا آتَى غَايِرٌ إِلَى جَنْفَرٍ سِرْبَانَهُ لَمْ يُعْزَقِ  
وجاء زيد ويده على رأسه . ومنه : ﴿فَلَا تَحْمِلُوا اللَّهَ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة : ٢٢] ،  
وهكذا النفي وأمثلته مع جملة الماضي غير ما تقدم : جاء زيد وقد طلعت الشمس ، ومنه قوله :  
نَجُوثُ وَلَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ

جاء زيد قد علته سكينه ، ومنه : ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء : ٩٠] ،  
﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ قالوا [يوسف : ١٦] ، أى قاتلين وقوله :  
[٥١٧] وَقَفْتُ بِرِنْعٍ الْكَارِ قَدْ غَرَّ الْجَلْبَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتِ الْهَوَاطِلُ  
جاء زيد وقد علته سكينه . ومنه : ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا﴾  
[البقرة : ٢٤٦] ، ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ [آل عمران : ١٦٨] ، وهكذا النفي ،  
وأمثلته مع المضارع المنفى بلم أو لما : جاء زيد ولم يقم عمرو . ومنه قوله :

صاحبها وقد أسلفنا في باب الاستثناء عن الدمايني ما هو صريح في عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى ، وعليه يصح كون الخلال هنا مقدره بلا إشكال أى ابطوا حال كونكم مقدرًا تعادىكم من الله تعالى فتأمل .  
(قوله عتي) مصدر عتي به الطيب يعنى من باب فرح أى لصق به . (قوله جنان الليل) بفتح الجيم أى ظلامه ، وآب رجع . (قوله وأمثلته) أى الربط بأقسامه الثلاثة . (قوله غير ما تقدم) أى للماضى التالى إلى والمتلوا . (قوله نجوت وقد بل المرادى سيفه) تمامه :

### \* من ابن أبى شيبة الأباطح طالب \*

والمرادى بضم الميم نسبة إلى مراد قبيلة كما قاله يسن فى آخر باب الأضافة وهو عبد الرحمن ابن ملجم قاتل على رضى الله تعالى عنه وكرم الله وجهه . (قوله برمع الدار) الربع المنزل فالإضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامراً أهلاً ، والساريات عطف على البلى وهى السحب التى تسرى ليلاً ، والحواطل المتابعة المطر وأنت الخلال من المضاف إليه لأن المضاف كجزء المضاف إليه فى صحة الإسقاط . (قوله المنفى بلم أو لما) كان المناسب إسقاط قوله أو لما اكتفاء بقوله الآتى وهكذا المنفى بلما قيل ولعل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنفى بلم أو لما فيما سبق قسمًا واحدًا مقابلًا لبقية الأقسام فجمع بينهما هنا .

[٥١٦] قاله سلامة بن جندل . وهو من الطويل . وأُنشدته الفارسي فى الإغفال هكذا :

وَلَوْلَا جَنَانُ الْكَلْبِ مَا آتَى غَايِرٌ إِلَى جَنْفَرٍ سِرْبَانَهُ لَمْ يُعْزَقِ  
وجنان الليل ظلمت ويروى ولولا جنون الليل أى ما أستر من ظلمته . وما أبى عامر جوباب لولا أى لما رجع . والشاهد فى سرياله لم يعزق حيث وقعت حالها وهى جملة اسمية بدون الواو .

[٥١٧] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل يرقى بها النعمان بن الحارث . والربع المنزل والشاهد فى قدره البلا حيث وقع حالاه وهو ماضى مفروق بنقدون الواو وهو قليل بالنسبة إلى جميعه بهما . وتُقل منهما تجريد منهما . والبلا بكسر الباء للوجه من بلى الثوب إذا خلى . ويروى معالها ، والساريات جمع سارية وهى السمحابة التى تأتى ليلاً . والحواطل جمع هاطلة من المطلق وهو نتائج المطر وسيلاته .

[٥١٨] وَلَقَدْ عَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ لِلْخَرْبِ دَائِرَةً عَلَى أَتَيْتُ ضَمْنَمُ

جاء زيد لم يضحك . ومنه قوله :

[٥١٩] كَأَنَّ فَتَاتَ الْعَهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبٌّ أَفْنَا لَمْ يُحْطَمِ

جاء زيد لم يضحك . ومنه : ﴿أَوْ قَالَ أَوْحَى إِلَيَّ وَلَمْ يَوْحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام : ٩٣] ، وقوله :

[٥٢٠] سَقَطَ التَّصْيِفُ وَلَمْ تُرْدِ إِسْقَاطُهُ

وهكذا النفي بلما ومنه : ﴿أَمْ حَسِبُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْحِجَةَ وَلَمَّا يَعْلَمْ اللَّهُ﴾ [آل عمران : ١٤٢] .

(تنبيهات) : الأول : مذهب البصريين - إلا الأخفش - لزوم قد مع الماضي

المثبت مطلقاً ظاهرة أو مقدره ، والمختار وفقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط

(قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر . (قوله كأن فتات العهن) بضم الفاء أي ما فتئت وتأثرت من القطن أو الصوف الذي علق بهوداج نسوتم ، وحب الفنا يفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير في نزلن نسوتم . لم يحطم أي لم يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لأنه إذا حطم ظهر لون غير الحمرة . (قوله سقط التصيف) هو الحمار . (قوله لزوم قد مع الماضي المثبت) أي لأنها تقربه إلى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضى زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة . هذا ملخص ما قاله الدماميني . وقد يتنازع في ذلك الإشعار إذا يلزم من تقريره إلى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيت في حاشيته على المعنى ناقش يمثل ذلك ثم قال : وإنما للفهم للمقارنة جملة قيماً للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب إليه الكوفيون وخرج بالثبت المنفي فلا يفتقر بقيد فيما يظهر . (قوله مطلقاً) أي سواء ربط بالوأو أو بالضمير أو بهما .

[٥١٨] قاله عنتره من قصيدته المشهورة من الكامل . الوأو للطف ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق ، والباء للسببية ، وأن مصدرية . والمعنى عشت بسبب موتي والحال لم تكن دائرة للحرب . والشاهد في لم تكن حيث وقع المضارع المنفي بلم حالاً مقرونة بالوأو . وأبنا ضمضم حصين ومرة من ذبيان من بنى مرة . ويروى الشعر الثاني :

\* جَزْرًا لَخَامِيَةً وَكَسْرَ قُضْمٍ \*

وكذا رواه الأعلام . والجزر يفتح الجيم والراي المعجمة : اللحم الذي تأكله السباع . والخامعة بالخاء المعجمة الضبع ، لأنها تجمع . والقشعم من النسور والرجال : المسن .

[٥١٩] قاله زهير بن أبي سلمى من قصيدته المشهورة من الطويل يمدح بها الحارث بن عوف وهدم بين ستان ويروى تحتات العهن بكسر العين وهو الصوف . (قوله به) أي فيه ، وحب الفنا خير كان يفتح الفاء والتون مقصور وهو شجر ثمره حب أحمر وفيه نقطة سوداء ويسمى عنب الذئب . والشاهد في لم يحطم حيث وقع حالاً مجردة عن الوأو أي لم يكسر . والمعنى إنما يفتت من العهن الذي علق بالهودج إذا نزلن في منزل كعب الفنا الصحيح الذي لم ينكسر ، لأنه إذا كسر ظهر لون غير حمرة ، وهو تشبيه لما فتئت منه بحب الفنا الصحيح .

[٥٢٠] تمامه : \* فَتَنَزَّلْتُ وَأَلْقَيْتُ بِالْيَدِ \*

قاله النابغة الذباني من قصيدته من الكامل . التصيف يفتح التون وكسر الصاد المهمله هو الحمار الذي تتخمر به المرأة ، أي سقط نصيبها أي نصيب تلك المرأة المهردة . والشاهد فيه لم ترد حيث وقع حالاً وهو مضارع منفي بلم مقرون بالوأو كما في قوله تعالى : ﴿أَوْحَى إِلَيَّ وَلَمْ يَوْحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ . (قوله فتناولته) عطف على لم ترد ، وانتفتا من انتهى إذا حفظ .

بالواو فقط . وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً تمسكاً بظاهر ما سبق إذ الأصل عدم التقدير لا سيما مع الكثرة . نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه . وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل . الثاني : تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالي إلا والمتلو بأو . ونذر قوله : [ ٥٢١ ] **مَتَى يَأْتِ هَذَا الْغَوْثُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ فَتَنَيْتُ قَضَاءَهَا** الثالث : قد يحذف الرابط لفظاً فينوي نحو : مررت بالبرّ قفيز بدرهم : أى منه . وقوله : **\* تَصَفَّ أَتَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ**

أى والماء غامرة . الرابع : الأكثر في الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة : الربط بالواو والضمير معاً ، ثم الواو وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافاً للفراء والزحششى لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية في ذلك على ما يظهر جملة المضارع

(قوله بظاهر ما سبق) أى من قوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ مِّنْهُمُ﴾ [النساء : ٩٠] ، ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف : ١٦] ، ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِلْإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ [آل عمران : ١٦٨] . (قوله نعم في ذلك إلخ) استدراك على قوله وجواز إثباتها وحذفها إلخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الإشارة يرجع إلى الماضي المثبت الواقع حالاً . (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابن هشام : هو الصواب ولعله وجه احتمال المطف في الثالثة احتمالاً قريباً . (قوله التالى تمتنع قد إلخ) في الرضى أنها قد يجتمعان بعد إلا نحو : ما لقيته إلا وقد أكرمنى . (قوله لم يلف) أى لم يجد وقضائها بالمد . (قوله نصف النهار) أى انتصف ، الماء غامره الضمير يرجع إلى غائص لطلب اللزؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري حاله ، ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذى هو النهار لم يصلح رابطاً . (قوله أى والماء غامره) الذى يظهر لي أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله إشارة إلى جواز تقدير كل ، إذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميراً أى غامره فيه وتقديره فيما قبله واو أى وقفيز بدرهم ، ويظهر لي أيضاً أن تقدير الواو أرجح حملاً على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك . ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لي أولاً للدماميتي وما يؤيد ما ظهر لي ثانياً للشميتي . (قوله الجائز فيها إلخ) هى ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكد لمضمون الجملة . (قوله ثم الضمير وحده) قال سم : هلا كان الربط بالضمير أقوى لإيغام العطف . (قوله مع قلته) أى بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير . وقوله بنادر أى بقليل جداً في نفسه .

[٥٢١] قاله يس بن الخطيم من قصيدة من الطويل متى للشرط ويأت مجزوم به ولا تلف حاجة جوابه أى لا توجد من الفى إذا وجد والشاهد في قد قضيت فإنها جملة وقعت حالاً مصلرة بقدر فيها ضمير يرجع إلى ذى الحال وقد علم أن الجملة الماضية للثبته التالية لا لا إذا وقعت حالاً لا بد أن يكون معها ضمير وأن تكون خالية عن الواو وعن قد فافهم .

النفى الجائز فيها الأوجه الثلاثة . الخامس : كما يقع الحال جملة يقع أيضاً ظرفاً نحو : رأيت  
الحلال بين السحاب وجاراً وجروراً نحو : ﴿ فخرج على قومه ﴾ [ مريم : ١١ ] في زنته  
ويتعلقان باستقرار محذوف وجوباً ، وأما : ﴿ فلما رآه مستقراً عنده ﴾ [ النمل : ٤٠ ] ،  
فليس مستقراً فيه هو المتعلق لأنه كون خاص إذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود  
(وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ \* وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُطْلٌ) أى منع ، يعنى  
أنه قد يحذف عامل الحال جوازاً للدليل حالى ، نحو : راشداً للقاصد سفراً ، ومأجوراً للقدام  
من حج . أو مقالى نحو : ﴿ بلى قادرين ﴾ [ القيامة : ٤ ] ، ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْ  
رُكْبَاتًا ﴾ [ البقرة : ٢٣٩ ] ، أى تسافر : ورجعت ، ونجمها ، وصلوا . ووجوباً قياساً  
في أربع صور : نحو : ضرفى زيداً قائماً . ونحو : زيد أبوك عطوفاً وقد مضت ، والتي  
بين فيها ازدياد أو نقص بتدرج نحو : تصدق بدينهم فصاعداً ، واشتر بدينار فسافلاً ،  
وما ذكر لتوبيخ نحو : أقاتماً وقد قعد الناس ، وأتممياً مرة وقيسياً أخرى ، أى أتوجد ؟

(قوله لما تقدم) أى من قوله تعالى : ﴿ قلنا اهبطوا ﴾ [ البقرة : ٣٨ ] الآية والبيتين بعده . (قوله  
جملة المضارع النفى الجائز إلخ) هو المضارع النفى بلم أو لا . (قوله يقع ظرفاً) أى تائماً وكذا الجار  
والجرور . (قوله ويتعلقان إلخ) قال سم : حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه وينتج جواز كونه  
خاصاً وحينئذ لا يجب حذفه إذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررناه في الخبر . (قوله فليس مستقراً  
فيه هو المتعلق) أى متعلق الظرف الواقع حالا عند الحذف وإلا فهو متعلق الظرف في هذا التركيب .  
(قوله وذلك) أى المتعلق . (قوله والحال قد يحذف إلخ) قيل منه قوماً في قوله تعالى : ﴿ ولم يجعل له  
عوجاًه قهياً ﴾ [ الكهف : ١ ] ، والتقدير أنزله قهياً فجملة النفى معطوفة على ﴿ أنزل على عبده  
الكتاب ﴾ [ الكهف : ١ ] ، وقيل : حال من الكتاب فجملة النفى معترضة أو حال أولى بناء على  
جواز تعدد الحال وإن اختلفت جملة وإفراداً لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل :  
حال من الضمير الجرور باللام العائد إلى الكتاب . وقيل : المنفية حال وقيماً بدل منها عكس عرفت  
زيداً أبو من هو . ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه قهياً صفة لعوجا ،  
ونظيره إعراب أخرى صفة لثناء على تفسير الأخرى بالأسود من شدة الخسرة لكثرة الرى كما فسر  
﴿ مدهامتان ﴾ [ الرحمن : ٦٤ ] ، وإنما هو على هذا حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل ، أما  
على تفسيره بالأسود من الجفاف واليس فهو صفة لثناء كذا في المنفى . والغناء بتخفيف المثناة وتشديدها  
ما يقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش ونحوه . شئنى . (قوله وبعض ما يحذف إلخ) وقد  
يتمتع حذف عاملها كما إذا كان معنوياً لضعفه كاسم الإشارة والظرف . (قوله وقد مضت) الأولى في  
باب المبتدأ والثانية في هذا الباب .

(قوله فصاعداً) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية

وأنتحول ؟ وسماحا في غير ذلك نحو : هنيئا لك : أى ثبت لك الخير هنيئا أو هناك هنيئا .  
**(تنبيه) :** قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول نحو : ﴿ والملائكة يدعون عليهم من كل باب سلام عليكم ﴾ [ الرعد : ٢٣ ] ، أى قائلين ذلك ﴿ وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا ﴾ [ البقرة : ١٢٧ ] ، أى قائلين ذلك .

**(خاتمة) :** تنقسم الحال باعتبارات : الأول : باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له إلى المتقلة وهو الغالب والملازمة ، والثاني : باعتبار قصدها لذاتها وعدمه إلى المقصود وهو الغالب ، والموظفة وهي الجامعة الموصوفة . والثالث : باعتبار التبيين والتوكيد إلى الميينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكددة وهي التي يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام . والرابع : باعتبار جريانها على من هي له وغيره إلى الحقيقة وهو الغالب ، والسببية نحو : مررت بالدار قائما سكانها . والخامس : باعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلية نحو : مررت برجل معه

على جملة إنشائية أى فذهب العدد صاعداً مع أن فيه الخلاف . ويحتمل عندى أن المقدر إنشاء أى فذهب بالعدد صاعداً فتكون عاطفة إنشائية على إنشائية .

**(قوله وما ذكر لتوبيخ) أى مع استفهام كما مثل الشارح أولا . وصرح كلامه لا ظاهره فقط**  
 وإن زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيويه وقيل سماعي . **(قوله وأنتحول) راجع لقوله أئتمينا**  
 إغ ونظر فيه بأنه ليس المراد أنه يتحول حالة كونه تيمينا إغ بل إنه يتخلق تارة بأخلاق التيمى وأخرى بأخلاق القيسى ، فالأولى تقدير عامل الحال توجد . واستظهر جماعة كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف والأصل أتتخلق تخلق تيمى مرة إغ . **(قوله هنيئا) من هنىء بكسر النون وضمتها هينأ بتثنية**  
 النون هنأ وهنائة أى ساغ . كذا في القاموس . **(قوله أى ثبت لكم الخير هنيئا) على هذا تكون حالا**  
 مؤسسة وقوله أو هناك بفتح النون وعليه فهي مؤكدة . **(قوله قد تحذف الحال للقرينة) وقد يتبع حذفها**  
 لنياتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكذا قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو : ﴿ أهلا  
 الذى بعث الله رسولا ﴾ [ الفرقان : ٤١ ] ، أى بعثه . **(قوله إلى الميينة إغ) وقد تكون محتملة لما**  
 كما في هنيئا ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لما فاندفع اعتراض البعض . **(قوله وهي المستقبلية) قال في**  
 شرح الجامع : علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعتراض بعضهم على التثنية لما بمحلقتين  
 ومقصرين في الآلة لأنك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لأن دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا  
 اهـ ولمن مثل بذلك التخلص بأن العلامة لا يجب انكاسها .

**(قوله أى مقدرا ذلك) أنت خير بأنه إذا نظر إلى أن معنى صائدا به غدا مقدرا ذلك كانت**

صقر صائداً به غداً : أى مقتراً ذلك . ومنه : ﴿ ادخلوها خالدين ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين مخلفين رؤوسكم ومقصرين ﴾ [ الفتح : ٢٧ ] ، أى ناولين ذلك قيل : وماضية ومثل لها فى المعنى بجاء زيد أمس راجياً وسماها محكية وفيه نظر .

### [ التمييز ]

يقال تمييز ومميز ، وتبين ومبين ، وتفسير ومفسر . وهو فى الاصطلاح ( اسمٌ بمعنى من

الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور فجعلها مستقلة إما هو بالنظر إلى الصيد نفسه لا إلى تقديره ، وهل يلزم أن يكون المقدر للحال هو صاحبها أولاً ؟ جرى على الأول صاحب المعنى واحتج له الشنقى بما فيه نظر وعلى الثانى الدمايى . ( قوله ومنه ادخلوها خالدين ) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء فى مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدمايى على المعنى مبسوطاً . ( قوله لتدخلن ) على الاستشهاد بمخلفين ومقصرين ، لأن الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنة له ، لا آمنين إذ هى مقارنة للدخول . ( قوله وفيه نظر ) أى فى إثبات هذا القسم والتثليل له بما ذكر لأن العبارة بمقارنة الحال لزمن العامل وهى موجودة لا لزمن التكلم غاية ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عن الماضى حكاية للحال الماضية مجازاً .

### [ التمييز ]

( قوله اسم ) أى صريح . ( قوله بمعنى من ) أى معناها الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعض كما يتبادر من إضافة المعنى إليها فلا يرد أنها تكون بمعنى فى فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها لأنها مقدرة فى نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مر أنه لا تحمل من فى قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو : ذنباً كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضاً وإن لم تكن للإخراج هكذا ينبغى تقرير المقام . ( قوله مبين ) نعت لاسم أى مزيل لإبهام اسم قبله بجمل الحقيقة أو لإبهام نسبة فى جملة أو شبهها اه توضيح وشرحه للشارح . والأوفق بما يأتى عن ابن الحاجب أن يقال أى مزيل لإبهام ما قبله بإيضاح جنسه ولو بالتأويل كما فى تمييز النسبة فإنه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل إليه ، مثلاً طاب زيد نفساً مؤول بطاب شيء زيد أى شيء يتعلق بزيد ، وهذا الشيء مهم يفسره نفساً واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكداً وهو رأى سيويه وأما شهراً من قوله تعالى : ﴿ إن عدة الشهور عند الله اثني عشر شهراً ﴾ [ التوبة : ٣٦ ] ، فهو وإن كان مؤكداً لما استفيد من قوله تعالى : ﴿ إن عدة الشهور ﴾ مبين لعامله وهو اثنا عشر . قاله فى المعنى .

(١) الآية ٧٣ : سورة الزمر . والتلاوة فادخلوها ، بالفاء ، ولكن الفاء هنا جائز كما قاله الدمايى فى حاشيته على النفس .



مُتَّيِّنٌ تَكْرَرًا، فاسم جنس ومعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فإنه بمعنى في ومبين مخرج لاسم لا التبرئة ، ونحو ذنبًا من قوله :

[ ٥٢٢ ] اَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُتَّحِصِيهِ

ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه . ثم ما استكمل هذه القيود (يَنْصَبُ تَمَيِّزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ) من المبهات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان : جملة ومفرد دال على مقدار ، فتمييز الجملة : رفع إبهام ما تضمنته . من نسبة عامل ، فعلاً كان أو ما جرى مجراه : من مصدر

(قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبًا إلخ) فإنهما وإن كانا على معنى من لكتبا في الأول للاستفراق . وفي الثاني للابتداء أى استغفاراً مبتدأ من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى . قاله في التصريح . ولك أن تجعلها في الثاني تعليلية بل هو أظهر فتدبر . وإنما عدى بمن تضمنته معنى استتيب وإلا فقد عدت السين والياء من للمعدات فيصح كون ذنبًا مفعولاً به كما مر بيان ذلك . (قوله مخرج لنحو الحسن وجهه) أى بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأى البصريين ، ولا يرد وطبت النفس لأن آل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة . (قوله قد فسره) صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح . (قوله جملة) كان الأول أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتى في عجب من طيب زيد نفساً إلا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلاً كما يقتضيه كلامه بعد ولأن المقابل في الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة ، وجعل ابن الحاجب تمييز مطلقاً مفسر الإبهام الذات ، غاية الأمر أن الذات إما مذكورة أو مقدرة . وإنما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظراً للظاهر . قاله الدمامي لأن النسبة في الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم إنما الإبهام في المتعلق الذى ينسب إليه الطيب في الحقيقة إذ يحتمل أن يكون داراً أو علماً أو غيرهما فالتمييز في الحقيقة إنما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه . (قوله دال على مقدار) أى أو شبهه مما حمل عليه نحو : ذنوب ماء ، ونحو : لنا مثلها إبلا وغيرها شاء ، ونحو : خاتم حديدًا كما سيأتى فلا قصور .

(قوله لتمييز الجملة إلخ) قال الدمامي : تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق إن كان الثاني عين الأول نحو : كرم زيد رجلاً وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجلاً ، وكذا إن كان غيره وهو مصدر

### [ شواهد التمييز ]

\* رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَصْلُ \*

[ ٥٢٢ ] تمامه :

هو من أبيات الكتاب من البسيط . الشاهد في ذنباً . فإنه منصوب بنزع الخافض ، وليس بتمييز ، لأنه وإن كان نكرة يتضمن معنى من ولكنه ليس لياناً ما قبله من الإبهام والتمييز نكرة يتضمن معنى من وهي لياناً ما قبله من إبهام . ولما قبلوه بقوله لياناً ما قبله من إبهام خرج عن حده مثل ذنباً فإنه ليس لياناً ما قبله لعدم الإبهام ، ولست محصيه صفة لذنباً . ووب العباد لأنه صفة قوله الله . ويجوز الرفع على أنه حير مبتدأ معلوف : أى هو رب العباد . (قوله الوجه) أى التوجه .

أو وصف أو اسم فعل إلى معموله : من فاعل أو مفعول ، نحو : طاب نفساً ﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾ [ مريم : ٤ ] ، والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل . والأصل طابت نفس زيد ، واشتعل شيب الرأس ، ونحو : غرست الأرض شجراً ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾ [ القمر : ١٢ ] ، والتمييز فيه محوّل عن المفعول والأصل غرست شجر الأرض وفجرنا عيون الأرض . وتقول : عجبت من طيب زيد نفساً وزيد طيب نفساً ، وسرعان ذا إهالة وناصب التمييز في هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازني ومن وافقهم هو العامل الذي تضمنته الجملة لا نفس الجملة ، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ونص عليه في غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور

فقد اختلف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو : خسر الأشقياء أعمالاً ، أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو : كرم الزيدون آباء إذا كان لكل منهم أب ويجب تركها إن كان معنى التمييز في الواقع واحداً والاسم السابق متعدداً نحو : كرم الزيدون أبا إذا كان أبوهم واحداً أو بالعكس وخيف اللبس نحو : نظف زيد أتواها وكرم آباء ، أو كان التمييز مبصراً لم يقصد اختلاف أنواعه نحو : الانتقاء جادوا سعيًا . وترجع في نحو : حسن زيد عينا ولبت هند شفة وترجع تركها في نحو : حسن الزيدان أو الزيدون وجهاً هـ بتصرف وزيادة . (قوله من نسبة) بيان لما وقوله إلى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضى أن المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلاً . (قوله والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل) التحويل في تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محوّل نحو امتلأ الإناء ماءً وفه دره فارساً بناءً على أن الثاني من تمييز النسبة وسيأتي الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلاً . (قوله والأصل إلخ) وإنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب . (قوله والتمييز فيه) أى في مثله فهو من الحذف من الثاني لدلالة الأول . (قوله وتقول) غير الأسلوب لأن هذا مما أجرى مجرى الفعل . (قوله عجبت من طيب زيد نفساً) أى من طيب نفس زيد فهو محوّل عن المضاف إليه الذي هو في الحقيقة فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب أى زيد طيبة نفسه هذا هو الأوفق بما يأتي للشرح عند قول المصنف والفاعل المعنى وإن جاز أن يكون محوّلًا عن المبتدأ وعليه اقتصر البعض تبعاً لشيخنا . (قوله وسرعان ذا إهالة) سرعان بتشليل السين والبناء على الفتح اسم فعل ماضى أى سرع وذو فاعله وإهالة تمييز محوّل عن الفاعل أى إخافة<sup>(١)</sup> وانزعاجاً . ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالاً . قال في القاموس : وأصله أن رجلاً كانت له تعجبة عجفاء ورغامها يسيل من منخريها لوزالها فقيل له : ما هذا ؟ فقال : ودكها فقال السائل ذلك ونصب إهالة على الحال أى سرع هذا الرغام حال كونه إهالة . أو تمييز كقولهم تصعب زيد عرفاً وهو مثل يضرب لمن يجبر بكيونة الشيء قبل وقته هـ . (قوله وهو الذي يقتضيه إلخ) أى حيث قال : وعامل التمييز قدم مطلقاً والفعل ذو التصريف نازراً سبقاً

(١) (قوله أى إهالة إلخ) لا يناسب معنى اللل الإخافة ، بل الإهالة ، وهي الودك هـ .

ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لأنه يصح أن يقال إنه فسر العامل لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله ، وأنه فسر الجملة لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة . وأما تمييز المفرد فإنه رفع إبهام ما دل عليه من مقدار مساحي أو كيل أو وزني (كثيهر أرضاً وققيز بُرّاً وَمَتَوْنَيْنِ عَسَلًا وَلَمْعَرًا) وناسب التمييز في هذا النوع بميزه بلا

(قوله فلا اعتراض إلخ) تفريع على قوله ويصح إلخ لكن كان الأوضح تأخيرُه عن قوله لأنه إلخ وفي نسخ بالواو وهي واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول . وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالإبهام من حيث نسبته لتعلقها به فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالإبهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة ، فلم أن قول البعض أن قول الشارح وأنه فسر الجملة إلخ تنميم للفائدة ولا دخل له في دفع الاعتراض ناشئ عن قلة تدبر المقام . (قوله إبهام ما دل عليه) ضمير دل يرجع إلى المفرد وضمير عليه إلى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هي له لأمن اللبس وفي قوله من مقدار حذف مضاف أي من مقدر مقدار إذ التمييز له لا للمقدار الذي هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فانتفع الاعتراض بأن الجمل الذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فكان الأولى أن يقول لأنه رفع إبهام ما دل عليه المفرد من مقدر به وف اكفاء أيضا أي من مقدار أو شبهه مما حمل عليه فلا قصور . (قوله مساحي) نسبة إلى المساحة بكسر الميم وهي النزع . كنا في القاموس . (قوله وققيز) من المكيل ثمانية مكايك والمكوك مكيا يسع صاعا ، ومن الأرض مائة وأربعة ذراعا وليس مرادا هنا ، جمعه أقدرة وققزان . (قوا ومنونين) ثنية منا كعصا ويقال فيه من وهو رطلان . (قوله مجيزه بلا خلاف) وإنما عمل مع جمود لشبه اسم الفاعل في الطلب للمعنى لمعمول وقيل لشبهه بفعل من ورجحه المصريح . (فائدة) : إذا كان المقدار مغلوطا من جنسين فقال الفراء : لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندئذ رطل سمنا عسلا على حد الرمان. حلو حامض ، وقال غيره : يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الأمرين . كنا في الهمع . (قوله وبعد ذى المقدرات) يعني المقدر بالمقدار المساحي والمقدر بالمقدار الكيل والمقدر بالمقدار الوزني للمثل لتلك المقدرات بشر وققيز ومنونين ، والمتبادر من المتن أن المشار إليه الأمثلة الثلاثة التي هي جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا بأحد المقادير الثلاثة أولا . وظاهر صنيع الشارح إرجاع الإشارة إلى أنواع المقدرات الثلاث كما قرناه وحمل نحوها على غير تلك الأنواع وكأنه حمل كلام المصنف على الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولا مرادا بها الجزئيات وإرجاع الإشارة إليها مرادا بها الكليات فتأمل .

خلاف (وَبَقَعُ ذِي) المقدرات الثلاث (ونحوها) مما أجرتة العرب مجراها في الافتقار إلى مميز ، وهي الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء ، وحُب عسلًا ، ونحى سِنًا ، وراقود خلًا ، وما حمل على ذلك من نحو : لنا مثلها إيلًا ، وغيرها شاء ، وما كان فرعًا للمميز نحو : خاتم حديدًا ، وباب ساجًا ، وجبة خزًا (أَجْرُزُهُ إِذَا أَضَفْتَهَا إِلَيْهِ كَعَمْدُ حَنْطَةٍ غِذَا) وشبر أرض ، ومنوا تمر ، وذنوب ماء ، وحُب عسل . وخاتم حديد ، وباب ساج .

(قوله لما أجرتة العرب مجراها) إنما أجرتة مجراها لشبهه بالمقدر بالمقادير الكلية وإنما لم تكن مقدرة بمقدار كيلي حقيقة لأن هذه الأوعية لا تخص بقدر معين . (قوله وهي الأوعية) أى أسماء الأوعية . (قوله المراد بها المقدار) أى مقدر المقدار أى المقدر بذلك المقدار الذى هو الوعاء والذنوب الدلو أو التى فيها ماء أو المختلفة ماء أو القرية من الامتلاء كذا فى القاموس ، والحُب بضم الحاء المهمله الخاية ، والنحى بكسر النون وسكون الحاء المهمله : الزق أو زق السمن خاصة كالنحى بفتح فسكون والنحى كفتى . كذا فى القاموس . والراقود دن كبير يطلى داخله بالقار . (قوله وما حمل على ذلك) أى على ما أجرتة العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن كلا يحمل الحقيقة مرفوع إجماله بما بعده . (قوله من نحو لنا مثلها إيلًا وغيرها شاء) اعترضه سم بأن هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الآتى فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتى الجر وقد يعتذر بجعل ذكرهما من حيث أنهما نحو المقدرات فى أن النصبوب بعدهما تمييز فأتى . (قوله وما كان فرعًا) معطوف على نحو لنا إلخ . (قوله نحو خاتم حديدًا إلخ) اعلم أن جر نحو : خاتم حديدًا أرجح من نصبه كما سيأتى وإذا نصب فقال المبرد والمصنف : كون نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا النصبوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها . وقال سيبويه وأتباعه : تعين الحالية لأنه ليس بعد مقدار ولا شبهة واستظهر ابن هشام رجحانيتها فقط أما نحو : هذا خاتمك حديدًا بتعريف الاسم فتعين فيه الحالية كما قاله المصنف . أفاده الدمامي . (قوله أجزره) أى جوازا ، نعم إن أريد نفس الآلة التى يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لأن الإضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزًا ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرها أن الجورور المذكور يسمى تمييزًا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزًا . (قوله إذا أضفتها) إنما قيد لأنه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وإن جره بمن مقدرة كما فى تمييز كم أو ظاهرة كما يأتى فى قوله وأجره بمن إلخ فيفوت المعنى الذى أراده سم . (قوله كعمد حنطة غذا) مد مبتدأ وغذا خبر . هنا ما قاله المكودى وهو أقرب من جعل غذا بدلًا أو حالًا والخبر محذوف أى عندى وقول الشارح : وشبر أرض برفع شبر كما يرشد إليه ومنوا تمر والظاهر على إعراب المكودى أنه مبتدأ عطف عليه ما بعد والخبر محذوف أى كالد فى جواز الجر بالإضافة ويجوز تقديره عندى . وأما على الإعراب الثانى فهو معطوف على مد حنطة .

**(تنبيهان): الأول:** النصب في نحو: ذنوب ماء وحب عسلًا أولى من الجر، لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور. وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك. الثاني: إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات لأن له بابًا يذكره فيه، ولأنفراد تمييزها بأحكام: منها جواز الوجهين المذكورين. وتمييز العدد إما واجب النصب كمشرين درهما، أو واجب الجر بالإضافة كما تثنى درهم، ومنها جواز الجر بمن كما سيأتي. ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزًا له نحو: عشرين مدًا برًا، وثلاثين رطلًا عسلًا، وأربعين شبرًا أرضًا (وَأَلْتَصَّبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أَضْيَفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبًا \* إِنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلُ) ﴿فَلَنْ يَقِيلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩٦]، ما في السماء قدر راحة سحائبها إذ لا يصح ملء ذهب، ولا قدر سحاب، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز وجره

**(قوله في نحو ذنوب ماء) أي من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو:** خاتم حديد فإن جرّه أكثر كما صرح به الرضى وغيره لأن في جرّه تخفيفًا بخلاف التثنية مع عدم توهم خلاف المقصود بخلاف نحو: شبر أرض فإن الأظهر عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جرّه أكثر لما مر. تأمل. **(قوله لأن النصب يدل) أي فهو نص في المقصود بخلاف الجر.** **(قوله الوعاء الصالح لذلك) أي أو الصنعة الموزون بها أو المكيال الذي يكال به أو الشيء الذي يمسح به.** **(قوله إنما لم يذكر تمييز العدد) أي مع أنه من تمييز المفرد.** **(قوله ومنها أنه) أي تمييز هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزًا له أي العدد فبرًا وعسلًا وأرضًا تمييزات لتمييز العدد وهو مدًا ورطلًا وشبرًا.** **(قوله والنصب إغ) هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى أجره إذا أضفتها أي إلى التمييز كما قاله الشارح سابقًا بخلاف ما إذا كانت مضافة إلى غيره والمراد بالإضافة ولو تقديره فدخل نحو: الكوز ممتلئ ماء وزيد متفقى شحمًا إذ التقدير ممتلئ الأقطار ماء ومتفقى الأعضاء شحمًا فلا يجوز ممتلئ ماء ولا متفقى شحم. **(قوله من هذه المقدرات) يشكل على هذا التقييد حمز قوله إن كان إغ وهو قوله أشجع الناس رجلًا إذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله إن كان إغ وأيضًا فعله وقدر من الشبيه بمقدرات لأنهما كالمقدار المساحى لا منها فالوجه التعميم كما فعل المرادى.** **(قوله لا يصح إغناؤه إغ) إشارة إلى وجه الشبه في قوله إن كان مثل إغ.** **(قوله ملء الأرض) برفع ملء على الحكاية كما أشار إليه الشارح.** **(قوله الأرض) بنقل حركة الحمزة إلى اللام.****

**(قوله فإن صح إغناء المضاف إغ) قد يقال الذى يبنى عن المضاف إليه هو التمييز لأنه الذى يقع**

بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناس رجلاً ، وهو أشجع رجل .

**(تنبيهه) :** محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال ١ هـ (وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى الْكَسْبِي) على التمييز **(بِالْفِعْلِ \* مُفَضَّلًا)** له على غيره . والفاعل في المعنى هو السببي ، وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلاً (كَأَنَّكَ أَغْلَى مَنَزَلًا) وأكثر مالا إذ يصح أن يقال : أنت علا منزلك وكثر مالك ، أما ما ليس فاعلاً في المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه ، وعلامته أن يصح أن يوضع موضع أفعل بعض ويضاف إلى جمع قائم مقامه نحو : زيد أفضل فقيه ، فإنه

في عمله لا المضاف ويدل له قول المصنف ولا يحذف عند جر التمييز بالإضافة شيء غير التنوين أو النون إلا مضاف إليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو : زيد أشجع الناس رجلاً فيقال أشجع رجل بخلاف نحو : لله دره رجلاً ووجه رجلاً فلا يقال : در رجل ولا ويح رجل ١ هـ . (قوله وجاز جره بالإضافة إلخ) ناقش فيه بعضهم بأنه بعد الإضافة لم يبق تمييزاً بدليل صحة قولك : هو أشجع رجل قلباً فميزه ، وقد يمنع عدم بقائه تمييزاً وتميزه لا يتناقض كونه تمييزاً لما مر في كلام الشارح أن تمييز المقدرات يميز تمييز الأعداد . (قوله محل ما ذكره إلخ) قد يقال الوجوب إضائي والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالإضافة فلا ينافي جواز جره بمن . **سم (قوله والفاعل المعنى)** بنصب الفاعل بانصب المعنى بإسقاط الحائض ١ هـ سنلوي . والظاهر أنه يصح جر المعنى بالإضافة الفاعل إليه ومعنى كونه فاعل المعنى أنه المتصف بالمعنى في الحقيقة إذ المتصف بالأحسانية في الحقيقة هو الوجه في قولك مثلاً : زيد أحسن وجهاً وفي آخر ما سنقله عن نكت السيوطي إشارة إلى هذا فتنبه . **(قوله وهو السببي)** أي المتصف في المعنى بالشيء الجاري في اللفظ على غيره أي غير ذلك المتصف فإن المنزل مثلاً هو المتصف في المعنى بالعلو والعلو جار في اللفظ على المخاطب . (قوله إذ يصح أن يقال أنت علا منزلك وكثر مالك) أي ولا يضر فوات التفضيل إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع موضع أفعل التفضيل أو يقال المراد علا علواً زائداً وكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز محولاً عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد . وقال السيوطي في نكته نقلاً عن ابن هشام : التحقيق أن التمييز في هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل أنت أحسن وجهاً وجهك أحسن ، فجعل المضاف تمييزاً والمضاف إليه مبتدأ فأنفصل وارتفع ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لأنك إذا قلت : حسن وجهك لم يستفد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجهاً محولاً عن حسن وجهك وإنما يريد أن هذا التمييز هو المنسوب إليه ذلك المعنى ١ هـ ملخصاً وقد علمت الجواب . **(قوله أما ما ليس فاعلاً في المعنى إلخ)** والضابط أن تمييز أفعل التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جر نحو : زيد أفضل رجل وإن لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو : زيد أكثر مالا . (قوله قائم مقامه) أي مقام التمييز .

يصح فيه أن يقال : زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفضل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو : زيد أكرم الناس رجلاً (وَبَعْدَ كُلِّ مَا أَقْصَى تَعَجُّبًا \* مِمَّا كَأَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ) رضى الله تعالى عنه (أَبَا) وما أكرمه أباً ؟ ولله دره فارساً ، وحسبك به كافلاً ، وكفى بالله عالماً . وَيَا جَارَتَا مَا أَنتِ جَارَةٌ (وَأَجْرُزُ بَيْنَ) لفظاً كل تمييز صالح لمباشرتها (إِنْ شِئْتَ) لأنها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى في وبعضه صالح لمباشرتها ، وكل تمييز فإنه صالح لمباشرة من (غَيْرِ ذِي الْقَلْبِ \* وَالْفَاعِلِ) في (الْمَعْنَى) المحوّل

(قوله وبعد كل ما أقصى تعجباً) إما وضماً وهو ما أفعله وأفعل به أولاً نحو : لله دره فارساً وما بعده . فإن قلت : لا فائدة في هذا البيت لأن الإتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله . أجب بأن المقصود إفادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالإضافة كما يشعر به المثال . (قوله لله دره فارساً) يقال در اللين يدر ويدر درأ ودروراً كثر ويسمى اللين نفسه درأ والأقرب أن المراد هنا اللين الذي ارتضعه من ثدى أمه وأضيف إلى الله تعالى تشريفاً يعني أن اللين الذي تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب إلى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غداء لهذا الرجل الكامل في الفروسية . والمقصود التعجب كأنه قيل : ما أفرس هذا الرجل ، ونقل سم عن شرح السهول أن التمييز بعد الضمير نحو : لله دره فارساً وبها قصة من تمييز النسبة إن كان الضمير معلوم المرجع نحو : لقيت زيداً فله دره فارساً وجاءني زيد فيأله رجلاً ، وزيد حسبك به ناصراً ، لله درك عالماً ، وكذا بعد الاسم الظاهر نحو : لله در زيد رجلاً وبها لزيد رجلاً ، ومن تمييز المفرد إن كان مجهولاً . ثم رأته في الرضى أيضاً ثم قال ما ملخصه : فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه كما في نحو : لله در زيد رجلاً وكفى بزيد رجلاً إذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما في نحو : طاب زيد علماً . (قوله لفظاً) حال من من أى حالة كون من ملفوظة وليس متعلقاً بقوله اجرر لأن الجر قد يكون تقديرية . (قوله وكل تمييز إلخ) فيه تغيير وجه نصب غير في كلام المتن لانتفاءه نصب غير على الاستثناء مع أنه في كلام المتن منصوب على المفعولية لاجرر . (قوله غير ذي العدد) أى الصريح

فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد وإنما امتنع دخول من في المسائل المستثناة لأن وضع من البيانية أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو : ﴿ أساور من ذهب ﴾ [الكهف : ٣١] وفي العدد لا يصح الحمل لكونه متعدداً والتمييز مفرد وفي المحوّل عن الفاعل والمفعول كذلك لأن ما بعد من وهو التمييز مبين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح . وعندى في هذا التعليل نظر : أما أولاً : فلأنه لا يتم على جميع الأقوال الآتية في من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى . وأما ثانياً : فلأنه يقتضى امتناع من في نحو : امتلأ الإناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الإناء ومقتضى المتن

عن الفاعل في الصناعة (كَطِبَ نَفْسًا ثَقَلًا) إذ أصله لتطب نفسك . فهذا لا يصلحنا لمباشرتها ، فلا يقال عندى عشرون من عبد ، ولا طاب زيد من نفس . ومنه نحو : أنت أعلى منزلاً . ويجوز فيما سواهما نحو : عندى قفيز من بر ، وشبر من أرض ومتوان من عسل ، وما أحسنه من رجل .

**(تنبيهات) : الأول :** كان ينبغي أن يستثنى مع ما استثناء التمييز المحول عن المفعول نحو : غرست الأرض شجرة ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾ [ القمر : ١٢ ] ، وما أحسن زيداً أدباً ، فإنه يمتنع فيه الجر بمن . الثانى : تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولاً

الصحة لأن التمييز في نحوه ليس فاعلاً في المعنى ولا مفعولاً وقد يدفع بأن الكلام في من المعهودة في جر التمييز وهي البيانية على أصح الأقوال كما سأتى ومن في المثال ليست منها لأنها إما ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل في المعنى بمن غير المعهودة في جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر . (قوله عن الفاعل في الصناعة) دخل فيه نحو : زيد أطيب نفساً لأن التمييز فيه محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والأصل زيد أطيب نفسه وإن كان رفعه الظاهر قليلاً أو عن فاعل الفعل والأصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره ، أو عن المبتدأ . (قوله ومنه) أى من الفاعل في المعنى المحول عن الفاعل في الصناعة أنت أعلى منزلاً فمتزلاً محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والأصل أنت أعلى منزلك وإن كان رفعه الظاهر قليلاً أو عن فاعل الفعل والأصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أى علواً زائداً على علو منزل غيره فلا يرد أنه إذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قدمناه وفي التوضيح أنه محول عن المبتدأ والأصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزاً وللضاف إليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلاً مجروراً وهو أيضاً صحيح وقد أسلفناه . قال شارح الجامع : لا منافاة بين كونه فاعلاً في المعنى ومحولاً عن المبتدأ في الصناعة لأن ما صلح لأن يجر بالتفضيل عنه صلح لأن يكون فاعلاً في المعنى . (قوله وأبرحت جارا) أى أعجبت . ويصح في التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارا في قول الأعشى :

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا

حين يتعين الكسر كما قيل . نعم الأولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارا في المثال متعيناً لعدم التحويل لأن قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بأنها نفسها جارة معجبة لا بأن جاراها معجب حتى يكون محولا عن الفاعل ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتج إلى أن يقال تمثله بهذا المثال لغر المحول مبنى على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال . ونظيره كرم زيد ضيفاً . قال في المغنى : إن قدر أن الضيف



عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو : لله دره فارساً ، وأبرحت جازراً ، فلنهما وإن كانا فاعلين معنى إذ المعنى عظمت فارساً وعظمت جازراً إلا أنهما غير عولين فيجوز دخول من عليهما ، ومن ذلك : نعم رجلاً زيد . يجوز فيه نعم من رجل . ومنه قوله :

[ ٥٢٣ ] \* فَيَعْمُ الْفَرَسُ مِنْ رَجُلٍ يَهَامِي \*

الثالث : أشار بقوله : إن شئت إلى أن ذلك جائز لا واجب . الرابع : اختلف في معنى من هذه . فقليل للتمييز وقال الشلوبين : يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه ، كما زيدت في نحو : ما جاءني من رجل ، قال : إلا أن المشهور من

غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمنع أن تدخل عليه من وإن قدر نفسه احتمال الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من هـ أى للتخصيص على المقصود والتمييز على التقدير . الثاني : من تمييز الجملة غير المحول . قاله الدماميني . ( قوله إذ المعنى عظمت فارساً إلخ ) ففارساً واقع على مدلول التاء التي هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلاً في المعنى . ( قوله ومن ذلك ) أى من الفاعل في المعنى غير المحول عن الفاعل في الصناعة . ( قوله نعم رجلاً زيد ) مثله : حيناً رجلاً زيد . قال الشاعر :

\* يا حيناً جبل الريان من جبل \*

دماميني . ( يهامي ) بكسر التاء إن كان تخفيف باء النسبة لأجل الروى ويفتحها إن كان لأجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كيما نسبة إلى تمامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلد وإن وهم فيه الجوهري ، هذا ما يفيد كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدماميني فيه الضبطين وبه يعرف ما في كلام البعض . وتميز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضى وغيره . وأيده الدماميني بأن الضمير في نحو : نعم رجلاً زيد وزيد نعم رجلاً لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وإنما يعود على مبهم عام والرابط بين المبتدأ والخبر العموم هـ أى وتميز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر في نحو : لله دره فارساً ، والمبهم العام هو رجلاً كما يصرح به جعلهم ضمير نعم بما يعود على متأخر لفظاً ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدماميني عن المصنف . ( قوله فقليل للتمييز إلخ ) بقى قول ثالث وهو ضح أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبي في باب حروف الجر ونقله المصريح عن اللوحاشي وقال هو ظاهر .

[ ٥٢٣ ] صدره : \* لَفْخَرُهُ فَلَمْ يَفْقِدْ سِوَاهُ \*

قاله أبو بكر بن الأسود . وهو من الوافر . القاء للتعليل ، ويعدل من العدل بالكسر بمعنى الخلل أى فلم يجعل غيره مثلهم الشاهد في من رجل فإنه تمييز مجرور بمن وقد علم أن كل ما ينصب على التمييز يجوز جره بمن ظاهرة إلا تمييز العدد والفاعل في المعنى إلا في تعجب وشبهه نحو : لله دره من فارس . والذي في البيت المذكور تمام بفتح التاء نسبة إلى تمامة فلأجل الفتح لم تشدد الياء كما تقول : رجل عيان وشأم فأنهم .

مذاهب النحاة ما عدا الأخفش أنها لا تزداد إلا في غير الإيجاب . قال في الارتشاف :  
ويدل لذلك معنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها . قال الحطيطي :

[ ٥٢٤ ] طَأَفَتْ أَمَامَةً بِالرُّكْبَانِ آوَنَةً يَا حُسْنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَتَمَّتْهَا

بنصب متقباً على عمل قوام . الخامس : إذا قلت : عندى عشرون من الرجال لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن ، بل هو تركيب آخر لأن تمييز العدد شرطه الأفراد ، وأيضاً فهو معروف ١ هـ . ( وَعَامِلٌ التَّمْيِيزِ قَدْ تَمَّ مَطْلَقًا ) أى ولو فعلاً متصرفاً وفقاً لسيوريه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل . وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغير عما كان يستحقه من

( قوله وما أشبهها ) أى مما أجرى مجراها وما حمل عليه . ( قوله ويدل لذلك ) أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلاً للزيادة لأنه يصح مراعاة عمل المجزور بغير الزائد إذا كان يظهر في الفصح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والمعطف على عمل مجزورها الثابت له بحسب الأصل لظهوره في الفصح عند حذفها فتأمل . ( قوله آوَنَةً ) بمد الهزلة جمع أوان . من قوام يفتح القاف أى قامة وما زائدة . ومتقباً بفتح القاف موضع التقاب . ( قوله لا يكون ذلك من جر إلخ ) أى بل قوله من الرجال صفة لعشرون . ( قوله لأن تمييز العدد ) أى المنصوب بقرينة أن الكلام في جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة إلى الثلاثة جمع . ( قوله شرطه الأفراد ) ولذلك قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ أُسْبَاطًا ﴾ [ الأعراف : ١١٦ ] أن أسباطاً بدل مما قبله والتمييز محذوف أى فرقة . ( قوله وعامل التمييز قدم ) وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو : طاب نفساً زيد فنقل بعضهم الإجماع على جوازه . ( قوله كونه فاعلاً في الأصل ) أى وأعطى غير الفاعل في الأصل حكم الفاعل إجراء للباب على وتيرة واحدة . ( قوله لقصد المبالغة ) أى في إسناد العليب لزيد فإنه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام . وقيل : لقصد الإجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لفوات الإجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضاً . على أن النظر إلى الأصل والغالب فلا إشكال . ( قوله فلا يغير عما كان يستحقه إلخ ) لا يقال قد يخرج الشيء عن أصله ككتاب الفاعل فإنه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممتنع ، فأى مانع من إعطاء التمييز بصيرورته فضلة حكم المفعول من جواز التقديم لأننا نقول الأصل عدم الخروج عن الأصل .

[ ٥٢٤ ] قاله الحطيطي من قصيدة من البسيط . وأمامة بضم الهزلة اسم امرأة . والركبان جمع ركب أصحاب الإبل في السفر دون الدواب العشرة فما فوقها : والباء في عمل النصب على المفعولية ، وآوَنَةً بالمد نصب على الظرف . قال يعقوب : يقال فلان يمتنع ذلك الأمر آوَنَةً إذا كان يصسه مرثراً ويدعه مرثراً والآوَنَةُ جمع أوان أيضاً وبأى حسنة في موضع التعجب وحرف النداء مجرد التنبيه . والشاهد في من قوام فإنه تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الواجب . ولهذا عطف على موضعها بالنصب وهو متقباً بفتح القاف : موضع التقاب منها . وكلمة ما صلة للتأكيد .

وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل . أما غير المتصرف فبالإجماع . وأما قوله :

[ ٥٢٥ ] \* وَنَارُنَا لَمْ يَرْ نَارًا مِثْلَهَا \*

فضرورة . وقيل : الرؤية قلبية ونارًا مفعول ثانٍ (وَأَلْفَعْلُ ذُو أَتْصَرِيفٍ لَزْرًا سِبْقًا) هو مبنى للمفعول ، ونزراً حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أى مجيء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقاً بالتمييز نزر أى قليل . من ذلك قوله :

[ ٥٢٦ ] \* أَنْفَسًا طَيْبُ بَيْتِلِ الْمَتَى وَذَائِعَى الْكُنُونِ يَتَادَى جِهَارًا

وقوله :

[ ٥٢٧ ] \* وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ طَيْبُ

وقوله :

(قوله ونارنا لم يَرْ نارًا تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لأنه تمييز مفرد . (قوله ونزراً حال إغ) قال سم : فيه نظر والوجه كونه مفعولاً مطلقاً أى سبقا نزرًا هـ ووجه النظر أن جملة حالاً من ضمير سبق يقتضى أن النظر وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لى وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالاً سماعى . (قوله وما كان نفساً) كان زائدة وضمير تطيب يرجع إلى ليل في صدر البيت وهو :

\* أَهْجَرَ لَيْلٍ بِالْفِرَاقِ حَبِيبَا \*

[ ٥٢٥ ] تمامه : \* فَذُ طَيْبَتْ ذَاكَ مَعَهُ كُلُّهَا \*

رجز لم يدر قاله . الواو للعطف . ونارنا مبتدأ ولم يَرْ نارًا مثلها غيره . والشاهد في نَارًا فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها ، وهو مختص بالضرورة . وارتفاع مثلها على أنه مفعول للم يَرْ نائب عن الفاعل . واقتصر على مفعول واحد لأنه من رؤية البصر . وقد يجوز أن يكون من رؤية القلب فيكون نَارًا أحد مفعوليه فلا يبقى حيثذ شاهد . ومعد بالفتح أبو العرب ابن عدنان . وادعى سيويه أصالة ميمه لتعدد ، وخولف فيه .

[ ٥٢٦ ] هو من المتقارب . الهزمة للاستفهام . والشاهد في نَفْسًا فإنه تمييز فُكِّم على عامله وهو في تطيب أنت فاعله ، والباء تتعلق به والمثنى جمع منية . وذاعى للثون أى الموت مبتدأ . ويتادى غيره . وجهازاً إما صفة مصدر محذوف أى نداء جهازاً وإما حال أى مجازاً .

[ ٥٢٧ ] صدره : \* أَهْجَرَ لَيْلٍ بِالْفِرَاقِ حَبِيبَا

قاله الخليل السعدي وعزاه شارح اللب شيخ شيخي إلى أعشى همدان نقلًا عن ديوانه ، وابن سيده إلى قيس بن معاذ من قصيدة من الطويل . الهزمة للاستفهام . وليل فاعل تاجر ، وحبيبا مفعولاه أى عجا وعاشقها . واللام في للفرق للتعليل ، ويجوز أن تكون بمعنى الباء والشاهد في نَفْسًا فإنه تمييز عن تطيب وتقدم عليه . وقد ذهب إليه الكوفي والمازني والبرد وتبعهم ابن مالك . والجمهور على أنه ضرورة فلا يفتاس عليه . وعن الزجاج أن الرواية الصحيحة : \* وما كان نفسى بالفرق تطيب \* فحيثذ لا شاهد فيه . وقيل : روى كادو كان وسلمى وليلى وتطيب بالتذكير والتأنيث ونفساً ونفسى وتطيب بضم التاء من الإطابة فعل هذا نفساً مفعوله وفاعله ضمير ليل ، ولى كان أو كاد ضمير الشأن . ونقل أبو الحسن أنه في ديوانه هكذا :

أَسْؤَذَنْ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَا وَلَمْ تَكْ نَفْسَى بِالْفِرَاقِ تَطْطِيبْ

[ ٥٢٨ ] ضُمَّتْ حَزْمِي لِي بِبَعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْعَوَيْتَ وَهَيْتَا رَأْسِي أَشْتَعَلَا  
وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجزمي القياس عليه محتجين بما ذكر ، وقياساً على  
غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف . ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب .  
(تنبيهان) : الأول : مما استدلل به الناظم على الجواز قوله :  
[ ٥٢٩ ] زِدْذْتُ بِخَيْلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مَقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ نَحْلًا  
وقوله :

[ ٥٣٠ ] إِذَا الْكَمْرُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مَثَرِيَا وَلَمْ يُعْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُدْشِمَا  
وهو سهو منه لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والتاسب للتمييز هو  
المحذوف . الثاني : أجمعوا على منع التقديم في نحو : كفى يزيد رجلاً ، لأن كفى وإن كان فعلاً  
متصرفاً إلا أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لأن معناه ما أكفأه رجلاً .

(قوله ضيغت حزمي إلخ) الحزم ضبط الأمور وإتقانها والارعواء الانزجار . (قوله بما ذكر) أي من  
الآيات . وأوجب بأنه ضرورة . (قوله وقياساً على غيره من الفضلات) أوجب بالفرق فإن تقديم التمييز غل  
بالعرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات . قاله الدماميني ويرد عليه أن توسط التمييز أيضاً غل  
بالعرض مع أنه جائز فقدر . (قوله زدذت بخيل السيد) أي بفرس مثل السيد بكسر السين أي الذئب . نهذ بفتح  
النون أي ضخم مقلس بكسر اللام المشددة أي طويل القوائم . كميـش بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحية  
ساكنة فشين معجمة أي سريع العدو والثلاثة صفات لخل . والشاهد في ماء حيث قدمه على عامله وهو نحلًا أي  
سال . (قوله عينا قري) قال في القاموس : قرت عينه تفر بالكسر والفتح قرة وقد تضم . وقروا : بردت وانقطع  
بكاؤها ، أو رأت ما كانت متشوقة إليه اهدومثرياً حال أي كثير المال كما في القاموس وتفسير البعض له بمعطياً  
لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت . (قوله وهو سهو منه إلخ) نظر فيه سم بأن عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن  
ففي التسهيل : وقد تغنى ابتدائية اسم بعد إذا عن تقدير فعل اهد فكان الأولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا  
يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بأن التعبير بالسهر  
نظراً إلى قوله في الخلاصة :

[ ٥٢٨ ] هو من البسيط . والحزم أخذ الأمور بالثقة . وما ارعوت ما رجعت : من ارعوى فلان عن فعله التقيح إذا رجع عنه رجوعاً  
حسناً . والشاهد في وهيتا فإنه تمييز قدم على عامله . ورأسي مبتدأ . واشتعلأخبره . وألفه للإطلاق من اشتعال النار وهو اضطرأها .  
[ ٥٢٩ ] قبله :

وَوَارِدَةً كَأَنَّهَا غُصْبٌ الْقَطْعَا لِيُخْرِ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا  
فالهما ربيعة بن مرقوم من قصيدة من الطويل . الولو في وواردة وإزرب فلها جرت ، وأراد بها القطع من الخيل . والعصب  
بضمين جمع عصبة وهي الجماعاة ، شبه الخيل في سرعتها بالقطا . وتثير من الإثارة . وعجاجا مفعوله وهو اللباز . وأصهباً صفته .  
والسنايك جمع سنبك بالضم وهو طرف مقدم الحافر . والباء فيها تعلق بشير . (قوله زدذت) جواب رب للضمرة . والباء في مثل =

**(خاتمة):** يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور، ويفترقان في سبعة أمور. فأما أمور الاتفاق فإنهما: اسمان نكرتان فضيلتان منصوبتان رافعتان للإبهام. وأما أمور الافتراق فالأول: أن الحال تجيء جملة وظرفاً ومجروراً كما مرّ والتمييز لا يكون إلا اسماً. الثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال، ولا كذلك التمييز. الثالث: أن الحال مبنية للهيئات والتمييز مبن للذوات. الرابع: أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز. الخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح. السادس: أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعكسان فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهباً، ويأتي التمييز مشتقاً نحو: لله دره فارساً وقد مرّ. السابع: الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز، فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فشهراً مؤكداً لما فهم من إن عدة الشهور. وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين، وأما إجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلاً زيد فمحدودة. وأما قوله: [٥٣١] تَزَوَّدَ يَمَلُّ زَادَ أَبِيكَ فَيَسَا فَيَعْمُ الْرَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادَا فالصحيح أن زاداً معمول لتزود: إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به

#### \* وألوا إذا إضافة إلى \*

جمل الأفعال. (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو: ما طاب زيد إلا نفساً. فمبنى. (قوله مبنية للهيئات) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها ولا يخرج نحو: تكلم صادقاً، ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لأنه في معنى جاء مقارناً لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبنية للصفة. قاله الدماميني. (قوله مبن للذوات) أي أو النسب ليوافق ما مشى عليه سابقاً وإن التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضاً في الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه. (قوله بخلاف التمييز) أي فإنه لا يتعدد أي بدون عطف أما بالمعطف فيجوز أن يتعدد. (قوله لعامله) أي مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل. (قوله فمحدودة) لأن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز. (قوله إما مفعول مطلق إلخ) الظاهر أنه يصح أن يكون حالاً مؤكداً من الزاد على قياس ما فعله في قول الشاعر: نعم الفتاة إلخ.

— السيد تتعلق به: أي رددت بفرس مثل السيد بكسر السين للهملة وهو الذئب. وتهد بالجر صفة أي ضخم. ومقلص بكسر اللام للمشددة صفة أخرى: أي طويل القوام. وكهيش صفة أخرى: أي يفتح الكاف وكسر الميم ومكون الباء آخر الحروف ولى آخره شين معجمة أي حاد في عدوه مسرع. ويروى جهيز يفتح الجيم وكسر الميم وفي آخره زاي معجمة أي شديد الجري. (قوله إذا عطفاً) أي إذا تحلب عطفاً أي جانشاه، هو مرفوع بفعل مضمر يفسره الظاهر. والشاعد في ماء حيث انتصب على التمييز فتعلق به ابن مالك على جواز تقديم التمييز على عامله لكونه فعلاً متصرفاً. ولا دليل فيه لأن عطفاً مرفوعاً بمحذوف كما ذكرنا. وما مفعول لذلك المحذوف لا الفعل المذكور المتأخر. وألف تحلياً للتنية أي سالماً ماء.

[٥٣١] البيت من الوافر.

إن أريد به الشيء الذى يتزود به من أفعال البر ، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالاً .  
وأما قوله :

[ ٥٣٢ ] نَعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هُنَا لَوْ بَدَّلْتَ رَدُّ الْتَحِيَّةِ لَطَقًا أَوْ بِإِيمَاءٍ  
ففتاة حال مؤكدة والله أعلم .

### [ حُرُوفُ الْجَرِّ ]

(هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ) عشرون حرفاً (مِنْ) و(إِلَى) و(حَتَّى) و(حَالًا) و(عَاشَا)

(قوله نعت له) أى بحسب ما كان بدليل بقية كلامه . (قوله فصار حالاً) أى كما هو شأن  
صفة النكرة إذا تقدمت نحو :

\* لمية موحشاً طلل \*

### [ حُرُوفُ الْجَرِّ ]

قدمها على الإضافة لما قيل أن العمل فيها للحرف المقدر . وإنما سميت حروف الجر إما لأنها  
تجر معانى الأفعال إلى الأسماء أى توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدرى ومن ثم  
سميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معانى الأفعال أى توصلها إلى الأسماء . وإما لأنها  
تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما فى قولهم حروف النصب وحروف الجزم  
ولا يرد على الأول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا فى الاستثناء أحرف جر لأنهم لتنعية  
معنى الفعل عن مدخولهن لا لايصاله إليه لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه  
به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه . قاله الدمامينى .

(قوله هآك حروف الجر) ها بالقصر هنا وقد تمد كما فى : ﴿ هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾ [ الحاقة :  
١٩ ] ، اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تصرف تصرف الكاف الامية بحسب حال  
المخاطب من تذكير وتأنيث وإفراد وتنبيه وجمع كالكاف فى رويك ومع اسم الإشارة وأرأيتك بمعنى  
أعيرنى ونحو : إياك . قاله يسن وغيره .

(قوله وهى من إلخ) الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الإخبار ويقال فى من منا  
كإلى ، بل قيل أنها الأصل فخفف لكثرة الاستعمال بحذف الألف وسكون النون .

(وَعَدَا) و(لِى) و(عَنْ) و(عَلَى) و(مَنْذُ) و(مَنْذُ) و(رَبِّ) و(الْأَلَامُ) و(كَيْ) و(وَأَوَّ) وَا \* وَالْكَافُ وَالْأَلِفُ وَلَمْلُ وَمَتَّى كلها مشتركة في جر الاسم على التفصيل الآتي . وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء . وقل من ذكر كى ولعل ومتى في حروف الجر لغرابية الجر بهن . أما كى فتجر ثلاثة أشياء : الأول : ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء نحو : كيما بمعنى له . والثاني : ما المصدرية مع صلتها كقوله :

[ ٥٣٣ ] \* يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ \*

(قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء والباء ، ورب بضم الراء وفتح الباء والتاء ، ورب بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء ، ورب بفتح الثلاثة ، ورب بفتح الأولين وسكون التاء ، وبتخفيف الباء من هذه السبعة ، وربنا بالضم وفتح الباء المشددة ، ورب بالضم فالسكون ، ورب بالفتح فالسكون ، فهذه سبع عشرة لغة ا هـ مع . (ملاحظة) : ما مشى عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب الأخفش والكوفيون إلى اسميتها وأيده الرضى بأنها في التقليل أو التشكيير مثل كم الخبرة في التشكيير إذ معنى رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف في اسمية كم . ثم استشكل حرفية رب بأمور فراجع . وجنح إليه الدماميني أيضا . قال : ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل في كم من تضمنها معنى الإنشاء الذي حقه أن يؤدي بالحرف أو مشابقتها الحرف وضما في بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه . (قوله على التفصيل الآتي) أى من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالنكرات وبعضها بالظواهر إلى غير ذلك . (قوله وقد تقدم الكلام إلخ) اعتذار عن سكوت الناظم عن الستة في التفصيل الآتي . (قوله كيما) أصلها كيما فحذفت ألف ما وجوبا لدخول حرف الجر عليها وحيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الألف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية . قاله المصريح وغيره .

(قوله ما المصدرية مع صلتها) كان الأولى أن يقول المصدر : المسبك من صلة ما وكذا يقال نيا بعده ، يدل على ذلك قوله بعد في تأويل المصدر مجرور بها كذا قال البعض والأوجه أن مجموع الحرف

[ ٥٣٣ ] صدره : \* إِذَا آتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا \*

قاله النابغة : قبل الدياني وقيل الجمعدى من الطويل : أى إذا لم تنفع أنت ، لأن إذا لا تدخل إلا على الجمل الفعلية . وفضر جواب الشرط ، ويجوز فيه الثلاث : التفتح لأنه أنف ، والضم لأجل الضمة . والكسر لأنه الأصل . والفاء للتعليل . ويروى بجرى الفتى والشاهد في كيما حيث دخلت كى على ما المصدرية وهو نادر . وقيل كافة . والمعنى يضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع .

أى للضر والنفع قاله الأخفش . وقيل ما كافة . الثالث : أن المصدرية وصلتها نحو : جئت كى أكرم زيداً إذا قدرت أن بعدها ، فأن والفعل فى تأويل مصدر مجرور بها ، ويدل على أن أن تضمر بعدها ظهورها فى الضرورة كقوله :

[ ٥٣٤ ] فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَايَحَا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَقْرُ وَتَخْذَعَا

والأولى أن تقدر كى مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو : ﴿ لَكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [ الحديد : ٢٣ ] ، وأما لعل فالجر بها لفة عقيل ثابتة الأولى وعذوفه مفتوحة الآخر ومكسورة . ومنه قوله :

[ ٥٣٥ ] لَمَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنْ أَمَكُمُ ضَرِيْمُ

وقوله :

[ ٥٣٦ ] لَعَلَّ أَنَّى الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

وصلته مجرور علأ بالحرف لأنه الذى تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح فى تأويل مصدر مجرور بها إنما يظهر إذا قرئ مجرور بالجر فإن قرئ بالرفع خبر ثان لقوله فإن والفعل فلا ولم يقل على هذا مجرور إن لأن المراد مجموع أن والفعل فتأمل . (قوله للضر والنفع) أى ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع . (قوله وقيل ما كافة) أى لكى عن عملها الجر مثلها فى ربما . (قوله فقالت أكل الناس إلخ) كل مفعول أول لماتحاً ولسانك أى حلاوة لسانك المفعول الثانى كما فى التصريح وغيره وإن عكس البعض وعطف تخدع تفسىروا والتخدع إرادة المكر بالغير من حيث لا يعلم . (قوله والأولى) أى فى الموضع الثالث . (قوله ثابتة الأولى إلخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز فى غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح .

(قوله لعل الله) فأنه مرفوع تقديرًا بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد ،

### [شواهد حرف الجر]

[٥٣٤] قاله جميل بن عبد الله ، وهو أصح مما قاله الزمخشري أنه لحسان . وهو من الطويل . الهزرة للاستفهام وكل الناس مصوب بمانحاً من المنح وهو الطاء ، وهو غير أصبحت ، ولسانك مفعول ثان له . والشاهد فى كيما أن حيث ظهرت فيه أن للضرورة . وألف تخدعاً للإطلاق .

[٥٣٥] هو من الوافر . الشاهد فى لعل فإنه حرف جر مهنا . ولهنا جر لفظه الله وهى لفة عقيل . وعليها فى محل النصب على المفعولية . وشريم بفتح الشين المعجمة هى المرأة المفصاة ، وكذلك الشروم .

[٥٣٦] قاله كعب بن سعد الخزنى . وصدره : \* قَلْبُكَ إِذْغُ أُخْرَى وَارْفَعْ كَصَوْتِ دَغْوَةٍ \*

وهو من الطويل . الشاهد فى لعل حيث جر أبى المغوار بكسر الميم وسكون الفين المعجمة كنية رجل . وبروى أبى المغوار على أصله اسم لعل . وقريب غيره .



وأما متى فالجر بها لغة هذيل وهى بمعنى من الابتدائية . سمع من كلامهم أخرجه  
متى كـمـه أى من كـمـه . وقوله :

[ ٥٣٧ ] شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ مَتَى لَجِجَ حُضْرُ لَهُنَّ نَيْجُ  
وأما الأربعة عشرة الباقية فسيأتى الكلام عليها .

(تنبيهان) : الأول : إنما بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على  
ما لم يدخل عليه غيرها نحو : من عندك . الثانى : عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه

وفضلكم خير وإن أمكم شرم أى مفضضة بدل من شيء .

(قوله وهو بمعنى من الابتدائية) قال فى الجمع : وتأنى اسماً بمعنى وسط . حكى وضعها متى  
كمه : أى وسطه .

(قوله شرين) أى السحب وضمن شرين معنى روين فعلاه بالباء أو هى بمعنى من وقوله :  
لـن نـيـج أى صوت حال من النون فى شرين وهذا على قول العرب والحكماء إن السحاب يأخذ  
الماء من البحر ثم يطره . قال فى التصريح : يقال إن السحاب فى بعض المواضع تدنو من البحر  
الملح فتند منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة  
إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء  
الله تعالى اهـ .

(قوله لأنها أقوى حروف الجر) ولأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها .

(قوله نحو من عندك) أى من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية .

(قوله ها التنبيه) أى صورة لا معنى إذ هى حرف قسم وكلنا يقال فى قوله وهمزة الاستفهام  
كما فى سم وقوله إذا جعلت أى كلاهما .

[ ٥٣٧ ] قاله أبو ذؤيب يصف به السحاب من قصيدة من الطويل . الضمور فى شرين يرجع إلى السحب وضمن  
معنى روين فلذلك وصلت بالباء . وقيل شاذ وترفعت أى توسعت . والشاهد فى متى لـجـج فلـنـها حرف جر ههنا  
بمعنى من ، وهى لغة هذيل . ولـجـج جمع لجة وهى معظم الماء . وعيج مبتأ . ولـنـ خيره : من تأجت الريح تـأـج  
نتيجة تحركت ولها نـيـج ، أى مر سريع مع صوت .

وهزة الاستفهام إذا جعلت عوضاً من حرف الجر في القسم . قال في التسهيل : وليس الجر في التعويض بالعوض خلافاً للأخفش ومن وافقه . وذهب الزجاج والرماني إلى أن أين في القسم حرف جر وشذا في ذلك . وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو : م الله . وجعله في التسهيل بقية أين قال : وليست بدلاً من الواو ولا أصلها من خلافاً لمن زعم ذلك . وذكر الفراء أن لات قد تحجر الزمان . وقرئ : ﴿ ولات حين مناص ﴾ [ ص : ٣ ] ، وزعم الأخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم . وذهب

(قوله في التعويض) أى أصورة تعويض ها التنييه وهزة الاستفهام عن باء القسم يقال : ها الله يقطع الهزمة ووصلها مدّاً وقصرًا فاللغات أربع وآله بالمد مع الوصل وآله بالقطع بلا تعويض شيء عن الباء . كذا في الجمع . قال الدماميني : وأضعف اللغات الأربع في ها الله حذف ألف ما مع قطع هزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرمي . (قوله بالعوض) أى بل بالعوض عنه المحذوف وهو الباء لأنها أصل حروف القسم . (قوله خلافاً للأخفش ومن وافقه) أى حيث ذهبوا إلى أن الجر بالعوض وهو المنجبه عندي بدليل أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنييه وهزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمره قياس مع الفارق لأن الفاء والواو ليستا في الحقيقة عوضين عن أن بدليل إضمارها بعدهما بخلاف ها التنييه والهزة فافهم . (قوله إلى أن أين) يفتح الهزمة وضم الميم هذا هو الأفتح ، وبالكسر فالضم ، وبالكسر فالفتح ، وبفتحتين . ويقال إيم بكسر فضم ، وإيم بفتح فضم ، وإيم بكسرتين ، وإيم بفتح الماء المبدلة من الهزمة فضم . قال أبو حيان : وهى أغرب لغاتنا . وإيم بكسرتين ، وإيم بفتحتين ، وإيم بفتح فضم ، وإيم بفتح فكسر ، وإيم بكسر فضم ، وإيم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما ، وم مثلتا ، فهذه عشرون لغة . كذا في الجمع . (قوله وشذا في ذلك) لأنها اسم بمعنى البركة . (قوله نحو م الله) هو على هذا القول مبنى على إحدى الحركات لأنه حرف جر وهذا يعرف ما في كلام البعض فأنظره . وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الإعراب على النون المحذوفة تخفيفاً . (قوله وليست بدلاً من الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلاً لوجب فتحها كما في التاء . قاله الدماميني . وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها في الحركة إلا أن يقال خالفها للتخفيف . (قوله ولا أصلها من) أى التى هى حرف قسم على رأى جماعة مشى عليه المصنف في تسهيله في مبحث من الجارة مختص برب مضافاً إلى الياء نحو : من رنى لأفعلن بضم الميم وكسر ها مع سكون النون فيها وإنما لم يكن الأصل من هذه فحذفت نونها لأن الأشهر في من هذه الاختصاص برفى وأما رواية الأخفش من الله فشاذة بخلاف م . وأما من التى هى لغة في أين فمثلثة الحرفين كما مر . قاله الدماميني بعضه في مبحث من الجارة وبعضه في مبحث أين . (قوله والصحيح أنها اسم) أى مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم في المفعول المطلق .

سيبويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو : لولاي ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا في الظاهر . وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو عجوج بثبوت ذلك عنهم كقولهم :

[ ٥٣٨ ] اَطْمَعُ قَيْنَا مَنْ اَزَاقَ دِمَاعَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَخْسَانِنَا حَسَنُ

وقوله :

[ ٥٣٩ ] وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَاهِ مِنْ قَتَّةِ الْتَنِي مَنَهَوَى

(قوله أن لولا حرف جر) أى لا يتعلق بشيء كرب ولعل الجارة تنزىلاً للثلاثة منزلة الجار الرائد كذا في المعنى وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بمحذوف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه هذا بأن حرف الجر الأصلي لا بد له من متعلق ولا متعلق للولا . فافهم . والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح وزعم الأخفش أنها في موضع رفع أى فقط . (قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أى وإن كان غالب نيابة الضمائر في الضمائر المنفصلة فقد وجدت في المتصلة كما في عساه وعسائك وعسانى على قول تقدم في أفعال المقاربة . وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث أن الضمير في محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثانى لما مر من أن معنى كون الكاف والماء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون في محل رفع وجر كما في عجيبت من ضربك زيداً . واعلم أنك إذا عطفت على مدخول لولا اسماً ظاهراً تعين رفعه إجماعاً لأنها لا تجر الظاهر . نبه عليه الدمامينى . (قوله حسن) قال العيني : أراد به الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهم ويرى عيسى بسكون الواحدة اسم قبيلة . ويرى جين . (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطحَتْ أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاي طحَتْ والرباط محذوف أى طحَتْ فيه . وطحَتْ بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطوح ويطوح أى هلك . وقوله : كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهوى أى ساقط .

[ ٥٣٨ ] قاله عمرو بن العاص من قصيدة نونية من الطويل . والمعزة للاستفهام وتطمع بالضم من الإطماع . وقينا في محل نصب على المفعولية . ومن أراق كذلك مفعول من الإراقة . والشاهد في لولاك فإنه حجة على المبرد حيث أنكروا مجيء نحوه في التصحيح . والحاصل أن الأصل في لولا أن يكون فيما يليه ضمير الرفع . فلولاك ولولاه ولولاي قليل . وأنكره المبرد أصلاً وقال : لا يوجد في كلام من ينحج به . والأحساب جمع حسب : الرجل وهو ما بعد من المآثر . وقيل الفعل الحسن . وأراد بالحسن حسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما . [ ٥٣٩ ] قاله يزيد بن الحكم من قصيدة من الطويل . وكم خبرية بمعنى كثير . وموطن مجزؤه والشاهد في لولاي فإنه حجة على المبرد كما ذكرنا آنفاً وطحَتْ بفتح التاء جوابه أى هلكَتْ من طاح يطوح ويطوح والكاف للتشبيه وما مصدرية أو موصولة . وهوى سقط من باب ضرب يضرب . والأجرام جمع جرم الشيء وهو جسته ، والياء فيه في محل نصب . والفتحة بضم القاف وتشديد النون مثل الفتحة أو هي : أعلى الجبل . والنيق بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره قاف : أرفع موضع في الجبل . ومنه بضم الميم الملاوى وهو فاعل هوى .

انتبه (بالظاهر اخصص منئذ) ومذ وحتي \* والكاف والواو وزبث والقاف وكى  
ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على  
ما سيأتي بيانه (واخصص بمذ ومنئذ وقفا) وأما قولهم : ما رأيته منذ أن الله خلقه فتقديره  
منذ زمن أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله إياه .

(تفسيه) : ويشترط فى مجرورهما مع كونه وقفا أن يكون معينا لا مبهما ، ماضيا  
أو حاضرا لا مستقبلا ، تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومنا ولا تقول مذ يوم ،  
ولا أراه مذ غد وكذا فى منأه (و) اخصص (يرب) \* متكررا نحو : رب رجل ولا يجوز

والأجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة . والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا  
التيق بكسر التون والقاف آخره فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم . (قوله بالظاهر اخصص)  
الباء داخله على المقصور عليه على عكس قوله الآتى واخصص بمذ ومنذ وإنما اخصص المذكورات  
بالظاهر لضعف غالبا باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالذكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون  
بعضها عوضا عن باء القسم لا أصلا فيه وغرابة الجر ببعضها ولتأدية إدخال الكاف على الضمير  
إلى اجتماع كافين فى نحو : كلك وطردنا النع . (قوله واخصص بمذ ومنذ وقفا) قال ابن عصفور :  
ما يسأل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا فقول منذ كم ومنذ متى ومنذ  
أى وقت ، ولا تقول مذ ما لأن ما لا تكون ظرفا . فإن قلت : سينص على دخولهما على الأفعال  
فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت . أجب بأنهما حينئذ ليسا حرف جر باتفاق والكلام . فيما  
إذا كانا جارين اهـ . على أن منهم من يرى أنهما حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة  
وعليه لا إشكال . (قوله منذ أن الله خلقه) أى على رواية فتح الممزة أما على رواية الكسر فمنذ  
اسم لدخولها على الجملة . (قوله ويشترط فى مجرورهما) وكذا فى مرفوعهما وبقي شرط رابع وهو  
أن يكون متصرفا فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط فى عاملهما أن يكون فعلا ماضيا  
منفيا نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة أو متطاولا نحو : سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتله منذ  
يوم الخميس . قاله . (قوله واخصص يرب متكررا) أى فى الكثير فلا يرد قوله الآتى وما روبا  
إلخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور والزحشرى أن مثل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على واجب  
التنكير وقال جماعة كالفارسي : معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره  
نحو : رب رجل وأخيه لأنه نكرة تقديرها إذ التقدير وأخ له وإنما لم يجر رب أخى الرجل لأنه يخفى  
فى التابع ما لا يخفى فى المتبوع أما رب رجل وزيد مثلا فلا يجوز . قال فى التسهيل : ولا يلزم  
وصفه أى المنكر المجرور بها خلافا للمبرد ومن وافقه .

رب الرجل (وَأَقْبَاءُ اللَّهِ وَزُوتٌ) مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم نحو : ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، وترب الكعبة ، وترى لأفعلن ، وندر تا الرحمن وتحياتك (وَمَا زَوَا مِنْ لَحْيٍ زُبَّةً قَتَى) وقوله :

[ ٥٤٠ ] \* وَزُبَّةً عَطَبًا أَتَقَذَّتْ مِنْ عَطْبِهِ

(نَزَّرَ) أى قليل .

(تنبيه) : يلزم هذا الضمير المجرور بها الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده

مطابق للمعنى ، فيقال : ربه رجلاً وربه امرأة . قال الشاعر :

[ ٥٤١ ] زُبَّةً قَتَى دَعُوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ قَاتِبًا فَأَجَابُوا

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل (كَذَّكَهَا وَنَحْوَهُ أَيْ) أى قد جرت

الكاف ضمير الغيبة قليلاً كقوله :

(قوله والتاء لله ورب) يومهم التسوية في الدخول عليهما وليس كذلك فإن دخولها على رب قليل

وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة . (قوله ربه قَتَى) قال الجامي : هذا الضمير عائد على ميم

في الذهن يعنى قبل ذكره مؤخرًا تمييزًا فلا ينافى عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة كما مر

هذا ما ظهر . (قوله وربه عطبا) أى مشرفاً على العطب أى الهلاك . قاله العيني . ولا ينافيه قوله أَتَقَذَّتْ من

عطبه لأن المراد أبعدته عن العطب وإثما عبر بالإقناذ المشعر بالوقوع مبالغة . (قوله أى قليل) أى بالنسبة للظاهر

وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وإن كان كثيراً مطرداً في الاستعمال . (قوله الإفراد والتذكير) أى

استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظاً نحو : ربه

امرأة وربهما رجلين وهكذا واستندوا إلى السماع . (قوله والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره

وهو كذلك بخلاف يميز نعم وبس ، ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه

في ربه رجلاً فإنه ضعيف وإشعار بخصوص بنوع التمييز في باب نعم وبس وعدم إشعار شيء به في رب فتبه .

[ ٥٤٠ ] صدره : \* وَأَوَّاهُ زَائِتٌ وَهَيْكَا صَدَغَ أَعْطِيهِ \*

هو من البسيط أى رب واه من وهى الحائط إذا هم بالسقوط . ورأيت أصلحت . ومادته راء وهزة وباء موحدة . وقد صحفه

كثير منهم لفظه من الرؤية البصرية . وصدغ أعظمه كلام إضافي مفعوله . وهيكاً نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أى رها وهيكاً

أى سريعاً والشاهد في وربه عطباً حيث دخلت رب على الضمير وهو مجهول عند البصرية فلا يعود على ظاهر . وعطباً تمييز بحسب

الضمير . ويروى عطب بالجر على نية من وهو شاذ . وانقذت فعل وفاعل أى خلصت والمفعول محذوف أى أنقذته . والعطب الأول

صفة مشبهة بكسر الطاء . والثاني مصدر يفتحين أى ربه من عطب أى مشرف على الهلاك أنقذته من عطبه أى من هلاكه . فافهم .

[ ٥٤١ ] هو من الخفيف . الشاهد في ربه قية حيث جاء الضمير فيه مفرداً والمميز جمعاً . فإن قية جمع قى والمشهور أن الضمير يفرده

دائماً والمميز بحسب القصد ، وعند الكوفية هذا الضمير يرجع إلى مذكور تقدير أفتنى ويجمع ويؤنث على حسب ميمزه . وكلمة

ما مرصولة ، ودائبا بالياء الموحدة أى دائماً صفة لمصدر محذوف أى إرثاً دائماً . فاعلم .

[ ٥٤٢ ] \* وَأَمَّ أَوْ عَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا \*

وقوله :

[ ٥٤٣ ] وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا خَلِيلًا كِهَ وَلَا كَهْنُ إِلَّا عَاطِلًا

وهذا مختص بالضرورة .

(تنبيه) : قوله : ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله : كه ولا كهن . الثاني : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا . وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله :

(قوله دائما) أى إرثا دائما أى دائما . (قوله وأم أو عال كها أو أقربا) صدره :

\* عَلَى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَهَا \*

وضمير على الحمار وحشى والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف أى ناحية شمالا وكتبنا بفتح الكاف والمثناة أى قريبا منه والمفعول الثانى لخلى إما شمالا وكتبنا حال أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كها أى كالذنابات وأقربا على الأول معطوف على عل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور . (قوله ولا ترى بعلا) أى زوجا ولا خللا أى زوجات كه أى كالحمار الوحشى ولا كهن أى الأثنى إلا عاطلا استثناء من بعلا والحاظ للمانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية إذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنهم . (قوله وهذا مختص بالضرورة) أى خلافا لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه بربه مع أنه قليل جدا وضرورة ويجب بأن التشبيه فى أصل القلة . (قوله مطلقا) أى سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو مخاطب متصلة أو منفصلة . (قوله وقد شذ) أى غرضه التورك على المتن إذا حملت عبارته على الاحتمال الثانى

[ ٥٤٢ ] صدره : \* عَلَى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَهَا \*

قاله المعجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشى . والضمير فى على يرجع إليه . والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الألف باء موحدة وبعد الألف الأخرى تاء مشاة من فوق اسم موضع بعينه . ويروى نعى الذنابات . وشمالا مفعول ثان وكتبنا صفة بفتح الكاف والتاء المثناة والباء الموحدة أى قريبا . والمعنى جعل الذنابات ناحية شمالا قريبة منه فى عدوه كأنه نحاها عن طريقه وهى شماله بالقرب من الموضع الذى عداه . (قوله وأم أو عال) مبتدأ وخبره قوله كها أى كالذنابات . وفيه الشاهد حيث أدخل فيه كاف التشبيه على الضمير وهو قليل . وأم أو عال اسم هضبة بينها وهى فى الأصل جمع وعمل وهو ذكر الأروى . (قوله أو أقربا) عطفا على الضمير المجرور من غير إعادة الجار . ويجوز نصب أم أو عال عطفا على الذنابات على معنى جعل أم أو عال كالذنابات أو أقرب فيكون أقرب عطفا على على المجرور . فافهم .

[ ٥٤٣ ] قاله رؤبة من قصيدة مرجزة . الفاء للمطف . والبعل الزوج . والخلل جمع حليلة الرجل وهى امرأته . والشاهد فى كه وكهن حيث أدخل الكاف على الضمير أى كالحمار الوحشى ولا كالأثنى . والحاظ لبلقاء المهملات والظاء المعجمة وهو المانع من التزويج كالعاضل إلا أنه بالضاد ، وهو استثناء من بعلا .

[ ٥٤٤ ] وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي

وكقول الحسن : أنا كك وأنت كي . وأما دخولها على ضمير الرفع نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كأت ، وما أنت كأتنا ، وعلى ضمير النصب نحو : ما أنا ككياك وما أنت ككاياء فجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المرادى : وفيه نظر بل إن لم يكن أكثر فهو مساو . والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر أى أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله :

[ ٥٤٥ ] فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقِيْ أُنَاسٌ قَتَى حَتَّى حَتَّالَ يَا ابْنَ أَبِي زَيْدٍ  
وقوله :

بإيهاً عبارة أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة لأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا .

(قوله وإذا الحرب شمروت) أى نهضت وكى بكسر الكاف لمناسبة باء المتكلم كما في الدمامنى عن سيويه . (قوله وأما دخولها) مقابل لحروف أى هذا دخولها على ضمير الجر وأما إلخ . (قوله فجعله في التسهيل أقل) يتجه لى أن المراد الأقلية من حيث القياس وحيث لا يرد عليه نظر المرادى الذى سيذكره الشارح وأن وجه أقلية أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميراً وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فإن شذوذه من الجهة الأولى فاعرفه فإنه في غاية النفاسة . (قوله قال المرادى وفيه نظر إلخ) حاصله منع الأقلية بأنه إن لم يكن أكثر في لسان العرب كان مساوياً . (قوله كقوله) أى في حتى الجارة التى الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على المضمير كضربهم حتى إياك . وقال ابن هشام الخضراوى : لا تعطف إلا الظاهر كالجارة هـ فارضى . (قوله فلا والله إلخ) الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا في جواب القسم على ما قاله المعنى وغيره وفيه أن الحقيقة بكونه تأكيداً لا الثانية دون الأولى فيكون القسم مقعماً بين الناقى والمنفى إلا أن يراد التوكيد اللغوى ولا يلقى جوابه أى لا يجد وأناس فاعل وقضى مفعول وقوله حتاك أى إليك أى إلى لقائك والمعنى لا يجهلون حتى إلى أن يلقوك فحيث يجدون الفتى . هذا ما ظهر لى .

[ ٥٤٤ ] هو من الخفيف . وقامه : \* حين لأشعر الكفأت فيها نزال \*

التقدير وإذا شمروت الحرب أى نهضت وقامت على ساقها ولم يكن جواب الشرط . والشاهد في كى حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن أنت مثل وهذا شاذ لا يستعمل إلا في ضرورة . والكفاءة بالضم جمع كسى وهو الشجاع المتكسب في سلاحه .

[ ٥٤٥ ] هو من الوافر . الفاء للتعطف . ولا لتأكيد القسم . ولا يلقى جوابه : أى لا يجد . وقضى مفعول . والشاهد في حتاك حيث جر حتى الضمير . والأصل أن تجر المظهر وهو شاذ ويروى يا ابن أبى يزيد .

[ ٥٤٦ ] أَنتَ حَتَّاكَ تَقْصِيْدُ كُلَّ فَجٍّ تَرْجِي مِثْلَ أَنَّهَا لَا تُغْنِي

وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف (بعض وتين وأتيدى في الأتيدى \*  
يعني) أى تأتى من لمعان وجمعها عشرة اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى . الأول : التبعيض

(قوله في ذكر معاني إلخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا يتوب بعضها عن بعض قياساً كما لا تنوب حروف الجزم والتصب عن بعض وما أوهم ذلك معمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شلوذ النيابة فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشلوذ وجوز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياساً كما في التصريح والمغنى وإن اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم في الحرف . قال في المغنى : وهذا المذهب أقل تصحفاً . (قوله بمن) قال في المجمع : الغالب في نون من إذا ولها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها . قال ابن مالك : قليل وابن عصفور : ضرورة وأبو حيان : كثير حسن فإن كانت اللام مدغمة لم يجر حذف النون فلا يقال في من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بنى فإيه لا يحدفونها إلا إذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فالغالب فيها الكسر مطلقاً مع اللام وغيرها وحكى الأخفش ضمها مع اللام . قال أبو حيان : وليس له وجه من القياس اهـ باختصار . (قوله أى تأتى من لمعان) أشار به إلى أن الأمر في كلام المصنف ليس على حقيقته إذ المراد الإخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعاني العشرة حقائق والمظاهر خلافه وأن الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الأخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة . (قوله على الخمسة الأولى) قد ذكر الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلاً . (قوله التبعيض) إن أريد به التبعيض الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مساعة في العبارة وإن أريد به مطلق التبعيض كان في العبارة مساعة لأن معنى من ليس مطلق التبعيض بل التبعيض الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف في غيره وقس على ذلك بقية المعاني الآتية للحروف . قال في المطول والمختصر : قال صاحب المفتاح المراد بتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفاً بل أسماء لأن الاسمية والحرفية إنما هما باعتبار المعنى وإنما هي متعلقات لمعانيها أى إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك للمعاني إلى هذه بنوع استلزام اهـ . وكتب سم على قوله معاني الحروف ما نصه : كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص . وكتب على قوله بنوع استلزام



نحو: ﴿حتى تنفقوا مما تحبون﴾ [آل عمران: ٩٢] وعلامتها أن يصح أن يخلفها بغض ولهذا قرئ بعض ما تحبون. الثاني: بيان الجنس نحو: ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ [الحج: ٣٠]، وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول. الثالث: ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق نحو: ﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾ [الإسراء: ١]، (وَقَدْ تَأْتِي لِتِلْكَ) الغاية في (الْأُزْمِنَةِ) أيضا خلافاً لأكثر البصريين نحو: ﴿لمسجد أسس على من أول يوم﴾ [التوبة: ١٠٨]،

ما نصه: لأن الخواص تستلزم العوام اهـ وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يخلفها بعض أى في أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما في أصل المعنى وكذا يقال في نظائر ذلك من العبارات المتشابه فيها ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئياً ملحوظاً للغير وإنما اختلفوا في كون هذا الجزئ هو الموضوع له أو لا، ذهب إلى الأول المضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معاني الحروف جزئيات وضماً واستعمالاً، فمن مثلاً موضوعة لكل فرد من الابتدآت الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكل معهما. وذهب إلى الثاني الأوائل<sup>(١)</sup> فقالوا هي كليات وضماً جزئيات استعمالاً. قال عبد الحكيم في حاشية المطول: ذهب الأوائل إلى أنها موضوعة للمعاني الكلية الملحوظة لغيرها فلها شرط الواضع في دلالتها ذكر الغير معها فمعنى من مثلاً هو الابتداء لكن من حيث أنه آلة لتعرف حال غيره فلها وجب ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح في تصانيفه اهـ يعني التفتازاني. وما قيل يلزم حينئذ أن لا تستعمل إلا في معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لا حقائق لما مع أنهم تردوا في أن المجاز يستلزم الحقيقة أولاً مدفوع بأن هذا إنما يلزم لو كان استعمالها في الجزئيات من حيث خصوصياتها أما إذا كان من حيث أنها أفرادها للمعاني الكلية فلا اهـ باختصار. وبسط الكلام على ذلك في رسالتنا البيانية. (قوله أن يخلفها اسم موصول) أى مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا إن كان ما قبلها معرفة فإن كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير فقط نحو: ﴿من أساور من ذهب﴾ [الكهف: ٣١] أى هي ذهب ولو قال أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن. واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية إن كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها في إعرابه إن كان نكرة. (قوله ابتداء الغاية) يعني المسافة لا معناها الحقيقي الذي هو آخر الشيء فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لأن معنى أعوذ بالله أتجنى إليه فإياه هنا فإدات معنى الانتهاء. نقله الشمني عن الرضى. (قوله في الأمكنة) الأول أن يراد بها ما عدا الأزمنة فيشمل ما ليس زماناً ولا مكاناً نحو: ﴿إنه من سليمان﴾ [الحمل: ٣٠]. (قوله نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) إن أريد

(١) الأوائل إغ. اعلم أن الواضع رأى وجهها للكل، لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال في الجزئ التي هي آلة، ولا كذلك الإجماع. فأمل.

وقوله :

[ ٥٤٧ ] ثُخِرْنَ مِنْ أَوْمَانِ يَوْمِ خَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْنَيْنِ كُلِّ الشَّجَارِبِ

الرابع : التخصيص على العموم أو تأكيد التخصيص عليه وهى الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النفي والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة وإلى ذلك الإشارة بقوله ( وَزَيْدٌ لِي نَفَى وَشِبْهِهِ فَجَزَ \* نِكْرَةً ) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ ( كَمَا لَبَاغٌ مِنْ مَقَرٍّ ) أو فاعلاً نحو : لا يقيم من أحد ، أو مفعولاً به نحو : ﴿ هل ترى من فطور ﴾ [ الملك : ٣ ]

بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الأساس فمن بمعنى في كما قاله الرضى قال : ومن في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو : جئت من قبل زيد ومن بعده ﴿ ومن بيننا وبينك حجاب ﴾ [ فصلت : ٥ ] .

( قوله تخيرن ) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع إلى السيف ، ويوم خليمة من أيام حروب العرب المشهورة ، وخليمة بنت الحرث بن أبى ثمر ملك غسان وَجَّهَ أبوها جيشاً إلى المنبر بن ماء السماء فأخرجت لهم طليطاً وطيتهم فلما قدموا على المنبر قالوا له أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنبر وقتلوه . ويقال إنه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج ما غطي عين الشمس . والتجارب كمساجد جمع تجربه . كذا في المصباح . ( قوله ولها شرطان ) يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ أى أو مفعولاً مطلقاً على ما جنح إليه ابن هشام ومثل له تبعاً لأى البقاء بقوله تعالى ﴿ ما قَرَّبْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [ الأنعام : ٣٨ ] ، أى من تفريط فلا تزداد مع غير هذه الأربعة عند الجمهور وقيل تزداد قبل الحال كقراءة من قرأ : ﴿ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ﴾ [ الفرقان : ١٨ ] ، بناءً نتخذ للمفعول وتقدم باب الحال عن ابن هشام رده بأنه يلزم على الحالية إثبات الملائكة لأنفسهم الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة على الظروف التى لا تصرف زائدة كما مر في محله . ( قوله أن يسبقها نفى أو شبهه ) فلا تزداد في الإثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية إذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو : ﴿ كم تركوا من جنات ﴾ [ الدخان : ٢٥ ] ، كما نقله الفتازانى عن الفوم . ( قوله والاستفهام ) أى بهل وكذا الحمزة على الأوجه فلا تزداد مع غيرها لعدم السماع ولأن غيرها لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فإن هل يطلب التصديق فقط والحمزة له وطلب التصور . ( قوله إلا مبتدأ ) أى ولو في الأصل فدخل فيه أول مفعول ظن وثاني مفاعيل أعلم كما قاله الدمامينى . ( قوله أو مفعولاً به ) أى حقيقة فخرج ثاني مفعول ظن وثالث مفاعيل أعلم لأنهما خبران في الأصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافاً إلى أولهما إذ المظنون في ظننت زَيْدًا قائماً قيام زيد . قاله الدمامينى .

[ ٥٤٧ ] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل ، يصف بهذا البيت السيف ، والضرب في تخيرن يرجع إليها . والشاهد في من أزمان فإن من معنا جاء ابتداء الغاية في الزمان ، كما أن أكثر مجيئها لابتداء الغاية في المكان ، وهو حجة على من ينكر ذلك . ويوم خليمة من أشهر أيام العرب ، وهو اليوم الذى سافر فيه المنبر بن المنبر بالعرب إلى الحارث الأعرج الصسائي وهو بفتح الحاء الهملية وكسر اللام . إلى اليوم أى إلى يومنا هذا . وكل التجارب منصوب بطريق النياحة عن المصدر .

والتي لتنصيب العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي والتي لتأكيد هي التي مع نكرة تختص به كأحد وديار . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه وجعلوها زائدة في نحو قولهم : قد كان من مطر . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ [ الأحقاف : ٣١ ] . الخامس : أن تكون بمعنى بدل نحو : ﴿ أرضيهم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾ [ التوبة : ٣٨ ] ، وقوله :

[ ٥٤٨ ] اخذُوا الْمُخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غَلَبَةً ظَلَمًا وَيَكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا

(قوله هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي) أي لأنها قبل دخول من تحمل نفي الوحدة بمرجوحية ونفي الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها منحصص على الثاني فيمتنع أن يقال ما جاءني من رجل بل رجلان . فإن قلت : إذا أفادت التنصيب فكيف تكون زائدة ؟ قلت : المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بكونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها محلاً بالمقصود قاله المصرح . (قوله مع نكرة تختص به) أي بالنفي أو شبه وإنما كانت لتأكيد لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصاً فزيادة من تأكيد لذلك .

(قوله وذهب الكوفيون) أي بعضهم أما الكسائي وهشام منهم فيوافقان الأخفش في عدم اشتراط الشرطين معاً واختاره في التسهيل كذا في الجمع .

(قوله وجعلوها زائدة إغ) أجيب بأن من تبعية أو بيانية محذوف أي قد كان شيء من مطر . واعترض بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لا سيما إذا كان الموصوف فاعلاً . وأجيب أيضاً بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أي كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير وبأن زيادتها في ذلك حكاية كأنه سئل هل كان من مطر . فأجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من نمرتان . كذا في اللوامي .

(قوله وجعل من ذلك قوله تعالى إغ) أجيب بأن من للتبعية ولا ينافيه قوله تعالى : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾ [ الأنبياء : ٩٧ ] ، لأن الذنوب في الأول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام . وفي الثاني ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية إلا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية .

(قوله أخذوا إغ) أي عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفه .

السادس: الظرفية نحو: ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [الأحقاف: ٤] ، ﴿ إِذَا نودى للصلاة من يوم الجمعة ﴾ [الجمعة: ٩] . السابع: التعليل نحو: ﴿ مما خطيئتهم أغرقوا ﴾ [نوح: ٢٥] ، وقوله:

\*يُلْهِي حَيَاءً وَيُلْهِي مِنْ مَهَابَةٍ\*

[٥٤٩]

الثامن: موافقة ممن نحو: ﴿ يا ويلنا قد كنا في غفلة عن هذا ﴾ [الأنبياء: ٩٧] . التاسع: موافقة الباء نحو: ﴿ ينظرون من طرف خفي ﴾ [الشورى: ٤٥] . العاشر: موافقة على نحو: ﴿ ونصرناه من القوم الذين كذبوا ﴾ [الأنبياء: ٧٧] ، [لأنها حتى وآلم وإلى] أى تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية في الزمان والمكان ، وإلى أمكن في ذلك من حتى لأنك

والفصل ولد الناقة إذا فصل عنها . والغلبة بالغين المعجمة واللام للمضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة ، والأفيل صغير الإبل لأنوله أى غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أى أدنى فلان أفيلًا . (قوله ماذا خلقوا من الأرض إلخ) كونها للظرفية ، أو بمعنى عن . أو على مذهب الكوفيين ، وللبرصيين أن يجعلوها في هذه الآية لبيان الجنس وفى: ﴿ يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا ﴾ [الأنبياء: ٩٧] ، للابتداء لإفادة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد . قال الدمامي قال ابن هشام: وعلى هذا تكون متعلقة بويل كافي: ﴿ لويل للذين كفروا من النار ﴾ [ص: ٢٧] ، لكن التعلق في آية: ﴿ يا ويلنا ﴾ [الأنبياء: ١٤] ، معنى لا صناعي للفصل اهـ ملخصًا . وكذا ﴿ ينظرون من طرف خفي ﴾ [الشورى: ٤٥] ، وفى ﴿ ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾ [الأنبياء: ٧٧] ، على تضمين نصر بمعنى نجى كما قيل بكل ذلك . وقال الدمامي والشمسي: إن أريد كون الظرف آلة للنظر فمن معنى الباء أو مبدأ له فهى للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل . (قوله موافقة عن) أى لازم موافقتها وهى المجاوزة وكذا يقال في نظائره الآتية ومن التى للمجاوزة على أظهر أوجه في الجمع الداخلة على ثانی المتضادين نحو: ﴿ والله يعلم المقصد من المصلح ﴾ [البقرة: ٢٢٠] ، ﴿ حتى يميز الخبيث من الطيب ﴾ [آل عمران: ١٧٩] . (قوله موافقة الباء) أى باء الاستعانة . دمامي . (قوله وإلى أمكن في ذلك) أى أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح ولأنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمر وأى هو غايته وسرت من البصرة إلى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو لوضع حتى لإفادة تقضى الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية وليس ما قبل حتى في المثالين مقصودا به

[٥٤٩] غامه: \* لَمَّا يَكَلِّمُ إِلَّا جِنٌّ يَتَّبِعُ \*

ذكر مستوفى في شواهد التائب عن الفاعل والشاهد فيه وهنا في هـ من مهابة هـ حيث جاء من للتعليل .

تقول : سرت البارحة إلى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لأن مجرور حتى يلزم أن يكون آخرًا أو متصلًا بالآخر نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ونحو : ﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾ [ القدر : ٥ ] ، واستعمال اللام للانتفاء قليل نحو : ﴿ كل يجري لأجل مسمى ﴾ [ الرعد : ٢ ] ، وسيأتي الكلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى في باب إعراب الفعل . وأما إلى فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم . الثاني : المصاحبة نحو : ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ [ النساء : ٢ ] . الثالث : التبيين وهي المينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو : ﴿ رب السجن أحب إلي ﴾ [ يوسف : ٣٣ ] . الرابع : موافقة اللام نحو : ﴿ والأمر إليك ﴾ [ النمل : ٣٣ ] ، وقيل لانتفاء الغاية أي منته إليك . الخامس : موافقة في نحو : ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة ﴾ [ النساء : ٨٧ ، الأنعام : ١٢ ] ،

النفى ولا حتى الكوفة لضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية . ذكره في المعنى ولا يتنافه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه إلى وهو جر أن المضرة والمضارع المنصوب بها نحو : سرت حتى أدخلها لأنه قد يلزم أن ما انفردت به إلى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتفاء دائما وعمله ما لم تدخل على المضارع المنصوب بأن المضرة وإلا فقد تكون له وقد تكون للتعليل والاستثناء كما سيأتي . قاله الدماميني . ( قوله لأن مجرور حتى إغ ) خالته في التسهيل فقال : لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاق آخر جزء خلافا لراعم ذلك . ( قوله أن يكون آخر إغ ) أي وأن يكون ظاهرا لا ضميرا إلا ما شد كما سيأتي . قيل لأنها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما في إلى وعلى ولدى وهي فرع عن إلى فيلزم مساواة الفرع لأصله بلا ضرورة . ( قوله نحو أكلت السمكة إغ ) فيه لف ونشر مرتب . ( قوله ونحو سلام هي إغ ) نقل يسن عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي . ( قوله انتهاء الغاية مطلقا ) أي في الزمان والمكان في الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما . ( قوله الثاني المصاحبة ) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكره جعلها في مثل الآية التي ذكرها الشارح للانتفاء والمعنى ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم . دماميني . ( قوله نحو ولا تأكلوا إغ ) أي من كل تركيب اشتمل على ضم شيء إلى آخر في كونه محكما به على شيء أو محكما عليه بشيء أو متعلقا بشيء كان من جنسه أو لا فلا يجوز إلى زيد مال بمعنى مع زيد مال إذ ليس فيه ضم شيء إلى آخر في شيء مما ذكرنا كذا في المعنى والشمسي . ( قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل ) أي مشتقين من لفظي الحب والبغض كذا قاله الشمسي وأقره شيخنا والبعض ويظهر لي أن المشتق مما في معناهما كالشقيق منهما نحو : ود وكره ويشير إليه قول الشارح بعد ما يفيد حبا أو بغضا فتدبر . ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده وسيأتي .

وقوله :

[ ٥٥٠ ] فَلَا تَرْكَبِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

السادس : موافقة من كفوله : -

[ ٥٥١ ] تَقُولُ وَلَدَ عَالِيَتْ بِالْكَوْرِ قَوْفَهَا أَيْسَقَى فَلَا يَرَوِي إِلَى أَهْنُ أَحْمَرَا

السابع : موافقة عند كفوله :

[ ٥٥٢ ] أَمْ لَا سَيْلٌ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَرُ إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيْقِ السُّنْسَلِ

الثامن : التوكيد وهي الزائدة ، أثبت ذلك الفراء مستنداً بقراءة بعضهم : ﴿الْفَدَّةُ مِنَ النَّاسِ مَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم : ٣٧] ، بفتح الواو . وخرجت على تضمين مهوى معنى تميل .

(قوله موافقة اللام) أى الاختصاصية . (قوله نحو ليجمعكمم إغ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم .

(قوله وقوله) أى الناهية الذيأتى يخاطب النعمان ابن المنذر .

(قوله مطلي) أى جعل مطلي به القار أى الزفت فيه قلب نكتته الإشارة إلى كثرة القار التى تزيد فى النفرة عنه فافهم . واعترض جعل إلى بمعنى فى بأنه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد إلى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل إلى متعلقة بمحذوف أى مضافا إلى الناس وفيه نظر إذ الظاهر جواز زيد إلى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذى عد هذه المعانى عليه كما علم مما مر .

(قوله تقول) أى الناقدة وقد عاليت أى علوت بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرجل والباء بمعنى على ويسقى مبنى للمجهول فلا يروى مضارع روى من باب رضى أى زال عطشه والسقى كتابة عن الركوب وعدم الارتواء كتابة عن عدم السامة من الركوب وابن أحرمر هو عمرو بن أحرمر قائل البيت . وكل من إلى وابن أحرمر معمول ليسقى أو تنازعهما الفعلان .

[٥٥٠] البيت من الطويل .

[٥٥١] البيت من الطويل .

[٥٥٢] البيت من الكامل .

(تنبيه) : إن دلت قرينة على دخول ما بعد إلى وحتى نحو : قرأت القرآن من أوله إلى آخره . ونحو قوله :  
 [ ٥٥٣ ] أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالرَّازَ حَتَّى نَغْلِبُ الْقَاهَا  
 أو على عدم دخوله نحو : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [ البقرة : ١٨٧ ] ، ونحو قوله :

(قوله وذكره إغ) جملة حالية والرحيق من أسماء الخمر . والسلسل السهل الدخول في الحلق ويظهر لي أنه لا مانع من جعل لي في البيت للبين كهي في زيد أحب إلي لوجود ضابطها . تأمل ثم رأيت الدمايني صرح به فله الحمد .  
 (قوله نحو قرأت القرآن إغ) قال سم : كأن القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه مفعولا لقراءته وفيه إشارة إلى أن القرآن قد يستعمل في القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقيل القرينة ظهور إرادة الاستيفاء .

(قوله ألقى الصحيفة) الضمير في ألقى يرجع إلى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيئا ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا إلى عامله بالحيرة وأومهم أنه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة إنا هجوناه ولعلها اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلنا لأعطانا فلهم ندفع الكتابين إلى من يقرؤهما فإن كان خيرا وإلا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس إلى غلام قد خرج من المكتب فقال له أتمسن القراءة قال نعم ، فأعطاه الكتاب فقرأه فإذا فيه قتله ، فألقاه في النهر وفر إلى الشام وأتى طرفة إلى عامل الحيرة بالكتاب فقتله . وقوله حتى نعله بالجذر لأن الكلام في حتى الجارة كما هو ظاهر وإن روى أيضا بالنصب على الاشتغال فحتى ابتدائية وإهاء للنعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاهما بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة وأورد أن الذي قبل حتى الصحيفة والراز والنعل غير داخله فيها قطعاً . وأوجب بتأويلهما بالنقل وهو يشمل النعل فكانه قال ألقى ما يثقله حتى نعله . ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرها بحى .

(قوله ثم أتموا الصيام إلى الليل) القرينة نهي الشارع عن المواصله وكون الصيام شرعا إنما هو الإمساك عن المفطر جميع النهار وإلى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا يأتوا لأن الإتمام فعل الجزء الأخير فلا يمتد والمغنيا لا بد أن يكون ممتثلاً .

[ ٥٥٤ ] سقى ألحيا الأرض حتى أمكن غزيت لهم فلا زال غنها الخَيْر مَعْدُودًا  
عمل بها ، وإلا فالصحيح في حتى الدخول وفي إلى عدمه مطلقاً حملاً على الغالب  
فهيما عند القرينة . وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول  
ما بعد حتى ، وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور ، وإنما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة .  
والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو . انتهى . ( وَمِنْ وَبَاءَ يُفْهِمَانِ بَدَلًا ) أى تأتى من والباء بمعنى  
بدل أما من فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسياق الكلام عليها قريباً إن شاء الله تعالى  
(وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ وَلى \* تَعْدِيَةٌ أَيْضًا وَتَقْلِيلٌ قُيى . وَزَيْدٌ) أى تأتى اللام الجارة لمان  
جملتها أحد وعشرون معنى : الأول : انتهاء الغاية وقد مر . الثاني : الملك نحو المال لزيد .  
الثالث : شبه الملك نحو : الجبل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غير بينهما  
في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو : الحمد لله ، و﴿ ويل  
للمطففين ﴾ [ المطففين : ١ ] وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ،

(قوله سقى ألحيا) بالقصر وقد يمد أى المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير  
عنه . وقوله معدوداً بماء ودالين مهملات أى ممنوعاً ، أو يحيم ودالين مهملتين أو معجمتين أى مقطوعاً .  
قوله الدماميني ولا أعلم الرواية . (قوله مطلقاً) أى سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو لا وهو  
راجع إلى الدخول لى حتى وعدمه فى إلى والمقابل فى الأول القول بعدم الدخول مطلقاً والقول بأن ما  
بعدها إن كان من جنس ما قبلها دخل نحو : سرت بالنهار حتى وقت العصر وإلا فلا نحو : سرت بالنهار  
حتى الليل والمقابل فى الثانى القول بالدخول مطلقاً والقول بالتفصيل فالأقوال الثلاثة فى كل من إلى وحتى  
على الصحيح خلافاً للقرافى هذا ما تفيدته عبارة الفارضى وانظر حكم اللام إذا كانت للغاية والأقرب  
أنها كالأى . (قوله للملك) وهى الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك . (قوله نحو الجبل للدابة) الجبل بالضم  
والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به . قاموس . (قوله وجعلها) أى لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك  
هى الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص . أقول : أو بين ذاتين ومصاحب  
مدخولها لا يملك نحو : أنت لى وأنت لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الجمع للام الاختصاص بنحو :  
﴿ إن له أبا ﴾ [ يوسف : ٧٨ ] ، ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ [ النساء : ١١ ] فتدبر . (قوله ويل  
للمطففين) التثنية به مبنى على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد فى جهنم لأنه على هذا اسم  
ذات . (قوله وقد يعبر عن الثلاث إلخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا  
يملك نحو : الجبل للدابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو : لزيد ابن كما مر .



ومثل له في شرح الكافية بقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ [ مريم : ٥ ] لكنه قال في شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التملك قال في المغنى والأولى عندى أن يمثل للتعدية بما أضرب زيذاً وعمرو وما أحبه ل بكر . الخامس : التعليل نحو : ﴿ لتحكم بين الناس ﴾ [ النساء : ١٠٥ ] ، وقوله :

[ ٥٥٥ ] \* وَإِنِّي لَتَقْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةً \* \*

السادس : الزائد وهى إما مجرد التوكيد كقوله :

[ ٥٥٦ ] وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَبَطْنِ مُلْكَا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ  
ولما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعاً عن غيره نحو : ﴿ للذين هم لربهم

(قوله بلام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا التقصر . (قوله الرابع التعدية) أى المجردة فلا ينال أنها في بقية المواضع للتعدية لكن مع إفادة شيء آخر . قال الحفيد . (قوله بما أضرب زيذاً وعمرو إغ) أى لأن ضرب وحب مثلاً متعديان في الأصل وبيناهما للتعجب نقلاً إلى فعل بضم العين فصاراً قاصرين ثم عديا بالهزمة إلى زيد وبالإلام إلى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيا على تعديتهما إلى المفعول كعمرو وبكر وأنهما لم ينقلأ فليست اللام للتعدية وإنما هى مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى . كذا في التصريح . وأعلم أنه سياتى في باب التعجب أن هذه اللام للتمييز فلا تكون التعدية المجردة اللهم إلا أن يكون فيها خلاف فما هنا قول وما سياتى قول آخر تأمل . (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام في عد معانى اللام والزائدة ليست من معانى اللام بل نفس اللام فكان الأولى أن يقول كما قال سابقاً ولاحقاً السادس التوكيد وهى الزائدة وقول البعض كأن الأولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضاً إذ الزيادة ليست من معانى اللام فافهم . (قوله إما مجرد التوكيد) هى الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين نحو : لا أبالك على أحد الأوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت الميزة لتقوية العامل . (قوله وملكت) بناء الخطاب . قاله الشاعر يمدح به عبد الواحد ابن سليمان بن عبد الملك بن مروان . نصريح . (قوله وإما لتقوية إغ) ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظراً لجهة التقوية تطلعت بالعامل الذى قوته عند الموضوع بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشيء . أفاده في التصريح .

[ ٥٥٦ ] قاله ابن ميادة الرماح من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان . وبطبر مدينة النبى ﷺ وأجار معناه عندى مسلماً ومعاهدنا أى ذمياً . والشاهد في لمسلم حيث جاءت فيه اللام زائدة للتأكيد .

(١) ذكر مسرولى في شواهد القول له .

يرهبون ﴿ [ الأعراف : ١٥٤ ] ، ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ [ يوسف : ٤٣ ] ،  
ونحو : ﴿ مصداقاً لما معهم ﴾ [ البقرة : ٩١ ] ، ﴿ فعال لما يريد ﴾ [ هود : ١٠٧ ] ،  
هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب . السابع : التثنية نحو : وهبت لزيد ديناراً . الثامن :  
شبه التثنية نحو : ﴿ جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ﴾ [ النحل : ٧٢ ] . التاسع :  
النسب نحو : لزيد أب ولعمرو عم . العاشر : القسم والتعجب معاً كقوله :

\* فَرِيَّتَنِي عَلَى الْإِيَّامِ دُوَّ حَيِّدٍ \*

**(فائدة) :** قال في المعنى : قال ابن مالك ولا تزداد لام التقوية مع عامل يعتمدى لاثنتين لأنها  
إن زيدت في مفعوليه فلا يعتمدى فعل إلى اثنين بحرف واحد وإن زيدت في إحداهما لزم الترجيح من  
غير مرجح وهذا الأخير ممنوع لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم  
ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ ﴿ ولكل وجهة هو موليها ﴾ بإضافة كل إنه من هذا وإن  
المعنى الله مولى كل ذي وجهة وجهته تقدم المفعول الأول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول  
الثاني . والضمير في موليها على هذا للتولية المفهومة من مولى وإنما لم يستغن عن تقدير المضاف ويجعل  
الضمير للجهة فلا يعتمدى العامل إلى الظاهر وضميره معا ولهذا قالوا في الهاء من قوله : \* هذا صرافة  
للقرآن يدرسه \* أن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن اهـ بإيضاح وبعض تصرف . وأجاب الدماميني  
عن ابن مالك بجمل كلامه على ما يذكر فيه المفعولان معا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين  
عنه وأجاز التفاضل في حاشية الكشف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم  
تعدي العامل إلى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أى لكل وجهة الله مول  
مولها والمفعول الآخر على هذا محذوف أى أهلها . نقله الشمني . (قوله نحو وهبت لزيد ديناراً) فيه  
أن التثنية مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام وقلت وهبت زيدا ديناراً كان  
الكلام صحيحاً دالاً على التثنية ولو مثل يجعلت لزيد ديناراً لكان أحسن . (قوله شبه التثنية) (إخ) قد  
يقال المفيد لشبه التثنية مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بل وفي التثنية على التثنية  
له يجعلت لزيد ديناراً كما هو التحقيق في التثنية اللهم إلا أن يقال لما توقف فهم شبه التثنية والنسب  
والتثنية من التركيب على اللام نسبت إليها فتأمل . (قوله نحو لزيد أب) جعل في الجمع من أمثلة لام  
الاختصاص ﴿ إن له أباً ﴾ [ يوسف : ٧٨ ] ، ﴿ فإن كان له أخوة ﴾ [ النساء : ١١ ] . (قوله  
القسم والتعجب معا) قولهم في باب التعجب أن المفيد للتعجب التركيب بتأنيده يدل على أن نسبة الدلالة  
على التعجب هنا إلى اللام كسببهم الطلب إلى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة  
ما للكل إلى الجزء . اهـ دنوشى .

ونحو : **لله** لا يؤخر الأجل . وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجب المجرد عن القسم ، ويستعمل في النداء كقولهم : يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهما . وقوله :

[ ٥٥٧ ] **لَيْتَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ أَفْتَلَّ شُدَّتْ يَدْبُلُ**

وفى غيره كقولهم : **لله** دره فارسا . **ولله** أنت . وقوله :

[ ٥٥٨ ] **شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَأَفْصَارٌ وَثَرَوَةٌ فَلَيْلَهُ هَذَا الذُّهْرُ كَيْفَ تَرُدُّدَا**

الثانى عشر : الصيرورة نحو : ﴿ **فَالْقِطْعَةُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا** ﴾

(قوله **لله**) بكسر اللام يبقى أى لا يبقى والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع حيدة كبدرة وبدر العقدة فى قرن الوعل ونمائه :

#### \* بمشعر به الظيان والآس \*

بشين ثم خاء معجمتين الجبل العالى . والظيان بالطاء المشالة والحقبة المشددة ياسمين البر . والآس شجر معروف . كذا فى الشمنى واللمامنى . وقوله جمع حيدة أى بفتح فسكون كما يصرح به النظر ببدره وبدر وإن كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر فسكون على ما يفيد قول المصنف فى جمع التكسير ولفعلة فعل . والذى فى القاموس أن اسم العقدة فى قرن الوعل الحيد أى بفتح فسكون ثم قال : والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب ا هـ ففعل فى المفرد لغتين التأنيث بالطاء وتركه . والمعنى أنه هذا الوعل لا يحتاج إلى الخروج إلى موضع يمكن أن يصاد فيه لأن عنده المرعى المستلزم للماء غالبا ومع هذا لا بد أن يفنى . (قوله **يا للماء والعشب**) بفتح اللام على أنها مستغاث بهما مجازا لتشبيههما بمن يستغاث به حقيقة أى يا ماء ويا عشب أقبلأ فهذا وتكسما واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب وفى نحو : يا لزيد لعمرى معنى أتجىء على خلاف سياتى وبكسرها على أنها مستغاث لأجلهما والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعو قومى للماء والعشب على خلاف أيضا سياتى . (قوله **فيا لك**) الأظهر جعل ما بهما مستغاثا به مجازا والمغاز اسم مفعول من أغرت الحيل فقلته فإضافته إلى الفتل للمبالغة وقوله : شُدَّتْ أى ربطت والباء فى يذبل بمعنى فى يذبل علم جبل لا ينصرف وإنما جره لأجل الروى والمعنى كأن نجومه لظوله وعدم غيبتها ربطت بالحبال المتوترة فى يذبل فلا تسير . هذا ما ظهر لى . (قوله **وثروة**) أى غنى . (قوله **الصيرورة**) أنكرها البصريون وجعلوا اللام فى مثالها للتعليل المجازى حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطعهم بترتب المحبة والتبني واستعيرت له اللام .

[ ٥٥٧ ] البيت من الطويل .

[ ٥٥٨ ] البيت من الطويل .

[ القصص : ٨ ] وتسمى لام العاقبة ولام المأل . الثالث عشر : التبليغ وهي الجارة لاسم السامع نحو : قلت له كذا ، وجعله الشارح مثالا للام التعدية . الرابع عشر : التبيين على ما سبق في إلی . الخامس عشر : موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو : ﴿ وَيُغْرَوْنَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [ الإسراء : ١٠٧ ، ١٠٩ ] ، وقوله :

\* فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمَرِ \*

والجمازي نحو : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [ الإسراء : ٧ ] ، واشترطى لهم الولاء ، وأنكره النحاس . السادس عشر : موافقة بعد نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ ﴾ [ الإسراء : ٧٨ ] . السابع عشر : موافقة عند نحو : كتبه لحمس خلون ، وجعل منه ابن جنى قراءة الجحدري : ﴿ بَلْ كَذَبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ [ الأنبياء : ٤٧ ] ، بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة في نحو : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقُسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [ الأنبياء : ٤٧ ] ، ﴿ لَا يَجْلِيَا لَوُفَّهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [ الأعراف : ١٨٧ ] وقولهم : مضى لسبيله . التاسع عشر : موافقة من كقوله :

(قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له وفسرت له ومنه : ﴿ وَلَقَدْ وَصَلْنَا لَهْمَ الْقَوْلِ ﴾ [ القصص : ٥١ ] ، دمايني . (قوله التبيين على ما سبق في إلی) اعلم أن ما بعد إلی التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك فإذا قلت زيد أحب إلی كنت أنت المحب وزيد المحبوب وإذا قلت زيد أحب لی كنت أنت المحبوب وزيد المحب إذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يومه خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام في نحو : تبا لزيد واللام في نحو : سقيا لعمره وجعلوا الأولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين المفعول قالوا وهي ومجروها خبر لمخوف أي إرادتي لزيد أو متعلق بمحذوف أي لزيد أعني بالكلام جملتان والأولى عندي جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل . ثم رأيت الدمايني نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقهم نعم يتعين ما قالوه في نحو : سقيا لك أن جعل سقيا نائب عن إسق إذ لا يجمع خطابان لشخصين في جملة واحدة فإن جعل تابيا عن سقيا على أن الخبر بمعنى الطلب كان الأولى فيه أيضا ما قلنا فندبر . (قوله ويجزؤون للأذقان) جمع ذقن بالتحريك يجمع للحيين من أسفلهما كما في القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وإنما ذكر النقن لأنها أقرب ما يكون من الوجه إلى الأرض عند الموتى للسجود . (قوله وأنكره النحاس) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازي أو كونها للاستعلاء مطلقا الأظهر الثاني وبارة المعنى ، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة : « اشترطى لهم الولاء » . وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف في العربية لهم بمعنى عليهم اهـ . (قوله نحو كتبه لحمس خلون) الأظهر ما نقله الدمايني عن بعضهم أنها في الخال بمعنى بعد كما أنها في قولك كتبه ليلة بقيت بمعنى قبل وفي قولك كتبه لفرقة كذا بمعنى في . (قوله قراءة الجحدري) في القاموس : الجحدري القصير ثم قال : وجحدري كجعفر رجل .

[ ٥٥٩ ] نَأْتَا الْفَضْلَ فِي الدُّنْيَا وَالْآفَاقِ رَاغِمًا وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

المتمم عشرين موافقة عن نحو : ﴿ قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضْلُونَا ﴾ [الأعراف : ٣٨] ، وقوله :

[ ٥٦٠ ] كَضَرَّائِرِ الْخَسْتَاءِ قُلْنَ لِرُجُوعِهَا خَسَدًا وَبُغْضًا إِنَّهُ لَدَيْمٌ

الحادى والعشرون : موافقة مع كقوله :

(قوله لا يجلبها لوقتها إلا هو) أى فى وقتها إن قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشيء فى نفسه .  
أجيب بأنه يصح أن يرد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل أو المراد لا يحل ما فيها . (قوله موافقة من) أى البيانية على خلاف بأنى فى أنفع التفصيل .

(قوله راغم) أى لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحقار . (قوله موافقة عن) جمل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف : ١١] ، ولولا ذلك لقل ما سبقتمونا يعنى لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ما قال بأمور : أحدها : أن يكون فى الكلام التضافات عن الخطاب إلى الغيبة .  
الثانى : أن يكون اسم المقول عنهم عنوفا : أى ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [الأحقاف : ١١] ، عن طائفة أخرى أسلمت : ﴿ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف : ١١] . الثالث : أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى فى المحكى بالقول فلك فى حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال المحكاية فإن زيدا غائب حال الحكاية وكذا إذا خاطبت شخصا بأنت بخيل وأردت الحكاية فلك أن تقول قلت لعمرى أنت بخيل وقلت لعمرى هو بخيل . قاله الرضى .

(قوله نحو قالت أخراهم لأولاهم) يحتمل أن المعنى فى شأن أولاهم وكذا فيما بعده فلا شاهد فيها . (قوله لدائم) بالبدال المهملة من الدمامة وهى القبح أو معناه مطلى بالدمام ككتاب وهو ما يطلى به الوجه لتحسينه .

(فائدة) : كسر لام الجر مع الظاهر إلا المستغاث وفتحها مع الضمير إلا الياء هو المشهور

[٥٦١] فَلَمَّا تَفَرَّقَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولُ أَجْمَاعٍ لَمْ يَثْ ثِلَّةٌ مَعَا

(وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنِ بِنَا \* وَى وَقَدْ تَيَّانَ السَّبَا . بِالْبَا اسْتَمْنِ وَعَدُّ عَوْضِ الصَّبِي  
\* وَمِثْلُ مَعٍ وَبَيْنَ وَعَنْ بِهَا الظُّفِيُّ) أى تأتى كل واحدة من الباء وفى لمعان . أما فى فلها  
عشرة معان ذكر منها هنا معنيين : الأول : الظرفية حقيقة ومجازاً نحو : زيد فى المسجد ، ونحو :  
﴿ولكم فى القصاص حياة﴾ [البقرة : ١٨٩] . الثانى : السببية نحو : ﴿لمسكم فيما أخذتم﴾

وفضحها بعض العرب مع الظاهر مطلقاً وكسرهما خزاعة مع الضمير . وكسر الباء مطلقاً هو المشهور .  
قال أبو حيان : وحكى أبو الفتح عن بعضهم فضحها مع الظاهر . كذا فى الجمع . (قوله استمن)  
أى اطلب بيناها والدلالة عليها بما ذكر . (قوله وقد يتيان السبا) قد للتحقيق بالنسبة إلى الباء وللتقليل  
بالنسبة إلى فى فهى من المشترك المستعمل فى معنييه أو هى للتحقيق فقط فلا اعتراض بأن بيان السبب  
بالباء كثير لا قليل . (قوله ومثل مع إغ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك  
على مذهب المصنف كما مر والمراد الثلية فى أصل المصاحبة فلا ينافى أن مدلول مع المصاحبة الكلية  
للملاحظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية للملاحظة لغيرها كما هو معنى الحرف على ما اشتهر  
عند المتأخرين وقد مر بيانه . (قوله حقيقة) أى بأن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز فإن  
فقدنا نحو فى علمه نفع أو الاحتواء نحو : زيد فى سعة أو التحيز نحو فى صدر زيد علم فمجاز ومنه  
الزمانية نحو : زيد فى يوم كذا أفاده مَس . وقضية كلام المثنى والجمع أن الزمانية حقيقة فتدبر .  
فإن قلت : الظرفية فى قوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فى جَنَّاتٍ وَعِوْنٍ﴾ [الحجر : ٤٥] ، الذاريات :  
١٥ ، حقيقة بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة إلى العيون فيلزم استعمال كلمة فى حقيقة ومجازاً  
فما وجهه عند مانع ذلك . أجيب بأنه يجعل من عموم المجاز يجعل فى مستعملة فى ظرفية مجازية  
تناسبها وهى مطلق الملابس ومن للكناية الحقيقية أدخلت الحاقم فى أصبغى والقنسنوسة فى رأسى إلا  
أن فيها قلباً لأنه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا  
الاعتبار ونظروها فى القلب عرضت الناقعة على الحوض لأن المعروض ليس له اختيار وإنما الاختيار  
للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والأمر  
هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت الحوض على الناقعة وقيل لا قلب  
فى واحد منهما من الدمايىنى والشمىنى .

[ الأنفال : ٦٨ ] ، وفي الحديث : « دخلت امرأة النار في هرة حبستها » وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة نحو : ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ [ الأعراف : ٣٨ ] . الرابع : الاستعلاء نحو : ﴿ لأصلبكم في جدوع النخل ﴾ [ طه : ٧١ ] ، وقوله :  
\* بَطَلٌ كَانَ يَتَابُهُ فِي سَرَحَةٍ \*

الخامس : المقايسة نحو : ﴿ لما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل ﴾ [ التوبة : ٣٨ ] . السادس : موافقة إلى نحو : ﴿ فردوا أيديهم في أفواههم ﴾ [ إبراهيم : ٩ ] . السابع : موافقة من كقوله :

[ ٥٦٢ ] أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَبْهَى الظُّلَّ النَّبَاتِي وَهَلْ يَعْصَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْعَالِي  
[ ٥٦٣ ] وَهَلْ يَعْصَنُ مَنْ كَانَ أَخَذْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

(قوله دخلت امرأة (إخ) المرأة من بنى إسرائيل والتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة .

(قوله لأصلبكم في جدوع النخل) أى عليها فشبّه الاستعلاء المطلق بالطرفية المطلقة فسرى التشبيه لمزليات كل فاستعمر بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة في المعنى على وهو استعلاء جزئ . هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للطرفية بناء على تشبيهه المصلوب فيمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكتابة أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل على طريق الاستعارة بالكتابة أيضا وفي كل الوجهين تخيل وبهذا التحقيق يعرف ما في الحوائش من التساهل . (قوله في سرحة) أى شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة .

(قوله المقايسة) أى كون ما قبلها ملحوظا بالمقاييس إلى ما بعدها وهى الواقعة بين مفضل سابق وفاضل لاحق كما في المعنى ويظهر لي صحة العكس أيضا .

(قوله موافقة من) أى التبعيضية وحملها الشمنى على الابتدائية فالمعنى في البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكنا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الأول في الموصول .

(قوله من كان أخذت عهده) لعل المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنسه بأهله تلك المدة واستعمل من في غير العاقل مجازا .

[ ٥٦٢ ] البيت من الطويل .

[ ٥٦٣ ] البيت من الطويل .

أى من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء كقوله :  
 [ ٥٦٤ ] وَتَوَكَّبَ يَوْمَ الرُّوْعِ مِثْلَ قَوَارِسٍ يَهَيِّوْنَ فِي طَعْنِ آلِإِبَاهِرِ وَالْكَلَّا  
 التاسع : التعويض وهى الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك : ضربت فيمن  
 رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله :  
 [ ٥٦٥ ] وَلَا يُؤَايِلُكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَحْوَى ثَقَّةً فَانْظُرْ بِمَنْ تَبَيَّنَ  
 أى فانظر من تتق به . العاشر : التوكيد وهى الزائدة لغير تعويض أجاز ذلك  
 الفارسي في مضرورة كقوله :  
 [ ٥٦٦ ] أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَوْلَدُجَا  
 وأجاز بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ ﴾ [ هود : ٤١ ] .  
 وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدل نحو : ما يسرنى بها حمر  
 النعم .

(قوله موافقة الباء) أى التى للإلصاق حقيقة أو مجازاً . شئنى .  
 (قوله يوم الروع) بفتح الراء والفرع والفولرس جمع فارس على غير قياس . والأباهر جمع أبهر  
 وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه . قال الجوهري : وهما أبهران يخرجان من القلب . والكلا جمع كلية  
 أو كلوة بضمهما .  
 (قوله قياساً إلخ) أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استفهامية  
 لا موصولة وأن الكلام تم بقوله فانظر ثماً ابتداءً مستفهما استفهما إنكارياً بقوله بمن تتق على أن زيادة  
 الباء في مثل ذلك غير قياسى فلا يقاس عليه غيره . وفى الجمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضاً في الباء  
 وعن وعلى وقاسها في إلى وفى واللام ومن فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت وإلى من أويت وفيمن  
 رغبت وأن أباً حيان منعهما في الجميع .  
 (قوله ولا يؤاييلك) مهموز الفاء ولك إبدال المحمزة واوا كما قاله الدماميني أى يساعدك .  
 (قوله دجاً) أى أظلم ، يخال بالبناء للمجهول . يندجاً بفتح الياء والراء وسكون النون أى جلداً  
 أسود كذا قال البعض وعبرة القاموس الأرنديج ويكسر أوله جلد أسود ، ثم قال : واليرندج السواد  
 يسود به الخلف أو هو الزواج هـ . ويحتمل أن تكون في سببية فلا شاهد فيه .

[ ٥٦٥ ] البيت من البسيط .

[ ٥٦٦ ] الرجز لسويد بن أبي كاهل الشكري .



وقوله :

[ ٥٦٧ ] فَاتَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَتَا لِإِغَارَةِ قُرُوسَالَا وَرُكْبَانَا  
 الثاني : الظرفية نحو : ﴿ ولقد نصرمك الله بيدر ﴾ [ آل عمران : ١٢٣ ] ،  
 و ﴿ غيياهم بسحر ﴾ [ القمر : ٢٤ ] . الثالث : السببية نحو : ﴿ فكلأ أخذنا بذنبه ﴾  
 [ العنكبوت : ٤٠ ] . الرابع : التعليل نحو : ﴿ فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات  
 أحلت لهم ﴾ [ النساء : ١٦٠ ] . الخامس : الاستعانة نحو : كتبت بالقلم . السادس : التعدية

(قوله شتوا) أى فرقوا ، والإغارة مفعول به أو المفعول به عنفوف أى فرقوا الأعداء ، والإغارة مفعول له ، والفرسان ركاب الخيل ، والركبان ركاب الإبل . (قوله الظرفية) أى زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثلين .

(قوله الثالث السببية) منها الباء التجريدية نحو : لقيت بزهيد أسدا أى بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف كما قاله الرضى وقيل إنها ظرفية وقيل للمعية والتجريد أن يتترع من ذى صفة آخر مثله مبالغة فى كماله فى تلك الصفة . كنا فى الدمامينى والشمى .

(قوله الرابع التعليل) يبنى إسقاطه كما فى المعنى وغره لأن التعليلية والسببية شئ واحد كما قاله أبو حيان والسيوطى وغيرهما ويوافقه قوله فى الكلام على فى السببية وتسمى التعليلية أيضا . وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بأن العلة متأخرة فى الوجود متقدمة فى الذهن وهى العلة الغائية والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهنا وخارجا لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل وبسبب متقدم وكان الموافق له أن يمثله بنحو حفرت البئر بالماء .

(قوله الاستعانة) الفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هى الداخلة على سبب الفعل نحو : مات بالجوع وباء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل أى الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو : برئت القلم بالسكين . قاله سم .

(قوله التعدية) أى الخاصة كما يفيد ما بعده . (قوله وهى المعاقبة للهمزة) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فمشاركة بين حروف الجر التى ليست بزائدة ولا فى حكم الزائدة . هنى ودماينى .

(قوله فى تصير الفاعل مفعولا) لكن مفعوليته مع الباء بواسطة ومع الهمزة بلا واسطة . (قوله وأكثر ما تعدى) الرابط عنفوف أى تعدى كما جزم به الدماينى وقوله الفعل القاصر خير أكثر ، وجعل البهوت وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية وخير أكثر عنفوف أى ثابت ناشئ عن عدم التأمل .

(٤١٦) ذكر مستوفى فى شواهد للمعول له . والشاهد فى بيم فإن الباء فيه للبلل . والإغارة نصب على التعليل .

وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وأكثر تعدى الفعل القاصر نحو : ذهب بزيد بمعنى أذهبته . ومنه : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [ البقرة : ١٧ ] ، وقرئ : أذهب الله نورهم . السامع : التعويض نحو : بعث هذا بألف ، وتسمى باء المقابلة أيضاً . الثامن : الإلصاق حقيقة ومجازاً نحو : أمسكت بزيد ، ونحو : مررت به . وهذا المعنى لا يفارقها ، ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحبة نحو : ﴿ اهبط بسلام ﴾ [ هود : ٤٨ ] ، أى معه . العاشر : التبعيض نحو : ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾

قال في المعنى : ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والأصل دفع بعض الناس بعضاً وصك الحجر الحجر . قال الدماميني : ويرد عليه أنه إذا كان الأصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلاً بل على ما كان مفعولاً فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الأصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك اهـ . ( قوله بمعنى أذهبته ) ولا فرق بينهما خلافاً لمن فرق بانتضاء ذهب بزيد المصاحبة في الذهاب بخلاف أذهبته زيداً وما يردده قوله تعالى : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [ البقرة : ١٧ ] ، وإن أجيبت عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالجبيء في قوله تعالى : ﴿ وجاء بك ﴾ [ الفجر : ٢٢ ] ، لأنه ظاهر البعد . نعم ممن فرق صاحب الكشاف حيث قال : والفرق بين أذهب وذهب به أن معنى أذهبته أزاله وجعله ذاهباً ويقال ذهب به إذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله أخذه . ثم قال : والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه اهـ . قال الشنقي : ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى إغ من الجواب عن الآية بعملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته إلى الله تعالى أصلاً . ( قوله التعويض إغ ) المناسب لقوله باء البدل أن يقول باء العوض والفرق بين باء التعويض وباء البدل كما قاله سم أن في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين . ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته وفي باء البدل اختيار أحد الشئيين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء البدل أعم مطلقاً وهو ما استظهره في المجمع فتكون هي الدالة على اختيار شيء على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أو لا والأول أشهر وأوفق بصنيع الشارح ( قوله نحو أمسكت بزيد إغ ) فيه لف ونشر مرتب فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه أو ما يجسسه من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت زيداً لأن معناه المنع من الانصراف بأي وجه كان ومعنى مررت بزيد ألصقت مروري بمكان يقرب منه . قاله في المعنى ونازع الدماميني في كون الإلصاق في صورة القبض على نحو : الثوب حقيقي واستظهر أنه مجاز يجعل الإصاق الإمساك بالثوب للإصاقاً بزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور بعلى فتكون للاستعلاء المجازى كأن المارَّ بمجاورته المرور به استعمل عليه . ( قوله وهذا المعنى لا يفارقها ) التزامه يجوز في بعض الأماكن إلى تكلف كما في ذهب الله بنورهم وبالله لأعلمن . ( قوله نحو اهبط بسلام ) ونحو : فسبح بحمد ربك بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أي مع حمدك ربك وقيل للاستعانة ببناء على أنه مضاف لفاعله أي بما حمد الرب به نفسه . قاله في المعنى .

[ الإنسان : ٦ ] ، وقوله :

[ ٥٦٨ ] شَرَبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفُّعْتَ مَتَى لُحَجَّحَ مُحْضِرُ لَهْنُ نَيْجٍ  
الحادى عشر : المجاوزة كمن نحو : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ [ الفرقان : ٥٩ ] ،  
بدليل ﴿ يسألون عن أنباءكم ﴾ [ الأحزاب : ٢٠ ] وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله :

(قوله العاشر التبعيض) اختلف في الباء من قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾ [ المائدة : ٦ ] ، فقل صاحب الكشاف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال : وهو وإن كان عملاً بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه : هى للإصاق فيجب أيضاً الاستيعاب إذ المعنى ألقوا المسح بالرأس وهو اسم لكلى لا لبعضه . وقال بعض : من لم يوجب الاستيعاب كما بما الشافعى هى للتبعيض نحو : ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾ [ الإنسان : ٦ ] ، لما فى صحيح مسلم من أنه ﷺ مسح بخاصيته وعلى عمامته ، وما فى سنن أبى داود وغيرها من أنه ﷺ مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على العمامة كما فى فتح البارى وقال بعضهم للاستعانة نحو : كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى للمفعول بنفسه وهو المزال عنه ولآخر بالباء وهو المزيل فحذف الأول والأصل وامسحوا أيديكم برؤوسكم فلم يقع المسح بالمأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة لاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد . دمايى ملخصاً .

(قوله نحو عينا إلخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروى . وقال الزمخشري : المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت للماء بالمسل فجعلها للمصاحبة .

(قوله المجاوزة) قال بعضهم : يختص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى : ﴿ يسمي نورهم بين أيديهم وبأيمنهم ﴾ [ الحديد : ١٢ ] ، ﴿ ويوم تشقق السماء بالغمام ﴾ [ الفرقان : ٢٥ ] ، وأنكر البصريون مجيء الباء للمجاوزة وحملوها مع السؤال على السببية ورد بأن الكلام حيث لا يفيد أن الجرور هو المستول عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم فى وبأيمنهم ظرفية أى ويكون فى أيمنهم لأن أصل النور فيها لأن بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفى بالغمام للاستعانة لأن الغمام كالآلة ، وجعلها البيضاوى سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور فى قوله تعالى : ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظل من الغمام والملائكة ﴾ [ البقرة : ٢٢٠ ] اهـ .

[ ٥٦٨ ] والشاعد فى ماء البحر ، فإن الباء فيه بمعنى من التبعيض ، وإذا ضمن شرين معنى روين يكون على حالة . فافهم .

## \* ومثل مع ومن وعن بها انطق \*

هذا ما ذكره في هذا الكتاب . الثاني عشر : موافقة على نحو : ﴿ من إن تأمنه بقطار ﴾ [ آل عمران : ٧٥ ] ، بدليل ﴿ هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل ﴾ [ يوسف : ٦٤ ] . الثالث عشر : القسم وهي أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو : أقسم بالله . والدخول على الضمير نحو : بلا لأفعلن . الرابع عشر : موافقة إلى نحو : ﴿ وقد أحسن في ﴾ [ يوسف : ١٠٠ ] ، أى إلى وقيل ضمن أحسن معنى لطف . الخامس عشر : التوكيد وهي الزائدة نحو : ﴿ كفى بالله شهيدا ﴾ [ الرعد : ٤٣ ] ، ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ [ البقرة : ١٩٥ ] ، بحسب درهم ليس زيد بقام (عَلَى لِلإِسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ) أى تجيء على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة : الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقة وبجازا نحو :

(قوله هذا ما ذكره في الكتاب) اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقا وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره إغ لاقتضائه أن ما ذكره أحد عشر فكان الصواب تأخيره بعد قوله هذا ما ذكره إغ . ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على ما مر وإثما عد أولا ما ذكره المصنف عشرة نظرا لاتحادهما معنى وثانيا أحد عشر نظرا إلى اختلافهما عبارة . (قوله ولذلك خصت إغ) بقى خاصة ثالثة وهي استعمالها في القسم الاستعطاى وهو ما جوابه إنشائى نحو : بالله هل قام زيد ، وزاد بعضهم رابعة وهي جرها في القسم وغيره ورد بأن اللام كذلك اه دماينى . ومنهم من لا يجعل الاستعطاء قسما بل الباء فيه متعلقة بأسالك مخلوفا لا بالقسم . (قوله نحو كفى بالله شهيدا إغ) عدد الأمثلة إشارة إلى أنها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدل ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضا كما مر في فصل في ما ولا إغ والزائد مع الفاعل قد تكون لازمة وهي المصاحبة لفاعل لأفعلن في التمتعج على قول الجمهور كما سياتى في بابهِ وجائزة في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفى وواردة في الضرورة نحو :

ألم يأتسبك والأشباء تسمى بما لاقت لبون بنى زياد  
والزائدة مع المفعول غير مقبسة وإن كان مفعول كفى نحو : كفى المرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع . كذا في الجنى الدانى وقاسها الرضى في مفعول عرف وعلم الذى بمعناه وجهل وسمع وأحسن وكذا مع المبتدأ نحو : كيف بك إذا كان كذا وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو :

## \* ومنعكها بشيء يستطاع \*

فلا قياس معها . والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقبسة . دماينى ملخصا . (قوله أن تجيء على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع بجى كل اسما لبعده تنبيه المصنف الآتى على الاسمية في على وقربه في الكاف وعن .

﴿وعليها وعلى الفلك يحملون﴾ [المؤمنون : ٢٢] ، ونحو : ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، الثاني : الظرفية كفى نحو : ﴿على حين غفلة﴾ [القصاص : ١٥] . الثالث : المجاوزة كمن كقوله :

[ ٥٦٩ ] \* إِذَا رَحِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرِ \*

الرابع : التعليل كاللام نحو : ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾ [الحج : ٣٧] ، وقوله :

\* علام تقول الرمح يثقل عاتقي \*

الخامس : المصاحبة كمع نحو : ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، ﴿وإن ربك لذر مفطرة للناس على ظلمهم﴾ [الرعد : ٦] . السادس : موافقة من نحو : ﴿إذا اكتملوا على الناس يستوفون﴾ [المطففين : ٢] . السابع : موافقة الباء نحو : ﴿حقيق على أن لا أقول﴾ [الأعراف : ١٠٥] وقد قرأ أبى بالباء . الثامن : الزيادة للتوضيح من أخرى عذوفة كقوله :

(قوله ويكون حقيقة ومجازاً) قال الفارسي : وأما نحو : توكلت على الله ، فهو بمعنى الإضافة والإسناد أى أضفت توكل وأسندته إلى الله إذ لا يملو على الله تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازاً اهـ .  
(قوله ونحو فضلنا) إلخ جعل الدمايىنى الاستعلاء المجازى الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو : ﴿أو أجد على النار هدى﴾ [طه : ١٠] ، أى هادياً وجعل الاستعلاء المعنوى على نفس المجرور نحو : ﴿فضلنا﴾ إلخ ونحو : ﴿ولهم على ذنب﴾ [الشعراء : ١٤] حقيقة .  
(قوله كقوله إذا رضيت على) وقيل : ضمن رضى معنى عطف . (قوله على حبه) أى مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله .

(قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « بنى الإسلام على خمس » أى منها ، وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هى الإسلام فكيف يكون مبنياً عليها وأجيب أيضاً بأنه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف .

[ ٥٦٩ ] ثامه : \* لَقَمَرُ اللَّهِ أَشْجَنِي وَضَاهَا \*

قاله حقيف العامري من الوافر . والشاهد في على فإن على فيه معنى عن . ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف . وبين قشمر بضم القاف قبيلة . وغير لعمرك الله محنوف أى يمينى . وأعجبنى رضاهما جواب إذا . والضمير في رضاهما يرجع إلى بنى قشمر .

[ ٥٧٠ ] إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَتَّحِمِلُ      إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّحِمِلُ

أى من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغیر تعويض وهو قليل كقوله :

[ ٥٧١ ] أَيْ اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَ مَالِكٍ      عَلَى كُلِّ أَقْنَانِ الْعِضَاءِ تُرْزَقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب كقوله :

[ ٥٧٢ ] بِكُلِّ لَذَائِقَتَا فَلَمْ يُشَفِّ مَا بَنَا      عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

(قوله يحتمل) أى يعمل بالأجرة وقيل إن مفعول يجد محذوف أى إن لم يجد شيئاً ثم استأنف مستفهما استفهما إنكارياً فقال على من يتكل .

(قوله أَقْنَانِ الْعِضَاءِ) جمع فن وهو الغصن ، والعضاء بكسر العين للمهملة آخره هاء كما فى الشمنى وغره جمع عضه كعنب ، أو عضه كعنبه ، أو عضاه كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها . كذا فى القاموس . وتروى أى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أى أعجبه كما فى القاموس وإيقاع الإعجاب على الأفتان على طريق المجاز وقيل : كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالأفتان عن بقية النسوة وعليه فالإيقاع حقيقى .

(قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتبين كون تروى بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة إذ يصح أن يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما فى القاموس هذا ما ظهر لى فى وجه النظر ولا يخفى حسنه على غره مما قيل هنا .

(قوله والإضراب) أى عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو إضراب بإبطال فإن قوله على أن قرب الدار خير من البعد أبطل به ما يومه قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على أن قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التى بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشيء لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والإضراب كما قيل بذلك فى حاشا الجارة ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف أى والتحقيق كائن على أن إلخ لأن ما قبلها وقع لأعلى وجه التحقيق .

[ ٥٧٠ ] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[ ٥٧١ ] البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور .

[ ٥٧٢ ] البيتان من الطويل ، وهما ليزيد بن الطيرة .

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهَوَّاهُ لَيْسَ بِذِي وَدٍّ  
 (يعن تجاوروا عني من قلد فطن. وقلد نجى) عن (موضع بقيد و) موضع (على  
 \* كما على موضع عن قلد لجعل) كما رأيت. وجملة معاني عن عشرة أيضا اقتصر منها  
 الناظم على هذه الثلاثة: الأول: المجاوزة وهي الأصل فيها. ولم يذكر البصريون سواه،  
 نحو: سافرت عن البلد ورغبت عن كذا. الثاني: البعدية وهي المشار إليه بقوله: وقد نجى  
 موضع بعد، نحو: ﴿عما قليل ليصبح نادمين﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿لتركن طبقا عن  
 طبق﴾ [الانشقاق: ١٩]، أى حالا بعد حال. الثالث: الاستعلاء كملئ نحو: ﴿فإنما يخل  
 عن نفسه﴾ [حمد: ٣٨]، وقوله:

[٥٧٣] لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسْبِ عَنِّي وَلَا أَثَ قِتَالِي فَخَزُونِي

(قوله وقد نجى عن موضع بعد) قال أبو حيان: يلزم أن تكون حيث طرفا ولا أعلم أحدا قال إنها اسم إلا  
 إذا دخل عليها حرف الجر. مع. (قوله كما على إلخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وإن كان قليلا.  
 (قوله كما رأيت) أى في قوله:

#### \* إذا رضب على بنو قشير \*

(قوله المجاوزة) هي بعد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالأول نحو: رميت  
 السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمي. والثاني نحو: رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخاة  
 بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذهن اللالين وتارة تكون مجازية نحو: أجدت العلم عن عمرو كأنه  
 لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ. هذا ملخص ما أعاده سم. ومن المجازية سألت زيدا عن كذا كأنه  
 لما عرفك المسئول بالمسئول عنه جاوزه المسئول عنه بسبب السؤال. وأنت خبر بأن هذا إنما يظهر إذا أفاد المسئول  
 المسئول عنه لا إذا لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن الشيء لا جعل البعد للشيء عن المجرور  
 فلا يلزم أن يفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك. (قوله ولم يذكر البصريون سواه) وتكلفوا لها في الحال التي لا  
 تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يتركبو التضمنين ولا غيره مما ارتكبه في غيرها من الحروف. (قوله  
 أى حالا بعد حال) من البحث والسؤال والموت وقيل من النطقة إلى ما بعدها وقيل غير ذلك. قال في شرح الباب:  
 والأولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه.

[٥٧٣] قاله ذو الأصبع العلوي، واسمه الحرثان بن الحرث بن عرث من قصيدة طويلة من البسيط أى لله در ابن عمك يقال هذا  
 في المدح، وابن عمك مبتدأ والله خبر. والشاهد في عني فإن عن بمعنى على، وأنت مبتدأ، وديان خبره، وأصلحه ديانى حدثت  
 الوقاية للتخفيف: أى ولا أنت مالك أرى فخزوني أى قسوسنى من خزاه بخزوه إذا سابه وقهره، خزوا، والخزى مصدر خزى  
 يخزى إذا ذل والمعنى فما أنت ديانى فما تخزوني وهو مرفوع لأن شرط النصب بعد الفاء التي تقع جواب النفي أن يكون خالصا من  
 معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصا تعين الرفع نحو: ما أنت إلا تأتينا فحدثنا.

الرابع : التعليل نحو : ﴿ وما نحن بطاركى آهتنا عن قولك ﴾ [ هود : ٥٣ ] ، ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه ﴾ [ التوبة : ١١٤ ] . الخامس : الظرفية كقوله :

[ ٥٧٤ ] وَأَسْ سَرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ وَلَا تِلْكَ عَنْ حَمَلِ الرُّبَاعَةِ وَإِنَّا

السادس : موافقة من نحو : ﴿ وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ﴾ [ الأحقاف : ١٦ ] .  
﴿ أولئك الذين يتقبل الله عنهم أحسن ما عملوا ﴾ [ الأحقاف : ١٦ ] .

السابع : موافقة الباء نحو : ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ [ النجم : ٣ ] ، والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحو : رميت عن القوس لأنهم يقولون رميت بالقوس ، وفيه رد على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هى المرمية . التاسع : البديل نحو : ﴿ واتقوا يوما لا

(قوله لاه ابن عمك) أى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الأول من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف وأتاب عنه المضاف إليه ، ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف : أفضلت أى زدت . دبانى أى مالكى . فتخزوني أى تسوسنى وتقهرولى وهو بسكون الواو إما تخفيفا من فتحة النصب مثل ما تأتينا فتحدثنا بالنصب وإما رفعا عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ما أنت دبانى فما أنت تخزولى .

(قوله نحو وما نحن إغ) ويحتمل أن المعنى تركا صادرا عن قولك لا صادرا عن موعدة . (قوله وأس سرادة الهوى) من آسائه بمد الهمة أى وإساءه أى أعطى أشرافهم . والرباعية بالكسر نجوم الحملة أى أنسائط ما يتحملة الإنسان من دية أو غيرها فمن بمعنى فى بدليل : ﴿ ولا تها فى ذكرى ﴾ [ طه : ٤٢ ] ، قال فى اللغنى : والظاهر أن معنى ولى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وولى فيه دخل فيه وضر ا هـ أى والمراد فى البيت المعنى الأول فكيف تحبل عن فيه ظرفية . (قوله عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده .

(قوله بنحو رميت عن القوس) أى إن أريد جعل القوس آلة للرمى ومستعانا بها فيه . (قوله فى إنكاره أن يقال ذلك إغ) على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رضى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر .



تجزئ نفس عن نفس شيئاً ﴿ [ البقرة : ٤٨ ] . وفي الحديث : « صومي عن أمك » .  
 العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

[ ٥٧٥ ] أَتَجَزَّعُ أَنْ نَفْسُ أُمَّهَا جَمَاعَتُهَا فَهَلَّا أَتَى عَنْ تَيْنِ جَنِيَّتِكَ تَدْفَعُ

(ضَبَّةٌ بِكَافٍ وَبِهَا التَّخْيِيلُ قَدْ \* يُعْتَى وَرَائِدًا تَتَوَكَّدُ وَرَدٌ) أى تحيء الكاف لمان  
 وجهتها أربعة اقتصر منها في النظم على ثلاثة : الأول : التشبيه وهو الأصل فيها نحو : زيد  
 كالأسد . الثاني : التعليل نحو : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ [ البقرة : ١٩٨ ] ، أى  
 هدايتكم . وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، لكنه قال في شرح الكافية :  
 ودلائها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد وهى الزائدة نحو : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾

(قوله أتجزع أن نفس) يصح في أن فتح الهزمة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها  
 شرطية داخلة على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى إن هلكت نفس والحمام  
 الموت . وقوله فهلا إغ الأصل فهلا تدفع عن التئ بين جنيتك فحذف الجار قبل الوصول وزيد  
 بعده عوضاً عنه . قال الدمامي : ظاهر كلام المغني والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفى تفسير  
 الثعلبي أنهم اختلفوا في قوله تعالى : ﴿ يستولونك عن الأنفال ﴾ [ الأنفال : ١ ] فقبل عن علمها ،  
 وقبل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبنى على أن السؤال هل هو سؤال استخبار  
 أو سؤال استعطاء فقد حكى قولاً بالزيادة ولا تعويض . (قوله أربعة) زاد في المغني خامساً وهو  
 المبادرة ، قال : وذلك إذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل ، وصل كما يدخل الوقت ، ذكره ابن  
 الجباز والسيوطي وغيرهما وهو غريب جداً ويمكن تحريجهما على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية  
 وفتية أى سلم وقت دخورك وصل وقت دخول الصلاة فاستفاد المبادرة . (قوله الثاني التعليل) جعل  
 قوم منه قوله تعالى : ﴿ ويكأنه لا يفلح الكافرون ﴾ [ القصص : ٨٢ ] ، أى أعجب لعدم فلاح  
 الكافرين . (قوله تقتضى أن ذلك قليل) أى بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع وقد يقال  
 التقليل بالنسبة إلى التشبيه فلا ينافى كثرته في نفسه . (قوله ليس كمثله شيء) أى بناء على رأى  
 عزاه في المغني إلى الأكرمين قالوا إذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو إثبات للثل . قال التفنيزاني  
 في حاشية العنبد لأن النفي يمود إلى الحكم لا إلى المتعلقة فقولنا ليس كائن زيد أحد يدل ظاهراً  
 على أن لزهد ابنا وإن كان محتمل أن يكون نفي للثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع إثبات مثله  
 تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله قطعي اهـ .

[ الشورى : ١١ ] ، أى ليس شيء مثله . وقوله :

\* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ قِيَّتْهَا كَالْمَقَى \* [ ٥٧٦ ]

أى فيها الملقى أى الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت قال :  
كخير أى على خير وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله وقد توافق على (وَأَسْتَعْلَى)  
الكاف (أَسْمًا) بمعنى مثل كما فى قوله :

\* يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْكُثْمُ \* [ ٥٧٧ ]

ومنع كثيرون زيادتها إلى الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات  
والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة فى التنزيه فهى باقية على حقيقتها من نفى مثل مثله  
لكن المراد لازم ذلك وهو نفى مثله وإنما كان لازما لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلا. لثله فلا يصح  
نفى مثله ولأن مثل الشيء من يكون على أوصافه فإذا نفوه عن مائله فقد نفوه عنه ، ونظيره مثلك  
لا يخل فأنهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه ، فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفى  
مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقى للكناية فضلا عن استحالة  
لازمها لأن المعنى الحقيقى لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه . (قوله لواحق الأقارب) قاله رؤية يصف  
خيلا أى ضواير الأقارب جمع قرب بضمتين وبضم فسكون الحاصرة أو من الشاكلة إلى مراق البطن  
كما فى القاموس . والضمير فى فيها يرجع إلى الخيل الموصوفة . والملقى الطول الفاحش مع رقة . (قوله  
على خير) وقيل الكاف بمعنى الباء أى بخير وقد قيل فى قولهم كن كما أنت أن المعنى كن على الحال الذى  
أنت عليه وقيل إن المعنى كن كالشخص الذى هو أنت أى كن فيما يستقبل بمائلا لنفسك فيما مضى .  
(قوله واستعمل اسمها) فيكون فاعلاً ومفعولاً وغيرهما وزعمها ابن مضاء اسماً دائماً كما فى الجمع . (قوله  
عن كالبرد) أى عن مثل البرد أى عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الليم الثانية الذائب  
أى الذى ذاب منه شيء فصغر .

[ ٥٧٦ ] قاله رؤية يصف به خيلا : أى هى لواحق الأقارب وهى الضواير من الخيل . والأقارب جمع قرب بضم القاف  
والراء وفى آخره باء موحدة وهو من الشاكلة إلى مراق البطن . والملقى بفتح الميم وبالتافين الطول الفاحش فيه رقة .  
والشاهد فى زيادة الكاف فيه فإن التقدير فيها مقى .

[ ٥٧٧ ] قاله المعاج . وصلته : \* يَبُضُّ ثَلَاثَ كَيْعَاجٍ جُجْم \*

والبيض جمع يضاء . والمعاج جمع نجعة وهى البقرة . ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج . والججم بضم الجيم  
جمع جماء وهى التلى لا قرن لها ، وبالفصح الكثير ، ويضحكن خير عن ييض . والشاهد فى كالبرد فإن الكاف فيه اسم  
بمعنى المثل . والدليل عليه دخول عن عليها . والمنهم الذائب يعنى السوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة .

أى عن مثل الرد . وقوله :

[ ٥٧٨ ] بِكَا لِلْقُوَّةِ الشَّوَاءُ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوْلَعٍ إِلَّا بِالْكِبَى الْمُقْتَسِعِ

وهو مخصوص عند سيويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسي والناظم في الاختيار (وَكَذَا عَنْ وَعْلَى) استعمالا اسمين : الأول بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلًا) في قوله :

[ ٥٧٩ ] وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

وبحث سم في الاستشهاد بالبيت باحتيال أن الكاف حرف وجرور عن مخوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حيثند يضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد في مثل هذا الموضع. (قوله بكاللقوة) أى بفرس كاللقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما في القاموس وهى العقاب. والشغواء بمجمعتين المعروجة المتقار. وجلت من الجولان. والكسى الشجاع المتكى بسلحه أى المتغطى به. والمقنع المغطى رأسه بالبيضة. قاله زكريا. (قوله في الاختيار) فأجازوا في زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع والأسد مخفوضا بالإضافة. معنى (قوله استعمالا اسمين) وهما حيثند مبيان لمشابهة الحرف في اللفظ. وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما معربان كذا في الجمع والقول بإعراب عن الاسم مع التزام سكونها لا يظهر له وجه. وفي الجمع عن ابن الطراوة والفارسي والشلوين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا مضيا، تقول علا يعلو علوا وعلى يعل علا كبقى يبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لأنها ترسم بالألف لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء، ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياء وهو إنما يظهر إذا كانت من على يعل أما إذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالألف لأنها حيثند واوبة لكن يكفى في نكته ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظا ورسمًا على أحد الوجهين. بخلاف الفعلية فإنها لا توافق الحرفية رسمًا في وجه أصلاً فاعرفه. ولم يتعرض المصنف إلى مع أنها جاءت اسما بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة. (قوله من أجل ذاهعليها من دخلا) استشهاد على استعمالها اسمين لا تقييد ولذا خص من لأنها المسموع دخولها عليهما كثيرا وسمع جر عن يعلى ناذرا فاعلم أن اسميتها لا تنقيد بدخول من، نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فإذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتها.

[ ٥٧٨ ] هو من الطويل. الشاهد في بكاللقوة حيث جاءت الكاف فيها اسمًا لأنه مجرور بالياء. والمعنى يمثل للقوة الشعراء جلّت. وهو بفتح اللام وسكون القاف العقاب. والشغواء بالمجمعتين سميت بذلك لاعوجاج مقارها. والغازة الشعراء بالعين المهمة وهي التى تأتي من كل جانب. وجلت من الجولان ولا ولع منصوب بأن المقدرة من أولع بالشئ فهو مولع به بفتح اللام أى مغرى به. والكسى الشجاع المتكى في سلحه أى المستتر بالدرع والبيضة. والمقنع الذى على رأسه بيضة. [ ٥٧٩ ] قاله فطرى الخارجى من تصبده من الكامل. الولو للمطوف واللام للتأكيد وقد للتحقيق، وقاعل أرائى مستر =

وكتوله :

[ ٥٨٠ ] غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا ثَمْلٌ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيَاءٍ مَجْهَلٍ  
(وَمُذٌ وَمُذٌ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين فهما (أَسْمَانٍ حَيْثُ رَفَعًا) اسماً مفرداً  
(أو أولياء) جملة كما إذا أوليا (الْفِعْلُ) مع فاعله وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ،  
أو المبتدأ مع خبره : فالأول نحو ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة ، وهما حيثيبتان مبتدآن

(قوله ذرية) هجزة بعد تحية ساكنة مفعول ثان لأرى وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطنن .  
قاله العيني والمصرح وفي شرح شولهد المغنى للسيوطي جواز باء بدل الهجزة . (قوله غدت) أى سارت القطاة  
من عليه أى الفرخ والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها هجزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح  
الفوقية وكسر المهملية أى تصوت أحشاؤها من العطش ، وقوله وعن قَيْضٍ عطف على قوله من عليه ، والقَيْض  
بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة . قال الدماميني : القشر الأعلى من البيض وزيزاء بزيين  
معجمتين مكسورة أولاهما وفتتح كما قاله السيوطي أرض غليظة ، مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من  
مفعل أى محل لجهل السائر وتوهمته<sup>(١)</sup> قال في التصريح نقلاً عن ابن السيد : وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه  
ولا يجوز أن يكون نعتاً لزياء عند البصريين اهـ ولك أن تجعله بدلاً . (قوله ومذ ومذ) وكسر ميمهما لغة .  
مع . (قوله اسمين وحرفين) قال الشاطبي : قد يَحْتَمِلَانِ الاسمية والحرفية كما في ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه  
بفتح الهجزة أما إن كسرت فالاسمية متينة . (قوله كما إذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثلاً  
لاقيدا والمراد الفعل الماضي فلا يجوز مذ يقوم لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً فلا يجتمع مع المستقبل ولم  
يجزوه على حكاية الحال فلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لأنه مضاف إليه واستعماله في الماضي .  
نقله يسن عن ابن هشام ، وينبغي جواز ذلك عند من جَوَّزَ اجتماع مجازين في الكلمة . فقدير . (قوله فالأول)  
أى ما إذا رُفِعَا اسماً مفرداً .

= يرجع إلى يوم الرغاب فيما قبله . واللام للتعليل . ودرجعة مفعول ثان لأرى بفتح الدال وكسر الراء المهملتين بعدها هجزة ،  
وهي الحلقة التي يتعلم عليها الطنن والرمي . والشاهد في من عن يميني فإن عن ههنا اسم بمعنى جانب بدليل دخول حرف  
الجر عليها . وتارة نصب على المصدر .

[ ٥٨٠ ] قاله مزاحم بن الحرث العقيلي . الصحيح أنه إسلامي من قصيدة من الطويل في وصف القطا . واسم غدت مستر  
فيه يعود على القطا والشاهد في من عليه فإن عن ههنا اسم فلذلك دخل عليه من ، معناه من فرقه أى فوق الفرخ وما مصدرية  
أى بعد تمام ظمها وهو مدة صبرها عن الماء ، وهو ما بين الشرب إلى الشرب ، ويروى محسبها بكسر الحاء وهو ورود الماء  
في كل خمسة أيام ، وتصل بالصاد للمهملية خبر غدت أى تصوت أحشاؤها من العطش . وعن قَيْضٍ عطف على من عليه بفتح  
القاف وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره ضاد معجمة ، وأراد به الفرخ ههنا ، وببداء صفة لقَيْضٍ وهي الفلاة التي تبيد  
من سكنها أى تهلك . ويروى بزياء وهي الغليظة من الأرض . ومجهل صفتها أما مصدر ميمي للبالغة واسم مكان .

(١) (قوله وتوهمته) كنا بالأصل ، وصوبه وتبهته بالياء اهـ .

وما بعدها خبر ، والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، وقد أشعر بذلك قوله حيث رفعاً . وقيل بالعكس والمعنى بينى وبين الرؤية يومان . وقيل

(قوله ولما حيث مبتدآن) أى حين إذ رفعاً ما بعدها وماغ الابتداء بهما لأنهما معرفتان لفظاً ومعنى أو معنى فقط على الخلاف إذ معناهما أمد انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية ، وأورد على ابتدائيهما أنه هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك ، وأجيب بأنهما أجروها رافعين مجرهما خافضين في أنهما لا يدخلان إلا على اسم الزمان . أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدمامي . (قوله والتقدير أمد إلخ) فيه لف ونشر مرتب ومثل المملود كما في اللفظ الحاضر نحو : مذ يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتى : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر . (قوله وأول انقطاع) أى أول أمد انقطاع فوافق قول اللفظ وإن كان أى الزمان ماضياً فمعناها أول المدة ، فاقصر البعض على الاعتراض بأن ظاهر كلام الشارح يخالف ما في اللفظ تقصير . (قوله وقد أشعر إلخ) أى لأن المبتدأ هو الرفع للخبر من غير عكس على المختار . (قوله وقيل بالعكس) قال في التصريح : وهو مذهب الأخفش وأبي إسحق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناها بين وبين مضافين بمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان ١ هـ قال ابن الحاجب : وهذا القول وَهْمٌ لأن للعين واللفظ بآياه : أما الأول فلأنك تجز عن جميع المدة بأنها يومان وذلك غير محقق على هذا الإعراب . وأما الثاني فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع خبراً ظرفاً للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغاً إذ لو كان ظرفاً لكان زائداً عليه وهو مناف للمراد إذ المراد أنه هو ١ هـ . وأنا أقول : في كل من توجيهه للأول وتوجيهه للثاني نظر : أما النظر في توجيهه للأول فلأن هذا التركيب على هذا الإعراب وإن لم يقد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لأن كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافي كينونة غيرهما أيضاً لكن يفيد باعتبار العرف إذ لا يقال مثلاً بينى وبين لقائه يومان عرفاً إلا إذا لم يكن إلا اليومان فقط . وأما النظر في توجيهه للثاني فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليله عدم كون تقديمه مسوغاً بأن الظرف المجهول خبراً ليس ظرفاً للمبتدأ إذ لو كان ظرفاً إلخ مرفود لبطلان الملازمة إذ لا يجب كون ظرف الشيء زائداً عليه بل يجوز كونه مساوياً له بدليل صحة نحو في يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح ولت شعري كيف يحكم على إعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثاني المجمع على إعرابه بهذا الإعراب إذ معنى مذ يومان على كلامهم بينى وبين لقائه يومان أى كأن بينى وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثاني فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم في المثال الثاني وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع في إعراب نحو : زيد في الدار بقوله زيد مبتدأ وفي الدار خبر وأن الخبر في الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجع وهذا المتعلق نكرة وحيث لا يرد ما قيل إذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القول بين وبين مضافين إلى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقتان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بإنصاف

طرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى يومان ، وإليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلي والناظم في التسهيل والثاني : (كَجَحْتُ مَذَّ قَدَحًا) وقوله :  
 [ ٥٨١ ] \* مَا زَالَ مَذَّ عَقْدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ \*  
 وقوله :  
 [ ٥٨٢ ] \* وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْخَيْرَ مَذَّأَنَا يَأْفَعُ \*

فإنه متين . قال الدماميني : واعترض على جعل مذ ومنذ خبراً بأن المعنى عليه كما قالوه يبنى وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشيء ظرفاً لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك يبنى وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جواباً عن هذا فهو جواب عن ذلك وهو قد أسلفنا في أول باب المقول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه . (قوله والمعنى يبنى إلخ) أورد عليه عدم اطراده لأنه لا يأتي في نحو قولك يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة إلا أن يجعل على حذف العاطف والمطوف أى يبنى وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده إلى الآن وفيه تكلف . (قوله وقيل طرفان إلخ) على هذا القول يكون التركيب كلاماً واحداً مشتقاً على جملتين بخلافه على الأولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كلما مستأنف استئنافاً يائياً كما قاله الدماميني . (قوله مذ كان) أى وقت وجد . (قوله أو مذ مضى يومان) فيه أنا إذا قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل فعليهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم إلا أن يقدر مضاف ، ويلاحظ استمرار الانتفاء إلى آن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أى واستمر الانتفاء إلى الآن فتأمل . (قوله والثاني) أى ما إذا أوليا الجملة الاسمية أو الفعلية . (قوله يافع) أى ناهز الحلم أو عشرين سنة على الخلاف يقال أبغى العلام فهو يافع ولا يقال موفع وإن كان هو القياس .

[ ٥٨١ ] غلمه : \* لَمَسْنَا فَأَنْزَلَكُمْ حُصَّةَ الْأَشْيَارِ \*  
 ويبدو : يَلْبِسُ كَتَلَيْبَ مِنْ كَتَلَيْبٍ ثَقَفِي بِسِي ظِلِّ مُضْرَكِ الصَّبَاحِ مُطَارِي قَالِمَا الْفَرْزَقِ مِنْ نَصْبَةٍ مِنَ الْكَمَالِ يَدْحُهَا يَزِيدُ مِنَ اللَّهْلِ . واسم ما زال مستر فيه يرجع إلى يزيد وخبره بدى . (قوله لَمَسْنَا) أى علا وارتفع عطف على عقدت ، وفادرك عطف عليه . والشاهد في قوله مذ عقدت حيث أضيف مذ إلى الجملة الفعلية . وفيه شاهد آخر في خمسة الأشبار حيث جرد المضاف من حرف التعريف فإنه مستعمل في التصحيح بخلاف ما يراه الكوفي نحو الثلاثة الأبواب . وكى به عن الارتفاع واللوحي بمدح الصبي على زعم الفلاسفة أن المولود تمام مدة الحمل السار من طرو الأفة في الرحم يكون في قدر غاية أشبار من شبر نفسه ، فإذا جاوز الصبي أربعة أشبار فقد أخذ في الترقى إلى غاية الكمال . وقيل : أراد بها السيف لأن الأغلب فيه خمسة أشبار . ومن قال أراد به أنه لم يزل منذ نشأ مهيباً فاخراً بالمال حتى مات فافقر في العدد وهو خمسة أشبار فقد أبعد العيوب وأعرب في الاغتراب ، والكتائب جمع كنية وهو الجيش . ويروى يدى خوفاً من خوفاً جمع خافضة وهي الراية . والمعترك موضع المعركة . والمعاج العيار . ومثار بعض الميم من آثار الغبار صفة للعجاج بزيادة آل فيه . فافهم .  
 [ ٥٨٢ ] غلمه : \* وَلَيْلَا وَكَهْلَا حَيْثُ شَيْتَ وَأَمْرًا \*  
 قاله الأعشى يميمون من قصدية من العلويل وأبغى أطلب والويلد الصبي . والشاهد فيه في قوله مذ أنا يافع حيث أضيف مذ إلى الجملة الاسمية كما في البيت السابق وفيه شاهد آخر وهو قوله وَلَيْلَا حيث نصب على أنه خبر كان القدر تقديره ومذ كت ولَيْلَا المعنى ما زلت مكسباً في حالاتي هذه . والكهل بعد الثلاثين وقيل : بعد الأربعين إلى خمسين أو ستين ، والأمر الذي ليس على وجهه شيء من الشعر . وقوله وكهلاً : عطف في التقدير على أمرد لأن الكهولة بعد الأمردية .

والشهور أنهما حيثُ ظرفان مضافان إلى الجملة . وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة . وقيل : مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر (وَإِنْ يَجْرَأَ) فهما حرفا جر ثم إن كان ذلك (فِي مَضَى فَكَمْ \* هُمَا) في المعنى نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة (وَفِي الْخُسُوفِ مَعْنَى فِي أَسْتَيْنَ) بهما نحو : ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا أى في يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى من وإلى كما في المعلوم ، نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومين ، وكونهما إذا جرا حرفي جر هو ما ذهب إليه الكثيرون وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

(تنبيهات) : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه كقوله :

[ ٥٨٣ ] وَرَبِعَ غَفَتَ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانٍ

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره فمن القليل فيها قوله :

[ ٥٨٤ ] لَيْسَ الدَّيَّارُ بِقُتَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ جَحِجَحَ زُمُذْ دَهْرٍ

(قوله وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين . (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفاً على قبل الذي قبله . همنى . (قوله يكون هو الخبر) أى لتوقف صحة الإخبار عليه حيثُ . (قوله فكمن) أى الابتدائية . (قوله معنى في استين) أى اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليه بهما . (قوله نكرة) أى معدودة إذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما في البيت الآتي ومذ دهر لأنه متعدد في المعنى وبهذا يعلم أن الكاف في قول الشارح كما في المعلوم استقصائية وفي نسخ فإن كان المجرور بهما نكرة معطوفاً كانا بمعنى من وإلى معاً نحو مذ يومين وهو واضح . (قوله نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين) فالمعنى ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها (قوله ورابع غفت آثاره) أى ومنزل اندرست علاماته . وقوله : منذ أزمان قال سم : لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من وإلى معاً . (قوله بقية الحجر) الفتحة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود . وأقوين أى خلون حال من الديار بتقدير قد والحجج بالكسر السنون .

[ ٥٨٣ ] صدره : \* قَدْ تِلْكَ مِنْ ذِكْرِي خَيْبٍ وَعَرَفَانِ \*

قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدة من الطويل . وهو مصرع ، ولهذا عروضه قبضت ، وقفا خطاب للثنين والمراد واحد ، وهو من عاداتهم يخاطبون الواحد بذلك . وأصله قنن فأبدلت من النون ألف . ونك مجزوم لأنه جواب الأمر ، والذكرى مصدر ذكر . وعرفان الديار أى معرفتها . والرابع ربع الديار بعينها والمخلة أيضاً . وروى ورسم غفت أى اندرست . ولشاهد في منذ أزمان حيث وقع منذ ابتداء الغاية وجر الأزمان ، وهو مرجع على رفعه في مثل هذا الموضع .

[ ٥٨٤ ] قاله زهير بن أبى سلمى من قصيدة من الكامل يمدح بها هرم بن سنان . الديار مبتدأ وخبره لمن مقدماً ، ومن استهائية =

الثاني : أصل مذ منذ بدليل رجوعهم إلى ضم الدال من مذ عند ملاقة الساكن نحو مذ اليوم ، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن . وقال ابن مُلْكُون : هما أصلان لأنه لا يتصرف في الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم أن وكأن ولكن ورب . وقال المالقي : إذا كان مذ اسماً فأصلها منذ أو حرفاً فهي أصل . الثالث : بقي من الحروف رب وهي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً : فالأول كقوله عليه السلام : « يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » وقول بعض العرب عند انقضاء

(قوله رجوعهم إلى ضم الدال) أى على الأشهر وجاء كسرهما عند ملاقة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لأننا نقول هذا الكسر عارض مثل : ﴿ قم الليل ﴾ [ الزمل : ٢ ] ، فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع إلى الأصل . (قوله ولأن بعضهم يقول مذ إغ) قد يقال الضم اتباع . (قوله ملكون) قال شيخنا السيد : بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف . (قوله في الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف :

\* حرف وشبهه من الصرف برى \*

ما نصه : المراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف في الجمود ا هـ . (قوله ويرده تخفيفهم أن إغ) أى وهذا التخفيف تصرف جرى في الحرف شلوذاً كما سيذكره الشارح في أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل . (قوله المالقي) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام . (قوله بقي من الحروف رب) أى بقي من معاني الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقليل التكثير دائماً وقيل : التقليل دائماً وعزى إلى الأكثرين وقيل : التكثير كثيراً والتقليل قليلاً وقيل العكس . (قوله يا رب كاسية) أى مكسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كان وما للتثنية أو النداء والمنادى مخوف وفي الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهيه أما الأول فلأن جعل في الدنيا ظرفاً مستقراً صفة كاسية غير صريح في كون اكتسائها في الدنيا الذي هو المراد وأما الثاني فلأن المقصود من الحديث الإخبار عن الكاسية في الدنيا بأنها عارية يوم القيامة لا الإخبار عن الكاسية بأنها في الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوز البعض

= ومتعلق اللام والباء مخوف أى الكاتبة بقية الحجر بضم القاف وتشديد التون وهو أعلى الجبل . والحجر بكسر الحاء وسكون الجيم حجر ثمود ، وأقويون حال بتقدير قد أى خلون . والشاهد في مذ في الموضعين فإنها لا تبدأ الغاية في الزمن الماضي وجراها الماضي وهو قليل ، لأن الأكثر على جرها للحاضر . وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه .



رمضان : يا رب صائمه . لن يصومه وقائمه لن يقومه . والثاني : كقوله :  
 [ ٥٨٥ ] أَلَا رُبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَّمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ  
 (وَيَزِيدُ مِنْ وَعَنٍ وَيَبَاءُ زَيْدٌ مَا \* فَلَمْ يَقَعْ عَنْ عَمَلٍ غُلْمًا) لعدم إلزائها الاختصاص  
 نحو : ﴿مما خطاياهم أغرقوا﴾ [ نوح : ٢٥ ] ، ﴿عما قليل﴾ [ المؤمنون : ٤٠ ] ،  
 ﴿فيها رحمة من الله﴾ [ آل عمران : ١٥٩ ] ، (وَيَزِيدُ بَعْدَ وَالْكَافِ فَكُفَّ) عن الجر

في عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من  
 الضمير في كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أى ثابتة وفي الأخير نظر لأن صاحب الحال لا يقدر  
 العرى فكيف تكون عارية حالاً منتظرة إلا أن يجعل المعنى مقدراً عريها بزنة المفعول لا مقدر عريها  
 بزنة الفاعل . وإنما كانت رب في الحديث للتكثير لأنه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذا  
 قول بعض العرب . (قوله يا رب صائمه إغ) استدلل به الكسائي على إعمال اسم الفاعل ماضياً  
 إذ لو لم يكن عاملاً للنصب في ضمير رمضان لكانت إضافته إليه محضة لأنها إضافة وصف إلى غير  
 معموله فتفيد التعريف مع أن رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بأنه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها  
 قبل مضياً فاسم الفاعل غير ماضٍ تنزيلاً وقوله : لن يصومه ولن يقومه غير بلن الاستقبالية لأن  
 المراد لن يجوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أو لن يعيش إلى صيام مثله وقيامه . (قوله ألا رب  
 مولود وليس له أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله : وذى ولد إغ هو آدم عليه الصلاة  
 والسلام ، وضمير لم يلد له ذى ولد ، وأصله لم يلد بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام  
 تشبيهاً بناء كسف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعاً للياء أو بالضم اتباعاً للهاء كذا في  
 التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التحريك بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين . (قوله  
 فلم يقع إغ) نقل في المصحح أن ما تكف بقلة الباء ومن ويدخلان حيثخذ على الفعل . (قوله مما  
 خطاياهم إغ) خطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطاياهم ولو  
 مثل بها لكان أظهر ولا يقدح في هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شيء فيكون ما بعدهما  
 بدلاً لأن المثال يكفيه الاحتمال .

[ ٥٨٥ ] قاله رجل من أزد الشراة . وعن الفارسي أن عمر الجيش لقي امرؤ القيس فأنشده . فأجاب امرؤ القيس  
 بأن للولود من غير أب عيسى ، وذو الولد من غير الأبوين آدم عليه السلام ولا للتبني . والشاهد في رب فإنه  
 هنا للتعليل . والواو في وليس للحال ، وذو ولد عطف على مولود . ولم يلد أبوان في محل الجر صفة وهو يسكون  
 اللام وفتح الدال وأصله لم يلد بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيهاً بكف فالتقى ساكنان فحرك الدال  
 بالفتح . واستوفيت الكلام فيه في الأصل .

غالبًا وحينئذ يدخلان على الجمل كقولهم :

[ ٥٨٦ ] رُبَّمَا الْجَمَالُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ يَتَهَنُّ أَلْمَهَارُ

وكقولهم :

[ ٥٨٧ ] \* كَمَا أَلْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي ثَمِيمِ \*

(وَلَدَ لَيْتَهُمَا وَجَرَّ لَمْ يُكْفِ) كقولهم :

[ ٥٨٨ ] رُبَّمَا ضَرْبُهُ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةِ نَجْلَاءِ

وكقولهم :

(قوله وزيد بعد رب إلخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها بأن اختصاصها بالأسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فإنهما إنما يجران بعض الأسماء فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل بخلافها . سم . (قوله فكف) أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأول ما يوهم ذلك بجمل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية . مع . (قوله ربما الجمال المؤبل) الجمال بالجيم القطيع من الإبل ، والمؤبل بالوحدة المعد للقتية . والعناجيج بعين مهملة وجميع الخيل الجياد . والمهاري بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والأنثى مهرة وفيهم خير الجمال وحذف خبر عناجيج لعلمه من خير الجمال . (قوله كما الحيطات) جماعة من تميم سماوا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وفتححتين وهو الحارث بن مالك بن عمرو وسمى بذلك لأكله نباتاً بالبادية يسمى الرق وهو الخندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتححتين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك .

[ ٥٨٦ ] قاله أبو دلود لحارثة بن الحجاج . وهو من قصيدة من الخفيف للشاهد في ربما حيث دخلت على رب ما الكافة فكفتها عن العمل ودخلت على الجملة الاسمية وهو نادر . والجمال بالجيم جماعة من الإبل لا واحد له من لفظه وقيل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه . والمؤبل بضم الميم وفتح همزة والباء للوحدة المشددة يقال إبل موبل إذا كانت للقتية . والعناجيج جمع عنجوج بالضم وهو الجمل الطويل الأعناق . والمهاري بكسر الميم جمع مهر .

[ ٥٨٧ ] صدره : \* فَإِنَّ الْعَمْرُ مِنْ شَرِّ السَّطَايَا \*

قاله زباد الأعجم من أبيات من الرواف . الغاء للعطف والخمر بضم الحاء للمهملة جمع حمار هكذا وجدته في نسخة صحيحة لأنى على . وفي غيرها فإن الخمر بفتح الحاء للصيغة وهي التي تشرب وهذا أقرب وإن كان ذاك أصوب . وقد شبه الخمر بالمطية التي لا خير فيها ووجه الشبه حصول الشر من كل منهما . والشاهد في كل الحيطات فإن الكاف للتشبيه دخلت عليها ما فكفتها عن العمل . والحيطات مرفوع بالابتداء . وشر بني تميم خيره . وكان الحارث بن عمرو بن تميم يسمى الحبط لأنه كان في سفر فأكل من الرق وهو الخندقوق فانتفخ بطنه فلقب حبطاً ثم سُمي أولاده كلهم حيطات .

[ ٥٨٨ ] قاله عدى بن الغلاء الضناني من قصيدة من الخفيف . الشاهد في ربما ضربة حيث دخلت ما على رب ولم تكفها عن العمل وهو قليل . بين بصري أي بين جهات بصري فاكفتي بالمراد إذ كان مشتتاً على أمكنة ، وهي بضم الباء بلدة بالشام كرمي حوران . ونجلاء صفة لطعة : أي واسعة .

[ ٥٨٩ ] وَنُنْصِرُ مَوَلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا أَنَّ النَّاسَ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

(تفسيه) : الغالب على رب المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضى كقوله :

[ ٥٩٠ ] \* رُبَّمَا أُؤْتِيَتْ لِي عِلْمٌ \*

وقد تدخل على مضارع نزل منزله لتحقيق وقوعه نحو : ﴿ربما يود الذين كفروا﴾

من القاموس والمعنى . وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخطأ . (قوله ابن بصرى) أى بين جهاتها فحصل التعدد الذى تقتضيه بين وهى من أرض الشام وقوله : وطعنة نجلاء أى واسعة عطف على ضربة .

(قوله وننصر مولاتنا) لعل المراد به مولى المولاة وقوله مجرور عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أى مذنب عليه ومذنب ويروى مظلوم عليه وظالم .

(قوله الغالب على رب المكفوفة بما) مثلها غير المكفوفة فإن الغالب في العامل بعدها كونه فعلاً ماضياً كما في المضى وقال في الجمع : والأصح أن رب تتعلق بالعامل الذى يكون خبراً مجروراً أو عاملاً في موضعه أو مفسراً له ويجب كونه أى العامل الذى تتعلق به رب ماضياً معنى . قاله البرد والفارسي وابن عصفور . وقال أبو حيان : أنه المشهور عند الأكرين . وقيل : يأتي حالاً أيضاً قاله ابن السراج قيل : ويأتي مستقبلاً أيضاً قاله ابن مالك اهـ مع حذف وترجيحه تعلق رب سيجرى الشارح على خلافه وقوله أو مفسراً له فيه نظر إذ الظاهر أن تعلقها في صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له .

(قوله على فعل ماضى) أى حقيقة لا تنزيلاً لأن دخولها على الماضى تنزيلاً من جملة المقابل للغالب كما سيصنع الشارح . (قوله ربما أوفيت في علم) أى نزلت على جبل .

[ ٥٨٩ ] قاله عمرو بن البرقة الهبى بكسر النون من قصيدة من الطويل . والشاهد في كما الناس حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلها جرت الناس . والمجرور من الجرم بالجيم والراء ويروى مظلوم عليه وظالم . [ ٥٩٠ ] ثممه : \* تَرْفَعُ قَرْيَ ضَمَائِلَ \*

قاله جذبة الأريش . ومن نسبه إلى تأبط شراً فقد غلط . وهو من المديد . الشاهد في قوله ربما فإن ما دخلت على رب وكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الفعلية وأوفيت أى نزلت . والعلم الجبل وفى بمعنى على . وترفعن أصله ترفع زبدت فيه نون التأكيد الخفيفة للضرورة . وحملاً فاعله . وثوى مفعوله وهو يفتح الشين جمع شمال وهو الریح التى تهب من ناحية القطب .

[الحجر : ٢] ، ونذر دخولها على الجملة الاسمية كقوله :

\* رُبَّمَا الْجَمَلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ \*

حتى قال الفارسي : يجب أن تقتدر ما اسماً مجروراً بمعنى شيء ، والجمال خبر لضمير محذوف ، والجملة صفة ما : أى رب شيء هو الجمال المؤبل (وَحْدَيْتُ رُبَّ) لفظاً (فَجَرْتُ) منوبة (بَعْدَ بَلِّ \* وَالْقَلْبِ) لكن على قلة كقوله :

[٥٩١] بَلِّ بَلْدٍ مِلءِ الْفُجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ  
وقوله :

\* بَلِّ بَلْدٍ ذِي صَعْدٍ وَأَصْبَابِ \* [٥٩٢]

(قوله نزل منزله إلخ) حاصل ما أشار إليه الشارح أن يود مستقبل حقيقة لأنه في يوم القيامة لكن لما كان معلوماً لله تعالى نزل منزلة الماضي بجامع التحقق في كل . واعلم أن عبارة الشارح هي عبارة التوضيح بينما ، فزعم البعض أنه لم يعتد بقيد التنزيل في التوضيح باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقول فاضح ولا حول ولا قوة إلا بالله . (قوله حتى قال الفارسي) غاية لقوله ونذر . (قوله والجملة صفة ما) وفهم متعلق بحال محذوفة أى رب شيء هو الجمال المؤبل كانتا فيهم وإنما قدر الفارسي ضميراً محذوفاً ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف . تصرع .

(قوله أى رب شيء إلخ) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فإنها تكتب موصولة . (قوله بعد بل والقلم) قيل : وبعد ثم . مع .

(قوله ملء الفجاج) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع . والقلم بفتحين والقلم بفتح وسكون والقلم كسحاب الغبار . وقوله : لا يشتري كتانه وجهرمه أى جهرمه بمحذوف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة إلى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس وقيل : الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت في بيت بعد . من شرح شواهد المغنى للسيوطي .

(قوله ذو صعد) بضمين جمع صمود بفتح الصاد المقبة ، وأصباب جمع ضب وهو الحيوان المرووف والباء الواقعة رويًا في هذا البيت يجب إسكانها كما لا يخفى على من له إلمام بفن العروض .

[٥٩١] البيت من الرجز .

[٥٩٢] قاله رؤبة : أى بل رب بلد ملء الطرق . والقلم الغبار . والشاهد فيه حيث أضمرت رب وبقي عملها . (قوله جهرمه) أى جهرمه بياء النسب وهو بسط من الشعر تسب إلى قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم . وجعل الجهرم اسماً بإعراج ياء النسبة عنه .

وقوله :

\* فَمِثْلُكَ خَلِيْلٌ قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعٌ \* [ ٥٩٣ ]

وقوله :

\* فَحَوْرٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ \* [ ٥٩٤ ]

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ بِكَثْرَةِ كَقَوْلِهِ :

\* وَكَيْلٌ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُوْلَهُ \* [ ٥٩٥ ]

(تنبيهان) : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف كقوله :

[ ٥٩٦ ] رَسَمَ دَارٌ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ كَلَدْتُ أَقْصَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلَةٍ

(قوله فَمِثْلُكَ حَبْلٌ) خص الحبل والمرضع بالذكر لأنهما أزهدهما للنساء في الرجال . وقوله قد طرقت أى أتيتها ليلاً . (قوله فحور) جمع حوراء وهى شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عينا وهى الواسعة العين . (قوله وليل كموج البحر) أى فى كثافته وظلمته . والسلول السور والابتلاء والاختبار .

[ ٥٩٣ ] تمامه : \* فَأَلْهَمْتُهَا عَنْ ذِي لَمَالِمٍ مُقْبِلٍ \*

قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة من الطويل : أى رب مثلك . وفيه الشاهد حيث حذف رب والعرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما في المعطف . ومعنى طرقت أتيتها ليلاً . ويروى فمثلك بكراً قد طرقت وثباً ويروى ومرضعاً فأغيتها ، أى شغلتها . وإفهام التلاويذ واحداً تيمية . والمغفل بضم الميم وسكون الفين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وأمه حبل أو الذى يرضع وأمه تجماع . وأما المغفل بكسر الفين وسكون الياء فهى التى توثى وهى ترضع أو حامل . ويروى يحول على الأصل والقياس يحيل .

[ ٥٩٤ ] قوله المتخلف مالك بن عويمر . وتامه : \* تَوَاعَمَ فِي الْمَرْوُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ \*

من قصيدة من الوافر الشاعده فى فحور حيث أضر رب بعد الفاء أى قرب حور بضم الحاء المهملة وهى الشديدة بياض العين الشديدة سوادها . وعين بالجر صفة ، جمع عينا وهى الواسعة العين . وقد لوت بين معترض من لوت بالشئ ألو لوا إذا لعبت به . والتواعم جمع ناعمة . والمروط جمع مرط بكسر الميم وهو لزار له علم . والرباط جمع ربطة بكسر الراء وسكون الياء آخر الحروف وهى الملاعة التى لم تلتق .

[ ٥٩٥ ] تمامه : \* غَلَى بِالْوَاوِ الْهَجُومُ لَيْتَلِي \*

قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة أيضاً . الشاهد فى ليل حيث حذف رب فيه بعد الواو أى رب ليل كموج البحر فى كثافته ظلمته . وأرعى سدوله صفة لليل أى ستوره . (قوله ليتلى) أى ليظهر ما عندى من الصبر والجزع أو ليختبر أو ليعذبني وأصله ليتليني فحذف الفعل .

[ ٥٩٦ ] قاله جميل بن معمر من قصيدة من الخفيف ، أى رب رسم دار . وفيه الشاهد حيث جر رسم يرب المضرة ولم يتقدمها لا واو ولا فاء ولا بل وهو قليل جداً . ورسم الدار ما كان لاصفاً بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه . والطلل ما شخص من آثارها . (قوله من جلله) بفتح الجيم أى من أجله وقيل من عطشه لى عيني .

وهو نادر . وقال في التسهيل : تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيرًا وبعد الواو أكثر وبعد بيل قليلًا ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أى كثير بالنسبة إلى بيل . الثانى : قال في التسهيل : وليس الجر بالفاء وبيل باتفاق . وحكى ابن عصفور أيضًا الاتفاق ، لكن في الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبيل لنيابتهما مناب رب ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها والصحيح أن الجر برب المضمرة وهو مذهب البصريين (وَقَدْ يُجْعَرُ بِسَوَى رَبِّ) من الحروف (لَدَى \* حَذَفِ) وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع وذلك كقول رؤية وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : خير عافاك الله . التقدير على خير وقوله :

[ ٥٩٧ ] \*أُضَارَتْ كَلْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ\*

وقوله :

(قوله رسم دار) أى رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقًا بالأرض كالرماد والطلل ما شخض من آثارها كالرود والأثافي ، وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أى من أجله أو من عظيم شأنه لأن الجلل يطلق بمعنى أجل وعظيم وحقر وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المعنى وشرح شواهدة للسيوطى .

(قوله وهو نادر) أى جلدًا كما يدل عليه ما بعده .

(قوله كثير بالنسبة إلى بيل) أى وإن كان قليلًا بالنسبة إلى الواو فلا ينافى قول الشارح سابقًا لكن على قلة .

(قوله لكن في الارتشاف إلخ) يجاب بأن المصنف وابن عصفور لم يعتدا بالخالف لشذوذه فحكيا الاتفاق .

(قوله والصحيح أن الجر برب المضمرة) لأنه لم يمهّد الجر بيل والفاء أصلًا ولا بالواو إلا في القسم .

(قوله وهذا) أى الجر بسوى رب لدى الحذف . (قوله كقول رؤية) بضم الراء وسكون الهززة ابن المعاج بن رؤية كان من فصحاء العرب .

[٤٩٧] صدره :

\* إِذَا قِيلَ أَيْ الثَّامِرُ شَرْ قَبِيلَةٍ \*

ذكر مستوفى لى شواهد تمدى الفعل ولزومه . والشاهد هنا فى كلب حيث جر بإلى المقدرة تقديره أشارت إلى كلب ولا خلاف فى شذوذ هذا الجر .

## \* حَتَّى تَبْدُخَ فَازْتَقَى الْأَعْلَامَ \*

[ ٥٩٨ ]

أى إلى كليب وإلى الأعلام (وَبَعَثَهُ يَتْرَى مَطَرًا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعا :  
 الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض نحو : الله لأفعلن . الثانى : بعدكم الاستفهامية  
 إذا دخل عليها حرف جر نحو : بكم درهم اشتريت أى من درهم خلافاً للزجاج فى تقديره  
 الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها . الثالث : فى جواب ما تضمن مثل المخبوف نحو : زيد  
 فى جواب بمن مررت . الرابع : فى المعطوف على ما تضمن مثل المخبوف بحرف متصل  
 نحو : ﴿ وَلى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ . واختلاف الليل والنهار ﴿  
 [ الجائية : ٤ ] ، أى وفى اختلاف الليل . وقوله :

[ ٥٩٩ ] أَخْلَقَ بِلَيْدِ الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُعْذِرِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ

(قوله التقدير على خير) أى أو بخير كما فى التصريح . (قوله حتى تبدخ) أى تكبر والأعلام الجبال .  
 (قوله وذلك) أى البعض الذى يرى مطرًا من الجر بسوى رب لدى الخذف . (قوله دون عوض) أى  
 من حرف القسم المخبوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمخبوف اتفاقاً لأنه مع العوض قيل : هو الجار كما  
 مر ذلك . (قوله فى جواب ما) أى سؤال تضمن مثل المخبوف أى اشتمل على حرف مثل الحرف المخبوف .  
 (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجر بالمعطف على خلقكم حتى يقال الجر بنى المذكورة ولا  
 المخبوفة لما يلزم عليه من المعطف على مفعول عاملين مختلفين وهو ممنوع على الأصح . المعمولان خلق وآيات  
 والعاملان فى الابتداء فعل ما ذكره الشارح يكون المعطف من عطف الجمل . (قوله أن يحظى) قال فى  
 القاموس : المحظوة بالضم والكسر والحظّة كملة المكانة والحظ من الرزق والجمع حظاً وحظاء . وحظى  
 كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضى واحتظى وهى حظية كفية ا هـ ولم أجد فيه ولا فى غيره حظى  
 متعدداً بالباء فلعله على تضمن معنى ظفر أو تنعم مثلاً وقوله : ومدمن أى مديم والولوج الدخول . (قوله  
 أى ويحمد من) ولو لم يقدر الباء لزم المعطف على معمول عاملين مختلفين المعمولان ذى وأن يحظى والعاملان  
 الباء وأخلق لكن قد يقال إن يحظى بدل اشتمال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء إلا أن يقال العمل  
 فى البدل بآء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالغذور موجود .

## \* وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ أَلْفَتْهُ \*

[ ٥٩٨ ] صدره :

هو من الكامل . وفيه تسفات ثلاثة : إدخال المء فى كريمة وهو صفة مذكر أى رب رجل كريم ، وحذف التنوين  
 من قيس للضرورة وحذف إلى فى قوله الأعلام أى إلى الأعلام وهو الشاهد . وألفته بفتح الهززة واللام أى أعطته ألفاً من  
 باب ضرب يضرب . ولما ألف يالف من الألف فهو من باب علم يعلم وحتى ابتدائية . وتبدخ تكبر وعلا من البدخ بفتحين  
 وهو التكبر . والأعلام جمع علم وهو الجبل .  
 [ ٥٩٩ ] البيت من البسيط ، وهو لعمد بن يسير .

أى وبمد من . الخامس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله :  
[ ٦٠٠ ] مَا لِمُحِبِّ جَلْدُ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَبِيبٍ زَأْفَةٌ فَيَهْجُرَا

السادس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله :

[ ٦٠١ ] مَتَى عَذَّبْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِئَةٍ مِنَّا كَفَيْتُمْ وَلَمْ تَحْشُوا هَوَانًا وَلَا وَهْنًا

السابع : فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحنوف ، نحو : أزيد ابن عمر واستفهاماً لمن قال مررت بزيد . الثامن : فى المقرون بهلا بعده ، نحو : هلاً دينار لمن قال : جئت بدرهم . التاسع : فى المقرون بأن بعده ، نحو : امرر بأبيهم أفضل أن زيد وإن عمرو ، وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد أن أسهل من إضمار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده . العاشر : فى المقرون بفاء الجزاء بعده . حكى يونس : مررت برجل صالح إلا صالح فطالغ : أى إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالغ ، والذى حكاه سيبويه إلا صالحاً فطالغ ، وإلا صالحاً فطالغاً ، وقدره إلا يكن صالحاً فهو طالغ ، وإلا يكن صالحاً يكن

(قوله فى المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحنوف . (قوله ما محب جلد أن يهجر) أى قوة للهجر والشاهد فى قوله : ولا حبيب وقوله : فيجبر بالنصب على إضمار أن . (قوله ولو فئَةٍ) أى ولو بفئة أى ولو عذمت بفئة وعدم صحة كون الجر هنا بالمطف على نا لأن لولا تدخل إلا على الجملة دون المفرد والغالب فى مثل هذا النصب كقولهم التنى بداية ولو حماراً كما فى الجمع . (قوله بعده) أى بعد ما تضمن مثل المحنوف وكذا الضمير فى نظائره الآتية . (قوله أسهل من إضمار رب إلخ) أى فيكون عملها محنوفة بعد أن أكثر مما ذكر ووجهه كما فى زكريا أن أن مختصة بالأفعال وهى قوة الطلب للجار . (قوله مررت برجل صالح) أى فى اعتقاده وقوله إلا صالح أى فى نفس الأمر فطالغ أى فى نفس الأمر فلا تناق ، وليس لفظ صالح الأول فى عبارة المرادى والأمر عليها ظاهر . (قوله إلا صالح فطالغ) الشاهد فى فطالغ وأما جر صالح فمن الموضع التاسع لأنه لم يقيد فيه المقرون بأن بالتكرار ولا بعدم الفصل . أفاده شيخنا . (قوله أى إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالغ) قال فى التصريح : هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه إلا أكن مررت بصالح فطالغ قيل : وتقدير سيبويه هو الصواب لأنك إذا قلت : إلا أمرر نقضت أخبرك أولاً بالمرور فيما مضى لأن إلا أمرر معناه إلا أمرر فيما يستقبل فلا بد من تقدير الكون أى إلا أكن فيما يستقبل موصوفاً بكونى مررت فيما مضى بصالح فأنما قد مررت بطالغاً هـ ملخصاً . ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بأن يجعل معنى إلا أمرر إلا أكن مررت .

[ ٦٠٠ ] رجز لم أدر قتله . جلد بفتح اللام قوة من جلد بالضم فهو جلد بالسكون وجليد . وإن مصدرية واللام فيه مقدرة أى ما محب قوة للهجران ، والشاهد فى ولا حبيب حيث جر لكونه عطفًا على محب بحرف منفصل وهو لا أى ولا لحبيب رأفة أى رحمة وشفقة وفيجير بالنصب بتقدير إن أى فإن يجير ، والمفعول محنوف أى فيجيره . والألف فى الموضعين للإشباع . [ ٦٠١ ] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .



طالِخًا . الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كى وصلتها ولهذا تسمع النحويين يميزون في نحو جئت كى تكرمنى أن تكون كى تعليلية وأن مضرة بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها . الثانى عشر : مع أن . وأن نحو : عجبت أنك قائم وأن قمت على ما ذهب إليه الخليل والكسائى . وقد سبق في باب تعدى الفعل وزومه . الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار . أجاز سيويه في قوله :

[ ٦٠٢ ]      بَدَأَ لِي أَلَى لَسْتُ مُدْرِكُ مَا نَصَى      وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

الخفض في سابق على توهم وجود الباء في مدرك ، ولم يجره جماعة من النحاة .  
ومنه قوله :

[ ٦٠٣ ]      أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا      وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ  
وَلَا سَالِكٍ وَخَيْدٍ وَلَا فِى جَمَاعَةٍ      مِنْ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَلْتَ مَرِئِبٍ

وقوله :

[ ٦٠٤ ]      مَشَائِمُ تَسُوْا مُصْلِحِينَ عَشِيْرَةً      وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

(قوله على ما ذهب إليه الخليل والكسائى) أى من أن أن وصلتها أو أن وصلتها في موضع جر بالخرف المقدر أما على ما ذهب إليه سيويه فموضعها نصب بنزع الخافض .

(قوله الصالح لدخول الجار) أى بأن يكون اسما لم ينقض فيه .

(قوله ولم يجره جماعة من النحاة) وأما الجر بالمجاورة نحو : هذا حجر ضب غرب فأنثته جمهور البصريين والكوفيين في نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لأنه تابع بواسطة بخلافهما وأما الآية ففى المسح على الخف على قول ، وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسيأتى بسطه في أول النعت .

(قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول .

[ ٦٠٢ ] ذكر مستوفى في شواهد إن وأخواتها . والشاهد هنا في ولا سابق فإنه يجرور بالباء المقدرة عطفا على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه . وقد روى بالنصب عطفا على اللفظ فلا شاهد فيه .

[ ٦٠٣ ] البيتان من الطويل . وهما لاين اللمينة .

[ ٦٠٤ ] البيت من الطويل ، وهو للأخوص - أو الأخوص - الرياحي .

وقوله :

[ ٦٠٥ ] وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تُكُونَ حَبِيَّةً إِلَيَّ وَلَا ذَنْبِي بِهَا أَنَا طَائِفَةٌ

(تنبيهه) : لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار ، وقد يفصل بينهما في الاضطراب بظرف أو مجرور كقوله :

\* إِنَّ عَمْرًا لَا حَيَّرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرُو \*

وقوله :

[ ٦٠٦ ]

\* وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا التُّزُولُ سَبِيلٌ \*

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم ، نحو : اشتريته بوالله درهم .

(خاتمة) : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما

(قوله مثاليه) جمع مشعوم وناعب بالعين المهملة أى صانع وبابه ضرب ونفع كما في الصباح والبين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم .

(قوله وما زرت ليلى إلخ) ينفي إسقاط هذا البيت إذ ليس فيه ليس ولأما العاملة عملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم أصلا بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون ، لأن محله جر باللام المقدرة على ما ذهب إليه الخليل والكسائى ، نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله إلخ أى من الجر على التوهم أعم من أن يكون بعد ليس وما أو لا فتنبه .

(قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أى لأن الحرف موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم والظرف لا بد له من شيء يقع فيه فالواصل معناه والواقع هو المتعلق . والتحقيق أن ذلك المتعلق إما يعمل في المجرور وأنه الذى فى محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعديا إليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عملى ، وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق إليه مساعمة أو مرادهم تعلق الإيصال لأن الحرف

[٦٠٥] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

[٦٠٦] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

يشبهه أو ما يشير إلى معناه نحو : ﴿ أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ [ الفاتحة : ٧ ] ، ﴿ وهو الله في السموات وفي الأرض ﴾ [ الأنعام : ٣ ] ، أى وهو المسمى بهذا الاسم : ﴿ ما أنت بنعمة ربك بمجنون ﴾ [ القلم : ٢ ] ، أى انتفى ذلك بنعمة ربك ، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا في اللفظ قدر الكون المطلق متعلقًا كما تقدم في الخبر والصلة . ويستثنى من ذلك خمسة أحرف : الأول : الزائد كالباء ومن في نحو : ﴿ كفى بالله شهيدًا ﴾ [ الرعد : ٤٣ ] ، ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ [ فاطر : ٣ ] .  
الثاني : لعل في لفة عقيل لأنها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية . الثالث : لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه لولا جارة فإنها أيضًا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء . الرابع : رب في نحو : رب رجل صالح لقيت أو لقيته ، لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضًا على حد زيدا ضربته . ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن

يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا إذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف وإلا حكم على محل مجموعهما بإعراب العامل رفعا نحو : زيدا في الدار أو نصبا نحو : خرج زيد بشابه أو جرا نحو : مررت برجل من الكرام . أفاده الدمامي وغيره . ( قوله أو ما يشبهه ) أى في العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وإن لم يذكره غير واحد كالبعض ( قوله أو ما أول بما يشبهه ) كلفظ الجلالة فإنه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود . ( قوله أو ما يشير إلى معناه ) أى معنى الفعل وسأني التمثيل له بما في قوله تعالى : ﴿ ما أنت بنعمة ربك بمجنون ﴾ وظاهره أن ما هو المتعلق وهو مبنى على جواز التعلق بأحرف المعاني ومذهب الجمهور المنع فعل مذهبهم المتعلق هو الفعل الذى يسير إليه النافي كما في المنفى . ( قوله نحو أنعمت عليهم إلخ ) فيه لف ونشر مرتب . ( قوله أى انتفى ذلك ) أى الكون مجنونًا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذى دل عليه النافي وإلا لنا في آخر كلامه أوله . ( قوله الأول الزائد ) لأنه إما أتى به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه في الربط . نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فإنه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لأن زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام . ( قوله بدليل ارتفاع ما بعدها ) أى بعد مجرورها ولو قال ما بعده أى بعد المجرور لكان أوضح . ( قوله لأن مجرورها مفعول ) أى مفعول فعل يتعدى إليه بنفسه من غير احتياج إلى توسط الحرف وإلا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول في المعنى فلا يتم التعليل . أفاده سم . ( قوله لا قبل الجار إلخ ) أى ولا بين الجار والمجرور لأن الفعل لا يقع بعد رب إلا مكفوفة بما كما مر .

رب لها الصدر من بين حروف الجر وإنما دخلت في المثاليين لإفادة التكرير أو التقليل لا لتعدية عامل . هذا قول الرماني وابن طاهر . وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر معد ، فإن قالوا إنها عدت الفعل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني . وإن قالوا : عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه فقيه تقدير ما لا حاجة إليه ولم يلفظ به في وقت . الخامس : حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضين لما سبق في باب الاستثناء والله تعالى أعلم .

### [ الإضافة ]

(نونا ثلثي الإعراب) وهي نون المثني والمجموع على حده وما ألحق بهما . (قوله أو ثنوين) ظاهراً أو مقدراً (مما تُضَيَّفُ أَخْلَيفُ) كتبت يدا ألى لب ، فيه ثننا حنظل ، وكالمقیمی الصلاة وهذه عشر وزيد و(كَطُورٍ مِيتًا) ومفتاح الغيب . أما النون التي تليها

(قوله لأن رب لها الصدر) أي صدر جملتها فلا ينافي جواز نحو : زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدماميني . (قوله وإنما دخلت إلخ) دفع لما يورمه كون مجرورها مفعولاً من أنها معدية . (قوله فإن قالوا إلخ) وأيضاً نلر كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا في الفصيح ، وقد جاء العطف بقول : رب رجل وأخاه أكرمت ، فيجعلون لها حكم الزائد في الإعراب وإن لم تكن زائدة ، ولا يجوز في الفصيح يزيد وأخاه مرت . دماميني . (قوله فخطأ لأنه يتعدى بنفسه) وأجاب سم بأن تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر إذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فإنه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكرير ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لإفادة التبعيض وإن كان متعدداً بنفسه ، على أن من الأفعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر . (قوله ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني) أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولاً لمثله كما في زيدا ضربته .

### [ الإضافة ]

هي لغة الإسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً . قال يس : وعيها باء لأنها مشتقة من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه . وقال في شرح الجامع : يكفى في إضافة الشيء إلى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى : ﴿ عِشْيَةٌ أَوْ ضَحَاها ﴾ [ النازعات : ٤٦ ] لما كانت العشيّة والضحي طرقي النهار صرح إضافة أحدهما إلى الآخر . (قوله نونا) أي نطق بها أو لم ينطق بها كما في ليك وذوى مال وذوى مال . (قوله تلى الإعراب) أي حرف الإعراب . (قوله أو مقدراً) وذلك في الاسم الممنوع من الصرف والمنع من ظهوره مشابهة الفعل : (قوله مما تُضَيَّفُ) أي تريد إضافته . (قوله احذف) أي إن كان فيه ما ذكر وإلا فلا حذف كما في لدن زيد إلا أن يقدر فيه الثنوين وإن كان مبنياً والحسن الوجه إلا أن يدعى أن الإضافة قبل دخول أل . قاله زكريا .

علامة الإعراب فإنها لا تحذف نحو : بساتين زيد وشياطين الإنس .

(تنبيه) : قد تحذف تاء التانيث للإضافة عند أمن اللبس كقوله :

[ ٦٠٧ ] \* وَأُحْلِفُكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا \*

أى عدة الأمر ، وقراءة بعضهم : ﴿ لأعدوا له عدة ﴾ [ التوبة : ٤٦ ] ، أى عدته وجعل الفراء منه : ﴿ وهم من بعد غلبهم سيفلون ﴾ [ الروم : ٣ ] ، وإقام الصلاة بناء على أنه لا يقال دون إضافة فى الإقامة أقام ولا فى الغلبة غلب . انتهى . (والثاني) من المتضامفين وهو المضاف إليه (أَجْرُوزٌ) بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوى خلافا للزجاج (وَأَلُو) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحْ) ثم (أَلَا ذَالِك) المعنى

(قوله الذى تليها علامة الإعراب) قال البعض تبعا للمصرح : هذا مبنى على أن الإعراب متأخر عن آخر الكلمة والأصح أنه مقارن له . وقد يقال مراده بتلو علامة الإعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها له فى الوجود اللفظى فالتبعية رتبة لا زمانية فليس كلامه مبنيا على خلاف الأصح . (قوله قد تحذف تاء التانيث) أى جوازاً فلا يرد على المصنف لأن كلامه فى الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس وإلا لم يجر حذفها كما فى نمرة وخمسة . ثم هو سماعى وقيل قياسى . كذا فى النكت . ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر :

\* لا يزالون ضاربين القباب \*

لما مر أول الكتاب . (قوله وفاقا لسيبويه) أى والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير إنما يتصل بهامله . (قوله لا بالحرف المنوى) عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف اهـ وهى تقتضى أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح . (قوله واتو معنى من) أى البيانية كما نقله الإسقاطى عن الجامى أى التى لبيان جنس المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب بتبعض وهو صحيح وزاد لفظ معنى إشارة إلى أن المراد أن الإضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره . واعلم أنه يصح فى الإضافة التى على معنى من اتباع المضاف إليه للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز . قال يسّ والأنباع : أقل الأوجه وفى التى على معنى فى نصب المضاف إليه على الظرفية .

فانو معنى من فيما إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كتوب خز ، وخاتم فضة ، التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة ، ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة ، وانو معنى في إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو : مكر الليل أى في الليل (وَاللَّامُ لِحَدِّهَا . لِمَا

(قوله إذا لم يصلح إلا ذلك) أى بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن التى على معنى من أوفى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لأن كلا من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص . وقوله لما سوى ذنبك أى بأن لم يرد ما ذكر وبه يعلم أن مثل حصر المسجد يجوز أن يكون على معنى في إن أريد معنى الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية . قاله يـ . (قوله فيما إذا كان) ما نكرة موصوفة أو اسم موصول وإذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف . (قوله بعضاً) المراد بالبعض ما يعم الجزئ والجزء الخارج بقوله مع صحة إلخ وإنما عممنا لئلا يلزم استدراك قوله مع صحة إلخ . قاله سم . (قوله مع صحة إلخ) فإن فقد الشرطان كتوب زيد وحصر المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أو الثاني فقط كزيد فليس على معنى من بل هي في هذه الأمثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعدد الشارح الأمثلة في قوله نحو : ثوب زيد إلخ ومثل مثالين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامي الملك والاختصاص ونقل في الجمع عن ابن كيسان والسيرائي أنهما لم يشترطا صحة الإخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضاً . (قوله ظرفاً للمضاف) أى زمانياً أو مكانياً حقيقياً أو مجازياً نحو : ﴿ مكر الليل ﴾ ، ﴿ يا صاحبي السجن ﴾ ، ﴿ ألد الحصار ﴾ . قاله شارح الجامع . (قوله واللام خلدًا) أى اجعل منى اللام ملحوظاً فيما سوى ذنبك وليس المراد أن اللام مقدرة في نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرهما نحو : كل رجل فإن معنى اللام ملحوظ فيه لأنه بمعنى أفراد الرجل ولا يصلح نظمه لأن تقدر فيه اللام ، ففي الجامى لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفى إفادة مدلولها فقولك : يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح إظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة ١ هـ . (قوله لما سوى ذنبك) دخل في عموم الإضافة اللفظية فقد صرح بعضهم كابن جنى بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو : زيد حسن الوجه إذ ليس حسن مضافاً إلى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدماميني ومن ثم صرح السيوطي في جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف وحكى الأول بقليل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام في القطر أيضاً وظهورها في نحو : ﴿ فعال لما يريد ﴾ [ هود : ١٠٧ ، البروج : ١٦ ] ، لا يدل للأول وإن استدلت به قائله لأن هذه اللام لا التقوية لا اللام التى الإضافة على معناها كما عرف .

سبوى فَنِيكَ) إذ هي الأصل نحو : ثوب زيد ، وحصير المسجد ، ويوم الخميس ، ويد زيد .  
**(تنبيهان) :** الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من ، وموهم الإضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً . الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات ، فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات ، وقد اتفقا فيما إذا أضيف عدد إلى عدد نحو ثلثائة على أنها بمعنى من **١ هـ (وَأَخْصَصْنِ أَوَّلًا)** من المتضامين **(أَوْ أَعْطَاهُ أَتَّعْرِيفَ بِالَّذِي لَكُمْ)** يعنى أن المضاف

**(قوله إذ هي الأصل)** قال في الجمع : ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو : يد زيد يعنى إذا لم تتم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو : عنده ومعه **١ هـ . (قوله ليست على تقدير حرف)** شبه أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى وليس كذلك إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة . وأجيب بمنع لزوم المساواة لأن المراد يكون الإضافة على معنى اللام مثلاً أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أى من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فمراهم به مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص . **(قوله ولا نيته)** عطف تفسير . **(قوله إلى أن الإضافة بمعنى اللام)** علل ذلك بأن كلامنا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام الاختصاصية . **(قوله على كل حال)** أى سواء كان المضاف ظرفاً أو بعضاً أو غيرهما . **(قوله لا تعدو)** أى لا تتجاوز . **(قوله وموهم الإضافة بمعنى إلخ)** قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التى بمعنى في والثى بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الأولى دون الثانية وأجيب بأن التى بمعنى في قليلة فردت إلى الإضافة بمعنى اللام قليلاً للأقسام بخلاف التى بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسماً مستقلاً . **(قوله توسعاً)** لا حاجة إليه لأن معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف . **(قوله في إضافة الأعداد)** أى كعشرة رجال وتسع نسوة . **(قوله أنها بمعنى اللام)** أى الاختصاصية . سم . **(قوله أنها بمعنى من)** لا يخفى أنه أظهر ، وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أى بحسب القصد على ما مر . **(قوله والمقادير إلى المقدرات)** أى كغفيز بر ورطل زيت . **(قوله نحو ثلثائة)** واحتياج صحة إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف فيما ذكر إلى تأويل مائة بمئات لا بضر . **(قوله على أنها بمعنى من)** قيل : أى مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضاً . **(قوله وأخصصن أولاً)** أى احكم بخصوصه أى قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسماً له .

يتخصص بالثاني إن كان نكرة نحو غلام رجل ، ويتعرف به إن كان معرفة نحو غلام زيد (وإن يشابه المضاف بفعل) أى الفعل المضارع بأن يكون (وصفاً) بمعنى الحال أو

(قوله أو أعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف إلى الجملة على الصحيح كما قاله المرادى لأنها في تأويل مصدر مضاف إلى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر إن كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فإن كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الأول والمراد بالتعريف الكون معرفة . فإن قلت : وقوع الجمل صفات للنكرات ينال تعريف المضاف إليها . قلت : أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لأن وقوعها كذلك لا يتوقف على تأويل بخلاف وقوعها مضافاً إليها لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً على المختار فاحتيج إلى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف إليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات يقطع النظر عن التأويل . (قوله بمعنى أن المضاف إلخ) لما لم يقيد المصنف حالة التخصص بكون المضاف إليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال : بمعنى إلخ وإنما ترك المصنف القيدين لشهرتهما . (قوله وإن يشابه المضاف بفعل) كنى بفعل عن مطلق الفعل للمضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل . (قوله وصفاً) حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهو حال لازمة لأن المضاف لا يشابه بفعل إلا إذا كان وصفاً والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروب . (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أى لا بمعنى الماضي أو مطلق الزمن فإن إضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضى فيما سئل عنه . ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظراً للماضى وكونها لفظية نظراً للحال والاستقبال لأن الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيهه ، ثم رأيت الدماميني ذكره نقلاً عن شرح الكشاف لليمنى حيث قال اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضى فقط كانت إضافته حقيقية لنقص مشابهته للمضارع التى هى العلة فى عمله وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته غير حقيقة. تمام المشابهة وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففى إضافته اعتباران : اعتبار الماضى فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل ، واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه ١ هـ باختصار ، ورأيت الشمنى ذكره نقلاً عن شرح الكشاف للتفاضل حيث قال : الاستمرار يحتوى على الأزمنة الماضى والحال والاستقبال فثارة يعتبر جانب الماضى فتجعل الإضافة حقيقية كما فى ﴿ مالك يوم الدين ﴾ [ الفاتحة : ٤ ] ، وثارة يعتبر جانب الأخيرين فتجعل الإضافة غير حقيقية كما فى ﴿ جاعل الليل سكناً ﴾ [ الأنعام : ٩٦ ] ، فلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية إلى البلية ويجعل سكناً منصوباً بفعل محذوف والتحويل على القرائن والمقامات ، هذا ما ذكره في توجيه التوفيق بين كلامي الزمخشري في الآيتين ١ هـ . فنقل الشمنى عن السيد الجرجاني أنه اختار في توجيه التوفيق أن



الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (فَعَن تَكْبِيرُهُ . لَا يُعْزَلُ) بالإضافة لأنه في قوة المنفصل (كَرَبَ رَاجِحًا عَظِيمَ الْأَمَلِ \* مُرَوِّعَ الْقَلْبِ قَلِيلَ الْحِيلِ) فراجي

الاستمرار في مالک يوم الدين ثبوت وفي ﴿جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكْنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] تجددى بتعاقب أفرادها فكان الثاني عاملاً وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول وهذا وقوله بمعنى إلخ لا يناسب قوله الآتي أو صفة مشبهة إذ هي ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هي وإن كانت كذلك لا تتعرف بالإضافة أصلاً كما في الرضى والتصریح لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستمرار نحو: زيد يعطى كذا علل غير واحد. ويرد عليه أن الاستمرار في الصفة المشبهة ثبوت وفي المضارع تجددى كما مر في كلام السيد فلا تشبه فإن اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستمرار أشكل<sup>١١</sup> الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذى للاستمرار الثبوتى على ما مر عن السيد أن إضافته معنوية وعلى إطلاق ما مر عن غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالأولى التعليل بما يأتى عن الرضى أنها دائماً عاملة في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً وإضافة الوصف إلى معموله لفظية ثم قول<sup>١٢</sup> أصحاب التوضيح أن اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكل على ما مر عن السيد وعلى إطلاق ما مر عن غيره فتأمل. وعبارة الرضى كون إضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً فالصفة المشبهة جائزة العمل دائماً فإضافتها لفظية دائماً وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع جائز مطلقاً لأن أدنى راحة فعل يكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى فاعلهما معنى لفظية دائماً نحو: ضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملهما في المفعول به ونحوه فيحتاج إلى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لأنهما إذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فإضافتهما إذن لفظية. (قوله اسم فاعل) مراده به ما يشمل صيغة المبالغة. (قوله فعن تكبيره) أشار بإضافة تنكير إلى ضمير المضاف إلى أن تنكيره حال الإضافة هو الذى كان قبلها فأفاد أن إضافته لا تفيد التخصيص كما لا تفيد التثنية. قاله يسن. (قوله لأنه في قوة المنفصل) أى عن الإضافة بالضمير فاعل الوصف لأن ضارب زيد في قوة ضارب هو زيناً كما سيأتى. (قوله كرب راجحاً) قيل: هذا المثال مشكل لأن رب تصرف ما بعدها إلى المضى فتكون إضافته محضة وفيه نظر فإن المذكور في معجم المواعظ إنما هو أن الأكثرين يقولون بوجوب مضى ما يتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لأنهم يقولون بوجوب مضى مجرورها وأن ابن السراج يجوز كونه حالاً وابن مالک يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً، وقد قال في التسهيل: ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه ولا مضى ما يتعلق به. (قوله فأنت به) أى ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أى حديده، مبطناً بفتح الطاء المشددة كما في القاموس أى ضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور. سُهْداً بضم السين المهملة والماء أى قليل النوم. والموجل بالجمجمة الأحمق وإسناد نام إلى ليل مجاز عقل من إسناد الفعل إلى زمنه والأصل إذا نام الموجل في الليل.

[١١] (قوله أشكل إلخ) قد يقال لا يلزم من اعتماد الحكم بدليل علم القلبية والعرفانية. وأيضاً لا اسم الفاعل شرط فلذا شدد فيه بخلاف الصفة، وأيضاً فليس من واد واحد.

[١٢] (قوله ثم قول إلخ) في اسم الفاعل بمعنى الثبوت خلاف قيل: أنه صفة مشبهة وقيل: لا فكلام السيد مبنى على الثاني فلا إشكال اهـ.

اسم فاعل ، ومروّج اسم مفعول ، وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منهما مضاف إلى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب . ومثله قوله :

[ ٦٠٨ ] يَا رَبِّ غَاطِبُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَا قَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَجَرْمَانَا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة نحو: ﴿ هَدِيًّا بِالْغِ كَمِيَّة ﴾

[ المائدة : ٩٥ ] وانتصابه على الحال نحو: ﴿ ثَالِي عَطْفِهِ ﴾ [ الحج : ٩ ] . وقوله :

[ ٦٠٩ ] فَأَثَّ بِهْ حَوْشَ الْفَوَادِ مَبُطَّنًا سَهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلَ الْهُوْجَلِ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيداً ،

فالاختصاص موجود قبل الإضافة وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح أما

التخفيف فحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه ، أو

المقدر كما في ضوارب زيد ، وحواج بيت الله ، أو نون التثنية كما في ضارباً زيد ، والجمع

كما في ضاربو زيد . وأما رفع القبح في حسن الوجه فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة

عن ضمير الموصوف وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفي الجر

تخلص منها ، ومن ثم امتنع الحسن وجهه أى بالجر لانتفاء قبح الرفع أى على الفاعل لوجود

(قوله التخفيف) أى في اللفظ بحذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله : أو رفع القبح

أى إزالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب . (قوله في حسن الوجه) أى من قولك مررت برجل حسن

الوجه مثلاً . وأعلم أن ما سموه هنا قبيحاً سموه في باب الصفة المشبهة ضعيفاً فلا تنافي بين الموضوعين .

(قوله خلو الصفة عن ضمير الموصوف) أى لأن الكلمة لا ترفع ظاهراً وضميراً معاً . (قوله إجماء

وصف القاصر) أى الفعل القاصر مجرى المتعدى<sup>١١</sup> أى الفعل المتعدى أى في نصبه المعرفة على المفعولية .

(قوله وفي الجر تخلص منها) أى من الإجراء والخلو المذكورين فلا قبح .

[ ٦٠٨ ] قاله جرير من قصيدة من البسيط يعجز فيها الأحمطل . وبا مجرد التثنية أو يثدر المادى . والشاهد في غابطننا فإن

الإضافة فيه غير محضة فلهاذا دخلت عليه رب من غبطته بما نال أغبطه غبطة . وهو أن يمتنى مثل حال المبطوط من عمر

إرادة زولما عنه عكس الحسد ولأق جواب لو . والحرمان من حرمة الشيء يجرمه من باب ضرب يضرب .

[ ٦٠٩ ] قاله أبو كثير الهذلي من قصيدة من الكامل قالها في تأبط شرّاً وكان روج أمه . والضمير في به يرجع إلى تأبط

شرّاً . يعنى ولدته حال كونه حوش الفؤاد أى حديده . والشاهد فيه فإن الإضافة لم تنقد فيه شيئاً من التعريف والتخصيص

فلذلك وقع حالاً ، إذ الحال لا تكون إلا نكرة . ومبطناً حال أيضاً أى ظاهر البطي وكذا سَهْدًا بالضمين أى قليل النوم ،

وما زائدة أو مصدرية وجعل الفعل لليل لوقعه فيه أى نام المرء في وهو الوخم الثقيل .

[ ١١ ] (قوله مجرى للتعدى) الأولى مجرى وصف التعدى كما هي عبارة الشارح اهـ .

الضمير ، ونحو : الحسن وجه أى بالجر أيضاً لانتفاء قبح النصب لأن النكرة تنصب على التمييز (وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ) وغير محضة ومجازية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهى فى تقدير الانفصال (وَتِلْكَ) الإضافة الأولى اسمها (مَحْضَةٌ وَمَقْتَوِيَّةٌ) وحقيقية لأنها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة إلى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الأصل من الإضافة .

(تنبيهات) : الأول : ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة ، والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله :

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن الإضافة فيما ذكر إنما هى لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيها . واعترض بأن الإضافة فى الضارب الرجل لم تعد تخفيفاً لعدم التنوين بوجود الرفع فبح أن المضاف وصف متعدد مضاف لمفعوله فلا قبح فى نصبه . وأجيب بأن العرب شهبوا الضارب الرجل بالحسن الوجه فى تجويز الجر لاشتراكهما فى تعريف الجزئين بأل كما عكسوا فى النصب وإن كان نصب المشبه فى العكس قبيحاً كما علم . (قوله لأن النكرة تنصب على التمييز) أى والتمييز ينصب للمعدى والقاصر . (قوله وذى الإضافة) أى إضافة الوصف إلى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذى هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فمن تنكيره لا يعزل ليدخل فى كلامه إضافة نحو : الضارب الرجل فإنها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريباً ، وصرح به سم فيما كتبه بهامش المصحح (قوله لأن فائدتها إلخ) علة لتسميتها لفظية وقوله وهى فى تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة . وأما تسميتها مجازية فعلها فى شرح التوضيح بكونها لغرض الغرض الأصل من الإضافة . كذا قال شيخنا وغيره وقد بشر إليه تعليقه هنا تسمية الأولى حقيقية بقوله وذلك هو الغرض الأصل من الإضافة . وقال شيخنا السيد : اعلم أن تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها إضافة فى الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى ١ هـ وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علة هنا تسميتها مجازية بقوله وهى فى تقدير الانفصال . (قوله بتخفيف) أى بحذف التنوين الظاهر أو المقدّر أو النون وقوله : أو تحسين أى برفع قبح الرفع أو النصب كما مر . (قوله وتلك) أى الإضافة المغايرة لإضافة الوصف إلى معموله . (قوله لأنها خالصة إلخ) علة لتسميتها محضة وقوله : وفائدتها إلخ علة لتسميتها معنوية وقوله : وذلك هو الغرض إلخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لأنها خالصة إلخ علة لتسميتها حقيقية أيضاً على ما يؤخذ مما بينناه سابقاً بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينهى تقرير العبارة وإن وقع البعض وجه خلافه فخير . وقوله كما رأيت أى من إفادتها التخصيص أو التعريف . (قوله غير محضة) لا يظهر له وجه إلا حال إضافته لمنصوبه لأنها فى تقدير الانفصال بفعل المصدر بخلافه حال إضافته لمرفوعه .

[ ٦١٠ ] إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا قِيْلَ مَنْ عَهْدَتْ عَذُولًا

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة ، والصحيح أنها محضة نص عليه سيبويه لأنه ينعت بالمعرفة . الثاني : ظاهر كلامه انحصار الإضافة في هذين النوعين وهو المعروف لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهي المشبهة المحضة وحصر ذلك في سبع إضافات : الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة نحو : مسجد الجامع ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة . الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم نحو :

(قوله ينعت بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة كما في الشاهد . (قوله عاذراً) مفعول ثالث مقدم والأول والياء والثاني من عهدت والعاثد مخنوف أي عهده وعذولاً حال من العائد المخنوف ولا يصح أن يكون عذولاً مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العائد فقول شيخنا السيد أنه مفعول عهد سهو . (قوله أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض : لا وجه له لأنها ليست في تقدير الانفصال إذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتي أهـ وفيه عندي نظر لأنه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه في تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ بوجه كون إضافة أفعل غير محضة بأنها في تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أي أنها متفصلة به في الحقيقة والتقدير وقد نقل في التصريح هذا القول عن أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الريث وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه وقال إنه الصحيح بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فإن خرج الخالف على البذل أبطلناه بأن البذل بالمشتق قليل أهـ . (قوله لأنه ينعت بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة . (قوله لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً) قال لأن للإضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالاً من حيث أن الأول غير مفصول بضمير منوى وانفصالاً من حيث إن المعنى لا يصح إلا بتكليف خروجهما عن ظاهرهما . كذا في الجمع . والذي يظهر أنه ليس زائداً في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبهة بالمحضة وحينئذ لا يجوز تسميته مشبهة بغير المحضة ، لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجزئ البعض تبعاً لشيخنا تسميته مشبهة بغير المحضة مبنى على تباین الثلاثة المتبادر من تثلث القسمه وهو خلاف ما حققناه . (قوله إضافة الاسم إلى الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سيأتي واعلم أنه سيأتي عند قول الناظم :

ولا يضاف اسم لما به المتحد معنى وأول موها إذا ورد

[ ٦١٠ ] هو من الخفيف . الشاهد في وجدي فإنه مصدر مضاف إلى فاعله واكتسب التعريف فلذلك وصف بالمعرفة وهو الشديد . وبك في محل نصب مفعوله ، وأرأى خيران في محل الرفع . وأرأى يستدعي ثلاثة مفاعيل : الأول : الباء . والثاني : قوله من عهدت ومن موصولة في محل نصب . والثالث : قوله عاذراً وعذولاً مفعول ثانٍ لعهدت ومفعوله الأول مخنوف وهو الضمير العائد إلى الموصول أعنى عهده وفيك حال من عذولاً .

﴿شهر رمضان﴾ [البقرة : ١٨٥] . الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف نحو : سحق عمامة . الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة كقوله :

[ ٦١١ ] \* عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ التَّقَى رَأْسَ زَيْدٍ كَمْ \*

أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة . الخامسة : إضافة المؤكد إلى المؤكد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان نحو : يومئذ وحينئذ وعامئذ . وقد يكون في غيرها كقوله :

[ ٦١٢ ] فَقُلْتُ الْجُؤَا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدُ إِنَّهُ سَيَرُضِيكُمَا مِنْهَا سِتَامٌ وَغَارَةٌ

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سأتى تفصيله وباعتبار التأويل تكون الإضافة محضة فاعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل . (قوله إنها غير محضة) لشبهه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه حسن وجه فأزيل عن الرفع . وأصل صلاة الأول مثلاً الصلاة الأولى عن الثت فأزيل عن حده . مع . (قوله أنها محضة) اختاره أبو حيان لأنه لا يقع بعد رب ولا أل ولا يمت بنكرة ولا ورد نكرة إذ لم يحفظ صلاة أولى مثلاً . مع . (قوله إضافة المسمى إلى الاسم) كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الأول بالثاني يقال لها الإضافة التي للبيان باعتبار قصد بيان الأول بالثاني وسماها قوم البيانية وقرئ غيرهم بأن التي للبيان بين جزأها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزأها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله علا زيدنا إلخ) النجاة أن البيت ونحوه من إضافة الشيء إلى ملابسه بعد تنكير العلم وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كأفاده الدمايى . (قوله في الإضافة) أى إلى الضمير وقوله سابقاً القائم مقام الصفة أى إلى الاتصال بالموصوف فاندفع ما قبل بين طرقي كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه أن خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف . (قوله في أسماء الزمان) أى المبهمة . (قوله نحو يومئذ إلخ) استظهر غير واحد أنه من إضافة العام إلى الخاص لتخصيص الطرف الثاني بالجملة للمضاف إليها القائم مقامها التنوين وهو إنما يصح على إطلاقه إذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرقي النهار والإكان فيه تفصيل قدمناه في أول الكتاب في الكلام على التنوين فراجع . (قوله فقلت الجؤا) بالجيم يقال نجوت جلد البعير عنه وأثبته أى سلخته . والضمير في عنها يرجع إلى الناقة التي ذبحها الشاعر لضيفين له فقال إنها مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر . والشاهد في نجا الجلد فإن النجا بالجيم مقصوراً بالجلد والسام بالفتح معروف والعارب أعلى الظهر .

[ ٦١١ ] قاله رجل من طي وتماه : \* بَأْيَيْسَ مَاضِي الشُّقْرِ لَيْنَ يَمَانِي \*

وهو من الطويل . الشاهد في زيدنا فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوفين خلفاً عنهما في الإضافة . وقال الرنخشي : أجرى ريذا جرى النكرات فأصافه . ويوم التقى بالون والطاق : أى يوم الحرب عند التقى وهو الكتيب من الرمل ، كما يقال يوم أحد أى يوم الحرب عند أحد .

[ ٦١٢ ] قاله أبو الجراح ، قاله القتال ، وقال الصاغاني أبو العمر الكلاقي وقد تزل عنه ضيقان فحرف لهما ناقة فقالا إنها مهزولة ، وقال معتذر لهما : أى انزع الناقة من نجوت جلد البعير عنه إذا سلخته وكذلك أنجته . والشاهد في نجا الجلد حيث أنضاف المؤكد إلى المؤكد لأن النجا مقصور وهو الجلد . والأحسن ما قاله الفراء أن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف القطع كقوله حق اليقين . وسنام فاعل لسرو ضيكم ، وعاره عطف عليه وهو بالتين للمجئمة أعلى الظهر .

السادسة : إضافة الملغى إلى المحتر كقوله :

[ ٦١٣ ] \* إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا \*

السابعة : إضافة المحتر إلى الملغى نحو : اضرب أيهم أساء . وقوله :

[ ٦١٤ ] أَقَامَ يَبْدُدُ الْعِرَاقَ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقُ مُبْرَحْ

الثالث : أهمل هنا مما لا يتعرف بالاضافة شيئين : أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل

(قوله إضافة الملغى إلى المحتر) معنى كونه ملغى أن المعنى يستقيم بكونه كالخرف الزائد قيل ومنه : ﴿ كمن مله في الظلمات ﴾ [ الأنعام : ١٢٢ ] ، أى كمن هو في الظلمات ﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار ﴾ [ محمد : ١٥ ] ، الآية أى الجنة التي وعد المتقون . (قوله إلى الحول) أى أبكيا على إلى الحول والخطاب لبيتية . (قوله نحو اضرب أيهم أساء) إنما كان المضاف إليه ملغى لأن تَرَفُّ أى إنما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلو اعتد بالاضافة لزم اجتماع معرّفين على معرّف واحد . كذا نقل الدمامنى عن المصنف ويشكل على هذا ما مر في باب الموصول وسيأتى أيضاً من أن لها إبهاماً من جهة الجنس وإبهاماً من جهة الشخص وأن إضافتها إلى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فإنه يقتضى اعتبار المضاف إليه إلا أن يقال إلغاء المضاف إليه من حيث تعيين الشخص فتأمل . (قوله يبدد العراق) (إخ) الشاهد في بحد العراق ودمشق الشام ، وإنما لم يجعل الأول هو الملغى لوقوعه في مركزه . والبرح بكسر الراء المشددة المؤلم وقد يقال الإضافة في البيت كالإضافة في نجا الجلد المتقدم فما وجه التفرقة . (قوله أهمل هنا) (إخ) قال سم : قد يقال لإهمال لإمكان دخولهما في قوله واخصص أولاً فإنه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك .

[ ٦١٣ ] قاله ليد ونمائه : \* وَغَنَ يَلِكْ حَوْلًا كَامِلًا لَقَدْ اعْتَفَرَ \*

وهو من أبيات من الطويل . وإلى الحول متعلق بقوله وقولاً في البيت الذى قبله وهو :

فَرُوسًا وَقَوْلًا بِالسَّبِي تَطْلَمَانِيهِ وَلَا لِحِمِضًا وَجْهًا وَلَا لِحَلَقًا ذَهْرًا

والخطاب لبيتية . والمعنى اذكرانى بعدى بالذى تعلمانه فى من الشفقة والإحسان إليك ثم أبكيا على إلى الحول ولاند من تقدير أبكيا بقرمة قوله ولا تحمضا لأن النهى عن الحمض وحلق الشعر لا يكون إلا في البكا فأمرها بالبكا عليه بدون هذين . ثم اسم السلام عليكما كتابة عن الأمر بترك ما كان قد أمرها به من القول بما فيه والبكا عليه إلى سة . وفيه الشاهد حيث أخيف اسم إلى السلام وهو إضافة الملغى إلى المحتر . ولما كان الحول نهاية الزمان المشتمل على الساعات والأيام والجمع والشهور خصه بالذكر . وما قيل لأنه كان مدة عزاء الجماعية غير صحيح لأنه لم يقل هذا إلا في الإسلام عند موته وقد كان الشرع أبطل ذلك . ولقد حيط ها شراح هذا البيت تخاطب كثرة سيما بعض من شرح أبيات المفصل حيث قدروا قبل إلى الحول بكيت ، وقالوا يخاطب الشاعر حليليه بقوله بكيت إلى حول من فراقكما ، ثم سلمت عليكما ، ومن يك سة فهو معذور لو ترك البكا . وهذا كما ترى حيط ، والصحيح ما ذكرته لك . فافهم .

[ ٦١٤ ] قاله بعض الطائين من الطويل . الشاهد في بحد العراق ودمشق الشام فإن الإضافة فيها إضافة للمعتر إلى الملغى عكس البيت السابق . وبعد لا ينصرف فبالإضافة دخلها الجر . وشوقه مبتدأ . وشوق الثانى خبره ، والوالو للحال . ومبرح بالتشديد شديد مؤلم .

التعريف نحو : رب رجل وأخيه ، وكَم ناقة وفصيلها ، وفعل ذلك جهده وطاقته ، لأن رب وكَم لا يجبران المعارف والحال لا يكون معرفة . ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبه . قال في شرح الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل : رأيت الصعب غير الهين ، ومررت بالكريم غير البخل وكقوله تعالى : ﴿ صراط الدين أنعمت عليهم غير المنصوب عليهم ﴾ [ الفاتحة : ٧ ] ، وكقول أبي طالب :

[ ٦١٥ ] يَا زَبَّ إِنَّمَا تُخْرِجُنَّ طَالِيْسِي فِي مَقْتَبٍ مِنْ يَلْكُمُ الْمَقَابِبِ

(قوله ما وقع موقع نكرة إلخ) لكن إضافته محضة مفيدة للتخصيص كما في الدمايني والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مر قريباً من سم . (قوله وفعل ذلك جهده وطاقته) أي حالة كونه جاهداً ومطيقاً . (قوله لأن رب وكَم إلخ) علة لخوف أي وإنما كان المطوف في هذه الأمثلة واقعاً موقع نكرة لا تقبل التعريف لأن إلخ وجعل بعضهم المطوف في الأولين معرفة وقال إنه يختفر في الثواني ما لا ينفخر في الأوائل . (قوله كمثل وغير وشبه) إنما كانت شديدة الإبهام لأنها بمعنى اسم الفاعل الذي بمعنى الحال لأنها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فإضافتها للتخفيف نقله الدمايني عن سيبويه والمبرد . وهذا كصنيع الجمع يقتضي أن إضافته لفظية لا تفيد تخصيصاً أيضاً وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لأن غير زيد يشمل كل موجود سواء ، ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فمدلوله شائع شيوخاً غير مضبوط وفيه أن إضافة ما ذكر إن كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مراداً به العهد أو استغرافية أو جنسية فهو كالضارب مراداً به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال والكاف في عبارة الشارح لإدخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكافي ونحوهما . وأه شبيهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر . هذا وقال سم : ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تعرف بأل أيضاً لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بأل ١ هـ ونقل الشنوائى عن السيد أنه صرح في حواشى الكشف بأن غيراً لا تدخل عليها أل إلا في كلام المولدين . (قوله لا تزيل إبهامه) أي إزالة تقتضى التحين فلا ينافى أنه يتخصص بالإضافة وتسمى إضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه ما مر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا يأتي على ما مر عن سيبويه والمبرد أن إضافة نحو مثل للتخفيف . (قوله يا رب إما تخرجن إلخ) إن شرطية وما زائدة وقوله فليكن أي الطالب جواب الشرط ، والمقنب كمنبر المراد به ها جماعة الخيل كما قاله حفيد السيد ، ويطلق على مغالب الأسد والذئب .

فَلْيَكُنِ الْمُلَوَّبُ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ  
 فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك  
 كقولك مررت برجل غيرك ، وكذا مثل إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمائلة  
 خاصة فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمائلة  
 خاصة تعرف هذا كله . وقال أيضا في شرح التسهيل : وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة  
 ومائلة خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك في غير إذا وقع بين متضادين .  
 وهذا الذى قاله في غير هو مذهب ابن السراج والسيوطي ويشكل عليه نحو : ﴿ صالِحًا  
 غير الذى كنا نعمل ﴾ [ الأعراف : ٥٣ ] ، فإنها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة  
 لأنها وصف النكرة (وَوَصَلَ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ) أى المشابه بفعل (مُخْتَفَرٌ \* ) إِن وَصِلَتْ بِالثَانِ  
 كالتَّجَدُّدِ الشَّعْرُ وقوله :

[ ٦١٦ ] \* وَهْنُ الشَّافِيَّاتِ الْحَوَائِمِ \*

(قوله لأن جهة المغايرة) أى ما به للمغايرة . (قوله وقارنه ما يشعر بمائلة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم  
 فإن القرينة وهى اشتها حاتم بالوجود تدل على أن المراد المائلة فى ذلك الوصف الخصوص . (قوله وقال أيضا  
 فى شرح التسهيل) تنويه لما قبله . (قوله هو مذهب ابن السراج والسيوطي) وذهب المبرد إلى أن غير لا تتعرف  
 أبداً وذهب بعضهم إلى أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقا كما تقدم حكاية ذلك فى باب الاستثناء . (قوله لأنها وصف  
 النكرة) أجيب بمنع أنها وصف بل هى على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كتركيبا . (قوله بهذا  
 المضاف أى المشابه بفعل) خرج المضاف إضافة محضة فلا تدخل عليه أَلْ لأن المضاف فيها إلى معرفة تعرف  
 بالإضافة فلا تدخل عليه أَلْ لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها إلى نكرة تخصص بالإضافة  
 ولو أدخلت عليه أَلْ لزم إضافة المعرفة إلى النكرة وهى ممنوعة . (قوله إن وصلت بالثاني) قال يسن : إنما اشترطت  
 أَلْ فى المضاف إليه مع الصفة المشبهة التى هى أصل المسألة لأن رفع قبح نصب ما بعدها بالإضافة لا يحصل إلا  
 حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة للمشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اهد بإيضاح .  
 وأيضاً ليكون دخول أَلْ على المضاف الذى هو خلاف الأصل كالمشاكلة . واختلف فى تابع المضاف إليه فيسيوبه  
 يجوز عدم وصله بأل نحو : جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد

[ ٦١٦ ] البيت إبهامه :

أَبَانَا بِهَا قَلْبِي وَمَا لِي بِمِثْلِهَا جَفَاءَ وَهْنُ الشَّافِيَّاتِ الْحَوَائِمِ

قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل قلنا فى قتل قتيبة بن مسلم ومدح سليمان بن عبد الملك : أى قلنا بالسيوف . وفى ديوانه  
 أبانا بهم أى بأهل الوفة . يقول : ليس الشفاء فى الدماء التى يريقها السيوف وإنما من أى الشافيات لأنه لو لاها لما سفت  
 الدماء . والشاهد فى قوله الشافيات الحوام حيث دخلت الألف واللام على الشافيات التى هى مضافة إلى الحوام لأن الإضافة لفظية  
 كما فى الجعد الشعر . والحوام العطاش التى تحوم حول الماء جمع حائمة ، من الحوم وهو الطواف حول الشيء .



(أَوْ بِاللَّذِي لَهُ أَضْيِفُ الْثَانِي \* كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسَ الْجَانِي) وقوله :

[ ٦١٧ ] \* لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعَبْدَا

أو بما أضيف إلى ضميره الثاني كقوله :

[ ٦١٨ ] \* أَلُوذُ أَلْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَه \*

ومنع المبرد هذه (وَكُوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَأَبٍ إِنْ وَقَعَ \* مُثْنَى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ الْكَيْفُ) أي وكون أل أي وجودها في الوصف المضاف كاف في اغتفاره وقوعه مثنى أو جمعًا

لا يجوز ذلك بل يجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجع الأول بأنه قد يقتصر في التابع ما لا يقتصر في المتبوع. قاله الرضي.

(قوله وهن) أي السيوف الشافيات الحوام أي العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وإنما كانت السيوف شافيات لأنها آلة السفك . وأصل الحوام العطاش التي تحوم حول الماء ثم سُمي كل عطشان حائمًا كما في القاموس . (قوله أو بالذي له أضيف الثاني) لقيام وجودها فيه مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد . أفاده في التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني .

(قوله أقفية العدا) جمع قفا . (قوله أو بما أضيف إلى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثاني . (قوله) ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسماع والأنصح في المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل . قاله الشارح في شرح التوضيح . (قوله مثنى أو جمعًا) أي أو ملحقًا بهما . (قوله أي وجودها) أشار به إلى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفي الوصف خبره . (قوله كاف إلخ) لأنه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف إليه . (قوله في الخطأه) قدره ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالي من الضمير لرفعه الظاهر .

[ ٦١٧ ] غمّه : \* بما جازَى الْأَمَالِ مِلَّ أَسْرٍ وَكَفَّلَ \*

هو من الطويل . والشاهد في الزوار أقفية العدى ، فإن الزوار الذي هو جمع زائر بالألف واللام مضاف إلى أقفية التي هي جمع قفا التي هي مضافة إلى العدا بالألف واللام جمع عدو كما في الضارب رأس الجاني ، لكون الإضافة لفظية والباء تتعلق بظفر الزوار . والأمال بالمد جمع أمل وهو الرجا . ومل أسر أصله من الأسر على لغة أهل اليمن .

[ ٦١٨ ] غمّه : \* مِثْنَى وَإِنْ لَمْ أَزُجْ بِتِلْكَ نَوَالًا \*

هو من الكامل . الود مبتدأ . وأنت بالكسر مبتدأ ثان . والمبتدأ صفة خبره . والجملته خبر الأول وفيه الشاهد فإن المستحقة مضاف إلى صفوه وهو مضاف لضمير ما هو مقرون بأل وهو الود . وذهب المبرد إلى أن مثل هذا لا يجوز فيه إلا النصب والصحيح جواز الجر كما في الشاهد وهو حجة عليه وإن واصله بما قبله وصلر الكلام أغنى عن الجواب .

اتبع سبيل المتن وهو جمع المذكر السالم كقوله :  
[ ٦١٩ ] إِنْ يَغْتَبَا غَنًى أَلْمُسْتَوِطَا عَذِبٌ فَأَيْنِى لَسْتُ نَزَمًا عَنْهُمَا يَغْنَى  
وقوله :

\* أَلشَّائِمَى عِزْزَى وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا \*

وكقوله :

\* وَالْمُسْتَقْبَلُ كَثِيرٌ مَا وَهَبُوا \* [ ٦٢٠ ]

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أل بهذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك فيه مضافاً إلى المعارف مطلقاً نحو : الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل . وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض . وقال الأخفش وهشام نصب . وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك مخفوض في ضاربك ويجوز في

(قوله أن يغنيا) بفتح التون مضارع غنى بكسرها أى استغنى وإثبات الألف مع أنه مسند إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث وعدن اسم بلد باليمن . (قوله الشائمي عرضي) قد يبحث فيه باحتال عدم الإضافة وأن التون حذفت للتخفيف كما يأتي . (قوله فإن انتفت الشروط) أى وصل أل بالثاني أو بما أضيف إليه الثاني أو بما أضيف إلى ضميره الثاني أو وقوع الوصف مثني أو جمعاً على حده بأن لم يوجد واحد من الأحوال الخمسة وسماها شروطاً باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها في دخول أل . (قوله ذلك) أى وصل أل . (قوله مضافاً إلى المعارف) حال من الضمير المجرور بفي العائد إلى المضاف وهو داخل في حيز الإجازة بدليل قول التوضيح : وجوز الفراء إضافة الوصف المحل بأل إلى المعارف كلها . فهو لا يوجب كون الضمير في محل جر إذا أضيف الوصف المحل بأل إلى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه في محل نصب على المفعولية أيضاً بخلاف المبرد والرماني كما يأتي وقوله مطلقاً أى سواء كان المضاف إليه علماً أو اسم إشارة أو ضميراً أو غيرها . (قوله بخلاف الضارب رجل) أى فإنه لا يجوز لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة . (قوله وقال المبرد والرماني إلخ) أى فيكونان موافقين للفراء في الضمير دون الظاهر لكهما موجبان والفراء مجيز . (قوله وعند سيبويه الضمير إلخ) هذا هو الموافق لكلام الناظم . (قوله كالظاهر) أى غير المحل بأل بدليل التفريع بعده . (قوله فهو منصوب في الضاربك) أى لانتفاء شرط إضافة الوصف المحل بأل .

[٦١٩] هو من البسيط . غنى يغنى من باب علم يعلم أى استغنى . والشاهد في المستوطنا عذنب حيث دخلت الألف واللام في المضاف للمتن ليكون الإضافة لفظية . والباء في يغنى رائدة . وتخفيف الياء ضرورة .  
[٦٢٠] البيت من المسرح .

الضاربك والضاربوك الوجهان لأنه يجوز الضاربا زيذا والضاربو عمرا . وتحذف النون في النصب كما تحذف في الإضافة ومنه قوله :

[ ٦٢١ ] أَخَافُظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفْ  
وقوله :

[ ٦٢٢ ] أَكْفَارُفُو الْحَقِّ لِلْمُدِلِّ بِهِ وَالْمُسْتَغْلِقُو كَثِيرَ مَا وَهَبُوا  
في رواية من نصب الحق وكثير . نعم الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة لأنه الممهود والنصب ليس بضعيف لأن الوصف صلة فهو في قوة الفعل فطلب معه التخفيف

(فائدة) : قال في المغنى : مثل هذا الضمير في النصب قولهم لا عهد لي بالأم قفا منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربه إلا أن ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا يصب المفعول به إجماعا وليست مضافا إليها والأخفص أوضع بالكسرة وعلى هذا فإذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وإن كسرتها فهي مجرورة اهـ .

(قوله مخفوض في ضاربك) أى محلا لعدم تنوين الوصف وعدم تعليته بال .

(قوله الوجهان) أى الخفض بناء على أن النون حذفت للإضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيويه . وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة : هو في موضع جر فقط إذ الأصل سقوط التنوين للإضافة فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره كما في قولك هذان الضاربا زيذا . قاله الشارح في شرح التوضيح .

(قوله ومنه) أى من حذف النون للتخفيف لا للإضافة .

(قوله عورة العشيرة) هى كل ما يستحيا منه . والكف كجبل الجور وكأنه لم يقل هنا في رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وإن جوزت العرية الجر . فتأمل .

(قوله للمدل به) قال شيخنا السيد : بكسر الدال اهـ ولعله على هذا اسم فاعل من أدل لغة في دل كما في الصباح والباء بمعنى على .

واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .  
**(تنبية)** : قوله أن وقع هو بفتح أن ، وموضعه رفع على أنه فاعل كاف على ما تبين أولا . وقال الشارح : هو مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول معنى كونها . وقال المكودي : في موضع نصب على إسقاط لام التعليل والتقدير وجود آل في الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده ويجوز في هـز إن الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ **(وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ)** من المتضايين وهو المضاف إليه **(أَوَّلًا)** منها وهو المضاف **(ثَانِيًا)** إن كَانَ لِيَحْذِفَ مُوَهَّلًا أى صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني فمن

**(قوله نعم الأحسن إلخ)** استدراك على قوله ويجوز في الضارباك لدفع توهم مساواة الوجهين .  
**(قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم)** فإن حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر . **(قوله والجملة خبر الأول)** أى والرباط محذوف تقديره في اغفاره كما مر . **(قوله وقال المكودي : في موضع نصب إلخ)** فيه عندي نظر لأن وجود آل في المضاف ليس هو الكافي عن وجود آل في المضاف إليه وإنما الكافي عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعا لأن وجود آل في المضاف خلاف حقه فيحتاج إلى مسوغ له من وجود آل في المضاف إليه أو فيما أضيف إليه المضاف إليه أو كونه المضاف مثنى أو جمعا أو نحو ذلك مما مر . **(قوله ويجوز في هـز إن الكسر)** أى على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام للمكودي . فافهم . **(قوله أو تذكيرا)** ففى كلام المصنف اكتفاء . ونخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب ، ويكتسب المضاف من المضاف إليه غيرهما أيضا ، كالأمر المتقدم من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح ، وكالظرفية في نحو كل حين ، والمصدرية في نحو كل الميل ، ووجوب التصدير في نحو غلام من عندك ، والإعراب في نحو هذه خمسة عشر زيدا عند من أعربه ، والبناء في نحو : **(مثل ما أنكم تنطقون)** [ الذاريات : ٢٣ ] ، والتعظيم في نحو بيت الله . والتحقير في نحو بيت العنكبوت . والجمع في نحو :

**لما حبّ الديهار شغفن قلبي ولكن حبّ من سكن الديمار**

كذا في مـ . ويرد على قوله والإعراب إلخ أن الإعراب في مثاله لمعارضة الإضافة سبب البناء لا لاكتساب الإعراب من المضاف إليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيدا يعرب هذه خمسة عشر . كما قاله الدمايني . **(قوله أى صالحا للحذف)** لما كان معنى الموهل المجهول أملا وليس هو الشرط بل الشرط كونه في نفسه أملا للحذف فسر تفسير مراد بقوله أى صالحا للحذف فهو من إطلاق المسبب وإرادة السبب . وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف إليه كصلى القناة أو كبعض كمر الرياح فإن لم يكن بعضا ولا كبعض فلا اكتساب وإن صلب للحذف فلا يجوز أعجبتى يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس و :

الأول : ﴿ يوم تجد كل نفس ﴾ [ آل عمران : ٣٠ ] ، وقوله :

[ ٦٢٣ ] \* جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَةً \*

وقوله : قطعت بعض أصابعه . وقراءة بعضهم : ﴿ يَلْقَظُهُ بَعْضُ السَّيَارَةِ ﴾ [ يوسف : ١٠ ] ، وقوله :

[ ٦٢٤ ] \* طَوَّلَ الْيَالَى أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي \*

وقوله :

[ ٦٢٥ ] \* كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاقَةِ مِنَ الدَّمِ \*

وقوله :

\* جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَةً \*

ولهذا قال الدماميني بعد قول التسهيل :

أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه : وزاد الفارسي قسماً آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كله كقول عترة :

\* جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَةً \*

إلى أن قال : قال الشارح يعني المرادى : والأفصح في هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق . (قوله جادت عليه) أى التبت المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثناة أى كثيرة الماء .

[٦٢٣] قاله عترة وقامه : \* فَتَرَكْنَ كُلَّ حَبِيبَةٍ كَاللَّزْهَمِ \*

من قصيدته المشهورة من الكامل . الشاهد في جادت حيث أتت مع إسناده إلى لفظة كل لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه والضمير في عليه يرجع إلى التبت في البيت السابق وهو :

أَوْ زَوْجَةٌ أَلْفَا تَهْتَسُنَ بَتَهَا عَيْتٌ قَلِيلُ اللَّحْنِ لَيْسَ بِمُعْظَمِ  
وثرة بفتح التاء المثناة وتشديد الهاء أى كثيرة الماء . يقال سحاب ثر وناقعة ثرة واسعة الإحليل .

[٦٢٤] قامه : \* لَقَعْنُ كُلِّي وَلَقَعْنُ بَعْضِي \*

قاله الأغلب المعجل كان من المعمرين . الشاهد في أسرعت فإنه خير عن المدرك وهو طول الليال والقياس أسرع ولكن البيت أكتسب التأنيث من المضاف إليه فلذلك أتت الحجة .

[٦٢٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس . وصدره : \* وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْ \*

من قصيدة من الطويل . الكاف للتشبيه وما مصدرية والشاهد في شرقت حيث أتت مع أن فاعله مذكر وهو الصدر والقياس شرق ولكن لما كان الصدر الذي هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى له حكمه . والقناة الرمح . وشرق برفعه إذا غص من باب علم يعلم . والإذاعة الإقشاء .

[ ٦٢٦ ] أَمَى الْفَوَاحِشُ عَنْهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَنِيهِمْ تَرَكَ الْجَبِيلُ جَبِيلُ

وقوله :

[ ٦٢٧ ] مَشَيْنَ كَمَا أَهْتَرْتُ رِمَاحَ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ أَلْتَوَاسِمِ

ومن الثاني قوله :

[ ٦٢٨ ] إِثَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطُورِ هَوَى وَعَقْلٌ غَاصَى الْهَوَى يَزْدَادُ ثَوْبًا

وقوله :

[ ٦٢٩ ] زُيُومَةُ الْفِكْرِ مَا يُؤْزَلُ لَهُ الْأَمْنُ — رُ مَعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ الْقِتَابِ

ويحتمل : ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ [ الأعراف : ٥٦ ] ، ولا يجوز قامت

(قوله كما هرت) بكسر الراء أى غصت صدر الفتاة أى الرمح . (قوله أمى الفواحش) يفتح الهمة مصدر أمى بمعنى الإتيان . (قوله مشين) أى النسوة كما اهتزت أى مشياً كاهتزاز رماح تسفدت أى أمالت أعاليها مَرُّ الرياح التواسم . (قوله رؤية الفكر إلخ) قد يقال الأول هنا ليس صالحاً للحذف فلم يوجد الشرط إلا أن يقال المراد حذفه مع متعلقاته وإذا حذف الأول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام إذ يصح أن يقال الفكر معين إلخ . (قوله ويحتمل) أى اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير وعبر بالاحتال لما في إطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الأدب كلنا قال البعض كفره وفيه أن التذكير وصف للفظ الجلالة لأنه المضاف إليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الأدب فتأمل . ولأنه يعلمه التذكير حيث لا إضافة في ﴿ لعل الساعة قريب ﴾ [ الشورى : ١٧ ] ولأن فيه احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فعل

[ ٦٢٦ ] قاله الفرزدق يذم به قوم الأخطل : أى إتيان الفواحش عند قوم الأخطل معروف . والشاهد في معروفة حيث أنها مع أنها خبر لقوله أمى الفواحش لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه .

[ ٦٢٧ ] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل مدح بها الملائم بن حريث الحنفي . مشين أى النسوة والكاف للتشبيه وما مصدرية أى كاهتزاز الرماح . والشاهد في تسفدت حيث أنه مع أن فاعله مذكر وهو مر الرياح لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه أى مالت بأعاليها مَرُّ الرياح . والتواسم جمع باسمة من نسمت الريح نسيماً ونسمائاً وهو أول الريح حين يهب بلين قبل أن تشدد .

[ ٦٢٨ ] هو من البسيط وفيه معنى رائق وموعظة حسنة . والشاهد فيه عكس الشاهد في البيت السابق لأن فيه تذكير المؤنث وهو مكسوف ، والقياس مكسوفة لأنه خبر عن المؤنث وهو إثارة العقل لأنه اكتسب التذكير من المضاف إليه . ويزاد خبر لقوله وعقل غاصى الهوى وتوثيراً نصب على التمييز .

[ ٦٢٩ ] هو من الخفيف والشاهد فيه عكس ما ذكره في البيتين السابقين حيث قال له الأمر ، ولم يقل لما على تأويل الفكر الذى يؤزل أى يرجع له الأمر . وحيث قال معين ولم يقل معينة لأنه خبر لقوله رؤية الفكر ، وذلك لسريان التذكير من المضاف إليه وهو الفكر . والقوانين التكاسل . ويرى على اكتساب الثواب .

غلام هند ولا قام امرأة زيد لانتفاء الشرط المذكور .

**(تنبيه) :** أفهم قوله وربما أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي أى قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك لا أنه قليل فى نفسه فإنه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم الثانى قليل (وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ الْخَلَدُ \* مَقْتَنَى) كالمرادف مع مراده والموصوف مع صفته لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه فلا بد أن يكون غيره فى المعنى ، فلا يقال قمع برّ ولا رجل فاضل ، ولا فاضل رجل (وَأَوَّلُ مَوْهَبًا إِذَا وَرَدَ) أى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله فما أوهم إضافة الشيء إلى مراده

وهو وإن كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل : أنه بمعنى مفعول أى مقربة . ومنها : أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران . ومنها : ما ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى قريب إذا لم يرد قرب النسب قصداً للفرق . (قوله أفهم قوله وربما إغ) فيه أنها تحتمل أن تكون للتكثير فلا إفهام . (قوله فإنه كثير) للتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم . (قوله نعم الطائي) أى اكتساب التذكير . (قوله لما به الخمد معنى) أى بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبو الأب فإنه صحيح وأراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كما فى الليث والأسد والتساوى كما فى الإنسان والناطق سواء كان التساوى بحسب الوضع كالثال أو بحسب المراد كما فى الصفة والموصوف اهـ سم . والترادف الاتحاد ما صدقا ومفهوماً والتساوى الاتحاد ما صدقا فقط . ودخل فيما أخذ معنى ما أخذ لفظاً ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالإضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يسّ عن الفارسي جواز الإضافة وخرج منه ما غاير معنى وإن أخذ لفظاً فتجاوز فيه الإضافة نحو عين العين . (قوله والموصوف مع صفته) تقدمت الصفة أو تأخرت بقرينة التثنية . (قوله لأن المضاف يتخصص بالمضاف إليه) أى يتخصص به على نسبه إليه وكونه بعضاً أو مطروفاً أو مملوكاً أو مختصاً كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأق إلا إذا تغاير المتضابقان معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز إضافته إليها للتخصيص كما جاز نعتها بها للتخصيص وعلل بعضهم مع إضافة الموصوف إلى الصفة بأن الصفة تابعة لموصوفها فى الإعراب فلو أضيف إليها للموصوف لكانت مجرورة أبداً ولم تتصور التبعية المذكورة وعلل منع العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفى الإضافة لا يمكن ذلك وعلل منع إضافة أحد المترادفين أو للتساويين إلى الآخر بعدم الفائدة إذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الإضافة فتكون لغواً لا يقال هى مفيدة للتخفيف بخلاف التثنية فلا تكون لغواً لأننا نقول ترك الإضافة بالكلية أخف لأن فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضى امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوى الآخر على وجه الاتباع أيضاً وليس كذلك . أفاده سم .

قولهم جاءني سعيد كرز ، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم أى جاءني مسمى هذا الاسم . وما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم حبة الحمقاء ، وصلاة الأولى . ومسجد الجامع . وتأويله أن يقدر موصوف أى حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة لأولى ، ومسجد المكان الجامع وما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم جرد قطيفة ومسح عمامة . وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها أى شيء جرد من جنس القطيفة وشيء مسح من جنس العمامة .

**(تقريبه) :** أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو : ﴿ ولدار الآخرة ﴾

**(قوله أن يراد بالأول إلخ)** هذا إذا كان الحكم مناسباً للمسمى فإن كان مناسباً للاسم كان الأمر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز . واعلم أن هذه الإضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الإضافة في نحو مسجد الجامع بالتأويل الذى ذكره فيها . أفاده سم . وإنما أضيف سعيد إلى كرز ولم يضاف أسد إلى سبع لأن الأعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجر في غيرها نقله يسن عن ابن الحاجب . **(قوله وما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته إلخ)** قال الدمايني : واعلم أن إضافة الموصوف إلى صفته والصفة في موصوفها لا تنفاسا هـ ومنه يعلم أن التأويل الذى ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكاباً لتلك الإضافة . وإنما هو تخريج للمسوغ على وجه جائز . **(قوله حبة الحمقاء)** بالمد وهى المسماة بالرجلة وإنما وصفت بالحق مجازاً لأنها تنبت في مجارى السيول فتمز بها فتقطعها فتطرحها الأقدام وعندى فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز إضافة الموصوف إلى صفته نظر لأنه إنما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول . أما إذا كانت واحدة الحب كما في القاموس كالبر وزر الرجلة وسائر الحبوب والبرور فلا . والذى في القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وإيهام الأول جواز ما ذكر ظاهر . **(قوله أن يقدر موصوف)** أى يكون الأول مضافاً إليه إضافة الشيء إلى جنسه كالثال الأول أو زنه كالثال الثانى أو كله كالثال الثالث وانظر ما للمانع من جعل الإضافة في حبة الحمقاء من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك فلا يحتاج إلى التأويل . **(قوله صلاة الساعة الأولى)** أى من الزوال أو المراد أول ساعة أنهت فيها الصلاة المفروضة . **(قوله ومسجد المكان الجامع)** ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع . **(قوله جرد قطيفة إلخ)** جرد بمعنى مجردة ومسح بمعنى بالية . **(قوله أن يقدر موصوف أيضاً)** أى كما يقدر فيما قبلها وإن اختلف المخل . **(قوله وإضافة الصفة إلى جنسها)** أى جنس موصوفها أى فالإضافة حيثش من إضافة الشيء إلى جنسه كخاتم فضة . **(قوله من جنس القطيفة)** صرح بمن لبيان أن الإضافة على معنى من .



[ يوسف : ١٠٩ ] ، ﴿ وَحَقَّ الْيَقِينُ ﴾ [ الواقعة : ٩٥ ] ، ﴿ وَحِيلَ الْوَرِيدُ ﴾ [ ق : ١٦ ] ، ﴿ وَحَبَّ الْحَصِيدُ ﴾ [ ق : ٩ ] ، وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ) تتمتع إضافته كالمضمرات والإشارات وكغير أى من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام وبعضها (يُضَافُ أَبَدًا) فلا يستعمل مفردًا بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذى يضاف أبدًا (قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا) أى يأتى مفردًا فى اللفظ فقط وهو مضاف فى المعنى نحو : كل وبعض وأى . قال الله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [ الأنبياء : ٣٣ ] ، ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [ البقرة : ٢٥٣ ] ، ﴿ أَيُّهَا مَا لَدَعُوا ﴾ [ الإسراء : ١١٠ ] .

**(تنبيه) :** أشعر قوله : وبعض الأسماء وقوله : وبعض ذا قد يأتى لفظًا مفردًا أن الأصل والغالب فى الأسماء أن تكون صالحة للإضافة وللإفراد وإن الأصل فى كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها فى اللفظ . واعلم أن اللازم للإضافة على نوعين ما يخص

(قوله ولدار الآخرة) لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الإضافة من إضافة العام إلى الخاص ولعلمهم يقولون الإضافة فيما بعده من إضافة العام إلى الخاص . قال سم : تتمتع إضافة الخاص إلى العام كأحد اليرم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الأحد . (قوله تتمتع إضافته) أى لأنه لا يعرض له ما يوجب إلى إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف . (قوله وكثير أى إغ) بخلاف أى فإنها ملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا الضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها إلى ما تضاف إليه لتوغلها فى الإبهام . (قوله نحو كل) أى إذا لم يقع تركيزًا أو نعتًا ولا تعينت الإضافة لفظًا نحو : جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدونشوى . واعلم أن كلا وبعضًا عند قطعهما لفظًا عن الإضافة إلى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة . وقال الفارسي : نكرتان كنا فى التصريح ولتعرّفهما عند سيبويه والجمهور منعوا إدخال آل عليهما . (قوله وأى) أى شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتًا أو حالًا فتتمتع بالإضافة لفظًا . (قوله وكل فى فلک يسبحون) أى كلهم فالتون عوض عن المضاف إليه والضمير للشموس والأقمار فإن اختلاف الأحوال يوجب تعدد إما فى الذات أو للكواكب فإن ذكرهما مشعر بها . قاله البيضاوى فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيد كلام البعض لأنهما لا يوصفان بالسياحة فى الفلك كما لا يخفى وجمعت المعال تشبيهًا لما به لفعلها فعله من السياحة والجري ، وأورد فى فلك مراعاة لكل وجمع فى يسبحون مراعاة للمضاف إليه المنخوف . فلا يقال الآية تقتضى تحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الأول وفلك الكواكب على الثانى . (قوله واعلم أن اللازم إغ) غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام ما يضاف بذكر ما فات المصنف وهو ما يخص بالظاهر . واعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار الإضافة وعدها تسعة : ما تجوز إضافته ، وما تتمتع ، وما تجب إضافته لجملة فعلية فقط ، وما تجب إضافته للجملة مطلقًا ، وما تجب إضافته لفظًا أو نية للمفرد مطلقًا ، وما تجب إضافته لفظًا للمفرد مطلقًا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقًا أو للضمير المخاطب .

بالإضافة إلى الجمل وسبأى وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو : كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشيء وحماده بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو : أولى وأولات وذى وذات وما يختص بالمضمر وإليه الإشارة بقوله (وَبَعْضُ مَا يَضَافُ حَقًّا) أى وجوباً (أَنْتَقِ \* إِنْ لَأَوْهَ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ) وهذا النوع على قسمين قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدَ) نحو : جئت وحدى وجئت وحدك وجاء وحده ، وقسم يختص بضمير المخاطب نحو (لَيَّيْ وَذَوَالِي) و(مَعْدُوْنِي) وحناني وهذا ذى ، تقول لييك بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من ألب بالمكان إذا أقام به

(قوله كلا وكلتا) فإنهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظهما وكما ونا خاصة . (قوله قصارى الشيء) بضم القاف ويقال قصوى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الباء . وقصار بمحذف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بمحذف الألفين مع فتح القاف وسكون الصاد . كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور . (قوله وحماده) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما . (قوله وذى وذات) أى وفروعهما ونذر إنما يصطغ للعروف من الناس ذروه . (قوله كوحد) قال فى الجمع : هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الأصمعى وحد الرجل يحد إذا انفرد وقيل : لم يلفظ بفعله كالأبوة والختولة وقيل : محذوف الزوائد من إيجاد وقيل : نصبه على الحال لتأوله بموجد وقيل : على حذف حرف الجر والأصل على وحده ولازم الأفراد والتذكير لأنه مصدر وقد يثنى شئوذاً أو يجز بعل ، سمع جلسا على وحديهما ، وقلنا ذلك وحدينا ، وجلس على وحده أو إضافة نسيج وقرع على وزن كرم وجحيش وغير مصغرين إليه ملحقات بالعلامات على الأصح يقال هو نسيج وحده وقرع وحده إذا قصد قلة نظيره فى الخير وأصله فى الثوب لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله . والقرع السيد وهو جحيش وحده غير وحده إذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغرا غير وهو الخمار وجحش وهو ولده يندم بهما المفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهى نسيجة وحدهما وهكذا . وقيل : لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبى : رجيل وحده اهـ ببعض اختصار . (قوله تقول لييك) أصله ألب لك إلبابين أى أقيم لطاعتك إلباباً كثيراً لأن التثنية للتكرير نحو : ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [ الملك : ٤ ] ، فحذف الفعل وأقيم للمصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر إليه كل ذلك ليسرع الجيب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهى ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد . قاله الرضى ومثله فى حذف الزوائد الباقي .

ودوا ليك بمعنى تداولاً لك بعد تداول ، وسعديك بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد ليك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحن . وهذا ذك بذالين معجمتين بمعنى إسراعاً لك بعد بعد إسراع (وَشَدَّ إِيْلَهُ يَدَيَّيْ لَيْسَى) في قوله :  
[ ٦٣٠ ] دَعَوْتُ لِمَا نَاتِيَسِي مِسْوَرًا فَلَبِىَّ فَلَبِىَّ يَمْدَى مِسْوَرٍ  
كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله :

[ ٦٣١ ] \* نَقَلْتُ لَيْسَى لِمَنْ يَدْعُونِي

(تقبية) : مذهب سيويه أن ليك وأخواته مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكثير ، وأنها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها إلا هذا ذك وليك فمن معناها .

(قوله بمعنى تداولاً لك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى متداولة لك بعد متداولة والأمران متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى إدالة بعد إدالة لعدم ظهور مناسبة معاني الإدالة كالغلبة هنا ، بخلاف التداول بمعنى التناوب والمتداولة بمعنى المناوبة وفي الكلام حذف مضاف أى تداولاً لطاعتك فاحفظه . (قوله بمعنى تحنناً عليك بعد تحن) لو قال بمعنى حناناً عليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ حنانيك . (قوله دعوت لإخ) أى طلبت مسوراً للأمر الذى أصابنى وهو غرم دية لزمته فلى أى قال ليك وقوله فلى يدى مسور أى إقامة على إجابته بعد إقامة إذا سألتى فى أمر تابه جزاء لصنعه . وخص اليمين لأن العطاء بهما فيه إشعار بأن مسوراً أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل : ذكر اليمين مقحم والفاء الأولى تعقيبية والثانية سببية . (قوله نقلت لى) كان مقتضى الظاهر ليك لكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة وحكى بالمعنى . (قوله مصادر) قال شيخنا : والبعض أى حقيقة لا أسماء مصادر ا هـ وعليه فهى مصادر محذوفة الزوائد كما مر . (قوله ومعناها الكثير) لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علماً على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره تصريح .

[ ٦٣٠ ] قاله أعرابى من بنى أسد من سلس الخفارب : أى طلبت مسوراً اسم رجل لما أصابنى من الثابتة فلى : أى قال ليك ، تقديره فلبانى ، فحذف المفعول . والشاهد فى فلى يدى مسور حيث جاء لى مضافاً إلى ظاهر وهو نادر شاذ لأن هذا من الأسماء التى تلزم الإضافة إلى المضمر نحو : دوا ليك وحنانيك وهذا ذك ، ومعناه فاجابة منى بعد إجابة له إذ سألتى فى أمر تابه جزاء لصنعه . وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطته المال . وقيل هذا مقحم والفاء الأولى للعطف المؤذن بالتعقيب والثانية سببية .  
فانهم

[ ٦٣١ ] قبله :

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتِيسَى وَفُؤَيْسَى زُرَّاءَ ذَاتِ قَشْرٍعَرَّيْوِي

رجز لم يدر قتاله . ودوى زواء جملة حالية وهى الأرض البعيدة . وذات مترع صفتها من قولهم حوض ترع بالثناء المثناة من فوق وتحريك الراء بمثل . وقيل : مترع بالنون والراء المصجمة من قولهم برزوع ونزيع . إننا كتبت قرية القعر والأول أصح . ويبرن بفتح الباء الموحدة وضم الياء آخر الحروف أى واسعة بعيدة الأطراف . والشاهد فى ليه حيث أضيف إلى ضمير الغائب وهو شاذ ، وهو مقول القول .

وجوز سيبويه في هذاذيك في قوله :

[ ٦٣٢ ] \* ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَقْنَا وَخَصْنَا \*

وفي دواليك في قوله :

[ ٦٣٣ ] إِذَا شَقِي بُرْدٌ شَقِي بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى كَلْنَا غَيْرَ لَابِسِ

الحالية بتقدير نفعه مداولين وهاذين أى مسرعين وهو ضعيف للتعريف . ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا . ونجوز الأعلم في هذاذيك في البيت الوصفية وهو محدود بما ذكر ولأنه معرفة وضربا نكرة . وذهب يونس إلى أن لييك اسم

(قوله من ألفاظها) فيقدر في دواليك أدول ، وفي سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيا أى ساعد وأعان كما في القاموس . وفي حنائيك أحنين على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا إلخ أو أحن على ما هو الأنسب بلفظ حنائيك . (قوله فمن معالها) فيقدر أسرع وأقيم لأن فعلهما لم يستعمل ولا يتنافيه قوله السابق من ألّب بالمكان لأن أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضى أن ما ذكر فعله كذا قالوا وكان الحامل لهم على ذلك أن لييك تنبئة ثلاثى وألّب رباعي فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك في سعديك مع فعله وهو أسعد على أنه يقال لب ثلاثيا بمعنى أقام كما في القاموس وشرح الكافية للرضي كما مر فالتلحج عدنى أنه منصوب بفعل من لفظه . نعم ذكر قوم أن معنى لييك إجابة بعد إجابة وعليه فالناصب فعل من معناه إذ ليس لب وألّب بمعنى أجاب فاحفظه . (قوله وخصنا بخاء وضاد معجمتين أى مسرعًا للقتل . (قوله إذا شق برد إلخ الباء في بالبرد بدلية . قال في التصريح : قال أبو عبيدة : كان الرجل إذا أراد توكيد اللوعة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقي للمودة بينهما . (قوله الحالية) أى على تأويله بالمشق كما نبه عليه بعد . (قوله مداولين) المناسب لتفسيره دواليك بتداول لك بعد تداول أن يقول متداولين . (قوله أى مسرعين) تفسر هاذين فقط على الظاهر . (قوله للتعريف) أى وحق الحال التكثير وقوله ولأن المصدر إلخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفة لفظًا وإن كان منكرا معنى .

[٦٣٢] قاله المعاج من قصيدة مرجزة بمدح بها الحجاج ويذكر فيها ابن الأشمث وأصحابه . وضربًا نصب على المصدر . أى يضرب ضربًا . والشاهد في هذاذيك فإنه مصدر قصد من تنبئة التكرار . وليس المراد منه شقين فقط ، من الهد وهو الإسراع في القطع . ووجهًا صفة لطعا بفتح الواو وسكون الحاء وبالقضاء المعجمتين وهو الطعن الجائف . [٦٣٣] قاله سحج عبد بن أحساس من قصيدة من الطويل . والشاهد في دواليك فإنه مصدر متنى مضاف إلى ضمير المخاطب مخصوص به . ومعناه التكرار وهو من المداولة وهى التلوية . كانت عادة العرب أن يلبس كل من الزوجين برد الآخر ثم يتناولان على غريفة حتى لا يبقى فيه لبس طلبًا لتأكيد المودة . وشق الثاني جواب إذا .

مفرد مقصور أصله لبي قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضمير كما في على وإلى ولدى . ورد عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله : فلبى يدي مسور . وقول ابن الناطم : إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم . وزعم الأعلام أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في ذلك . ورد عليه بقولهم لبيه ولبي يدي مسور ، وبخلافهم التون لأجلها ولم يخفوها في ذانك ، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف ا هـ . النوع الثاني من اللازم للإضافة وهو ما يختص بالجمل على قسمين : ما يختص بنوع من الجمل ، وسيأتي ، وما لا يختص وإليه الإشارة بقوله (وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ \* حَيْثُ وَإِذْ) فشمل إطلاقه الجمل الجملة الاسمية والفعلية ، فالاسمية نحو جلست حيث زيد

(قوله الوصفية) أى لضرباً والمعنى اضرب ضرباً مكرراً كذا قال البعض تبعاً لشيخنا ويحتمل أن المعنى على الوصفية اضرب ضرباً مسرعاً مسرعاً بل هذا أنسب بما مر في معنى هذاذيك . (قوله بما ذكر) أى من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً . (قوله ولأنه معرفة) في الرد بهذا على الأعلام بحث لأنه سيذكر الشارح عنه أنه يقول بحرفية الكاف في لبيك وأخواته وحيث لا إضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم رداً ثالثاً وهو أن ضرباً مفرد وهذاذيك مثني ولا يوصف المفرد بالثنى . (قوله أصله لبي) أى بوزن فعل بسكون العين كما في التصريح . وقد يؤخذ منه أن الألف للثانيات فتأمل . (قوله كما في على إغ) أشار به إلى أن الألف لا تبدل للإضافة ياء دائماً بليل فذاك وعصاك . (قوله ورد عليه سيبويه إغ) ليونس أن يجيب بأن قوله فلبى يدي مسور شاذاً فلا يصلح للرد فتأمل . (قوله وهم) أى بل خلافه في لبيك فقط . (قوله مثلها في ذلك) أى في هذا اللفظ . (قوله ورد عليه بقولهم إغ) أى لأن قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله . وأجاب في التصريح عن هذا بأن ليه ولبي يدي مسور شاذان فلا يصلحان للرد . وعن الثاني بأن التون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلام في نفس المسألة وكما في اثني عشر ، وإنما لم يخذف من ذانك للإلباس . (قوله لأجلها) أى لأجل كاف الخطاب وكذا الضمير في قوله وبأنها . (قوله إلى الجمل) أى الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع إلى المضاف . دمايني . (قوله حيث وإذ) الأول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه وأوؤها بل قال ابن سيده هي الأصل كما في الدمايني . وبنو قفص يعمرونها ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها كما في المنى . والثاني : ظرف زمان ماض لا يتصرف إلا إذا أضيف إليه ظرف زمان كيومئذ . قال جماعة منهم الناطم : أو وقع مفعولاً به نحو : ﴿ واذكروا إذ كنتم قليلاً ﴾ [ الأعراف : ٨٦ ] ، أو بدلا منه نحو : ﴿ واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت ﴾ [ مريم : ١٦ ] ، فإذا انتبذت بدل اشتغال

جالس ﴿ واذكروا إذ أنتم قليل ﴾ [ الأنفال : ٢٦ ] ، والفعلية نحو : جلست حيث

من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا كما سيأتي ، وترد للتعليل فتكون حرفاً وقيل : ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى إذا اختلف زمنا العلة والمعلل نحو : ﴿ ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمكم ﴾ [ الزخرف : ٣٩ ] ، الآية أى لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم في العذاب لظلمكم في الدنيا . ولصاحب هذا القول أن يجعل إذ في الآية مجرد الظرفية بدلاً من اليوم على معنى إذ ثبت ظلمكم عندهم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن ومعمولها تعليلاً على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع إلى قولهم ﴿ يا ليت بيني وبينك بُعد المشرقين ﴾ [ الزخرف : ٣٨ ] ، أو إلى القرنين ويؤيدهما قراءة بعضهم بكسر إن على استئناف العلة كما في المعنى . وللمفاجأة بعد بيننا وبينها وهل هي حيث حذف ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال . فإذا قلت : بينا أو بيننا أنا قائم إذ أقبل عمرو فعل القول بزيادة إذ يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا أو بينا كما يكون ذلك لو لم توجد إذ بعد بينا أو بينا وهو الأكثر ، وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في بينا أو بينا فعل محذوف يفسره ما بعد إذ وعلى القول بالظرفية قال ابن جني وابن الباذش : عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا أو بينا محذوف يفسره الفعل المذكور فمعنى المثال أقبل عمرو في زمن بين أوقات قيامي . وقال الشلوبي : إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا أو بينا لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما أى بين أوقات قيامي حين أقبل عمرو وافقت إقبال عمرو . واعلم أن أصل بين أن تكون مصدرًا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف للمضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فبين أن بين المضافة إلى المفرد تستعمل في الزمان والمكان فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة اسمية أو فعلية والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لأنها تكفي المقتضى عن اقتضائه وأشبهوا تارة أخرى الفتحة فتولدت ألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه لأنه حيث حذف كالمحذوف عليه لأن الألف قد يؤق بها للوقف كما في أنا والظنوننا وتعين حيث إذ أن لا تكون إلا للزمان لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث وإضافة بينا أو بينا في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أى بين أوقات قيام زيد كلما قرره الرضى وقد يضاف بينا إلى مفرد مصدر دون بينا على الصحيح . كذا في الدماميني والهمع . وتقدير أوقات لأن بين إنما تضاف لمتعدد وناقش فيه أبو حيان بأن بينا قد تضاف للمصدر المتجزئ كالقيام مع أنهم لا يحذفون للمضاف إلى الجملة في مثل هذا . قال في الهمع : وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينها مضاف إليها قول الجمهور . وقيل : ما والألف كافتان فلا محل للجملة بعدهما وقيل : ما كافة دون الألف بل هي مجرد إشباع اهـ وعلى عدم إضافتهما عاملهما ما في الجملة التي تلبيها كما في المعنى .

جلست واجلس حيث أجلس ، ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾ [ الأنفال : ٢٦ ] ، ﴿وإذ يمكر بك الذين كفروا﴾ [ الأنفال : ٣٠ ] ، ومعنى هذا المضارع المضى حيثن . وأما نحو قوله :

[ ٦٣٤ ] \* أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِّلَ طَالِعًا \*

وقوله :

(قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن إضافة حيث إلى الفعلية أكثر ولهذا ترجح النصب في نحو : جلست حيث زيدا أراه . كذا في المعنى . قال في الجمع : وتبيح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماض نحو جئتكَ إذ زيد قام ووجه تبيحه أن إذ لما مضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو : إذ زيد يقوم فإنه حسن اهـ . وقال في التصريح : شرط الاسمية بعد إذ أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضياً نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً نحو : ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾ [ الأنفال : ٢٦ ] ، أو معنى لفظاً نحو : ﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت﴾ [ البقرة : ١٢٧ ] ، ثم قال : وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلاً نص على ذلك سيبويه اهـ ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد إذ شرط حسنهما فلا يتأق كلام الجمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا يتأق ما مر عن المعنى أن النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه أرجح فقط ومن كلام الجمع يعرف ما في كلام البعض وغيره من الخلل . (قوله واذكروا إذ أنتم قليل) إذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور : ظرف لمفعول مخنوف أى ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم واذ كنتم﴾ [ آل عمران : ١٠٣ ] ، ﴿واذ يمكر﴾ [ الأنفال : ٣٠ ] ، اهـ . تصریح . وقالوا في : ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت﴾ [ مريم : ١٦ ] ، أن إذ انتبذت ظرف لمخنوف أى قصة مريم إذ انتبذت وعلى مذهبه يتعين في ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء﴾ [ المائدة : ٢٠ ] ، كون إذ ظرفاً لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة . (قوله ومعنى هذا المضارع) أى الواقع في الجملة المضاف إليها إذ بخلاف المضارع بعد حيث وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لتصریح ابن هشام في المعنى بأن إذ قد تستعمل في المستقبل كما أن إذ قد تستعمل في الماضي . والجواب أن المحجج موافقة الواقع ، لأن نزول الآية بعد وقوع المكر مع أن الجمهور لا يثبتون مجيء إذ للاستقبال ويجعلون ما يومهم من تنزيل المستقبل منزلة الماضي كما في المعنى .

[ ٦٣٤ ] قائله مجهول : وعامه : \* نَعَمْ يُحْيِي كَالشَّهَابِ لَايَعًا \*

الحكمة للاستفهام . وترى من رؤية البصر قل ذلك لتقصير على مفعول واحد وهو طالعاً . والشاهد في حيث سهيل حيث أضيف إلى مفرد هو شاذ لأن حقه أن يضاف إلى الجملة ، فعل هذا يكون حيث معرباً لأن الموجب لبائه إضافة إلى الجمل إما منصوب على الظرفية أو على المفعولية إذا جعل ترى من رؤية القلب . وقيل : هو مبنى دائماً . وقيل : مضاف إلى الجملة تقديرًا لأن سهيلاً مرفوع بالابتداء وخبره مخنوف أى مستقر وظاهر في حال طلوعه .

## [ ٦٣٥ ] حَيْثُ لَى الْعَمَالِمُ

فشاذ لا يقاس عليه خلافاً للكسائي

(تنبيه) : قولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى الجملة الاسمية والتقدير إذ ذاك كذلك أو إذ كان ذاك (وَإِنْ يَتَوَّنُ يُحْتَمَلُ . إِفْرَادُ إِذْ) أى وإن ينون إذ يحتمل إفرادها لفظاً . وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها كما في نحو : يومئذ . وحيث . ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها كما تقدم بيانه في أول الكتاب . وأما نحو : وأنت إذ صحيح فنادر (وَمَا كَأَذْ مَقْتَى) في كونه ظرفاً مبهماً ماضياً نحو : حين ووقت

(قوله أما ترى) هي بصرة مفعولها طالعاً وحيث ظرف مكان مبنى . وقيل : إذا أضيف إلى مفرد يكون معرباً كذا في العينية . وقيل : مفعولها حيث وطالعاً حال من سهيل . وقيل : من حيث على معنى طالعاً فيه . وقيل : علمية مفعولها حيث وطالعاً أى طالعاً فيه . أقول : أو طالعاً مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان . قال زكريا : والشاهد في إضافة حيث إلى مفرد . وقيل : سهيل مرفوع فحيث مضافة إلى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعاً . (قوله حيث لى العمالم) قال شيخنا : أى شد العمالم على الرؤوس ويؤيده قول العيني : أراد بمكان لى العمالم الرؤوس . (قوله إذ ذاك كذلك) أى أو ثابت أو نحو ذلك . (قوله وأن ينون إلخ) ألحق الكناجى بإذ في ذلك إذا فيجوز أن تقطع عن الإضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ أَعْطَمَ بُشْرًا مِثْلَكُمْ إِنكُمْ إِذَا لَحَسَرُونَ ﴾ [ المؤمنون : ٣٤ ] ١ . نكت . (قوله أى وأن ينون إذ إلخ) أشار إلى أن الضمير في ينون عائد إلى إذ وأن في قوله إفراد إذ إقامة الظاهر مقام الضمير فدعنا لتوهم رجوع الضمير إلى غير إذ . (قوله وأما نحو وأنت إذ صحيح فنادر) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون إلخ وبه يتبين أن أفعل التفضيل في أكثر على غير بابيه وفي بعض النسخ إسقاط قوله وأما إلخ . (قوله وما كإذ إلخ) الأقرب ما أشار إليه الشارح من أن ما مبتدأ وكإذ صلتها والخير كإذ الثانية وأضف جوازاً استئنافاً في موقع الاستدراك كما أشار إليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كإذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أى إضافة كإضافة إذ في كونها إلى الجملة . (قوله ظرفاً مبهماً) يعنى بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوباً على الظرفية أم لا كما في المعنى وكما يرشد إليه تمثيل الشارح بعد بيوم هم بارزون ، ﴿ يوم يفع الصادقين صدقهم ﴾ [ المائدة : ١١٩ ] . إذ الأول بدل من المفعول به في ﴿ لينذر يوم التلاق ﴾ [ غافر : ١٥ ] .

[ ٦٣٥ ] البيت تمامه :

وَيَعْلَمُهُمْ لَحْثُ الْخَبَا بَعْدَ حَرْبِهِمْ بِيضُ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَى الْعَمَالِمُ

هو من العلول . طعنه بالرح يطعنه بالفتح فيما وطعن في السن يطعن بالضم في العابر . والجا يضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة جمع حوة بكسر الحاء . أراد به أوساطهم كما أراد من لى العمالم رؤوسهم : أى نقطتهم في أوساطهم بعد ضربهم بمحذ السيوف في رؤوس . والبياض بفتح الباء : الحديد والكسر جمع أبيض وهو السيف . والمواضي السيوف والإضافة فيه نحوها في جرد قطيفة . والشاهد في حيث لم تضاف فيه إلى جملة فيكون معرباً . وعمله النصب على الحال .



وزمان ويوم إذا أريد بها الماضي (كإذ) في الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ ، لكن (أضف) هذه (جوازاً) لما سبق أن إذا تضاف إليه وجوباً (نحو حين تجا ليد) وجاء زيد يوم الحجاج أمير ، ونحو حين مجيئك نبد ، وجاء زيد يوم أمره الحجاج فتضاف للمفرد . فإن كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة إذ ، بل يعامل معاملة إذا فلا يضاف إلى الجملة

والثاني خبر والمراد بالمبهم ما ليس محذوفاً مما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلاً كحين ومدة وقت وزمن أوله اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحذوف كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كلها قالوا ، وفيه أن نحو نهار من المحذوف اللهم إلا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه في يوم كما سيأتي لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له إلا أن يراد مطلق وقت ، شئني . وفي شرح ابن غازي أن المحذوف ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل . وعين ذكر عدم جواز الإضافة في السنة السيوطي وفي العام الدمامي فليحرر قول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام في جواز الإضافة إلى الجملة . ثم رأيت في المفتي شاهداً على إضافة العام فإنه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف إليها إلى المضاف فأما قوله : \* مضت سنة لعام ولدت فيه \* فنادر وقد خفي هذا الحكم على أكثر النحاة اهـ وسبقه إلى ذلك الناطم وعلمه بأن المضاف إلى الجملة مضاف في التقدير إلى مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه إلى المضاف لا يعود منها . قال الدمامي : وقضيته امتناع العود لا لدوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى . (قوله ويوم) أي إذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص وإلا كان من المحذوف . أفاده سم . (فائدة) : إذا قلت : أتيتك يوم لا حرّ ولا برد جاز لك رفع حرّ ويرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وقصهما على أن لا عاملة عمل إن وجرحها على أن لا زائدة حكى الأخفش الأوجه الثلاثة كذا نقلوا . وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى إلا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضاميتين كلا المعترضة بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدمامي ولو جعل الخبر على أن لا اسم بمعنى غير لكن أوضح فتأمل . (قوله أضف هذه) أي الألفاظ المشبهة ، إذ ولو قال هذا أي ما كاذ لكان أحسن . (قوله لما سبق) اللام للتعبية متعلقة بأضف لا للتعليل . (قوله ونحو حين مجيئك إلخ) ظاهر صنيعه أن هذا أيضاً مثال لإضافة ما كاذ إلى ما سبق أن إذ تضاف إليه وجوباً وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الأولى أن يقول ومثال إضافة ما كاذ إلى المفرد نحو حين إلخ . (قوله مستقبل المعنى) بقي ما إذا كان حالاً فأنظره . (قوله وأجاز ذلك الناطم على قلة) على هذا لا يكون مشبه إذا كاذاً فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه إذ حيث أعطى حكم إذ في الإضافة . (قوله بظاهر ما سبق) أي من الآية والبيت . (قوله فلا يضاف إلى جملة) لأنه حينئذ بعيد الشبه بإذ ولأنه لم يسمع .

الاسمية بل إلى الفعلية كما سيأتي. وأما ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يَفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]، وقوله: [٦٣٦] فَكُنْ لِي شَهِيدًا يَوْمَ لَا دُفْعًا عِيقَ بِمُغْنٍ قِيْلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ فَمَا نَزَلَ الْمُسْتَقْبَلُ فِيهِ مِثْلُ الْمَاضِي لِتَحَقُّقِ وَقْعِهِ. هذا مذهب سيبويه وأجاز ذلك الناطم على قلة تمسكًا بظاهرها سابق. وأما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف إلى جملة وذلك نحو شهر وحول، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا (وَأَيْنَ أَوْ أَعْرَبَ مَا كَاذٌ قَدْ أَجْرِيَا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازًا، أما الإعراب فعل الأصل، وأما البناء فحملًا على إذ (وَأَحْتَرُ بِنَا مَقْلُورٌ لِفَعْلٍ بُنِيَا) أي أَنَّ الْأَرْجَحَ وَالْمُخْتَارَ فِيمَا تَلَاهَ فَعْلٌ مَبْنِي الْبِنَاءِ لِلتَّنَاسُبِ كَقَوْلِهِ: [٦٣٧] \* عَلَيَّ حِينَ غَالَبْتُ الْمُتَشَبِّهَ عَلَى الصَّبَا \*

(قوله ما كاذ قد أجرياً) تنازع الفعلان قبله وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ما ذكر بما إذا لم يشن ولا وجب لإعرابه ولا يتقيد جواز بناء ما ذكر بحال الإضافة إلى الجملة بل يجوز بناؤه إذا أضيف إلى مفرد مبني كيوم مفرد وحيتن ومثله كل اسم ناقص الدلالة لإبهامه كغير ومثل ودون وبين. وذهب الناطم إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبني بسبب إضافته إليه أصلاً لا ظرف ولا غيره لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية إليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات إعراب فعلت في ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَتَلَقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، حال من ضمير لحن وبين ودون في ﴿قَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿وَمِنَادُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ منا محذوف ودون ذلك صفة أي قوم دون ذلك. قال سم: ويشكل على التعليل بناء يوم في يومئذ إلا أن يوجه بالحمل على شبهه وهو إذا هـ وهل مشبه إذا كمشبه إذ في جواز البناء والإعراب إذا أضيف إلى الجملة على التفصيل المذكور. قال ابن هشام: لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر. قال في النكت: وقد صرح به الشاطبي جازماً به. (قوله فحملًا على إذ) اعترض بأن شرط القياس وجود علة الحكم في الفرع وعلة بناء إذ مشابهاها الحرف في الافتقار إلى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال إنما اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا الجوز له فتأمل. (قوله فيما تلاه فعل مبني) أي بناء أصلياً أو عارضاً ولذا مثل بمثالين.

[٦٣٦] قاله سواد بن قارب الأزدی الصحابي رضى الله عنه. ذكر مستوفى في شواهد ما ولا ولا المشبهات بليس. والشاهد في يوم فإنه بمنزلة إذ في كونه اسم زمان مبهم لما يأتي فلذلك نزل منزله فيما أضيف إليه. فهذا ونحوه نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه بمنزلة ما قد وقع ومضى.

[٦٣٧] قال النابغة الذبياني. ونعامة: \* وَقُلْتُ لَمَّا أَصَحَّ وَالْشَّبَّ وَازِغَ \*

من فصيحة من الطويل. الشاهد في حين حيث بنى على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم. ويجوز كسره للإعراب. وعلى الأول ظرف كفي كأي ﴿وَدَعَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غُفْلَةٍ﴾ أي في وقت غفلة والحنى في وقت علبت، وعلى الثاني للتعليل أي لأجل الصبا كما في ﴿وَلْيَكْبُرُوا اللَّهَ عِلاً مَا هَذَا كَمْ﴾ والهمزة للاستفهام. ولما من الجوزم. وأصبح يجزوم به، والوالو للحال، ووازع من وزعت الرجل إذا كففته.

وقوله:

[ ٦٣٨ ] عَلَى حِينٍ يَسْتَصِينُ كُلُّ حَلِيمٍ \*

(وَقَبْلَ فَعْلٍ مُقَرَّبٍ أَوْ مُتَّبَعًا \* أَغْرَبَ) نحو : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صُدُقَهُمْ ﴾  
[ المائدة : ١١٩ ] ، وكقولہ :

[ ٦٣٩ ] أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَلْبَنَى كَرِيمًا عَلَى حِينٍ الْكَرَامَ قَلِيلًا

(قوله على حين عاتيت إلخ) أى فى حين عاتبت على حد قوله تعالى : ﴿ ودخل المدينة على حين غفلة ﴾ [ القصص : ١٥ ] ، وكذا فيما يأتى . (قوله على حين يستصين) أى النسوة من استصينت فلاناً أى عدته صبيها كذا قيل ، والأنسب أنه من استصياه أى طلب أن يصير إليه أى يحبل . (قوله وقيل فعل معرب) صريح فى جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذى بمعنى إذ وهو إما يتم إذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضى ولو تنزيلاً كما فى إذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقاً ، ولا يخفى أن الأقرب فى الظرف قبل المضارع للحصول بمعنى الماضى تنزيلاً أن يحبل بمعنى إذا ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضى تنزيلاً . (قوله يا عمرك الله) باللتنية أو للنداء والمباذى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء إذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والأصل عمرتك يا لله عمراً أى ذكرتك به تذكيراً يعمر قلبك وحكى رفعه على الفاعلية للمصدر .

[ ٦٣٨ ] هو من الطويل . وصدره : \* لأَجْتَلِيَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي نَحْلَمًا \*

والشاهد فى على حين حيث جاء مبتدأ لإضافته إلى الجملة . وهذا البيت حجة على من ذهب إلى أن المضارع المتصل به نون الإنثى باقى على إعرابه . يقال استصينت فلاناً إذا عدته صبياً بمعنى جعلته فى عداد الصبيان . (قوله لأجتلين) بنون التأكيد الخفيفة والتعلم بالتشديد تكلف الحلم بالكسر وهو الأناة . [ ٦٣٩ ] قاله موال بن جهم المذحجى من قصيدة من الطويل . الهزرة للاستغفار وإن مع اسمها وغيرها سدت مسد مفعول تعلمى . ويا عمرك الله معرض . ويا مجرد تنبيه . وعمرك منصوب نصب للمصادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء . ومعناه بعمرك الله أى بإقرارك له بالبقاء . وظاهره القسم وليس مراداً ههنا على المعنى الذى ذكرناه ويقال مراده سألت الله أن يحبل عمرك بما فلاتة فعل هذا يكون دعاء . وتكون الجلالة الشريفة مرفوعة على الفاعلية يعطيل ويا على أصلها فى النداء . والشاهد فى على حين حيث أعرب لأنه وقع قبل مبتدأ وهو الكرام وقيل خبره . وكذا يعرب إذا وقع قبل المعرب كما فى ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ ففى مذهب الموضعين الإعراب جائز بلا خلاف . وأما البناء فمنعه البصرية وأجازته الكوفية واختاره ابن مالك ولهذا روى البناء على الفتح ههنا .

ولم يميز البصريون حيثيذ غير الإعراب . وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال (وَمَنْ بَتَى فَلَنْ يُقْتَدَا) أى لن يغلط . واحتجوا لذلك بقراءة نافع : ﴿ هذا يوم ينفع ﴾ بالفتح . وقد روى بهما قوله :

[ ٦٤٠ ] \* عَلَى جِنِّ الْكَرَامِ قَلِيلٌ \*

وقوله :

[ ٦٤١ ] تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سَلَمِي عَلَى جِنِّ التَّوَاصِلِ غَيْرِ ذَانِ  
(وَالزَّمُوا إِذَا الظَّرْفِيَّةُ (إِضَافَةٌ إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ) خَاصَّةٌ نَظَرًا إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى

(قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضى : لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم ولورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حيثيذ لقراءة الرفع والأصل عندها . (قوله ما تذكر من سلمى) أى الذى تذكره منها وأبهمه تعظيماً له وتفخيماً والى القريب . (قوله الظرفية) احترازاً عن إذا الفجائية لأنها حرف على الأصح والحرف لا يضاف . ومن أحسن ما استدلل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو : ﴿ ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ﴾ [ الروم : ٢٥ ] ، فلو كانت ظرفاً للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالناء لأنها اسمية وقال جماعة : هى ظرف زمان والتقدير في خرجت فإذا زيد خرجت ففى الوقت زيد أى حضوره إذ لا يخرى بالزمان عن الجنة . هذا إن قدرت خبراً فإن قدرت متعلقة بغير محذوف أى ففى الوقت زيد حاضر كما هى متعلقة بالخبر المذكور في خرجت فإذا زيد حاضر فلا إشكال في الإخبار ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة للجملة إذ لا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف وهو خلاف المقرر في إذا الظرفية . ولك أن يجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر في زمن خرجت ، فتكون الإضافة إلى جملة مقدرة . وقال جماعة : ظرف مكان والتقدير في فإذا زيد ففى المكان زيد أو ففى الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل إذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة بنافية أنه لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا حيث كما مر ويجوز فإذا زيد جالسا بالنصب حالاً والخبر إذا أو محذوف ولا يليها في المفاجأة إلا الجملة الاسمية دفعا لاتباسها بالشرطية ، ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين . وجوز الأخفش أن يليها الفعل المقرون بقدره المجرد منها . وقد تقع بعد بينا وبيننا وتلزم الفاء إذا الفجائية وهل هى زائدة أو عاطفة للجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهى في جواب الشرط. أقوال .

[ ٦٤١ ] هو من الوافر . وصره : \* تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سَلَمِي \* (١)

والشاهد في على حين حيث يميز فيه الإعراب والبناء ولكن البناء على الفتح أرحم من الإعراب ، ولم تميز البصرية غيره . والتواصل مبتدأ وغيره فالى خبره . ويروى على حين التراجع .

(١) انقصر المعنى في الاستعداد على ذكر الشرطة الأخيرة فلذلك ذكر صرته .

الشرط غالباً (كَهْنٌ إِذَا أَخْشَى) ﴿إذا جاء نصر الله﴾ [النصر: ١] ، فإذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور وأما نحو: ﴿إذا السماء انشقت﴾ [الرحمن: ٣٧] ، فمثل: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ [التوبة: ٦] ، وقوله:

[٦٤٢] إِذَا بَاهِلِي نَحْتَهُ خَنْطِيَّةٌ لَهُ وَلَكِنَّهَا فُذَاكَ الْمَذْرُغُ

واعلم أن إذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولاً به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها: «إلى لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليّ غصية» وأوله غيرة بجعل إذا ظرفاً لمخوف هو المفعول أي لأعلم شأنك إذا كنت إلخ وبجروزة بمعنى نحو: ﴿حتى إذا جاءوها﴾ [الزمر: ٧١ ، ٧٣] ، الآية والغاية في الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط ، فالمعنى: ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً﴾ إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتى في مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو: إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضي عن بعضهم ثم قال: ولم أعثر له على شاهد من كلام العرب كذا في الدماميني مع زيادة من المصحح. (قوله إلى جعل الأفعال) بنقل حركة الهزرة إلى اللام أي الماضوية كثيراً والمضارعية قليلاً وقد اجتمعا كثيراً في قوله:

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا تُرِّدُ إلى قليل تَفْسَعُ

(قوله ما تَفْسَعُهُ إلخ) ولم تعمل تخالفها الشروط بتحقيق وقوع تاليها قاله يس. وعبارة المصحح: ولكن إذا خاصة بالتيقن والمظنون بخلاف إن لم تحزم إلا في الضرورة. (قوله غالباً) سيأتى في مقابله في كلام الشارح. (قوله كَهْنٌ إِذَا اعْطَى) أي كن متواضعا حيناً إذا تكبر غورك. (قوله فإذا ظرف) أي للحدث المستقبل وقد نغى للماضى نحو: ﴿وإذا رأوا تجارة﴾ الآية على ما ذكره جماعة وللحال في القسم نحو: ﴿والليل إذا يغشى﴾ على ما ذكره جماعة لأن إذا متعلق بفعل القسم وهو إنشاء وإنشاء حال أو بكانتا حال من الليل لأن عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والأصل في الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمهما كون الإقسام في وقت غشيان الليل. قال الرضي: وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم إذ لا يقسم بشيء إلا لعظمته والتقدير وعظمة الليل إذا يغشى اهـ. (قوله على المشهور) مقابله أن العامل تاليه لا جوابه لا تفران جوابه بالفاء وإذا الفجائية وما بعدها لا يعمل فيما قبلهما. وأجيب بأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم فما ظنك بالمنتهى التأخير وبأن قولهم بعاملية الجواب إذا لم يمنع منها مانع وإلا كان العامل مخلوفاً يدل عليه الجواب،

[٦٤٢] قاله الفرزدق وهو من الطويل، أي إذا كان باهلي، فلا بد من هذا التقدير لأن إذا الشرطية لا تدخل على الاسمية وهو الشاهد خلافاً للأخفش والكوفية. حيث حوزوا ادخلوها على الاسمية محتجين به وورد بما ذكرنا. والباهل نسبة إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان. وله ولد جملة في عمل الرفع صفة لباهل، ويجوز أن يكون نصباً على الحال بدون الواو على القلة. وقوله فذاك المذرع جواب الشرط وهو بضم الميم وتفتح الذال المعجمة، وتشديد الراء وفي آخره عين مهملة، وهو الذي أمه أشرف من أبيه.

فعلى إضمار كان الثانية كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله :

[ ٦٤٣ ] \* فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلًا شَفِيعَهَا \*

هذا مذهب سيويه . وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية تمسكاً بظاهر ما سبق . واختاره في شرح التسهيل . والاحتراز بقول غالباً عن نحو : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ . والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ﴾ [ الشورى : ٣٧ ] ، فإذا فهما ظرف لخبر المبتدأ بعدهما ، ولا شرطية فيها وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا لا إضافة لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المعنى وأن يفرقوا بين إذا وإذا حيث بأن إذا تربط بكونها شرطاً كما في أين وأنى وأما إذ وحيث فلولاً للإضافة ما حصل ربط . يس بزيادة . (قوله إذا باهلى إلخ) نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس . وحفظية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما في القاموس وشيخ الإسلام والتصريح وغيرها . فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ . والمدح بال معجزة من أمه أشرف من أبيه . وقيل بالنال المهملة أى المتأهل للبس الدرع . (قوله الثانية) لا حاجة إليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلى اسمها والجملة بعدها خبرها . (قوله كما أضمرت إلخ) أى لأن أداة التحضيض لا يلبس إلا الفعل . (قوله وأجاز الأخفش) أى تبعاً للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية . وفصل ابن أنى الربيع فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل ومنعه إذا أخبر عنه باسم . (قوله لكان يجب إلخ) وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء رد بأن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة أو نادر من الكلام . وقول بعضهم أن الضمير توكيد لا مبتدأ وأن ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك إذا التى بعد القسم نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ . والنهار إذا تجلّى ﴾ [ الليل : ١ ] ، ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ [ النجم : ١ ] ، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى فيلزم تعليق 'القسم الإنشائي' وهو مجتمع اه معنى . وقوله : وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فإنه يجوز في الآيتين كون هم تأكيداً للواو في غضبوا وللضمير المنصوب في أصابهم جملة اسمية

[ ٦٤٣ ] قاله قيس بن الملوح . وقيل ابن النعمية . وقال ابن عصفور : المعه بن عبد الله القشيري . وصدده :

\* وَلَيْتَ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ \*

لَيْلَى . وهو من الطويل أى أخبرت . فالتاء مفعوله الأول ثابت عن الفاعل . وليل مفعول ثان . وأرسلت بشفاعة مفعول ثالث . وهلا حرف تضييض يخص بالجمل الفعلية الخبرية . فلذلك يقال ههنا عنفوف : أى فهلا كان هو أى الشأن وهو للشاهد . ونفس ليل كلام إضافي . وشفعها غيره .

بغير فاء قال لعدم عرافة إذا في الشرطية اهـ وقوله تصف أى لأن المقام لا يقتضى تأكيد المسند إليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم . (قوله لما الظرفية) جرى على القول بأنها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى إذ واستحسنه في المعنى لاختصاصها بالماضى ، وذهب سيبويه إلى أنها حرف وجود لوجود . (قوله وتلزم الإضافة إلى الفعلية) أى الماضية كما في التصريح ويكون جوابا ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية نحو : ﴿ فلما نجحتم إلى البر أعرضتم ﴾ ﴿ فلما ذهب عن إبراهيم الرؤى وجاءته البشرى يجادلنا ﴾ ﴿ فلما نجحتم إلى البر ففتحهم مقتصد ﴾ ﴿ فلما نجحهم إلى البر إذا هم يشركون ﴾ وخالف كثير في الثانى والثالث وجعلوا الجواب في الآيتين محذوفاً أى أقبل يجادلنا ، وانقسموا قسمين ففتحهم إغ وفتح الشارح في كون لما الظرفية مضافة إلى الجملة بعدها ابن هشام في شرح القطر ومنه غره وقد صرح في المعنى في إذا بأنها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جزمتم . (قوله أقول لعبد الله إغ) قد يلغز به فيقال أين فعل لما وحيثئذ يكتب وهى بالألف لأجل الإلغاز وإن كان حقه أن يكتب بالياء . (قوله والمعنى لما سقط إغ) يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وأن تقديره قلت إغ وهو ما صرح به في المعنى . قال الدمامنى : إنما يحتاج إليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول الملفوظ به لأن الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اهـ وقد يمنع . ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى إذ فيه معنى الشرط . (قوله لفهم اثنين) متعلق بأضيف والمراد شئين ليشمل المذكورين والمؤنثين وإلا لقال أو اثنتين . قاله يـسـ . (قوله أى ما يلزم إغ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف أضيف أى لزوماً بدليل أن الكلام في واجب الإضافة .

نحو : كلا رجلين عندك قائمان ، وحكى كلنا جاريتين عندك مقطوعة يدهما أى تاركة للفرل . الثاني : الدلالة على اثنين إما بالنص نحو : كلاهما وكلتا الجنتين ، أو بالاشتراك كقوله :

[ ٦٤٥ ] \* كِلَا نَا غَيَّيْ عَنْ أُخِيهِ حَيَّائَةً \*

فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

[ ٦٤٦ ] إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِّ مَلَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهَةٌ وَقَبْلُ

لأن ذا مشاة في المعنى مثلها في قوله تعالى : ﴿ لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك ﴾

(قوله إلى النكرة المختصة) قال السيوطي بناء على جواز توكيدهما وهو رأى الكوفيين وعليه

مشى الناظم في التوكيد حيث قال :

\* وإن يهد توكيد منكور قبل \*

فاشتراط المصنف هنا التعريف مبنى على غير مختاره . قاله سم .

(قوله عندك) هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى في الأول المعنى فثنى الخير وفى الثاني اللفظ فأفرده .

(قوله الدلالة على اثنين) أى بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيتضح .

(قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما فى الجمع المراد

به اثنان نحو : كلا رؤوس الكبشين والمفرد المراد به اثنين نحو :

\* وكلا ذلك وجه وقبل \*

والى هذا القسم أشار بقوله وإنما صح إلخ . (قوله وكلا ذلك وجه وقبل) الوجه والقبل بفتحيتين

الجهة أى وكلا ذلك ذو جهة يصرف إليها .

(قوله لأن ذا مشاة فى المعنى) لأن العرب اتسعت فى اسم الإشارة للموضوع للمفرد البعيد

فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو : ﴿ وإن كل ذلك لا متاع الحياة الدنيا ﴾ . شاطبى .

[ ٦٤٥ ] هو من الطويل . ونغمه : \* وَلَنَعْنُ إِذَا مَتَّأ أَنَا لَهَايَا

[ ٦٤٦ ] قاله عبد الله بن الزبيرى من فصيلة من الرمل ، قالما يوم أحد وهو مشرك ثم أسلم . مدى بفتح الميم أى

غاية . والشاهد فى كلا حيث أضيف إلى ذلك ، وهو وإن كان مفردا فى اللفظ ولكنه يرجع إلى شيئين فى المعنى

لأن المذكور هو الخير والشر ، فكان المعنى وكلا ما ذكر من الخير والشر كما فى عوان بين ذلك . وقبل بفتحيتين أى جهة .



[البقرة : ٦٨] ، أى وكلا ما ذكر وبين ما ذكر . الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله بلا تفرق ، فلا يجوز كلا زيد وعمرو . وأما قوله :  
[٦٤٧] **كِلَا أُخِي وَعَلِيٍّ وَاجِدِي عَضْدًا فِي اثْنَاتَيْ زَنَامٍ الْمُلَمَّاتِ**  
وقوله :

[٦٤٨] **كِلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ لَدَى الْمُتَى وَالْأَمْنِ فِي الْغَسْرِ وَالْيَسْرِ**  
فمن الضرورات النادرة (وَلَا تُضَيَّفُ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ \* أَيًا) المفردة مطلقاً لأنها بمعنى بعض (وَأَنْ كَرَّرْتُهَا) بالمطف (فَأَضَيَّفُ) إليه كقوله :  
[٦٤٩] **فَلَيْتَ لَقَيْتُكَ خَالِيَتَيْنِ يَتَعَلَّمَنِ أُمِّي وَأَيْتُكَ فَارِسُ الْأَخْزَابِ**  
وقوله :

[٦٥٠] **أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أُمِّي وَأَيْتُكُمْ غَدَاةً اتَّقَيْتُنَا كَانَ غَيْرًا وَأَكْرَمًا**  
لأن المعنى حيثئذ أينما (أَوْ ثَوِي) بالمفرد المعرف الجمع بأن تنوى (الْأَجْزَاء) نحو : أَيْ

(قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض : المسنة . والبكر : الفتية . والعوان : النصف . (قوله فلا يجوز كلا زيد وعمرو) لأن كلا موضوع لتأكيد المتنى كما نقله يس عن ابن الحاجب . (قوله الضيفين المشنوء) أى الطفيل الميغوض . (قوله المفردة) أى غير المكررة وأخذ هذا التقيد مما بعده . وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم يثنو به الأجزاء أخذاً مما بعده أيضاً . (قوله مطلقاً) أى سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتاً أو حالاً . (قوله لأنها بمعنى بعض) أى حيث أضيفت للمعرف أى والمفرد للمعرف شيء واحد ليس له أبعاض بخلاف ما إذا أضيفت للمتكسر فإنها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناطم . (قوله وإن كررهما) أى سواء كان المحرور بها أو لا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم إضافتها أو لا إلى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع إلى أى لا بالعموم السابق لأن التكرار لا يجيء فى الوصفية والحالية . (قوله بالمطف) أى بالوالو كافى التسهيل . (قوله فأضف) أى أجزأ إضافتها إلى ما ذكر .

[٦٤٧] هو من البسيط ، الشاهد فيه أن كلا أضيف إلى كلمتين ، ولا يجوز ذلك فلا يقال كلا زيد وعمرو فاما . وهذا ضرورة نادرة . وكلا أحمى مبتدأ ، وعلي عطف عليه ، وواجدى خبره ، وإفراده باعتبار لفظ كلا غالياً مفعول أول لواجدى وعضداً مفعول ثان . والاثبات المصائب . والإلام الإتيان والتنزل ، والملمات جمع ملعة وهى النازلة من نوازل البحر .

[٦٤٨] هو من الطويل . والشاهد فيه أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر ، ولا يجوز ذلك إلا فى الضرورة . والضيفان تابع الضيف وهو الطفيل . والنون فيه زائدة فوزنه فعلن لا فيعل . والمشنوء الميغوض من شئ الرجل . وواجد خبر لكلا الضيفين . والنون مفعولة . والإمن عطف عليه . وفى اليسر حال . والعسر عطف عليه . وفيه لف وش .

[٦٤٩] هو من الكامل . الشاهد فى أبى وأيت وذلك أن أياً لا يضاف إلى مفرد مع نه إلا إذا تكررت ، ولا يأتى ذلك إلا فى الشعر . فأبى مبتدأ . وأيت عطف عليه . وفارس الأحزاب خبره جمع حزب وهو الطائفة من كل شئ . والجملة مفعول لتعلمن . فافهم .

[٦٥٠] هو من الطويل . والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله . والألتية . وغداة نصب على الطرف أضيف إلى الجملة ، وكان خبراً آخر مبتدأً أحمى أبى . وخبر آخر كان . وأكرم عطف عليه .

زيد أحسن يعنى أتى أجزائه أحسن (وَأَخْصَصْن بِالْمَعْرِفَةِ \* مَوْصُولَةٌ أَيًّا) أيًا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلقة به وموصولة حال من أى متقدم عليها : أى تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو امرر بأى الرجلين هو أكرم وأى الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور (وبالعكس) من الموصولة (الصِّفَةُ) وهى المنعوت بها والواقعة حالا فلا تضاف إلا إلى نكرة كمررت بفارس أى فارس وبزيد أى فتى . ومنه قوله :

[ ٦٥١ ] فَلِلَّهِ عَيْنًا حَمِيرٌ أَيْمًا قَسِي

(وَأِنْ تَكُنْ) أى (شَرْطًا أَوْ اسْتِغْنَاءً قُطْلًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَ) أى تضاف إلى النكرة

(قوله لأن المعنى حينئذ أينما إغ) أشار به إلى أن أياً الثانية مؤكدة للأولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المحرور وأن الباء والكاف قائمان مقام نا الدالة على المتعدد. (قوله أو تنو الأجزاء) عطف على كررها فلها هذا حذف الباء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لأنه شرط وهو لا يكون إلا مستقبلاً فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأصِف لأنه جواب الشرط فليس بأجبنى . لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزء على الشرط لأننا نقول يفتقر كثيرا في الثواب ما لا يفتقر في الأوائل . قاله يـ . (قوله الجمع) أى أو الجنس نحو : أى الدينار دينارك ، أو يعطف عليه بالواو نحو : أى زيد وعمرو قام . صرح به الدمامي وعليه لا يشترط تكرير أى كما قاله المصنف بل يكفى تكرير المفرد. (قوله وبالمعرفة) الباء داخلة على المقصور عليه. (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قاله في نظيره الآق مع أن الذى سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى هو المعرفة. (قوله وبالعكس من الموصولة الصفة) أى في المعنى فتدخل الحالية كانه عليه الشارح وكان الأولى أن يقول وبالعكس الصفة لأن العكس لغة جعل آخر الشيء أوله وليس مراداً هنا . قاله الشاطبي. (قوله فلا تضاف إلا إلى نكرة) لأن القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلية على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه . ويشترط في النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظاً ومعنى أو معنى فقط نحو : مررت برجل أى رجل وبرجل أى إنسان . ولا يجوز برجل أى عالم وعكسه . قاله الدمامي وغيره (قوله فمطلقاً) أى تكميلاً مطلقاً إغ أو مطلقاً حال من ضمير بها . وتذكر الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكن لأن فاء الجواب لا تدخل على أجبنى منه . وقضيته جواز إضافة الشرطية للمفرد المرفوع المنوى به الأجزاء نحو أى زيد أعجبك أعجبني وهو ما صرح به الدمامي بل قول المصنف أو تنو الأجزاء يدل على الجواز في الشرطية والاستغناءية

[ ٦٥١ ] صدره : \* فَأَوْنَاتُ إِيمَاءٍ غَيْبًا يَحْتَرِ \*

قاله الراعي عبيد من قصيدة من الطويل . أى أشرت إشارة . وحير يفتح الحاء المهملة وسكون الباء الموحدة وفتح التاء المثناة من فوق وفي آخره راء اسم رجل . واللام في فله للتعجب . وعينا حير مبتدأ وخبره فـ . والشاهد في أينما فتي حيث وقع أياً صفة أى كامل ، كما مررت برجل أينما رجل . وأنشده ابن مالك مثلاً لوقوع أى حالا لمعرفة . وقال أبو حيان : أنشده أصحابنا بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدأ وقرره أى فتي هو . ولم يذكروا كون أى يقع حالا . قلت : لا يلزم من عدم ذكرهم علم الوقوع .

والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو : أى رجل يأتنى فله درهم ﴿ أيما الأجلين قضيت ﴾ [ القصص : ٢٨ ] ، ﴿ أيكم يأتني بعرضها ﴾ [ الحمل : ٢٨ ] ، ﴿ لباى حديث ﴾ [ الجاثية : ٦ ] ، فظهر أن لأى ثلاثة أحوال .

**(تفصيله) :** إذا كانت أى نعتاً أو حالاً وهى المراد بالصفة فى كلامه فهى ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى . وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استفهاماً فهى ملازمة لها معنى لا لفظاً وهو ظاهر (وَالزَّمُوا إِضَافَةً لِّذُنَّ فَجَرَّ) ما بعده بالإضافة لفظاً إن كان معرباً ومحلاً إن كان مبنياً أو جملة ، فالأول نحو : ﴿ من لدن حكيم عليم ﴾ [ الحمل : ٦ ] . وقوله : [ ٦٥٢ ] تَتَهَيَّئُ الرَّعْدَةُ لِمَنْ يَظْهَرُ مِنْ لَدُنِ الظَّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ والثانى نحو : ﴿ وعلمناه من لدنا علماً ﴾ [ الكهف : ٦٥ ] ، ﴿ لينذر بأساً شديداً من لدنه ﴾ [ الكهف : ٢ ] . والثالث كقوله :

لأن كلامه هناك فى أى مطلقاً أى غير الحالية والوصفية فمنع ابن عقيل ذلك بمنوع أفاده سم ويؤخذ بما ذكره من أن كلام المصنف هناك فى أى مطلقاً جواز إضافة أى الموصولة والاستفهامية والشرطية إلى المفرد المعرف إذا كررت أو نوى به الأجزاء وحيث يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف إليه أى الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة ما مر إذا لم تكرر أو تنو الأجزاء فأصل . (قوله إلى النكرة والمعرفة) بيان للإطلاق فى كلام المصنف الذى هو فى مقابلة التقييد فى الموضحين قبله وقول الشارح مطلقاً أى سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفرداً أو مثني أو مجموعاً بدليل قوله سوى ما سبق إلخ . (قوله لثلاثة أحوال) الأول : الإضافة إلى النكرة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستفهامية . الثانى : لزوم الإضافة إلى النكرة وذلك فى الوصفية والحالية . الثالث : لزوم الإضافة إلى المعرفة وذلك فى الموصولة . (قوله إذا كانت أى إلخ) بقى قسم ثالث لا تجوز إضافته وهو أى الموصولة وصلة لنداء ما فيه أل نحو : ﴿ يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ ﴾ [ الانشقاق : ٦ ، الانشطار : ٦ ] ، ولم يذكره لأن المقام مقام ما يضاف . (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرهما وضمهما وسكون النون ويقال فيه لدن كبير ولدن كخفن فعل أمر الإناث من الخوف ، ولدن كفلت ماضى المخاطبة ولدن كقلن فعل أمر من القول ، ولد كعل ولد كهل ولد كقم : ويقال فيها غير ذلك أيضاً كما فى الجمع والقاموس . وفى باب التقاء الساكنين من الجمع أن نون لدن تحذف لساكن ولها ، وشذ كسرهما فى قوله : من لدن الظهر إلى العصر . (قوله فجر) فائدته بعد قوله إضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد إلا من هذا ، وقوله فى إعمال المصدر :

[ ٦٥٢ ] راجزه طائلاً لم يدر اسمه . والرعدة من الارتداد . وظهري تصغير ظهر يعنى يقوم على الارتعاد من عند الظهر إلى العصر والشاعد فى من لدن حيث جاءت معربة وهى لغة قيس .

## \* وَلَذَكَرْ لِعِمَاءُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعْ \*

وقوله :

[٦٥٣] صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْسُهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الدَّوَابِّ  
ولم يصف من ظروف المكان إلى الجملة إلا لدن وحيث . وقال ابن برهان حيث  
فقط هذا هو الأصل الشائع في لسان العرب (وَلَنْصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ لَدُنْ) كما في قوله :  
[٦٥٤] فَمَا زَالَ مُهْرِي مَرْجَرِ الْكَلْبِ مِنْهُمْ . لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى دَنَتْ لِلْمَرْوَبِ

## \* وبعد جره الذي أنصب له \*

قاله سم وتبعه غوره . أقول : ومن قوله في إعمال اسم الفاعل :

## \* وأنصب بذي الأعمال تلوا واخضض \*

ومن قوله في الصفة المشبهة باسم الفاعل :

## \* فَاوْلَعَ بِهَا وَأَنْصَبَ وَجْهَ مَرْمَعٍ أَلْ \*

فاحفظه . (قوله وتذكر لعماء) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمذ . واحتمل  
أنها في البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة إليه . واليافع الشاب . (قوله صريح غوان) أي  
مصروعهن . راقهن ورقنه أي أعجبهن وأعجبته . وفي المعنى تفسر رقه بأصبته . لا حراك به أي لا  
حركة به . (قوله إلا لدن وحيث) مقتضاه أن لدن عند إضافتها إلى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها  
دائما ظرف مكان ويمنع الأمرين تصريح الرضى بأن لدن اسم لبلبل غاية زمان أو مكان وعند إضافتها  
إلى الجملة مطلقا تتمحض للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق . (قوله هذا هو الأصل)  
الإشارة إلى قول الناظم وألزموا إلخ فهو دخول على قوله ونصب إلخ . (قوله ونصب غدوة بها) هذا  
شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فإن جعلت الباء للمصاحبة فعل النصب بإضمار  
فعل أيضا . سم . (قوله مزجر الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خير زال فإن قدر من مادته كمزجورا  
كان نصبه على الظرفية قياسا وإلا فكأننا كان سماعيا كما مر في محله .

[٦٥٣] قاله القطامي من قصيدة من الطويل . الشاهد في جوار إضافة لدن إلى الجملة . ومعا عند شيه . وحتى للناية .  
والذواب جمع دابة الشعر . وغوان جمع عاتية وهي الجارية التي غبت بجمالها عن الحلى . وراقهن أعجبهن . ورقنه أعجبته  
حتى لا حراك به . كذا فسره في ديوانه .

[٦٥٤] هو من الطويل . ومزجر الكلب خير ما زال . ومنهم من عمل النصب على الحال . والشاهد في لدن غلوة حيث  
نصب غلوة بملحها تشبيها بالمفعول . ومنهم من يرفعها تشبيها بالفاعل . ومنهم من جرها على التماس . ولم يقع غلوة  
بعد لدن إلا مصروفة . واحتار ابن مالك نصبها على التمييز . وقيل هو خير لكان المقدر . والتقدير لدن كانت الساعة  
غلوة . وقوله لغروب أي لوقت غروب .

فلدن حيثئذٍ منقطعة عن الإضافة لفظاً ومعنى . وغدوة بعدها نصب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون أو خيراً لكان محذوفه مع اسمها أى لدن كانت الساعة غدوة . ويجوز جر غدوة بالإضافة على الأصل فلو عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للأصل وجاز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الأخفش واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال إنه بعيد عن القياس وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقليل هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت غدوة . وقيل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير لدن وقت هو غدوة وقيل على التشبيه بالفاعل . قال سيبويه : ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة .

**(تنبيه)** : لدن بمعنى عند إلا أنها تختص بستة أمور : أحدها أنها ملازمة لمبتدأ

**(قوله نصب على التمييز)** أى للذن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لأول زمان مبهم ففسر بغدوة . قاله الدماميني . **(قوله لكن يضعفه)** أى الشبه سماع إلخ وذلك لأنه لو كان المفتضى لنصبها ما ذكر لم نصب عد حذف نون لدن لأن اسم الفاعل لا ينصب محذوف التثنية ولا يرد الضارب زيدا والضارباً عمراً والضاربون بكراً لأن أل كالمعوض من التنوين في الأول والنون في الآخرين . **(قوله أو خيراً)** عطفت على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة إلى الجملة وعلى الأولين لا إضافة ولهذا استحسنت الناظم هذا الوجه لما فيه من إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة . **(قوله مراعاة للأصل)** أى الغالب في تالي لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء فالمفتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا في مكان اسم مجرور غالباً لا كونه في محل جر حتى يرد اعتراض أى حيال على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس في محل جر حتى يراعى هذا المحل . **(قوله وجاز نصبه)** لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ إلا فيها لأننا نقول يخفى في الثواني ما لا يخفى في الأوائل . **(قوله واستبعد الناظم إلخ)** أى للزوم نصب غير غدوة بعد لدن . **(قوله بعيد عن القياس)** لأن القياس جر ما لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سماع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس . **(قوله لدن وقت هو غدوة)** يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة إلى مفرد معنوي وهذا هو الظاهر وإن استظهر البعض هنا قطعها عن الإضافة في هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه أما على الوجه الأول الذى قبله فمضافة إلى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتى فغير مضافة أصلاً . **(قوله على التشبيه بالفاعل)** قال في التصريح : ظاهره أنها مرفوعة بلدن أى لشبهها باسم الفاعل فيما مر .

الغايات ، ومن ثم يتعاقبان في نحو جئت من عنده ومن لدنه . وفي التنزيل : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعِلْمَنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف : ٦٥] ، بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا . ثانيها : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن . ثالثها : أنها مبنية إلا في لغة قيس وبلغتهم قرىء من لدنه . رابعها : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل كما سبق . خامسها : جواز إفرادها قبل غدوة على ما مر . سادسها : أنها لا تقع إلا فصلة تقول : السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة . وأما لدى فهي مثل عند مطلقا إلا أن جرهما مجتمع بخلاف جر عند وأيضا عند أمكن منها من وجهين : الأول : أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني تقول هذا القول عندى صواب وعند فلان علم به ويجتمع

(قوله بمعنى عند) بكسر العين وفتحها وضمها كما في الجمع وهي للمكان كثيرا وللزمان قليلا ومنه كما في الدماميني عن المصنف : «إنما الصبر عند الصدمة الأولى» ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن . (قوله لمبدأ الغايات) أى لأول المسافات فسميها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارتقت من فإنها لا ابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسماء . أفاده سم . (قوله ومن ثم) أى من أجل أن لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك إذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان في نحو إلخ أى يعقب كل منهما الآخر أى يخلفه . (قوله وعلمناه) أى الخضر . (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست في مكان قريب منه . (قوله أن الغالب) ومن غير الغالب لدن شب ولدن أنت بافع . (قوله أنها مبنية) أى على السكون في بعض لغاتها على ما علم مما مر وإنما بنيت لشبهها بالحرف في الجمود ملازمتها الظرفية أو شبهها وقيل : لأن بعض لغاتها على وضع الحرف وأجرى البقية مجراه . (قوله إلا في لغة قيس) قال المصريح : أى فإنها معربة عندهم تشبيها بعند اه وخص في التسهيل والجمع إعرابها عندهم ببلغتها المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون . (قوله وبلغتهم قرىء من لدنه) قال المصريح : أى بإسكان الدال مع إشمامها الضم وكسر النون وهي قراءة أبى بكر عن عاصم . وحكى ابن الشجرى عن الفارسي أن الكسرة في هذه القراءة ليست إعرابا وإنما هي للتخلص من التقاء الساكنين اه وفيه منافاة لما في القولة السابقة عن التسهيل والجمع إلا أن يقال إسكان الدال في هذه القراءة عارض للتخفيف والأصل ضمها كما يرشد إليه إشمامها للضم في هذه القراءة تشبيها على أصلها . ثم رأيت في الجمع التصريح بما ذكر من أن الأصل على هذه القراءة ضم الدال . (قوله جواز إفرادها) أى قطعها عن الإضافة لفظا ومعنى . (قوله على ما من) أى على التفصيل الذى مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبرا لكان أو مرفوعة خبرا لمبتدأ محذوف أو فاعلا لفعل محذوف . (قوله لا تقع إلا فصلة) أى بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فعند جزء ما سد مسد العمدة وهو المتعلق بالمحذوف فاعطى العمدية . (قوله فهي مثل عند مطلقا) يقتضى أنها معربة وبه صرح في المعنى لكن في شيخ الإسلام أن المصريح به خلافه وفي شرح المعنى للدماميني حكاية القول بيناتها عن ابن الحاجب . (قوله إلا أن جرهما) أى جر الحرف بإيها . (قوله تقول هذا القول إلخ) اقتصر على التمثيل للمعاني لأنها محل الافتراق .

ذلك في لَدَى . قاله ابن الشجرى في أماليه . الثانى : أنك تقول عندى مال وإن كان غائبا عنك ولا تقول لَدَى مال إلا إذا كان حاضرا . قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجرى . وزعم المعرى أنه لا فرق بين لَدَى وعند . وقول غيره أُولَى (و) ألزموا إضافة أيضا (مَعَ) وهى اسم لمكان الاصطحاب أو وقته ، والمشهور فيها فتح العين وهو فتح إعراب و(مَعَ) بالبناء على السكون (فيها قَلِيلٌ) كقوله :

[ ٦٥٥ ] فَرَيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَالَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَسَا

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هى لغة ربيعة وغنم فإنها مبنية عندهم على السكون . وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف ، وادعى النحاس الإجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا حكمها

(قوله ويمتص ذلك في لَدَى) استظهر البعض أنه نادر لا يمتنع وقد يوجه بأنهم كثيرا ما يعطون للمعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز لديه . ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى : ﴿ مَا يَمْلِكُ الْقَوْلُ لَدَى ﴾ . (قوله أنه لا فرق بين لَدَى وعند) انظر هل المراد أنه لا فرق بينهما في كلا الوجهين السابقين أو في الثانى فقط الأقرب الأول ضاملا . (قوله وألزموا إضافة أيضا مع) أشار بذلك إلى أن مع معطوفة على لَدَى ليكون في كلام المصنف تصريح بلزومها الإضافة فمع الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافى اللزوم قوله الآتى تفرد مع إلخ لأن عمل اللزوم إذا كانت ظرفا وهى لى الأفراد حال على ما سيوضح . (قوله لمكان الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما فى : ﴿ إِنْ مَعَ الْعِسرِ يَسْرًا ﴾ . (قوله وهو فتح إعراب) لشبهها بعند فى وقوعها خيرا وحالا وصفة وصلة ودالا على حضور نحو : ﴿ نَجْجِي وَمِنْ مَعِي ﴾ أو على قرب نحو : ﴿ إِنْ مَعَ الْعِسرِ يَسْرًا ﴾ نقله سم عن المصنف . (قوله فريشى منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال . لما ما بكسر اللام أى وقتا بعد وقت . (قوله وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون . (قوله فإنها مبنية عندهم) قيل : لجسودها للزومها الظرفية وقيل : لتضمنها معنى المصاحبة وهى من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة . (قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها) أى لأن المعنى فى الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلا وغير مستقل .

[ ٦٥٥ ] قاله جرير من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك . الريش بكسر الراء اللام والخصب والمعاش . والشاهد فى معكم حيث بنى على السكون وهى لغة ربيعة وغم . وعند الجمهور عنها مفتوحة معربة . وقوله لاما بكسر اللام وتخفيف الليم يقال فلان يزور لاما أى فى الأحيان .

إذا اتصل بها متحرك (وَقِيلَ) فيها (فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ) بها نحو مع القوم فالفتح طلبا للخفة والكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

(تنبيه) : تفرد مع مردودة اللام فخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعا نحو : جاء الزيدان معا وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنتين كقوله :

وَأَتَى رَجَالِي قَبَادُزًا مَعًا

وقوله :

(قوله هذا) أى بناء مع الساكنة العين على السكون أى ظهور بنائها على السكون وإلا فيأبوا على السكون ثابت لما في حال اتصالها بساكن أيضا غاية الأمر أنه حيث مقرر لا ظاهر فالضمائر في كلام الشارح راجعة إلى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلبا للخفة والكسر على الأصل في التقاء الساكنين . ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف في الساكنة العين وهو أقرب إلى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلا في الساكنة إلا أن يدعى بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم في نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للخفة إلخ ما نصه فمن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين اهـ وهو ظاهر في جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الإشارة في قول الشارح هذا راجعا إلى ما قدمه المصنف من فتح عين مع في لغة وسكونها في لغة ، وتكون الضمائر في كلام الشارح راجعة إلى مع من حيث هى ومعنى قوله فمن أعربها فتح العين أبقي فتح العين . هذا إيضاح المقام . (قوله تفرد مع) أى عن الإضافة حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الإضافة جبرا لما فاتها من الإضافة فأصل معا من قولك جاء الزيدان معا معى ففعل به ما فعل يفتى ففتحة العين على هذا فتحة بنية والإعراب مقرر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك . وذهب الخليل إلى أن الفتحة فتحة إعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان فعلى الأول تكون ناقصة في الإضافة تامة في الأفراد عكس أب وأخ ، وأما يد فناقصة فهما وغالب الأسماء تامة فهما فالأقسام أربعة . واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقليل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم . واعترض بأن معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر . قاله الدماميني . (قوله وتنصب على الحال) أى دائما وقيل كثيرا وقد تكون ظرفا خبريا به . (قوله بمعنى جميعا) كذا قال المصنف ومال إليه في المعنى وقرن ثعلب بينهما بأن جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا . (قوله وأتى) أى الدهر أو الموت كما قاله الشمني . وقوله فبادوا أى هلكوا .



[ ٦٥٦ ]

## \* إِذَا حُتَّ الْأَوَّلَى سَجَحْنَ لَهَا مَعًا \*

وقد ترادف عند فخر بن ، حكى سيويه ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم : ﴿ هذا ذكر من معي ﴾ [ الأنبياء : ٢٤ ] ، ( وَأَضْمَمُ بِنَاءً غَيْرًا أَنَّ عِدَّتْ مَا \* لَهُ أَضِيفَ ) لفظاً (لَاوِيًا مَا غُلِيفًا) معنى : أى من الكلمات الملازمة للإضافة غير وهى اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده : وإذا وقع بعد ليس وعلم المضاف إليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظاً فيضم بغير تنوين . ثم اختلف حيث قيل فقال المراد ضمة بناء لأنها كقبل في الإبهام فهى اسم أو خير وهذا ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه . وقال

(قوله الأولي) أى الحسامة الأولى وسجمن هدرن . شئى . (قوله وقد ترادف) أى مع الملازمة للإضافة . (قوله واضمم إغ) هنا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة في غير كقبل وبعد وسيدكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه .

(قوله ما له أضيف) أى الاسم الذى أضيف إليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من مى له لأمن اللبس . (قوله معنى) تمييز محوّل عن ما . (قوله أى من الكلمات إغ) أخذ الشارح ذلك من كون الكلام في واجب الإضافة نعم لو قال المصنف :

## \* وغير واضمها إذا علمت ما \*

لكان أصرح لاستفادة لزوم إضافتها صريحاً من عطف غير على لدن . (قوله الملازمة للإضافة) أى غالباً فلا يرد أنها تقطع عنها لفظاً ومعنى كما سيأتى . (قوله على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) أى معناه إما بالذات نحو مررت برجل غورك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به وإتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتى بها قبل ما الأولى أيضاً أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه . (قوله بغير تنوين) أى لنية معنى المضاف إليه على البناء والتخفيف على الإعراب . (قوله ثم اختلف حيث قيل) أى حين إذ ضم لفظ غير من غير تنوين . (قوله ضمة بناء) غير مبتدأ محذوف هو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم . (قوله لأنها كقبل في الإبهام) أى لأن معناها غير مختص إذ مغايرة المخاطب في نحو رأيت رجلاً غورك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معاني الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلّة بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم في مشابهته الحرف ، ولعله أثر ما علل به لأنه أخصر . (قوله فهى اسم) أى اللبس في محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضاً وقوله أو خير أى لها في محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها .

الأخفش : إعراب لأنها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهي اسم لا خبر وجوزها ابن خروف . ويجوز قليلا الفتح مع تنوين ودونه فهو خبر والحركة إعراب باتفاق كالضم مع التنوين .

**(تنبيهان) :** الأول : يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال في التوضيح : فهي خبر والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر لأن المضافة لفظاً تضم وتفتح فإن ضمت تعينت للاسمية وإن فتحت لا تعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى . الثاني : قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير وليس من ألفاظ المجد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون . قال في القاموس : وقولهم لا غير لحن غير جيد ، لأن لا غير مسموع في قول الشاعر :  
[ ٦٥٧ ] جَوَابًا بِهِ تَجْجُو اِغْتِمِدَ فَوَزَبْنَا لَعَنَ عَمَلِ اسْلَفَتْ لَا غَيْرَ لُسَالَى

(قوله على ما أفهمه كلامه) أى حيث قال بناء . (قوله وقال الأخفش إعراب) أى ضمة إعراب ليلام ما قبله وحذف التنوين حيث قبل للتخفيف . وقال المصريح للإضافة تقديرا لأن المضاف إليه ثابت في التقدير اهـ ويرد عليه كما في المعنى أن هذا التركيب مطرد ولا يمحذف تنوين مضاف لغیر مذكور بإطراد إلا في نحو قطع الله يد ورجل من قالها . (قوله لأنها اسم) مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف . (قوله ككل وبعض) أى في جواز القطع عن الإضافة وإن كان المنظر غير منون والمنظر به منونا . (قوله وجوزها) أى الإعراب والبناء . (قوله الفتح مع تنوين) أى لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أى لنية لفظ المضاف إليه . وفي نسخ إسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين . (قوله والحركة إعراب باتفاق) نقل البعض عن البيهقي عن السيوطي أنه يجوز كون الحركة حيث بناء أى لإضافته تقديرا إلى المبنى قال : وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة اهـ وتجوز ذلك بعيد مع التنوين لأن التنوين إما للتمكين أو للتعبير عن مفرد وكلامها خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكثر به الشارح ، على أنه يحتمل أنه قائل بما سنقله عن شرح الأوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والأخفش المختلفين في الحركة عند الضم . (قوله كالضم مع التنوين) أى في كون الحركة إعرابا ولا غير عند الضم والتنوين اسم ليس لا غيرها . (قوله لأن المضافة لفظا تضم) أى ضمة إعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج إليه في ترجيه النظر وكان يكفي أن يقول لأن المضافة لفظا حيث فتحت لا تعين إلخ (قوله لإضافتها إلى المبنى) قال الشارح على الأوضح اللهم إلا أن تكون الإضافة إلى المبنى إما تؤثر البناء إذا كان المضاف إليه ملفوظا به أى لا محذوفا لضعف سبب البناء بالحذف .

وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت . وكأن قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافي الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس ، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يميز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اهـ كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس ، والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل نقله في شرح اللباب عن الكوفيين ، وبناء مصدر نصب على الحال ، أى بانيا . وغير مفعول باضم (قِيلَ كَثِيرٌ) و(بَعْدُ) و(حَسْبُ) و(أَوَّلُ) \* وَدُونَ وَالْجِهَاتِ الست

(قوله لا غير لحن) مقول قولهم وقوله غير جيد خير قولهم (قوله والفتحة في لا غير) أى إذا نطق بها مفتوحة فلا يثنى جواز ضمها لنية معنى المضاف إليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف واضم بناء غير إلخ . (قوله كالفتحة في لا رجل) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديرا بل هي مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديرا والفتحة فتحة إعراب على نية لفظ المضاف إليه . ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدها غير إذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أى من غير المضاف إليه إلا مع لا التبرئة وليس ، بل قضيته أن لا الداخلة على غير المضاف معها المضاف إليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت ، ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام في القطر<sup>(١)</sup> بالشعر ، لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير حبيثة إعراب إذا تَوَتَّ وقطعت عن الإضافة بالكلية أو لم تَتَوَّن ونوى لفظ المضاف إليه ، وبناء إذا لم تَتَوَّن ونوى معنى المضاف إليه ولا جواز كونها عاطفة في نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف إليه أو بتنوين للقطع عن الإضافة أو بالضم لنية معناه ، ونحو جاعلى عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف . (قوله وبناء مصدر إلخ) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أى ضم بناء بل هذا أولى لأن حاله المصدر سماعية . (قوله قبل كثير إلخ) يجوز في قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد إرادة اللفظ ويعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك . وما وقع في كلام البعض تبعا للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا فخطأ . (قوله وحسب) أى المشربة معنى لا غير ، لأنها التي تقطع عن الإضافة لفظا كما سيأتى . (قوله وأول) الصحيح أن أصله أوأول بهزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه الهزة واوا وأدغمت فيها الواو الأولى . وقيل : ووأل قلبت الهزة واوا والواو الأولى هزة وإنما لم يجمع على ووأل لثقل اجتماع واووين أول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أو لا قال في الجمع : الصحيح لا فتقول هذا أول مال اكتسبته ثم قد تكسب بعد شيئا وقد لا ، وقيل : يستلزم فلو قال إن كان أول ولد تلدنيه ذكرا فأنت طالق قولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الأول دون الثاني اهـ .

(١) يسمد كتابه الصغير قطر الهدى وبأى المسمى .

(أيضاً وعلى) في أنها ملازمة للإضافة وتقطع عنها لفظاً دون معنى فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب في الاستثناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار نحو: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ [الروم: ٤] ، في قراءة الجماعة ونحو:

ويستعمل إما بمعنى مبدأ الشيء نحو ما له أول ولا آخر وبمعنى السابق نحو لقيته عاماً أولاً فيصرف . وقد تلحقه تاء التأنيث ، ووصفاً بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جارياً مجراه على الخلاف ، وظرفاً نحو رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام : وهذا هو الذى إذا قطع عن الإضافة بنى على الضم . قاله يس وغيره . (قوله ودون) هو اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف إليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله في الرتبة المفضولة تشبيهاً للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلاً ثم توسع فيه باستعماله في مطلق تجاوز شيء إلى شيء فكلفت يزيد الإكرام دون الإهانة وأكرمت زيدا دون عمرو . (قوله والجهات) أى أسماؤها وهى فوق وتحت وقدم وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما فى الجمع وغيره . وخالف الرضى فلم يجوز قطعهما عن الإضافة لفظاً مبينين على الضم أو مبرين بلا تنوين . (قوله وعلى) بمعنى فوق على ما سياتى ، ومثلاً علو كما فى الرضى وقوله فى أنها ملازمة للإضافة أى غالباً فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظاً ومعنى بل بعضها لا تجوز إضافته لفظاً على الصحيح وهو على كما سياتى . لا يقال المصنف لم يذكر ملازمة غير الإضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لأننا نقول قد علمت سابقاً أنها تؤخذ من سبقة . (قوله لفظاً دون معنى) أى فىنوى معنى المضاف إليه . والذى يظهر لى أن معنى نية المضاف إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه ، ومسامه معيراً عنه بأى عبارة كانت وأى لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه . وإنما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقربها بنية لفظ المضاف إليه . (قوله فتبنى على الضم) هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة وقوله أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه إشارة إلى ثانيها . وقوله كما لو تلفظ به إشارة إلى ثالثها . وقوله فإن قطعت إلخ إشارة إلى رابعها . (قوله لشبهها إلخ) علة لأسلم البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عرافة فى الإعراب ، وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة إعرابها . (قوله بحروف الجواب) كنتم وجير وبلى وإى . (قوله فى الجمود) أى لزومها استعمالاً واحداً وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلامها لا يظهر فى يمين وشمال لتصرفهما كثيراً وتثنيتهما وجمعهما بل فى الجمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدم وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط . فتدبر . (قوله والافتقار) أى إلى المضاف إليه . فإن قلت : الافتقار يقتضى البناء هو الافتقار إلى الجملة كما مر قلت ذلك فى مقتضى البناء الأصلى أما مقتضى البناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار إلى المفرد هذا ما ظهر لى ولما كان وجود هذا الافتقار حال الإضافة لفظاً معارضاً بظهورها لم يؤثر البناء حالتها .

قبضت عشرة فحسب ، أى فحسبى ذلك . وحكى أبو على الفارسي : ابدأ بهذا من أول بالضم . ومنه قوله :

[ ٦٥٨ ] \* عَلَى آيَاتِنَا تَعْلُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ \*

وتقول : سرت مع القوم ودون ، أى ودونهم ، وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أى خلفهم أو أمامهم . ومنه قوله :

[ ٦٥٩ ] لَعَنَ الإِلَهُ تَعْلَةً بَنَ مُسَافِرٍ لَعْنَا يُشْنُ عَلَيْهِ مِن قُلْدَامٍ وقوله :

[ ٦٦٠ ] \* أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عُلْ \*

ولما بنيت حيث وإدخال إضافتها لفظاً لأن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة لأنها في الحقيقة إلى مصادر الجمل فكان المضاف إليه محذوف ولما أبدل التنوين في كل وبعض عن المضاف إليه لم يبنيا لقيام البديل مقام البديل منه وإنما اختاروا في هذه الظروف البناء دون التعميض لأنها غير متصرفه فناسبها البناء إذ هو عدم التصرف الإعرابي . قاله الرضي . ( قوله في قراءة الجماعة ) أى السبعة . ( قوله فحسب ) الغاء زائدة لترتين اللفظ وفي قول الشارح فحسبى ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أول لأن حسب بمعنى اسم الفاعل أى كالى فلا يتعرف بالإضافة كما سيذكره الشارح فالأولى جعله غيراً عن المعرفة . وإنما جوزنا كونه مبتدأً لتخصيصه بالإضافة . أفاده المصريح . ( قوله من أول ) أى من أول الأمر . ( قوله تعلقو ) بالعين المهملة أى تسطو ويروى بالمعجمة أى تصبح . ( قوله تعلق ابن مسافر ) بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام . ( قوله يشن ) أى يصب . ( قوله أقب من تحت ) خير محذوف كما يفيد كلام العيني أى هو أى الفرس على م في المغنى وشواهد العيني ، لكن نقل السيوطي عن الرنخشي أن البيت في وصف بهر أقب من القب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما في القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العيني . وقوله عريض من عل أى واسع الظهر . وما جرى عليه الشارح من ضم عل في البيت تبع فيه المغنى وقد قال السيوطي أنه مجرور لأن قوافي الأرجوزة كما علمت من الأبيات التي ذكرناها هنا .

[ ٦٥٨ ] قاله ممن بنى أو من قصيدة من الطويل ، صدره : \* نَعْرُكُنَا أَقْرَى زَالِي لَأَوْجُلْ \*

وعلى يتعلق بتعلو . والنية الموت فاعله ، والشاهد في أول حيث بنى على الضم لانقطاعه - - الإضافة .

[ ٦٥٩ ] قاله رجل من بني تميم من الكامل . وتعلق بفتح التاء المثناة من فوق وكسر العين للمهملة وتشديد اللام اسم رجل . ويروى ابن مزاحم . ولما نصب على المصدر . وقوله يشن أى يصب . ويروى يصب ، والجملة صفة للما : والشاهد في من قدام فإن أصله من قدامه ، فلما قطعه عن الإضافة ونواها بناء على الضم .

[ ٦٦٠ ] قاله أبو النجم العجلي من قصيدة مر جزة يصف فيها أشياء وهذا الشطر يصف الفرس : أى هو أقب أى ضامر البطن ، من القب وهو رقة الخصر ، ومن تحت في محل الرفع على الوصفية . والشاهد في من عل كما ذكرنا آنفاً . والجملة صفة عريض وهو خير بعد خير .

أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله :  
 \* وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلى قَرَابَةٍ [ ٦٦١ ]

أى ومن قبل ذلك . وقرئ : ﴿ الله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ [ الروم : ٤ ] ،  
 بالجر من غير تنوين أى من قبل الغلب ومن بعده . وحكى أبو على : ابدأ بهذا من أول  
 بالجر من غير تنوين أيضاً . فإن قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى أى لم ينو لفظ المضاف  
 إليه ولا معناه أعربت منونة ونصبت ما لم يدخل عليها جار كما أشار إليه بقوله : (وأعزبوا  
 نصبت إذا ما نكراً \* قبلًا وما من بعده قد ذكرنا) كقوله :  
 [ ٦٦٢ ] فسأغ لى الشراب وكنت قبلًا أكأأ أغص بالماء القسرات

(قوله كل مولى) أى ابن عم وقرابة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف إليه والمفعول  
 محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر . (قوله نصبا) أى أو جراً من واقتصر على النصب لأنه الأصل  
 في الظروف . (قوله إذا ما نكراً) ما زائدة وضمير نكراً عائداً إلى قبل ، وما ذكره بعده لأنه وإن  
 تأخر لفظاً متقدم رتبة لأنه مفعول أعربوا فسقط ما اعترض به هنا . (قوله وما من بعده قد ذكرنا)  
 اعترض بأن هذا يخرج غيراً لأنها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم . وأجيب بأن  
 المراد وأعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يأتى فيها وهذا كله وإن أقره شيخنا والبعض إنما يتم على  
 أن المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه . ولك أن تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه  
 العطف فدخل غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب  
 على الظرفية ومع هذا فالأولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف  
 بحسب وعلى كما سيوضح .

[ ٦٦١ ] تمامه : \* فما عطفت مولى عليه القوابل \*

هو من الطويل . الشاهد في من قبل فإنه معرب لأن المضاف إليه منوى تقديره من قبل ذلك . والمولى يأتى  
 لمعان كثيرة وهذا المراد ابن العم . وقوله مولى بدل من الضمير في عليه ولكنه قدم للضرورة . والمعنى نادى كل  
 ابن عم إلى قرابته وصرح حتى يعينه فيما هو فيه من حرب أو نازلة نزلت به ، فما رحم عليه أحد منهم ولا أجاب لدعائه .  
 [ ٦٦٢ ] قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فأدركه فأشده . من الوافر أى استمرأ إلى الشراب . والواو في وكنت  
 للحال والشاهد في قبلًا فإنه حذف المضاف إليه منه ولم ينو فذلك أعربه ولو كان منوياً لبني على الضم . وأغص  
 من غصص بغصص من باب علم يعلم . ويروى بالياء القسرات أى الطنب السائغ وهذا أقرب ، والأول أشهر<sup>(١)</sup> .  
 وقد قبل الحميم البارد من الأضداد .

(١) قوله والأول أشهر . يعنى كلمة القسرات ، التى جلت في رواية العيني بدل القسرات .

وكقوله :

[ ٦٦٣ ] \*فَمَا ضَرَبُوا بَعْدَ أَعْلَى لَذَّةِ حَمْرًا\*

وكقوله :

[ ٦٦٤ ] كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ خَطَّ السَّيْلُ مِنْ عُلْ

وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجذر والتنوين . وحكى أبو علي : ابدأ بهذا من أول بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف .  
(تنبيهات) : الأول : اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة أى لفظاً أو نوى معناها أو

(قوله أغص) بفتح المزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء في لغة من باب قتل ويتعدى بالمزة فيقال أغصصته . كنا في الصباح . فعل الثالث تضم الغين وعمل الثالث تضم المزة والفرات العذب . ويروى الحميم أى البارد من أسماء الأضداد . (قوله كجلمود صخر) الجلمود بالضم كما في العينى وهو الحجر العظيم الصلب . والشاهد في من عل حيث جر بمن ونون لقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الخواشي وعندى فيه نظر لأن قوله من عل آخر البيت ، فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الإضافة لفظاً ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لأن يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف إليه وأن يكون لأجل وقف الروى فلا يصلح شاهداً على القطع فاستفده . (قوله بالنصب) ينبغى بالفتح لأنه مجرور بالفتحة وهذا يناهيه ما تقدم من أن الكلام هنا في أول التى هى ظرف بمعنى قبل فتدبر . (قوله تنبيهات إلخ) اعترض الشارح على المصنف في التنبيه الأول اعتراضين وفى الثانى اعتراضين .

[٦٦٣] صدره : \* وَلَحْنٌ لَفَقْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ حَيَّةٍ \*

هو من الطويل . والأسد بضم المزة جمع أسد . وأسد خفية بدل منه بفتح الحاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الباء آخر الحروف . قال ابن سيده : اسم علم لموضع . والشاهد في هذا حيث أعرب لأنه لم ينو فيه الإضافة . وعلى لغة صفة لقوله حمرا .

[٦٦٤] صدره : \* يَكْرُ يَكْرُ مُقْبِلٌ مُلَاقٍ فَعَا \*

قاله امرئ القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل ومكر بكسر الميم لا يسبق في الكر ، مجرور لأنه صفة لتجرد قيد الأوابد هيكلاً فيما قبله . ومكر بالكسر أيضاً لا يسبق في الفرار صفة أخرى ، وكنا مقبل مدير صفتان ، يعنى إذا استقبلته حسن وإذا استدبرته حسن ، ومعا بمعنى جميعاً نصب على الحال . والجلمود بالضم الصخرة للمساء . وحطه السيل صفة : أى حدره ، والإضافة فيه إضافة الخاص إلى العام . والشاهد في من عل حيث أعرب لأنه أريد به النكرة : أى من مكان عال .

لفظها معرفة ونكرة إذا قطعت عن الإضافة أى لفظاً ومعنى ، إذ هى بمعنى كافيك اسم فاعل مراداً به الحال ، فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتاً لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل ، وحالاً لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة نحو : ﴿ حسبك جهنم ﴾ [ المجادلة : ٨ ] ، ﴿ فإن حسبك الله ﴾ [ الأنفال : ٦٢ ] ، بحسبك درهم . وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال ، وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالا على النفي ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول رأيت رجلاً حسب ورأيت زيداً حسب قال الجوهري : كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت

(قوله القضى كلامه) أى منطوقاً ومفهوماً فإن كلامه يقتضى بمنطوقه تنكير حسبك فى حال قطعها عن الإضافة رأساً كقبول وبعد وبمفهومه تعريفها فى غير هذه الحالة كقبول وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما يشير إليه الشارح . (قوله أن حسبك إلخ) لم يمنع الشارح التعريف فى غير حالة القطع إلا بالنسبة إلى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها فى غير حالة القطع مسلم وهو كذلك . (قوله أو لوى معناها) لو قال أو نية لمعناها أو لفظها لكان حسناً . (قوله إذ هى بمعنى كافيك) لتليل لحذوف تقديره وليس كونها معرفة مسلماً إذ هى إلخ وكان ينبغي التصريح به . (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أى نظراً إلى كونها بمعنى كالى ، والاستعمال الثانى نظراً إلى لفظها الجامد . (قوله من رجل) من باب جر التمييز بمن . (قوله وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة) فتقع مبتدأ أو خبراً وحالاً أو قبل دخول الناسخ بقرينة التثنية وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الأولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال الأسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح . (قوله حسبك جهنم) حسبك مبتدأ وجهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر . ويتعين فى بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم . قاله المصرح . (قوله وهذا) أى ما ذكر من المثالين الآخرين وكذا الأول إن جعل حسبك خبراً لأن جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظى عليه حيثذ ويصح رجوع اسم الإشارة إلى ما يعم مثالى استعمال حسب استعمال الصفات . (قوله فإن العوامل اللفظية لا تدخل إلخ) أى باتفاق وكذا المنعوية كالابتداء على الأصح من أقوال تأتى فى بابها . (قوله وتقطع عن الإضافة) أى مع استعمالها استعمال الصفات فى الوصفية والحالية واستعمال الأسماء الجامدة فى الابتداء . (قوله إشرابها معنى دالا على النفي) يعنى معنى لا غير ولو قال معنى النفي لكان أخصراً وأحسن . (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية أى وملازمتها للبناء على الضم أى فلا تنصب مقطوعة عن الإضافة رأساً خلافاً لما يقتضيه كلام الناظم . (قوله كأنك قلت حسبي أو حسبك) أى فيجوز تقدير المضاف إليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب . (قوله فأضمرت ذلك) أى حذفته ونويت معناه .



ذلك ولم تنوّن ا هـ وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك . الثانى : اقتضى كلامه أيضاً أن عل تجوز إضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالالية ، وتوافق فوق في معناها ، وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن وأنها لا تستعمل مضافة ، فلا يقال أخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه . وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك . وأما قوله :

[ ٦٦٥ ] يَأْرُبُ يَزْمُ لِي لَا أَظْلَلُهُ أَزْمَضَ مِنْ فُحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلُهُ  
فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبنى ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً انتهى . الثالث : قال في شرح الكافية : وقد ذهب بعض العلماء إلى أن قبلاً في قوله وكنت قبلاً معرفة بنية

(قوله اقتضى كلامه أيضاً) أى منطقاً ومفهوماً فاقضاه الأمر الأول بقوله قبل كغير والثانى بقوله وأعربوا نصبا إلخ (قوله على الظرفية أو الحالالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضى إلا النصب وأما كونه على إحدى هاتين فلا . (قوله وتوافق فوق إلخ) هذا استئناف وقوله حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق إلخ لكان واضحاً . قال شيخنا : والذى في النسخ الصحيحة التى منها نسخة الشيخ أى بكر الشنوائى التى بهوامشها خطه .

(تفسيره) : قال في شرح الكافية إلخ : وليس فيها هذان التبيينان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على التحرير ا هـ . (قوله وأنهم لا تستعمل مضافة) أى لفظاً بل إنما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف إليه أو منونة لقطعهم عن الإضافة رأساً وقد مر الاستشهاد في الشرح على هذين الوجهين فحصر البعض هنا استعماله في البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضاً سابقاً ، وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف إليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر :

\* كجلمود صخر حطه السيل من عل \*

كما أسلفناه . (قوله من علوه) بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفلى . (قوله لا أظلل) أى لا أظلل فيه . أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضاً كفرح يفرح فرحاً أى أصابه حر الشمس وهو الحجارة الحامية من حر الشمس ، وأضحى من عله أى بصينى حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كرضى يرضى وسعى يسعى أى برز للشمس فأصابه حرها . (قوله لو كان مضافاً) لأن الإضافة من خواص الأسماء تقتضى الإعراب لا البناء . لا يقال الإضافة إلى المبنى مما يجوز البناء لأنا نقول البناء الجائز بالإضافة إلى المبنى على الفتح والكلام في البناء على الضم .

الإضافة . إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضاً من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً وهذا القول عندى حسن (وَمَا يَلِي الْمُضَافَ) وهو المضاف إليه (يَأْتِي حَلْفًا \* عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ) غالباً (إِذَا مَا حُلِفًا) لقيام قرينة تدل عليه نحو : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [ الفجر : ٢٢ ] ، أى أمر ربك (وَأَسْأَلَ الْقَرْيَةَ) [ يوسف : ٨٢ ] ، أى أهل القرية .

(تنبيهان) : الأول كما قام المضاف إليه مقام المضاف فى الإعراب يقوم مقامه

فى التذكير كقوله :

[ ٦٦٦ ] يَسْتَفْزُونَ مَنْ وَرَدَ التَّيْمَنُ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ

(قوله معرفة بنية الإضافة) أى نية معنى المضاف إليه بدليل الاعتذار عن إعرابها بقوله إلا أنه أعرب إلخ وهذا القول مقابل لما فى النظم إلا أن يراد بالتذكير بحسب اللفظ فقط . (قوله وهذا القول عندى حسن) لاقضاء القياس على النظر المذكور إياه . (قوله وهو المضاف إليه) أى الصالح لإعراب المضاف فلو كان المضاف إليه جملة لم يميز حذف المضاف لأنها لا تصلح فاعلاً ولا مفعولاً مثلاً وكذا إذا كان على بآل والمضاف منادى فلا يصح يا خليفة أى يا مثل الخليفة ، والمراد المضاف إليه ولو بواسطة فيشمل ما إذا حذف اثنان كما يأتى فى التنبيه الثانى على أن الأصح أن الحذف تدرجى كما يأتى وحيث لا حاجة إلى هذه الغاية . (قوله غالباً) أخذه من البيت بعده . (قوله إذا ما حلفاً) اعلم أن للمضاف إذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحاً وتارة يكون ملتصقاً إليه ، ويعلم هذا بعود الضمير إليه وقد اجتمعاً فى قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [ الأعراف : ٤ ] ، فأرجع الضمير أولاً إلى القرية طرحاً للمضاف وثانياً إلى المضاف التفتاتاً إليه . قاله يس . ولا تناقض لاختلاف الوقت . (قوله لقيام قرينة تدل عليه) فإن لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافية ما قالوه فى نحو جاء زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وإن اعترض بذلك الدمامى لأن باب التوهم واسع لا يقتضى جواز ارتكاب التوهم كما قاله سم ولأن عقل السامع ربما يجوز وجود قرينة خفيت عليه . (قوله نحو وجاء ربك إلخ) ونحو : ﴿ ألحج أشهر معلومات ﴾ [ البقرة : ١٩٧ ] ، ﴿ ولكن البر من اتقى ﴾ [ البقرة : ١٨٩ ] ، أى حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الأول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لأن الحذف أليق بالأواخر ولأن التقدير مع الآخر فى وقت الحاجة إليه .

بردى مؤنث فكان حقه أن يقول تصفق بالثناء ، لكنه أراد ماء بردى . وفي التأنيث كقوله :

[ ٦٦٧ ] مَرُوثٌ بِنَا فِي يَسْوَةِ حَوْلَةٍ وَالْمِسْكَ مِنْ أُرْدَانِيَا نَافِثَةٌ  
أى رائحة المسك . وفي حكمه نحو : «إن هذين حرام على ذكور أمي» أى استعمال  
هذين : «وتلك القرى أهلكتناهم» [الكهف : ٥٩] ، أى أهل القرى وفي الحالية نحو :  
تفرقوا أبادى سبا أى مثل أبادى سبا لأن الحال لا تكون معرفة . الثاني : قد يكون

(قوله كما قام المضاف إليه إلخ) قال سم : وإنما اقتصر المصنف على الإعراب لأنه المقصود  
بالذات في هذا الفن . وقال يس : لم يتعرض لغير الإعراب لأنه مبنى على مراعاة المخلوف وهو  
خلاف الأكثر . (قوله من ورد الريحى) بالصاد للمهمل اسم واد ويردى بفتحات نهر بدمشق وألفه  
للتأنيث كما في الجمع . والرحيق الحمر ، والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الحمر اللينة كذا  
في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض . ويصفق حال من بردى ، وقوله بالرحيق السلسل تشبيه  
بليغ أى بماء كالرحيق السلسل في اللذة . (قوله لكنه أراد ماء بردى) أى فحذف المضاف وأقام  
المضاف إليه مقامه . (قوله حولة) بفتح الحاء للمعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم  
امرأة . والأردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم كما في القاموس . نافثة بالحاء للمهمل أى فاتحة .  
(قوله وفي حكمه) أى الحكم عليه بشيء كالحرمة في المثال الأول والملاك في المثال الثاني . (قوله  
أى أهل القرى) كان الأحسن أى أهل تلك القرى لأن المضاف إليه تلك لا القرى لكن لما كانت  
تلك إشارة إلى القرى تسامح في التعبير . قال في المعنى وأما «وكم من قرية أهلكتها فجاءها بأسنا  
بياتنا» [الأعراف : ٤] ، فقدر التحوين الأهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري في  
الأول لأن القرية تهلك ووافقتهم في فجاء لأجل «أو هم قاتلون» [الأعراف : ٤] اهـ هذا  
وذهب كثير إلى أنه لا حذف فيما ذكر فقيل : لأن القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيتها باعتبار  
لفظها وقيل : اسم القرية مشترك بين المكان وأهله . (قوله وفي الحالية) مثلها الصفة نحو : مررت  
بقوم أبادى سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما في التسهيل لشمولها . ويؤخذ من كلام الشارح  
أن الحالية المعارضة لجميع التعريف فقوله لأن الحال لا تكون معرفة أى الحال بالأصالة . (قوله أبادى  
سبا) أى أبناء سبا فغير بالجزء عن الكل أو شبه الأبناء بالأبداى بجمع المعاونة . (قوله قد يكون  
الأول إلخ) وقد يحذف ثلاثة متضائفات نحو : «فكان قاب قوسين» [النجم : ٩] ، أى فكان  
مقدار مسافة قرية مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كنا قدر الزمخشري

[٦٦٧] البيت من السريع ، وهو بلا نسبة .

الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب نحو : ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾ [ الواقعة : ٨٢ ] ، أى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم و ﴿تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت﴾ [ الأحزاب : ١٩ ] ، أى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :

[ ٦٦٨ ] فَأَذْرَكَ إِزْقَالَ الْقَرَادَةِ ظَلْعُهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ خَزِيمَةٍ إصْبَعَا  
أى ذا مسافة إصبع (وَزَيْعًا جَرُّوا أَلْدَى أَبْقُوا) وهو المضاف إليه (كَمَا \* قَدْ كَانَ  
قَبْلَ حَذْفِ مَا قَلْدَمَا) وهو المضاف (لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُدِفَ \* مُمَائِلًا لِمَا عَلَيْهِ  
قَدْ غُطِفَ) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله :  
[ ٦٦٩ ] أَكُلَّ أَمْرِيهِ تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقُّدَ بِاللَّيْلِ نَارًا

وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فإن فسر بما بين مقبض القوس و طرفها احتيج في الخبر إلى تقدير مضاف ثان أى مثل قدر قاب وعليه قيل في الآية قلب والأصل قانى قوس . (قوله فيحذف الأول والثاني) أى تدبرجعا للراجع كافى الدمامنى وإن كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الأول يميل إلى أنه دغى . (قوله لما أدرك وإزاله) أى بكسر الهززة سراع السير وهو مفعول مقدم والمرة بكسر العين<sup>(١)</sup> المهمله اسم فرس الشاعر . وظلعهما بظاء مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعن مهمله غمز هاءى مشبها وهو فاعل مؤخر . وجملة وقد جعلتنى إلخ حال من المرادة . وخزيمه بفتح الحاء المهمله وكسر الراءى اسم رجل أغار على إبل الشاعر . والمعنى أنه لما تبع الشاعر خزيمه لم يبق بينهما إلا قدر مسافة أصبغ أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته خزيمه . (قوله ورمحاهجرا) أى استلماواجر . (قوله كما قد كان) أى كالجر الذى قد كان والمخايرة بين المشبه والمشببه لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين . ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان إلخ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف . (قوله بشرط إلخ) أى ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف . (قوله مماثلما أى لفظا ومعنى . (قوله لما عليه قد غطف) الصلة جارية على غير من هى له (قوله توقد) مضارع أصله تنوقد (قوله مثل الخيل) مفعول أول ويترك الفتى مفعول ثان

[ ٦٦٨ ] قاله كلحبة بن عبد الله البربعي . وهذا الصبح مما قاله الرعشى أن قائله هو الأسود يصف فرسا ، من قصيدة من الطويل . الفاء للطف . وظلعهما فاعل أدرك بفتح الظاء المصجمة أى غمز هاءى مشبها . وإزاله بكسر الهززة نوع من السير . والمرة اسم فرس كلحبة . وقد جعلتنى حال وخزيمه بفتح الحاء المهمله وكسر الراءى للجمعة هو ابن طارق الذى أغار على إبله كلها ضبطه ابن دريد فى الجمهرة . وضبطه ابن سيده فى المحكم بالراء المهمله . والشاهد فى الشطر الثانى حيث حذف فيه المضاف والمضاف إليه جيماء وأقيم للمضاف الثانى الذى هو الثالث مقامهما لأن التقدير جعلتنى من خزيمه قدر مسافة إصبع . فالحاصل أنه لما تبعه لحقوه لم يبق بينهما إلا قدر مسافة إصبع حتى أدرك فرسه الطالع فقصرت فقاتته خزيمه . ولقد غلط من فسر خزيمه بالقبيلة . فانهم .

[ ٦٦٩ ] قاله ابن أبى دلود فى جارية بن الحجاج وهو من المتقارب . المسمى أكل رجل تحسبته وجلا وكل نار تحسبته نارا . أى ليس كل من له صورة =

(١) قوله : والمرادة بكسر العين . الذى القوس أى يلمصحات كسحابه .

أى وكل نار وقوله :

[ ٦٧٠ ] ولم أر جمل الخير يتركه الفنى ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع  
أى ولا مثل الشر لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ، بأن تجعل قوله  
نار بالجزم معطوفاً على امرئ والعامل فيه كل ، ونار الثانى معطوفاً على امرأ والعامل فيه  
تحسين .

(تنبيه) : الجز والحالة هذه مقيس ، وليس ذلك مشروطاً بتقدم نفى أو استفهام  
كما ظن بعضهم . والجز فيما خلا من الشروط محفوظاً لا يقاس عليه كالجز بدون  
عطف فى قوله : رأيت التيمى تيم عدى : أى أحد تيم عدى ، ومع العاطف المفصول  
بغير لا كقراءة ابن جهماز ﴿ تويدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ﴾ [ الأنفال :  
٦٧ ] ، أى عرض الآخرة . كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثواب الآخرة  
أو عمل الآخرة ، وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح وعلى هذا فالمخذوف ليس

(قوله لئلا يلزم إغ) علة لمخذوف أى وإنما جعل المجرور مجروراً بالمضاف المخذوف لا معطوفاً  
على امرئ، أو الخير لئلا إغ . (قوله العطف على مولى إغ) أى وذلك ممنوع عند سيويه ومن واقفه  
والعاملان فى البيت الثانى أر ومثل والممولان الخير وجملة يتركه الفنى والمطوف على الخير الشر  
وعلى يتركه الفنى يتأتى امرؤ . (قوله من الشروط) أى العطف ومماثلة المخذوف للمعطوف عليه  
وعدم الانفصال إلا بلا . وبه يعلم أن الإضافة فى قول المصنف بشرط إغ للجنس . (قوله كالجزم  
بدون عطف) فاسم الكوفيين . (قوله أى أحد تيم عدى) الدليل على هذا المخذوف استحالة أن يكون  
التيمى نفس القبيلة إذ هو واحد منهم . (قوله ومع العاطف المفصول بغير لا) نقل سم أنه مقيس  
عند الأكثرين . (قوله كقراءة ابن جهماز) قال فى التوضيح : هى مخالفة للقياس من وجه آخر وهو  
أن المضاف ليس معطوفاً بل للمعطوف جملة فيها المضاف . (قوله أى عرض الآخرة) المراد بالعرض  
بالنسبة إلى الآخرة ما عرض وحدث وإن كان باقياً وإثبات التعبير به للمشكلة فيكون المذكور دليل  
المخذوف .

= امرئ، بأمرئ، كامل، بل المرء الكامل من له عصال سنبة وأوصاف جيدة وليس كل نار توقد بالليل بنار، إنما  
النار نار توقد لقرى الزوار. الهمة للاستفهام وكل امرئ مفعول تحسين وأمرأ مفعوله الثانى. والشاهد فى ونار  
حيث حذف فيه المضاف وترك المضاف إليه بإعرابه إذ تقديره وكل نار أى وتحسين كل نار. ويروى بالنصب على  
إقامته مقام للمضاف. وتوقد أصله فتوقد فحذفت إحدى التاليفين صفة للنار. وثلاً مفعول ثانٍ لتحسين المقدر.  
[٦٧٠] البيت من الطويل ، وهو لبشر الششيري .

مماثلة لما عليه قد عطف بل مقابلاً له . انتهى (وَيُحَذِّفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه وينوي ثبوت لفظه (يَقْبِي الْأَوَّل) وهو المضاف (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا ينون ، ولا ترد إليه النون إن كان منثى أو مجموعاً ، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا (بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى \* يَجِلُّ أَلَدِي لَهُ أَصْفَتْ الْأَوَّلَ) لأن بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به ، وذلك كقولهم : قطع الله يد رجل من قالها ، الأصل قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها فحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه . وكقوله : [ ٦٧١ ] يَا مَنْ رَأَى غَارِضًا أُسْرَ بِهِ يَسْنَ ذِرَاعِي وَجْهَهُ الْأَسَدِ أَيْ يَنْ ذِرَاعِي الْأَسَدَ وَجْهَهُ الْأَسَدِ . وقوله :

سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثَ سَهْلًا وَحَزَنًا [ ٦٧٢ ]

(قوله لِيَقْبِي الْأَوَّلَ) أي حال الأول وقوله كحاله في المغايرة بين المشبه والمشبّه به ما مر وجه الشبه كون كل بالمضاف . (قوله إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) أي إذا اتصل الأول بالثاني أو العكس . (قوله بِشَرْطِ عَطْفٍ) أي على ذلك الأول ولو بغیر الواو وسنعرّفك وجهها آخر . (قوله وَإِضَافَةٍ) أي إضافة المعطوف ومثل الإضافة عمل للمعطوف في مثل ما أضيف إليه الأول كقوله : \* يَجِلُّ أَوْ أَحْسَنُ مِنْ هِمْسِ الضَّمِيِّ \* (قوله إِلَى مَثَلٍ) أي لفظاً ومعنى . (قوله لِأَن يَذَلَّكَ) اسم إن ضمير الشأن . (قوله يَا مَنْ رَأَى) المنادى محذوف أي يا قوم ومن استفهامية . ويحتمل أن تكون موصولة وهي المنادى فلا حذف . ١ هـ دماميني . وقوله غَارِضًا أَي سَحَابًا مَعْرُضًا . وقوله أُسْرَ بِهِ أَي لَوْثُوهُ بِمَطَرِهِ وقوله يَنْ ذِرَاعِي صفة ثانية لغارضا . والأسد مجموع كواكب على صورة الأسد . والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر . والجبهة أربعة أنجم ينزلها أيضاً القمر . قال السيوطي : قال ابن يعيش يصف الشاعر سحاباً اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد وأنواءه أحمد الأنواء . وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما في الأسد وفي التسمية كقوله : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا الطُّورُ وَالرَّجَانُ ﴾ [ الرحمن : ٢٢ ] ، وإنما يخرج من أحدهما ١ هـ .

[ ٦٧١ ] قَالَ الْفَرَزْدَقُ وَصَدْرَهُ : \* يَا مَنْ رَأَى غَارِضًا أُسْرَ بِهِ <sup>(١)</sup>

من المنسرح . والمعارض السحاب . أسر به . ويروى كفتكه . ويروى أُرْقَتْ لَهُ وَيَنْ نَسَبَ عَلَى الظَّرْفِ مَعْمُولُ الرُّوْبَةِ دُونَ السَّرُورِ لِنَسَابِ اللَّحْنِ . والشاهد في ذِرَاعِي وَجْهَهُ الْأَسَدِ حَيْثُ فَصَلَ بَيْنَ الْمَضَافِ أَعْنَى ذِرَاعِي - وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ أَعْنَى الْأَسَدِ - بِمَا لَيْسَ يَنْظَرُ أَعْنَى وَجْهَهُ ، وَأَصْلُهُ بَيْنَ ذِرَاعِي الْأَسَدِ وَجْهَهُ الْأَسَدِ .

[ ٦٧٢ ] تَمَامُهُ : \* فَيَقْبِي عَرَى الْأَمَالِ بِالزُّرْعِ وَالضَّرْعِ \*

هو من الطويل الغيث : المطر فاعل سقى . والشاهد في سهل وحزنها حيث حذف منه المضاف إذ إنه أصله سهلها بالنصب بدل من الأرضين بدل البعض من الكل . وهو تقبض الجبل . والحزن بالفتح ما غلظ من الأرض . الغاء اللسيبية ونيطت تعلقت . والعري جمع عروة . والأمال بالجمع أمل وهو الرجاء . والضرع كل ذات ظلف أو خف .

(١) انقصر الغني في الاستشهاد على الشطر الثاني ، فلذلك ذكر صدر البيت .

أى سهلها وحزنها . وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله :  
\* **وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ \***

وقد قرئ شذوذاً : ﴿ فلا خوف عليهم ﴾ [ البقرة : ٣٨ ، ٦٢ ] ، أى فلا خوف شيء عليهم .

(تنبيهان) : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد . وذهب سيبويه إلى أن

ونقل الدماميني عن بعض شراح أبيات المفصل إن قصد وصف مملوحه بالشجاعة حيث سماه أسلاً وقيل بالسماحة حيث سماه سحاًباً . (قوله وحزنها) ضد السهل . (قوله ومن قبل) أى من قبل ذلك وقيل الأصل ومن قبل فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلاً عليها ، وعليه فلا شاهد فيه لأن حذف ياء التكلم المضاف إليها جائز كثيراً بدون الشروط المذكورة . (قوله فلا خوف عليهم) أى بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهملة وقرأ يعقوب بفتح الغاء من غير تنوين مع ضم الهاء فإن قدرت بالفتحة فتحة إعراب فيها شاهد أيضاً أو فتحة بناء فلا وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل إن . (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعا للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فأعمل الثانى لقربه وحذف معمول الأول لأنه فضلة فهي جائزة قياساً اهـ وقد بنى عليه قول الشارح سابقاً الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها إذ جعلها من باب التنازع يقتضى أن الأصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط في عامل التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانها والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر . (قوله وذهب سيبويه إلخ) لعل الحامل له على ذلك أن الحذف أليق بالثنائي لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر :

بنو وهاتنا كرام فمن نوى مصاهرة فلينا إن لم يكن كفاً  
وقول الآخر :

\* **بِجَلِّ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ هَمْسِ الضَّمِيِّ \***

إذ لا يفصل بين المتضامين إذا كان الثانى ضميراً ولأن مطلوب أحسن من ومجروها ومطلوب . مثل مضاف إليه . كذا في الدماميني . وأما تضعيفه بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنى الأمور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه أن سيبويه لا يسلم الحصر في الثلاثة . ولك أن تجعل كلام المصنف صالحاً لمذهب سيبويه أيضاً بأن تجعل معنى قوله وإضافة إلى مثل إلخ أى إلى مضاف إليه مذكور مماثل لعنوف أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب المبرد أو إلى مضاف إليه عنوف مماثل للمذكور أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الأول .

الأصل في قطع الله يد ورجل من قالها : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه رجل ، فصار قطع الله يد من قالها ورجل ، ثم أقحم رجل بين المضاف الذى هو يد والمضاف إليه الذى هو من قالها . قال بعض شراح الكتاب : وعند القراء الاسمان مضافان إلى من قالها ولا حذف في الكلام . الثانى : قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أوى برزة الأسلمى رضى الله تعالى عنه : « غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات وثماني » بفتح الياء دون تنوين ، والأصل ثمانى غزوات هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخارى (فصل مضاف شئيه فعل ما نصب \* مفعولاً أو ظرفاً أجز) فصل مفعول بأجز مقدم وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته في موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف أى نصبه ومفعولاً أو ظرفاً حالاً من ما أو من الضمير المحذوف . وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولاً أو ظرفاً .

(قوله ثم أقحم إلخ) قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضامفين لبقى المضاف إليه للذكر في اللفظ عوضاً عما ذهب . اهـ معنى . وإنما احتج إلى ذلك لأن تمام الاسم الذى ليس بأل بالتثنية أو الإضافة ، ولعدم المحجج إلى الاعتراض بين المبتدأ والخبر في نحو : زيد وعمرو قائم جعله سيويه من باب المحذف من الأول ، إذ لو كان قائم خيراً عنه لتقدم على العطف إذ لا حاجة إلى تأخيرها لعدم القبح في زيد قائم وعمرو . (قوله وعند القراء الاسمان إلخ) خصه كما قال السيوطى بالمصطحبين كاليد والرجل والرابع والنصف ، وقبل وبعد لأنهما كالشئ الواحد فكان المضاف العامل في المضاف إليه شئ واحد فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار و غلام . (قوله وهو عكس الأول) أى على مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيويه . (قوله فصل مضاف) أى من المضاف إليه بشرط أن لا يكون ضميراً . اهـ يس . (قوله شبه فعل) أى مصدر أو اسم فاعل . (قوله ما نصب) خرج المرفوع فإن الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لأنه متضمن في موضعه بخلاف المنصوب فإنه في نية التأخير فالفصل به كلا فصل . (قوله مفعولاً إلخ) أى غير جملة فلا يجوز أعجبني قول عبد الله متعلق زيد للقول . قال سم : انظر هل يجوز الفصل بمجموع الأمور التى جاز الفصل بكل منها ؟ قال البعض : القياس على ما تقدم في قوله ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضى جواز الفصل بالمجموع إلا أن يفرق . وأنا أقول : مقتضى تحليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز . والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضامفين لكونهما كالشئ الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتبه . (قوله في موضع رفع) لو قدمه على الصلة لكان أولى لأن الموصول للموصول فقط .



والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين للتضاييق ما هو جائز في السعة خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً . فالجائز في السعة ثلاثة مسائل : الأولى : أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلاً . والفصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر : ﴿ قُتِلَ أَوْلَادُهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [ الأنعام : ١٣٧ ] . وقول الشاعر :

\*فَسَقَنَاهُمْ سَوْقَ الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ\*

وقوله :

\*فَدَاسَهُمْ دُوسُ الْخَصِيصَةِ الذَّائِسِ\*

وقوله :

[ ٦٧٥ ] فَرَجَجْتُهُمَا بِمَرْجُومَةٍ رُجِّ الْقُلُوصِ أَبِي مَرَادَةَ

وأما ظرفه كقول بعضهم : ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها . الثانية : أن

(قوله خلافاً للبصريين) (خ) ولما تبع الزمخشري مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر . (قوله مطلقاً) أى سواء كان ذلك بالأمر الثلاثة أو بغيرها . (قوله مصدرًا) أى مقدراً بأن والفعل . شاعلي . (قوله والمضاف إليه فاعله) لو قال معموله لدخل المصدر المفعول بينه وبين مفعوله بالظرف . وجعل بعضهم منه ترك يوماً نفسك وهواها أى ترك يوماً نفسك ، وجعله الشارح من المفعول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها . (قوله قتل أولادهم شركائهم) أى يرفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به . (قوله سوق البغاث) بتثنية الموحدة وغين معجمة وناء مثناة : طائر ضعيف يصاد ولا يصيد . والأجادل جمع أجدل وهو الصقر . (قوله فرججتها) أى طعنتها . والمزجة بكسر الميم رح قصير . والقلوص الناقة الشابة .

[ ٦٧٣ ] صدره : \*عَبْرًا إِذْ أُنْجِنْتُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ\*

وبعد : \*وَمَنْ يُلَغِ أَحْقَابَ الْأُمُورِ فَلَا بُدَّ لِي بِهِمْ يَهْلِكُ أَجْمَلُ أَوْ مُعَاجِلُ هَامِنُ الطَّوِيلِ عَوَانَسِدُوا . وإذ بمعنى حين . والسلام بالكسر الصلح . والشاهد في سوق البغاث الأجادل حيث فصل بين المضاف وهو السوق والمضاف إليه وهو الأجادل جمع أجدل طائر يقوله البغاث بتثنية الباء الموحدة والين المعجمة وفي آخره ناء مثناة ، وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد . ومن شريطة ويبلغ من الإغناء ، وفأنه جواب الشرط . والهلك بالضم الهلاك .

[ ٦٧٤ ] صدره : \*وَعَلَى الْمَدَائِي وَالْقَوَاتِسِ\*

قاله معروى من كلوم من الرجز المسدس . وحق بمرور بالعطف على ما قبله من المجرور . والمدائى بالذال المعجمة وتشديد الياء من الدروع البيضاء . والقواتس جمع قوتس وهو أعلا البيضاء من الحديد . والشاهد في دوس الحصاد الدقاس فإن الحصاد منصوب لأنه مفعول وقع بين المضاف وهو دوس والمضاف إليه وهو الدقاس . والدوس نصب على المصدر .

[ ٦٧٥ ] هو من الكامل يقال رججت الرجل أزعجه زجافه مزجوج إذا طعنت بالرمح . والمزجة بكسر الميم رح قصير كالزراق . ولقد لحن من فتح مبها . وأبو مزادة كنية رجل . والقلوص بفتح القاف : الشابة من النوق . والشاهد في زج قلوص أى مزادة حيث فصل بين المضاف أعنى زج والمضاف إليه أعنى أى مزادة بقوله القلوص . وقال الزمخشري : سيويه يرمي من نحو هذا وليس لقلوصه سوى مس الضرورة .

يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم : ﴿فَلا تَحْسِنِ اللّٰهُ مَخْلَفَ وَعَدِهِ رَسَلَهُ﴾ [إبراهيم : ٤٧] ، وقول الشاعر :

[ ٦٧٦ ] \* وَمِوَالَةٌ مَانِعٌ فَضْلُهُ أَخْطَاجُ \*

أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام : « هل أنتم تاركو لي صاحبي » وقوله :

[ ٦٧٧ ] \* كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةٌ بِمَسِيلِ \*

وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك . الثالثة : أن يكون الفاصل القسم . وقد أشار إليه بقوله (وَلَمْ يَعْزْ . فَصَلَّ يَمِينِ) نحو : هنا غلام والله زيد . حكى ذلك الكسائي . وحكى أبو عبيدة : إن الشاة لتجتز فتمع صوت والله ربا .

(تفصيها) : زاد في الكافية الفصل بإما كقوله :

[ ٦٧٨ ] هَمَّا مَخْطَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِئَةٍ وَإِمَّا دِمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْلَزُ

(قوله وصفاً) أى اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول . (قوله أما مفعوله الأول) الصواب تأخير أما بعد قوله الفاصل لأن التنوع إما هو في الفاصل . (قوله هل أنتم تاركو لي صاحبي) قال الدماميني : يحتمل عدم الإضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد . (قوله بمسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمر مكنسة العطار التي يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون . (قوله هما) أى الخطئتان المعلومتان من السياق . والخطئة بالضم : الخصلة ، والإسار بالكسر : الأسر وعد الأسر ولثة بعده بالإطلاق خطئة واحدة لتلازمهما في الجملة .

[٦٧٦] صدره : \* ما زال يُؤَلِّقُ مَنْ يُؤَمِّلُكُ بِالْفَتَى \*

هو من الوافر . من يؤمك من يقصدك فاعل يؤقن . والشاهد في مانع فضله الختاج ، فإن فضله فصل بين المضاف وهو مانع والمضاف إليه وهو الختاج للضرورة .

[٦٧٧] من الطويل وصدره : \* قَرَضَنِي بِخَيْرٍ لَّا أَكُونُ بِمِلْحَى \*

أى أصلح حال بخير على التشبيه من رشت السهم إذا أُرِقت عليه الریش . والواو في ومدحتي بمعنى مع والشاهد في كناحت يوما صخرة حيث فصل بين المضاف وهو ناحيت والمضاف إليه وهو صخرة بقوله يوما . والمسيل بفتح العين وكسر السين للهمزتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهو كتابة عن كون سمي فيها لا فائدة فيه مع حصول التصب والكدر .

[٦٧٨] قاله تأبط شراً من قصيدة من الطويل . والشاهد في فصل إما بين المضاف وهو خطئنا والمضاف إليه وهو إسار . وأصله خطئتان حذفت النون للإضافة وهو بالضم القصص والحالة . والإسار بالكسر الأسر . والتقدير خطئنا أسر . والمعنى ليس لي إلا واحدة من خصيتين على زعمكم أما أسر والتزام منكم إن رأيتم الغزو وإما قتل وهو بالخبر أجدر مما يكسبه الذلل . فهاتان الخصلتان هما اللتان أشار إليهما بقوله هما ، وقد تلتهما بمخطة أخرى فيما بعد . وهذا كله تهكم واستهزاء .

ا هـ . وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (وَاضْطَرَّارًا وَجِدًا) أى الفصل والألف للإطلاق (بَأَجْنِيَّيْ أَوْ يَنْقُصِيْ أَوْ يَنْدَا) أى الأول من هذه الثلاث الفصل بأجنيى ، والمراد به معمول غير المضاف فاعلاً كان كقوله : [ ٦٧٩ ] اُنْجِبْ أَبَاهُمْ وَأَلِدَاهُ بِهِ إِذْ تَجَلَّاهُ فَيَعْمَ مَا تَجَلَّاهُ أى أنجب والداه به أباهم إذ تجلاه . أو مفعولا كقوله :

[ ٦٨٠ ] تَسْقَى أَهْنِيَا خَا نَدَى الْمَسَوَاكُ رِيْقَتَهَا

أى تسقى ندى ريقتها المسواك . أو ظرفاً كقوله :

[ ٦٨١ ] كَمَا حَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَزْمَا يَهُودِيَّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

(قوله بأجنيى) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أى وجد المضاف مفصلاً بأجنيى ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنيى به على رأى من أجاز إعمال ضمير المصدر لأن ضميره الذى أجزى أعماله على هذا الرأى بارز وهذا مستتر . أفاده الشاطبي . (قوله معمول غير المضاف) يدخل فى الأجنيى على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيده بما أشار إليه بقوله فاعلاً كان إلخ . سم . (قوله فاعلاً) أى لغیر المضاف إذ فاعل المضاف ليس أجنيئاً وإن كان الفصل به أيضاً ضرورة كما سيذكره الشارح . (قوله أنجب أباهم والداه به) أى ولدنا ولداً نجيباً . وتجلاه ولداه والفصل فى هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضاً لكنهم اكتفوا بالتثنية على الفصل بالأشرف ويؤخذ منه جواز الفصل بثنيتين من الممولات الأجنبية فى الضرورة . (قوله تسقى امتياخاً) أى وقت امتياح أو امتحاة والامتياح الاستياك (قوله كما حط) ما مصدرية يهودى يقارب أى بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله أى يعايد بينها ، والجملة صفة لليهودى كإفى العيني والتصریح بالضمير فى الفعلين له .

[ ٦٧٩ ] قاله الأشعى ميمون بن قيس مدح به سلامة ذافيس . وأنجب فعل . وولداه فاعله . والشاهد فى أبيام فإنه طرف منصوب فصل به بينهما إذ التقدير أنجب والداه به أباهم إذ تجلاه . وأنجب الرجل إذا ولد نجيباً وإذا طرف . وتجلاه من التجل وهو النسل والمخصوص بالمدح محذوف أى نعم ما تجلها .

[ ٦٨٠ ] تمامه : \* كَأَن تَنْتَهَنَاءَ الْمَرْثِيَةُ الرَّصْفُ \*

قاله جرير من قصيدة من البسيط مدح بها يزيد بن عبد الملك ويهجو آل المهلب . الضمير لى تسقى يرجع إلى أم عمر والمذكورة فيما قبله . والشاهد فى المسواك فإنه منصوب على أنه مفعول ثان لتسقى فصل به بين المضاف وهو ندى والمضاف إليه وهو ريقها ، إذ التقدير تسقى ندى ريقها المسواك . وندى مفعول أول . وامتياخ حال بمعنى متحاة أى متسوة ، أو منصوب بنزع الخافض أى عند الامتياح أى الاستياك . والكاف التشبيه . وما مصدرية . والرصف فاعل تضمن . وماء المزنة مفعوله وهى السحابة . والرصف بفتحين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها إلى بعض . وماء الرصف أرق وأصفى .

[ ٦٨١ ] قاله أبو حية الهجرى . ويرى كتحجير الكتاب . والكاف للتشبيه . وما مصدرية فى عمل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى رسم هذه الدار كخط الكتاب . والشاهد فى بكف يوم ما يهودى حيث فصل بين المضاف - وهو بكف - والمضاف إليه وهو يهودى بقوله يوما وهو أجنيى ، فلا يجوز إلا فى الضرورة . وخص اليهودى بالذكر لأنه من أهل الكتاب . ويقارب أى الحط صفة لليهودى ، أو يزيل عطف عليه أى يفرق فيما بينه ويعايد .

الثانية : الفصل بنعت المضاف كقوله :

[ ٦٨٢ ] وَلَنْ خَلَقْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأُخْلِفَنَّ يَمِينِ مُقْسِمِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

أى يمين مقسم أصدق من يمينك . وقوله :

[ ٦٨٣ ] \* مِنْ أَبِي أُنَى شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ \*

أى من ابن أبى طالب شيخ الأباطح . الثالثة : الفصل بالنداء كقوله :

[ ٦٨٤ ] كَأَنَّ بِرَفْوَْنَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ جِمَارٌ ذُقْ بِاللَّجَامِ

أى كأن برذون زيد يا أبا عصام . وقوله :

[ ٦٨٥ ] وَفَاقَ كَعْبٌ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ نَعِيجِلٍ تَهْلِكُ وَالْخُلْدُ فِي سَقَرَا

وقول البعض الضمير فهما للخط خطأ . وخص البيهقي لأنه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب . (قوله من ابن إغ) صدره : \* لجوت وقد بل المرادى سيفه \* قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلى بن أبى طالب رضى الله عنهم فسلم الأولان وقتل على : قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وقتلها المرادى بفتح الليم<sup>(١)</sup> نسبة إلى مراد قبيلة . قاله يـ . ويرد على الشارح أن الفاصل ليس تنعنا للمضاف بل لجموع المضاف والمضاف إليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الأول جعل النعت له . (قوله كأن برذون إغ) قال ابن هشام : يحتمل أن أبا مضاف إليه على لغة القصير . وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه .

[ ٦٨٢ ] قاله الفرزدق من الكامل وفلام في ثن التأكيـد وفي لأخلفن جواب الشرط . والشاهد في أصدق من يمينك حيث فصل بين المضاف وهو يمين والمضاف إليه وهو مقسم .

[ ٦٨٣ ] صدره : \* لجوت وقد بل المرادى سيفه \*

قاله معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما لما اتفق ثلاث من الخوارج أن يقتل كل منهم كل واحد من على بن أبى طالب وعمرو بن العاص ومعاوية ، فسلم الاثنان وقتل على رضى الله عنه . والولو في وقد للحال والمرادى هو عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم لعنه الله . والشاهد في - من ابن أبى طالب شيخ الأباطح طالب - إذ التقدير من ابن أبى طالب شيخ الأباطح فوصف قبل ذكر المضاف إليه وأراد به شيخ مكة شرفها الله تعالى فإن أبا طالب كان من أعيان أهلها وأشرافها .

[ ٦٨٤ ] رجز لم يدر راجزه . والشاهد في أبا عصام حيث فصل به بين المضاف - وهو برذون - والمضاف إليه وهو زيد . والتقدير يا أبا عصام كأن برذون زيد . وجمار بالرفع غير كأن . وذق باللجام صفة .

[ ٦٨٥ ] قاله بجير بن زهير بن أبى سلمى أسو كعب صاحب بانت سعاد ، إخوان صحليان ، من قصيدة من البسيط يحرض بها أنصاه كعباً على الإسلام . قوله وفاق مبتدأ مضاف إلى بجير . وكعب متنادى حذف منه حرف النداء . وفيه الشاهد حيث فصل بين المضافين . ومنفذ غير المبتدأ . والهلكة الهلاك . وسقرا اسم جهنم ، والمدة فيه لأجل القافية .

(١) (قوله المرادى) ضبطه في أول الباب بالضم ، وهو ألفه في القاموس حيث قال : ومراد - كمراب - أبو قبيلة لأنه تمرد ، وكسحب وكتاب المعنى اهـ .

أى وفاق بجزر يا كعب .

(تنبيه) : من المختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل المضاف كقوله :  
[ ٦٨٦ ] تَرَى أَسْهَمًا لِلْمَوْتِ تُصَبِّى وَلَا تُبْقِى وَلَا تَرْغُو عَنْ نَفْسِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ  
وقوله :

[ ٦٨٧ ] مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَرَى مِنْ طِبِّ وَلَا غِدَعْنَا قَهْرَ وَجْدِ صَبِّ  
والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي كما في قوله : \* أُنْجِبْ أَيَّامَ وَالِدَاهِ  
به \* البيت . ويحتمل أن يكون منه . وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله :  
[ ٦٨٨ ] \* فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ \*

بدليل أنه يروى أيضاً بنصب مطر ورفعها ، والتقدير فَإِنْ نِكَاحَ مَطَرٍ إِيَّاهَا أَوْ هِيَ . ومنه

(قوله وفاق كعب بجزر إلخ) بجزر أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بجزر قبل أخيه كعب  
وصار يدعو إلى الإسلام إلى أن أسلم . وكعب منادى حذف منه حرف التداء . (قوله نرى) بالنون كما قاله  
الداميني : تصبى من أصميتها إذا رميته فقتلته بحيث تراه . ولا تنبى من ألبتة إذا رميته فغاب عنك ثم مات .  
والمعنى نرى أسهما للموت تقتل ولا تبلى والإرعاء الكف عن القبيح . (قوله فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ)  
أى في رواية خفض مطر بإضافة نكاح إليه والفصل بالهاء وهي محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى  
الفاعلية يكون من إنابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وإن لم تعهد النباة إلا في الضمائر المنفصلة ، وبهذا  
التقرير يعرف ما في كلام البعض ويعرف أيضاً أن الهاء ليست في موضع جر بالإضافة حتى يتوجه استشكل  
صاحب التوضيح خفض مطر بالإضافة بأن المضاف لا يضاف لشيئين . ومطر اسم رجل كان من أقيح الناس  
وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك . وصدر البيت :

\* لئن كان النكاح أحل شيء \*

[ ٦٨٦ ] هو من الطويل . ونرى من رؤية البصر . وأسمها مفعوله . وتصبى من الإصماء من أصميت الصيد إذا رميته فقتلته  
بحيث تراه صفة لاسمها . ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً نرى إذا جعلت من رؤية القلب . ولا تنبى من الإنماء من أُنْجِبَ الصيد  
إذا رميته فغاب عنك ثم مات . ويجوز عطف المنفى على الثبوت كما بالعكس . والإرعاء الكف عن القبيح . والشاهد في عن  
نفس أهواؤنا العزم حيث فصل أهواؤنا المرفوع بالمصدر بين المضاف وهو نقض والمضاف إليه وهو العزم مع أن الفاعل متعلق  
بالمضاف وهو ضعيف والتقدير عن نقض العزم أهواؤنا أى عن أن ينقض أهواؤنا العزم .

[ ٦٨٧ ] هو من الرجز . ويروى ما أن عرفنا للهوى . ولا جهلنا موضع ولا عدنا . ومن زلتة . والشاهد في قهر وجد صب  
حيث فصل بين قهر المضاف مفعول عدنا وبين صب المضاف إليه بقوله وجد بالرفع فاعل المضاف . والصب العاشق .  
[ ٦٨٨ ] وصدره : \* لئن كان النكاح أحل شيء \*

قاله الأحرص من قصيدة من الوافر يصف فيها أحوال مطر . اسم رجل كان أقيح الناس وكانت امرأته من أجمل النساء ،  
وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك . الفاء جواب الشرط . والشاهد في مطر بالجر فإنه فصل بين المتضامتين وليس بضرورة .  
فإنه يمكن الرفع ويكون المصدر مضافاً إلى مفعوله والنصب عكس ذلك .

الفصل بالفعل الملقى كقوله :

[ ٦٨٩ ] \* بَأَى تَرَاهُمْ الْأَرْضِينَ حَلُوا \*

أى بَأَى الأرضين زاده فى التسهيل . وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله كقوله :  
[ ٦٩٠ ] مُعَاوِدُ جُرْأَةِ وَقْتِ الْهُوَادَى أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عُيُوسٌ  
أراد معاود وقت الهوادی جرأة . وحكى ابن الأنبارى : هذا غلام إن شاء الله أخيك  
ففصل بأن شاء الله هـ .

(خاتمة) : قال فى شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكامل بما أضيف إليه  
تكمل الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما قبله ، وكذا المضاف  
إليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز فى نحو : أنا مثل ضارب زيداً أن  
يتقدم زيداً على مثل وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمول  
ما أضيفت إليه كما يتقدم معمول المنفى بلا ، فأجازوا أنا زيداً غير ضارب كما يقال أنا زيداً

(قوله بالفعل الملقى) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملقى بالمعنى المصطلح لأن ترى  
فى البيت عامل فى المنعولين وهما الضمير وحلوا فانذفع اعتراض الدنوشى . (قوله معاود جرأة وقت الهوادی)  
فى شواهد المعنى أن صدره :

\* أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عُيُوسٌ \*

وكذا فى المصحح . وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزاً . والأشْمُ من الشمم وهو التكبر . يصف الشاعر  
رجلاً بأنه يظهر الكبر ويمعّد الحرب وقت ظهور الهوادی جمع هاد : أى أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب .  
والجرأة بضم الجيم . (قوله فلا يجوز فى نحو أنا مثل إلخ) أى عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم إذا كان المضاف  
لفظ أول أو حق وجوزّه مع كل من الثلاثة بعض فإن كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقاً .  
أفاده الدمامينى . (قوله وقصد بها النفى) بأن صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ونحفظوها . (قوله  
معمول ما أضيفت إليه) ولو كان غير ظرف أو جملر ومجرور كما يدل عليه التمثيل .

[ ٦٨٩ ] هو من الوافر . ونعناه : \* الدَّائِرَانِ أَمْ عَسَفَا الْكُفْرَانِ \*

والدائران بفتح الدال والياء والوحدة ، والكفار بكسر الكاف موضعان . والمعزة للاستفهام . وفيه إضمار . والتقدير هل  
حلوا الدائران أم عسفوا أى أم توجهوا نحو الكفار . وأم متصلة لمعادلتها المعزة فى إفادة التسوية . والباء فى بَأَى تتعلق بمجاء . وفيه  
الشاهد حيث فصل بينه وبين الأرضين الذى هو مضاف إليه بقوله ترأهم .  
[ ٦٩٠ ] هو من الوافر . وصدره : \* أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عُيُوسٌ \* (١)

قوله : أشْم من الشمم وهو التكبر يصف به الشاعر رجلاً يظهر بالتكبر والامتناع ، ولكنه يماود الحرب وقت ظهور أعناق  
الخيال لأجل جرأته فى الحروب . والشاهد فى قوله جرأة حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله معاود ، والمضاف إليه الذى هو  
قوله وقت الهوادی [ جمع هاد وهو ] الحق . يقال أقبلت هودى الخيل إذا بدت أعناقها .

(١) جعله الأنصاري عجزاً للبيت . ولقد نبه الصبان على هذا الاختلاف .

لا أضرب . ومنه قوله :

[ ٦٩١ ] إِنَّ أَنْفَرًا خَصِيئِي عَمْدًا مَوْدَّةً عَلَى النَّاسِ لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ  
فقدم لعندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفى ، فكانه  
قال لعندي لا يكفر . ومنه قوله تعالى : ﴿ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ [ المذثر : ١٠ ] ،  
فإن لم يقصد بغير نفى لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه فلا يجوز في قولك قاموا  
غير ضارب زيدًا قاموا زيدًا غير ضارب لعدم قصد النفي بغير . هذا كلامه . والله أعلم .

### [ المضاف إلى ياء المتكلم ]

إنما أفردته بالذكر لأن فيه أحكامًا ليست في الباب الذي قبله أشار إلى ذلك بقوله  
(أَخْرَجَ مَا أَضِيفَ إِلَيْهَا أَكْثَرُ) أى وجوبًا (إِذَا \* لَمْ يَكْ مُخْتَلًا) منقوصًا أو مقصورًا (كَرَامِ  
وَلَقَدْ \* أَوْ يَكْ) مثنى أو مجموعًا على حده (كَاتِبَتَيْنِ وَزَيْدَيْنِ لَعْنَدِي) الأربعة (جَمِيعُهَا) آخرها

هذا مذهب السيرال والرخشري وابن مالك وقال ابن السراج : يمتنع تقدمه مطلقًا وفيد بعضهم  
جواز تقدمه بكونه ظرفًا أو جارًا ومجرورًا . قاله الدماميني . (قوله ومنه قوله تعالى إِنْغ) أى على  
أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بيسير فلا يكون فيه شاهد . (قوله غير ضارب زيدًا)  
أى إلا شخصًا ضرب زيدًا . (قوله لعدم قصد النفي بغير) أى لأنه لا يصح وضع حرف النفي  
والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيدًا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ  
منه أن المضاف إليه غير لو كان جمعًا نحو : قاموا غير ضاربين زيدًا جاز تقدم معمول لصحة الحلول  
المذكور إذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيدًا فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت  
غير في المثال حالا .

### [ المضاف إلى ياء المتكلم ]

(قوله لأن فيه أحكامًا إِنْغ) وذلك ككسر آخره وجوبًا إذا لم يكن معتلًا ولا مثنى ولا جمعًا  
على حده . (قوله أشار إلى ذلك) أى إلى أن فيه أحكامًا ليست في الباب الذي قبله . (قوله إذا  
لم يَكْ مختلًا) أى بالاصطلاح النحوى وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو :  
دلو وظلي كما أشار إليه الشارح بقوله منقوصًا أو مقصورًا . (قوله أو يَكْ) أى ولم يَكْ .

واجب السكون (وَأَلْيَا بَعْدُ) أى بعدها (فَتَحَّهَا أَخَذِي) أى اتبع (وَلَدَعَمَ أَلْيَا) من المنقوص والمتنى والمجموع على حده فى حالتى جرهما ونصبهما (فِيهِ) أى فى الياء المذكورة يعنى ياء المتكلم (و) كذا (أَلْوَا) من المجموع حال رفعه فتقول : هذا رامى ورأيت رامى ومررت برامى ، ورأيت ابنى وزيدى ومررت بابنى وزيدى وهؤلاء زيدى . والأصل فى المتنى والمجموع المنصوبين أو المجزوين ابنين لى وزيدين لى فحذفت النون واللام للإضافة ثم أدغمت الياء فى الياء . والأصل فى الجمع المرفوع زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « أو مخرجى هم ، وقول الشاعر :

[ ٦٩٢ ] أَوْدَى نَبِيٌّ وَأَعْقَبُونِي خَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وَغَبْرَةً لَا تَقْلَعُ  
هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كما رأيته وإليه أشار بقوله (وَإِنْ \* مَا قَبْلَ وَاوٍ  
صَمٌّ فَأَكْسِرُهُ يَهْنُ) فَإِنْ لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه نحو مصطفىون فتقول جاء مصطفى

(قوله فلهى) مبتدأ وجميعها تأكيد والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أى بعدها أى الأربعة حال من الياء أو متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانياً . (قوله آخرها واجب السكون) إما أن الشارح به لأنه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولاً فى آخر المضاف اكفاء بقوله وتدغم الياء فيه والواو ، وقوله وألغنا سلم لاستنزاع ذلك تسكين الآخر . (قوله وكذا الواو إلخ) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكفاء بأخذه من قوله وإن ما قبل الواو إلخ . (قوله فتقول هذا رامى) فرامى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام لا الاستقلال كما هو حكمه فى غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون فى هذه الحالة بأقوى من الاستقلال وهو الإدغام . (قوله فحذفت النون واللام للإضافة) هذا هو التحقيق عندى وإن اشتهر أن اللام إنما حذفت للتخفيف خلافاً لمن جعل فى كلام الشارح مساعاة كالمض . (قوله والأصل فى الجمع) أى بعد الإضافة ولم يذكر أصله قلبها اكفاء بعلمه مما قبله . (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح فى أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جنى العكس . (قوله لتصح الياء) أى المنقلة إليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلة ياء للموجب . (قوله أودى بنى) أى هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع . (قوله هذا) أى قلب الضمة كسرة . (قوله بين) بضم الهاء أى يسهل النطق بالكلمة . قاله الشاطبى .

#### [ شواهد المضاف إلى ياء المتكلم ]

[ ٦٩٢ ] قاله أبو ذؤيب من الأبيات التى فيها البيت السابق . وتماه : \* يَهْدُ الرُّقَادِ وَغَبْرَةً مَا تَقْلَعُ \*  
أودى : هلك . والشاهد فى بنى حيث قلب فيه واو الجمع ياء ثم أدغمت الياء ، فى الياء إذا أصله بنوى بإسقاط النون للإضافة . وأعقبونى أى أورتونى حسرة وتلهفاً .



(وَأَلِفًا مَسْلُومًا) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداى أو للمحمول على التثنية نحو نشتاى بالانفتاح ، أو آخر المقصور نحو عصاى على المشهور (وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ \* هَذِهِ أَلِفًا مَسْلُومًا) يَاءٌ حَسَنٌ نحو عصى . ومنه قوله :

[ ٦٩٣ ] سَبَقُوا هَرَوًى وَأَغْتَفُوا لِهَوَاهُمْ فَتَحَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش ، وقرأ الحسن يا بشرى .

(تنبيهان) : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء ، ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو : لديه وعليه ولدينا وعليها . الثانى : يجوز إسكان الياء وضمها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ما سوى

(قوله انقلابا ياء) أى عوضًا عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة فى غير أبواب الإعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين . نقله يسّ عن ابن هشام .

(قوله سبقوا) الضمير يرجع إلى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعًا فى طاعون وهم المراد بالبنين فى البيت السابق أعنى أودى بنى إلخ . (وقوله وأغفوا لهواهم) أى تبع بعضهم بعضًا فى الموت فخرموا بالخاء المعجمة مبيتًا للمجهول أى اخترمتهم المنية . كنا فى المعنى فمراد الشاعر بالهوى الموت .

(قوله يستثنى مما تقدم) أى من إطلاق قوله وألفا سلم لاقضائه سلامتها عند الجميع فى غير المقصور حتى فى هذه الأمور وليس كذلك . (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء والا فالخرفية أيضا تقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية إلى الاسمية على ما قاله أبو حيان . سم .

(قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظر فيه المصرح بأن بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادى فى شرح التسهيل . (قوله وهو ما سوى الأربع المشثيات) لا يرد عليه نحو : فى وأنى وأخى على لغة رد اللام وقلبها ياء وإدغامها فى ياء المتكلم وإعرابها بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للإدغام لأن الثلاثة صارت فى هذه الحالة من المنقوص الذى هو أحد الأربع المذكورة .

[ ٦٩٣ ] قاله أبو ذؤيب اللؤلؤ من قصيدة من الكامل يرنى بها بنو الخمسة هلكوا جميعًا فى طاعون . والضمير فى سبقوا يرجع إليهم . والشاهد فى هوى حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء فى الياء ، فإن أصله هوى وهذه لغة هذيل . وأغفوا أى تبع بعضهم بعضًا . قوله فخرموا مجهول أى أغفلوا واحداً واحداً واحداً ، وتخمرت المنية . ولكل جنب مصرع حال .

الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح نحو : غلامى وفرسى ، والمعل الجارى مجراه نحو : ظيبي ودلوى ، وجمع التكسير نحو : رجالى وهنودى ، وجمع السلامة لمؤنث نحو : مسلماتى . واختلف فى الأصل منهما ففيل الإسكان وقيل الفتح . وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول إذ هو الأصل فى كل مبنى ، والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد ، وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها وقد يفتح ما وليته ضقلب ألفاً ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها . فالأول : كقوله :

[ ٦٩٤ ] **يَحْلِي أَمْلَكَ مِنِّي لِلَّذِي كَسَبَتْ يَدِي وَمَا لِي فِيهَا يَفْتِي طَمَعُ**  
والثاني : كقوله :

[ ٦٩٥ ] **أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى أُمَّا وَتَرَوْنِي التَّمَعُ**  
أراد إلى أُمى . والثالث : كقوله :

[ ٦٩٦ ] **وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بَلَيْتٍ وَلَا لَوْ أَلِي**

وقول البعض تبعاً لسم : إذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء ينافيه كون شرط إعرابها بالحروف إضافتها لغير ياء المتكلم . ودفع سم المناقاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الأسماء عند الإضافة فيه أن هذا الحمل لا داعى إليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان .

(قوله والمعل الجارى إلخ) كذا فى بعض النسخ ومراده بالمعل ما آخره حرف علة لا المنفرع أصله بالفعل وإن كان هذا مصطلحهم والذى فى أكثر النسخ والمعتل وهو واضح . (قوله وقد تحذف هذه الياء) أى إن لم تكن الإضافة للتخفيف كإضافة الوصف الحالى أو الاستقبال وإلا فلا حذف ولا قلب لأنها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به . (قوله ضقلب ألفاً) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها . قال سم : الظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم فهى مضاف إليه فى موضع جرّ بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الأمر أن صفتها تغيرت . (قوله بلهف) أى بقولى يا لهف إلخ فالأصل يا لهفا . (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز إسكان الياء وفحها مع المضاف الواجب كسره آخره .

[٦٩٤] البيت من البسيط .

[٦٩٥] البيت من الوافر ، وهو لتقع بن جرموز .

[٦٩٦] البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة .

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاهما أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة : ﴿ مَا أَنَا بِمَصْرُحِكُمْ وَمَا أَنَا بِمَصْرُحِي ﴾ [إبراهيم : ٢٢] ، وكسر ياء عصاى : الحسن وأبو عمرو في شاذّه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

**(خاتمة) :** فى المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب : أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور . والثانى : أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة وفى الجر بكسرة ظاهرة واختاره فى التسهيل . والثالث : أنه مبنى وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب . والرابع : أنه لا معرب ولا مبنى وإليه ذهب ابن جنى . وكلا هذين المذهبين يبين الضعف . والله أعلم .

### [ إعمال المصدر ]

(يُغَيِّلُ الْمَصْدَرُ الْحَقَّ فِي الْقَمَلِ) تعدّيًا ولزومًا ، فإن كان فعله المشتق منه لازمًا فهو

(قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء أن الياء إذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظلى . (قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه أن الكسرة فى عصاى تالية للألف وهى لا تناسب الكسرة وفى مصرعى تالية للياء وهى تناسب الكسرة . (قوله بكسرة ظاهرة) أى خالفت كسرة المناسبة وردّ بأن الأصل بقاء ما كان . قاله الدمامي . (قوله مبنى) ردّ بأنه لا مقتضى للبناء والإضافة للمبنى إنما تجوز البناء إذا توغل المضاف فى الإبهام . قاله يسن . (قوله لا معرب ولا مبنى) وعلى هذا إذا قلت : غلامى حاضر فغلام مبتدأ فى محل رفع إذ ليس الإعراب المحلى مخصوصًا بالمبنى . هذا هو الظاهر وإن توقف فيه الجهوى وسكت عليه البعض .

### [ إعمال المصدر ]

(قوله بفعله المصدر الحق فى العمل) اعترض بأنه يقتضى أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لأنه أصل الفعل كما سيصرّح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاتضاء المذكور وإنما التعبير بالإلحاق ليكون الأصل فى العمل للفعل فهو من إلحاق الفرع فى العمل بالأصل فيه لا من إلحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدمامي صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل . (قوله فإن كان فعله المشتق منه لازمًا إلخ) هذه العبارة تقتضى أن بعض الأفعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازمًا ومصدره كذلك ومثل له ابن الناظم بمحدث وعرض وردّه شيخ الإسلام بأنه يقال حدث لفلان وعرض له كذا فالأولى إتمثيل بنحو ظرف وشرف .

لازم ، وإن كان متعدداً فهو متعد إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف جر .  
**(تقنيته) :** يخالف المصدر فعله في أمرين : الأول : أن في رفعه النائب عن  
 الفاعل خلافاً ومذهب البصريين جوازه ، وإليه ذهب في التسهيل . الثاني : أن فاعل  
 المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافاً لبعضهم .  
 وأعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه **(مضافاً أو مجرّداً أو مع آل)**  
 لكن إعمال الأول أكثر نحو : ﴿ ولولا دفع الله الناس ﴾ [ الحج : ٤٠ ] ، والثاني : أقيس  
 نحو : ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة ﴾ [ البلد : ١٤ ] ، وقوله :  
 [ ٦٩٧ ] \* **بضرب بالسيف رؤوس قوم** \*

ورد أيضاً بأنه يقال ظرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقتضى أيضاً أن المتعدى بحرف الجر يسمى  
 متعدداً بالإطلاق مع أن المتعدى بالإطلاق إنما ينصرف إلى المتعدى بنفسه فلا يشمل عند الإطلاق المتعدى  
 بحرف الجر كما صرح به المصام وغيره وتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه . **(قوله أن في رفعه النائب**  
**عن الفاعل خلافاً)** وجه المنع وهو مذهب الأخفش والشلوبين وغيرها ما فيه من الألباس لأنك إذا قلت  
 مثلاً عجب من ضرب عمرو تبادر إلى الذهن المبني للفاعل . وقال أبو حيان : يجوز إذا كان فله ملازماً  
 للبناء للمجهول كركم لعدم الإلباس حيثند فيجوز أعجبني زكّام زيد فالأقوال ثلاثة حكاهما في الجمع .  
 زاد الدمامني قولاً رابحاً عن ابن خروف وهو الجواز إذا لم يقع ليس نحو : أعجبني قراءة في الحمام  
 القرآن وأكل الخبز وشرب الماء . ويضاف المصدر إليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه في  
 قولهم : عجب من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض أن التقدير أن التقدير من أن أوقعت أنيابه . **(قوله**  
**بخلال فاعل الفعل)** أي فإنه لا يجوز حذفه إلا في مسائل مرت في باب الفاعل . **(قوله وإذا حذف**  
**إخ)** استئناف مسألة لا أنه من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لأن الفعل أيضاً إذا حذف فاعله  
 لا يتحمل ضميره لأن ضمير الفاعل الذي يتحملة مستتر لا محذوف . **(قوله لا يتحمل ضميره)** أي  
 في غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضرباً زيداً فيتحمل الضمير لاستارته فيه كما سيأتى . **(قوله أو**  
**مجرّداً)** أي من آل والإضافة . **(قوله أقيس)** أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل لأنه لتكرره أشبه بالفعل  
 من المضاف والمحل الموجود فيما ما أبعد شبههما بالفعل وهو الإضافة وآل اللتان هما من خصائص الأسماء .  
**(قوله ذي مسغبة)** أي جماعة . **(قوله بضرب إخ)** تمامه كما في بعض النسخ :

### [شواهد إعمال المصدر]

\* **أزقنا غانهم عن التّعبيل** \*

[٦٩٧] تمامه :

قاله المرار بن مقد الحمصي من الوافر . الباء في بضرب تتعلق بارزاقا وفي السيوطي بضرب . والشاهد في رموس  
 قوم حيث نصب بضرب وهو مصدر منون منكر . قوله هلمهن أي هام رموس وهو جمع هامة وهي الرأس . وليست  
 بإضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين ومثل هذا تأكيد وأراد بالمقتيل بفتح الميم الإعتاق لأنها مقبل الرأس .

وإعمال الثالث قليل كقوله :

[ ٦٩٨ ] \* ضَعِيفُ التَّكَاتِيَةِ أَغْدَاءُهُ \*

وقوله :

[ ٦٩٩ ] لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُغْيَرَةِ أَيُّى كَرَزْتُ فَلَمْ أَتَكَلَّ عَنِ الصَّرْبِ مِسْمَعًا

وقوله :

[ ٧٠٠ ] فَإِنَّكَ وَالْقَاتَيْنِ غُرُورَةٌ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيَّدِنَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

\* أَرْزَلْنَا هَامِيَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ \*

والهام جمع هامة وهى الرأس فإضافته إلى ضمير الرؤوس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والإضافة عليه من إضافة الجزء إلى الكل وأراد بالمقيل العنت لأنها مقيل الرأس أى مستقره .  
(قوله أولى المغيرة) أى أوائل الخيل المغيرة أى ركابها أنكل أى أعجز بثلاث الكاف وماضيه بفتحها وكسرهما ومصدره التكلول . كلنا فى القاموس . ومسمع كمثير اسم رجل .

(قوله فإنك والقاتين) هو فى نسخ الشارح بموحدة بعد الهمة فتحتية فتون وفسره البعض تبعاً لبعض نسخ شواهد العيني بالمراقبة وعد فى القاموس من معانيه أن تعيب الإنسان فى وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة . وفى بعض نسخ شواهد العيني رسمه بالتون بعد الهمة فتحتية فموحدة وتفسيره بالتعنيف فليحرر .

قال البعض : وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التأين وخير إن فى البيت اللاحق ويروى البيت :

\* فَمَالِكُ وَالتَّائِبُ عُرْوَةٌ بَعْدَ مَا

[٦٩٨] ثمانية : \* يَخَالُ الْفَرَارُ يَرَامِي الْأَجَلَ \*

هو من أيات الكتاب من المتعارف أى هو ضعيف التكاية . والشاهد فيه فإن التكاية مصدر معرف باللام وقد عمل عمل فعله نصب أعداءه . ويخال يظن ، والفرار مفعوله الأول ، ويرامى الأجل جملة مفعوله الثانى أى يحسب أن الفرار عن الموت يبعد الأجل .

[٦٩٩] قاله المرادى الأسدى . ذكر مستوفى فى شواهد التنازع . وللشاهد فيه أن قوله الضرب مصدر معرف باللام نصب مسبقاً بكسر الميم اسم رجل .

[٧٠٠] هو من الطويل . الشاهد فى والتائين عروة حيث نصب التأين من أبنت الرجل رقبته : أى تأينك عروة وهو مصدر معرف بال . ودعاك من الدعاء . وقيل بالواو من الوعى وهو الحفظ . والواو فى وأيدينا للحال . وشوارع جمع شارعة .

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب .

(تنبيهه) : لا خلاف في إعمال المضاف ، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف . والثاني : أجازوه البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر . وأما الثالث : فأجازوه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين (إن كانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ \* مَحَلُّهُ) أى المصدر إنما يعمل في موضعين : الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله نحو : ضرباً زيداً . وقوله :

\* قَدْ ذَلَّ زُرَيْقُ الْمَالِ نَدْلُ الْخَالِبِ [ ٧٠١ ]

وقوله :

يَا قَابِلُ الْقُوتِ غُفْرَانًا مَا بِمَ قَدْ أَسْلَفْتَهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلٌ [ ٧٠٢ ]

إلخ ويروى وعاك بالولو أى حفظك بدل دعاك . وشوارع ممتدة . (قوله وقد أشار إلى ذلك) أى إلى كون الأول أكثر والثاني كثيراً والثالث قليلاً لا إلى ذلك مع كون الثاني أقيس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير إلى الأقيسة .

(قوله أى المصدر إنما يعمل إلخ) لا يخفى أن الأول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره في حيز تفسيرها . (قوله في موضعين) أى لا في غيرها كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الأمثلة لأن المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيداً ضرب عمرو بكراً . (قوله بدلاً من اللفظ بفعله) اختلف فيه فقيل : لا يتقاس عمله وقيل : يتقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط وقيل : والإنشاء نحو : حمداً الله والوعد نحو :

\* قَالَتْ نَعَمْ وَبِلَوْعًا بِغِيَةٍ وَغِيٍّ \*

[ ٧٠١ ] قوله :

نُسْرُونَ بِالْمُتَنَسِّاتِ خَفَالًا يَجَاهِبُهُمْ  
عَلَى جِهِنِ اللَّهِ الْقَامِ جُلُّ أَسْوَرِهِمْ قَدْ ذَلَّ

ذكر البحث فيها مستوفى في شواهد المفعول المطلق . والشاهد فيه هنا في قَدْ ذَلَّ فإنه بدل من اندل ، أمر من ندل يندل إذا اختلس . والمصدر إذا كان بدلاً من اللفظ بالمفعول يعمل عمل الفعل لأنه يقوم مقامه فذلك احتمال فيه ضمير الفاعل ونصب المفعول به وهو المال التقدير اندل يا زريق المال كندل الخالِبِ .

زيئداً والمال ومايُهم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثاني : أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بأن يكون مقدراً بأن والفعل أو بما والفعل ، وهو المراد هنا فيقدر بأن إذا أريد المضى أو الاستقبال نحو : عجبت من ضربك زيئداً أمس أو غداً ، والتقدير من أن ضربت زيئداً أمس أو من أن تضربه غداً . ويقدر بما إذا أريد الحال نحو : عجبت من ضربك زيئداً الآن أى مما تضربه .

**(تنبيهات) :** الأول : ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو : علمت ضربك زيئداً ، فالتقدير علمت أن قد ضربت زيئداً فأن مخففة لأنها واقعة بعد علم ، والموضع غير صالح للمصدرية . الثانى : ظاهر قوله إن كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله فى التسهيل غالباً . وقال فى شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً فى عمله ،

#### \* وفافاً بنى الأهواء والغى والهوى \*

**(قوله وجل) أى خائف فهو تأكيد لما قبله . (قوله نصب بالمصدر) واختلف فى ناصب المصدر** فى الإيضاح أنه مفعول به عند سيبويه أى ألزم ضرباً وغيره يراه منصوباً بالضرب اهـ دماينى ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلاً من اللفظ بفعله إما يظهر على مذهب غير سيبويه . **(قوله ويقدر بما** إغ) إما خص تقدير ما بإرادة الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضى والاستقبال أيضاً إيناراً للأدل على الماضى مع الماضى وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لأنها مع الماضى للمضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقاً كما أفاده شارح الجامع . فاندفع اعتراض الدماينى وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضى والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة . **(قوله أن المخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذى دعاه فى التسهيل** لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقدير ما سائق بعد أفعال العلم . **(قوله نحو علمت ضربك زيئداً) أما أن تكون علمت فى المثال بمعنى عرفت فيكتفى مفعول واحد وإما أن تكون المتعدية إلى مفعولين** فيكون الثانى محلوفاً بتقديره حاصلًا مثلاً أو يقال للمصدر المقدر بأن المخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فندبر . **(قوله والموضع غير صالح للمصدرية) أى لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه** اهـ سم . **(قوله وقد جعله فى التسهيل غالباً) عبارته فيه والغالب إن لم يكن بدلاً من اللفظ بالفعل** تقديره به بعد أن المخففة والمصدرية أو ما أختها اهـ . **(قوله وليس تقديره إغ) أى بدليل عمله مع** امتناع التقدير بذلك فى نحو ضربى زيئداً قائماً وإن إكرامك زيئداً حسن ، وكان تعظيمك زيئداً حسناً ولا إعراض عن أحد إلا أن يقال التقدير سائق فى الأصل وإن امتنع لعارض وقوعه فى هذه المواضع التى التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لأنهم كما قاله الدماينى لا يقولون إن أضرب

ولكن الغالب أن يكون كذلك . ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب : سمع أذن أحاك يقول ذلك لثالث لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب . أحدها : أن يكون مظهرًا فلو أضمر لم يعمل خلافاً للكوفيين وأجاز ابن جني في الخصائص والرماني إعماله في المجرور وقياسه في الظرف . ثانيها : أن يكون مكبرًا فلو صغر لم يعمل . ثالثها : أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل . وأما قوله :

[ ٧٠٣ ] يُحَايِي بِهِ الْجِلْدَ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضْرَةٍ كَثْفِهِ الْمَلَا نَفْسَ رَاكِبٍ  
فشاذ . رابعها : أن يكون غير منعت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبنى ضربك المبرح

زيد قائماً ولا يوقعون أن وصلتا بعد إن إلا مفصولة بالخبر وغوه نحو : ﴿ إِن لَّكَ الْأَنْجُوعُ فِيهَا وَلَا تَعْرِى ﴾ [ طه : ١١٨ ] ، ومثل إن كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذى يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدمامي وشارح الجامع . ( قوله سمع أذن أحاك يقول ذلك ) حال كالحال في ضرى العبد مسيئاً فالتقدير سمع أذن أحاك حاصل إذ كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المخوف لا الأخ وإن زعمه البعض . وإنما لم يكن المصدر هنا مقدرًا بما لو أن الخففة لا اشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ولم يوجد ، وإنما لم يكن مقدرًا بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى أنه سيحصل لأها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض ، وفيه نظر إذ تقدير أن والماضى لا يقتضى أن السمع سيحصل فتدبر . ( قوله فلو أضمر لم يعمل ) لضغفه بالإضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الأصح مرورى زيد حسن وهو بعمر وقيح . وتوقف البهوتى هل هذا الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضًا نحو : مكرم زيدًا عالم وهو بكرا جاهل أو يعمل اتفاقًا أو لا يعمل اتفاقًا . وقول الدمامي : لم أر أحدًا حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مضمرًا يمنع الاحتمال الثانى ويضعف الأول ويقوى الثالث . ( قوله فلو صغر لم يعمل ) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التى هى أصل الفعل وقيل : يعمل مصغرًا أو يوافقه رويًا زيدًا . ( قوله غير محلود ) أى دال على المرة . ( قوله فلو حد بالماء ) أى ناء الوحدة لم يعمل لأن صيغته حيث لا تست الصيغة التى هى أصل الفعل فلو كانت التاء فى أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبى لعدم الوحدة حيث لا يكون محلودًا . ( قوله يحايى ) أى يحيى به أى بالماء والجلد يفتح الجيم وسكون اللام القوى فاعل ، والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب . والشاهد فى نصبه بضربة ونفس مفعول يحايى يصف الشاعر مسافرًا معه ماء فتييم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشًا . ( قوله أن يكون غير منعت [ غ ] أى لأن التعت من خصائص الأسماء المبنية عن الفعل وإنما لم يؤثر بعد تمام العمل لضغفه بتأخره عن استقرار العمل .

[ ٧٠٣ ] هو من الطويل . يحايى أى يحيى . والجلد بالفتح القوى فاعله . والباء فى به للاستعانة أو السببية الضمير يرجع إلى الماء يصف به مسافرًا معه ماء فتييم وأحيا به وأحياه نفس راكب كاد يموت عطشًا . والشاهد فى بضربة كفيه الملا فإن بضربة مصدر محدود وأضيف إلى فاعله . ونصب الملا بفتح الميم مقصور وهو التراب . وهو شاذ لأن المصدر المحلود لا يعمل . ونفس راكب مفعول يحايى .



زيماً لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد التعت يتعلق به الموصول المتأخر . فلو نعت بعد تمامه لم يجمع . والأولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لأن حكم سائر التوابع حكم التعت في ذلك . خامساً : أن يكون مفرداً . وأمّا قوله : [ ٧٠٤ ] **قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَثَمًا قَدَامَةً إِلَّا الْمُجْدُ وَالْقَنَاقَةُ** فشاذ . وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع فاشتراط كونه حالاً أو مستقبلاً لأنهما مدلولاً للمضارع (ولاسم مصدر عمل) واسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلافه لفظاً وتقديرًا دون عوض من بعض ما في فعله ،

(قوله قبل تمام عمله) أى يذكر سائر متعلقاته . (قوله بمنزلة الصلة من الموصول) إما قال بمنزلة نظرًا إلى حال التصريح بالمصدر لأن الموصول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وإن كان بعد تقدير المصدر بأن أوما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الأولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا . (قوله فلا يفصل بينهما) أى بالتعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالأولى الأجنبى ولهذا لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۚ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [ الطلاق : ٩ ] ، معمولاً لرجع للفعل بالخبر كما سيذكره الشارح في الخاتمة . (قوله أن يكون مفرداً) أى لأن تثنيته وجمعه

يخرجانه عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل . وجوز عمله مجموعاً جماعة منهم ابن عصفور والناظم . وبقي من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبنى زيداً ضرب عمرو . نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله إذا كان بدلاً من اللفظ بفعله نحو زيداً ضرباً أو كان الموصول ظرفاً وهو الراجع وبقي منها أيضاً ذكره فلا يعمل محذوفاً على الأصح كما في الجمع وغيره . (قوله تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة . والقنع بالفاء والنون المفتوحين والعين المهملة الحير والكرم والفضل والثناء . (قوله ولاسم مصدر عمل) أى مضافاً أو مجرداً أو مع آل كما أفاده سم . (قوله في الدلالة على معناه) أى معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو : الدهن والكحل بضم أولهما فإن كلا منهما وإن اشتغل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات . ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذي يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن عيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوع المصدر نفسه .

[ ٧٠٤ ] هو من فصيلة من البسيط يمدح بها الشاعر أباً قدامة وهو كنية الملوح . والشاهد في قوله تجاربهم بكسر الراء فإنه جمع تجربة . وقد عمل في قوله أباً قدامة . وفيه خلاف بين النحاة واختار جواز جماعة منهم ابن عصفور . قوله والنعما بالفاء والنون والعين المهملة . قال في الحنان : القنع الحير والكرم والفضل والثناء والزيادة .

كذا عرفه في التسهيل ، فخرج نحو قتال فإنه خلا من ألف قاتل لفظاً لا تقديرًا ولذلك نطق بها في بعض المواضع ، نحو قاتل قيتالاً وضارب ضوراباً ، لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، ونحو عدة فإنه خلا من واو وعد لفظاً وتقديرًا ، ولكن عوض منها التاء فهما مصدران لا اسما مصدر بخلاف الوضوء ، والكلام من قولك توضعاً وضوءاً وتكلم كلاماً فإنهما اسما مصدر لا مصدران لخلوهما لفظاً وتقديرًا من بعض ما في فعلهما ، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو : توضعاً توضعوا ، وبزيادة نحو أعلم إعلاماً . ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقاً وذو ميم مزيدة لغیر مفاعلة كالضرب والمحملة . وهذا كالمصدر اتفاقاً . ومنه قوله :

[ ٧٠٥ ] أَظْلَمُوا إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ نَجِيَّةً ظَلَسُمُ

(قوله دون عوض) متعلق بخلوه . (قوله ما في فعله) أي من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده . (قوله ونحو عدة إغ) أي ونحو تمليمًا وتسليمًا فإن التاء عوض عن إحدى اللامين . وأما اللدة التي قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج . فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرًا وقد يكون أولًا . (قوله لخلوهما لفظاً وتقديرًا) أي من غير عوض كما بينهما مما قدمه . (قوله من بعض ما في فعلهما) أي وهو التاء وأحد حرفي التضعيف والمدة فهما ليست عوضًا لما علمت . (قوله بمساواة إغ) فإن نقص عن فعله فإن عوض عن الناقص أو قدر فيه فمصدر وإلا فاسم مصدر كما علم . (قوله علم) قال في الجمع : اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياخ ولا يوصف . (قوله نحو يسار وفجار وبرة) الأول : علم لليسر مقابل العسر . والثاني : علم للفجور . والثالث : علم للبر . واعترض البعض جعل الأخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو إما يتجه على أن فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر . أما إذا كان فعلهما أفسره وأبره أي صيره ذا فجور وذا بر فلا . (قوله وهذا لا يعمل اتفاقاً) أي وإن كان ظاهر إطلاق المثنى عمله ، إلا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك . ويشكل عليه أن مصابكم رجلاً لأن ما بعد أن لا يقدر بالحرف المصدرى والفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ في الأصل وإن عرض منه بوقوع المصدر اسم إن ، لو أن اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما مر بيانه .

[ ٧٠٥ ] قاله الحارث بن خالد الخزومي . وما قاله الحريري في درة الغواص أنه للرجي . ليس بصحيح من نصيلة من الكامل الحزمة حرف نداء . والصواب ظلم ترخيم ظليمة وهي اسم أم عمران المذكورة في أول النصيلة . والشاهد في مصابكم حيث عمل فعل فعله وهو مصدر ميمي . والتقدير إن أصابكم رجلاً . وأهدى السلام في عمل الصب صفة لرجلاً ونحية نصب من قبيل قدمت جلوساً وظلم مرفوع لأنه خير أن .

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فإنها مصدر ، وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف ، فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون والبغداديون . ومنه قوله :

[ ٧٠٦ ] أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ أَلَمَاءَ الرُّثَا  
وقوله :

[ ٧٠٧ ] \* بِعَشْرَتِكَ الْكَرَامَ نَعُدُّ مِنْهُمْ \*

وقوله :

[ ٧٠٨ ] قَالُوا كَلَامُكَ هَذَا وَهِيَ مُصْنِئَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَالِ لَوْ كَانَ

(قوله وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح . والذي في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشنور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سياق في كلامه أيضاً في آخر أبيه المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول . وهذا مما يقتضيه التعريف السابق . (قوله والحمد لله) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصريح ، وسأق في آخر أبيه المصادر أن في الميم الثانية الفتح وأنه التماس . (قوله أطلوم) الهزرة للنداء ومصابكم مصدر ميمي بمعنى أصابتكم مضاف إلى فعله ، ورجلاً مفعوله وجملة أهدى السلام نعم له ، ونغية مفعول مطلق على حد قعدت جلوساً ، وظلم خبر إن . (قوله وغير هذين) أى العلم وذى الميم المزيدة لغير مفاعلة . (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل ، إذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراد له تقدير .

[ ٧٠٦ ] قاله التقاطعي من قصيدة من الوافر يمدح بها زفر بن الحارث الكلبي الهزرة للاستفهام على سبيل الإنكار وكثراً نصب بفعل محذوف أى أكفر كثراً بعد رد زفر بن الحارث الموت عنى وكانوا قد أسروه ليقتلوه فأغذاه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنم الترم الذين أسروه . وأشار إليه بقوله : وبعد عطائك المائة الرثاء بكسر الراء وهى الإبل التى ترنع . ولقد أنحش في الغلط من فسر الرثاء بأنه اسم رجل وأنه مفعول . بل الصحيح إن الرثاء صفة المائة . والمائة نصب باسم المصدر . وفيه الشاهد حيث نصب عطاء الذى هو اسم للمصدر بمعنى الإعطاء المائة . والكاف فاعله والمفعول الآخر محذوف تقديره وبعد عطائك إياى المائة الرثاء أى الرثمة من الإبل . وآفة غلطهم عدم إطلاعهم في سوابق البيت ولواحقه . بل الأعظم منه استهوانهم وعدم تقريرهم ورجوعهم إلى دولوين المتقدمين .

[ ٧٠٧ ] تمامه : \* فَلَا تَرَيْنَ لِغَيْرِهِمُ الْقَوْلَةَ \*

هو من الوافر . والشاهد في بعشرتك الكرام ، حيث نصب العشرة باسم مصدر بمعنى المعاشرة الكرام . والباء فيها تنعلق بتعد . والفاء جواب لشرط محذوف : أى إذا كان الأمر كذلك فلا ترين . وهو بنون التأكيد الخفيفة والفاء بالصواب مفعوله .

وقوله :

[ ٧٠٩ ] لِأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جَنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

وقول عائشة رضى الله عنها : من قُبِلَ الرجل زوجته الوضوء .

(تفتيحه) : إعمال اسم المصدر قليل . وقال الصيمري : إعماله شاذ وقد أشار

الناظم إلى قلته بتكثير عمل (وَيُعَذِّدُ جَزْرَهُ الَّذِي أَضْيَفَ لَهُ \* كَمَلٌ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ)

اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال : الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله

نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [ البقرة : ٢٥١ ، الحج : ٤٠ ] . الثاني : عكسه نحو :

أعجبنى شرب العسل زيد . ومنه قوله :

[ ٧١٠ ] \* قَرَعَ الْقَوَائِزِ أَقْوَاهُ الْأَبَارِيقِ \*

(قوله المائة الرقاعا) بكسر الراء أى الرائحة من الإبل . (قوله جنانا) مفعول ثانٍ لثواب . (قوله

قليل) أى وإن كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة . (قوله كمل ينصب أو يرفع عمله) أى إن أردت التكميل

كما سيذكره الشارح فالأمر للإباحة لا للوجوب ، ولا يرد وجوب التكميل بالمنصب في باب ظن إذا

لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف في باب ظن :

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا . وأو مانعة خلوّ فتجوز الجمع فتدخل صورة إضافة المصدر للظرف وتكميله

بالرفع والنصب معا . (قوله خمسة أحوال) هذه الأحوال التى ذكرها ظاهرة في مصدر المتعدى لواحد

أما مصدر المتعدى لاثنتين أو ثلاثة فتجوز إضافته لكل من مفعوله أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المنسج

فيه . وأما مصدر اللازم فتجوز إضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة . (قوله قرع القوائز

إلخ صدره :

\* أُنْفَى تِلَادَى وَمَا جَمَعَتْ مِنْ نَشَبِ \*

[ ٧٠٩ ] البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت .

[ ٧١٠ ] قاله الأثير الأسدى من قصيدة من البسيط . وصدره :

\* أُنْفَى تِلَادَى وَمَا جَمَعَتْ مِنْ نَشَبِ \*

الشاهد في قرع القوائز فإن القوائز مخفوضة في اللفظ مرفوعة في المعنى . ويروى قرع القوائز أقواه الأباريق

على أن القوائز هى المفعولة في المعنى ، والأقواه هى الفاعلة لأن من قرعك فقد قرعته فتكون إضافة المصدر هنا إلى المفعول ،

وعلى الأول إلى الفاعل . وهى بالقافين والزاى المعجمة جمع قاقوزة وهى قدح . وقد قالوا قاقوزة وجمعها قواقيز . وأقواه

جمع فم والأباريق جمع أبريق . قوله تلادى بكسر التاء المشتقة من فوق وهو المال القديم من تراث وغيره مفعول أنفى ،

وفاعله قرع القوائز . وما جمعت بتشديد الميم ومن الليان . والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدرل وغوها .

وقوله :

[ ٧١١ ] \* نفى الدراهم تنقاد الصيارف \*

وليس مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم ففي الحديث : « وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً » [ آل عمران : ٩٧ ] ، أى وأن يحج البيت المستطيع لكنه قليل . الثالث : أن

التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو . والتلید كأمر المال القديم وضده الطارف والطريف . والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار . والقوايز بقافين وزاى معجمة جمع قاقوزة وهى القندح التى يشرب فيها الخمر . وأفواه بالرفع فاعل قرع . ( قوله نفى الدراهم ) صدره :

\* نفى يداها الحصى فى كل هاجرة \*

الضمير للناقة والهاجرة وقت اشتداد الحر ، وذلك منتصف النهار . ونفى مفعول مطلق والدراهم جمع درهم لغة فى الدرهم فإياه ليست للإشباع بل هى متقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصيارف جمع صيرف . وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نفى . ( قوله نفى الحديث ) ( الخ ) عدل عن الاستدلال بآية : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ [ آل عمران : ٩٧ ] ، لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلاً من الناس بدل بعض من كل حذف رابطته لفهمه أى من استطاع منهم وإن أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعلية أن يحج ، أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلاً للمصدر من فساد المعنى لأن المعنى حيثئذ والله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعاً . وأجيب عنه بأن الفساد مبنى على كون آل فى الناس للاستغراق وليس كذلك بل للمهد الذكري لأن حج مبتدأ ورتبة للمبتدأ مع متعلقاته التقديم ، فاللهى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين . من للنفى والدماينى عليه .

[ ٧١١ ] صدره : \* نفى يداها الحصى فى كل هاجرة \*

قاله الفرزدق من البسيط . ونفى من نفيت الدراهم أثرها لاتنقاد . ويداها فاعله والضمير يرجع إلى الناقة . والهاجرة وقت اشتداد الحر وقت الظهيرة . ونفى الدراهم نصب بزرع الخافض أى كفى الدراهم جمع درهم لغة فى درهم . ويروى الدناير . وتنقاد على وزن تفعال مصدر كردداد مضاف إلى مفعوله ، ولكنه محروم بالإضافة . والشاهد فيه حيث أنصيف المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل كما فى عجب من شرب العسل زيد . والصيارف جمع صيرف ولكن لما أنشبت كسرة الراء تولدت منها الياء .

يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو : ﴿ وما كان استغفار إبراهيم ﴾ [ التوبة : ١١٤ ] ، ﴿ ربنا وتقبل دعائى ﴾ [ إبراهيم : ٤٠ ] ، الرابع : نحو : ﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾ [ فصلت : ٤٩ ] . الخامس : أن يضاف إلى الطرف فيرفع وينصب كالمتون نحو أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيد عمرًا .

**(تنبيهه) :** قوله كمل ينصب إلى آخره يعنى إن أردت ، لما عرفت من أنه لا غير لازم (وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ) مراعاة للفظه وهو الأحسن (وَمَنْ رَاَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ لِحَسَنٍ) فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلاً فمحله رفع وإن كان مفعولاً فمحله إن قدر بأن وفعل الفاعل ، ورفع إن قدر بأن وفعل المفعول ، فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف بالرفع . ومنه قوله :

[ ٧١٢ ] حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَطْلُومُ

(قوله وما كان استغفار إبراهيم) أى ربه . (قوله ربنا وتقبل دعاء) أى إياك . (قوله فيرفع وينصب) أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما . (قوله لما عرفت) أى من بيان الأحوال الخمسة إذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها حذف الفاعل . قال الدمامي : لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهى ما إذا كان اسماً للكون ونحوه من مصادر الأفعال الناقصة لأن عدم ذكره يقضى إلى بقاء الخبر بلا غير عنه كما لو قلت يعجبني كون قائم بحذف المرفوع اهـ . (قوله وجر ما يتبع ما جر) أى جر تابع المجرور الذى هو ما أضيف إليه المصدر وحل جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما في التسهيل . قال الدمامي : كما في أعجبنى إكرامك وزيد فإن جر التابع يؤدى إلى العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهو ممنوع اهـ ولا يخفى أنه إنما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا إعادة الخافض . (قوله فحسن) أى فهو يعنى ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو فرائيه حسن أو نحو ذلك . (قوله حتى تهجر إرخ) حتى غالية وتهجر سار في الهجاء ، وضميره للحمار الوحشى ، والرواح ما بين الزوال والليل . وهاجها أثارها في طلب الماء والضمير لأنان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشى .

[ ٧١٢ ] قاله لبيد العامري من قصيدة من الكامل يصف فيها حملاً وأثلاً قد كانا في غصب زماناً حتى إذا هاج النبات ونضب أكثر الميوت وخاف أن ترشقه سهام من القنص أسرع معها إلى كل نجد يرجوان فيه أطيب الكلأ وأهنا الورود . وحتى للعابة والضمير في تهجر يرجع إلى مسحل وهو الحمار الوحشى المذكور في القصيدة قبله ، وهو قوله : أو مسحل المذكور شاعداً في صفحة ٢٩٨ .

رفع المظلوم على الاتباع لمحل المعقب . وقوله :

[ ٧١٣ ] السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانُ مَا لِكُهَا مَشَى الْهَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْمِلُ الْفَضْلُ

الفضل الالاسية ثوب الخلوة ، وهو نعت للهلوكة على الموضع لأنها فاعل المشى .  
وتقول عجب من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :

[ ٧١٤ ] لَقَدْ كُنْتُ دَائِبْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَالْيَأْسِ

ولو قلت : واللحم بالرفع جاز على معنى من أن أكل الخبز واللحم .

(تفسيه) : ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب

وطلب المعقب مفعول مطلق لاج مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف التزم الطالب من عقب في الأمر إذا طلبه مجداً . وحقه مفعول المصدر . والمظلوم بالرفع مصدر نعت للمعقب على عمله . (قوله السالك) خبر بعد خبر لأن في بيت قبله . والثغرة بضم المثناة وسكون الغين المعجمة المثنية الخوقة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على إضافة السالك واليقظان نعت سببي للثغرة فيه أيضاً الوجهان . ومشى الهلوك مفعول مطلق لمخوف أي مشى مشى الهلوك كما قاله العيني وتبعه البعض . ولك أن تجعله عامله السالك على حد قعدت جلوساً . والهلوك يفتح الماء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة . وجملة عليها الخيمل حال . والخيمل يفتح الحاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له . وقيل قميص قصير . والفضل بضم الفاء والضاد المعجمة الالاسية ثوب الخلوة على ما في الشرح نعت للهلوكة على عمله . وفي شرح المنليات أنه الخيمل ليس تحت إزار ، قال العيني : هذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيمل فلا يكون فيه شاهد . (قوله لليان لَقَدْ كُنْتُ دَائِبْتُ بِهَا) (لغ) الضمير للفتية أي أخذتها في دين لي على حسان . والليان بفتح اللام أكثر من كسرهما للمطل .

[ ٧١٣ ] قاله المتخل المدلل من قصبة من السيط السالك مرفوع خبر بعد خبر لقوله فيما قبله : \* وَأَنْتَ الْحَازِمُ الْبِطْلُ \* والثغرة بجوز نصب على المفعولية وجره على الإضافة ، وهي كل ثنية فيها خوف من الأعداء ، وكذا يجوز الوجهان في اليقظان لأنه صفة الثغرة . وسالكها فاعله والضمير فيه يرجع إلى الثغرة ويروى كالتثنية أي حافظها . ومشى الهلوك نصب بتقدير مشى مشى الهلوك يفتح الماء وضم اللام وفي آخره كاف وهي المرأة الفاجرة الساقطة . والخيمل مبتدأ وعليها حرة والجملة حال بفتح الماء المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وفتح العين المهملة وهو قميص لا كم له . وقيل : قميص قصير والشاهد في الفضل فإنه مرفوع لأنه صفة للهلوكة على الموضع لأنه فاعل المشى وهو بضم الفاء والضاد المعجمة وهي الالاسية ثوب الخلوة . وفي شرح المنليات هو الخيمل ليس تحت إزار وهذا هو الصحيح . ضل هذا هو صفة للخيمل فلا يكون فيه شاهد .

[ ٧١٤ ] قاله زياد العبري ، وهو الأصح من عزوه إلى رؤية . ودائبت من المدائنة . يقال دأبت فلانا عاملته فأطعته ديناً وأخذت بدین . والضمير في بها يرجع إلى الفتية . وحسان اسم رجل مفعول دأبت . ومخافة الإفلاس نصب على التعليل . والشاهد في والليان حيث نصب عطفاً على موضع الإفلاس لأنه نصب لكونه مفعولاً في المعنى للمخافة الذي هو المصدر . وهو بفتح اللام وكسرهما والفتح أكثر . وهو المطل بالدين .

الكوفيين وطائفة من البصريين . وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الاتباع على المحل . وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

**(خاتمة) :** قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته ، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن ورد ما يوهم ذلك أول . فمما يوهم التقدم قوله :

وَبَعْضُ الْجَهْلِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ [ ٧١٥ ]

فليت اللام من قوله للذلة متعلقة بإذعان المذكور بل محذوف قبلها يدل عليه المذكور . والتقدير وبعض الجاهل عند الجهل لإذعان للذلة إذعان . وهذا التقدير نظير ما في نحو :

(قوله أنه لا يجوز الاتباع على المحل) أى اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعاً أو نصباً إلا إذا كان على بآل أو مؤنثاً أو مضافاً إلى غير تلك الكلمة وغير متبوعها . قاله الشمني . (قوله فأجاز في العطف والبدل إلخ) لعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرار العامل والماعطف قام مقام إعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما . (قوله والتأويل) أى بجعل المرفوع فاعلاً لمحذوف والمنصوب مفعولاً لمحذوف خلاف الظاهر لأن الأصل عدم الحذف . (قوله المقدر بالحرف المصدرى والفعل) سيأتى مقابله في آخر الباب أما المصدر الآتى بدلاً من اللفظ بفعله . (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضى : أنا لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه . قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ [ النور : ٢ ] ، وقال : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ [ الصافات : ١٠٢ ] ، ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشيء حكمه حكم ما قدر به ١هـ وما أول به الآيتان جعل الظرف متعلقاً بمحذوف حال من المصدر . (قوله بأجنبي) هو ما ليس متعلقاً بالمصدر ولا متمماً له كالمتبداً والخير وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الأجنبي ما هو متعلق به وتمتم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضرى حسن زيناً في الدار ، ويجوز ضرى زيناً في الدار حسن وكثير الأجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لأنهم أجروها مجرى غير الأجنبي .



﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ [يوسف : ٢٠] ، وبما يؤهم الفصل بأجنبى قوله تعالى :  
 ﴿ إله على رجعه لقادر ﴾ يوم تبلى السرائر ﴾ [الطلاق : ٩] ، فليس يوم منصوباً برجعه  
 كما زعم الزمخشري ، وإلا لزم الفصل بأجنبى بين مصدر ومعموله والإخبار عن موصول  
 قبل تمام صلته . والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير برجعه ﴿ يوم تبلى السرائر ﴾  
 [الطلاق : ٩] ، ومنه أيضاً قوله :

[ ٧١٦ ] أَلَمْ نَ لِلذِّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا نَمُنُّ قُلُوبُنَا بِمَا يَحْمَدُ وَلَا مَالٍ  
 فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمَنْ ليكون التقدير المَنْ بالعطاء داع للذم وإن  
 كان المعنى عليه لفساد الإعراب لأنه يستلزم المحذورين المذكورين . فالخلص من ذلك تعلق  
 الباء بمحذوف . كأنه قيل المَنْ للذم داع المَنْ بالعطاء . فالمن الثاني بدل من المن الأول  
 فمحذوف وأبقى ما يتعلق به دليلاً عليه . أما المصدر الآتى بدلاً من اللفظ بفعله . فالأصح  
 أنه مساوٍ لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق  
 به عليه لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته . والله أعلم .

(قوله نظير ما في نحو إغ) أى نظير التقدير الكائن في نحو إغ إذ التقدير كما مر وكانوا زاهدين  
 فيه . (قوله أنه) أى الخالق المفهوم من خلق إذ من المعلوم أن لا خالق سواه . (قوله على رجعه) في  
 الماء وجهان : أحدهما : أنه ضمير الإنسان أى على بعثه بعد موته والثاني : أنه ضمير الماء أى رجع إلى  
 في الإحليل أو الضنب . ١ هـ ثمنى . (قوله الفصل بأجنبى بين مصدر ومعموله) أجاب بعضهم كابن  
 الحاجب بأن الفصل مغتفر إذا كان المعمول ظرفاً كالأية لاتساعهم فيه . (قوله والإخبار عن موصول  
 إغ) المراد الإخبار معنى لا لفظاً فإن المعنى أن رجعه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله عن موصول  
 أى عن متضمن موصول وهو المصدر لأنه في تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته أى بالظرف . (قوله  
 برجعه) يفتح الباء لمناسبة المصدر من رجع المتعدى كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ رَجَعْتَ إِلَى ظِلَافَةٍ  
 مِنْهُمْ ﴾ [التوبة : ٨٣] . (قوله لفساد الإعراب) علة لقوله فليست إغ والمراد بالمحذورين المذكورين  
 الفصل بالأجنبى والإخبار عن الموصول قبل تمام صلته . (قوله في تحمل الضمير) أى على القول بأن  
 العمل للمصدر لا للفعل المبذل منه أما على القول بأن العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر .  
 (قوله وجواز إغ) أعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا على القول بأن العمل للفعل المبذل منه  
 ونياً المصدر عنه في المعنى فقط أو على القول بأنه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور  
 من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملاً أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فممتنع التقديم .  
 قال الدماميني : لأن ضرباً حيثل بمعنى أن تضرب .

## [ إعمال اسم الفاعل ]

(كَيْفِيَّةُ اسْمِ فَاعِلٍ فِي الْفَعْلِ) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي ، كذا عرفه في التسهيل . فالصفة جنس . والدالة على فاعل لإخراج اسم المفعول وما بمعناه . وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لإخراج الجارية على الماضي نحو : فرح . وغير الجارية نحو كرم . وفي التذكير والتأنيث لإخراج نحو أهيف فإنه لا يجرى على المضارع إلا في التذكير . ولمعناه أو معنى الماضي لإخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله

## [ إعمال اسم الفاعل ]

(قوله في العمل) أى عمل التمدى إن كان فعله متعدياً وعمل اللزوم إن كان فعله لازماً ، وإنما قال في العمل مخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز إضافته لمعموله ودخول اللام على معمله التأخر بخلاف الفعل فيها وفي أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبراً عن مثنى أو وصفاً له فيمتنع تقديم معمله عليه نحو : هذان ضارب زيداً ومكرمه ، وجاء رجلاً ضارب زيداً ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف الجر . (قوله على فاعل) أى فاعل حدث تلك الصفة . (قوله جارية) أى في مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الأصل كما في يقوم وقام حال من الصفة أو من ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أى في حالتها . (قوله لمعناه) أى مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلها الاستمرار التجددى كما تقدم في باب الإضافة . (قوله وما بمعناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذى بمعنى مفعول نحو : الدرهم ضرب الأمير أى مضروبه . والحكم على هذا بالخروج الذى هو فرع عن الدخول لأنه صفة تأويلاً فيكون داخلًا في الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء أى مضحوك عليه فإن فحمت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أى ضاحك على غيره وكذا هزة لزمة . قال الكرماني في شرحه على البخارى : وهذه قاعدة كلية . (قوله وغير الجارية) أى على شيء من الأفعال . (قوله نحو كرم) أى ونحو ضراب وضروب ومضرب . (قوله إلا في التذكير) أى لأن موته هيفاء . (قوله لإخراج نحو ضامر الكشح إلخ) أى لأن الصفة المشبهة للاستمرار الدوامى . (قوله من الصفة المشبهة) أى الجارية على المضارع في الحركات والسكنات وإلا ففرح وكرم وأهيف أيضًا صفات مشبهة ولا تنافى بين ما هنا من إخراج نحو : فرح وكرم وأهيف من اسم الفاعل وما سياتى في أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لأن ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سياتى باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضًا .

في التعدي واللزوم (إِنَّ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَقْزُولٍ) بَأَنَّ كَانَ بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه إنما عمل حملًا على المضارع وهو كذلك (وَوَلَّى) ما يقربه من الفعلية بَأَنَّ وَلَّى (أَسْتَفْهَمًا) ملفوظًا به نحو : أضارب زيد عمرًا . وقوله :

\* أَمْتَجِرُ أَنْتُمْ وَهَذَا وَقْتُتْ بِهِ \*

أو مقدرًا نحو : مهين زيد عمرًا أم مكرمه (أَوْ حَرْفٌ يَدُلُّ) نحو يا طالمًا جبلاً . والصواب أن النداء ليس من ذلك والمسوَّغ إنما هو الاعتداد على الموصوف المقدر والتقدير يا رجلًا طالمًا جبلاً (أَوْ نَفْيًا) نحو : ما ضارب زيد عمرًا (أَوْ جَا صِفَةً) أما مذكور نحو : مررت برجل قائم بعيرًا ، ومنه الحال نحو : جاء زيد راكبًا فرسًا أو محذوف وسيأتي (أَوْ مُسْتَبَدًّا) لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ نحو : زيد مكرم عمرًا وإن زيدًا مكرم عمرًا ، فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل بَأَنَّ كَانَ بمعنى الماضي خلافاً للكسائي ولا حجة له في

(قوله إن كان عن مضيه) أى مضى حدثه بمجزل أى في مكان عزل أى إبعاد المكان هنا مجازى بمعنى التركيب ومن مضيه متعلق بمجزل لأنه وإن كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لأنه يكفى بما فيه الراحة الفعل فهو كقولك : رأيت مداخلك إلى الدار فيطل منع البعض صحة تعلقه بمجزل واستغنى عما تكلفه فيه . (قوله بَأَنَّ كَانَ بمعنى الحال أو الاستقبال) مثل ذلك ما إذا كان بمعنى الاستمرار التجددى كما تقدم وكلام الناظم شامل له . (قوله وهو) أى المضارع كذلك أى بمعنى الحال أو الاستقبال . (قوله نحو مهين) أى أمهين بدليل أم ، وفى نسخ ترك ذكر الاستفهام للمقدر نصها استفهامًا نحو : أضارب زيدًا عمرًا وقوله :

\* أَمْتَجِرُ أَنْتُمْ وَهَذَا وَقْتُتْ بِهِ \*

أو حرف نداء اهـ وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه الآتى قبيل قول المصنف وإن يكن صلة أل (قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك) أى من مسوَّغ عمل اسم الفاعل وذلك لأن حرف النداء يختص بالاسم فكيف يكون مقررًا من الفعل . وأجيب بَأَنَّ للمصنف لم يدَّع أنه مسوَّغ بل أن الوصف إذا ولى حرف النداء عمل وهذا لا ينأى كون المسوَّغ الاعتداد على الموصوف المحذوف وإنما صرح بذلك حيثئذ مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت محذوف إنغ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولى حرف النداء لبعده عن الفعل . (قوله أو نَفْيًا) أى أداة نفى ولو تأويلًا نحو : إنما قائم الزيدان أى ما قام إلا الزيدان . سم . (قوله ومنه الحال) أى لأنه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الأعم . (قوله بَأَنَّ كَانَ بمعنى الماضي) فلا تقول أنا ضارب زيدًا أمس إذ لا يقال أنا أضرب زيدًا أمس حتى . قال بعضهم : لا شيء على من قال أنا قاتل زيدًا أمس لأنه لا ينصب ماضيًا . اهـ فارضى . ثم قال : ولا يقال أن الوصف عمل ماضيًا في نحو : كان زيد آكلًا طعملك لأن الأصل زيد آكل طعملك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن إياز اهـ وقوله : قصد حكاية التركيب السابق أى فدخلت كان بعد العمل .

﴿ وكلهم باسط ذراعيه ﴾ [ الكهف : ١٨ ] ، فإنه على حكاية الحال . والمعنى يسطر ذراعيه بدليل ما قبله وهو : ونقلهم ولم يقل وقلبتناهم . أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافاً للكوفيين والأخفش . فلا يجوز ضارب زيداً أمس .

**(تنبيهان) : الأول :** هذا الخلاف في عمل الماضي دون آل بالنسبة إلى المفعول به . وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جنى والشلوبين . وذهب قوم إلى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور . وأما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه . وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد . الثاني : من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً أن لا يكون مصغراً

**(قوله على حكاية الحال)** في حكاية الحال الماضية طريقتان : الأولى : وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعاً في زمن المتكلم ، الثانية : وهي طريقة الأندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال . قال بعضهم : لا حاجة إلى تكلف الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملاً وفي كلامهم ما يؤيده . **(تنبيهه) :** في التكت أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم . **(قوله بدليل ما قبله)** وبدليل أن الواو في : وكلهم حالية إذ يحسن جاء زيد وأبوه مضحك ولا يحسن وأبوه ضحك . **(قوله فلا يجوز ضارب زيداً أمس)** أي لانتفاء الشرطين الاعتقاد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل لأنه يعلم من بالأولى عدم العمل إذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ إسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتقاد فهو تفريع على القريب منه أعنى قوله أو لم يعتمد على شيء مما سبق . وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الأولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل اهـ لأنه مبني على أن قوله فلا يجوز : ضارب زيداً أمس تفريع على قوله أو لم يعتمد على شيء وقد علمت أن الأمر ليس كذلك فلفظ . وعبارة الجمع : ضارب زيداً عندنا . **(قوله هذا الخلاف)** أي الذي بين الجمهور والكسائي . **(قوله دون آل)** حال من الماضي أما الماضي المقرون بآل فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم . **(قوله إلى أنه يرفعه)** قال السيوطي : وهو الأصح لكن بشرط اعتياده على نفي أو استفهام أو موصوف أو مسند إليه ، وحيث قد شرط عمل الرفع في الظاهر الاعتداد لا كونه بمعنى المضارع . وقول المعنى أن اشتراط الجمهور الاعتداد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب يعني به اشتراطهم مجموع الأمرين وإلا فالاعتداد شرط عند الجمهور للعمل في المرفوع أيضاً . كذا قال الدماميني والشمسي . **(قوله وأما المضمر)** أي البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما في التصريح .

ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم : أظنني مرتحلاً ، وسوياً فرسحاً . لأن فرسحاً ظرف يكفئ برائحة الفعل . وقال بعض المتأخرين : إن لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله :

**\* تَرَفَّقْ فِي الْأَيْدِي كَمَتِ عَصِيرُهَا \***

حيث رفع عصيرها بكمت . ولا حجة له أيضاً على إعمال الموصوف في قوله :  
[ ٧١٧ ] **إِذَا فَأَقْدَ عَطْبَاءَ قَرْعَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمِي فِي الْخَلِيطِ الْمَزَابِلِ**

**(قوله المجرم)** أي من آل الملقرون بها فليس ما ذكر شرطاً فيه . **(قوله ولا موصوفاً)** أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني وسذكر الشارح قولين آخرين . والصحيح كما في المعنى التفصيل . **(قوله خلافاً للكسائي فيهما)** عمل الخلاف إنما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله كمت عصيرها لأنه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كمت اسم فاعل مصغراً نظراً ظاهر أفاغره . ونسب في الجمع إعمال المصغر إلى الكوفيين إلا الفراء . وعبارته : وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس بعمل مصغراً بناء على مذهبهم أن المعبر شبه الفعل في المعنى لا الصورة . قال ابن مالك في التحفة : وهو قوي بدليل إعماله محولاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى لا للصورة وقاسه النحاس على التكسير اهـ . **(قوله لأنهما يختصان بالاسم)** عورض بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء مع أنها لا ليعتقان العمل وما أجيب به من أنهما جاءا بعد استقرار عمله مفرقاً بخلاف التصغير والنعت تحكم محض . **(قوله يكفئ برائحة الفعل)** أي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه . **(قوله ترفق في الأيدي إلخ)** صدره :

**\* فما طعم راح في الزجاج مدامة \***

الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترفق أي تتلأل في الأيدي صفة مدامة . وكمت بالجر صفة راح وروى بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لأن كمت حيثن خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكميت الذي يخاطب حمرة سواد . قاله العيني مع زيادة . ويلزم على جعله كمت صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقه بين الصفتين تحكم . وتفرق بفتح التاء مضارع تفرق الشيء أي تتلأل ولم حذف منه إحدى التاءين . هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد ما مر . **(قوله إذا فأقد إلخ)** فأقد فاعل مخلوف يفسره المذكور أي إذا رجعت فأقد أي امرأة فأقد ، عطباء بالمد أي بينة الخطب أي الكرب ، فرخين أي ولدين مفعول لفأقد

### [ شواهد إعمال اسم الفاعل ]

[ ٧١٧ ] قاله بشر بن أبي حازم من الطويل : أي إذا رجعت فأقد . ففأقد مرفوع بفعل مقدر يفسره الظاهر . وهي المرأة التي تفقد ولديها . وعطباء صفة أي بينة الخطب وهو الأمر العظيم . وفرخين تثنية فرخ وأراد به الولدين . وفيه الشاهد حيث استدلت به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف لأن فرخين معمول لفأقد بعد ما وصف بخطباء . وأجيب بأنه منصوب بإضمار فعل يفسره فأقد تقديره فقدت فرخين لأنه صفة غير جارية على الفعل في التأنيث . واسم الفاعل إذا لم يجر على الفعل في تذكير موثاثة لا يعمل ، إذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولذا لأنه بمعنى النسب . ورجعت بالتشديد من التراجع وهو أن يقول عند المصيبة (إنا لله وإنا إليه راجعون) قوله ذكرت جواب إذا . واخلط الخياط . والمزابل المياهن .

إذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير فقدت فرخين لأن فاقد ليس جاريًا على فعله في التأنيث فلا يعمل ، إذ لا يقال هذه امرأة مريض ولدها لأنه بمعنى النسب . قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا

فصل بينهما بالثمت . ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ والخطب المخطب . والمزابل المباین (قوله إذ فرخين) علة للنفي في قوله ولا حجة (قوله لأن فاقد ليس جاريًا على فعله في التأنيث) علة لمخوف تقديره لا يفقد لأنه إلخ . قال شيخنا في شرح الجامع للعلاوي في باب الصفة للمشبّهة : إن المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فلا يعمل جاريًا على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجريان الموافقة في عدة الحروف والسكنات والحركات وإلا لما صح نفيه عن نحو فاقد ومريض وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته . ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن الصفة المشبهة لا تكون إلا غير جارية على المضارع لأنها بمعنى الثبوت . وقول الشارح في التأنيث لبيان الواقع لكونه لا يذكر اهـ . فعلم ما في كلام البعض . وقوله فلا يعمل إشارة إلى نتيجة القياس المحذوف كبراه . ونظم القياس هكذا فاقد ليس جاريًا على فعله في التأنيث وما ليس جاريًا على فعله في التأنيث لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار إليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله إذ لا يقال إلخ كان عليه أن يجعله نظيرًا بأن يقول كما لا يقال إلخ لاستدلاله على عدم عمل فاقد بما أشار إليه من القياس المنطقي لما بينا فعلم ما في كلام البعض . وقوله لأنه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله في التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال إلخ أى لأن مريضًا بمعنى النسب أى ذات رضيع كفائد وحائض ومطفل أى ذات فقد وذات حميض وذات طفل . وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله في التأنيث عدم موافقته إياه في لحوق تاء التأنيث لأنه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث على ما قاله الشاطبي وعلمه بأنه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما أُنث بالتاء وليس بعلاجي كخائفة وجيلة . ثم يظهر أن فاقداً ومريضًا يستعملان أيضًا لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والإرضاع فيؤنثان بالتاء ويعملان . فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذي أراده الشارح في تعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في الحركات والسكنات كما مر (قوله قبل الصفة) أى قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدًا عاقل . ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر في المصدر وشمل إطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفة معًا نحو هذا

التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً (وقد يكون) اسم الفاعل (نعت) محذوف ظرف . فَيَسْتَحِقُّ الْقَمَلَ الَّذِي وَصِفَ مع المنعوت المفلوظ به نحو (مختلف ألوانه) أى صنف مختلف ألوانه . وقوله :

[ ٧١٨ ] \* كَتَّاحٌ صَخْرَةً يَوْمًا يُؤْوِيْنَهَا .

أى كوعل ناطح . ومنه : يا طالعاً جبلاً أى يا رجلاً طالعاً جبلاً .

(تنبيه) : الاستفهام المقدر أيضاً كالمفلوظ نحو مهين زيداً عمراً أم مكرمه أى أمهين (وَأَنْ يَكُنْ) اسم الفاعل (صِلَةٌ أَلْ قَبِي الْهَضَى . وَغَيْرُهُ إِعْمَالُهُ قَبْدِ أَرْفَعْنِي) قال فى شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال . وليس نصب ما بعد المقرون بأل خصوصاً بالمضى خلافاً للمازى ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش ولا بفعل مضى خلافاً لقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك . والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقاً لوقوعه موقفاً يجب تأويله بالفعل

زيداً ضارب أى ضارب والذى فى الجمع أن المخالف فى منعه الكسائي وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الأصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلاً (قوله) وقد يكون نعت محذوف المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أى بقرينة مقالية أو حالية (قوله أى كوعل ناطح) بقرينة تمام البيت أعنى :

\* فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل \*

وهو ككتف وذهب التيس الجبل (قوله إعماله قد ارتضى) أى من غير اشتراط اعتداد كما فى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مضى ولا موصوف كما صرح به ابن معطى فى ألفيته (قوله) وليس نصب ما بعد المقرون بأل أى لا يقيد كونه ماضياً كما يفيد ما بعده فالأقوال الأربعة فى مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله) خلافاً للمازى ومن وافقه أى حيث خصوا النصب بالمضى أخذوا بظاهر تقدير سبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذى فعل كذا . وأجيب بأن عدم تعرض سبويه للذى بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجرداً فيعمل مع أل بالأولى (قوله خلافاً للأخفش) أى حيث ذهب إلى ما ذكر . قال الدمامي : واللام حيث حذف حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية .

[ ٧١٨ ] تمامه : \* لَمْ يَخْرِهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ \*

قاله الأعشى ميمون من قصيدته المشهورة من البسيط . الشاهد فى كتاح صخرة ، فإنه اسم فاعل عمل فعله لاعتداده على موصوف مقدر ، لأن تقديره كوعل ناطح ، وهو خير مبتدأ محذوف أى أنت كتاح صخرة ليوهنها أى ليزرعها . ويروى ليقلعها . فلم يضرها من ضار ضيراً بمعنى ضر ضريراً . والوعل الأيل كبش الجبل فاعل أوهى ، من أوهيت الجبل إذا خرقة . والضمير فى قرنه يرجع إلى الوعل ، وليس بإضمار قبل الذكر لأن الفاعل مقدم فى الرتبة .

(قَالَ أو مَفْعَالٌ أو فَعُولٌ \* في كَثْرَةٍ عَنْ فاعِلٍ بِدِيلٍ) أى كثيراً ما يحول اسم  
الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير (فَتَسْتَحِقُّ مَا) كان (لَهُ مِنْ عَمَلٍ) قبل التحويل  
بالشروط المذكورة كقوله :  
أَتَا الْحَرْبَ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَّالَهَا [ ٧١٩ ]

(قوله في كثرة) أى في التنصيص على كثرة المعنى كما لو كيفاً كما يؤخذ مما يأتي أما فاعل فمحتمل  
للقلة والكثرة (قوله عن فاعل) متعلق ببديل (قوله أى كثيراً ما يحول إلخ) أخذ الكثرة من قوله ببديل لأنه  
صيغة مبالغة كما قاله البهوتي وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله :  
• وفي فعل قل ذا وفعل • وفي كلامه إشارة إلى أن الإبدال بمعنى التحويل وأن في معنى اللام متعلقة ببديل  
(قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل إلا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيمًا بخلاف  
قال الناس . وعطف التكثير على المبالغة تفسرى بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست بالمبالغة البيانية (قوله  
لستحق ما له من عمل) يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياساً وهو الأصح اهـ . شاطبي . وفي التصريح  
إعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه ، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل  
لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها تخالفها لأوزان المضارع ولحناء وحملوا  
المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها . ويرد عليهم قول العرب : أما العسل فإنا شراب اهـ .  
وقوله ولحناء أى إفادتها بالمبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فاعل أكثر من  
عمل فعل كذا في الجمع . وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعال  
مثلاً أشد من الكثرة المستفادة من فَعُول مثلاً لم أر في ذلك نقلاً . وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على  
زيادة المعنى أبلغية فعال ومفعال على فَعُول وفعل ، وأبلغية هذين على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة)  
أى في اسم الفاعل (قوله أتا الحرب) كنى به عن ملازمته الحرب . وإلى معنى اللام وأراد بجلاها دروعها  
والإضافة لأدلى ملازمة .

[ ٧١٩ ] تمامه : • وَلَيْسَ بِوَلَّاجٍ الْخَوَالِبُ أَطْوَلَهُ .

قاله الفلاح بن حزن بالقاف المضمومة وفي آخره خاء معجمة : وهو من الطويل : وأتا الحرب إضائي حال وكلنا لباساً .  
وفو الحال الضمير في فإني فيما قبله من البيت وهو :

فإِنْ تَكُ فَاتِئَتُكَ السَّمَاءُ فَاتِئَسِي بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

والشاهد في لباساً فإنه مبالغة لابس ، وقد عمل فعله حيث نصب جلالها كاسم الفاعل لغیر المبالغة . وأراد بالجلال الدروع  
والجواشن . والولاج مبالغة والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالحاء للمعجمة جمع خالفة وهي عماد البيت . والمراد به  
البيت . وأعلا غير ليس خير بعد خير ، وهو بالعين للمهمل والقاف : الذي تضطرب رجلاه من فرح . يريد أنه لا يفارق الحرب .  
وكنى عنه بقوله أتا الحرب أى مواخيه وملازمه ثابت القدم في موضع الزلل ، وإذا حضر الحرب لا ينج البيت مستر بل  
يظهر ويحارب .



وحكى سيويه : أما العسل فأنا شراب . وكقول بعض العرب : إنه لمنحار بوائكها .  
حكاه أيضاً سيويه . وكقوله :

[ ٧٢٠ ] ضَرْوَبٌ يَنْصِلُ السَّيْفَ سَوَقَ سِمَانِيَا  
وكقوله :

[ ٧٢١ ] عَشِيَّةٌ سَعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجَرُّدُونَهُ وَحَجِيجُ  
قَلَى دَيْتَهُ وَأَفْتَحَاجَ لِلشُّوقِ إِلَيْهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ الْقَزَاءِ هَيَّوْجُ  
(وَلَى لَيْلٍ قَلْ ذَا وَقَلِ) كقوله :

(قوله بوائكها) جمع بائة وهى الناقة الحسنة (قوله ينصل السيف) أى شفرته سوق سمانيا الضمير للإبل والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لإضعاف قوة الإبل ثم يذبحونها (قوله عشية) منصوب على الظرفية مضاف إلى الجملة بعده وبدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمى دومة الجندل . تجر جمع تاجر مبتدأ سورغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب . والذى فى شواهد المعنى عنده بدل دونه . وحجيج جمع حاج . قلى أى أبغض جواب الشرط . واحتاج أى ثار ونصب إخوان العزاء أى الصبر على المفارقة لوجج قاله المعنى . وما ذكره من أن تجراً وحجيجاً جمعاً تاجر وحاج وإن تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسماء جمع لأن الصحيح أن فعلاً وفعيلاً ليسا من صيغ الجمع . وهيرج مبالغة هائج من هاج للمتعدي يقال هاج الشيء وهجته يهتدى ولا يتهدى قاله فى المصباح (قوله ولَى لَيْلٍ قَلْ ذَا) أى الإبدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه فى فعل وفعل المولدين ، لا فى نحو خبر وبصير ونحو فرح وأشر مما وضع من أول الأمر على فعل وفعل ولن يكن محولاً عن شيء فإنه من الصفة المشبهة .

(تفنييه) : فى الفارضى ما نصه : زاد ابن خروف إعمال فعل كزيد شرب الخمر بالنصب وأجازاه أيضاً ابن ولاد حكاه أبو حيان . وشرب من المبالغة سماعاً ، ومثله كيار وعجاب بمعنى عجب ،

[ ٧٢٠ ] قاله أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب . وقلمه : هَذَا غَيْثُوا زَادًا فَاتَّكَ غَاثِرُ .  
من قصيدة من الطويل يرثى بها أمة بن المغيرة الخزومي . وكان خرج إلى الشام فمات فى الطريق . والشاهد فى ضروب فإنه مبالغة ضارب . وقد عمل فعله حيث نصب سوق سمانيا . والسوق بالضم جمع ساق . والسمان جمع سمينة أى سمان الإبل . وارتفاع ضروب على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو .  
[ ٧٢١ ] قالها الراعى وهو الأصح مما قاله صاحب الجزولية أنها لأنى زوَّيب . من الطويل . وعشية منصوب لأنه لم يرد بها معين منصوب مضاف إلى الجملة لأن سعدى اسم امرأة مبتدأ ولو تراءت خبر . والدومة بضم الدال بين الشام والعراق التى تسمى دومة الجندل . وعمل بالها الجر لأنها صفة لراهب . قوله تجر يفتح أثناء للثاء من فوق جمع تاجر مبتدأ والمختص كونه مطلقاً عليه ، لأن قوله وحجيج جمع حاج عطف عليه . وعنده خبره وقلا ديت به بالقاف أى أبغض جواب الشرط . واحتاج أى ثار عطف عليه . والشاهد فى هيرج حيث نصب قوله إخوان العزاء لأنه بمعنى اسم الفاعل كما ينصب هو . ومعنى إخوان العزاء أصحاب الصبر ، وارتفاعه على أنه خبر أنها لى سعدى .

[٧٢٢] فَتَاكَيْنِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَيْبَةٌ هَلَالًا وَالْأُخْرَى مِنْهُمَا ثُشْبَةُ الْبَدْرَا  
وكقولوه : [٧٢٣] أَتَأْتِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عِرْضِي

وقوله :

[٧٢٤] حَلِيزٌ أَمُورًا لَا تَعْيِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُتَجَنِّهِ مِنَ الْأَقْدَارِ  
أُنشدته سيبويه . والقدر فيه من وضع الحاسدين . وما استدلل به سيبويه أيضًا على  
إعمال فعل قول لبيد :

[٧٢٥] أَوْ مِسْتَحَلٌّ شَيْخٌ عِصَادَةٌ سَمَحَجٌ بِسَرَايَةٍ تَذَلُّبُ نَهَا وَكُلُومٌ<sup>(١)</sup>

وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز لأن المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان  
وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك . وفي الكشف المبالغة في الثواب على كثرة من يتوب عليه . والجمهور أن الرحمن  
أبلغ من الرحيم . قال السهلي : لأنه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت فيه الصفة . وابن  
الأنباري : أن الرحيم أبلغ لأنه جاء على صيغة الجمع كميمد وذهب قطرب إلى أنهما سواء اهـ . بحر وفه . وقد أشبهنا  
الكلام على الرحمن والرحيم في رسالة البسملة الكبرى (قوله أما منهما) أي واحدة منهما (قوله وآمن ما ليس منجيه)  
لعل المعنى وآمن أمنا ليس منجيه من الأقدار بل موقع له في مصائبها كما هو شأن المقرط (قوله والقدر فيه من وضع  
الحاسدين) قال العيني : زعم أبو يحيى الإلا حتى أن سيبويه سأله هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين ؟ قال :

[٧٢٢] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من الطويل : أي هما فأتان . وفصلهما بأما في الحسن والشبيه . والشاهد في فشيبة حيث عمل  
عمل فعلها ونصب هلالا وهو غير مبتدأ محذوف أي أما واحدة من الفتاتين فشيبة ، والأخرى بلرح همزتها مبتدأ ، وتشبه خبره .

[٧٢٣] غامه : هـ جعطن الكرماتين لها فليده

قاله زيد الخيل الذي سمعه رسول الله ﷺ زيد الخير . وكانت له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها . وهو من الوافر . وأنهم فاعل  
أتاني . ومرتقون خبر إن جمع مرق بفتح الميم وكسر الزاي . والشاهد فيه حيث عمل مرق لأنه بمناءه ونصب عرضي . وعرض الرجل  
جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه ، والجحاش جمع جحش خبر مبتدأ محذوف أي هم ، أضيف إلى الكرملون بالكسر اسم  
ماء في جبل طيء ، أو أريد أن هؤلاء عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع التي تصورت عند ذلك . وهو معنى قوله لما فهدى بالقاء أي صوت .  
وهذه استعارة بليغة . وتخصيص الجحاش للمبالغة في الحفارة .

[٧٢٤] قاله أبو يحيى الآخر . زعم أن سيبويه سأله : هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين ؟ قال : فوضعت له هذا البيت  
ونسبت إلى العرب . وأثبت سيبويه في كتابه . قال المازني : وحذر غير مبتدأ محذوف أي هو جنر . والشاهد فيه حيث عمل حاذر ونصب  
أمورا . ولا تفسير صفة أمورا آمن بالمعنى عطف على حذر وما بعده مفعوله والبيت يحتمل المدح والذم .

[٧٢٥] أي حتى صار هذا المسحل في المجاعة مع أنه في الرواح أي في وقت الرواح . وهاجها : أي طلب الحمار حاج الأتان ، أي أثارها  
في وقت طلب الماء . ويروى وهاج . وقوله طلب منصوب بنزع الخافض . والتقدير حاج الحمار طلب مثل طلب المعقب وهو مصدر  
مضاف إلى فاعله وهو المعقب من عقب في الأمر إن تكرر في طلبه مجداً وحقه مفعوله . والشاهد في المظلوم حيث رفع حملا على الخيل لأنه  
صفة للمعقب في المعنى وهو فاعل وإن كان مجرورا في اللفظ . وقيل : بدل من الضمير الذي فيه . وقيل : حق فعل ماض . والمظلوم فاعله  
وشجع بفتح الشين للمجعة وكسر النون وبالجيم متقبض مجتمع . والسامح بالميم في آخره الأتان الظرويلة الظهور . ولا يقال للذكر .  
والسرات الظهور . والتدب الأثر والكولم جمع كلم بفتح الكاف وهو المجرع من عض الحمر .

(١) شرح هذا الشاهد مرتبط بشرح الشاهد رقم ٧١٧ .

(تنبيهه) : أنهم قوله عن فاعل بديل أن هذه الأمثلة لا تبني من غير الثلاثي وهو كذلك إلا ما ندر . قال في التسهيل : وربما بنى فعال ومفعال وفعل وفعل من أفعال ، يشير إلى قولهم دراك وسار من أدرك وأسار إذا أبتى في الكأس بقية ، ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان ، وسميع ونذير من أسمع وأنذر ، وزهوق من أزهق اهـ . (وَمَا يَبُوءُ الْمُفْقِرُ) وهو المثني والمجموع (مُطْلَقُهُ جَعَلَ) أى جعل مثل المفرد (فِي الْخُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ) فمن إعمال المثني قوله :

[ ٧٢٦ ] الشَّائِقَى عِزُّى وَلَمْ أَشْجُمْهُمَا وَالتَّاذِرَى إِذَا لَمْ أَلْقُهَا ذِمَى

ومن إعمال المجموع قوله :

[ ٧٢٧ ] ثُمَّ زَادُوا أَلَهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرَ ذَلَّتْهُمْ غَيْرَ فُحْرَ

فوضعت له هنا البيت ونسبته إلى العرب وأنبته سيويه في كتابه اهـ .

(قوله أو مسجل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشى . شنج بفتح الشين المعجمة وكسر الثون وبالجميم أى منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضاده . قال في المصباح : العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب اهـ . والمراد بها هنا الجانب . سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة مفتوحة فميم أى أتان طويلة الظهر ولا يقال للذكر . بسراته بفتح السين المهملة أى ظهره . نذب بفتح فسكون اسم جمع نذبة وهى كما في القاموس أثر الجرح الباقى على الجلد قال : والجمع نذب وأنذاب ونذوب اهـ . وكلوم جمع كلم وهو الجرح (قوله لا تبني من غير الثلاثي) لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل سم (قوله إلا ما ندر) منه شبهة في البيت السابق لأنه من أشبه (قوله وهو المثني والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد . وإنما لم يمنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لأنه أقرب إلى الفعل من المصدر لدلالته على الحدوث والزمان بخلاف المصدر فإنه لا يدل على الزمان إلا لزوماً كذا قيل . وفيه نظر ظاهر لأن دلالة اسم الفاعل الزمان أيضاً لزومية كما صرحوا به في تعريفهم مطلق الاسم بأنه كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن وضماً بزمان . وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوى أنه حقيقة في المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال (قوله والشائقي عرصى إلخ) أراد بهما حصينا ومرة ابني ضميم كانا يشبانه وينذران على أنفسهما قتله إذا لقياه يقولان ذلك في الخلاء فإذا لقياه أمسكا عن ذلك هيبة له .

[ ٧٢٦ ] قاله عترة العيسى وصدره : الشَّائِقَى عِزُّى وَلَمْ أَشْجُمْهُمَا

من قصيدة من الكامل : وأراد بالشائقين ابني ضميم . حصين ومرة . وعرض الرجل حسبه . قوله التاذرين تنية ناذر ، أراد بهما ينذران على أنفسهما بأنا إذا لقيناه لقتلته ، يقولان ذلك في الخلاء فإذا لقيتهما أمسكا عن ذلك هيبة لى وجبا عنى . والشاهد في التاذرين حيث عمل فعله وهو تنية ، وتثنية اسم الفاعل وجمعه كالغفر في العمل والشروط . [ ٧٢٧ ] قاله طرفة بن العبد من قصيدة من الرمل أى بأنهم فحلفت الباء . والشاهد في غير بضمتين جمع غفور حيث نصب ذنبهم وهو اسم الفاعل المجموع وهو خيران . وغير فخر خير بعد خير يضم الحاء والفاء جمع فخور من الفخر .

وقوله :

[ ٧٢٨ ] أَوَّلًا مَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحَمَى

وقوله :

[ ٧٢٩ ] يَمُنَّ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النِّطَاقِ فَتَشَبَّ غَيْرَ مَهْلٍ

وشتم من باقى ضرب ونصر . ودمى مفعول التاذرين على تقدير مضاف أى سفك دمي . (قوله غفر) بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور . وفخر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع فخور أى غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أى غير كاذبين . والإضافة في ذنبهم لأدنى ملازمة (قوله من ورق الحمى) الورق جمع ورقاء وهى التى يضرب بياض لونها إلى سواد . والحمى بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الأخيرة ثم قلبت الألف ياء والفتحة كسرة للروى وقيل غير ذلك (قوله ممن حملن به) أى هو ممن حملت به النساء المعلومه من السياق وإن لم يتقدم ذكرهن . وضمن حمل معنى علق فعدها بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها . وحبك النطاق أطرافه جمع حبال جمع حبيكة . والنطاق كما في الصباح شبه إزار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الأعلى على الأسفل والمهبل . بتشديد الموحدة المفتوحة المعنوه وقيل من هبله اللحم إذا كثر عليه . معنى أن المملوح حملت به أمه وهى غير مستعدة للوطء بل مكروهه عليه . والعرب تزعم أن المرأة إذا وطئت مكروهة جاء الولد نجيبا ومن كلام بعضهم : إذا أردت أن تنجب للمرأة أى تأتى بالولد نجيبا فأغضبها عند الجماع ، وكان السر فيه أن ذلك يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لأبيه فيكون للولد تمام الرجولية اهـ . دمايى مع بعض زيادة من العينى .

[ ٧٢٨ ] قاله المعاج من قصيدة مرجزة . وأو الفا من ألف جمع ألفة من ألف إلفه . والشاهد فيه حيث نصب مكة وهو مجموع اسم القاعل . وانتصابها على الحال من قوله القطنات البيت غير الرّم بضم الراء جمع رابم من رام إذا برح . والورق بضم الواو جمع ورقاء وهى التى في لونها بياض إلى سواد . وأصل الحمى الحمام فحذف الألف وأبدل إحدى الميمين ياء . وقيل : حذف الميم الآخرة فصارا لحما ، ثم قلب الألف ياء للقافية . وقيل غير ذلك .

[ ٧٢٩ ] قاله أبو كبير المذلل من قصيدة من الكامل يمدح بها تأبط شرا ، وكان زوج أمه . أى هو ممن حملن به أى من الذين حملن به . أى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم . ويروى مما حملن أى من الحمل الذى حملن به . والشاهد في عواقد حبك النطاق حيث نصب عواقد حبك النطاق . وفيه دليل على إعمال اسم القاعل مجموعا جمع تكسیر . ويروى حبك الثياب ، والحبك بضمين الطرائق ، الواحدة حبيكة . قوله فتشب أى تأبط شرا حال كونه غير مهبل بتشديد الباء الموحدة المفتوحة ، من أهبله اللحم وهبله إذا كثر عليه وركب بعضه بعضا . ويقال هو المتعوه الذى لا يتاسك .

ومنه : ﴿ والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ﴾ [ الأحزاب : ٣٥ ] ، ﴿ هل هن كاشفات ضره ﴾ [ الزمر : ٣٨ ] ، ﴿ وألصب يذى الأعمال يَلَوًا وألخصن ﴾ بالإضافة وقد قرئ بالوجهين : ﴿ إن الله بالغ أمره ﴾ [ الطلاق : ٣ ] ، ﴿ هل هن كاشفات ضره ﴾ [ الزمر : ٣٨ ] ، ﴿ وهو لتصب ما سواهُ أى ما سوى التلو (مقتضى) نحو : ﴾ وجاعل الليل سكنا ﴾ [ الأنعام : ٩٦ ] ، على تقدير حكاية الحال : ﴿ إلى جاعل في الأرض خليفة ﴾ [ البقرة : ٣٠ ] ، وهذا معطى زيد درهماً ومعلم بكر عمرًا قائماً .

**(تنبيهات) :** الأول : يتعين فى تلو غير العامل الجر بالإضافة كما أفهمه كلامه . وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً ، نحو هذا معطى زيد أمس درهماً ، ومعلم بكر أمس خالداً قائماً . والنائب لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر . وأجاز

**(فائدة) :** يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيداً ضارب إلا أن جر بمضاف أو حرف غير زائدة فيمتنع نحو هذا زيداً غلام قاتل ومررت زيداً بضارب دون ليس زيداً عمرًا بضارب . ومنع بعضهم الأخير . واستثنى قوم من المضاف لفظه غير ومثل وأول وحق كما مر فى باب الإضافة . ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيداً هذا ضارب . كذا فى الهمع (قوله) والنصب يذى الأعمال أى بالوصف ذى عمل النصب . ويؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعل وإنما يضاف للمفعول . وحكى إضافته للجر فى أنا كائن أعيك كما قاله ابن هشام (قوله وألخصن) أى يذى الأعمال تلوا فحذف من الثانى لدلالة الأول (قوله بالإضافة) أى بسببها ليجرى على الصحيح (قوله وقد قرئ بالوجهين) أى فى السبع (قوله وهو لتصب ما سواه مقتضى) أى إن لم يكن فاعلاً وإلا وجب رفعه كهذا ضارب زيداً أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضامين وإلا جاز خفض ما سوى التلو كهذا معطى درهماً زيد . ولم ينبه للمصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه (قوله ما سواه) أى وإن لم يكن التلو مضافاً إليه ولهذا مثل الشارح بـ ﴿ إلى جاعل فى الأرض خليفة ﴾ (قوله على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضى فلا يعمل ويبحث فيه بعضهم بأن الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج إلى تكلف الحكاية وفى التصريح ما يؤيده (قوله الجر بالإضافة) أى إن لم يكن فاعلاً وإلا وجب رفعه عند الجمهور نحو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيذكر الشارح الخلاف قبيل الخاتمة . وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال يذى الإعمال (قوله) وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً هنا مقابل التلو فى قول الشارح يتعين فى تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل . فللمتنى وأما غير تلو غير العامل وحيثه فالمراد بالإطلاق عدم تقييد غير التلو بأن يكون واحداً أو أكثر بقرينة التمثيل أيضاً (قوله فعل مضمر) لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لأنه بمعنى المذكور وهو غير عامل .

السرياق النصب باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شيئاً بمصحوب الألف واللام وبالتون . ويقو ما ذهب إليه قولهم هو ظانٌ زيد أمس قائماً فقاماً يتعين نصبه بظان لأن ذلك لو أضر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولى ظان وذلك مممتنع ، إذ لا يجوز الاختصار على أحد مفعولى ظن ، وأيضاً فهو مقتضى له فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات . ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة . الثاني : ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر ، أما المضر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو هذا مكرمك . وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه في باب الإضافة . الثالث : فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيويه لأنه الأصل . وقال الكسائي هما سواء . وقيل : الإضافة أولى للخفة (وَأَجْمَرُزْ أَوْ أَكْصِبْ تَابِعِ الَّذِي أَنْخَفُضْ)

(قوله شيئاً بمصحوب الألف واللام) أى من حيث امتناع التثنية في كل أى ومصحوب الألف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي . وقوله وبالتون أى من حيث إنه لا يضاف . وكان الصواب إسقاط هذا لأن اسم الفاعل للتون إذا كان بمعنى المضى لا ينصب للمفعول بل يجب إزالة التثنية منه وإضاخه إلى ما بعده فمشابهته لا تؤثر عمل النصب (قوله أو مفعوليه) أى مفعولى الناصب المضر (قوله إذ لا يجوز الاختصار إلخ) اعترض بأن الحذف هنا اختصارى لا اقتصادى لدلالة المذكور من مفعولى كل من الناصب المضر وظان على المحذوف من مفعولى الآخر على أن ابن هشام صرح في نحو زيداً ظنته قائماً بأنه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يسن . فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لظان فتدبر (قوله وأيضاً فهو مقتضى له) أى طالب له في المعنى وضعف بأن الاقتضاء لا يكتفى إلا مع المشابهة القوية بالفعل الذى هو الأصل في العمل وهى غير موجودة فيما نحن فيه فيفعل القياس قاله زكريا . قال سم : ولك دفعه بأنه إنما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على للمفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضاً من الجر بالأصالة (قوله فيعين جره) أى كونه في محل جر بإضافة الوصف إليه وإن كان في محل نصب أيضاً بسبب كونه مفعولاً في المعنى ، فالمراد بتعين الجر كونه ليس في محل نصب فقط وهذا ملهوب سيويه وأكثر المحققين ، ويبدل له حذف التثنية أو التون من الوصف . (قوله كالهاء من نحو إلخ) يفرق بأن الهاء في المقيس عليه مفعولة بالكاف فلم يأت الجر بخلاف الكاف في نحو : مكرمك . (قوله واجرر أو انصب إلخ) أى في غير نحو : الضارب الرجل وزيداً فيتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بأل إليه كما سبق . هذا ما مشى عليه في التسهيل ومذهب سيويه الجواز ، وأيد بأنه قد يفتخر في التابع ما لا يفتخر في المتبوع كرب شاة وسخلتها ، وخرج بتابع الذى انخفض تابع المنصوب

بإضافة الوصف العامل إليه (كَمَيْتَنِي جَاهَ وَمَالَ) ومال (مَنْ نَهَضَ) فالجر مراعاة للفظ جَاه ، والنصب مراعاة لخله . ومنه قوله :

[ ٧٣٠ ] هَلْ أَتَيْتَ دِينَارَ لِحَاجَتِي أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْثٍ بَنِي مِغْرَاقٍ

فعبد نصب عطفاً على محل دينار وهو اسم رجل . قال الناظم : ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وإن كان التقدير قول سيويه ، وعلى قوله فهل يقدر فعل لأنه الأصل في العمل أو وصف ممنون لأجل المطابقة قولان . ولو جر عبد رب لجاز . فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب نحو : ﴿ وَجَاعِلَ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حِسْبَانًا ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، إذا لم يرد حكاية الحال أى وجعل الشمس والقمر حسيباناً (وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٌ) من الشروط (يُعْطَى اسْمٌ مَفْعُولٌ) وهو ما دل

فلا يجوز جره خلافاً للبلغاديين لأن شرط الاتباع على اخل أن يكون بالأصالة والأصل في الوصف المستوفى شروط العمل إعماله لا إضافته لإخاذه بالفعل . والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخصص وأشار بتقديم الجر إلى أرجحيته . (قوله مراعاة للفظ جَاه) المراد باللفظ ما يشمل المقدر في نحو : مبتنى الفتى والفتاة بقرينة مقابله بالخل . وما قاله البعض لا يستقيم فأنظره . (قوله وإن كان التقدير قول سيويه) لأن شرط المعطف على اخل عنده وجود المحرز أى الطالب لذلك اخل وهو هنا غير موجو لأن اسم الفاعل إما يعمل النصب حيث كان منوئاً أو بأل أو مضافاً إلى أحد مفعولي أو مفاعيله فنحو ضارب في قولك : ضارب زيد وعمراً ليس طالباً لنصب زيد بل لجره . (قوله لأجل المطابقة) أى مطابقة المحذوف للملفوظ ولأن حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة . (قوله قولان) أرجحهما الثاني كما قاله يسن لما علمت . (قوله لجان بل هو الأرجح) . (قوله إذا لم يرد حكاية الحال) فإن أريد جاز النصب بالمعطف على محل المحرور لأن الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج إلى إضمار ناصب إلا على قول سيويه للتقدم . (قوله أى وجعل الشمس إلخ) إما سكت عن نصب سكتا لعلمه من قوله سابقاً وأما غير التلو فلا بد من نصبه إلخ . ولك أن تقول تقدير ناصب سكتا يفتى عن تقدير ناصب ما بعد سكتا لعطفه حينئذ على معمول ناصب سكتا المقدر والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه . (قوله وكل ما قرر إلخ) أى كل حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ، ثم إن قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثاني أى يعطاه والنصب

[ ٧٣٠ ] هو من البسيط وأنت مبتدأ ، وباعت دينار غيره ، وهو اسم رجل ، وكذا عبد رب . والشاهد فيه حيث نصب بفعل مضمر تقديره أو تبعت عبد رب . وقد بسط القول فيه في الأصل . وأخا عون بدل من عبد رب .

على الحدث ومفعوله (بَلَا تَفَاعُلْ) فَإِنْ كَانَ بِأَلْ عَمَلٍ مُطْلَقًا وَإِلَّا اشْتَرَطَ الْاعْتِدَادُ وَأَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ فَإِذَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ (فَهُوَ كَفَعَلٍ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ فِي \* مَعْنَاهُ) وَعَمَلُهُ ، فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا لِوَاحِدٍ رَفَعَهُ بِالنِّيَابَةِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ رَفَعَ وَاحِدًا بِالنِّيَابَةِ وَنَصَبَ مَا سِوَاهُ ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : زَيْدٌ مُضْرُوبٌ أَبُوهُ فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَمُضْرُوبٌ خَبَرُهُ وَأَبُوهُ رَفَعَ بِالنِّيَابَةِ . وَالثَّانِي (كَالْمُعْطَى كَقَامًا يَكْتَفِي) فَالْمُعْطَى مُبْتَدَأٌ . وَأَلْ فِيهِ مُوَصُولٌ صَلْتُهُ مُعْطَى ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى أَلْ مَرْفُوعٍ الْمَحَلَّ بِالنِّيَابَةِ وَهُوَ الْمَفْعُولُ ، الْأَوَّلُ وَكَقَامًا الْمَفْعُولُ الثَّانِي وَيَكْتَفِي خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ . وَالثَّلَاثُ نَحْوُ : زَيْدٌ مُعَلِّمٌ أَبُوهُ عَمْرًا قَامًا ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَمُعَلِّمٌ خَبَرُهُ ، وَأَبُوهُ رَفَعَ بِالنِّيَابَةِ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَعَمْرًا الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَقَامًا الثَّلَاثُ (وَقَدْ يُضَافُ

عَلَى الْمَفْعُولَةِ وَيَكُونُ نَائِبَ الْفَاعِلِ ضَمِيرًا مُسْتَرًّا يَعُودُ عَلَى كُلِّ هُوِ الرِّابِطِ . وَيَرْجِعُ الْأَوَّلُ أَنَّ النَّائِبَ عَلَيْهِ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَيَرْجِعُ الثَّانِي عَدَمَ الْحَذْفِ وَإِنْ قُرِئَ كُلُّ بَالْتَصِبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ ثَانٍ مُقَدِّمٌ تَعَيَّنَ رَفَعُ اسْمِ مَفْعُولٍ عَلَى أَنَّهُ نَائِبُ فَاعِلٍ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ ذَيْنِكَ . وَقَوْلُ الْبَعْضِ اسْمُ مَفْعُولٍ عَلَى هَذَا وَاجِبُ النَّصَبِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ سَهْوًا ظَاهِرًا . (قَوْلُهُ بَلَا تَفَاعُلْ) مُتَعَلِّقٌ بِعَمَلِهِ وَأَقَادَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي عَمَلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ أَنْ يَرُدَّ مِنْ شُرُوطِ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَهَذَا لَا يَفِيدُهُ قَوْلُهُ وَكُلُّ إِخْ فَلَيْسَ تَوَكِيدًا لِمَا زَعَمَ . (قَوْلُهُ وَإِلَّا اشْتَرَطَ الْاعْتِدَادُ إِخْ) اقتصَرُ عَلَى هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ لِأَنَّهُمَا اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَإِلَّا فَيَشْتَرِطُ أَيْضًا أَنْ لَا يَصْغُرَ وَلَا يُوصَفُ كَاسْمِ الْفَاعِلِ . (قَوْلُهُ فَهُوَ كَفَعَلٍ إِخْ) لَا يَظْهَرُ كَوْنُ الْفَاءِ تَفْرِيعَةً عَلَى الْكَلِمَةِ السَّابِقَةِ لِأَنَّهُ لَا تَفِيدُ كَوْنَ اسْمِ الْمَفْعُولِ كَالْفِعْلِ الْمَسْوُوعِ لِلْمَفْعُولِ بَلْ رُبَّمَا تَفِيدُ خِلَافَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمَفْرَعُ مُطْلَقُ الْعَمَلِ وَفِيهِ مَا فِيهِ وَالْأَوَّلُ أَنَّهَا فَصِيحَةٌ عَنْ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ كَمَا يَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ فَإِذَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ إِخْ وَالْفَاءُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ فَإِذَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ فَصِيحَةٌ أَيْضًا عَنْ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ أَيْ إِذَا أُرِدَتْ تَفْصِيلُ حُكْمِ اسْمِ الْمَفْعُولِ فَإِذَا إِخْ فَاعْرِضْ . (قَوْلُهُ فِي مَعْنَاهُ) لَيْسَ الْمُرَادُ الْمَعْنَى اللَّطَائِقِي لِاخْتِلَافِهَا فِيهِ فَإِنَّ الْمَعْنَى اللَّطَائِقِي لَاسْمِ الْمَفْعُولِ حَدَثٌ وَقَعَ عَلَى ذَاتٍ وَتِلْكَ الذَّاتُ وَلِلْفِعْلِ الْمَصْرُوعِ لِلْمَفْعُولِ حَدَثٌ وَقَعَ عَلَى ذَاتٍ وَزَمَنَ ذَلِكَ الْحَدَثِ بَلْ الْمُرَادُ الْمَعْنَى التَّضْمِينِي وَهُوَ الْحَدَثُ الْوَاقِعُ عَلَى الذَّاتِ . بَقِيَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْعَمَلِ لَا فِي الْمَعْنَى . وَأَجِبَ بِأَنَّ النَّاطِمَ تَجَوَّزَ بِإِطْلَاقِ السَّبَبِ وَإِرَادَةِ السَّبَبِ لِيُضَيِّقَ النَّظْمَ عَلَيْهِ فَإِنَّ عَمَلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ عَمَلُ فِعْلِهِ مُسَبَّبٌ عَنْ كَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَعَمَلُهُ عَطِفٌ تَفْسِيرٌ لِبَيَانِ الْمُرَادِ بِالْمَعْنَى وَيُرْمِزُ إِلَى ذَلِكَ التَّفْرِيعَ بِقَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ إِخْ وَحَيْثُ فَرَادَتْنَا مِنْ مَعْنَاهُ الْمَعْنَى التَّضْمِينِي لَا لِلذَّاتِ بَلْ لِلتَّوَسُّلِ إِلَى إِرَادَةِ الْعَمَلِ . فَتَدِيرُ . (قَوْلُهُ كَقَامًا) يَفْتَحُ الْكَافُ مَا كَفَّ عَنِ النَّاسِ وَأَغْنَى مِنَ الرِّزْقِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ .



ذا) أى اسم المفعول (إلى أسم مُرْتَفِع) به (مَعْتَى) بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كَمَحْمُودُ الْمَقاصِدِ الْوَرعُ) أصله الورع محمودة مقاصده ، فمقاصده رفع بمحمودة على التباينة ، فحول إلى الورع محمود المقاصد بالنصب على ما ذكر : ثم حول إلى محمود المقاصد بالجر .

**(تنبيه) :** اقتضى كلامه شيئين : الأول : انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه كما أشار إليه بقوله : وقد يضاف ذا وفي ذلك تفصيل : وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساعت

(قوله وقد يضاف ذا إلخ) أى إجراء له مجرى الصفة المشبهة وإنما خص الإضافة بالذكر مع أن الجارى مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو : هذا مضروب الأب أو أبا وهذا قائم الأب أو أبا لأنها أكثر أو لكونهما متلازمين فحيث جاز أحدهما جاز الآخر . أفاده الشاطبي . قال فى التصريح : إذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببى كان رفعه إياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على التباينة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله للموضح فى الحواشى ثم تعقبه فقال : هلا قيل بأن الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول ا هـ ويحاج بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدث أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجرى بالإضافة ا هـ ملخصاً . (قوله معنى) أى من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة . (قوله بعد تحويل الإسناد عنه إلخ) أى لأن الوصف عين مرفوعة فى المعنى فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهى غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب لصورته فضلة حيث لا يستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالإضافة قرأرا من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنتين . ذكره المصريح .

**(تنبيه) :** قال الفارضى : تحويل الإسناد مجاز أى عقلى لأنه أسند الشيء إلى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محموداً وكذا نحو : زيد حسن الوجه . (قوله وفى ذلك) أى فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أى وليس على إطلاعه . وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول فى جواز الإضافة إلى مرفوعه اتفاقاً واسم الفاعل المتعدى لأكثر من واحد ليس كاسم المفعول فى ذلك اتفاقاً وفى اسم الفاعل المتعدى لواحد خلاف . (قوله وقصد ثبوت معناه) أى لا حدوثه . (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) اعترض بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما فى التوضيح ويمكن أن يجاب بأن المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التى ليست على وزن اسم الفاعل .

إضافته إلى مرفوعه ، فتقول : زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه ، وإن كان متعدداً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفقاً للفارسي ، والجمهور على المنع . وفصل قوم فقالوا إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلا فلا . وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع ، والسماع يوافقك كقوله :

[ ٧٣١ ] مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلَمًا وَإِنْ ظَلَمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حُرْمًا

وإن كان متعدداً لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة . قال بعضهم بلا خلاف . الثاني : اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدى لواحد كما أشار إليه تمثيله وصرح به في غير هذا الكتاب . وفي المتعدى ما سبق في اسم الفاعل المتعدى .

(قوله وساعت إضافته إلخ) أى بعد تحويل الإسناد كما مر . (قوله فكذلك) أى يقصد ثبوت معناه ويعمل إلخ . (قوله بشرط أمن اللبس) أى التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الإضافة فلو قلت : زيد راحم الأبناء وظالم العبيد بمعنى أن أبنائه راحمون وعبيده ظالمون فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز وظاهر إطلاقه بل صريح مقابله بالتفصيل بعده جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب كأن يقال زيد راحم الأبناء الناس ولا ينافيه ما في سم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وإن زعمه شيخنا والبعض إذ المنصوب في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الإضافة ولا داعي إليه فتدبر . (قوله جاز) لأنه يصير بذلك كاللازم . (قوله والسماع يوافقك) مقتضى كون الضمير يرجع إلى أقرب مذكور رجوع الضمير إلى تفصيل قوم بين الحذف اقتصاراً وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالأولى رجوعه إلى الجواز على القولين . (قوله لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة) أى لبعد المشابهة حيثذ لأن منصوبها لا يزيد على واحد كما مر . (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال البيهقي : يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضاً خلافاً . (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر إلخ) ويتضمن ذلك اشتراط تناسي العلاج فيه فلا يقصد به إلا ثبوت الوصف لأنه إذا لم يطلب مفعولاً لزم أن لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقياً فيه . ذكره الشاطبي . ثم قال : فإن قلت : فأنت تقول على مذهبه أى المصنف هذا معطى الأب ومكسو الأخ وهما ما يتعدى إلى اثنين وكذلك معلم الأب وهو ما يتعدى إلى ثلاثة فالجواب أن لا نسلم ذلك لأن المتعدى إلى أكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باقٍ فيه وإن سلم فقد يقال المراد بالمتعدى لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصراً عليه فرفع به عند بنائه للمجهول فلو كان عاملان في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب

[ ٧٣١ ] هو من البسيط وتماه : \* وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حُرْمًا \*

أى ما الراحم القلب بذى ظلم كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَكُنْ بِظُلْمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ وليس المراد منه المبالغة . والشاهد فيه أن الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله وذلا لا يجوز إلا إذا أمن اللبس وفقاً للفارسي ومن تبعه . والجمهور على منعه .

**(خاتمة):** إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلي، وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مفعول، ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول، فإن حول عن ذلك إلى فعل ونحوه مما سيأتى بيانه لم يجوز، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه. وقد أجازوه ابن عصفور ويحتاج إلى السماع. والله أعلم.

### [ أبنية المَصَادِر ]

**(فَعَلٌ)** بفتح الفاء وإسكان العين **(قِيَّاسُ مَصْدَرِ الْمَعْدَى \* مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ)** سواء كان مفتوح العين **(كَرَّزْدًا)** وأكل أكلًا، وضرب ضربًا، أو مكسورها كفهم فهمًا، وأمنأمنًا، وشرب شربًا، ولقم لقمًا. والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع. قال ذلك سيويوه والأخفش.

الذي أشار إليه فهو المحترز عنه ١ هـ وقوله تناسى العلاج عبارة الجمع وغيره: تناسى الحدث فعله المراد من العلاج. **(قوله إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة إلخ)** أى قياسه عليه فيما تقدم وفيه ما مر في قوله عومل معاملة المشبهة اعتراضًا وجوبًا. **(قوله لم يجوز أى لكراهة كراهة التنوين)**. **(قوله فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه)** أى يمنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لأن اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهي يجوز فيها ذلك فتقول: مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى وجهه وإن كان ذلك مع ضعف كما سيأتى.

### [ أبنية المصادر ]

**(قوله فعل)** أى موازن فعل وقوله المعدى أى الفعل المعدى وقوله من ذى ثلاثة أى من فعل ذى ثلاثة حال من الضمير فى المعدى ومن تبعية أى حال كونه بعض الأفعال الثلاثة وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقًا من مصدر فعل ذى ثلاثة. قال شيخنا: والبعض نقلًا عن بسم يستثنى منه ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا ١ هـ أى فإن مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتى وفى كونه صناعة نظر والمثال الواضح حاك حياكة وخاط خياطة وحجم حجمة. **(قوله سواء كان مفتوح العين إلخ)** أى وسواء كان مفتوح العين منه صحيحًا كضرب أو مثل الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفًا كرد أو مهموزًا كأكل. **(قوله أو مكسورها)** أى وسواء كان مكسورها صحيحًا كأمثلة الشارح أو مثل الفاء كوطيء أو العين كخاف أو اللام كفى بفتح الفاء وكسر النون أى لزم خبائه أو مضاعفًا ككس أو مهموزًا كأمّن. وفى التصريح أن الغالب على فعل المفتوح العين التعدى وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمونها فلا يكون إلا لازمًا كما سيأتى.

(تفتيح): اشترط في التسهيل لكون فعل قياساً في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملاً بالفهم كالمثالين الآخرين، ولم يشترط ذلك سيويه والأخفش بل أطلقا كما هنا (وَفَعَلَ) المكسور العين (الَلَّازِمُ بِأَنَّهُ فَعَلَ) بفتح الفاء والعين قياساً سواء كان صحيحاً أو معطلاً أو مضاعفاً (كَفَّرَحَ وَكَجَوَى وَكَشْتَلَى) مصادر فرح زيد، وجوى عمرو، وشلت يده، والأصل شللت. ويستثنى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره الفعلة نحو: سمر سمرة، وشهب شهباء، وكهب كهبة، والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة أو ولاية قال: فقياسه الفعلية. ومثل للثاني فقال: كولى عليهم ولاية، ولم يمثل للأول. وفيما قاله نظر فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية فادر (وَفَعَلَ) المفتوح العين (الَلَّازِمُ بِمِثْلِ فَعَدَا \* لَمْ فَعُولَ

(قوله قال ذلك سيويه والأخفش) وذهب القراء إلى أن يجوز القياس عليه وإن سمع غيره. ١ هـ دمايني. وحكى في الجمع عن بعضهم أنه قال: لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع. (قوله بابه فعل) أى قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو اللاتق بقول الشارح قياساً. (قوله أو معطلاً) أى بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعسى. (قوله وكجوى) هو الحرفة من عشق أو حزن. (قوله فإن الغالب على مصدره الفعلية) أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة أمارة القياس كما أن عدمها أمارة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البيهقي وأقره. (قوله لون بين الزرقة والحمرة) فسرها في القاموس بالقهية بضم القاف وهي يياض فيه كدرة، وبالدهمة بضم الدال وهي السواد، وبالغبرة المشوبة سواها، والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح في معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة يياض فيه كدرة وهذا النقل إن صح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب إذ لم يذكره فيه. (قوله واستثنى في التوضيح إلخ) واستثنى ابن الحاج أيضاً ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق. قال: وهذا مقتضى قول سيويه وقد غفل عنه أكثرهم. (قوله فقياسه الفعلية) أى بكسر الفاء. (قوله كولى عليهم ولاية) عداه بعل ليصح التثنية أما المتعدى بنفسه نحو: ولى أمرهم فليس مما نحن فيه لأن الكلام في المقاصر لا في المتعدى. قاله المصرح. (قوله ولم يمثل للأول) أى لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فإن الولايات في معنى الحرف. (قوله فإن ذلك) أى كون المصدر القياسي فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة. وقول في فعل أى اللازم أو المتعدى بدليل تمثيل الجمع بكسب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة فإن الأولين متعديان والأخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معاني النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر.

باطراً (معتلاً كان (كفداً) غداً وسما سمواً ، أو صحيحاً كقعد قعوداً وجلس جلوساً (ما لم يكن مستوجباً فعالاً) بكسر الفاء (أو فعلاً) بفتح الفاء والعين (فأثر أو فعلاً) بضم الفاء أو فعلاً (فأول) من هذه الأربعة وهو فعال بكسر الفاء (لدى أمتاع) أى مقيس فيما دل على امتناع (كأني) إباءً ، ونفر نفاراً ، وجمع جماعاً ، وشرذ شرذاً ، وأبق إباقاً (وأكثان) منها وهو فعلاً بتحريك العين (لدى أقتنى ثقلها) نحو : جال جولاناً ، وطاف طوفاناً ، وغلت القدر غلياناً (للدأ فعلاً أو لصوت) أى يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء في نوعين : الأول : ما دل على داء أى مرض نحو : سعل سعالاً ، وزك زكماً ، ومشى بطنه مشاً . والثاني : ما دل على صوت نحو : صرخ صراخاً . ونبح نباحاً . وعوى عواء (وشمل \* سيراً وصوتاً) الوزن الرابع وهو (أفعل كصهل) صهلاً ، ونبق نبيقاً ، ورحل رحلاً ، وذمل ذملاً .

(تنبيهان) : الأول : قد يجتمع فاعل وفعال نحو : نعب الغراب نعباً ونعاباً . ونعق

(قوله مثل فعلاً) حال من الضمير في اللازم وقوله كفداً معطوف عليه بإسقاط العاطف إذ لا وجه لتعدد المثال بغير عطف وأشار به إلى أنه لا فرق بين الصحيح والممثل لكن الكثير في معتل العين الفعل أو الفعالة بكسر الفاء في الأخرين كصام صوماً وصياماً وقام قياماً وناح نياحة . وقل الفعول كذابت الشمس غيوباً . بخلاف معتل الفاء كصهل أو اللام كفداً والمضاعف كمر . وقوله بإطراد حال من المستكن في له . (قوله مستوجباً) أى مستحقاً . (قوله أو فعلاً) أخذه من قول الناطم : وشمل سيراً وصوتاً الفعيل . (قوله كأني) أى اللازم وهو الذي بمعنى امتنع المتعدي وهو الذي بمعنى كره لأن الكلام في اللازم وإن جاء مصدر المتعدي أيضاً على فعال ففي القاموس أى الشيء بأياه وبأبيه إباء وإبابة بكسرهما كرهه هـ . (قوله وجمع) أى شرذ . (قوله لدى أقتنى ثقلها) أى دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو : قام قياماً وقعد قعوداً ومشى مشياً . (قوله للدأ بالقصر للضرورة . (قوله أو لصوت) هو مع قوله : وشمل سيراً وصوتاً الفعيل يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فإذا ورد الفعل دالاً على صوت كان كل منهما مصدرًا قياساً له وإن ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب إليه سيبويه والأخفش وإن لم يرد واحد منهما كنت غيراً في مصدره بينهما فأيهما نطق به جاز . ولا يحد في ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم وأقره . (قوله وزك) هو من الأفعال اللازمة لبناء الجهول فالتجليل به لعمل بالفتح بالنظر إلى أصله المقدر . قاله زكريا . ولا يرد أن أصله متعد إلا لم يصح بناؤه للمفعول لأن المبني للجهول قد يكون سماعاً من اللازم نحو : جن فيجمل هذا منه . أفاده سم ، أو يقال لما لم ينطق بهذا الأصل كان في حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنه لم ينطق به حلاً على النظائر وإثارة للأخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالأصل حيث قال : زك كمتى وزكمه وأزكمه فهو مزكوم هـ . وحديث لا يتم ما ذكره . (قوله وشمل) بفتح الميم وكسرهما والفتح هنا أنسب بصهل . (قوله كصهل) من باب ضرب ومنع كافي القاموس . (قوله وذمل ذملاً) أى سار سيراً بلين .

الراعي نعيقاً ونعافاً . وأزت القدر أزيّاً وأزّاً . وقد ينفرد فصيل نحو : صهل الفرس سهيلاً ، وصخذ الصرد صخيّاً ، وقد ينفرد فعال نحو : بغم الطغي بغاماً ، وضح الثعلب ضباحاً ، كما انفرد الأول في السير والثاني في الداء . الثاني : يستنى أيضاً منه ما دل على حرقة أو ولاية فإن الغالب في مصدره فعالة نحو : تجر تجارة ، وخاط خياطة ، وسفر بينهم سفارة ، وأمر إمارة . وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنائع (فَعُولَةٌ لَفَاعَلَةٌ لِفَعْلًا) بضم العين قياساً (كَسَهْلُ الْأَمْرِ) سهولة ، وعذب الشيء عذوبة ، وملح ملحوة (وَزَيْدٌ جَزَلٌ) جرالة ، وفصح فصاحة ، وظرف ظرافة (وَمَا أَثَمِي) من أبنية مصادر الثلاثي (مُحَالِفًا لِمَا مَضَى \* قَبَاهُ الْقَتْلُ) لا القياس (كَسَخِطَ وَرَضَا) بضم السين وكسر الراء ، وحزن وبغل بضم أولهما بما قياسه فعل بفتحيتين . وكجحد ، وشكور ، وركوب بضميتين مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين . وكموت وفوز ومشى بفتح الفاء وسكون العين مما قياسه فعول بضميتين . وكعظم وكبر مما قياسه فعولة ، وكحسن وقبح مما قياسه فعالة .

(قوله قد يجمع فصيل وفعال) أي فيما دل على صوت وما اجتماعاً فيه صرخ صراخاً وصريحاً خلافاً لما لزعم البعض أن مصدره على فعال فقط . (قوله وصخذ الصرد) هو طائر ضخم الرأس كما في القاموس . وصخذ كالذي قبله وبعده بمعنى صوت . (قوله يستنى أيضاً منه) أي من فعل المفتوح العين اللازم . وحينئذ كان ينبغي إسقاط خطا خياطة لأنه متعدو الكلام في اللازم . ويمكن إرجاع ضمير منه إلى فعل المفتوح العين الأعم من اللازم والمتعدي فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه عن الجمع . (قوله وسفر) أي أصلح . (قوله وذكر ابن عصفور) تأييد لما قبله لما علمت من أن الغلبة أمارة القياس . (قوله فعولة فعالة لفعال) أي كل منهما مصدر قياسي لفعل مضموم العين فإذا وردا فذاك أحدهما اقتصر عليه أو لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد في ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا أيضاً . قال المصريح : ولا يكون فعل مضموم العين إلا لازماً ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل . (قوله وزيد جزلاً) أي عظم . (قوله لما مضى) أي من المصادر القياسية للفعل الثلاثي متعدياً أو لازماً فليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقره من استشكل اسم تمثيل المصنف بسخط ورضى حيث قال ما نصه : انظر كيف عددها من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع بإسقاط الجار والأصل سخط عليه ورضى عنه . ادعى أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافي للزوم كما أسلفه الشارح . (قوله قباهه القتل) أي طريقه القتل عن العرب . (قوله مما قياسه فعول بضميتين) ظاهر في غير مشى إذ هو مما دل على سير فقياسه الفعل فاعل . (قوله وكبر) أي مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل في غير كبر السن من الكبر الحسى والكبر المعنوي ، وأما مكسورها فيستعمل في كبر السن فقط تقول : كبر زيد بالضم أي ضخم جسمه أو عظم أمره . وكبر بالكسر أي طعن في السن . (قوله مما قياسه فعولة) أي أو فعالة . وقوله مما قياسه فعالة أي أو فعولة فقي كلامه احتباك كما أفاده شيخنا فوافق كلامه ما قدمه المصنف من قوله : فعولة فعالة لفعال . واندفع توقف البعض .

**(تنبيه):** ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كالحسن قياس في مصدر فعل بضم العين كحسن وهو خلاف ما قاله سيويه (وَعَبَّرَ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْيَسٍ \* مَصْدَرُهُ أَى لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس ، فقياس فعل بالتشديد إذا كان صحيح اللام التفعيل (كَفَلَسَ التَّقْدِيسُ) وتحذف ياؤه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعله قليلاً في نحو : جرب تجربة ، وغالباً فيما لامة همزة نحو : جزاً تجزئة ، ووطاً توطئة ، ونباً تنبئة . وجاء أيضاً على الأصل وجوباً في المعتل نحو : غطه تغطية (وَزَكِيَّةٌ لُزْكِيَّةٌ) وهي تنزى دلوها تنزية . وأما قوله :

\* بَالَتْ<sup>(١)</sup> تَنَزَى دَلُوهَا تَنَزِيًّا \*

[ ٧٣٢ ]

فضرورة . وأشار بقوله : (وَأَجْمَلًا \* إِجْمَالٌ مِّنْ تَجْمَلًا لِّجَمَلًا . وَاسْتَعْدَّ اسْتِعَادَةً ثُمَّ أَقِمَّ \* إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا أَكْثَا لَزِمَ . وَمَا يَلِي الْآخِرُ مَدُّ وَاقْتِصَا \* مَع كَسْرٍ لِّلْوَ الْكَانِ مِمَّا

(قوله وغير ذي ثلاثة) أى وكل غير فعل ذي ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير . (قوله كَفَلَسَ التَّقْدِيسُ) من إنباء المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل . (قوله قليلاً) أى فى قليل من الاستعمال أو حذفاً قليلاً . (قوله وغالباً إلخ) أى ومن غير الغالب تغطيةاً ونهياً وتجريباً وتنبيهاً . (قوله وجوباً فى المعتل) أى معتل اللام وظاهر صنيعه أن نحو التغطية أصل التفعيل وهذا لا يناسب تنقيده آنفاً بقوله إذا كان صحيح اللام فكان الأولى ترك التنقيد ويراد التفعيل ولو بحسب الأصل أو جعل المعتل مقابلاً لصحيح اللام بأن يقال فإن كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فانهم . قال سم نقلاً عن ابن الحاجب : الأولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعله من أول الأمر لا أنه تفعيل ثم غير لأن ذلك تعسف بلا ضرورة اهـ وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم إلى تفعيل عند الضرورة . (قوله بالَتْ تنزى) بنون مفتوحة فزأى مشددة أى تحرك . (قوله من تجملاً) بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتى وضم ما يربيع إلخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر .

### [شواهد ابنية المصادر]

\* كَا تَنَزَى شَهْلَةٌ صَبَا \*

[٧٣٢] تمامه :

رجز لم يعلم راجزه . ويرى : بالَتْ تنزى دلوها : أى تلك المرأة تحرك دلوها . والشاهد فى تنزاً فإن القياس فيه تنزیه بالياء المخففة بعدها تاء التأنيث ، كما تقول سمى تسمية ، وركى تركية . ولكنه لئى كمصدر فعل الصحيح اللازم نحو سلم تسلماً . والشهلة بالفتح المحوز . شبه يديها إذا جلت بهما الدلو ليخرج من البئر يدي امرأة ترقص صبا . وعص الشهلة لأنها أضمت من الشابة فهى تنزى الصبى باجتهاد .

[١] رواية الميمى « وهى » بدل « بالَتْ » .

**أَفْخِجَا . بهمز وصل كاصطَفَى** إلى أن قياس أفضل إذا كان صحيح العين الأفعال ، نحو : أجمل إجمالاً ، وأكرم إكراماً ، وأحسن إحساناً . وإن كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفاً ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما في أقام إقامة ، وأعان إعانة ، وأبان إبانة . والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله : وغالباً ذا التاء الزم . وقد تحذف نحو : ﴿ وإقام الصلاة ﴾ [ الأنبياء : ٧٣ ] ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم أراء إراء ، وأجاب إجاباً . وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه أى ثالثه ، وأن يمد

(قوله وغالباً ذا) أى نحو إقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال في الكلام على مصادر أفضل معتل العين نحو إقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله وغالباً ذا التاء ثم ذكر أن نحو استعاذة يفعل به ما يفعل بنحو إقامة ولم يذكر أنه أيضاً مشار إليه بقوله وغالباً إلخ والأولى إرجاع اسم الإشارة إلى المذكور من استعاذة وإقامة ونحوها ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعاذة غالباً نكتة ذكر نحو استعاذة مع أنه مما يدخل في قوله وما إلى الآخر إلخ كما يشير إليه الشارح . (قوله التالزم) أى صحب فاندفع الاعتراض بأن اللزوم يناقى القلبة . وأما الجواب الذى نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه فلا يخفى ما فيه على متأمليه . (قوله وما إلى الآخر) يرفع الآخر على أنه فاعل على أى والحرف الذى يليه الآخر كما بينه الشارح . (قوله والضمما) ذكر الفتح ليبين أن المدة ألف لا واو ولا ياء . (قوله إلى أن قياس الفعل) أى قياس مصدره . (قوله فكذلك) أى قياس مصدره الأفعال وقوله حركتها أى العين . وقوله فتقلب أى العين ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن . وقوله ثم تحذف الألف الثانية أى لانتقائها مع الألف المنقلبة العين إليها . وكلامه صريح في أن قلب العين ألفاً سابق على حذف الألف وهو ما في التوضيح أيضاً وأورد عليه أن شرط قلبها ألفاً تحرك التالى . وأجاب سم بأن هذا الشرط في غير أفعال واستعمال مما يستحق ذلك الإعلال لذاته . والإعلال في أفعال واستعمال للحمل على فعلهما وصريح كلام ابن الناطم أن حذف الألف سابق على إعلال العين وهو أيضاً صحيح . فإن قلت : هلا قيل إنهم لما نقلوا حذفوا لالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا أن يقال تحركت الواو إلخ قلت ما زعمته تكلفاً لا بد منه في الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وأيضاً فإن الرجوع أن المحذوف الزائد وهو الألف الثانية لكونه زائداً ولقربه من الطرف وعلى قولك إنما حذف الأصل . (قوله وقد تحذف) أى شذوذاً كما صرح به المصنف آخر الكتاب . (قوله أراء إراء) أصله أراءياً على وزن أفعال نقلت حركة عينه إلى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتى في قول الناطم :

\* فأبذل همزة من واو ويا \*

آخر أثر ألف زيد . وجعل الشارح ذلك من المحل العين مبنى على القول بأن همزة من حروف العلة لكنه وإن جعل من محل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر في تصريفه وتصريف نحو إقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطلق القلب واستحقاق التاء تقدير .



مفتوحاً ما يليه الآخر أى ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله : وما يلى الآخر إغ وما يليه الآخر نحو : اصطفى اصطفاً ، وانطلق انطلاقاً ، واستخرج استخراجاً . فإن كان استفعل معتل العين فعل به ما فعل بمصدر أفعال المعتل العين ، نحو : استعاذ استعاذاً ، واستقام استقامة ، ويستثنى من البدوء بهزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل نحو : اطارير واطير أصلهما تطاير وتطير ، فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزداد قبل آخره ألف . وقياس ما كان على تفعل التفعّل ، نحو : تجميل تجملاً ، وتعلم تعلمًا ، وتكرم تكرمًا (وَضُمَّ مَا \* يَرْتَبِعُ) أى يقع رابعاً (فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلْنَا) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تفعل كما مر ، أو من باب تفاعل نحو : تقاتل تقاتلاً ، وتخاصم تخاصماً . أو من باب تفعّل نحو : تلملم تلملمًا ، وتدحرج تدحرجًا . أو ملحقا به نحو : تبيطر تبيطراً ، وتجلبب تجلببًا . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت

(قوله وقياس) عطف على قياس السابق . (قوله فإن كان) أى ما أوله هزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل . (قوله فعل به ما فعل إغ) أى من النقل والقلب والحذف والتعويض . وقد جاء بالتصحيح تنبيها على الأصل نحو : استحوذ استحوذاً وأغيمت السماء أغيمًا . (قوله ويستثنى من البدوء بهزة الوصل إغ) قد يقال مراد الناظم ما افتتح بهزة وصل أصالة والهزة فيما ذكر مجلبة لعارض فلا استثناء . قاله الدمامنى . (قوله أصلهما تطاير وتطير) أى فادغمت التاء فى الطاء واجتلبت هزة الوصل توصلا إلى النطق بالسكون . (قوله لا يكسر ثالثه إغ) أى يلى يضم ما يليه الآخر نظرا إلى الأصل فيقال اطارير يطاير اطاريرا . وأطير يطير اطارا كما فى التصريح ، فهو داخل فى قوله وضّم ما يربّع إغ . (قوله ما يربّع) من ربعت القوم صرت رابعهم وبابه منع . (قوله فى أمثال قد تلملمنا) أى فى أمثال مصدر قد تلملم أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر فى الأمثلة ، وذلك عشرة أبية ذكر الشارح منها خمسة : تفعل وتفاعل وتفعّل وتفعّل وتفعّل كتدلى . وبقي تفعّل كتمسكن ، وتفعّل كجورب ، وتفعّل كتقنس ، وتفعّل كترهوك . وتفعّل كتغفرت . (قوله صحيح اللام) حال من أمثال على معنى الجنس أو من ما يربّع على معنى صحيحا لانه أى اللام بعده فأنهم . (قوله وشبهها) كالثاء فى نحو : تكبر تكبرا وتجاهل تجاهلا . (قوله سواء كان من باب تفعل كما فى إشارته إلى ما قاله الشاطبى من أن قول المصنف : تجميل تجملاً حشو لدخوله تحت الضابط الذى ذكره هنا بقوله وضّم ما يربّع إغ . وأجاب سم بأن المصنف لم يقصد بقوله تجميل تجملاً بيان مصدر تفعل وإنما ذكره تيمينا لمعنى أجلا لإجمال ، وأجاب من بأن ذكره هناك من ذكر الخاص قبل العام . (قوله أو ملحقا به) أى بتفعّل . (قوله نحو تيطس) من يطر الدابة عالج داعها بالدواء . (قوله وتجلبب) أى لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء .

اللام باء نحو : تدلى تدليًا ، وتدلى تدانيًا ، وتسلقى تسليًا ، (فَعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَامٍ) وما أحق به نحو : دحرج دحرجًا ودحرجة ، وحوقل حوقلاً وحوقلة . ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع (وَأَجْعَلُ مَقِيْسًا) من فعلال وفعلة (لَانِيًا لَا أَوْلًا) وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل .

(تفنييه) : يجوز في المضاعف من فعلال نحو : الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره . وليس في العربية فعل بالفتح إلا في المضاعف والكسر هو الأصل . وإنما فتح تشبيهاً بالتفعال كما جاء في التفعال التبيان والتقاء بالكسر . والتفعال كله بالفتح إلا هذين ،

(قوله وجب إبدال الضمة كسرة) أى مناسبة الياء . (قوله إذا كانت اللام) أى الثانية باء أى أصلية كما في التراسى ، أو منقلبة عن ولو كما في التساوى ولا حاجة إلى هذا الشرط لعلمه من قوله فإن لم يكن صحيح اللام إذ المصدر المتل من ذلك لا تكون لامة إلا ياء . (قوله تسلقى تسليًا) أى استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقته . قال في القاموس : سلقته سلقاء بالكسر ألقته على ظهره . (قوله فعلال) أى بكسر الفاء . (قوله وما أحق به) أى يفعل كفوعل نحو : حوقل ، وفعل نحو يطر ، ففى مثال الشارح نشر على ترتيب اللف . فلم بما قررنا أن في قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورًا . (قوله نحو دحرج دحرجًا) نقل في التصريح عن الصيمرى وغيره أن دحرجًا لم يسمع في دحرج وسمع سرهفت الصبى سرهافا إذا أحسنت غذاءه . (قوله وكلاهما عند بعضهم مقيس) ظاهره في المضاعف وغيره . وصاحب التوضيح جعل الأول مقيسًا في المضاعف كزلزال . (قوله يجوز في المضاعف) هو ما فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد . (قوله فتح أوله وكسره) أى وإن كان الأكثر في التوضيح والدمامى أن يعنى بالمفتوح اسم الفاعل نحو : من شر الوسواس أى الموسوس ، والصلصال بمعنى المصلصل . وفي الأشباه والنظائر التحوية للسيوطى نقلًا عن الناظم أن المطرد في المصدر من فعلال هو الكسر وأن الفتح ندر في قولهم وسوس الشيطان وسواس ، ووعوع الكلب وعوعا ، وغطط السهم في مروره غططًا إذا التوى . وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها البالغة وأن تجويز الزغخشى الفتح في المصدر الذى لم يسمع فتحه قياسًا على ما سمع يرد بأن النادر لا يقاس عليه . (قوله والتفعال كله بالفتح) الولو للحال . ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جىء كذلك للتكثير . وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والروائد ومواقعها وهل هو سماعى أو قياسى قولان . وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر . اهـ دمامى بانتصار .

على أنهما عند سيويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر. وذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشف إلى أن الزلزال بالكسر المصدر والفتح الاسم. وكذلك القعقاع بالفتح الذى يتقعقع وبالكسر المصدر. والوسواس بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر. وأجاز قوم أن يكون مصدرين (لَفَاعِلُ الْفَعَالِ وَالْمُفَاعَلَةُ) نحو: خاصم خصامًا ومخاصمة، وعاقب عاقبًا ومعاقبة، لكن يمتنع الفعل ويتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء، نحو: ياسر مياسرة، ويامن ميامنة. وشذ ياءه يوايًا لا مياومة (وَوَحْيٌ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادِلُهُ) أى كان له عديلاً فلا يقدم عليه إلا بسماع. نحو: كذب كذاباً وهى تنزى دلوها تنزياً. وأجاب إجاباً، وتحمل تحمالاً، واطماناً طمانينة، وتراموا رمياً، وقهقر قهقرى، وقرقص قرفصاء، وقاتل قيتلاً.

(تنبيه): يجىء المصدر على زنة اسم المفعول فى الثلاثى قليلاً نحو: جلد جلدًا ومجلولًا. وقوله:

(قوله على أنهما) أراجع شيخنا الضمير إلى المفتوح والمكسور من المضاعف فالظرف حال من قوله فصح أوله وكسره بمعنى مفتوح الأول ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض إلى التبيان والتلقاء ويؤيد الأول السياق بعد.

(قوله وبالفتح الاسم) أى الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض. ومقتضى التنظير بعده خلافه فإن التنظير بالفتح يقتضى أن الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضى أن اسم للزلازل به تقدير. (قوله اسم لما وسوس به الشيطان) مناف لما مر عن التوضيح والدمامنى. (قوله وأجاز قوم أن يكونا) أى المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره فى أول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا. (قوله لفاعل الفاعل والمفاعلة) قال الدمامنى: والمطرود دائماً عند سيويه المفاعلة فقد يتركون الفاعل ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة لم يقولوا جلّاساً. (قوله فيما فاؤه ياء) أى فى مصدر الفعل الذى فاؤه ياء ولم يستثنه المصنف لنسبة فاعل الذى فاؤه ياء بل مطلق الفعل الذى فاؤه ياء قليل. (قوله وشذ ياءه يوايًا) لثقل الياء المكسورة أول الكلمة وقوله لا مياومة أى فليست شاذة. وفى بعض النسخ: يوايا ومياومة وعليها فالشذوذ منصوب على يوايا فقط. والمياومة المعاملة بالأبام كافى القاموس. (قوله وغير ما من أى وغير المصادر التى مرت لأصنافها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها. (قوله عادله) يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهى المقابلة ويحتمل أن عاد فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فإن أرجح الضمير المستر للسماع والبارز لغير ما مر كان فى العبارة قلب وإن عكس فلا. (قوله نحو كذب كذاباً) بالتشديد فيما مع كسر الكاف فى الثانى. (قوله تحمالاً) بكسر التوقية والحاء المهملة كما قاله الدمامنى. (قوله واطماناً طمانينة) والقياس اطمئنا لأن أصل اطمأن اطمأن كاستخرج فأدغمت إحدى التونين فى الأخرى. قال الدمامنى: وظاهر كلام سيويه أن الطمانينة والشعريرة اسمان وضعوا موضع المصدر

[ ٧٢٣ ] لَمْ يَتْرَكُوا لِعِظَامِهِ لَحْمًا وَلَا لِفُزَادِهِ مَقْعًا وَلَا

وفي غيره كثيرًا . ومنه قوله :

[ ٧٢٤ ] \*وَعِلْمُ بَيَانَ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجْرِبِ\*

أى عند التجربة . وقوله :

\* أَقَابِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا \*

أى قتالًا وقوله :

[ ٧٢٥ ] أَظْلَمُوا إِنْ مَصَابِكُمْ رَجَلًا أَهْدَى السَّلَامِ ثَجِيَّةً ظَلَمُوا

أى إصابتكم ، وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم الفاعل نحو : فلج فالجا . وقوله :

لا مصدران . (قوله رميا) بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم . (قوله قتيالا) لا ينافى شذوذه كونه الأصل إذ كثيرا ما يهجر الأصل حتى يمد النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض تبعاً لشيخنا . (قوله يجمي المصدر) أى عند غير سيويه فقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم أن سيويه ينكر جمى المصدر على مفعول ويؤزل ما لوهم ذلك .

(قوله قليلا) أى يقتصر فيه على السماع . (قوله نحو جلد جلدًا ومجلودًا) فى القاموس : جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا أى قوى .

(قوله لم يتركوا لعظامه إلخ) هذا البيت من الكامل الذى استعملته العرب خمسا شذوذا إن لم يكن سقط والأصل مثلا لم يتركوا من هجرهم لعظامه إلخ .

(قوله وعلم بيان المرء) أى علم منطق الفصيح .

(قوله أى قتالا) فيه أنه لا داعى إلى جعل مقاتلا فى البيت بمعنى قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر .

(قوله نحو فلج فالجا) اعلم أن فلج بفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح الفاء وسكون اللام يأتى بمعنى شق وقسم بالفلج بالكسر وهو مكيال معروف ، وظفر بما طلب ، ويقال أفلج برهانه أى قومه وأظهره .

[ ٧٢٣ ] البيت من الكامل ، وهو للرأى الأزهري .

[ ٧٢٤ ] البيت من الطويل .

[ ٧٢٥ ] البيت من الكامل ، وهو للحارث بن عابد الخزومي .

## \* كَفَى بِالتَّائِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ \*

أى كفاية ونحو : ﴿ فَأَهْلَكُوا بِالطَّاعِيَةِ ﴾ [ الحاقة : ٥ ] ، أى بالطغيان : ﴿ فَبَلَّغْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾ [ الحاقة : ٨٨ ] ، أى بقاء (وَفَعَلْتُ) بالفتح (لَمَرَّةً كَجَلَسْتُ) ومشية وضربة (وَفَعَلْتُ) بالكسر (لَهَيْئَةٍ كَجَلَسْتُ) ومشية وضربة .

(مقتضيه) : محل ما ذكر إذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو : رحمة ، أو فعلة بالكسر نحو : ذرية ، فإن كان كذلك فلا يدل على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف نحو : رحمة واحدة وذرية عظيمة (فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّائِي الْمَرَّةُ) نحو : انطلق

وأما فلج يفلج فلجا كطرب يطرب طربا فهو للانفراج بين الثنايا . وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شقي البدن لانصباب خلط بلغى تتسد منه مسالك الروح . كذا في القاموس وغيره . ولم أر فيه ولا في الصحاح ولا في المصباح ولا في المختار الفالج مصدر الفلج مطلقا فانظر جعله مصدرا لفلج بأى معنى لفلج والأقرب أنه لفلج المبني للمجهول وقد مثل في المصباح لحيى فاعل مصدرا بقولهم قم قائما أى قياما . (قوله بالتأى) بفتح التون وسكون الهزة أى البعد . (قوله وفعله لمرة كجلسة) مقتضى ما مر في باب إعمال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محذود بالتاء فلو حذف التاء لم يعمل أن فعلة التى للمرة كجلسة من المصادر فيكون لجلس مثلاً مصدرا أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثاني لا دلالة له عليها وهو جلوس ولا فرق في بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أولا كخرجة من خروج كما في الجمع ثم فعلة التى للمرة وإنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناظم والشارح لا ما يدل على الفعل الباطنى كالملم والجمل والجبن والبخل أو الصفة الناتجة كالحنس والظرف . (قوله وفعله لهيئة) أى هيئة الحدث والحدث وإن استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما . قاله سم وفسر الجار بردى الجيئة بالنوع . (قوله محل ما ذكر) أى كون فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة إذا لم يكن المصدر العام أى المطلق الصادق بالتقليل والكثير والخالى عن إرادة الهيئة ودخل في قوله لم يكن إلخ المصدر المطلق الذى على فعلة بالضم كالكرة فيفتح للمرة وبكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم أن ما على فعلة بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وإن نقل عن بعضهم خلافه . (قوله نحو ذرية) هى الحدة فى الشيء يقال رجل ذرب أى حاد . (قوله إلا بقرينة) أى حالية أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فإن خصت بالحالية فالعطف مغاير . (قوله فى غير ذى الثلاث بالتاء المرة) أى من غير تغيير صيغة المصدر وإنما تلحق التاء من المصادر الأغلب استعمالا فإذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الأغلب أو قياسى وسماعى لحقت القياسى .

انطلاقة واستخرج استخراجة . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دل على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة (وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخَيْمَةِ) من اختمر ، والعمدة من تعمم ، والنقبة من انتقب .

**(خاتمة) :** يصاغ من الثلاثي مفعل ففتح عينه مراداً به المصدر أو الزمان أو المكان إن اعتلت لامه مطلقاً ، نحو : مرمى ومغزى وموقى ، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه

قاله الشاطبي . وانظر ما إذا كان السماعي أغلب استعمالاً من القياسي . وظهر أول عبارته أنها تلحق السماعي الأغلب وظهر آخرها أنها تلحق القياسي غير الأغلب . (قوله بالوصف) هلا قال كسابقه بالقرينة أو الوصف . (قوله وشد فيه هيئة) أى شد في غير ذى الثلاث بناء فعلة بالكسر للهيئة . (قوله من اختمر) يقال اختمرت المرأة أى غطت رأسها بالخمار . (قوله من انتقب) أى غطى وجهه بالنقاب . (قوله خاتمة) حاصل القول أن الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالأول يجب فتح عين مفعل منه مطلقاً والثاني إن كان صحيحاً وضمت عين مضارعه أو فححت فكذلك وإن كسرت فالصدر بالفتح وغيره بالكسر ، وإن كان معتل الفاء فقط فإن كسرت عين مضارعه ولو بحسب الأصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقاً نحو : وعد بعد ووثن يثنى ، ونحو : وهب يهب ووطىء يطأ فإن فححت عين مضارعه فححا أصلياً نحو : وجل يوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقاً وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرهما في غيره هذا عند غير طليء وأما طليء فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح في تفصيله السابق . هذا كله في الثلاثي . وأما غيره فالصدر وأسماء الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع كما لا يخفى على متأمله ، وما ذكرناه في هذا المقام أن معتل الفاء إذا فححت عين مضارعه أى ونقلت فتحها إلى فائه التى هى الواو كودّ بود وجب فتح عين مفعل منه كالودة . ويرده ما في القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك . (قوله يصاغ من الثلاثي مفعل) أى يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعل أى إن كان متصرفاً وقد تلحق مفعلاً هاء التأنيث كالودة . (قوله إن اعتلت لامه مطلقاً) أى سواء كسرت عين مضارعه أو لا فهو في مقابلة التشديد اللاحق . (قوله نحو مرمى ومغزى وموقى) براو بعد الميم على ما في بعض النسخ وهو الذى في خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه فالإشارة بتعدد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء كمرمى وما لامه واو كمغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثاليين ومعتلها كموقى . وفي أكثر النسخ : مرمى براو بعد الميم وعليه فالإشارة بالتعدد إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة . والنسخة الأولى أولى من هذه لعلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقاً ففطن .

نحو : مقتل ومذهب ، فإن كسرت فتحت في المراد به المصدر ، نحو : مضرب وكسرت في المراد به الزمان أو المكان نحو : مضرب ، وتكسر مطلقاً عند غير طييء فيما صحت لامة وفاؤه واو ، نحو : مورد وموقف وموئل : وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها

(قوله ولم تكسر عين مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهذا مثل بنالين . (قوله فإن كسرت) (إلخ) منه ما عين مضارعه باء مكسورة في الأصل فيقال : مبات في المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت في الزمان والمكان . وقيل يفتح بين الفتح والكسر مطلقاً وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال في معاش معيش ولا في محيض محاض . قال في التسهيل وهو الأول . (قوله وتكسر مطلقاً) أى سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان . (قوله عند غير طييء) وأما طييء فيجروونه بحرى ما فاؤه غر واو فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر . (قوله فيما صحت لامة وفاؤه واو) أى ولم تفتح عين مضارعه أصالة فإن فتحت كيوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعّل منه مطلقاً وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرهما في غيره كما علمت . (قوله وموئل) الموئل الملجأ . (قوله وشذ من جميع ذلك) أى جميع الأقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها في التسهيل مما شذ من معتل اللام في المصدر من عصى وحى أى أنف وأوى له أى رق ورزاه أى أصابه مصيبة وحمة وأوية ومرزية بالكسر فقط في الجميع . وفي المكان ماوى الإبل بكسر الواو فقط كما صرح به في لامية الأفعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس . وأما ماوى غير الإبل فيالفتح على القياس . وما شذ من الصحيح الذى ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق وطلع مرفق وطلع بالكسر . وفتح الثاني الحجازيون على القياس وفي المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وظن مسجد . قال الدماميني : وهو البيت المبني للعبادة سجد فيه أو لم يسجد . قال سيويه : وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غيراً له ومشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط وطلع ومظنة بالكسر فقط في الجميع . وما شذ من الصحيح الذى فتحت عين مضارعه في المصدر من جمع وحمد وجمع وعمدة بالكسر وجاء فيها الفتح على القياس . وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس . وما شذ من الصحيح الذى كسر عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وغفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من زل مزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس . وما شذ من معتل الفاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحد بفتحها ووضع ووقع وموئل وموضع وموقعة بالفتح في الثلاثة ، وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بتثنية العين مهلك ومهلكة أى مفلاة ، ومقدرة أى حاجة ومقبرة ومشرفة بالشين للصحة والقاف أى موضع القعود في الشمس ومزرعة ، ولم يجيء مفعّل بضم العين إلا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمزة أى رسالة وميسر قرىء في الشواذ فنظرة إلى ميسره بالضم والإضافة . وقد صاغوا مفعلة من الثلاث للفظ أو الأصل لسبب كثرة مسماه أو محلها مثلاً لسبب الكثرة الولد مجنة مبخلة أى سبب

في التسهيل . ويعامل غير الثلاثي معاملة الثلاثي في ذلك ، فمن أراد ذلك بنى منه اسم المفعول وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان . ومنه : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ جَمْرَاهَا وَمَرَسَاهَا ﴾ [هود : ٤١] ، ﴿ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ [سبا : ١٩] ، وقوله :

\* اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ مُنْسَلًا وَمَصْبَحًا \*

لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل ولحل الكثرة مأسدة ومسبعة ومقتناة ومفعاة أى محل لكثرة الأسد والسبع والقضاء والأفعى . وقد أفردت مسألة مفعل برسالة فمن أراد إشباع الكلام فيه فعليه بها . (قوله في ذلك) أى في صوغ صيغة منه تصلح مصدرا واسم زمان واسم مكان . ولما كان اسم الإشارة غير موف بذلك لإيهامه الرجوع إلى التفصيل المتقدم في مفعل مع أنه ليس بمرد عقبه بقوله فمن أراد إلخ . (قوله كما مر) أى في قوله :

\* وَعَلِمَ بَيَانَ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمَجْرَبِ \*

وقوله :

\* أَتَانِلَ حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتِلًا \*

على ما فيه ، وقوله :

\* أَظْلُمَ إِنْ مَصَابِكُمْ رَجُلًا \*

(قوله ومنه) أى من بناء اسم المفعول وجعله بإزاء المقصود من الثلاثة فمجرها ومرساها يحتملان الثلاثة كما في البيضاوى وإن قصرهما البعض على احتمال الزمان والمكان ، وممزق مصدر ، ومسانا ومصباحنا اسما زمان . (فائدة) : اطراد بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين في الثلاثة كمجدح لما يجده به السويق أى يلت ومكسحة ومفتاح وشذ غير ذلك كمنخل ومسعط ومدخن بضم الأول والثالث في الثلاثة ، وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح خاء المنخل كما في القاموس وكمشط بثلاث الميم وبوزن كنف وعنف وعطل . وجاء مشط على القياس . قال في الجمع : وكارث آلة تأريت النار أى إضرامها وسراد ما يسرد به أى يخرز اهـ . وفي القاموس : أن الإراث ككتاب النار وما أعد للنار من حراقة ونحوها . وأن السراد الخرز في الأديم كالسرد اهـ وهو أيضا ككتاب .



## [ أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ]

## والصفات المشبهة بها ]

(كفاعلٍ صُغِ اسمٌ فاعِلٌ إذا \* مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ) لازماً (كغذاً) أى بمجمعتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ، وذهب زيد فهو ذاهب ، وسلم فهو

## [ أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ]

## والصفات المشبهة بها ]

إضافة أبنية إلى أسماء للبيان أى أبنية هى أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والتون فأنلغ ما اعترض به وقوله بها أى بأسماء الفاعلين كطاهر القلب وأسماء المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع إلى أسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير إلى أسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف . فأمّل . (قوله كفاعلٍ صُغِ اسم فاعِلٍ) أى صوغاً كصوغ فاعل في الهيئة أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل في الهيئة . قال في التسهيل : وربما استغنى عن فاعل بمفعول نحو : حب فهو محب وعن مفعول بفاعل نحو : أيقع الغلام فهو يافع وأورق الشجر فهو وارق اهـ بزيادة الأمثلة من الدمامي . (قوله من ذى ثلاثة) أى من مصدر فعل ذى ثلاثة ليجرى على الصحيح ولما كان هذا بإطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم فيوهم كثرة مجيء اسم فاعلهما على فاعل مع أنها ليس كذلك دفع هذا الإيهام بقوله وهو قليل إلخ . (قوله مفتوح العين) أى عين الكلمة . واحترز به عن غذى كرضى بمعنى تغذى . وكلام المصنف وإن لم يحتمل لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلاً غير مفتوح العين ففيه فائدة فحصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بأنه لا حاجة إليه على أنه ساقط في بعض النسخ . (قوله فيقال غذا الماء إلخ) اعلم أنه وقع هنا اختلاف في النسخ فبعض النسخ هكذا : لازماً كان كغذاً الوادى بالمجمعتين أى سال فهو غاذ ، وذهب زيد فهو ذاهب ، وسلم فهو سالم ، وفره الفرس فهو فاره . أو متعدياً نحو : ضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب اهـ ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال أو متعدياً نحو غذا الصبي باللبن أى رياه فهو غاذ ، وضرب إلخ لكان فيه إشارة إلى أن قول المصنف كغذاً مثال صالح للحمل على المتعدى واللازم ، فيكون رمزاً من المصنف إلى التعميم . وبعض النسخ هكذا لازماً كغذاً الوادى بمجمعتين مفتوح العين بمعنى

سالم ، وفره الفرس فهو فاره . أو متعدباً نحو ضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب  
(وَهوَ قَلِيلٌ فِي فَعْلَتُ) بضم العين كطهر فهو طاهر ، ونعم فهو ناعم ، وفره فهو فاره  
(وَر) في (فَعْل) بكسرها (غَيْرُ مُعَدَّى) نحو سلم فهو سالم (بَلْ قِيَاسُهُ) أى قياس فعل لازم  
المكسور العين (فَعْل) بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض (وَأَفْعَل) في الألوان والحلق  
(وَفَعْلَانُ) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن (نَحْوُ أَشْرٍ) وبطر وفرح (وَنَحْوُ صَدْيَانُ)  
وربان وعطشان (وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ) والأحمر . ومما شذ فيه مريض وكهل (وَفَعْل) بفتح الفاء  
وسكون العين (أَوَّلَى وَفَعِيلُ يَفْعُلُ) مضموم العين (كَالضَّخْمِ) والشهم (وَالْجَمِيلِ)  
والظريف (وَالْفَعْلُ) لهذه ضخم وشهم (وَجَمَلُ) وظرف (وَأَفْعَلُ فِيهِ قَلِيلٌ وَلَفْعَلُ) بفتحيتين ،

سال ، فيقال غذا الماء فهو غاز وذهب زيد إلخ . ويرد على هذه النسخة أنه لا حاجة إلى قوله مفتوح  
العين كما مر مع الاعتناء عنه ولا إلى قوله فيقال غذا الماء . وبعض النسخ هكذا لازماً كغذى الوادى  
بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاز ومتعدباً بهما بمعنى رعى ، فيقال غذا طفله  
بالبن فهو غاز وهو قليل إلخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية . وكسب البعض على  
هذه النسخة فاعترضا بأنه كان الأحسن في صوغ التركيب أن يقول كغذا بمعجمتين لازماً بمعنى  
كذا ومتعدباً بمعنى كذا ، ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعدباً وجعل  
الواو بمعنى أو فتفطن . (قوله وفره) يقال فره الفرس يفره بضم الراء فيها فراهة وفروحة وفراهية  
بالتخفيف فهو فاره أى نشط وخف . ورجل فاره أى حاذق وجارية فرهاء أى حسناء . (قوله وهو)  
أى صوغ فاعل قليل أى شاذ . (قوله أى قياس فعل) أى قياس الوصف من فعل . (قوله في الأعراض)  
جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الألوان والحلق . (قوله والحلق)  
بكسر الحاء وفتح اللام جمع خلقة ، والمراد بها الحال الظاهرى في البدن كالعمور والخور والجهر . (قوله  
وحرارة الباطن) الواو بمعنى أو . (قوله نحو أشر وبطر وفرح) بتوئين الثلاثة لأنها أمثلة للوصف لا  
للفعل بقرينة قوله ونحو صديان . والأشّر والبطر معناهما الذى لا يحمد النعمة . والصديان العطشان .  
والأجهر الذى لا يبصر في الشمس وأعاد نحو في قوله ونحو صديان وقوله ونحو الأجهر لاختلاف  
النوع . وصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وربان مما دل على الامتلاء . واعترض بأن الرى  
انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلاً إلا أن  
يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكماً . (قوله ومما شذ فيه) أى في فعل المكسور العين اللازم مريض  
وكهل والقياس ومريض وكهل لأنها من الأعراض . (قوله أولى) لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة  
فعل وفعل في فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسها فيه عنده . قال الشاطبي : وغير المصنف يرى  
أن فصيلاً قياس دون فعل . (قوله والشهم) هو ذكى الفؤاد .

وفعال بالفتح وفعال بالضم ، وفعل بضميتين ، وفعل بكسر الفاء أو ضمها ، وفُعال وفُعُول ، وفعل بكسرتين كحَرَش فهو أحرش ، وخطب فهو أخطب إذا أحر إلى الكثرة . ونحو بطل ، وحسن فهو حسن . ونحو جبن فهو جبان ، وشجع فهو شجاع . ونحو جنب فهو جنب . ونحو عفر فهو عفر أى شجاع مكرر . ونحو غمر فهو غمر أى لم يجرب الأمور . ونحو وضوء فهو وضاء أى وضئ . ونحو حصرت فهي حصور أى ضاق مجرى لبنها . ونحو خشن فهو خشن .

**(تنبيهه) :** جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلاً كضارب وقائم فإنه اسم

**(قوله والفعل جمل)** احتراز عن جميل من جملة الشعم بالفتح أى أذنبه فجمل هو بالبناء للمجهول أى أذنب فهو جمول وجميل لأن فعلاً فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه . قاله الشاطبي وأقره غير واحد كالبعض . ويرد عليه أن كون فعله جمل بالضم معلوم من قوله : وفعل أولى وفعل بفعل . حيث فرض الكلام في فعل بالضم . ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخم وشهم وظرف بيان للواقع هذا ويحتمل أن الولو في قوله والفعل إلخ استثنائية لا حالية فلا يكون تقييداً بل مستأنفاً لبيان الواقع لكنه غير محتاج إليه فتدبر . **(قوله بالفتح)** أى ضح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم . **(قوله وفعال)** أى بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفُعُول أى بفتح الفاء وتخفيف العين . **(قوله كحَرَش)** بالحاء المهملة ثم الشين المعجمة أى خشن وتثنية من النشر على ترتيب اللف . **(قوله وخطب)** بالحاء والطاء المعجمتين على ما ذكره المصريح وتبعه غيره . والذي في القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته في مادة خطب بالحاء المعجمة والطاء المهملة الخطية بالضم لون كثر مشرب حمرة في صفة أو غيرة ترهقها خضرة خطب كفرخ فهو أخطب ولم أجد مادة خطب بالحاء والطاء المعجمتين لا في القاموس ولا في الصحاح ولا في المسباح . وقوله إلى الكثرة أى مثلاً إلى الكثرة . **(قوله ونحو عفر)** بالعين المهملة والفاء . **(قوله ونحو غمر)** بالعين المعجمة فاليم . **(قوله ونحو حصرت)** بمهملات منبياً للمجهول لزوماً فاتتيل به لفعل المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبني للمجهول متعد والمضموم اليمين الذى الكلام فيه لازم لما مر عن سم أن المبني للمجهول قد يكون صاعاً من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين . **(قوله فهو خشن)** بكسرتين وفي القاموس أنه ككفف فلعل فيه اللغتين . **(قوله جميع هذه الصفات إلخ)** دفع لما قد يقال أن المصنف ترجم لأبنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال أنه ذكرها في الباب الآتي لأن المذكور فيه أحكامها لا أبنيتها لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لأن ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد واسم

فاعل ، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت ، كطاهر القلب ، وشاحط الدار أى بعيدا أى بعدهما أو نصبا على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاث المجرد . (قوله صفات مشبهة) أى إن قصد بها الثبوت والدوام وإن لم تضاف إلى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الإسقاطي وغيره أنها إذا قصد بها النص على الحدوث حوّل إلى فاعل . وفي التصريح عن الشاطبي وغيره أنه إذا أريد حدوث الحسن مثلاً قبل حاسن لا حسن . وقوله إلا إذا أضيف إلى مرفوعه أى أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة إلا إذا قصد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه أو نصبه على ما ذكر . والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الأصل في فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ فلا يعتبر إلا مع ما يدل على خروجه عن الأصل واستعماله في الثبوت من الإضافة أو النصب المذكورين وأما غير فاعل فمشارك في الأصل بين الحدوث والثبوت فاكتمى في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت . (قوله إذا دل على الثبوت) أى الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لأنه لا يختص بالصفة المشبهة . (قوله ويسوى الفاعل قد يغنى فعل) يغنى بفتح الهاء مضارع غنى من باب فرح أى استغنى ونسبة الاستغناء إلى فعل مجاز كما أشار إليه الشارح بقوله أى قد يستغنى بالبناء للمجهول والمراد أنه قد يستعمل في الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل . (قوله وزنة) أى موازن المضارع خير مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذى الثلاث أى من مصدر فعل غير ذى الثلاث نمت لاسم فاعل . (قوله مع كسر متلو الأخير) أى ما يتلوه الحرف الأخير والمراد الكسر ولو تقدير كمتل ومختار اسمي فاعل . ولما متن بضم التاء اتباعا فشاذ . وشذ فتح ما قبل الآخر في ألفاظ كاسم الفاعل من أحسن وأسهب بسين مهملة آخره موحلة أى تكلم بما لا يعقل فإن كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس وألفح<sup>(١)</sup> بالفاء والهاء المهملة أى افتقر وصار مفلسا . واجرأشت الإبل بجمع فراء فهزرة فشين معجمة مشددة أى سميت . وشذ أيضا جىء اسم فاعل أفعّل على فاعل كأورس الشجر إذا خضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلا وأعل البلد إذا قحط فهو ماحل .

(١) (قوله وألفح إلخ) مر بالميم لا بالهمزة كما في القاموس والصحاح ١ هـ .

كان مكسوراً في المضارع كمنطلق ومستخرج ، أو مفتوحاً كمتعلم ومتدحرج (وَأَنَّ فَتَحَتْ مِنْهُ) أى من هذا (مَا كَانَ الْكَسْرُ) وهو ما قبل الأخير (صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَيْفُلُ الْمُتَنَظِّرِ) والمستخرج (وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِي أَطْرُدُ \* زِنَةُ مَفْعُولِ كَاتِبٍ مِنْ قَصْدٍ) يقصد فإنه مقصود ، وأت من ضرب مضروب ومن مر مرور به ، ومنه مبيع ومقول ومرمى ، إلا أنها غيرت .

(تنبيه) : مراده بالثلاثي المتصرف (وَتَابَ ثَقَلًا عَنْهُ) أى عن مفعول (ذُو فَعِيلٍ) مستوفياً فيه المذكر والمؤنث (نَحْوُ ثَقَاةٍ أَوْ قَتَى كَيْفِيلٍ) أو جريح أو قتل .

(تنبيه) : مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط . قال في التسهيل : وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل كذبح ، وفعل كقص ، وفعلة كخرفة ، وبكثرة فعيل . اهـ .

(قوله وضم ميم زالده) وأما نحو متن بكسر الميم اتباعاً فشاذاً . (قوله وإن فُتحت إلخ) أى ولو تقديرها كمتعل ومختار اسمي مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين كمحزون ومحموم ومزكوم فإنه لم يسمع محزون ولا محم ولا مزك مع أن أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية ، يقال حزنه الله وأحزنه وزك وأزكمه الله وحرم الرجل من الحمى وأحمه الله وحرم الشيء وأحم قدر فالتزامهم في اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعول . اهـ دماميني . ومن هذا القليل مجنون ومهزول وفي موضع آخر من التسهيل أنه قد يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين فيما لا ثلاثي له أيضاً ومثله الدماميني بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق . قال : فإن قلت : فقد قالوا رق العبد قلت : إنما يقولونه بمعنى صار رقيقاً فليس بمعنى أرق اهـ وقد يحى اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ [ مريم : ٦١ ] ، أى مرضية وآتية . وقيل الأول مجاز عقل أى راض صاحبها والثاني من قولهم آتيت الأمر أى فعلته . (قوله إلا أنها غيرت) أى عن صيغة مفعول وأصلها مبيوع ومقوول ومرموى فنقلت حركة ياء الأول إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقلت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضممة كسرة وأدغمت الياء في الياء . (قوله مراده بالثلاثي) أى في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي ، وكذا قوله فيما مر : إذا من ذى ثلاثة يكون ، وإن تبادر من الشرح قصد الأول فقط . (قوله المتصرف) خرج الجامد نحو : عسى وليس ونعم وبس فلا يتأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول . (قوله ثَقَلًا) أى لا قياساً وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو . (قوله أى عن مفعول) وقد ينوب عن مفعول بضم الميم وفتح العين نحو : أعله المرض فهو عليل أى محل وأعددت العسل فهو عقيد أى معقد . كنا في التسهيل وشرحه . (قوله ذو فَعِيلٍ) أى صاحب هذا الوزن أى موازنة .

**(خاتمة):** قال الشارح : ومجىء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع . وفي التسهيل : ليس مقيساً خلافاً لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه : وجعله بعضهم مقيساً فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو : قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم . والله أعلم .

**(قوله في الدلالة لا العمل)** قال الدمامي : فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه ، وفي مقرب ابن عصفور : واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من الممولات حكم الفعل المبني للمفعول اهـ كلام ابن عصفور . فعليه يصح مررت برجل قتل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لإطلاقه القول بأن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه . ولقاتل أن يقول شروط العمل إما هي للعمل في المنصوب لا في المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل في الضمير والظاهر اهـ . وفي الجمع ما نصه : ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعيل كذبيح وقص وقتيل ، فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتل أبوه خلافاً لابن عصفور حيث أجاز ذلك . قال أبو حيان : ويحتاج في منع ذلك أو إجازته إلى نقل صحيح عن العرب اهـ إذا علمت هذين التقنين علمت أن عزو البعض منع العمل في المرفوع الظاهر إلى ابن عصفور خطأً يحض نعوذ بالله من التساهل . **(قوله فعل)** أى بكسر الفاء وسكون العين كذبيح وطحن ورعى وطرح بمعنى مفعول . **(قوله وفعل)** أى بفتحتين كما في الدمامي كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وغيره أى وكلمد وتوهم البعض أن قوله كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال : أى ونقض وعدّ وخبط وهو تحريف لما مر عن الدمامي ولأن إطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازاً كثير مطرد . **(قوله وفعله)** أى بضم الفاء وسكون العين كقرفة وأكلة ومضغة . **(قوله لم يقس عليه)** فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا عليح بمعنى معلوم . **(قوله خلافاً لبعضهم)** أى في نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه في شرح التسهيل الذي نقله الشارح . **(قوله وجعله بعضهم مقيساً فيما ليس له إلخ)** أى لأنه لا لبس فيه بخلاف ما له فعيل بمعنى فاعل . **(قوله نحو قدر ورحم)** تمثيل للنفي وأما ما ليس له ذلك فكقتيل وجرح وقوله لقولهم إلخ تعليل لخوف أى وإما كان الفعلان لهما فعيل بمعنى فاعل لقولهم إلخ .

(تم الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني)  
ويليه الجزء الثالث . وأوله : الصفة المشبهة باسم الفاعل )

## فهرس الجزء الثاني من كتاب شرح الأشموني على الألفية

الصفحة	الموضوع
٣	لا التي لنفي الجنس .....
٢٦	ظن وأخواتها .....
٥٩	الفاعل .....
٨٧	الثائب عن الفاعل .....
١٠٢	اشتغال العامل عن المفعول .....
١٢٥	تعدي الفعل ولزومه .....
١٤٢	التنازع في العمل .....
١٥٩	المفعول المطلق .....
١٧٩	المفعول له .....
١٨٤	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً .....
١٩٧	المفعول معه .....
٢٠٨	الاستثناء .....
٢٥٠	الحال .....
٢٨٨	التمييز .....
٣٠٢	حروف الجر .....
٣٥٦	الإضافة .....
٤٢٣	المضاف إلى باء المتكلم .....
٤٢٧	إعمال المصدر .....
٤٤٢	إعمال اسم الفاعل .....
٤٥٩	أبنية المصادر .....
٤٧٣	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها .....

### فهرس شواهد العيني على الجزء الثاني من الأشموني

٤	شواهد لا التي لنفي الجنس .....
٢٧	شواهد ظن وأخواتها .....
٥٥	شواهد أعلم وأرى .....
٦٣	شواهد الفاعل .....
٩٠	شواهد الثائب عن الفاعل .....
١٠٧	شواهد اشتغال العامل عن المفعول .....
١٣٠	شواهد تعدي الفعل ولزومه .....

١٤٣	شواهد التنازع في العمل .....
١٦٥	شواهد للمفعول المطلق .....
١٨٢	شواهد للمفعول له .....
٢٠١	شواهد للمفعول معه .....
٢١٣	شواهد الاستثناء .....
٢٥٣	شواهد الحال .....
٢٨٩	شواهد التمييز .....
٣٠٤	شواهد حروف الجر ..
٣٦٢	شواهد الإضافة .....
٤٢٤	شواهد المضاف إلى ياء التكلم .....
٤٢٨	شواهد إعمال المصدر ..
٤٤٥	شواهد اسم الفاعل .....
٤٦٣	شواهد أنية المصادر .. ..









